

زید عیون بر مقدار مال دعوی الی ذکره بر قاج محمد از زید دعوی داد و فرایند ایام در کارند زید
دعوی کجدم و فارغ اولدم امری آخرت نفی الی ذکره حال از زید عیون اول مال دعوی الی ذکره
قادر اولوری **اجواب** الله تعالی اعلم او نماز مفتی از قری
لو قال نزلت دعوی علی فلان و فوضت امری الی الاخرة لایسع دعواه بعده من دعوی القینة
بوصیته زید اول مال دعوی الی ذکره قادر دکل ایکن قاضی به کدوب فکر اول مال عیون دعوی
انکه کد قاضی زید دعوی مرفوعه سی استماع و بینه سی قبول ادوب مال مذکور زید
حکم ایله حکمی نافذ اولوری **اجواب** او نماز مفتی المور
القاضی المقلد اذا قضی علی خلاف مذهبه لا یفقد من القینة

وذكر الاسبيجاني في شربه ما بعين في الماء مما لا يוכל لحمه اذا امان في الماء وتفتت فانه يكره شرب
ذلك الماء وهو مروي عن محمد بن اسحاق الا حرم الا حرم بالما في ما انبليد شربه مع انها حرام
وما يحتمل فيه تناول احوال يكره تناوله ويجب الخوض عنه لانه دعي الحجة اما احقة البديهة التي
لا بعين في الماء اذا امانت في الماء بغيره وهذا على القول بان الضفدع الذي يقره والظاهر
انه محارص صاحب الهداية حيث اخبره واخر دليله وما اخبر دليله فهو المحارص عنه حلي في البئر

ثم قال في الهداية وفي الكافي وفي البقرة وهو الاصح اي لا يفسد ما عدا السمك مما بعين في الماء
غير الماء ايضا اذا امان فيه في الاصح لانه لا دم فيه لان البري لا بعين في الماء والذي يظن انه دم
ليس بدم حقيقة لانه اذا شتم بيض والدم تحققي اذا شتم سود وقال في الهداية
والضفدع البري سواء وقتل البري لم يفسد لوجود الدم وعدم المعدن قال في البقرة وما بعين
في الماء ما يكون لوالده ومثواه في الماء وما في المعاش دون ما في المولى ففسد يعني كطير الماء
ففي جميع الضفدع للقاء في الامام طير الماء اذا امان في الماء بغيره في الصحيح من الرواية عن ابي
حنيفة ولو مات في غير الماء بغيره بانفاق الروايات وبه يعني كذا في الخلاصة وذكر في طير الماء
اذا وقع في الماء القليل فعن ابي حنيفة روايتان وعن محمد بن ابي نجيح عن ابي يوسف انه ينجس
ان شرب فاعلم ان الصحيح من روايتي ابي حنيفة كقول ابي يوسف والاخرى كقول محمد والفرق بينه
وبين الضفدع وكونه مما بعين خارج الماء ايضا ان الطير لا بعين داخل الماء فهو دقوي
بخلاف الضفدع وكونه مما بعين في الماء لا يفسد موته الماء ولا عذره ولو كان فيه دم

والذي تحصل ان الاصح ان ما بعين بالسمك في الماء لا يفسد موته الماء ولا عذره ولو كان فيه دم
لان ذلك ليس بدم حقيقة وان ما لا بعين فيه ان كان فيه دم بغيره والآقلا وعرف في
اخلاصة الماني بما لو استخرج من الماء بكون من ساعته وان كان بعين فهو ماني وبري
حلي بغير

على فان قيل سئل ان خبرها لهما ولكن اجاب انه انما قيل البيع اذا كان من مفضضة الى المنازعة كما مر وهذه
 ليست بمفضضة اليها لان كل قفيز مقابل بدينه وفدينه اضبا به فعدد ذلك لا يتفاوت بل ان يكون
 الصبرة مائة قفيز او لم يكن قفيزا ان يجوز فانه لا اعراض للمنازعة اليها من غير موفرة القدر والصفحة
قلنا يفتى الى المنازعة لان البائع يطالب من المشتري بقسط الثمن او لا والله غير معلوم **م**
من باع صبرة طعام كل قفيز بدينه حاز البيع في قفيز واحد والمشتري اخبار عند حصة الا ان سيجي حجة
 قفيزا وقال يجوز في الوجهين اي لو استحي حجة القفيز او لم يستحي **ل** انه تقدير القفز الى
 الى الكل لجباله المبيع والثمن لان الثمن بعدد القفيز وعدها كحلول فكان الثمن مجهولا فنصرف الى
 الاقل وهو معلوم الا ان نزول اجباله بتسوية القفز او بالكل في المجلس قبل ان يتفرقا
واما ان اجباله بدينهما اي البائع والمشتري ان الترتيب بالتسوية او بالكل في المجلس ومثلها غير مانع
 كما اذا باع عدا من عديس على ان المشتري ما اخبر في ثوبين اخدها **م** اذا باع البيع في قفيز
 واحد عند حصة حصة الله تعالى للمشتري اخبار لتفوق الصفقة عليه وكذا اذا قبل في المجلس
 او سيجي حجة قفيزا لانه علم ذلك الا ان قيل اخبار كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع
ومن باع قطع غنم كل شاة بدينه في البيع في جميعها عند حصة حصة وكذا من باع ثوبا
 من اربعة كل ذراع بدينه ولم يستحي حصة الذراعان وكذا اقل معدود متفاوت كالبيع والرقان
 والتفوق والاختلاف والاولان وعندهما يجوز لما قلنا اي بدينهما ان الترتيب وعندنا ينصرف
 الى القفيز الواحد لما ثبتنا وهو قوله فيصرف الى الاقل وهو معلوم غير ان بيع شاة من قطع وذراع
 من ثوب لا يجوز للتفاوت ويتبع قفيز من صبرة يجوز لعدم التفاوت فلما يفتى اجباله الى المنازعة
 وتفتى اليها في الاول فوضح الفرض **ومن** باع على ان مائة قفيز مائة درهم فوجدها
 اقل كان المشتري ما اخبر ان شاء اخذ الموجود بحصة من الثمن وان شاة في البيع
 لتفوق الصفقة عليه فلم ينم رضاه بالموجود وان وجدته اكثر فالزيادة للبائع لان البيع وقع على
 مقدار معين والقدر ليس بوصف **هداية في اوائل كتاب البيوع**
قوله لتفوق الصفقة لان ما زاد على الموجود انما يجب على البائع لشيء لصفقة على حدة لان الصفقة الاولى
 وقعت على هذا الموجود ولم يكن الزائد اذلا فبقي وقد ذكرنا ان تكرار البيع والثمن توجب تفوق
 الصفقة **قوله** ان يكون للبائع اخبار ايضا لتفوق الصفقة عليه ايضا **قلنا** التفوق في حقه من قبل
فان قلنا ينبغي ان يكون للبائع رضاه **فان** قيل ينبغي ان لا يكون للمشتري اخبار على قول الصفقة
 لان شراء الصبرة يقع على قفيز واحد عند حصة فكانه المشتري قفيزا من صبرة ونحوه لا يكون له اخبار
قلنا هذه المسئلة مجتهد فيها لا يعرف حكمه كل فقيه فليفتى العاقل فاذا لم يكن للمشتري عالما

بان العقد

بان العقد واقع على قفيز واحد وقد علم ان ثبت اخبار عند العلم بما لو كان او سيجي حجة قفيزا في المجلس
 بجزلة ثبوت اخبار للمشتري فيما لم يره غير رآه لان الثمن كان مجهولا القدر عندنا وانما انكشف الحال في مقدار
 الواجب عليه عندنا في الحال فيختار لاجله ويسيجي هذا اخبار انكشف كفايه
قوله والقدر ليس بوصف اعلم ان المن يخج ذكره في الفوق بين الاصل والوصف ضرورة قبل
 ان ما يتبع بالثمن والنفق في الزيادة والنقصان فيه وصف وما لا يتبع بالثمن والنفق في النقصان
 فالزيادة والنقصان فيه اصل **وقيل** الوصف ما لوجوده تأثير في تقوم غيره ولعدمه تأثير في نقصان
 غيره والاصل ما لا يكون بهذه المثابة **وقيل** ان ما لا ينقص الباقى لغواته هو اصل وما ينقص
 الباقى لغواته فهو وصف فعلم هذا ان القدر في المكملات والموزونات اصل والذرع في المذروعان
 وصف فاذا انتقص قفيز من مائة قفيز لا يتبع الباقى والمشتري الباقى بالثمن الذي كان بحقه مع
 القفيز الواحد واليد والعين اذا كانت ينقص في النفس وكذا الذرع في الثوب او الدار
 اذا كانت لا يشتري الباقى بالثمن الذي كان يشتري معه فان الثوب العناني اذا كان حجة
 عند ذراعها يشتري حجة عند ذراعها فاذا انتقص حجة اذرع منه لا يشتري الباقى بعشرة ذرا غير
ومن يشتري ثوبا على ان مائة ذراع على ان مائة فوجدها اقل فالمشتري
 ما اخبر ان شاء اخذها بحجة الثمن وان شاء ترك لان الذرع وصف في الثوب الا بدي ان
 عبارة عن الطول والعرض وبهما من الاعراض والوصف لا يقابل شي من الثمن كاطراف الجوانب
 فلهذا يأخذ بكل الثمن بخلاف الفصل الاول يعني المكمل لان المقدار يقابل الثمن فلهذا يأخذ بحصته
 الا انه يفتى لفوق الوصف المذكور لتقدير المعقود عليه فيختار ايضا وان وجدها اكثر من
 الذرع الذي سماه فهو للمشتري ولا اخبار للبائع لانه صفة فكان بجزلة ما اذا باعه معينا
 فاذا هو سلم **هداية في اوائل كتاب البيوع**
قوله والوصف لا يقابل شي من الثمن بل عليه ان اجارته اذا عورت في يد البائع قبل القبض لا يبرق شي من الثمن
 وكذا المشتري ان يبيع فراحة بالثمن من غير بيان **فان** قيل الاوصاف لو لم تقابل شي من الثمن وجب
 ان لا يرجع بنقصان العيب فيما اذا امتنع الرضى ان رجلا لو اشترى عبدا فاختفاه او ما من عنده ثم اطلع
 على انه لم يكن اصابعه ثمانية برجع على باعه بالنقصان وكما الاوصاف وصف منه لا حوله نحن حذ
الوصف قلنا الاوصاف لا يقابل شي من الثمن الا اذا اصابته مفقودة بالثمن او حصة او حصة
 اما حصة فلما اذا باع عبدا فقطع البائع يده قبل القبض بسقط نصف الثمن لانه صار مفقودا بالقطع
 واما حصة فبان يكون امتناع الرضى نحو البائع او نحو الرضى اما حق البائع فلما اذا عيب المبيع عند
 المشتري واما حق الرضى فلما اذا اراد المبيع بان كان ثوبا في اظفره وحده عيبا فالوصف متى صار
 مفقودا باحد هذين يأخذ فريضا من الثمن كذا في الفوائد النظرية كالا طرف في الجوانب فاما اذا اشترى
 جارية فاعورت في يد البائع قبل التسليم **كفايه**

الذرع وصف
 في المذروع
 الا في الدعوى
 والزيادة

فان لم يبيع بالثمن فالزيادة
 والنقصان فيه وصف وليس كذلك
 فانما زيادة والنقصان فيه اصل

حجة
 المشتري
 في
 حصة

فان قيل في المسئلة الاولى كذلك لانه وان لم يقبل كل ذراع بدرهم لكن قابل الجميع ما اجمع ومقالة اجمع
 باجمع يقتضي ان يقسم الاحاد على الاحاد فصار كانه قال كل ذراع بدرهم **فلما** الذراع اصل من وجه
 ونصف من وجه فمن حيث انه اصل يقابل شئ من الثمن ومن حيث انه وصف لا يقابل شئ من الثمن
 فلو جعلناها منفصلة على الاحاد بلزم الغاء جهة الوصفية **فوائد هدية**

ط **يعني بالارض**
ولو قال بغيرك على انها مائة ذراع مائة كل ذراع بدرهم فوجدناها مقسمة فالمشتري باختيار
 ان شاء اخذها بغير من الثمن وان شاء ترك لان الوصف وان كان تالفا لكنه صار اصلا
 باخره وذكر الثمن فنزل كل ذراع بمنزلة ثوب وهذا لانه لو اخذ به كل الثمن لم يكن اخذ كل ذراع
 بدرهم وان وجدها زائدة فهو باختيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ
 البيع لانه ان حصل له الزيادة في الذرع بزيادة الثمن فكان يقع ثبوته بغيره فيجب
 وانما يلزم له الزيادة لما بيننا انه صار اصلا مشروطا ولو اخذه بالاقبل لم يكن اخذ ابا مشروط
ومن السندى عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حمام فالبيع فاسد عند الحنفية وقالوا
 هو جائز اذا كان الدار مائة ذراع وان السندى عشرة اسهم من مائة سهم حاز في قولهم جميعا
 وانما ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة الدار فاشبه عشرة اسهم **وله** ان الذراع اسم لما يذرع به
 واستعمل كما يحكى الذراع وهو المعين دون المذراع وذلك غير معلوم بخلاف السهم ولا فرق
 عند الحنفية فيما اذا علم جهة الذراع او لم يعلم هو الصحيح خلاف لما بقوله اخصاف ان الفاد
 انما هو عند جهة جهة جهة الذراع ان لبقاء جهة **هداية**

قوله لما يحكى الذراع اي الذي وقع عليه الذراع مائة الا انه يجوز ان لا يكون ثوبا كانه ثوبا
 فيكون محازا عن المعين لا عن جهة المذراع الاستحالة ذريعه وانما جهة جهة في ان تلك العشرة في اي
 موضع من الدار في صدرها او اسفلها او في غير ذلك بخلاف السهم لان عشرة اسهم شائع في الكل
قوله وذلك اي العشرة الا ذرع غير معلوم هنا اذ لم يعلم ان العشرة
 من اي جانب من الدار فيكون محزونا جهة جهة ليقضي الى المنازعة **ح**
عند النبي بكل الثمن من جنسه في مقداره ومنه عدل **ح**

ولو السندى عند كاعلى انه عشرة الثواب فاذا هو تسعة او احد عشر في البيع لجهة البيع
 او الثمن ولو باين لكل ثوب ثوبا حاز في فضل النقصان بقدره وللشندى اختيار ولم يحكى
 في الزيادة لجهة العشرة المسبعة وفي عند الحنفية لا يجوز في فضل النقصان ايضا وليس يصح
بخلاف ما اذا السندى ثوبان على انهما هروان فاذا اخذها مروى لا يجوز فيها وان بين
 ثمن كل واحد منها لانه جعل القول في المروى شرط العقد في المروى وهو شرط فاسد لا قبول
 بشرط في المردوم فافترقا **هداية**

قوله لجهة العشرة المسبعة لان العقد تناول العشرة فعليه رد الثوب الزائد وهو محمول وبجملته
 بصير البيع محمولا كافي لان الاثواب مختلفة فتكون العشرة المسبعة محمولا لجهة ليقضي
 الى المنازعة والذرعان من ثوب واحد ليس كذلك **ح**

هذا هو الوجه في قوله
 لو قال بغيرك على انها مائة ذراع

هذا هو الوجه في قوله
 لو قال بغيرك على انها مائة ذراع

هذا هو الوجه في قوله
 لو قال بغيرك على انها مائة ذراع

فان قيل هذه الاقوال الغلظة في الثوب التي يتفاوت اطرافها كالقطن والبرون والاقنية اما في الكراس
 الذي لا يتفاوت جوانبه لان السليم الزيادة له لانه وان الفضل بعضه بعض فهو في معنى المكي والموزون
 لعدم نظرية بالقطع وعلى هذا قال المتن يخ اذ ابا ذراع من غير ان يفتن موصفه جاز كما في الحنفية
 اذ ابا ذراع فقيها منها **ح**

ولو السندى ثوبا واحدا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا هو تسعة ونصف
 او عشرة ونصف **قال** الحنفية في الوجه الاول ياخذ تسعة وفي الثاني ياخذ عشرة
 من غير خيار **وقال** ابو يوسف في الوجه الثاني ياخذ واحد عشر وفي الاول عشرة ان شاء **وقال** محمد
 في الوجه الاول ياخذ تسعة ونصف ان شاء وفي الثاني عشرة ونصف ويخبر لان من
 ضرورة مقابلة الذراع بالذرع مقابلة نصف بنصف فيجوز عليه حكمه **والا** لو سئل انه
 لما اخذ كل ذراع بيد نزل كل ذراع بمنزلة ثوب على خذرة وقد انتقص **والا** حنفية
 ان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ جميع المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فقد عذبه
 عاذا حكم الاصل وقيل في الكراس الذي لا يتفاوت جوانبه لا يطبق للسندى ما زاد
 على المشروط لانه بمنزلة الموزون حيث لا يفرق الفضل وعلى هذا يجوز بيع ذراع منه
هداية في كتاب البيع

هذا هو الوجه في قوله
 لو قال بغيرك على انها مائة ذراع

هذا هو الوجه في قوله
 لو قال بغيرك على انها مائة ذراع

وفد وقع الفراخ من تأليف هذا السرد المسمى بنوفا لاذهان والضمائر بغاية الله الوافق
على ربيب النعمة السوداء على الصحة الصماء في ظلم الدياجير الذي لا يؤمن غنة مقال ذرة
من خفايا السرد يوم الخميس التاسع عشر من شهر رمضان المبارك الوافق سنة
اثنين وعشرين و الف من الهجرة النبوية من يد العبد الضعيف الخائف المحتاج
الى رحمة الملك اللطيف مصطفى بن خير الدين عفي عنه ما ملك يوم الدين بحمدته السيد المرسلي

[illegible]

قراءة الفاتحة لا يجزئ للمهملان **القراءة** في اجتماع حروف مكروهة **ولا تكسر** للحديث من كتب الفقه والحدوث
 عقبة المكثوبة بدعة **وسير** لا هو المختار **وضع** المكثوبة على الكتاب مكروه إلا بالصل
وضع المكثوب تحت رأسه **لا ينبغي** تأجيل الدعاء **بذلك** الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البدان
 مكروه إلا للحفظ **الآن** في الصلوة **وليلة** الهدر إذا قال آه ٢٣
نقد التبرع لا يوجب **بذلك** الأذان في عدا الآ **مكروه** الآ في التبرع بعد الأذان كان على حادثة ٢٤

كتاب الزكوة ٢٥
الفقه لا يكون غنبا لمنه المحتاج **الأعشار** في الذهب في الزكوة **من** يدعي على غيره من غير حق **الزكوة**
 البهائم فتنابح لفضاء الدين **وزن** مكة **إجراؤه** فإن كان له وارث أخر دون ٢٥
من انفق في طعام الغنى صدقة **المانع** يدفع الزكوة إذا انفق **دفع** إلى غيره ما لا يوجب له الزكوة الآ أنه
 فطره توقف على أجازته **بدرا** دفعه **سماها** وقضا الصبح أجواز ٢٥
عند الخدمة إذا اذن له في التجارة **عبد** النادر مكسفا فله **بجس** المستغنى عن أداء الزكوة ولا يوقف
 لا يكون للتجارة في صدقة فطره **اعطاء** بحضرة **منه** جبر ٢٦
حول الزكوة فخرج لا ينبغي **حق** الصدقة حرام على مني ما لم **أن** أنه أدى الزكوة أم لا فإنه يؤذي
دين العباد ما يقع من وجوب الزكوة **ذلك** إعطاء قدر نصيب من **أن** أنه أدى الزكوة أم لا فإنه يؤذي
المختار أنه لا يجوز دفع الزكوة **دفع** الزكوة لا ضمنها المفترضة **ولذلك** في لزوم الأصحبة إذا كان للمعسر
لا يبيح اللدخ **ان** كان زوجا معراجا **قد** النصيب يجب الأصحبة ٢٨
الولد من الزنا لا يثبت له في ثبني **لا يجوز** دفع زكوة الزاني **الزكوة** واجبة بعدة مبتدئة
الأخ الشهادة حتى لا تقبل للزاني **إلى** الولد من الزنا **فقط** بهلاكه بعد الحول ٢٩
ولما في صدقة الفطر إنما وجبت **النفق** على أقاربه بنية الزكوة جاز **ويجوز** أخذ الصدقة لمن عذره عفا لا يكفي
 بقدرة ممكنة ٣٠ **الأصل** القاضي عليه بنفقته

ومن قوله

ولو طاف لثبوت بنية بباوى **عنى** الزكوة على نصيب فمحل الحول
 الأخذ وأجراؤه لا يقع ولا يجب عليه **نصيبا** فالصحيح صل الأخذ **وعنده** أقل من نصيب إن آه
ولو طاف زكوة النوائم **ولو طاف** زكوة **المعنى** إذا أعطى خلفه شيئا أو باع الزكوة فإن كان
 محل النوائم بعد وجوده جاز لا فتنه **بجيت** فمحل له لو لم يعطيه يصح عن الزكوة والآ فلا يصح ٣١

كتاب الصوم ٣٢
نذ صوم البوم الذي **نذ** صوم البوم الذي **لله** ان ينجو زوجته عن كل صوم وجب
 بقدر فيه فلا ٣١ **باجب** بها لا باجباب الله تعالى ٣١
لا بأس بالاعتقاد على قول **حديث** شريف من صدق كاهنا أو متحيا **نذ** الصوم في الصلوة صحيح
المختار ٣١ **فقد** كفر عما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وآله **لا** تنفذها أي الصلوة
إذا أصاب الصائم أو شرب ما ينفذي به **الدم** إذا شربه **الصوم** في السفر أفضل الآ إذا خاف
 أو بداوى فغلبه الكفارة والآ فلا **فغلبه** الكفارة **على** نفسه أو كان معه رفقة ٣٢
صوم يوم الركن مكروه الآ إذا نوى **لا** يصوم العبد والامة والمكاتب **لا** انفقوا المرأة تطوعا إلا بأذن
 تطوعا أو واجبا آخر ٣٢ **والمرء** لا تطوعا الآ بأذن المولى **الزوج** أو كان مسخرا ٣٣
لا يصوم إلا جبر تطوعا الآ بأذن **لا** بدله النذر الآ إذا كان طاعة **فما** يبق النذر بالمعاصي
 المستأجر إذا تقرر بالصوم **وليس** بواجب وكان من آه **فلو** نذر جحيم السلام ٣٣
ولو نذر عبادة الرخص **ولو** نذر **الزوجة** إذا اذن زوجته **ومما** لا بد يصح رجوعه إذا أعاد
 النبيات دبر الصلوة **بالاعتكاف** ليس له الرجوع **واحد** من إخوانه وهو صائم لا يكره **الفطر** إلا بعد قضاء رمضان ٣٤
سافر في رمضان ثم رجع إلى أهله **رأى** صائما يأكل ناسيا جبره **إذا** نذر **واحد** بالهال فضاها
رأى صائما يأكل ناسيا جبره **نفسه** حيث هو ٣٥ **للمن** لم يفطرا ٣٥
لا فرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة **لجميع** الجماعة ٣٥
نفا الفطر بقدر يتقده الفاعل **جامع** مرار فغلبه **وجامع** الحول لا يكره جفوف العباد **نفا** مرة دم الآ آه ٣٦

دیکھو! یہ کتابیں
میں نے لکھی ہیں

المدة إذا كان من
 لا سبابة عليه إلا إذا
 ٦٩
 كذا
 الموقعة لا تدخل تحت النكحة
 إلا الموقعة في اجزاء
 ٧٠
 فيه تفصيل
 رخص وقف على اقراره المقيمين
 في بلد كذا ٧٢
 لو حلف لا يكره دوار فلان ولا يلبس ثيابه او لا يملك عبده
 ففصل ثلثه تحت لا يملك زوجه ولا واحدة فانه واكفونه
 لا يكره الا بالحق والاطاعة والنفاء والنياب مما يكره بعض البعض
 ٧٤
 الامان مبني على اللفاظ
 لا على الاغراض الا في مسائل
 ٧٥
 عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى
 ٧٠
 لا يجوز تعميم المصدق الا بجموع
 ٧١
 لو حلف لا ياكل ثلثه اربعة
 من هذا تحت وليس له الا واحد
 ٧٢
 لا يكره ان ياكل نصف بعض المحلوف عليه
 الا في مسائل ٧٣ فيه تفصيل
 الصغيرة امرأة الا في مسئلة
 ٧٥
 الحالف على عهد لا يكره الا اذا عقد بالايجاب
 والفتول الا في نسخ مواضع
 المعلنون بتأخير والمضاق بقارن
 ٧٧
 حلف لا يكره
 مواليد والاعوان
 واستقلون
 حلف لا يكره
 رخصه ٧٢

الملكية

٩٠ العفو والعتق والشفاعة على الزمارة
 ٩١ علق علق عبدك على زناه فادعي العبد
 وجود الشرط خلف المولى
 ٩٢ لا تصح ردة النكاح إلا بالردة
 بمقتضى النكاح عليه الصلوة والسلام
 ٩٣ من نكح امرأة من الأحرار
 ٩٤ من نكح امرأة من الأحرار
 ٩٥ من نكح امرأة من الأحرار
 ٩٦ من نكح امرأة من الأحرار
 ٩٧ من نكح امرأة من الأحرار
 ٩٨ من نكح امرأة من الأحرار
 ٩٩ من نكح امرأة من الأحرار
 ١٠٠ من نكح امرأة من الأحرار

والله اعلم
بالحق

من عي او اواره قبلت **لا يقبل شهادة كاذبة على علم** **لا يقبل القاضي لنفسه ولا لمن لا يقبل**
 بنته ومن لا خلا **الا بيقا او ضرورة** **شهادته لا في الوصية**
 ٢٢٤ ٢٢١ ٢٢٢
 امين القاضي كالفاضي **يقبل قول امين القاضي بين المال لا يقبل**
 لا عهدة عليه **لكونه نائبا عن الامان** **فيمن وصي القاضي وامينة فروع**
 ٢٢٤ ٢٢٢
 القاضي محجور عن التفريق في **ينصب القاضي وصيها** **في طريق نصب القاضي الوصي**
 مال البني مع وجود وصي له **في سبعة مواضع** **لا يقبل القاضي شهادة الامن قريب شرع**
 ٢٢٥ ٢٢٥
 اذا ثبت ان المالك المحسوس بعد المدة **مدة احدى مائة رطل** **لا يجوز قضاء القاضي لمن لا يقبل شهادته الا**
 فانه يطول بلا يقبل الا في ثلاث **القاضي على الصحيح** **للقاضي ان يفرق بين الشهود الا في شهادة النساء**
 ٢٢٧ ٢٢٧
 للنفس الانسانية **ما يلازمه اذا انزل يقبل لولته** **خضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد**
 اربع مراتب **الا اذا كان عدلا عند الناس** **حكم القاضي الا في اربعة عشر سنة**
 ٢٢٨ ٢٢٨
 حكم المحكم لا يقدر **اختلاف الامير خالف** **على من هو خوي فيه الوالة فان الوالي ينصب**
 الا في مسئلة **حكم فيها القاضي** **خصما عن الصغير فيه وما لا خلا**
 ٢٢٩ ٢٢٩
 لا شيء السنة على مقر **ولا شيء السنة على ساكن** **الا شيء من الفاظ الصحيح**
 الا في ثلاث مواضع **الا في مسئلة واحدة** **ثلاث الشهادته بعدة ويجوز القاضي بعد الطلب**
 ٢٣٠ ٢٣٠
 الفاسق اذا انزل يقبل شهادته **والمعروف بالكذب ولا يهد** **لا يقبل شهادة الفروع لا اصله**
 الا المجدود في القذف **الزور اذا كان عدلا لا يقبل** **والاصل لفروعه الا اذا آه**
 ٢٣١ ٢٣١
 شهادة الفروع على اصله **اذا انفصلت بينة الطلوع مع بينة** **بينة الاكراه او في مواضع في البيع**
 جانبية الا اذا شهد آه **الاكراه بينة الاكراه او بالقبول** **وفي الاكراه وفي البيع وفي الاقرار**
 ٢٣٢ ٢٣٢
 اذا اختلف المتبايعان في صحة **اذا اختلف المتبايعان خالفا** **القضاء يجوز خصمته ونفيده بالامان**
 بيع واداه فاقول لمذبح الصحة **وتراد الا في مسئلة واحدة** **والمكان واستثناء بعض الخصومات**
 ٢٣٣ ٢٣٣
 لو قلنا القاضي انانية نائبة محسنة **الراي مفوض الى القاضي في مسائل**
 لا يكون للنايب ان يقضي في مسجد آخر **٢٣٤**
 ٢٣٧

ويجوز استثناء

ويجوز استثناء بعض **لان التقليد انانية انما تثبت** **لو امر السلطان ببيع الدخوى**
 اختصاص عند التقليد **بغير ما انا ب** **بعد خمسة عشر سنة لا شيء**
 ٢٤٢ ٢٤٢
 اختلاف الشهادة في الزمان **في تخلف ان يهد ان يهد** **في مدة حبس المدون**
 والمكان في اي مكان لا بد **اذا باع الباب او الوهي عفا الصغير** **في قول ان يهد عن الامان اذا اتاه**
 ٢٤٣ ٢٤٣
 من سعى في تقضي ما من جهته **المتناقض لا يفرق في دعوى** **استدعى ارضا ادعى ان بابه كان**
 فبعد مدود عليه الا في مسائل **اجرة وفروعه** **جعل مقبرة او مسجد**
 ٢٤٤ ٢٤٤
 استدعى عدلا ادعى ان البايع كان عتقة **ومن فروع اصل مسئلة** **لو ادعى البايع انه فضولي لم يقبل**
 باع ارضا ادعى انها وقف **وهي من سعى في تقضي** **لوضن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل**
 ٢٤٥ ٢٤٥
 لا تثبت اليد في العفا الا بالبينة **لا يستند في صحة الدعوى بيان** **الشهادة ان وافق الدعوى**
 ولا يقضي الفدا في صحة الدعوى **السبب انما في دعوى العاين** **والا الا في مسائل**
 ٢٤٦ ٢٤٦
 الامام يقضي على في حد القذف **يقضي القاضي على الا** **القاضي اذا قضى في حكم محكم فيه**
 والقصاص والتعزير **في الحدود والقصاص** **نقد فضاؤه الا في مسائل**
 ٢٤٧ ٢٤٧
 لو قضى سلطان الحق بمدة لا ينفذ **او حكم بقوله تكاف مزية** **او حكم بقوله تكاف امر منقصة**
 قضى بالتقوى للغير عن الاتفاق **ايده او مزية ابنة** **او حكم بقوله تكاف المتعة لا يجوز**
 ٢٤٨ ٢٤٨
 او حكم بسقوط المهر بالتقادم **او حكم بعدم صحة الرقة بلا رضاها** **او حكم بعدم وقوع الطلاق على احدى**
 او حكم بعدم تاجيل العناين **او حكم بعدم وقوع الطلاق على احدى** **او حكم بعدم وقوع الطلاق على احدى**
 ٢٤٩ ٢٤٩
 او حكم بعدم وقوع ما راد على الواحدة **او حكم بعدم وقوع ما راد على الواحدة** **او حكم بعدم وقوع ما راد على الواحدة**
 او حكم بعدم وقوع الثاني بطلان **او حكم بعدم وقوع الثاني بطلان** **او حكم بعدم وقوع الثاني بطلان**
 ٢٥٠ ٢٥٠
 او قضى لولده او لوالده على الجاني **او رفع الى القاضي حكم ببيع او عيب** **او كما في ارفع اليه بغيره**
 بشهادة الاجانب لانه قضى لنفسه **مفدله** **٢٥١**
 ٢٥٨

[illegible]

لا يجب على المدين
 ان يخلف المديني وان يهدم ماله
 باطل والعمل بالمنوع في حرام
 ٢٦٧
 اذا قضى في حقه دين في المذهب
 فله نقضه دون غيره
 ٢٦٩
 ولا مرد في الدين كما لا ركب
 الا في سنة في العادة
 ٢٦٩
 وليس للقاضي ان يزوجه البتة
 من ابنة ولا من ثمة
 ٢٧٠
 لم يجز بيع القاضي ماله من بيتي وكذا
 وامانه من وصي او باع من بيتي
 وصية فانه يجوز
 ٢٧٠
 اذا ائتمن القاضي مال
 البيعة لنفسه
 ٢٧٠
 لو باع القاضي ما وقع الرض في رض
 مونه لغرمه ثم ظهر مال آخر لم يطل البيع
 ٢٧٠
 اذا قال المقر مع اقراره لا تشهد
 علي وسعه ان يشهد عليه
 ٢٧١
 يخلف القاضي غير المدين بان الدين واجب
 لك وما ج وان لم يكن لانه العاين طالبا
 ٢٧١
 انما التوكيل عند القاضي بلا شرط
 ان كان القاضي عرف الموكل بالسخة
 ٢٧٢
 طلب من القاضي كفاية حجة الادعاء
 في غيبه خصمه لم يكن عند القاضي
 ٢٧٣
 لا يجب على الصبي في الدعاوى
 ويخلف العبد ولو تجورا
 ٢٧٥
 لا يصح ان لا يخلف على الدين
 الموصل في طول البطل
 ٢٧٥
 اذا طال القضاء بغيره الرجوع عنه
 اذا ظهر له خطأه وجب عليه نقضه
 ٢٦٨
 قول القاضي صحت او قضيت له ليس
 بيان الالفاظ التي يكون حكمها
 ٢٦٩
 فعل القاضي حكم منه واما فعله
 فعلى غيره ما يكون حكمه واما
 ٢٧٠
 بخلاف الوارث اذا باع
 الثلثين فانه صح
 ٢٧١
 اذا قال المقر لا تشهد
 عليه باقراره لا تشهد
 ٢٧١
 واحدة في صحة اقرار الرض
 ليقض ورثته
 ٢٧١
 لا ينزل القاضي بالردة
 والفسق
 ٢٧٢
 قال القاضي قضيت كذا
 عليك ببيعة او اقرار
 ٢٧٢
 بقول ارباب القاضي في المحذرة
 امينا للدعوى واليمين
 ٢٧٣
 لا يقبل قول امين القاضي انه حلف
 المحذرة الا بيمين اهدى
 ٢٧٥

القضاء يتحقق بالمكان والزمان **ولا يقبل شهادة من قال لا ادري** **تقبل الشهادة في مواضع**
قضاء القاضي في غير مكان ولا بنة **امؤمن انما لا اولد امانته** **حسبة بلا دعوى**
ولا يقبل في حق العبد بدون دعواه **والنطاق يثبت بدون** **المشهدود عليه بشي ان كان**
والحسبة الاصلية لا يقبل بدون الدعوى **الدعوى كالطلاق** **حاشا كفت الاشارة**
وان كان المشهدود عليه غائبا فلا بد من توقيفه **باب الفخذ والبطون والعمارة** **ولا يقبل النسبة الا بحرفة**
باسم اسم ابه وجده ولا تلحق النسبة **والفخذ والسبع والفصلية** **ولا يقبل الا بقصد على الاسم**
الى الفخذ **الا ان يكون مشهورا**
وتلحق النسبة الى الزوج ويثبت في العبد **ولا بد من النظر الى وجهه** **لا اعذار بان يهدى الوالد**
اسمه واسم مولاه واسم اب مولاه **في التعريف** **الا في موضع**
انه الرجل يقر على نفسه حال في صلح **اما براه عن الزنا اذا كان** **لا يجوز اطلاق المحوس الا برضاء**
ثم يدعي ان بعض هذا المال فرض **بعد الهلاك بغيره** **خصمه الا اذا ثبت اعترافه**
وبعضه ربنا **في بيان**
اذا احضر المحوس الدرس للقاضي **تفرق القاضي في الاوراق متى** **انما يصح ان القاضي اذا علم ان خصمه**
في عينة خصمه اطلقه **على المصلحة فما خرج عن باطل** **مسخر لا يجوز اقامة البينة عليه**
ولا يجوز ان يثان الوكالة **لا تقبل شهادة المفقول ويقبل اقراره** **تبا غا في ولا يرضى له مونة**
والوصاية بلا خصم حاضر **شهدا على انه ما نفعي امراته واخوان** **فدعه كل انه اعنفه وهو**
انه طلقها قال اولي اولي **بملكه فالمكران بغيرها**
ولو قبل الشهود بالنكاح عن **انما هو انه لا يقبل كوازل** **واجمعوا انه لا يقبل اي**
المكره فقالوا لا تقبل **الشهادة على المرأة المنتقة** **الشهادة من وراء اجدار**
وتعريف الواحد للمرأة المنتقة **اذا سمع الرجل صوت امراته** **شهدا لطلاق او عناق وقال**
كافي في حاف المزك والمندرج **من وراء الحجاب وشهدت هذه الشان** **لا تدري كان في حجة او مرض**
والانثان احوط **انها فلانة بنت فلانة** **فهو على المرض**
شهدا انها زوجت نفسها **شهدا باع منه هذا العبد ولكن** **ان اهدا اعاين دانه تنبع**
منه وقال بعد ما شهد بالتزوج **لا تدري هل في ملكه في حال** **دانه وتترفع له ان يشهد**
انما لا تقبل في حال امراته ان **ام لا يقضي بالملك** **بالمالك والقتلح**
يقضي بالطلاق **٢٨١**

لا يجتلف المدعي اذا حلف **اللعبة بالشرط لا يقبل** **اللعبة بالنرد مطلقا**
المدعي عليه الا في مسنة **العدالة الا لو اصر من محن** **بجلافي الشرط لان آه**
شهد عن بنظر الله من غير عيب **٢٨٢** **ووانع النرد اريد بغير باطل** **الدعوى على عتري البطل لا يسمع الا في دعوى**
اجوز اضاف ان يكون فاسقا **ولا يقبل النرد بشي** **العصب في المنقول وانما في النرد العقار** **فلا فرق**
شهادة الزوج على زوجته **تقبل شهادة الذقي** **انا في فيما اذا شهد بغير انبان على النظر انه**
مقبولة الا بزيادها وقد قذفنا **على منكره الا في مسائل** **قد استمر حيا او ميتا فانه لا يقبل**
وفيما آه **٢٨٢**
الثانية فيما اذا شهد بالنظر انبان **الثالثة فيما اذا شهد على نظرائه** **والارابعة فيما اذا شهد بربعة نصارى**
على النظر ان بان الشراها من علم **ميت بدني وهو مدون مسلم** **انه زني بمسنة الا اذا قالوا انكره**
في صورته **٢٨٢** **في صورته** **في صورته**
وخامسة فيما اذا ادعى من عدا في بظاهر **لا تقبل شهادة الاثنان** **شهدا على رجل انه حرمه ولم ينزل**
انه عده فشهد انه عده فمضى به فبان **لنفسه الا في مسنة** **صاحب فالتن حتى مات**
القاضي المسلم لم يقبل **٢٨٥** **لا تخلف مع وجود البدهان** **في دعوى دس على متن وفي حاشا**
يقبل شهادة العتق لمعنة الا في مسنة **الا في ثلاث مسائل** **المبيع وفي دعوى التأبون**
ولا يقبل عليه الا في مسنة **٢٨٦** **في اريد باللعبة في الفسخ** **في ثمانية مواضع وزدت محنة**
لا تخلف في جميع الدعاوى بما طلب **وفي طلب المرأة فرض النفقة** **وفي المستحق**
المدعي الا في اربع مواضع **٢٨٦** **وفد الفت في رسالة في تقبل** **هذه المستحقة والرسالة**
انه لا بد من حصة اذا اقر له دونه **٢٨٧** **وليس مدعي حصة الا في دعوى**
يقضي ولا يقبل شهادته **٢٨٧** **الموقوف عليه اصل الوقف**
والفدوى على انه لا يسمع **٢٨٨** **وهي يقبل يخرج ان يهد حصة** **ولا يحال بين المنقول**
الدعوى الا من المنوت **٢٨٨** **لا يحال بين المولى وعبد قبل ثبوت** **والمدعي عليه به الا آه**
لا بد من المدعي بيان السبب **٢٩٠** **في المملكان وفي دعوى المرأة** **الشهادة بحجة العبد بدون دعواه**
وليس بدونه الا في موضعين **٢٩١** **الذين على تركه زوجا** **لا تقبل الا في مستثنين**
٢٩١

اذا قبض الموهل النكح من المهر
 اوكيل اذا اجاز فعل الفضل او نقل
 صبح اسخا انا الآ في المرف
 بلا اذن وخبر فانه ينفذ على الموهل
 الآ في الوكيل بالطلاق والنفاق
 وخلع والكنابة كالبيع

الوكيل لا يكون وكيلاً قبل
 العلم بالوكالة التي فرضت
 وماذا علم المكلف بالوكالة ولم يعلم الوكيل
 وصفاً أو المودع المودع بدفعه الزكاة قد قضا
 ولم يعلم بكونه وكيلاً
 ٣٢٦

خلافاً لما إذا قبل وصلاً بقضائه
 ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة
 ٣٢٦

۴۵۶

المقرلة اذ اكثر من المقر بطل افواه الآ في الاقرار
ما احسنه والسبب وولاء العناق ويزاد الوقف
والطلاق ٢٢٧ والعقود والرق
الآ في المحجور باطل الآ في مسئلة ما اذ ارد
المستغنى التسع يغيب قيمته الخارج على افواه
انه باع من رضى ولم يغيب قبل فسخه اذ

الآ في اجماع البينة الآ في اربع مواضع في الوكالة
والوصاية وفي اثنان وثلاث على المبيع وفي استحسان العين
من المستغنى ٢٢٧ وفيه صورها
بخلاف مالوكان المقرية محجوراً
فانه يجبر على البيان
وجهاً له المقرية لا يجمع صحة الاقرار
فيجبر على البيان ٢٢٨

٢٢٧

٢٢٨

اذا قال وقلنا سيع عدي هذا
 فقلت لو كنت وبناع جاز
 اذا قال وهدى منك الدرس الذي
 لي عليك فقلت جاز
 اذا قال جعلت ارضي وقفا على فلان
 فقلت فلان جاز ولو قال لا ارضي بطل
 ٣٤٩ ٣٤٩ ٣٤٩

٤٤٤
 اذا اقر بيمين غير ادعى اخطاء ولم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناءً أو
 اقر المكره باطل الا اذا اقرت ان روح مكوه

من مملك الانبياء ومملكة الاشرار كما الوحي والمور والاراجع والوكيل بالبيع ومن
 الآفة مسكنة السدانة الوضي على الشيم فانه علك انك وهادون الاضبار
 اذا تبين الكفالة بالدين يؤخذ الكفيل

المقرلة اذ اردت الاخراج عاد الى
التصديق فلما ثبت له ان في الوقف
الاختلاف في المقرنة يمنع
الصحة وفي سببه لا
او الاصل بامره او بغيره وليس من لوازمه
صحة الكفالة لكون الدين على الاصل
٢٢٦
٢٢٤
٢٢٣

[illegible]

٢٢٦
 صريحاً في الحق
 ٢٢٦
 للبائع لكنه اقرار بأنه ليس ملك المنقذ
 ٢٢٦
 ووضوح الفاضل للمولد النعمة

الحق اذا صار كذبا
شيعا بطل اخراجه

لوا فرجة عبد الله استنداء
عنوه عليه لا يرجع بالحق
لوا فرج في يد غيرة الزا وقف
ثم استنداءها او زلت صارت وقفا
الافراجة قاعة على المقرولا
يتعدى الى غيرة الا في مثل
٢٢١ ٢٢٧ ٢٢٨

لو اقرت الزوجة بدين
لو اقرت الزوجة بدين
لو اقرت اب زوجها وصداقها الاب
لو اقرت اب زوجها وصداقها الاب
لو اقرت اب زوجها وصداقها الاب

واذا ادعى ولادته المبيعة ولا يحل بينه وبينه
وتدعي الارحام الا لا يحل من المبرأين
فيه بيان

٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠

من فروع الفقه على
الاجاب في ٢٠

باء المبيع ثم اقران البيع كان حجة
 وصدق المشرى فله ارض على بانيه
 فقه تفصيل ٢٢٤
 باء ما استواه ثم رد عليه من يرد
 على بانيه وهو على ثلاثة اوجه
 فقه الشرح ٢٢٥
 حال اهلان على الفقهية او الفسقية
 او زورا او حرام او زورا
 فقه الشرح ٢٢٦
 ان اقران المبيع ان يرد سوا صاحبها كالميراث
 ان اقران المبيع ان يرد سوا صاحبها كالميراث

٤٠ **الافرا** يشبني محال باطل
 كما لو افرا يابش بدمه التي آه
 ٤١ **الف** درهم بلز منه وان كان لا يتكلم ولا يفتق
 في الشرف
 ٤٢ **والوصية** وان يدين ما لا يتكلم كالبع والفرض
 بطل لكونه محالا
 ٤٣ **والاخذ** المكفوف العفو عن القاذق
 ٤٤ **الافرا** يشبني محال باطل
 كما لو افرا يابش بدمه التي آه
 ٤٥ **الف** درهم بلز منه وان كان لا يتكلم ولا يفتق
 في الشرف
 ٤٦ **والوصية** وان يدين ما لا يتكلم كالبع والفرض
 بطل لكونه محالا
 ٤٧ **والاخذ** المكفوف العفو عن القاذق

٤٦١ **الانشاء** وفيه صور
 ٤٦١ **الانشاء** في مرض موزة تفرمان الامانة الفلانية ملك

[illegible]

لم يكن له على خصال شبيهة بغيره
او المرض يقبض الودعة من وارثه

او ما كان يملك في ملكه اية واقعة وانما كان عدي
او الفسق بان الشبهة الضالفة في ملكه اية واقعة وانما كان عدي

بصدق وذلک فی جمیع الاماکن
 و لو آخر انه لا حق فی خلقه بجزا ان يكون
 ذواته به نظامه كما فیها وكنه ودره ودریغه
 عارنه عن ذلک قول لا حق فی خلقه بصدق وذلک
 بالعین للوارث بان الاقرار بالعین للوارث فيها اذا قال
 بهذا السببی لفظاً
 انما عارنه عن ذلک قول لا حق فی خلقه بصدق وذلک
 بالعین للوارث بان الاقرار بالعین للوارث فيها اذا قال
 بهذا السببی لفظاً

وكفالة وحده وسرقه وفدق وبغضها لان
قوله لاصح في نكرة في النفي والنكرة في النفي
تعمد فتنبأول ما يذكر انواع المكفوء المالبة
نعم في قولك فلان لا يبيع في الامانة يبيع
وقوله قبل فلان يبيع في المكفوءات والامانة يبيع
وطمعة على لا تنعم الا في المكفوءات وطمعة عند
تنعم في الامانة لا في المكفوءات وفيه جوارها

وغير المالية ٤٤٥
في الشري ٤٤٥

لواقر المضارب بديج الف درهم في المال ثم قال
غلطت انما تحسب ثمانية لم الصديق وهو ضامن
لما اقر به

٤٤٥
 ادعى الموقر كان الاقرار في الصفه وانزل
 الموقر في القول لم يدعي الصفه
 ٤٤٦
 وكذا لو طلق او اعتق ثم قال
 نصف صفته فالقول له
 ٤٤٧
 وان ادعى الحال اجوز فان كان
 ذلك معروفاً قبل و الا لا

ما من المقلد فيريد وارثه على الاقرار
 ولم يشهدوا ان المقلد صدق المقلد
 او كذبه نقض
 ٤٤٦
 اقر في مرفة السني وقال كنت
 ففعلته في الصفحة كان بمنزلة
 الاقرار في الموضع
 ٤٤٦
 فجهل السني اذا اقر بما قاله
 وصدقه المقلد صح ان كان آه
 ٤٤٦

٤٦٧ اول ليلة سبئ
 لا يصح اقرار بارق بعد قضاء
 الفاضلي عليه باخذ او القصاص
 ٤٦٨ سبغ عافى مجرول النسب
 اقرار بارق لغیره صح
 ٤٦٩ اذا ادرك اللقط فاقترانه عید فلان فادعاه
 فخلاته صح اقراره ولا يصح عید اللقط له هذا
 اذا اقر بذلك قبله

٤٢٨
 واما انما اللفظ امرأة فافرن مارق
 رطل وصدوق ارض كانن امه ل
 ان انزل آه
 ٤٢٩
 ٤٢٨
 واما مارق فافرن مارق
 لا يقين الا بدينه
 ٤٢٩
 ٤٢٨
 واما مارق فافرن مارق
 لا يقين الا بدينه
 ٤٢٩

المطالب اذا ادعى بدل الكتابة ثم ادعى
تقديم اعناققة يقبل ويندر بدل الكتابة

المطالبة اذا انقضت مع الزوجة او الزوج
ثم ادعى الطلاق قبل الموت يقبل

المطلوبون بعد قضاء الدين
لو بقرعة على ابتداء الدين يقبل

المختلفة بعد ابدان الخلق لو لم يفتن على
خلق الزوج قبل خلق بقية
الخلق بالفسق فانه لا تنوع في
الفكر كما لو لم يولد له
بنة صالحه من مهران زوجا على
حال معلوم ثم ظهر على الفتنة ذنب

جمله المرفوعة مخففة الارتفاع
الآن في مسئلة وهي آه
اما يا محمد بن عبد الله صبحي الآ اذا قال
لقد كان علي عبدا ودار فانه غيب صبحي
اذا اقر بحول نفسه بيانه الآ اذا قال لا ادري
له على ستم ام ربيع بذيمة الاخرى
٤٥٠

اذا انقضى الاخر بحرفين لزومه السنان
اذا انقضى الاخر بحرفين لزومه السنان
اذا انقضى الاخر بحرفين لزومه السنان

الآخر الاخر بالفن وكذا القيد وكذا
 الفز وج والآخر باجواضة فهي ثلاث

بان في دفقة كسوة ماضية انما تلمزها ولكن آه

٢٥٢

٢٥٢

ابراهيم عن هذه الدعوى

٢٥٢
وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوا مَا تَتْلُو رَسُولُ اللَّهِ
٢٥٣

الصلح عن اقرار بيع
الآخرة من ثلثين
الاول ما اذا صلح من الدين على عهد وقبضه
ليس له ان يبيعه مائة بنا بيان
الثانية لو تصادف اعلان لاديس
بطل النصلح صورته آه
٤٥٤
٤٥٤
٤٥٤

٤٥٤
 الفقيه ان كان على حسن حق فهو
 افعال لبعض حق واستيفاء للباقي
 ٤٥٥
 والله تعالى اعلم
 من وجوب واستيفاء لعين حق من وجبه
 ٤٥٦
 وبما زاد على ما استثنى من المسلمين
 ما في الجمع لوصاله عن آه

الحق اذا اجعل صاحبه فانه لا يلزم
 وله الرجوع في ثلاث مسائل
 الاولى اقل السبع المئذ بعد
 الطبيب للاخذ صريح وله الرجوع
 الثانية اقل المرأة العنق زوجه
 بعد كون صريح ولا الرجوع

٤٥٥
 الثالثة اسمر من المدعي عليه فامر له
 بالاعادة
 ٤٥٥
 القلي عقد دفع النزاع فلا يقع
 موالمودع بعد دعوى الهالك
 ٤٥٥
 وبقي الصلح عند مدعى حلف المدعي عليه
 رفع النزاع باقامة البينة

المدعي عليه وله الرجوع
 المدعي عليه بعد الرجوع
 المدعي عليه بعد الرجوع
 المدعي عليه بعد الرجوع

<p>٤٥١</p> <p>والله اعلم بالصواب</p>	<p>٤٥٦</p> <p>والله اعلم بالصواب</p>	<p>٤٥٦</p> <p>والله اعلم بالصواب</p>
--------------------------------------	--------------------------------------	--------------------------------------

والمؤمن المدعى عليه أو المدعى بالحق
 في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح
 لا يقضي وان بعده يقضي ٤٥٧
 فائدة فائدة ٤٥٧
 الثاني اذا صلح بعد الصلح باصل
 ولا يقضي والداد اعني المدعى لا يكون اقراراً

٢٥١ الصلح على الكار خائز
 بعد زعمى مجزول
 ٢٥١ الصلح على الكار خائز
 بعد زعمى مجزول
 ٢٥١ الصلح على الكار خائز
 بعد زعمى مجزول

٤٥٨
 وعلج الوارث مع الموصى له
 بجناب الامة صحيح
 الفصل في النكاح على نسبي انما يرفع
 الفصل في الدنيا لا في الفقي الآ آه
 الفصل اذا كان عوف مال حفقة
 كان اجارة لوجود آه
 ٤٦٠

٤٥٤
 اذا سخن المصالح عليه رجع
 الى الدعوى الا اذا كان آفة
 ٤٥٥
 الصلح جائز عن دعوى المنافع
 الا بدعوى اجارة
 ٤٥٦
 لا يبق الصلح عن احد ولا يفسق
 به الاخذ القذف اذا كان آفة

٤٦١ **مناخ المحوس** ثم ادعى انه كان زرقا
 لم يقين لنا اذا كان في حبس الوالي
 ٤٦٢ **الفضل يقين** الاقالة واليقض
 الا اذا صالحه على العشرة على خمسة
 ٤٦٣ **ادعى** فانك نصالي ثم ظهر له
 ان لا يقين عليه بطل الصلح

۴۶۲
 ۴۶۲
 ۴۶۲

كان ابراهيم عاتقا كفوله لاصوة لبقوله ان آه
 اتا في مشن
 فرده لا يرتد ولو هبته ارتد
 ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧١

عن أبي سعيد رضى الله عنه
٤٧٦

ان صدق الفرض ملك المستوفى وهذا لان المستوفى هو يعطى
وانما له اخذه بعد ادائه فرضه عن الكاخذ واجرة الكاتب
لا يصح لغيره الا ان كان من ضايف صنف

ولو كان الدين واحدا فادى شيئا ولو ادعى المئذنى ان المدفوع
وقال هذا من نصفه فان كان من الدين وقال الدال من الاجرة
ان دفعه فضا لان له محلك

انما ادعى الزوج ان المدفوع من الميراث المئذنى رد المبيع بعينه لا بالبيع
وقال المئذنى ان المدفوع من الميراث المئذنى رد المبيع بعينه لا بالبيع
ارطال فان قول المئذنى هو محبته

يجوز بين حال اخذ صاحبه من الميراث انما ادعى الفرض فان تاحسب اليه لانه يصير
ابتداء معاوضة الفرض وانما يجوز الفاضل فيه لانه يصير مع الارواح بالبرهان سنة وانما حرام

الثانية الثمن عند الاقالة الثانية الثمن عند الاقالة
الثالثة الثمن عند الاقالة الثانية الثمن عند الاقالة
الثالثة الثمن عند الاقالة

الفرض لا يلزم تأجيله الا في وصية فانه يلزم تأجيله
آجر الدين قضاء للاول فانه يلزم تأجيله

وفما اذا اصال المفروض به على انسان الثاني ثلثه لانه احب تأجيله بايام او شهر او سنين معلومة وانما تأجيله
فاحقه المستوفى الاول ثلثه لانه احب تأجيله بايام او شهر او سنين معلومة وانما تأجيله

الوفى بالاداء اذا ابراد فضاء لا ديانة ان كان آه
فان كان طالب ثلثا فاحبته في ذلك

امراة اصابته انما على الزوج على ان يودي ولعله غوط الميراث عند الابنة
من الميراث وبسبب الميراث الزوج لا ينفق الابنة ثلثا من ميراثه

الدين الموصى اذا افضاه قبل حلول الاصل وقد وقف حادثة وهي صل
يجب المطالب على القول عليه من شرط تبيد لولان

بالدفع الا ان كان الآخرة مستغنية

واجبة في ان المقر لا يقع قبضه للزوج عليه دون طلبة النفقة
ولا ابرأه منه بعد اقراره لانفع المقتضى لارضاء الزوج

واذا انفصلت بينة وبين البراءة وانما انفصلت بينة وبين البراءة
ولم يعلم التاخير فترتب بينة البراءة قدمت بينة البيع

انما حادثة عند استوفى على الاجارة فان جاز وان كان الاجارة بعد الاستيفاء في
المالك قبل استيفاء المعقود عليه جاز قالوا فله فليكون الاجر للمعاقب لانه آه

آجر المولى عدة سنة ثم اعفاه وسط السنة كما المعقود منه بعد ان انار له بقوله
فاجاز العبد الاجارة فاجز ما مضى آه ولا اجز له وان كان انما مضى من اجاره له

العقب بغير الاجرة من الميراث وانما العقب في بعض المدة الثمن من الانتفاع بوجب الاجر
الا اذا امكن اخراج الفاضل آه فقط بغيره

انما اذا كانت الاجارة فاسدة وانما ما في الاعاقى اخراج الثانية اذا انما جردانه لكونه خارج الميراث
فلا تجب الا بحقيقة الانتفاع الوصف عن هذا الاستثناء

بخلاف ما اذا انما جردانه لكونه في الميراث الثالثة استأجر ثوبا كل يوم بدونه
في الميراث ولم يبرك له الاجر في سكرته من غير تبيين

الزيادة في الاجرة من المتاجر ان كان في المدة والزيادة
بعد مقضى المدة لم يصح انما يبرون اجور المثل لانهم يبرون المثل عام اجور المثل

واذا آه التيم دار باقى من اجور المثل في اذا ادعى صل انه نفس فاحس
الاجارة وكان على المئذنى اجور المثل بالقي رجع الفاضل الى اهل البهر

فان طالت العين دارا او حانوا ناعضها على المئذنى وان طالت ارضا فان فارغ عن الزرع فقالا ان كان مفعولة
فان قبله فهو الاصح وان لم يقبله آجور المثل الاخر بالزرع لم يصح اجازته لغير صاحب الزرع لكن لغير الزيادة من آه

فان طالت العين دارا او حانوا ناعضها على المئذنى

٤٠٧ **والودعة** لا تودع ولا تغار ولا توجر **والمنفعة** توجر وتغار ولا تودع **والرهن** كما الودعة لا تودع
 ولا تودع فان فعل شيئا منها ضمن **والعارية** تغار ولا توجر ولا تغار ولا تودع ولا تودع
 ٤٠٨ قال قاضيان عن عروة ان شاء اذ املك **الاول** لو كسب ليس له ان يوجر فيما وجب **الثالثة** والمستعير
 ان شاء ليس له ان يملك عترة **ففيه** فلو اذن له في ذلك جاز **والمنفعة** صورته
 ٤٠٨ **الرابعة** المضاربة ليس له **الخامسة** المزارعة لا يملك ان يرهن **الثانية** القاضى ليس له ان يخلف
 ان يضارب عترة بغير اذن **الرهن** بغير اذن اذ الرهن بدون اذن الا عام
 ٤٠٩ **الاعانة** المستضع **الثامنة** المستضع **الثانية** المزارعة اذ الموقوف له صاحب الارض عمل
 عند اجتنابي الا ان باذن له **لا يملك** الا بضائع **ففيه** بغير اذن لا يدفع الى غيره مزارعة
 ٤٠٩ **واما الوصي** فملك الا بداع والاطارة **ولو باع** الوصي شيئا من تركته لم يملك **ولو باع** رجل شيئا من مال اليتيم بالف
 دون الاعارة وقد اختلف في الوصف **نصفه** في وجهه جاز وفي وجهه لا يجوز **والاخر** بالف فامانة آه وكذلك اجارة
 ٤٠٩ **والوكيل** بقبض الدين بعد القبض مودع **العامل** بغير امانة لا أجر له **لا يجوز** للمنفذ في المكسف اذا اصيل
 فلا يملك الا بداع والاعارة والاطارة **الا الوصي** والناظر الا آه **عليه** في المكسف المكسف اذا اصيل
 ٤٠٩ **ولا يجوز** للوكيل الا بالشرط لو ليس **الوكيل** بقبض الدين لا يصح اجاره **اذا وقع** بالاجرة مودعة وصوله على ذلك
 بقبض الودعة اذا سخر له اجرا لباقي **الا اذا وقع** له وقتا **لم يجز** الا ان يوقت وقتا معلوما
 ٤١٠ **لو جعل** للمكسب اجرا لم يصح **اذا ائتمن** المودع المودع صح **القاصد** اذا اودع المكسب عند رجل
 ان الودعة باجر مضمونة **بخلاف** الرهن اذا استاجر المزارع **وسمى** له الاجر على حفظه يصح
 ٤١٠ **اذا استأجر** رجلا لشيء من ارضه لم يملك الا ما ائتمن **حق** المدين اذ يبيع امانة **كما المودع** اذا ادعى الراد والوكيل
 فانه لا يمكن استيفاء ذلك المال واذا **المنفعة** فحين قوله **والناظر** اذا ادعى العرف الى آه
 ٤١٠ **ساخر** فحين **الاخر** لو كسب بقبض الدين اذا ادعى بغيره **بغير** الفوا لا يملك مع المدين **فما** بقبض قول الوصي في نفقة زائدة
 الموكل دفعه له لم يقبل الا بيمينه **الا اذا كذب** الظاهر **خالفت** الظاهر وكذا المنكول
 ٤١١ **الامير** اذا اخطأ بعض اموال الناس **والمودع** اذا اخطأ الودعة كاله **اخطأ** على اربعة اوجه
 بغيره فانه ضامن **يجب** لا يفتقر ضمانا **٤١١**

٤١١ **ولو اخطأ** بعضه في حاجة فردة **والعامل** اذا اخطأ للفقير شيئا **والمنكول** اذا اخطأ لموال او فاق مختلفه
 وخطئه بالباقي ضمن اجمع **وخطأ** الاموال ضمن لا يبار بها **بعض** الا اذا كان باذن القاضى
 ٤١٢ **والسعى** اذا اخطأ لموال الناس **والبيع** اذا اخطأ لممنه **والوصي** اذا اخطأ مال اليتيم
 وانما ما باعه ضمن الا في مخرج العادة **الناس** صار ضمانا **ضمنه** الا في مخرج
 ٤١٢ **لا يضمن** الامير باخطأ من المودع اذا اخطأ **القاضي** اذا اخطأ مال الجال **والمنكول** اذا اخطأ مال الوقف جال نفسه
 مال الوقف جال الوقف لم يضمن وفاق **عترة** او خطأ مال رجل جال **قبل** لا يضمن وقبل يضمن
 ٤١٢ **ولو ائتمن** المنكول مال الوقف لم يضمن **الامير** اذا اخطأ الامانة عند رجل **اما** لو غفل الودعة من المودع
 لم يبرأ **وتسببه** براءة على جاري **الا اذا** سقط من يده شيئا فملك **ففيه** لا ضمان عليه
 ٤١٢ **ولو ائتمن** من اولى او سادة استغارة **الرفيق** اذا ائتمن شيئا من كسبه **لو اودع** العبد شيئا وغاب
 ليس له ضمان عليه ولا على ابيه **واودع** به ذلك عند المودع فانه يضمن **فليس** للمولى اخذه
 ٤١٢ **اما** اذن له في شئ كاذبة امانة وضمانا **اذن** ائتمن بغيره بالعمارة **ولو ائتمن** اصوله بغيره بلا اذن شره
 وجوبه وعدم رجوعه وفرضه عنه **لا رجوع** على التبرك ان فن **فانه** يرجع على شريكه بحصته **٤١٣**
 ٤١٣ **ما يجوز** للمودع المنكول الطلب **لو كان** سيفا فطكبه **ولو كان** كتابا فانه اوار **٤١٣**
 الا في مخرج **ليضرب** به ظمنا **بمال** عترة او قبض **٤١٤**
 ٤١٣ **المودع** اذا ازال التعدي **الا اذا كان** الا بداع موقفا ففقد **الودعة** امانة الا اذا كانت
 زال الضمان **بعده** ثم ازاله لم يزل الضمان **باجر** في ضمانة ذمة الربوي **٤١٤**
 ٤١٤ **لمعه** ان ستر العارية **الاول** لو استعاره لارضاع ولده وصار **الثالثة** لا رجوع في العارية قبل المدة في مكان
 متى شاء الا في مخرج **لا يخذل** الا ثديا ليس له الرد فله **لا يبرأ** على الشراء والكراء فله **٤١٥**
 ٤١٤ **والثالثة** فيما اذا استعاره لارضاع للزراعة **خلاف** الاطارة اذا انقضت المدة **فان** قال رت الارض اعطى العذر **٤١٥**
 وزرعها لم يخذل منه حتى يحصد الزرع **والزراع** لم يبرأ من تركه باجر المنكول **فان** كان آه **٤١٥**
 ٤١٥ **٤١٥**

مؤنة رد العارية على المسعف
لو فأن العارية مؤقتة فحق في الوقت
الآخرة عارية الرهن
والمسكوب المسعف فملك صحتها
ففيه صورة ٤١٥

تخلف المدين عند رد العارية
فإن فأن الشقة فالسنة
فإن لم يبق الشقة فحق لانتظار الضمان
على الوثني وصلى لم يضمن الوثني
ففيه بيان ٤١٥

فما لو فأن فأن سنة على أنه لا يضمن
لورد الودعة العبد
عليه لا يضمن لآثره فأن على النفي
رأى لم يبرأ
واختلف الأضواء فأن إذا ردتها إلى سيرة
ففيه صورة ٤١٦

ولو دفع المودع إلى الوارث القاضى ضمن
وان كان الوارث مؤتمنا فحق ضمان
عليه لا إذا دفع لبعضهم
بغير امره ضمن على الصحيح
ففيه صورة ٤١٦

ولو كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
لو كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
وإذا كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
ففيه صورة ٤١٧

لو قال المالك ادفع الودعة فقال دفعين
وكذا قال صدق المسعف مع مجبته
ولا يضمن فلان
ففيه صورة ٤١٧

غير المدين لو دفع الدين إلى وصي الميت
لو دفع القليل المكفول به إلى وصي
الميت ببراءة عن النفاة
ففيه صورة ٤١٧

لو كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
فإن لم يكن مؤتمنا فحق ضمان
ففيه صورة ٤١٧

المستفاد لا يمكن الاضاع والابداح
والمستفاد المستفاد المستفاد المستفاد
ففيه صورة ٤١٨

إذا كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
فإن لم يكن مؤتمنا فحق ضمان
ففيه صورة ٤١٧

القول المودع في دعوى الرد والهلاك
المودع إذا قال لا ادري اني
الآذا قال اني بدعوى الرد والهلاك
استودعني وادعاه رجلا
ففيه صورة ٤١٩

تخلف المدين عند رد العارية
فإن فأن الشقة فالسنة
فإن لم يبق الشقة فحق لانتظار الضمان
على الوثني وصلى لم يضمن الوثني
ففيه بيان ٤١٥

فما لو فأن فأن سنة على أنه لا يضمن
لورد الودعة العبد
عليه لا يضمن لآثره فأن على النفي
رأى لم يبرأ
واختلف الأضواء فأن إذا ردتها إلى سيرة
ففيه صورة ٤١٦

ولو كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
لو كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
وإذا كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
ففيه صورة ٤١٧

لو قال المالك ادفع الودعة فقال دفعين
وكذا قال صدق المسعف مع مجبته
ولا يضمن فلان
ففيه صورة ٤١٧

غير المدين لو دفع الدين إلى وصي الميت
لو دفع القليل المكفول به إلى وصي
الميت ببراءة عن النفاة
ففيه صورة ٤١٧

لو كان المدين مؤتمنا فحق ضمان
فإن لم يكن مؤتمنا فحق ضمان
ففيه صورة ٤١٧

المستفاد لا يمكن الاضاع والابداح
والمستفاد المستفاد المستفاد المستفاد
ففيه صورة ٤١٨

المستفاد لا يمكن الاضاع والابداح
والمستفاد المستفاد المستفاد المستفاد
ففيه صورة ٤١٨

الحج والمأذون

أما

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

الحج على السعة على قوامها المكفي به
كما الضعيف في جميع أحكامه
ففيه صورة ٤١٩

٤٢٨ فیه بیانہ
رابطہ حضرت المثنوی والبالغ وان كان الدار في يد اسكن
فان يصح انه لا يصح الطلب من البالغ ٤٢٩ نش

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **الشفقة في البيع الاول**
الشفقة في البيع الثاني ٤٥٦ ش

استدعي الاب لابنه الصغير اذا اراد ان يخلع
 مع الشفع في مقدار الثمن فالقول كتاب
 بلا عيب **٤٤٤** **٤٤٤** **٤٤٤**
 وان اراد تخليف المشرى فليذكر ذلك
 لانه يرد على الموقوت لا يرد له
٤٤٤ **٤٤٤** **٤٤٤**
 حيا الوصل بالبيع لا يخلو من
 العقد فلا يظهر في حق الشفع
٤٤٥ **٤٤٥** **٤٤٥**

القائمة

كتاب الغنائم ان كان من حفظ الامان
 فالقول على قدر الملك **٤٤٦**
 الفسخ الفاسد لا يفسد الملك بالقبض
 وهي تبطل بالشرائط الفاسدة **٤٤٦**
 وله بناء في الهواء الطويل
 ان لم يفر لكونه من الهواء **٤٤٦**
 لا يفرق في ملكه وان تاذى
 حاره في ظاهر الرواية **٤٤٧**
 منه بيان **٤٤٧**
 وانما يقطع على ان من ذلك
 لم يرد له الضمان كما ذكرنا **٤٤٨**
٤٤٨ **٤٤٨** **٤٤٨**

الأكراه

كتاب بيان الاكراه لغة وشريفا
 وبينان شرطه وصحته **٤٤٩**
٤٤٩ **٤٤٩** **٤٤٩**

والثالث نعت القيمة وقت
 الاعطاء دون القبض **٤٤١**
 ومن جازي الكفو على انه لو عي
 حين وفيد كجزو بابت افراته **٤٤١**
 من اكره بالقبض على القليل لم يبع
 ولو اكره المهر على قتل صبي فانه يفتى
 كان ماحولا **٤٤١**
 اذا اشترى المشرى من المكره
 فانه يفسخ بشرطه من او **٤٤٢**
 اذا اشترى المشرى من المكره
 فانه يفسخ بشرطه من او **٤٤٢**

العصب

كتاب

المعصية من حيث يدين نفس الفاسد
 وغاصب الفاسد ان في الوصف **٤٤٤**
 من يدين حاله عذره فانه يفسخ نصيبه
 ولا يورثه عذره الا في عارة حاله المجد **٤٤٤**
 انما لا يفسخ بالاموال
 في حصة من المولى **٤٤٥**
 ان من اكره اذا اراد الاب الله
 ليو قد نارا في ارضه ففعل وتعدت
 ان في ارض جاره آه **٤٤٦**
 لا يجوز التفريق في مال عذره بعد
 اذنه ولا والابنه الا في من المولى **٤٤٦**
 اذا اشترى المشرى من المكره
 فانه يفسخ بشرطه من او **٤٤٦**
 اذا اشترى المشرى من المكره
 فانه يفسخ بشرطه من او **٤٤٦**

ولو انفق المينة فصار حراما
واخذ جلد فاعلم ان كان احده
والاستبراء فحراما حقيقيا
والاول موضع اليد الثاني بالثنية
فان الشبهة للصبي ملكا
تختلف ما اذا نصرت للحفاف
٤٥٢

واذا نصبت الفسطاط ففقد
الصبي ملكه
ولو وقع في حريمه من الفطرية فافترقه
فان لا يأخذ الا ان ينفق بحره له
٤٥٢
٤٥٥

لو وضع طين على السطح لاصل
ماء المطر فما اجتمع فيه فهو له
وما كان في حريمه
وجود الملك في الحقل
فما يجوز بيع حريمه الفاضل
والفاضل لغير الملك
٤٥٥
٤٥٥

لا يجوز ذبيحة اخرى ان كان له
سنتها وان كان جبريا صلت
سحابة في حريمه فان كان
صحيحة حلالا والا
فان وجد في سحابة ذرة
ملكها حلالا
٤٥٥
٤٥٥

وان وجد خاتما او دينارا او مئذنا لا يحل وهو
لفظة له ان لم يورث على نفسه بعد التوفيق ان
كان خاتما والا نصبت به على اقراره الفقار
ولا ينفذ ولا على غنبي
٤٥٥
٤٥٥

البعد اذا سقى خرما غير
من سحابة صلا ولا يكره
ويجوز لكل السحابة
ان كانت جرحا طافية
اشترى سحابة كدودة بالسحابة في الماء ففقد
فحاشي سحابة فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
للمشترى فان كان آذ
٤٥٦
٤٥٦

ذبح لهدوم الامير كرم ولو ذكر
الذبح لهدوم الامير كرم ولو ذكر
النفاطه وفي الوتر جانبا
من مذبوح قبل موته فحق الحرام
٤٥٦
٤٥٦

لو كان ينفق في الاموال مع العلم
بأنه لا ينفق الا في حق الوارث فان مال مورثه
حلال له وان علم بحرمته
حلال له وان علم بحرمته
من قبل بدعيه سواء الا
اذا كان ذا علم وشرف
٤٥٨
٤٥٨

لو باع من غاي الاصل على ان يعطيه رهنا باليمن
لم يجبر المبتدع على دفع الرهن
والبايع ما اخاره في السداد لم يبيع
لانه انما مضى بيمينه موثق بالرهن
٤٥٨
٤٥٨

بكره معاينة من لا ينفق ولو كان
زوجه الا اذا كان الزوج لا ينفق
اختفى في الوعد حرام وعنده
ان ياتيه فلم ياتيه لا بائع
٤٥٩
٤٥٩

اشترى البني بالاروة حرام وله
طلب اجر الملك بعد البلوغ
ولو باعته وعلم ان لا ينفق فيها اذا
ارسله المبيع لاحضار سركه
٤٦٠
٤٦٠

ولا يجوز بيع حريمه عنده
ويجوز لبني امه حريمه غير ربه
ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا
ففيه بولده الصبي فلا يجوز آه
٤٦١
٤٦١

بيان مواضع الزينة الظاهرة
ومواضع الزينة الباطنة
اخفوه بالحرمان والاحتشام
من الرضاة والفضيلة الالهية
٤٦١
٤٦١

ما قبل البيع قبل الرهن
الاخر اربعة اشياء
الاول بيع المثل في جائز الرهن
الثاني بيع المثل في جائز الرهن
٤٦٢
٤٦٢

لا يجوز رهن النساء بدون الارض
فاذا اجر المزمع الرهن لا يطيع
له الاجر
اذن الرهن المزمع في الاجارة
فاجر جرح عن الرهن والنفوذ
٤٦٢
٤٦٢

انما اذا رهن العبد المذموم على
دين له صح الرهن والافسخ في الاجارة
دين له صح الرهن والافسخ في الاجارة
انما اذا رهن المزمع على
النار فاحكم لم يضمن
٤٦٢
٤٦٢

ولو كان المورع المذموم من رهن
ثم باع من المذموم جاز البيع من
المذموم
ولذا ليس للرهن ان
يقتضيه به بغير اذن المزمع
٤٦٢
٤٦٢

ولو باع من غاي الاصل على ان يعطيه رهنا باليمن
لم يجبر المبتدع على دفع الرهن
والبايع ما اخاره في السداد لم يبيع
لانه انما مضى بيمينه موثق بالرهن
٤٦٢
٤٦٢

الوصية لنعان
الوصية
٤٧٥

والاول فيما اذا كان في التركة **والثامنة فيما اذا كان في غلته**
 وصيته **لا تترك على مواته**
 ٤٧٤
 والرابعة فيما اذا كان العاقر في مقتبل **ونستم القاصي الى العاقر**
 وخافي الوصي عليه فله بيعه **من بيعته**
 ٤٧٥
 واذا ظهر للقاضي عن الوصي عن القيام **وان شئ في هذه الورثة لا يقول**
 بالوصية اصلا استبدل به غيره **حتى يظهر به ضمانته**
 ٤٧٦
 واختلف في تفسير النفع **اذا انشئ مال ولد له نفع لرباع ماله**
 وفيه بيان وتقييده **من ولد الصغرة لم يكن له المولود جاز**
 ٤٧٦
 وفيه الوصي بالشرع كالجوز **والثاني وصية دينها لغيره والقاضي**
 ان كان قبل نفع المصغر **فلما كبر التيمم انكر دينها اد**
 ٤٧٧
 ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء **انفع الوصي على الموصي في حياته**
 الدين على المدين سواء **ويستحق الدين ان بعض**
 ٤٧٧
 والوصي لا يملك الشراء **وتقبل قول الوصي فيما ادعيه من النافعة**
 لنفسه **الا في ثلاث من اوضاع**
 ٤٧٨
 والثامنة ادعي ان التيمم استهلك **الثالثة ادعي انه ادعى على عبده**
 مال آخر فذبح ضمانه **الابوع من عبدا جارة**
 ٤٧٩
 خامسة ادعي الاتفاق **ان ادعي انه ادعى له للبيع في**
 على محرم التيمم **التجارة وان له ركبته ديون ففضاها**
 ٤٨٠
 والسادسة ادعي الاتفاق **عنه ما يقبل قوله**
 على رقيقه الذين مالوا **السابعة اخبر الوصي ورجع ثم**
 ٤٨٠
 ادعي انه كان مضاربة

[illegible]

والمتبر بعد موت مولاه
كما لم ينفق في زمن المرض
٤٨٥
القاضي لا يقول وصي الميت الآ في ثلاث
فما اذا ظهرت جثته او نفق مالا
٤٨٥
او ادعى دين على الميت وعجز
عن التاتة ولكن في هذه آه
٤٨٥
فان افاد البينة على القاضي للميت
وصيا وصي البينة عليه
٤٨٥
والا يصب وصيا آخر مع وجود
الا اذا غاب او اقر لم يصب
٤٨٥
لما جعل الوصي مع شئ ما قل
من غير الميت الآ في مسئلة
٤٨٦
الوصي اذا حضرته الوفاة ووصي
الزافر المسئلة على ثلاثة اوجه
٤٨٦
لا يملك القاضي الشرف في مال
البني مع وجود وصيته ولو كان
منصوبه
٤٨٦
وان اقام مقام الاول
انزل الاول
٤٨٦
الوصي اذا ابرأ عما وجب
بعقده صحح ولو يفسد
٤٨٧
وللام ولانة احارة ابنه
ولو كان في حجر غنمه
٤٨٧
ولو قال القاضي صلحك وصيا
في تركة فلان كان وصيا في الكل
٤٨٧
ولو مان الموحي له قبل القبول والرد
ملكه وارثه وموونه كقبوله
٤٨٧
فان ادعى الموحي له في ملكه
او يد في فضل في ملكه الورثة
٤٨٧
فان ادعى الموحي له في ملكه
او يد في فضل في ملكه الورثة
٤٨٧

قضى الوصي الدين غم ظهر دين آخر ضمن له حصته
الا اذا قضى الاول بامر القاضي
٤٨٧
الوصي اذا اتى للدين كونه من مال
نفسه لا يكون منطوقا
٤٨٧
وكان له ان يرفع بذلك
رجع بما قضى في مال الميت
٤٨٧
كنا الفرائض
٤٨٨
الفروض المفردة في الفرائض
والسجاء اثني عشر
٤٨٨
وكذا ما فضل بعد فرض احد
الزوجين بركة عليه
٤٨٩
والمتبر لا يرث وورثته
ورثته المسمون
٤٨٩
وحيث لم يرث ولا يرث
واختلفوا في وقت الارث
٤٩٠
حيث كان الاب الآ في مال
عشر مائة
٤٩٠
الماتعة وصي الميت بدينه ويسوع لنفسه
بشرط اخذ ثمة وللاب ذلك بشرط ان لا يحزر
٤٩١
الامانة لا يكون بخلاف الاب
النافعة لا يودي من ماله صدقة
قطر بخلاف الاب
٤٩٣
المتبر لا يرث ولا يرث
المتبر لا يرث ولا يرث
٤٩٣
المتبر لا يرث ولا يرث
المتبر لا يرث ولا يرث
٤٩٣

والمتبر لا يرث ولا يرث
والمتبر لا يرث ولا يرث
٤٩٠

ولا يحمل المدين الآخرة
ولا يقبل المدين الآخرة مسلمة
ولا يخرج عبد بغير نقد أو عقيقة
ولا يملك المدين الآخرة مسلمة
ولا يقبل المدين الآخرة مسلمة
ولا يخرج عبد بغير نقد أو عقيقة
ولا يملك المدين الآخرة مسلمة
ولا يقبل المدين الآخرة مسلمة

ولو ثبت الغنا في حكمه اقر فلان بن فلان التابوع وكالة عن قبل فلان بن فلان بالبيع
 وقبض الثمن الآن ذكرهما بشرط فدان بن فلان وفلان بن فلان بانه قد راجع الوكالة
 من فلان بن فلان وهو المشتري منه ما هو ملك لموكله وذلك مجمع الدار الكائنة في
 في حجة فلان من محلات مطنطنة الحروبة المشتري حدودها بكذا بغير مضمون
 معين قدره الف درهم قضى راجح في الوقت اقراراً شرعياً مضموناً منه فله وحاشا
 فلان ببيع حكم بصفحة الوكالة ولا يصير هو وكيلاً لان شرط سماع البينة والقبض
 بها ختم جاحد ولم يوجد هنا كذا في خلاصة الفتاوى قال في هذه الفتاوى نقلاً
 من الاقضية البينة على الوكالة انما يقبل على ختم جاحد عندنا واختم في ذلك الشكل
 وهو المشتري ليس بجاحد بل هو نائب والبينة لا تقبل على ختمه لان
 شرط قبول البينة انظار الخصم لا سكوتة **فان قلت** قال في خلاصة الفتاوى
 في كتاب المفقود ولو قضى على الغائب نفذ بالاجماع وهكذا ذكر في الزيادات
 في آخر ابواب الدعوى انه ينفذ **قلت** هذا نافذ اذا كان القاضي مأموراً بالعمل
 بخلاف المذهب وهو مذهب السامعي والآن لم ينفذ حكمه لان العمل بقول السامعي
 ممنوع من جانب السلطان لان ما ذكر في احكامه الشرعية من ان يعمل بالقوى
 المستكة من المائيل الواقعة من الائمة الحنفية دليل على المنع عنه ولو حكم
 القاضي بالمسئلة المنعوية لم ينفذ حكمه هذا مخرج في كتب الفتاوى

مسألة

القاضي اذا شهد بشهودا ان فلان على فلان بكذا ولم يحضروا محله
 حاكم حكمه ولا يعلمون حكمه لكن شهد به حكمه على ما ذكر في فتاوى اهل النظر
 نقلاً عن علي بن احمد والى حامد ان هذا الشرع باطل فلا عبدة
 اذ اخذوا شرط القضاء **ابو المياض**

الحمد لله الذي قدس عن الانبياء والنظام ذاته وتنزه عن مشابهة
 الانبياء والنسب ويرصفاته ودلن على انقاص وحدانيته في بادي النظر
 مصدقانه وهديت اليه انوار ربه في الهداية آياته والصلوة على
 من توفى ديننا بنجاح الشريعة الشريفة وشيخ صدورنا بغير درر احكامه
 اللطيفة وعلى آل الذين صدوا عن عرفات اللغاة على مدارج السعادة السنية
 وعرجوا بجوارح الالهية في مواج الرواية العلية وعلى التابعين الذين هم تبعوا
 في وقاية الشريعة الرضوية ونزاجها من شوائب الاصلاخ والابصاف
 في شريعة الاسلام وطريقة الرضوية **وبعد** فيقول نواب اقدم العلماء والعلماء
 قبل البضاغة بين العالمين العبد الفقير مصطفى بن خير الدين عني عندها ملك
 يوم الدين لما كان المحضر المسمى بالاشهاد والنظام للامام الفاضل الباهر
 زين الدين بن نجيم الحنفى الفاضل بالنوال الوفي الذي قد اوصافه على وزعي
 عن بيان الاعمال في اسكنة الله في جنه مفضية الازهار واركنة على اركانك
 نجوى من تحنى الازهار رسته يدين الصفا والكبار حاشيت ان ينز في الامصار
 لا شئنا على القواعد العلية التي بنيت على عظام العبد الصدور ونبدال في طلب محذرات
 جز نباهنا نفائس المهور والاشهاد على المسائل الشريفة التي حل مسئلة منها
 طرفة صدقة من طرف احياء وزهرة روضه من الرياض الزواني على دقة
 مكنونة في صدق بحر المعاني **والله** لا يهدي البصير الى الفواضل العارف
 اردن ان اغوص في تياره لا سخاير درر المعاني من قوس حارة بعد التماس
 طائفة من اخوان على شرفة من عزة الاخوان حين كانوا يمشون
 على فرائده ويبدون نطاق اجد في درايته كجبت افترجوا على غابة الاقتران
 في حل عذاة وصباح ان الله لهم شر قابيل الصقار وحبذا القدر عن اللباب
 ظنا منهم بان في هذا الفن نظام موفى ونصيبا مفوضا فقلت لهم انه
 بعض الظن انهم ولعمري ان هذا الفن منه قسم فازلن عن مدافعة والاستغناء
 لعلي في اسعاف مرامهم عدم الافاء وحين اعادة الحاج على ثانيا وعبدان
 الاقتران الى ثانيا نظرت انه لو كرر الاعتناء والتامس لوصل الى رتب اجناس
 باسداس فلاح في ان ليس فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم والاشجاء

ان قولهم بغير
 اخفاء الاسداس
 اي في المحرور والحدبة
 واصلة في ضمير الابل
 كذا في رسالة الاعداد
 عن الكفوي

فالبصير

فالبصير كلامهم فانصبحت مراهم على ما قبل في المثل مكره اخوان لا بطل متوكلا
 على ربه الوهاب وسائلا منه توفيق انوار الكفاب فياء بحمد الله كما يدورق النواظر
 ويجلو صدق الاذهان ويرهف البصائر **والله** سخيته **بنفوس انا ذهاب** و
والفخام في شرح الانبياء والنظام شرع جعلته هدية لملاك شرف فواعيد
 سلطنته من رفقاه مكانا عليا فظن ان كان بنينا نام صوصا سوتا
 ورزقه الى حد قابل طاقها فلك الا فلك فصار طرته نطاق يهودي
 استمان الا وهو الامام سيد سلاطين اهل الاسلام مالك الامانة العظمى
 والسلطان الباهر وارث اخلافة الذي كابر عن كابر رافع آيات الدين
 المازهر موضح آيات الشريعة النور ابو الفتح والنفر في البر والحر السلطان
 احمد خان بن السلطان محمد خان زين الدين سيد اخلافة بوجوده وافا
 على العالمين سجال اخلاصه وجوده الله خلقه سلطانا سلطنة
 وايد بنظر قدرته وحق اذ بال مملكة من نور عين ابدى الازال والاداس
 ونفذا فرة في جميع الممالك على صفات الناس واجعل عه اطول الاعمار ودهر
 اجن الدهور والاعصار وافض عليه بوالع نعم الظاهرة وبستره بفضل
 مطالب الدنيا والاخرة انك على ما تشاء قدير وباجابة دعاء المؤمنين جدير
الحمد لله جملة خبره قصد به الشناء على الله بحسنه من الله تعالى ماله
 بجميع احمد من اخلاق او سخي لان كجده والله علم المعهود بالحق وسلام
 اي وسلام الله تعالى وكجته على عباده الذين اصطفى اي اصفاهم من بين
 اخلائهم بالعصمة من الهواجل النفسانية واخترهم بالحق من الوساوس
 الشيطانية وهم الرسل والانبياء وعبر من الاولياء والاصفياء **وبعد** نقبض
 قبض وبها اسمان يكونان طرفين اذا اضيفا واصلا بالاضافة فاذا حذف
 المضاف اليه لعلم المخاطب به **بنفوس** على الضم ليعلم انه مبني اذا كان الضم
 لا بد منها اعربا لانها لا يصلح وقوعها موقع الفاعل ولا موقع المبتداء واجبر
فقد كسبت الفت النوع الثاني من الانبياء والنظام وهو الفواعل على سبيل
 القدراد اجار مغلق بالفت حتى وصلت الى حكمة فائدة ولم اجعل له
 اي لذلك النوع ابو اباغ اردن ان ارتبها اي تلك الفواعل على الفت
 المشهورة كالهداية والفتز لسبيل الرجوع اليها ونحن البصير بعض صواب

لم تكن في التأليف الاول ثلثا للفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط والاستثنائات
 والفروع بين الضابطة والفائدة ان القاعدة تجمع فروعها من الواب سني
 والضابط يجمع اي تلك الفروع من باب واحد بهذا هو الاصل
كتاب الطهارة الكتاب والكتب في اللغة اجمع والضم يقال نبت البقلة
 اذا شمتت بين شفرتها بخلفة ومنه الكتابة وهي جمع الحروف بضمها الى
 فقول كتاب الطهارة ان اي جمع مسائل الطهارة والمراد فيها المكتوب على طريقة
 نسخة المفعول بالمصدر كما سمي الخوف خلفا وكما يقال الدرهم ضرب الاميراني
 مفروزة وبهذا التوب سيج البع اي مشوجه وفي الشرح عبارة عن التبع
 والاحاطة كذا في الترتيب الوفاق للحدادي وبها لفظان متمايزان بينهما عموم
 وخصوص وان حكم البعض بترادفها لان السمع بهو جمع المنفوق كما ذكر في الضحاح
 فروع الله سبحانه اي ما اجمع من مروه والاحاطة ما احاط بالسببي بعد جمعه هي
 جامعة للسمع محيط بها بما بين الفروع بينها بلفظة اجمع والحق في كتب الاصول
 الطهارة في اللغة في النظافة وعكسها الدنس وفي الشرع عبارة عن البصا
 منظر طقا او شرعا الى محل يجب نظيره وعكسها الحدث وهو اما الشر وهو
 ما يوجب الغسل مطلقا او صغرا وهو ما يوجب الوضوء ثم الاضافة في بيان الطهارة
 اما بمعنى اللام على ان الكتاب هو الالفاظ المكتوبة والقرآن مدلولها او بمعنى في
 كذلك بتقدير المضاف على التوسع ان يجمع اي في بيان الطهارة وفيه اشعار بان
 البيان مجتزئة يعني كيف بالالفاظ المنفوقة والظاهر انه لا حاجة الى تقدير المضاف
 لان في عدم تقديره تنبيه على ان المعاني لظهورها كانه محيطة بالفاظها فليست مثل
 وقال الفاضل الحلي الموقوف ببعقوب بالاشاء اخذ من شرف ابن ملك واصله
 من قبل اضافة خانم من ثقة ويحتمل ان يكون معنى اللام كما لا يخفى انتهى وفيه نظر
 لان الفاضل المرفوع في الكتاب المكتوب بظانقة من المسائل الفقهية ولا يخفى
 ان المكتوب هو الالفاظ لا المعاني وان الطهارة هي المعاني لا الالفاظ كما بيناه
 آتفا وبشرها مقابلة تامة بحيث لا يجوز حمل احدها على الآخر مع شرط جواز حمل
 المضاف اليه على الاطلاق على المضاف في مثل هذه الاضافة اللام لان يتركب
 تقدير المضاف على معنى كتاب مسائل الطهارة كما ذكره ابن ملك لكن على هذا التقدير
 لا يخلو عن سماجة ايضا لان المراد فيما نحن فيه اضافة الكتاب الى الطهارة لا الى المسائل
 المقطرة مع ان المراد من المسائل على هذا التقدير اما الالفاظ واما المعاني فان كان

الاول

المبطلون

الاول في اضافة المسائل الى الطهارة ان سؤل عدم جواز حمل بينهما مع كونه شرط
 باق على حاله وان كان الثاني فالتقدير لم يقد لانه حاصل فتنه فليست مثل
كتاب الطهارة اي شرائط الطهارة بالماء نوعان احدهما شروط وجوب
 وهي اي تلك الشروط ستة اولها الاسلام لان الكافر غير حي طيب
 بوجوب الطهارة لان وجوبها بارادة الصلوة واراذه لان يكون صحيحة الاخذ
 كونه مسلما وثانيها العقل لان الحيوان لا يجب عليه الطهارة حتى اذا اجنب
 ثم افاق لا يجب عليه وثالثها البلوغ لان الصبي ايضا لا يجب عليه الوضوء
 وثالثها العقل حتى ان غلام ابن عشر سنين جامع امرأة بالغه فغلبه النفس
 لوجود السبب في حقها ولا غسل على الغلام لعدم توجه الخطاب الا انه لو لم
 بالغسل خلفا واعتقادا كما لو لم يبالصلاة ورابعها وجود الحدث وهو ظاهر
 وخامسها وجود الماء المطلق الطهور الكافي لجمع اعضائه والمراد من الماء
 هو الماء الطاهر في نفسه المطهر لغيبه كالمطر وماء العيون والابا وان تغتزل
 بطول الملك والاصل فيه قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا والنبى
 عليه الصلوة والسلام توفياء وصلى من آبار المدينة وقال الماء طهور لا
 لا ينجس شئ الا ما غرطعي اولونه اوربجه وطول الملك لا ينجس
 وسادسها القدرة على استعماله اي الماء لان من لم يقدر على
 استعمال الماء لبعده ميلا او موض او برد او خوف عدو او غطيل او عدم آتة
 يستغنى بها نجس عليه النجس بما كان من اجزاء الارض لا الوضوء ولهذا
 قيدنا بالماء في تفسير قوله وشرائط الطهارة وسادسها
 عدم الكيف وثالثها منتهى عدم النفاس لانها يجفان وجوب الوضوء
 لان وجوبه ليس الا لارادة الصلوة وهي ساقطة بها وثمانسها
 تنجس خطاب المصطف اي كونه مخزا بضميق الوقت لان الوجوب عند
 ضيق الوقت يضاف الى اجزاء الاجزاء من الوقت ان الفصل الماداه به
 وثالثها شروط صحة الطهارة وهي اربعة احدها مباشرة المنظر
 الماء الطهور الكافي لغسل جميع الاعضاء وثالثها انقطاع الكيف
 وثالثها انقطاع النفاس لانها يجفان صحة الطهارة كما مر آتفا و
 رابعها عدم مقارنة التلبس اي عدم مقارنة الطهارة في حاله التطهر بما

اي شئ ينفق اي ينفق ذلك السبي الطرية الضعيف باعتبار الوضوء
 في حقه غير المعذور بذلك الشئ **المشايخ** خمسة عشر
 الاول منها المانع الظاهر اقلع اي الحزب كالحق وماء الورد والماء المستعمل
 لكن بهذا ان كانت النجاسة مرتبة كالدم والروث وهذا عند ابي حنيفة والى يوسف
 وقال محمد وزفر والافعي لا يجوز بغير الماء لانه يتنجس باقل الملاط والنجس لا يقيد
 الطرية لكن ترك هذا القياس في الماء للضرورة وبها ان هذا طاهر بغيره على
 النجاسة والزهة فوجب ان ينفذ الطرية كالماء بل اولى فان اقلع النجاسة
 من الماء ثم لا فرق بين اللوب والبدن وعن ابي يوسف انه لا يجوز في البدن بغير الماء
 واما ان كانت غير مرتبة كالبول والخرق فاما اذا اصابا ببول وبدنه لا يظهر الا
 بالغسل بالماء لان اجزاء النجاسة تشبه فيه وعن ابي يوسف اذا مسح
 بالارض حتى لم يبق فيه اثر النجاسة بغير الغسل والبولى وغلله الفتوى وان لزوما
 نراب اورى وجف صارا الذي لا حرم نذروى عن ابي حنيفة والى يوسف
 قبة بالقاع لانه لا يجوز ما يجزى غير قاع كالدهن لما فيه من الدسومة فانه لا يخرج
 بنفسه فكيف يخرج غيره وهذا الدبس والعصير وعن ابي يوسف لو غسل اللوب
 الدم من اللوب بدهن او سمن او بزيوت حتى لو ذهب اثره جاز **والثاني** منها
 ذلك النعل بالارض يعني اذا اصاب النعل او اخف نجاسة لا حرم
 كالروث ونحوه فحقت فذلك بالارض يظهر سخي انا نقول عليه الصلوة وان اعم
 فان كان بها اذى فليمسح بالارض فان الارض لها طهر غير نجاسة
 اجفاف على قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه لا يشترط بل يكفي زوال البركة
 وعليه المشايخ وقال محمد وزفر لا يظهر الا بالغسل وهو القياس لان رضاء
 يتداخل في النعل واخف فيحتاج الى الماء للاستنجاء **والثالث** جفاف
 الارض بالشمس او النار او الظل يعني اذا انتفى الارض عن جفاف بالشمس
 او غيرها وذهب الزهري لصلوة النابتين **ورابع** مسح الضيق
 كالمرآن والسكين فانها اذا استنجت طهر بالمسح مطلقا حتى لو قطع به
 البطح او الحجر حتى اجملة لان النجاسة على السطح الباعلى فيالمسح بزول
 وخامسها شئ احسب نحو سكين او حجر او نحوها **وسادسها**
 فرك المني من اللوب الفرق بينه وبين اللوب بالبدن حتى ينقش وبه يظهر محله

لا يظهر في الارض
 لا يظهر في الارض
 لا يظهر في الارض
 لا يظهر في الارض

لما روى

لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال اغسل يدك رطبا واخر يدك يابسا وعن
 ابي حنيفة يظهر في حق حوازل الصلوة حتى لو اصابه ماء عادي تحت والاول الصبح
 وسابعها مسح الحاجب بالخرق المستعمل بالماء الخوف نجاسة وهي
 فضة اللوب وثامنها النار مثلا اذا نلضج السكين ونحوه بالدم او بغيره
 راسه ان اذ به ثم ادخل النار فاحرقه الدم وزال اثره ظهر الرأس والشئ
 بالنار لحصول المقصود **وسابعها** انقلاب العين كالتغابيل اخرج خلا
 والعذر رماد او نحوها **وعاشرها** الدابة في الماء النجس فانه
 اذا دبر وذهب نفعه وفاد ولو شجبت ونزيبا وغند السافي
 لا دابة الا باستعمال القوط او العفص او نحوها فظهر طاهره وبالله حسني
 يصلي فيه وعليه وجه يتوضأ منه خلا فاما الماء في صلبه المستعمل ولكن في صلبه
 الطلب لغو قوله عليه الصلوة والسلام اتماما **باب** ذبغ فذكر في واي نذرة
 وصفت بصفة عامة فيمنز وحادثة عن منبذ النقرة في الفاية اذا ماتت
 في سمن اي اذا قورما حوله طهر وينتفع بالباقي طار وعجزه وينبغي ان يقيد
 بحامد فانه اذا كان مابقا بتلاشي في لا يظهر الا بان يجعل في ماء فيضيت
 الماء لئلا يفعلوا المحسوس من الماء فيخرج سبي في كل مرة فيظهر في الثالثة
 وفي غسل يان في الفاية يجعل في قدر فيضيت فيه الماء ويضج حتى يعود
 الى مكان هكذا يفعل لئلا وعلى هذا الدبس **والثانية** عشر منها
 الزلوة اي الذبح فانه يظهر حال لونه من الالهي وهو المسم والمناجى
 من عذرا بترك النجاسة عامدا واقفا في المحن ويوم طهر صلبه بالذبح
 وان لم يذبح **والثالثة** عشر منها نزع البئر يعني اذا وقعت في البئر
 نجاسة فخرجت طهرت والقياس ان لا يظهر لانه اذا تنجس الماء تنجس
 الطين فاذا نزع الماء بقي الطين نجسا فكل ما ينجس الماء نجسه لكننا
 خالفنا القياس باجماع السلف وما روى عنهم من ان النار غير معقول المعنى
 فالظاهر انهم قالوه سماعا **والرابعة** عشر منها دخول الماء من جانب
 وجوه من اخر مثلا حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء من جانب وفزع
 من جانب قال الفقيه ابو جعفر بصير طاهر لانه الماء اجارى غلب على النجس
 فكان بمنزلة الماء اجارى وقال ابو بكر بن سعيد رحمه الله لا يظهر حتى يخرج

وفي المغرب وجرة البعير بالكر ما جرة من العلف اي جرة وبخرجه الزايف ومنها قوله جرة البعير عنزة بعيره
في انه سرقين انتهى وفي شرح المتن وكذا جرة كل حيوان بحرك البقر والغنم والمواضع حكمها بحكم سرقينه مطلقا
وهذه خط المولى الفاضل على اختلاف وقال المولى على اختلاف اجرة في التي بحرك البعير من في وقت قد يده
قالوا ولا تعرف احد اي شئني هو انتهى

اقول لا يخفى ان قوله منه ثلاث مرات مثل ما كان في احض من الماء النجس كذا في خائنة و انما
كسرقينه لو لم يبق لنا على منتهى حفر الارض بقلب الاعلى اسفل فانه مظهر ايضا وكذا يجوز ازالة
لا ما قاله ولم يؤخذ في النجاسة في الجملة بالنجس مثلا اذا اصاب حجره فحمله ثلاث مرات
كنت الفقهاء ما قاله يظهر بده بدقيقة كما يظهر في بدقيقة خلافا لغيره وكذا الصبي اذا اقاء على ثدي الام
المولى الزبور مطلقا مطلقا ثم مضى الذي مر ان يظهر و ذكر بعضهم ان فحمة المني من المظهر ان
مثلا فلو نتجس بده ففهم ظهر وفي التحقيق لا يظهر وانما حاز لكل الانقاع
للك فبده حتى لو جمع عادت اي النجاسة **الثوب** يظهر بالفكر من المني
الا في المسلمين وبها ان يكون الثوب جديدا او امثلي عقيب بول لم يزل
اي البول بالماء وقد ذكرنا غايته في شرح الكنتز **الابواب ثمانية**
الابول اخفاش فانه طاهر لغدرا احتراز عنه واختلف التصحيح في بول
الهريرة في ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة بفساد الماء والثوب وروي
عن محمد في الذي يولد البول انه بول طاهر للضرورة وعموم البلوى لغدرا احتراز
عنه وقال الفقيه ابو جعفر انه نجس الاناء دون الثوب وهو حسن لان العادة
تجدد الاناء فلا ضرورة في حفر بخلاف الثوب كذا في شرح المتن **ومرارة**
صل شئني كبوله في احكام والمرارة التي تدر في الاصبع الحرة طاهرة لا بائس
بها وكان قول ابو يوسف كذا في التناثر خائنة وفي خائنة اذا ادخل المرارة
في اصبعه لقوته بده ذلك في قول ابن حنيفة لانه عذبة لا يباع للداوي ببول
ما يؤكل في انتهى **وجرة البعير** كسرقينه في حكمه لانه نجس النجاسة
واجبة بكسركم وقد تفتح ما بعده البعير بعد الابتلاع فيجعله **الدماء طابا**
جدة **الادم** الشرب بده فانه مادام عليه فهو طاهر وكذلك لا يمنع الصلوة
عليه فلما انفصل منه كان نجسا حتى لو اصاب الثوب او وقع في الماء افسده
وفي خائنة اذا اصغى وهو حامل شرب بده وعلته دم حارز صلوته والدم الباق
في اللحم الممزول اذا قطع فانه ايضا ليس نجس وهذا اصل اهل وعنه ابو يوسف
انه معفو في الاكل لغدرا احتراز عنه وعنه معفو في الثوب لا مكان الاحتراز عنه
والدم المذروق بالدم ان كان ملتزقا من الدم الشئ كان نجسا وان
لم يكن ملتزقا من الدم الشئ لم يكن نجسا وروي المعلى عن ابن يوسف
انه قال عباله الدم اذا اصاب الثوب لم يجز الصلوة فيه وان صبغت

تمامه وزنته سبعة ياقا صوبه ديور وياقبا غل نرسنه نل
صلوبينه ديورك يا بقندي تغير النور ومقول اول النور مقوله ديور
او قياتوس

وان صبغت في بغيره الماء بربده الدم الذي بقي في اللحم ملتزقا ولو طبخ في القدر
وبدي صفة او حرة فلما بائس ورد التناثر في عين هذه الصورة عن عابثة
رضي الله تعالى عنها كذا في التناثر خائنة والدم الباق في العروق اي عروق
الركبة بعد الذبح فانه طاهر ايضا لان بفساد الثوب وان نجس وعنده يوسف
يفسد الثوب اذا نجس ولا يفسد القدر وعن محمد انه انما الدم المسفوف الذي
يسكن العروق فاذا فجر سال والدم الباق في الكبد والطحال ان
لم يكن من عذبة مكنافه فهو طاهر وفي خائنة الكبد والطحال طاهر ان صب
الغسل حتى لو طوى به وجه اخف وصلى حارز صلوته ودم قلب الالة
ايضا طاهر لانه ليس مسفوف وما لم يسلم من بده الانسان وهو الدم الذي
يظهر على راس اجرح وانفخ ولم يسلم نجس ايضا على المذهب المختار
وهو قول ابو يوسف وقال محمد هو نجس ودم البقر ودم البعير ودم العجوة
ليس نجس وان كثر لانه ليس بدم مسفوف ودم السمكة وما ليس
في الماء لا يفسد الثوب في قول ابن حنيفة ومحمد ربحها الله لانه ليس بدم حقيقي
بل الشئ منه رطوبة منفردة ولهذا يتبعض عذبة مائة النجس والدم يسود
بها فلا يكون دما وقال ابو يوسف يفسد اذا نجس فحشفت المني عنه
حشر اي جمع الطير نجس الاجرة طير ما كول اللحم فانه طاهر لاجتماع
المسلمين على نكاح الحماقات في المباح ولو كان نجسا لا يخرجوها خصوصا
في المسجد احكام الاما لا راحة كرهية في الدجاجة والبط والاوز فانه نجاسة
غليظة بالاجماع وخبر عذ ما كول اللحم من الطيور لصغر وبارز وحدا
ايضا طاهر على احد القولين وهو رواية الكوفي انه نجاسة غليظة عند محمد
وعندها هو طاهر وصحها شئ لا نجاسة حشرية في مبسوط لهما ان الذي يؤكل
والذي لا يؤكل في الارواح سواء وقلنا خرو ما يؤكل طاهر فكذا هذا عموم البلوى
فانه لا يمكن الاحتراز عنه لانه يذوق من الهواء والنجاسة متعذرة تخفف الضرورة
ولي انما لا يخالف الناس فلا يلوئ وجوابه ما قلنا واما في رواية الفقيه ابو جعفر
الهدواني عن ابن حنيفة انه نجاسة غليظة وخبر الفارة ايضا طاهر على احد
الروايتين عن ابن حنيفة حتى لو وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا كسك لا يظهر طعمه
لعموم البلوى **جزء المنفصل** من الحبيبة كالاذن المقطوعة والسكن

والسنة الفضة الآخرة حتى صاحبه وأن كثر ذلك الحزب مالا ينفع
 بالعلم كما يحق والآخرة وحسب حذو وحسب إذا تبحر فلا بد أي بعد
 الغسل ثلاثا من الخفيف في كل مرة واجد إذا دبر بالدهن والتكبير
 إذا حوّه بالماء الخس والخم إذا اغتسل به قال محمد لا يظهر إذا لم يظهر
 وقال أبو يوسف ضرورة اجلد أن يغسل ثلاثا ويجوز التكبير بالماء الطاهر
 ثلاثا ونظير الحنفية والخم بالماء الطاهر ثلاثا ويجوز في كل مرة الأثر البدن
 يعني إذا تخطى البدن فتوالى الغسلان فيه بقوم مقامه أي الخفيف
استنجد في الاستنجاء إزالة الأجنة عن موضع الاستنجاء وعن الأصابع الذي
استنجد به إلا إذا عجز عن الإزالة في الماء بآثاره وأكثر الناس عنه غافلون
 رحن نوضاء من ماء نجس بغير علم وهناك من يعلمه أي كون الماء نجسا
 فيفرض عليه أي على العالم الإعلام بذلك من رأى في ثوب غيره
 نجاسة الكثر من قدر الدرهم أن غلب على طهارة أي إزالة أنه لو أحترق
 بذلك إزالها وجب أخذه وإلا أي إن كان في قلبه أنه لا يلتفت إلى طهارة
 لا أي لا يجب إحصاءه والأمر بالمعروف على هذا الموقفة إذا انتفت لا تجتنب
 والطعام إذا تغير واستند تغيرة نجس وحرم والماء واللبن والسم
 إذا انتن لا يحرم أكله الذخيرة إذا دبت ونف ريشها وأغلب في الماء
 قبل شوق لطهر صار الماء حيا وصارت الذخيرة أيضا نجسة لا طريق
 لأكلها إلا أن تحن الهرة إليها فتأكلها إنما اختار سناد أحمد إلى الهرة
 دون العنق ابتاعا لما قاله الفقهاء لا يجب للمسلم أن يحرق الهرة وله
 أن يحن الهرة إلى نجاسة كما لا يجب للمسلم أن يحرق كفتلين ولكن يحن حتى
 إلى حتى كذا في الخائبة كتاب الصلوة الصلوة في اللغة الأفعال
 قال الله تعالى وصل علىهم أي ادع لهم وقال عليه الصلوة والسلام وصلت علىكم
 الملائكة أي دعيت لكم وفي الشرع عبارة عن أركان مخصوصة وأدكار
 معلومة بشرائط مخصوصة في أوقات مقدرة وهي فريضة محكمة يكفر بواجبها
 ولا يبعث نذرها ثبت فرضيتها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أما الكتاب
 فقوله تعالى إن الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقتا وأما
 السنة فقوله عليه الصلوة والسلام بني الإسلام على خمس شهادة

أن لا اله

شهادة أن لا اله إلا الله وأقام الصلوة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان
 وحج البيت من استطاع إليه سبيلا وعليها إجماع الأمة وسبب
 وجوب الوقت بدليل إضافته إليه لا زل على السببية كحزب الزنا وكفارة
 البعير ونحوه من الوقت مطلقا ولم يكلف تعيينه بالاداء أنه إذا
 لم يصل حتى ضاق الوقت فعين ذلك الحزب للوجوب حتى لو أخرها عنه لم يأنه
 تغاير أمر بالصلوة في مطلق الوقت فلا تقيد بزمان معين إذا شرع في الصلوة
 وقطعها قبل اكتمالها أي تلك الصلوة فأنه يفتقر إلى السنن والروض
 يعني إذا شرع السنن أو الروض ثم قطعها فلا قضاء فيها وإنما يجب عليه أن
 تؤذيها وكذا لا يجب القضاء إذا شرع طائفاً إن عليه فرضاً كما إذا طعن أنه
 لم يصل فرض الظهر فشرع فيه وأحال أنه لم يكن ذلك الظاهر عليه يعني نذرته
 قد صلاها صار ما شرع فيه نفلاً لا يجب إن شاء الله لو نقصه لا يجب القضاء
افتداء الإنسان بادن حالاً منه كافتداء الفارسي بالأمي والكاسي بالعاري
والصبي بصاحب العذر والركع والساجد بالمومي والمفتري بالمتنفل
فاسد مطلقاً أي لو كان الافتداء في الرض أو غيره بناء على أن صلوة المفتدي
مبنية على صلوة الإمام صحيحة وفاد صلوة الإمام وهو المراد بقوله عليه
 الصلوة والسلام الإمام ضامن والاقوى لا يتضمنه الاضعف ثم الصحيح
 والفاري والمكشي والرائع والساجد اقوى من غيره فلا يصح افتداءه بحج هو
 أدنى حالاً منهم خلافاً لما في الكلى لأن عهده في مبنية عليه في صلوة
 الموافقة في الصلوة والفتاد فصح الافتداء وبالاعلى أي افتداء الأدنى
 بالاعلى حالاً منه كما في عكس الأمثلة السابقة صحيح مطلقاً لأن الأقوى
 ينقص الاضعف افتداء المماثل بالمماثل كافتداء الأمي بالأمي والعاري بالعاري
وعجزها صحيح أيضا فان افتدى المعذور بالمعذور صح أن أخذ عذرهما
 لأن أحدث لم يعذر شرعاً مع قيامه حقيقة وإنما ان اختلف فلا مثلاً لا يجوز
 أن يصلي من به انفلان ربح خلف بمن به سلس البول لأن كل واحد منهما با
 باعتبار كونه خالياً في الآخر من العذر يكون أعلى حالاً والآخر أدنى منه فلا يجوز
 احتياطاً بينهما في الزور فلعلم يجوز فيه وجه آخر وهو أن موته حدث ونجاسة
 فكان الإمام صاحب عذره والمأموم صاحب عذر الافتداء المستحاضة

الافتداء المستحاضة
 المستحاضة كغيره من العذر
 المستحاضة كغيره من العذر
 المستحاضة كغيره من العذر

والاستحاضة كغيره من العذر
 المستحاضة كغيره من العذر
 المستحاضة كغيره من العذر
 المستحاضة كغيره من العذر

وفي عامة النسخ الاثلاثة المستحاضة والاضافة بحرف العطف الظاهر ان غلط لان حكم المستحاضة
 التي عند الضالة في صاحب الجرح ان كل من البول وبدل عليه عبادة صاحب الهداية حيث قال ولا يصلي
 الا بغير خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الظاهرة خلف المستحاضة لان الضحية اقوى حالا من المذنب والسبب
 لا يتحقق ما هو فوقه انتهى في المستثنى الثاني لا غير فليست بمسألة

الضالة واكتفى المسئل بمثلها غير صحيح لان في اقتداء الضالة بالضالة بحيث
 ان يكون الامام حاضرا اما اذا انتفى الاحتمال فينبغي ان يجوز لانه من قبيل المتخير
 اما عدم صحة اقتداء اكتفى المسئل بمثلها فغنى عن البيان والضالة هي المرأة
 المضطربة التي كان لا ايام طهر وحضن موقوفه فاستخففت فلم تنجم لديها
 حتى ان على ذلك زمان ثم ندمت على ما فعلت في اجوفها واستغنى وهي لا تعلم موضع
 حضنها ولا موضع طهرها وتعلم عاداتها في الحيض والطهر او لا تعلم فانها تنجس
 عندئذ لان هذا الشك في امور الدين فاستند الشك في القبول والقبول
 في اعداد الركعات فان استقر الكثر رايها وظننها على موضع حضنها وعندها
 مضت على ذلك مما في القبول فيصلي في كل زمان هي طاهرة بقاء ظننها ولكن
 بالوضوء لو قن كل صلاة وتدرج الصلاة في كل زمان هي حائض بقاء ظننها وكل
 زمان لم يستقر رايها فيه على شيئي وتزداد بين الحيض والطهر لم يخرج عن
 صلاة الفرض لاحتمال انها طاهرة في ذلك الزمان فليست بذلك ويحتمل عليها انها
 حائض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلاة وتذكرها في حق الحق والحرمة
 والباب باب العبادات فيجوز فيها فضلي لانها ان صلت وليس عليها ذلك كان
 خيرا لها من ان تنترك وبعد ذلك ينظر ان كان التردد بين الطهر وبين دخول
 الحيض صلت فيه بالوضوء لو قن كل صلاة بالسك وان كان التردد بين الطهر
 وبين الخروج من الحيض صلت فيه بالفصل لو قن كل صلاة بالسك استحبابا
 والقاس ان يغسل في كل ساعة لانه ما من ساعة الا وهو يتوضأ انه وقت
 خروجها من الحيض فتقتل احكاما وجه الاستحسان ان في اجاب الاعتدال في كل
 ساعة حرجا عظيما لانه يصير لغيره عن اقامة الصلاة واصلاح امر المعيشة كذا في
 التاخر خاتمة الفقرة في الفرض الرابع فرض في ركعتين غير متعنتين حتى لو لم يقرأ
 في الفل او قرأ في ركعة منها تف صلواته واجب في الاولين حتى لو لم يقرأ فيها وقرأ
 في الاخرين يجوز صلواته ويجب عليه سجود السجود وسأى وباتح ان عمدة وقال الشافعي
 في اجمع فرض لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة وكل ركعة صلاة
 وقال مالك في ثلاث منها اقامة لانه مقام الحق وقال زفر في ركعة منها وهو
 قول الحسن البصري لان الامر لا يقتضي التكرار قلنا نعم الا اننا ثبتنا في الثانية
 بدلالة النص لاسنواها ثبوتها وسقطا صفة وفردا ولا كذلك غيرها والصلاة

فكل من وجبت عليه الاولى وجبت عليه الثانية واذا سقطت سقطت خلاف الثالثة والرابعة فيما روي
 حيث لا بد من وجوبها على كل من وجب عليه الاولى كما في المسافر مسألة

فيما روي مذكرة حرجا فيصرف الى الكاملة وهي الركعتان عادة كمن حلف لا يصلي صلاة
 بخلاف لا يصلي الا فيما اذا احدث الامام بعد الاوليين ولم يكن اي الامام
 قرأ فيها اي في الاوليين فاستخلف مسوقا فانها اي القراءة فرض عليه
 اي على المسبوق في الركعتين الرابع اما في الركعتين اللتان استخلف المسبوق فيها
 فربما ركعتان اخيرتان للمسبوق ايضا فلما اتم الامام الحديث القراءة اليها وجبت
 على المسبوق في القراءة ايضا في تلك الركعتين لاجل الاقتداء فاذا اقام الى ما
 سبوع وجبت كذلك لانها اوليان حفيظة وتعيين الاوليين بالقراءة واجب
 كما مر فيكون القراءة في الركعات الرابع واجبا المسبوق وان كان باثنا في التخي
 الا انه منفرد فيما يقضي والهداية وبليزته السجود فيقف للمحاذاة فيما لم يرد
 ما سبوع الا في اربع مسائل احدها لا يقتدى ولا يقتدى به اي لا يجوز اقتدائه
 ولا الاقتداء به اما لو سجد احد المسبوقين المتأخرين فذكر ما عليه فلا حظ
 صاحبه في القضاء من غير اقتداء صح لا يقال ان قوله لا يقتدى لقولان المنفرد
 ايضا مادام في صلواته لا يقتدى باحد لانا نقول ان مراد المصنف من هنا نفي اعتبار
 الوصفين اللذين هما كونه مقيدا ومقتدى به معا لا احدهما وحده والآن يلزم كون
 الافام المحزنة محزنة وليس كذلك وتماثلها لو كثرنا وبألا استنباط صح
 اي يصير متأنفا قاطعا لا ولا بخلاف المنفرد فانه لو كثرنا وبألا استنباط
 لا يصير متأنفا مالم ينو صلاة اخرى غير التي هو فيها وثالثها يتابع امامه في سجود
 التسهو وان كان سجد الامام فيما فات عنه لا التزامه بحتايته ثم يقضي ما فات
 والاو ان لا يقوم قبل سجود الامام ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود بسجده معه
 ان لم يقيد الركعة بالسجود فاذا لم يعد اليه اي الى السجود سجد اخرها
 اي عند فراغه لان الخيرة متحدة فيجعل كانه صلاة واحدة بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه
 السجود بسجدة واحدة ورابعها ياتى بتكبيرات التشرع اتفاقا والمنفرد لا يجب
 عليه عند اية حنيقة رحمة الله تعالى المسبوق لا يكون اماما وهذا الكلام ظهر
 فيما سبق من قوله لا يقتدى به لكن انما ذكره لاجل الاستثناء بقوله الا اذا استخلفه
 الامام الحديث كما ذكره ملاحر وحيث قال في الدرر والغفر في باب احدث في
 الصلاة ولو استخلف الامام مسوقا جاز لوجود الركعة في الخيرة والاو ان يقتدى
 مدركا لانه اقدر على تمام صلواته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم العبرة عن

هذا كذا في النسخ
 من الاصح هو في السجود
 لان السجدة واحدة
 سجدة واحدة
 كان عبدا
 مسألة

عن النبي اقول في هذا الاستثناء نظر لان الكلام فيها اذا قام الى ما سبق به وهو
 في هذه الحالة لا يصح ان يكون اماما اصلا لانها استخلف فيه فانه مدرک
المسوق يقضي اول صلوة في حق القراءة و آخرها في حق الشاهد وتمامه
 في العزامة هكذا لو ادرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفضل بين كل ركعتين
 بقراءة فليكون آتيا بثلاث ركعات بثلاث فقرات وقراء في كل فاختة الكتاب وكورة
 وتشرع في كل فاختة وكورة وتشرع فلو ترك القراءة في احداهما فشرع
 ولو ادرك ركعة من دوان الاربع صلى ركعة بفاختة وكورة وتشرع في كل فاختة وكورة
 بفاختة وكورة ولا يتشرع ثم ياتي بمربعة بقراءة فاختة وتشرع ولو ادرك
 ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو تركها في احداهما فشرع ولو كان الامام يقضي
 قراءة نذر في الشفع الاول في الشفع الاخير فادركه فيه واقتدى به ياتي
 بالقراءة فيما يقضي حتى لو تركها فيما يقضي فشرع لا ياتي بالخفت بحذف فحذف الشفع
 الثاني عن ابن النعمان اعني بنية الكافر الا اذا قصد السفر ثلاثا اي
 ثلاثة ايام وعن هذا قيل الفرق بين المذكر والمؤنن في الاعداد انما هو عند
 ذكر المحذور فان لم يذكر جاز فيه الناء وعدمه مطلقا ثم اسلم في انشاء الهدية
 فانه يقصر بناء على قصد السابغ ككافي الصبي اذا بلغ كما في اختصاصه
 وفي شرع المنية كافر فخر في قاصدا منه السفر فاسم في الطوبى وقد بقي الى
 مقصده اقل من ثلاثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابنته فبلغ في
 الطوبى وقد بقي الى مقصده اقل من ثلاث والختار في الكافر انه يقصر ككافي
 الصبي وقيل يقصران وكما بين اذا ظهرت وقد بقي الى مقصدها اقل من ثلاث تنتم
 في الصحيح انتهى اذكر آية سجدة في مكان مخد كفته واحدة دفعا للرجوع
 فان الحاجة داعية الى التكرار للمعلمين والمعلمين وفي تكرار الرجوع حكمة بهم
 وكان جبرائيل عليه السلام يقرأ السجدة على النبي عليه الصلاة والسلام بسبعين
 اصحانه ولا يسجد الا مرة كذا في شرع المختار الا في مسئلة وفي اذافها
 خارج الصلاة وسجد لا يعم اعادةها في مكانة في الصلاة فانه يلزمه اخرى
 لان الصلوة بنية اقوى فلا يكون تبعا للاصنف فكيف لا يودعي الى ما سبق احكام على
 السبب واما اذا لم يسجد للاول قبل الصلاة ثم اعاد في مكانة في الصلاة
 في كفته السجدة الصلوة بنية عن التلاوة والى التلاوة وجعلت مستبعدة
 واذ اخذ في ركعة فقل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأ في الركعة الثانية قل اعوذ
 برب الناس لان قراءة سورة واحدة في الركعتين غير مكروه من الذخيرة

للاولى لانها اقوى وفي نوادر ابي سلمان يلزمه سجدة اخرى اذا فرغ من صلوة
 للتلاوة الاولى لعدم السبيل الى التلاوة بلزم من الحاقها بالثانية كون
 التلاوة تبعا فلما للثانية قوة التلاوة المقصود فكانت اقوى فاستتبعت
 الاولى ولا يبعد ان يكون التلاوة تبعا للتلاوة اذا كان التلاوة اقوى سنة
 الفجر لا بغيرها الا في مسائل في عهد الاصحى وفي يوم عرفه للتلاوة وبا
 وباراء وعدة وباراء قطاع الطريق وعند وقوع حروب وعند الحيا وفي كذا في
 غايه البيان النية بالقلب ولا يقوم اللسان مقامه لانها عمل القلب قال
 محمد رحمه الله تعالى النية بالقلب فرض وذکرها باللسان سنة واجمع بينهما افضل
 الا عند التعذر كما في الشرع حيث قال وفي النية انه بدعة الا ان لا يمكنه
 اقامتها في القلب الا باجرا على اللسان في بياح ونقل عن بعضهم ان السنة
 الاقتصار على نية القلب انتهى وفي النية ايضا لو ترك النية سبب فصلونه
 مجزية لان الشاهد في الصلوة معفو عنه كذا في شرح الوفاية لابن مفلح وقد ذكره
 المحقق في هذا الكتاب في البحث التاسع من القواعد الثانية فارجع اليه
الدعوة المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة من اصحابنا
 كذا في التبيين وفي صحيح البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي بسم الله
 الله شيئا الا اعطاه اياه وفي شرحه قال الموافقة اعظم من ان يقصد
 اي او يتفوق له وقوع الدعاء فيها من غير قصد وقد اختلف العلماء من الضوابة
 والتابعين ومن بعدهم من سلف الصالحين في بقاء هذه الساعة ورفعها
 ثم القائلون ببقائها صاروا فرقتين فرقة قالوا انه في جمعة واحدة من كل سنة
 وفرقة اخرى قالوا في كل جمعة من كل سنة واختلفوا في ان تلك الساعة وقت
 معين او مبهم والقائلون بالارهام اختلفوا في ابتداءه وانتهى به وانتقاله
 من وقت الى وقت اخر ثم من عشرين اختلف اقولهم واختر المحقق وقت
 العصر وهو المروي عن فاطمة رضي الله تعالى عنها اذ تحت صلوة الامام
 تحت صلاة المأموم الا اذا احدث الامام عامدا بعد الفقد الاخير مقدار
 الشاهد واما ان خلفه مسوق فان صلوة الامام صحيحة بالاتفاق لانه
 لم يسبق عليه شيء من الاركان مع وجود خروج ليعنفه دون هذا المأموم لانه

لان احدث وقع في خلال صلوة بالنسبة اليه اذا في صلاة المأموم لا تقدر
 صلوة الامام الا في مسنونة وفي اقتضى قارى باحي فصلوتها فأكسدة اما صلوة
 القارى لان بناء القوي على الضعيف لا يجوز واما صلوة الالحى فانه قادر على
 القراءة بتقديم القارى اذ قراءة الامام صرخة له بالحيث فقد ترك القراءة
 مع القدرة عليها فتبطل صلوة ايضا وهاتان المسئلان المذكوران في الايضاح
اذا ادر ان الامام راكعا لم يرفع الركعة في الصف الاخير افضل من
 وصل الصف الاول مع فوته اي الركعة رجلي من متغلا بطاير اي بنية
 الثلاث ثم قد على رأس الثمن ثم قام ولم يستمر في الثالثة واتخذ
 وسلم لزمه قضاء ركعتين لانه لما سجد في الثالثة صار ملتزما للركعتين اذ
 الواحدة لا تكون صلوة للمنفرد الوارد على التطوع بالركعة الواحدة من في الفجر
 ناسيا مسنونة مضي واما يقضي اي السنة وفي الثانية رابعة رجلي انتهى الى الامام
 ولم يصل ركعتي الفجر فسجد مع الامام في الفرض وتذكر انه لم يصل ركعتي الفجر وغلب
 على ظنه انه ان افسد ما سجد فيه وصلى ركعتي الفجر يدرك مع الامام ركعة
 فالاول في حقه ان يحضى فيما سجد الاستحباب بالسنة عقب لقولنا افضل
 من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور كما سئل علي بن احمد
 والوصاحد عن الادعية المأثورة عن النبي عليه الصلوة والسلام في او قراته الاكتفى
 بها افضل ام الاستقبال بفاتحة الكتاب فقال لا استقبال بفاتحة الكتاب اولى
ما ذكر فان حجة لم يأت به اي بذلك الذكر فلا يمكن التبعيات المسنونة
 في الركوع والسجود بعد رفع رأسه ولا ياتي بالتسليم بعد رفع رأسه
 الركوع رجلي صلى مكتوف الرأس لم يكره اذا كان للندل لا للتطاسل وعدم
 المبالاة حتى لو كان له بكره الرابعة المسنونة بالسنة الموكدة كالقروض
 في جميع الوجوه فلذلك لا يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله في الفقرة
 الاولى في سنة الظهر ولو صلى ناسيا فمضى وجوب سجود الشهور قولان
 ولا يصلي في الرابع قبل الجمعة وبعدها كذا في الفينة ولو اخفها ما في المجنبين لكن
 قال ابن امير حاج في شرحه الحنية وبهذا في الرابع التي قبل الظهر سجد بناء على انها
 صلوة على حدة كالظهر عند المشايخ واما الرابع التي بعد الجمعة ففي الحائض بالاربع
 التي قبل الظهر نظر فانهم لم يثبتوا لها من الاحكام ما للاربع قبل الظهر فلما
 وفي الفينة من سجد في الاخرة المكي يصلي على النبي عليه الصلوة والسلام
 ويستغفر في ذوات الاربع من النوافل دون السنن وروى القاضى عبد الجبار
 الاصح ان لا ياتي بها الا بصلوة واحدة ثم من ظهر له من المرحضة لا ياتي
 بالصلوة في الفقرة الاولى قبل الظهر ولا في غيرها انتهى تمت

وذكر في القضاوي
 الواحدة ان الله تعالى
 لا يجيب عن العبد
 كما يجيب بالقرينة
 كان الدعاء بالقرينة
 اقرب الى الاجابة
 ابو المكارم
 قوله الرابعة المسنونة
 السنة الموكدة
 جمع الموكدة كالاربع
 واما عن الموكدة في
 قبل العصر والاربع التي
 في النوافل التي
 يصليها الاربع ركعات
 فان في الفقرة
 من يصلي وفي الشاء
 الثاني ياتي بالشاء
 والنقود بالانفاق
 على حليبي

فلما تجتمع بها في هذا الحكم ايضا قال المولى الفاضل الشيرازي اختار واما خبر
 المؤودة كما الاربع قبل العصر والاربع قبل العشاء والنوافل التي يصليها الاربع
 ركعات فبان في الفقرة الاولى منها وفي الشفع الثاني ياتي بالشاء والنقود
 بالانفاق اقول فيه نظرا لان الظاهر من الفينة الاختلاف فلما اجتمع ولا
يستغفر اذا قام الى الثالثة لانها بمنزلة صلوة واحدة الا في حق القراءة
 فانها اي القراءة واجبة في جميع ركعاتها اي الرابعة المسنونة بقراءة في
 كل ركعة الفاتحة والسورة لانها نقل وتحريرة النقل لا توجب الثمن من ركعتين
 والقيام الى الثالثة كتحريه اخرى فواجب القراءة في الركعتين الاخرتين
 كما وجبت في الاوليتين والدليل على ان تحريه النقل لا توجب الثمن من ركعتين
 وان لوى الثمن من ذلك لانه اجاب النقل فلما يلزمه سوى اذ ما يغيب به
 من جنس تلك العبادة ولا معتبة في ذلك بالنية كمن دخل في الصوم بنوى
 صوم ايام ومن دخل في الحج بنوى فحج هذا هو المشهور من قولهم وروى
 عن ابو يوسف انه يلزمه جميع ما نواه لان الدخول سبب الاجاب كالندب
 واذا وجب بالندب العدد الذي بنوه فلذلك الدخول عليه وروى عنه رواية
 اخرى انه يلزمه اربع ركعات ولا يلزمه اكثر من ذلك لان النوافل في حق الفريض
 ولما يجوز ان يلزمه تحريه الفرض اربع ركعات جاز ان يلزمه تحريه النقل
 وما زاد على الاربع لا يلزمه تحريه الفرض فلذلك تحريه النقل كذا في شرحه لا قطع
الاول ان لا يصلي اي ما يودي الصلوة على منديل الوضوء الذي يحس به
 لان فيه راحة القلب بالماء المنعجل ما صلوة ادين مع ذلك واجب
 او ادين مع فعل ملوثة تحريم اي مع الكراهة التحريمية فانها اي تلك الصلوة
 تعاد وجوبا في الوقت لكن الفرض هو الاول والثاني جابر كذا قول ابن الامام
 في شرح الهداية فان خرج الوقت لانقاد واذا في المفقدي رأسه
 من السجود قبل امامه فانه يعود الى السجود لانه لم يوجد للمنافعة من جمع
 باهله لا بنال ثواب الجماعة في المسجد لا مطلقا لثواب الجماعة فانه روي
 في صحيح البخاري انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم صلوة الرجل باهله في بيته تقضى
 على صلوة منفردا بخمس وعشرين درجة وصلوة الرجل بجماعة المسجد تقضى على صلوة
 في بيته بجماعة بخمس وعشرين درجة الا اذا كان لعذر وفي شرحه لا قطع وقد قال

فلما ياتي

ان شغل

ان شغلها عن غيرها غل او تسببها فالأفضل ان يحجج باهل في منزله وذلك لما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه خرج يصلي بين حيي من حياء الوجب فناء وقد قدم الناس عبد الرحمن بن عوف فجاء الى بيته وجميع باهل انتهى رطل دخل المسجد في فجر فوجد الامام يصلي اي الفجر وهو لم يصل سنة الفجر فانه بان في السنة بعد اعان الضيق وان خاف فوت ركعة واحدة من الغرض مع الامام ثم افندي به يمكن اجمع بين الفضيلتين اذ سنة الفجر افضلته قال عليه الصلوة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وللجماعة ايضا فضيلة كما مر فحني ادرك ركعة مع اداء السنة كان احق من التذكر لان بادراك ركعة مع الامام يكون مدركا للجماعة كما قال عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرها الا اذا خاف سلام الامام في بترك سنة ويقتدى به لانه تغذ احوالها فيخرج احقرها وهو الجماعة لورود الوعد والوعيد فيها وفي سنة الفجر ورود الوعد لا غير ولان ثواب الجماعة اعظم لانها ممكنة ذائبة والسنة مكتملة خارجية والذائبة اقوى سبح المحنة وان قل جمعة افضل من اجماع وان كثر جمعة لان مسجدية حقا عليه فتؤدي حقة لكن هذا الشرط ان لا يكون امام سبي المحنة الى انا او فاسقا وان لا يكون غيره احق فزادة واحسن كما في القنية نقل عن شمس الطحاوي قال الطحاوي الذي في كلام المصنف ليس علم ما ينبغي كيف لا بل الاختلاف واقع عند نسوية حال الاماميين كما مر به صاحب القنية ايضا نقل عن النظم والله تعالى اعلم وان فائدة الجماعة في مسجدية فان في مسجد آخر يدركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه الصلوة والسلام وينبغي ان يستثنى الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجد آخر في مسجدية افضل قضاء كطفه وهذا لو لم يحضر جماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم اصدع وكذا لو فانت اصدع تلبية الافتتاح اورعنان وممكنه ادر آخرها في غيره لا يذهب اليه لانه صار محجوزا فضيلة الجماعة في مسجده لو ترك حق مسجده الا اذا كان الرض عالما وفي خاتمة اذا كان بمنزلة الرض مسجد آبه يذهب الى ما كان اقدم فان كانا سواء يذهب الى ما كان اقرب الى منزله فان استويا فهو محجوز وان كان قوم احدهما اكثر فان فقيرا يذهب

الى الذي

الى الذي قومه اقل ليكثر اجمع بسببه وان لم يكن فقيرا يذهب حيث احب انتهى فغني هذا لا يبقى وجه الاستثناء الذي ذكره المصنف فذكر سبح المحنة في حق السوف في زيار ما كان عند طائفة وليلا ما كان عند منزله بكره ان لا يترك بين السور بان قراء في الركعة الثانية سورة فوق التي قراها في الركعة الاولى او قراء في كل ركعة سورة وتترك بين السورتين بسورة الا ان يكون بغير قصد الا في النافلة فانه لا يكره وسئل علي بن احمد عن قراء في الاولى سورة العلوق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال يتبع سورة الاخلاص وفي اخلاصه افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قراء آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها بكره واذا قراء في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا لان قراء سورة واحدة في الركعتين غير مكروه وقال البزار في لانه التلوا ههنا من القراء مذكور وفي اللؤلؤ المحنة من تحتم القرآن في الصلوة اذ خرج من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب سبعا من البقرة اقبل القراء في سنة الفجر افضل من مطولها لانه المروي عن النبي عليه الصلوة والسلام لما روي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه يقرأ في اولها مع الفاتحة قل يا ايها المفلحون وفي الثانية الاخلاص ندرة النافلة افضل يعني اذا اراد ان يصلي نوافلي يذرها ثم يصلي كما قال شرف النافلة المتكى اداء النقل بعد المذنب افضل من اداءه دون التذ لانه بالند يكون فرضا لقوله تعالى وليوفوا نذره والوفى افضل من النقل وقيل لا بل الافضل ان لا يند لانه التزام ما لا يلزم عليه التسعة بين السنة والوفى لا يستغفر في السنة ولان ينقص الثواب وفي خاتمة الوصل ركعتي الفجر والاربع قبل الظاهر واستغفر بالبيع والشراء والاصل فانه بعد سنة اما ما كل لعمرة او شربة لا ينقل السنة انتهى بيان ان يحضر لصلوة مكانا في المسجد وان فعل في غيره لا يدرج اي لا يقلعه من مكانه يكون شراعا بالتبليد الا اذا اراد به اي بالتبليد النعجب دون التعظيم في لم يكن شراعا للصلوة اذ انقل المصنف في غير صلوة كجارته ودرسه لم يبطل صلوة وفي صحيح البخاري انه عليه الصلوة والسلام قال اريد تطويل الصلوة فاذا ذكر المربض وذا الحاجة الضعيف فافتر وهذا يدل على عدم البطان فليست مثل وان شغل هو مودع من شغل المصنف

اجره ان لم يكن عن تقصيره ولا يستحق اعادة اي تلك الصلوة لتذكر اختراع
لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون شريفا وكذا لا ينبغي للامام تطويل الركوع
 لدخول ركعة لان العباد ينفقون بكونه خالصة لله تعالى وفيه نوع من التبرع حتى قيل ينفق
 صلواته وقيل يحس عليه التفرغ لما لو طوله لم يلبس في الركعة فانه
 لا يلبس على ما ذكر في الفتاوى لانه اعانه على الطاعة لكن يطول قدر ما لا يتقل على الصوم
 بان يزيد بسببه او بسبب ما على المعناد لان الزيادة على ذلك يصير كسبا لنفوق الجماعة
 وفي النوادر عن الجنيبة وفيها اذا سمع الامام خفض النعال في الركوع فطوله ليدرك
 اجزاء الصلوة اكره له ذلك واخشي عليه امر عظيم لما لا يلبس للامام ان يطول
 القراءة في الركعة الاولى ليدرك الركعة مقدار ما لا يكون كسبا لتقبل
 الجماعة وكذا المؤذن ان يؤخر الإقامة لادراك الصلوة مع الاحراز من الزيادة
ينبغي اقتداء الرسل بالمصطفى وان لم ينو ذلك الرسل امامته هذه المسئلة مرت
 في القاعدة الاولى من الفن الاول وانما ينبغي اقتداء امرأة للرسل الا اذا نوى
 ذلك الرسل امامتها الا في صلوة الجمعة والعديد فان اقتداء المرأة فيها جائز
 وان لم ينو امامتها ويصح نيته امامتها في جنبته بان يقول انا امامكم
 تنعني من الرجال والنساء اذ اذاع الخطيب اي صعد على المنبر للخطبة بعد شروعه
 منتظا قطع على رأس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتم على المذهب
 الصحيح ويؤاخذوا من الدين الشهد وذكر في النوادر انه ليس على رأس الركعتين
 وان قام الى الثالثة وقدها بالسجدة اضاف اليها الرابعة وسلم وخفض على القراءة
 حكى عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه رجع اليه بعد ما كان يقضي بالاول واليه العالي
 السرخسي والبقالي وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه الاوجه ثم اذا سلم على رأس
 الركعتين قبل ان يركع فضاء يثني وقيل يقضي ركعتين وقال ابو بكر محمد بن فضل يقضي
 اربعاً في اي حال قطع لانها بمنزلة صلوة واحدة رطل لم يجد الا ثوباً لم يبر صلي فيه
 بلا خيار بخلاف الثوب النجس كله انما يقيد به لانه اذا كان ربعة طاهرًا وثلاثة
 اربعة نجس لم يجز الصلوة عرياناً لان الزيادة يقوم مقام النقص بل يصح بلا خلاف
 وعند محمد يصح به في الوجوه ولا يجوز له ان يصلي عرياناً ولو كان جميع الثوب نجس او به
 قال زفر والائمة الثالثة والاول من الطرفين قد نزل في شريح المنية للفاضل يوجب اتمام
 حيث يجز ان شاء صلي فيه وان شاء صلي عرياناً جالس او ساجد بالركوع والسجود

اجزاء برأسه ويجعل سجدة اخفض من ركوعه كما في الموضع العاجز عن الركوع والسجود
 وكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وان كانوا جماعة يصلون
 وحداً متتابعين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام فلو لم يجد الا ثوباً الى الثوب
 النجس واكثر صلي في الركبة بالانفاق فتناء المسجد اي ما امتد من جوانبه
 كالمسجد فوضع الاقتداء فيه لمن كان في الحجاب وان لم يتصل الصفوف امانغ من
الاقتداء طريق عظيم عزه العجبة الا اذا اتصلت الصفوف على الطريق وان كان
 على الطريق واحد لا يثبت به الاتصال وبالثاني يثبت الاتصال بالانفاق وفي
 المتن خلاف على قول ابي يوسف يثبت وعلى قول محمد لا يثبت او زهر عظيم يحكي فيه
 السخن والزوارع وما دون ذلك لا يخفى هكذا ذكر الحاشية في المتن في حاشية
 رحمه الله تعالى ولكن انما يخفى الاقتداء في هذه الصورة اذا كان الناس عروون فيه وان كانوا
 لا يعرفون فيه لا يخفى الاقتداء كذا في التائخاثة او خلاء في الصلوة يسع فيها صفتين
 واختلاف في المسجد لا يخفى الاقتداء وان وسع صفوفه لان له اي مسجد حكم بقعة
 واحدة واختلفوا في حائل بينهما اي بين الامام والمفتي وذكر الامام خواهر زاده
 الحائلي لا يخفى المفتي الوصول الى الامام ولو قصد ان يصل اليه مثل حائط المفصورة لا يخفى
 الصلوة وان كان صغيراً يمنع عن التوصل الى الامام ولكن لا يثبت عليه حال الامام
 سماعاً او رؤية ممن من خلفه من قال يخفى صحة الاقتداء لانه اذا لم تكن الوصول الى الامام
 فقد اختلف المفتان ومنهم من قال لا يخفى هذا هو الصحيح والاصح الصلوة اذا كان
لا يثبت عليه حال امامه كذا في حاشية المسافر اذا لم يقدر على رأس الركعتين فانه ينقل
 لتذكر القعدة الاولى وهي فرض عليه وفيه بحث فانها لا تنقل بل ينقلب فرضه نقلاً كما في
 عاتمة الكتب الفقهاء الا ان يكون المراد من البطان بطلان فرضية الصلوة بالنفس
 الصلوة الا اذا نوى الإقامة قبل ان يقيد الثالثة بالسجدة في صح فرضه لانه
 صار فيها بالنية فانقلب فرضه اربعاً وترك القعدة في الاوليين غير مفترق في حقه
 وعلى هذا لو ترك القراءة في الاوليين ثم نوى الإقامة صح فرضه لانه امكنه ان يقرأ
 في الاخرين باب من المسلمين في ابدى اهل حروبهم كاهنون اذا اخلص
 عن ابداهم يقضي صلوة المقامين لانه صار مقبلاً في بلدتهم ولا يصبر في اماكن مجزئة
 منهم الا اذا رسل العدو به اي بذلك الاسير الى مكان ارادوا الإقامة فيه
 اربعة عشر يوماً فيقتضيه صلوة المسافر من بناء على عدم العبرة بنية الكافر

وبما الصحيح صح

وهذه كلام ويؤيد هذا مخالف لما في التنازع حيث قال والاسير من المسلمين
 في ابدى اهل الحرب قوله قابرون ان اقاموا به في موضع ويريدون ان يعقوبوا به حجة
 عند نوبتها فخرجوه من ذلك الموضع يريدون سيرة ثلثة ايام قصر الصلوة انتهى
ولكن به شققة براسه وهي وجع ياخذ نصف الراس لا يمكن به ان يسجد
الاسماء لانه ينقر به لو كان حال المريض بحيث لو خرج الى جماعة لا يقدر على القيام
لكن لو صلي في بيته قدر عليه اي على القيام الاصح انه اي المريض يخرج الى الجماعة
ويصلي فاعدا لان الفرض مقدركا له اي المريض على الاقدار اي على كل القدرة على الاقدار
وعلى اعتباره اي حال المريض فقط القيام واختلفوا في مرضه ان قام لا يقدر على مراعاة
سنة الفراءة وان فقد قدر على الرعاية الاصح انه يقدر ويراعى اي سنة الفراءة
ولو قدر المريض على بعض القيام دون ثمانية قال الفقهاء ابو جعفر فام يقدره اي يقوم يقدر
ما يقدر فاذا اجتمع يقدر حتى لو قدر ان يكبر فاما ولا يقدر اكثر من ذلك يكبر فاما لا يقدر
فان لم يقم خيف ان لا يجزيه صلوته وان كان لا يقدر على القيام الا متكئا قالوا يقوم متكئا
لا يجزيه الا ذلك كذا في الحاشية **اذا رز ثلثة آية سجدة في مجلس واحد** قال الفضل
الاكتفاء بسجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلوات او بعد بعضها واما اذا تبدل
المجلس او الآية تكررت السجدة وتبدل المجلس خفي بان ينقل من مكانه في الصلوة
او ما هو في حكمه بثلث خطوط او اكثر وحكي بان شرع في عمل آخر بان اكل ثلث لغات
او شرب ثلث جرعات او نظم ثلث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاشهاد كحقيق
ظاهر وهو الكائن بين اجزاء ما يطلع عليه مكان واحد فاما كالمسجد البيت والكنون
وكذا من اقل من ثلث خطوط في نحو الصلوة اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد
حقيقة او حكما عند تكرار آية سجدة كقوله واحدة والآخرة **اذا قرأ اسم النبي صلى الله**
تعالى عليه وسلم قام الافضل تكرار الصلوة عليه وان كفاه واحدة فيها قال بعض العلماء
يجب الصلوة عند ذكر النبي عليه الصلوة والسلام في كل مرة وان كرر في مجلس واحد مرة
وقال بعضهم يجب في المرة واحدة فقط وقال بعضهم يجب في كل مجلس مرة واحدة
وبهذا اوسط الاقوال وجيز الامور اوسطا واما عند ذكر الله تبارك وتعالى
فوجب في كل مرة ثناء على صفه بان يقول سبحانه وتعالى وتقدس وتكبر ذلك وان ذكر
في المجلس الف مرة وبهذا هو المذهب الحق ولو تذكر لا يقضي لانه لا يخلو عن تحريم الله
الموجبة للثناء فلما تجلس وقت القضاء بخلاف الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام

ولا يرفع

ولا يرفع يديه سجود التواضع والافدية لسجود التواضع ولا يجب نية
التعبد بها مثلا لو كان عليه سجدان متعده فعله ان يسجد عددها وليس عليه
ان يعاقب بهذه السجدة لانه كذا وهذه لانه كذا **والسنة القيام بها**
اي ان يقوم فيها من القيام **اذا قرأ الامام آية سجدة سواء كانت في**
اوسط السورة كما في الرعد والنمل او في او اخرها كما في الاعراف او قراء بالسمع
قال الفضل الركوع بها ان كانت في صلوة المخاصة كليا بلبس الامم على القدم وال
اي ان كانت في اجزائه وكانت السجدة في وسط الصلوة سجدا ثم يقوم
ويختتم السورة ويركع ولو لم يسجد ركع ونوى السجدة يجزيه قننا وبه نأخذ
ولو لم يركع ولم يسجد حتى اتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجزيه ولا يفسد
عنه بالركوع وعليه قضاءه بالسجدة مادام في الصلوة وان كان في آخر السورة
في اجزائه قال الفضل ان يركع ايضا فلو سجد ولم يركع فلان من ان يقرأ من السورة
الاخرى بعد ما رفع راسه من السجود ولو رفع راسه ولم يقرأ شيئا وركع جازت
صلوته ولو لم يركع ولم يسجد ونجاوز الى سورة اخرى فليس له ان يركع بها وعليه
ان يسجد ما دام في الصلوة **وبه نأخذ ترك السورة في الركعتين الاخرتين من**
النوع عدا لان الفراءة واجبة في جميع ركعات النفل وان ترك سجدتها
سجدة التبرؤ ولو نهم اي السورة في الاخرتين في الفرض ساهيا لا يسجد
للتبرؤ وعليه الفتوى لان الفاشية لم تنقل وحدها في الاخرتين على سبيل الوجوب
لا يجوز الاقدار اي اقدار الحنفى بالاف في الوتر باجماع اصحابنا وان كان
لا يقضه بالسلام لانه اقدار المقض بالمشغل فانه يقدر عدم الضحية فصل او هل
كذا في الارشاد لكن هذا مخالف لما في شرع الزبلي حيث قال انه لا يجوز اقدار الحنفى
عن سبيل من الركعتين في الوتر وجوزة ابو بكر الرازي ويصلي معه بقية الوتر لان امامه
لم يخرج به سلامه عنده لانه محذور فيه كما لو اقدار باعام قد عرف فغني هذا يجوز الاقدار
اذا اتمعت على رزع الامام وان لم يصح على رزع المقضى وقبل اذا سلم الامام على راس
الركعتين قام المقضى واتم الوتر وحده انتهى كلام الزبلي قال في الجوهري ذكر ما يطول
شرحه فظهر بهذا ان المذهب الصحيح صحة الاقدار بالاف في الوتر ان لم يسلم
على راس الركعتين وعدمه ان سلم انتهى لا يخفى انه اختاره هذا ما رجع في الجوهري فليست
الفرائد يخرج عن القرائن بقصد التناء فلو قرأ اجنب الفاشية بقصد التناء لم يكره

فذكر هذه المسئلة في هذا الباب
 في خارج الصلوة وبعد ما
 اعاد طمأنينة في الصلوة
 فانه يجب سجدة اخرى
 على حكي

لان اعتقاد الوجوب واجب
 على الحنفى

وفي المملوكة امرأة الغني اذا لم يوسع الزوج عليها حتى لا الصدقة وفي الظاهرة رجل دفع زكاة مال المرأة
 على الزوج فذكر النصاب عند انه فقير قال يجوز وفي الفتاوى ولو دفع امرأة لها على الزوج ما تادريه ان كان
 مؤجلا حتى لا وان كان معجلا ولم ينقبض مع امكان القبض لا يجب كذا في التاتارخانية مكررا

زكاة الكل الى فقراء المسلمين الذين في دار الاسلام لان فقراهم افضل من فقراء
 دار الحرب انتهى او الطالب على اول الزهاد او كانت الزكاة زكاة معجزة
 فان النقب فيها لا يكره وهذا قال في اختصاصه لا يكره ان ينقبض زكاة مال المعجزة
 قبل حلول الفقير غير صحيح ومدون انتهى والمستثنى على هذا سنة هذا
 والمعتد في الزكاة مكان المال في الروايات كقوله وفي صدقة الفطر مكان الزكاة
 المحجزة عند كذا في فتح القدير **المختار** انه لا يجوز دفع الزكاة لابل البلد
 اي لابل العقائد الزابغة من اهل مكة الاسلامية كما المعتزلة واخرون
 والروافض رجل دفع اي الزكاة لاخته المنزوجة ان كان زوجها معسرا
 اي فقيرا جاز اي الدفع اليها وان كان موسرا اي غنيا وكان مهرها اقل من النصاب
 فكذا ذلك اي جاز الدفع اليها واما ان كان المهر المعجزة اي قدر النصاب
 لم يجز الدفع اليها وبه يقيني قلت يجوز قول في حنفية رحمه الله تعالى وعدم كذا في غيرها
 ويقيني بقولها احتياطاً كذا في المحيط وفي اخاتبة عدم يجوز لعدم امتناع الزوج
 وكذا يعتد قدر النصاب في لزوم الاصححة يعني اذا كان المهر المعجزة للمرأة قدر النصاب
 لزوم الاصححة **الولد** من الزنا لا يثبت نسبه من الزانية في شئ من الاستاذ
 الا في حق الشبهة حتى لا يقبل نسب دونه للزانية كما لا يقبل شبهة الولد للوالدة الشرعية
 وفي حق الزكاة ايضا يثبت حتى لا يجوز دفع زكاة الزانية الى الولد من الزنا الا اذا كان
 الولد من امرأة لا زوج معروف لقوله عليه الصلوة والسلام الولد للفراش وللعاهر الحجر
 كما ذكر في جامع الفضولين وقيل في احقر كلام فانه يستدرك في نصاب العاقا انه من ولد
 ولده من الزنا فانه يقبل عليه وايضا يثبت نسبه منه في المناكحة انتهى **الزوجة**
 واجبة بقدر ميسرة الاداء ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب لانها شرط
 في معنى العفة ومغيرة للواجب من العسر الى اليسر فذهبوا وهي كالتناء في الزكاة فان الاداء
 ممكن بدونه الا ان اليسر يحصل به كمالا ينقص من المال ولذلك قال في حفظ الزكاة
 بهما ان المال اي النصاب بعد احوال يعني اذا اهلك المال بعد التملك من اداء الزكاة ولم تؤد
 سقط عنه الزكاة عندنا لعدم فناء القدرة المبصرة التي هي وصف التناء لانها كانت
 ممكنة بدونه بشرط التناء ليكون المؤدى جزءاً من المال الناجي والواجب اذا وجب
 بصفة اليسر لا يبقى عند انتفاؤه الا لا يقلب اليسر عسراً وقال في كمالنا سقط
 لنقض الوجوب عليه بالتعلق من الاداء بان يجد فقيراً في الاموال الباطنة والساحي

في الاموال

في الاموال الظاهرة قيد بالمال لانه لو استهلك المال لا يسقط عنه الزكاة اتفاقاً
 لانه لما سقط الواجب عنه نفسه بالنفق خرج عن ان يكون محكماً للنظر في القدرة
 المبصرة باقية فيه فذهبوا زجراً له ونظراً للفقير وقيدنا بالتعلق من الاداء لانه اذا لم
 يتمكن منه سقط عنه الزكاة اتفاقاً كذا في شرح المنار لابن مراك **واما في صدقة الفطر**
 انما وجبت بقدر محتملة اي بحدة القدرة على النصاب من غير حيلان اكل ولذا قال
 فلو اختلف بان يهلك النصاب بعد يوم العيد لم يسقط صدقة الفطر رضى **النفق**
 على اقراره بنسبة الزكاة جازاً اذا اصرم القاضي عليه بنفقتهم **ويجب اخذ الصدقة**
 لمن له غلة عفا لا تكلفه لا تكفي لنفقته ولفقته عياله سنة ومن معه
 الف وعليه دين مثله كره له الاخذ ولكن اجزاء الدفع اليه لانه لا بد من
 من كراهة الاخذ عدم اجزاء الدفع ولو كان له قوت سنة يساوي نصيباً
 او نسبة سنوية لا يحتاج في الضيف فالصبي يصل الاخذ رجل **يجوز** عن
 اي الزكاة عن نصاب كما من حصل عهده وقت النقب فتم اكل وعهده اقل من
 نصاب فيكون ما يحكي نطوعاً ان دفعه الى الفقير لا بسنة مطلقاً سواء
 كان في الاموال الباطنة او في الظاهرة وان دفعه الى الساعي اسندها ان
 كان المعجزة قائماً في يده لانه لا يصير زكاة فاذا لم يصير زكاة كان للمالك ان يسند
 من الساعي وان كان قد اطلقه فرضا او اذنها لعمالة نفسه او اسندها لغيره
 مثل ذلك لصاحب المال وان كان قد قسمه الى سعي بين الفقراء او كان قد
 اكل صدقة حاجته نفسه فلا ضمان عليه من مال بل ضمنه من مال الزكاة خلافاً
 لمحمد رحمه الله تعالى فان عهده ان قسم بين الفقراء لا يجب الضمان مطلقاً **ولو جاز** زكاة
 حمل السوانح اي زكاة ما في بطون السوانح مع الامانة بعد وجوده اي اكل
 جاز لا يقبل اي لا يجوز حين الوجود مثلاً ان يحكي عما يحكي في السنة الثانية لا يجوز
 وفي المملوكة من كتاب الحاشية **المعذر** اذا اعطى خليفته شيئاً او باع الزكاة
 فان كان بحيث فعل له لم يعطيه يصح عن اي عن الزكاة والآي وان يعين بدون الاعطاء
 لا يصح عن الزكاة **لنا**

يجب زكاة عليه
 لان كل دين له مظنة
 صدقة انما يدفع
 وجوب الزكاة عندنا
 مكررا

الضوم في اللغة مطلق الامكان يقال صامت السحر اذا وقف في كيد السماء وامكن
 عن التبراسة الزوال وقال التابغة ضي صائر وضي غير صائغ اي محتمل عن العلف
 وغير محتمل وفي الشرع عبارة عن امكان مخصوص وهو الامكان عن المفطر ان

ولما اذا عقد

وفيه من الصلوة ما روي
 عنه من كثرة الثقل في
 بعض الأوقات لا يقدرون
 ولا عذر إلا وقت الزوال
 من الصلاة
 وفيه من الأوراع
 في الثالثة أصعب يعني
 أصعب في الرواية الثالثة
 من الصلاة
 رتبة الشهور قد يكون منها
 وعشرين لكل شهر ثمانية

وأما إذا اعتقد أنهم مكرهون من الله تعالى أو أن اجتنابهم يفتقر إلى وجه من
المصلحة فصدفهم من هذا فلا يكون كافراً فمنه الصوم في الصلوة صحيح لا يفرضها
أي الصلوة إذا حال الصائم أو شرب ما يتعدى به أو ابتدأ في صلوة فعلية
الكفارة والآي وان لم يأكل ما يتعدى به كالعجين والدقيق أو ابتلع حصى أو حديد
فلا يلزم عليه الكفارة بل يلزم القضاء وحده خلافاً للحج في العجين والدقيق وطلافاً للمالك
في حصى الدم إذا شربه الصائم فعلية الكفارة فانه طعام لبعض الناس من الكفارة
لكن بهذا يخالف لما في ظاهر الرواية حيث قال المصنف في شربه الكفر نفياً عن الظاهرية
وتجيب بالطعن الأرميني وبغيره على من يفتاد الكفر كالمسح بالطفل ولا على من يعتاده
ولا يأكل الدم في ظاهر الرواية المقصود في السفر أفضل لانه عزيمة والأخذ بالعزيمة
أفضل لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم وإن لم تصوموا خير لكم وإن رمضان أفضل الوقتين فكان فيه للمأدبة
أولى ولا بد علينا الفقر في الصلوة فانه واجب يأثم بالانعام لأن الفقر هو العزيمة
وتجيبه بانه رخصة على السقاط مجاز وقول صاحب البيان رحمه الله تعالى إن الفقر
أفضل من الشح وقوله الصوم في السفر أفضل ليس على إطلاقه بل مقيد بقوله إن لم يفر
لأن الصيام من حرمة بان شق عليه فالفطر أفضل لقوله عليه الصلوة والسلام ليس
من البذر الضام في السفر قاله رجل صائم بصت عليه الماء التآ إذا شق على
نفسه بان لفرقة الصوم أو كان معه رخصة السفر أو في الزاد واختاره الفطر
صوم يوم الشك بان ينوي صوم رمضان مكره إلا إذا نوى تطوعاً لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم لا يصام يوم الذي يشك فيه أنه رمضان التآ تطوعاً وهو الذي يشك
فيه أنه من رمضان وذلك بان ينحذر الناس بالرواية ولا يثبت وفي المبسوط
انما يقع الشك من وجهين أما أن يحتمل حال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلثين
أنه من شعبان أو من رمضان وأما أن يحتمل شعبان فوقع الشك أنه اليوم الثلثون
أو الحادي والثلثون وفي الكافي للعلامة الشافعي والشك ما السنوي فبه العلم
واجبه وإذا بان محتمل حال رمضان نظراً لقوله عليه الصلوة والسلام الشهر
هكذا وهكذا وحسن الإجماع في المرة الثالثة أو واجباً آخر على المذهب
الضبي وفي الهداية أن ينوي عن واجب آخر وهو مكره أيضاً لما روينا الآ أن بهذا
دون الأول في الكراهة ثم إن الظاهر أنه في رمضان يجزئ والآن قيل يكون تطوعاً وجب
بجزيه عما لواد وهو الأصح والافضل فطره احترازاً عن ظاهر النص وقيل الصوم

ان يقول ان كان من حوائج الدنيا قالوا
بصوم فيه حوائج الدنيا والمضي

افترأ لعلي رضي الله تعالى عنه وعاب عنه رضي الله تعالى عنه فانها كانتا بصومانه عن
شعبان وكانا يقولان لان الصوم يومًا من شعبان احب اليها من ان يفطر يومًا
من رمضان الا اذا وافق صومًا بصومه بان كان يوم الاثنين مثلاً
فوافقه فالصوم افضل بالاجماع لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقعدوا رمضان بصوم
يوم ولا صوم يومين الا ان يوافق صومًا كان بصومه احكم او كان مغنيا وعامة
المك نجي على انه ينبغي للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعاً ويفتوا بذلك خاصتهم
ويفتوا العامة بالافطار وكان محمد بن سلمة والوليد يقولان لان الفطر احوط
لانهم اجمعوا انه لا اثم عليه لو افطر واختلفوا في الصوم قال بعضهم بكونه كذا في الظهيرة
لا بصوم العبد والامة والمدير وام الوليد تطوعاً الا باذن المولى وان لم يقر به
لان من فطره مملوكه للمولى لا لغيره والمرأة تطوعاً الا باذن الزوج او كان الزوج
مستخراً لان كراهة الصوم بان يفطر بالزوج اما اذا كان لا يقره بان كان صانعاً
او مريضاً أو مسافراً فلا ان الصوم وليس له منعه لانه ليس فيه ابطال حق ولا ان
منافعه غير مملوكة للزوج وانما هي من الاستمتاع ونقض المرأة ان افسدت بامر الزوج
اذا اذن للملك الزوج او ما من منه ويقضي العبد وما عطف عليه اذا اذن للمولى او اعتق
لا بصوم الاجبر تطوعاً الا باذن المستاجر اذا اقر بالصوم اي اذا اقر المتاجر
في خدمة الاجبر بصوم والا فله ان يصوم بغير اذنه لا بد من النذر الا بشرط
ثلاثة كما ذكر في الفقه اذ كان طاعة واحال ان لا يصوم لاجب
الضد في ليس راجع الى الطاعة باعتبار النذر والثاني اذا كان من جنس
اي من جنس ذلك النذر واجب على النعيبين كالصلوة والصوم واجب وعجزها
واما الشرط الثالث وهو كونه مقصوداً لنفسه لا لغيره فانه لم يذكر التقاء
بما علم فيما سأل من قوله ولو نذر النسبيات دبر الصلوة لم يلزمه وفي شرح
الكفر لا يصفى الا من الرابع وهو ان لا يكون من جنس الكون فلو نذر الصوم امس
او اختلف في شهر رمضان لم يقع نذره انتهى قوله فلا يقع النذر بالمعاصي
تفريع لما حكى بالفتاوى الاول بالشرط الاول والمراد من المعاصي في عدم اللزوم
عند النذر كونها باعتبار نفسه حتى لا ينقل النبي من افراد اجتناب عنها لقوله
لله على ان افطر فلانا ظناً والا اي وان لم يكن باعتبار نفسه لم يلزم كالنذر بالصوم
يوم النحر فانه لازم ولكن فيما كان فيه يفقد جنباً ولزمته الكفارة بالاحتياط حتى

لو فعل

لو فعل نفس المنذور عصي وانحى النذر كما احلف بالمعصية بفقد الكفارة فلو فعل
المعصية المحلوف عليه سقطت وانحى بخلاف ما نذر بطاعة كالحج والصلوة والصدقة
فان التماسه لا يلزم بنفس النذر الا بالنية وهو الظاهر عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وبه يفتي كذا في شرح الكفر للمص قوله ولا بالواجبات مع قوله فلو نذر حجة
الاسلام لا يلزم الا حجة واحدة ولو نذر صلوة سنة وعنى بها الفرائض لا ينبغي عليه
ايها تفريع لما حكى بالفتاوى الثاني من شرط الاول قوله وان عني مثل اي من صلوة
السنة في المقدار لزمته ولكن يكفى الموقوف ايها نظير لشرط الثاني وسبب كمال الموقوف
لانه لا يجوز النفي الا شفعاً ولو نذر عبادة المرفوض لم يلزمه في القول المستعمل
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا لافدام الشرط وهو كونه من جنس الواجب ولو نذر التسبيح
دبر الصلوة لم يلزمه لا لافدام الشرط الثالث وهو كونه مقصوداً لنفسه فان التسبيح
ههنا تابعة للصلوة كما لو نذر الوضوء لكل صلوة لم يلزمه وكذا لو نذر سجدة الفلانة
وتكفيل الميت لم يلزمه لانه ليس بقربة مقصودة كذا في شرح الكفر للمص الزوجه اذا
اذن لزوجته الاعتكاف ليس له الزوج لانه لا يملكها الا منافع الاستمتاع بها فاذا
ملكها المنافع اياها صارت المنافع ملكاً له وهي من اهل الملك ثم المرأة اذا اعتكفت
قال الفضل في مسجده لانه هو الموضوع لصلوته فيتحقق انتظامها فيه وهو في حقها
كسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه الا الحاجة الانسانية ومولى الامة اذا
اذن له بالاعتكاف ثم رجع بيمينه لانه ليس من اهل الملك وقد اعارها
منافعه وللمعبر الزوج ولو لكنه بكرة فحلف الوعد رضى اذا دعاه واحداً من احواله
للضيافة وهو صانع لا بكرة له الفطر بل الا فضل ان يفطر لانه عذر وحق لا وقيل عذر
قبيل الزوال لا بعده وقيل ان كان صاحب الطعام يرضى بحجده حضوره وان لم يأكل لا
يباح الفطر وان كان يتأذى بذلك يفطر لانه في حق الفطر قال نعم لا حجة اخذوا
احسن ما قيل في هذا انه ان كان يتوعد من نفسه القضاء بفطره لا اذا عجز اجبه
المسلم وان كان لا يتوعد لا يفطر وان كان في ترك الافطار اذا اجبه المسلم انتهى
الا اذا كان صانعاً عن قضاء رمضان فان الفطر له مكروه رضى في رمضان
ثم رجع الى ابيه لاجل حاجته نسبه فاكل عند رضى في فطره القضاء والكفارة فيا
لانه مقيم عند اكله حيث رفض سفره بالعود الى ابيه وبه تأخذ رضى راي صانعاً
بأكل ناسياً بحجبه الا اذا كان شيخاً يضعف عنه لان ما يفعله الصانع

اراد ان يعطي الهدية عن صوم ابيه او صلواته وهو فقير فانه يعطي من ماله من احبته فقيرا بمسئله منه
ثم يعطيه هكذا ان يتم مقبلة المفتي وبهذا يلحق طريق اسقاط الزكاة المفروضة ابو الميامين

ليس بجعينة فالتكون عند ليس بجعينة ولان السجدة منظمة المراجعة وان كان
شائبا بقوى على الصوم بكرة ان لا يجزى والظاهر ان لا يجزى لان الولوجي قال بذكره
ان يجزى ويكره تركه وبه اخذ المصنف حيث اطلق قوله بكرة واما اذا اكل ناسيا فذكره
انسان بالصوم فلم يذكر واكمل في صومه في الصحيح خلافا لبعضهم في الظاهرية
لانه اخبرنا بهذا الاصل صرام عليه وحسن الواحدة حجة فكان يجب ان يلتفت الى تأويل
احال لو خذ المذكر **المس** يعطي صدقة فطره عن نفسه حيث هو وليكف الى اهله
يعطون عن أنفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه جاز **قال الامام ابو الحسن**
رحمته الله تعالى اذا شهد واحد عدل بالامان اي بسلام رمضان وفي السماء علة
فصل ما للثلاث يوما بالشهادة لم يفتقر الى اي لا يحق لهم الفطر عند حنفية رحمه الله تعالى
لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا لمحمد حتى يصوموا يوما آخر واما اذا صاموا
لثلاثين يوما بشهادة عدلين يحق الفطر اتفاقا **رمضان** يقطع التتابع في حق المقيم
دون المسافر يعني من افاد صومه في رمضان عامدا فعليه ما على المظاہر من صيام
شهرين متتابعين فاذا وقع بين هذين الشهرين شهر رمضان يقطع التتابع
في حق المقيم دون المسافر لان المسافر اذا صام بنية واجب آخر لا يكون من رمضان
بل يقطع عما تولى عند حنفية رحمه الله تعالى بخلاف المقيم وقال لا يقع عن الفرض لان
رضيتم كانت لا دفع المسافة فاذا احتلها الخي بالالمقيم وله ان الرخص اذا جاء رعايته
بدنه فاو ان يجوز رعايته دينه **لا فرق** بين الحنونة والعافية في وجوب الكفارة
بجماعتها **اجماع** في الذبح لوجوب الكفارة اتفاقا على الاصح لان الفيل والذبح كلاهما
في معنى في حكم وانما قال على الاصح لانه روي الحسن عن ابي حنيفة عدم وجوب
الكفارة في الاملاج في الذبح اعتبارا باحد والا قول اصح لقضاء الشهوة على انكمال
اختار في نهار رمضان لا يجوز له ان يعجن عينا يفسد به الى الضعيف الذي يبيع الفطر
فيخبر نصف النهر وبسنته في النصف الباقي **وقوله** اي قول اختيار لا يكفني
اختيار نصف النهار لانه يكون في اليوم مرة وبهذا القدر قليل كذب وهو باطل باقر
اياهم **الثناء** يعني نيتا في اخر ايام الشتاء فان كذبه فيه ظاهرا فيبطل كلامه برص
ظن طلوع الفجر فاكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله تعالى اعلم

انما يفتح احاء وكسرها الفصد الا السبق المعظم لغة وفي الشرع زيارة مكان مخصوص
انما فرج عن الصوم لان اجمع عبارة مركبة من البدني والمالي والصوم عبارة بدنية
لا تفتق لها في المال اصلا والمفرد قبل المركب
ابو البين

وهو البين بصفة مخصوصة في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة وهو فريضة محكمة يكفر
باجتماعها وهو احدى اركان الاسلام ثبت فرضه بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس
حج البيت والسنة وهو قوله عليه الصلوة والسلام بني الاسلام على خمس شهادة
ان لا اله الا الله محمد ربي وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وحيي آيين ربكم وعليه انفق
الاجماع وسبب وجوبه البين لاضافة اليه ولهذا لا يتركز لان البين لا يتركز ويجب
على الفور وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من ملك زادا يبلغه الى بيت الله تعالى
ولم يحج فلما ياتي عليه ان يحج يهوديا او نصرانيا وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ما يدل عليه فانه قال من كان عنده ما يحج به ويبريد التزويج فانه يبدأ بما يحج
فانه يكون في سنة واحدة غير نادر فخصيص احتياطا ولهذا كان التحليل افضل
بخلاف وقت الصلوة لان يكون في مثل نادر وتاخره عليه الصلوة والسلام
اي سنة عشر في سنة سن مجزوع لان فرضية الحج ثبت بقوله تعالى ولله على الناس
حج البيت كما ذكرنا فاقا وقد نزل في سنة عشر والذي نزل سنة سن وانما الحج
والعمرة لله وهو امر بانعام ما شرع فيه ولا يدل على الاجاب من غير شروخ مع ان التاخير
انما لا يحق خوف الفوت والني على الصلوة والسلام امن منه لعلمه وخبراته بذكر
ولان تاخره كان الخوف من المشركين على اهل المدينة او على نفسه عليه الصلوة والسلام
اولان المشركين كانوا يطوفون البيت خراة ويلبسون ثلبية فيها شرك وما كان النقيب
ممكنا للهدد وصان الله نبيه عن مثل هذه ذلك وامره بتاخير الحج حتى اذا امن الحدة
بعث عليا فنادى ان لا تحج بعد هذا العام شرك ولا عريان تحج بنفسه
تمناه الفعل يتعد بتعد الفاعل ونهنا المحل لا يتعد مثلا فلو اشركك حرمان
في قتل صبيد وهو حيوان الممنوع الممنوع باصل الخلقة اما بقواغ او بجناسه
وهو لو غان بري يكون لوالده وناسه في البر ويجزى يكون لوالده في الماء لان
التوالد اصل والتعبد بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويجزى الاول على الحرم دون الممان
بقوله تعالى لا تقتلوا الصبيد وانتم حرم وقوله تعالى اضل لكم صبيد الحي والحي القوا سوا
وما في معناه خارجة على ما بين في موضع تعد اجزاء يعني فعلي كل واحد منها فية
كاملة لان فعل كل واحد من الفاعلين كامل حتى به على حرام كامل فيجعل في حق كل
واحد منها كما كانت ليس معجزه خلافا لذلك في تعدد عليها جزاء واحد والحد من
اجزاء وهو الفية عند ابي حنيفة واجبه يوسف مطلقا وعندهما فيما لا مثيل له صورة

في المتن ايضا فكيف يلزم الحج بطلب الالف وليست فارجية عن احوال اصلية
الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع بماله يجوز ثانيا ان المأمور بالحج المال المدفوع اليه
والحج عنه يعني التذري ببعضه متاعا للتجارة ويرجى وحيج بماله عن الميت قال
الامام الوضيفة والولوف رحمهما الله تعالى لا يجوز له حج عن الميت بل يرد المال
وحيج عنه ظاهرا لمجرى له تعالى الحج في الذي لا بد للمرأة في سفر الحج اذا كان
بينها وبين مكة مسرة لثلاثة ايام من لا يجوز لها حصرها تأبدا اما بنسب
او رضاع او مصاهرة الا الصبي والفا سوع والحج سبي فانهم وان كانوا في الذين
لم يجز لهم لا يصيدون محرمات بحيث يقع موطن لشرفه عما اما الصبي فانه لا يتأتى
منه الصيانة واما الفاسوق والحج سبي الذي عطف باحة ٢٠ ايضا لا يحصل بها
الوفض اذا انفق المأمور بالحج الضل اي كل مال المدفوع اليه في الذهاب ورجع
عن الحج ويصرف في الطلوع من ماله ضمن المال اي المال الذي اعطاه الامر بالحج فانه
انما اعطاه للذهاب والاياب فاذا صرف الضل في الذهاب لزمه الضمان حتى الفقة الامر
ببدء بالحج الوض من زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ويجزى اي لئلا يات بها
ان كان الحج لطوعا لعدم اضطرار فون الوض حج نفق افضل من حج الفقير ان الفقير
لو أدى الوض من مكة وهو منصوع في ذهابه اذا اخرج عليه فمضى وصوله مكة وقضيت
الوض افضل اي اعظم اجرا من فضلة النصوع اذ جمع بين الصلوات بوفاء بالتفصيل
بعدهما كما في النتيجة المأمور بالحج له ان يوفيه اي الحج عن السنة الاولى ثم
يحج واما ان لا يصنع النفقة كذا في القاتار خاتمة ولو للموصل عين له هذه
السنة لان ذكرها اي السنة للاستعمال لا للتفصيل اي بذلك السنة فاما خاتمة
والصبي وقوعه عن الامر والفاضل من النفقة للامر ان كان الامر حتما ولو اراد
ان كان ميتا يعني لا يحكي للمأمور ما زاد بل يجب ردة الى صاحبه الا ان يقول وتطند
ان زنت الفضل من نفق وتقبله نفق وللوصي عند الاطلاق الحج بنفقه
يعني اذا اوصى ان يحج عنه ولم يرد على ذلك كان الوصي ان يحج بنفقه الا اذا قال ادفع
المال لمن يحج عني او كان الوصي في صورة الاطلاق وارث الميت ومعه ورثة
اخرى وهي كعار صنف على احوالهم المأمور بالاتفاق من مال الامر ذاهبا
وجائبا الى بلد الامر الا اذا اقام ببلدة حجة عشر يوما فانه ينفق من مال نفسه
حتى يجي آوان الحج ثم يرحل وينفق من مال الامر ليكون المأمور منقضا من مال

الامر في الطلوع ويكون ضامنا لما انفق من مال الامر في اقامته الا اذا كان لا يقدر على
 الخروج فمن القاقنة او كان مريضا او مكسورا او لم يجدوا الحج الطلوع وافقه مكة بعد
اداء الحج ان كانت اقامته مضافة سفره يعني فالنفقة في مال المأمور والمعتد في
في زماننا ان يعجز عن خروج الناس اذا لم يمكنه ان يعجز في الخروج يعني على اقامته
بمكة زيادة على القدر المعتاد يبطل النفقة الا اذا عجز بعد على الخروج فان اي النفقة
عادت الى حال الامر الا اذا اخذ مكة دارا في نفود النفقة بعد ذلك لان ذلك السفر
قد انقطع بانحاز مكة دارا فلا يعود حكمه بعد ذلك وكذلك اذا اخذ موصفا آخر وهذا
ثم بدله الا انصرف لم يكن له ان ينفق من مال الامر ونفقة حامد المأمور عليه اي على نفسه
الا اذا كان ممن لا يحزم نفقه فيديو في مال الميت لانه يجوز ما ذوا فيه لان ذلك موقوف
وقدر الموقوف كالمقصود وللمأمور خلط الدراهم مع دراهم الرقعة لينفقوا بحجة
من المخلوط سواء كان الامر به بذلك او لم يافره وكه الابتداع الموقوف كذا في المخطط
واما مائة المال مكة اول قرب منها اول سبع من مال النفقة يعني فالنفق من مال نفقه
رجوعه في مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء القاضي لما ذن دلاله المأمور
اذا امسك مائة الدراهم وحج ما شئت من المال فانه اذا حج ما شئت خالف في بعض
ادبي المأمور بالحج انه منع عن الحج وقد نفق في حال الرجوع من مال الميت لم يقبل
دعواه ويهوضا من جميع النفقة الا اذا كان امر ظاهر بش يدعي صدقة بان يكون
من يورا واذا ادبي المأمور بالحج عن الميت انه حج وكذلك الوارث او الوصي
فالقول له اي المأمور مع حجة لانه اراد الرجوع عليه بالنفقة وهو منكر فقول له قول
قوله مع حجة الا اذا كان المأمور يدعي الميت وقدر ما بالاتفاق منه اي قال له حج
عني بهذا المال حجة في حجة بعد موته فعليه ان يعجز السنة انه حج لا لانه يدعي خروج
عن حجة ما عليه والورثة بذلك والا يقبل بيعة الوارث انه كان يوم الحجة بالوقوف
فما انه لو كان عند رجل ودبوعه لرجع فقال المودع دفعته اليك بمكة واقام رتب لودبوعه
ان المودع في اليوم الذي يدعي الدفع بمكة كان كوفته لم يكن هذه السنة بادة الا اذا
برهنوا اي اقاموا البيعة على اقراره انه لم يحج قبله بشترهم المأمور بالحج
الا عتار قبله اي قبل الحج لانه مأمور بحج مبقاتي وما الى به ملكي بخلاف ما اذا امره
بالعمرة فاعتزم حج عن نفسه لم يكن في الفاء والنفقة في حجة اقامته الحج في ماله
لانه اقام في نفقة نفقه بخلاف ما اذا حج او لا حج اعتمر للامر فانه يكون في الفاء لانه

جسده ليس فيه شيء وان لم يورثه وان كان في الجنة افضل من العزة لانه خلاف من حيث اجتناب
 كما لو قيل بالبيع بالدينار اذا باع دينارها كذا في الحيط ولعله اي بعد الحج ايضا
لكونه مخالفا لآمره وحقه وجب على المأثور من اي ذلك الدم من ماله من مال المأثور
 الآدمي الاحتصار فانه على الامر لانه الحوط فعمله التخليص في قول الامام وحدها
 الله تعالى وقال ابو يوسف على الحج لانه للتحلل فان كان يحج عن ميت فاحرم فالدم
 في مال الميت عند فطره لانه لو سفل فميت هو من ثمن ماله الميت لانه صلة
 كالزكاة وغيرها وفيه هو من خيرة المال لانه وجب حقا للمأثور فصار دينه كذا
 في الهدية او في الميت با الحج فنتزع الوارث او الوصي بحاله نفسه لم يجز لان الفرض
 نفعه بحاله فان لم يحج بحاله لم يسقط عنه الفرض ولو اخرج الوصي بحاله ليرجع في
 التركة فانه جاز ولو الرجوع كالدين اذا قضاه من مال نفسه ولو اخرج على ان
 يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مفسود الميت وهو لو ابى الانفاق
 وكذا الكفارة والزكاة جائزة بحاله نفسه وله ان يرجع كخلاف الاجنبي يعني لو فرض
 ذلك اجنبي لا يرجع ليس للمأثور الامر بالغير با الحج ولو فرض مثلا دفع الوصي
 دراهم الى رجل ليحج عن الميت فخرج في الطريق قال محمد ليس له ان يدفعه الى غيره
 الا اذا قال له الامر اصنع ما شئت فذلك اي الدفع الى غيره ليحج عن الميت
 مطلقا اي مرض او لم يرض ايضا استبحر حاجا عن الغير وله اجر مثله وذكر
 الاسيحا ان لا يجوز الاستبحار على الحج ولا على سبب من الطاعات فلو استباحه
 على الحج ودفع اليه الاجر فحج عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب
 والرجوع ويرد الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستبحار عليه ولا يمكن ان يأخذ الفضل
 لنفسه الا اذا تبرع الورثة وهم من اهل التبرع او الوصي الميت بالفضل للحاج
 وقال بعض من يجتهد فيهم الله تعالى لا يجوز هذه الوصية لان الموصي له مجهول الا ان
 الاول اصح لان الموصي لم يصرم وقال با الحج كما اذا اوصى بشراء عبد بغير عينة
 ويعتق ويعطي مائة درهم فانه جائزة وقال بعضهم لا يجوز والماثور با الحج
 اذا امسك البعض ورجع بالبقية جاز ويضمن ما تلف لان الواجب عليه ان يرد
 الفضل واذا اتفق المأثور من ماله ومن مال الميت فانه يضمن الا اذا كان
 اكثرها من مال الميت وكان مال الميت يلفي للدار وعامة النفقة كذا في كتابه
 ذكره بعد العبادات لانه اقرب اليها حتى كان الاستيفاء به افضل نظا 2

لما في

الفراء اجار الوحش وفي المثل كل الضيف في خوف الفراء واجمع الفراء ملجج وجبال وقد ابدوا من العزة الفاضلوا
 انكنا الفراء فزني كذا في النفاخ

افضل من التحني لنوافل العبادات وهو في اللغة الضم وجمع وفي امثالهم انكنا الفراء
 فزني اي جمعنا بين حمار الوحش والاثان ننظر ما يتولد منها يقرب مثلا
 لقولهم يجتمعون على امر لا يدرون ما يصدر عنه وحكي المبدع عن البصريين وعلمهم
 تغلب عن الكوفيين ان النفاخ عبارة عن الضم واجمع وفي الشرح عبارة عن ضم
 وجمع مخصوص وهو الوضي احكام لان الزوجين حالة الوطي يجتمعان وينضم
 كل واحد الى صاحبه حتى يصيرا كالشخص الواحد وقد ينضم في العقد حجاب
 كما انه لو دل الى الضم وانما هو حقيقة في الضم فحق اطلاق النفاخ في الشرح يرد به
 الوطي لقول النبي عليه الصلوة والسلام ولدت من نفاخ اي من وطئ حلال وقوله
 عليه الصلوة والسلام يحكي للرجل من زوجته اي يضي كل سببي الا النفاخ و
 وقدر في اشعار العرب يعني الوطي ايضا قال الاخشي ومنكوبة عن حميرة
 يعني مستبقة موطوءة بغير عقد ولا مهر وانما يفهم منه العقد بقرينة قوله تعالى
 فانكروا مطاب لكم من النساء النافية لان العقد هو الذي ينقض بالعدد دون
 الوطي وقوله تعالى فانكروها باذن اهلها لان الوطي لا يتوقف على اذن المالك
 وكذا قوله عليه الصلوة والسلام لانكنا الا بسرهود لان السرهود لا يكون على
 الوطي وهو عقد مشروع مندوب اليه ثبت شرعيته بالكتاب وهو قوله تعالى
 وانكحوا الاباي منكم وبالنسبة قال عليه الصلوة والسلام تنكحوا المكذوبات فان
 يكتم الامر يوم القعدة وعن شرعية اجماع الائمة كفا في الاختيار الميت من على شوم
النفاخ مضمون كذا في جامع الفضولين يعني لو قبض امرأة غيره لغير وجه باذن مولاهما
 فهلك في يده ضمن فميت انما اصحابنا في الفروج اما في جميع الحالات الا في مستند
 هي ما اذا كانت اجارية بين شرطين فادعى كل منهما اخفى عليها من شره
 وكل طلب الوضوء عند عدل لا يجاب لذلك وانما يكون اجارية عند عدل واحد
 منهما بومنا حجة للملك كذا في فراهة المعراج ما ثبت في جماعة فهو بينهم على
سبيل الاستدراك الا في مثل الاول منها ولاية النفاخ للصغير والصغيرة
 لما ثبتت لاولياء على سبيل المال لكل واحد من الاولياء النفاخ الصغير والصغيرة
 اذا كانوا متساويين في الدرجة وفي شره الكنية للمص في فضل الاكفاء رضي بعض
 الاولياء المستويين في الدرجة فرضي كلهم حتى لا يتعوض احد منهم بعد ذلك وقال ابو يوسف
 لا يكون خا الكفل كما اذا سقط احد الدائنين حقه من المستند ولما انه حق واحد

لا يتجوزي لانه يثبت بسبب لا يتجوزي فيثبت على الكمال كولاية الامان فيدنا
 بالاستواء احراز اعما اذ ارضى الالبعد فان لا اقرب الا اعتراض كذا في فتح القدير وعجزه
 انتهى اليمانية منها القضاء الموروث يثبت لكل واحد من الورثة على الكمال
 حتى قال الامام الاعظم رحمه الله تعالى للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير
 بخلاف ما اذا كان لهما القاب فان احراز لا يملكه اى الاستيفاء في عينة الامر اتفاق
 لاحتمال العفو وقال ليس للكبير ولاية القضاء حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك
 كما اذا كان بين الكبيرين واحد منهما غائب لانه حق لا يتجوزي لثبوته بسبب
 لا يتجوزي وهو القاب يثبت لكل كما لا يخفى في ولاية النكاح واحتمال العفو عن الصغير
 منقطع وفي انتظار بلوغه نفوذ الاستيفاء على سبيل الاحتمال بخلاف الكبيرين لانه
 احتمال العفو منه ثابت فافترق ولو كان الكل صفارا قبل بلوغه في السلطان وقيل
 ينتظر بلوغ احدهم والمجنون والمعنونه ط الصبي فاذا استوفاه الكبير كان له فقه اصالة
 وبعضه نيابة الثالث منها ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين
 ثبت لكل من له حق المروءة على الكمال حتى لو احدث رجل شيئا فيه ولم يضر لهم كان لكل
 نفقه فضلا اذا كان يضرهم وينبغي الحاق الاستيفاء حق الله تعالى قال في مخابنة
 في كتاب الوقف الواحد في استيفاء حق الله تعالى اوجوب العاقبة بغير مقام الصل
والضمان ان الحق اذا كان مما لا يتجوز فانه يثبت لكل على الكمال فان استخرا
 في المملوك لا يتجوزي ولذلك تجد العبد لشدة لاحد الشر ليس لوميا ولا آخر لوميا
ابن عابدين عبادته شرعن من عهد ادم الى الان ثم شخر في اجنة الآالاجان
 والنكاح لكن لا بطريق العادة والتكليف بل بطريق المصلحة والعيان والنكاح
 ايضا ليس بطريق العادة بين الابان والذكران بل بطريق التلذذ بالمشربيات
 في اجماع كما قال الله تعالى ولهم فيها ما يشتهون الموت لا يستوجب عليه عبده
 دينيا فلامهر ان زوجه عبده من امنه والاضمان عليه اى على العبد باتفاقه مال شدة
 وينبغي ان يستثنى منه ما اذا كان عبده مكرما او ما دوننا للخجارة فانه يجب عليها
 دين لموايلها مع ان العبد ليطوع عليها ايضا كما ذكر المصنف في شرح الكفر والموت
 لا يستوجب على عبده ديننا الا ان يكون مكرما وقد بحث فيه المحقق ابن الهمام بحثا
 حسنا فراجع ولو فتن العبد مولاه وله ايمان ففقا اصد بها سلف القصاص
 ولا يجب شئ لغير العاقبة عند الامام رحمه الله تعالى كما لا يجب للعاقبة واما اذا

فقد

واما اذا فتن الاجنبي والمسلمة بحال القلب نصيب الاخرى لا لئلا يفسد الاخرى
الفرق بضم الفاء وفتح الراء جمع فرقة بمعنى الافتراق وهي الاسم من فرقة مفارقة
 وفراق كذا في الصحاح ثمانية عشر فرقة وبك الفاء طائفة من الناس والفرق
 اكثر منها وفي الحديث افرق العرب وهو جمع افران وافرغ جمع فرقة كذا في الصحاح
 سبعة منها اى من تلك الفرق تحتاج الى القضاء وسنة منها لا تحتاج
في الاول اى القسم الاول اى ما تحتاج الى القضاء وهي الفرقة بالاحتياج اى القطع
 ومنه المحبوب المحتجب الذي استوصل ذره وحسناته وفي الغاية ان فقه الحنبلين
 ليس بشرط في المحبوب ولذا افترقا لاسباب على قطع الذكر والفرقة بالعتة
 بضم العين ومنه العتق وهو الذي لا يقوم له والفرقة بخيار البلوغ يعني اذا
 اخذ الصغير والصغيرة الفرقة بعد البلوغ لا يثبت الفرقة ما لم يفسخ القاضي
 النكاح بينهما كذا في الدرر والعز و الفرقة بعدم الكفاءة اى المماثلة بين الزوجين
 في خصوص امور و الفرقة بنقصان المهر و الفرقة باباء الزوج عن الاسلام و
 الفرقة باللعان وانما توقف هذه السبعة على القضاء لانها تبنى على سبب
 خفي لان خيار البلوغ مطلقا مبني على فساد النفقة والكفاءة شئ لا يوق بالاجر
 واستبانه فختلف وكذا نقصان المهر للملك والاباء ربما يوجد وبما لا يوجد وانما
 اضاف الاباء الى الزوج دون الزوجة لان اباءه طلاق دون اباها وقال ابو يوسف
 لا يلزم طلاق في الزوجين لان الفرقة بسبب بسند في الزوجان فلا يكون
 طلاقا لفرقة بسبب الملك ولما انة بالاباء امتنع عن الامساك بالمعروف
 مع قدرته عليه بالاسلام فينبو القاضي منابه في الشرح كما في اجب والعتة
 كذا في الهداية والمراد انه لا يوجب منابه في الطلاق لانه ليس لها وانما يوجب
 منابه فيما البلى وهو التفريق على انة فسخ وحاصل انة نائب عن كل منهما
 فيما البلى كما لا يتوهم البعض عن عبارة الهداية انة نائب عن الزوج لا عن لانه
 لو كان كذلك لم يتوقف الفرقة على القضاء فيما اذا اسلم الزوج وتحتج بحسنة
 عرض عليها الاسلام وابت وفيه فرق القاضي بينهما ولم يكن الفرقة طلاقا
والثاني اى واما القسم الثاني اى ما لا يحتاج الى القضاء وهي الفرقة بخيار
 العتق اى اذا عتقت امه ولها زوج يثبت لها خيار ما لم ترض بالنكاح مريحا
 او لانه كالتمليك وعجزه ولا فرق في هذا بين المدبرة والعتة وافر الولد والمكاتبنة

وزفر خالفنا في المكاتب والفرقة بالردة والفرقة بالابلاء والفرقة بيننا وبين الدارين
 مثلا لو خرج احد الزوجين الياسين دار الحرب مسلما او ذميا او خرج مستأمنيا غ
 اسلم او صار ذميا لم يفسخ الفوق بينهما والفرقة بجلد احد الزوجين صاحبه اي الآخر
 والفرقة في النكاح الفاسد وانما لم يتوقف هذه الستة على القضاء لانها
 تنبني على سبيل جلي وينبغي الحاق خوار المحنة فانها اذا اختار نفسه وقت
 الفرقة بلا قضاء في الدار والفرقة **النكاح** يقبل الفسخ قبل التمام مثلا تزوج
 الاخر والعصم لكنه غير لازم فيقبل الفسخ قوله النكاح مبني وقوله يقبل الفسخ جزء
 لا بعده اي لا يقبل الفسخ بعد التمام وبه النكاح الصحيح النافذ المأثر في المصنع اقله
 اي النكاح ولا يفسخ ايضا باجمد مثلا امرأة ادعت على رجل انه تزوجها بغير
 وانتهى بخلاف بالله ما في زوجة له ان كانت هي زوجة له في طالع بانه اما
 الاستخلاف فان على قول ابي يوسف ونحوه رجحها الله تعالى بخلاف في النكاح
 والفتوى على قولها واجمع على انه بخلاف على النكاح بعد الطلاق البائن و
 والموت لاجل المال ولذا بخلاف على هذا الوجه لانها لو كانت صادقة لا ينطلي
 النكاح بحجوده واذا اختلفت في معطية وقال بعضهم بخلاف عن النكاح فان
 بقول القاضي فترق بينهما كذا في احيائه وفيها ايضا لو تزوج امرأة ثم قال
 بعد ذلك هي ابنتي او اخني او افي من الرضا عنه ثم قال او هي وليس الامر كما قلت
 لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره وقال هو حق كما قلت او استشهد
 عليه شهودا فترق بينهما فان تجد بعد ذلك لا ينفعه حجوده ولو قال لامرأته
 هي ابنتي من النسب ولا نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان مثله يولد لمثله
 وكذلك لو قال هي افي وله امر معروفه ولو قال هي ابنتي وليس لها نسب ومثله
 يولد لمثله وثبت على اقراره فترق بينهما انتهى **الا** في مستلزم استثناء
 من قوله لا بعده فيقبل اي يقبل الفسخ بعد التمام في حال فيقبل المستلزم احدهما
 بعد ردة احدهما يعني فلا يتوقف على مضي ثلثة فترق ولا على قضاء القاضي
 لان الردة منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة ووجود المناقحة لوجوبه اي الفسخ
 كما الحجة بخلاف الاسلام فانه غير مناف للعصمة فهذا جواب ظاهر الرواية
 وبعض من ينجى بلج وبعض من ينجى سمي فترق كالموقوف بعد الفوق يرد بها
 كما لباب المعصية واجبة للمخاصمة منه وعامة من ينجى بخارجي اقصوا

وفي الرد والفرار تداو احدهما فسخ عاجل للنكاح غير متوقف على اكله وفان كونه فسخا
 ان عدد الطلاق لا يتقص به هذا عند ابي حنيفة وان يوسف رجحها الله تعالى وقال محمد
 ان كانت الردة من المرأة فكذا لان وان كانت من الزوج فطلاق انتهى مسئله

بالفرقة للثمن يجر على الاسلام والنكاح مع زوجة الاول لان احسن يحصل بهذا
 اجمد فلا ضرورة الا سقاط اعتبار المناقحة وعصمتهم في جامع الفضولين بان جبر
 حجة البالغة مناف للشرع ايضا فلزم ما هو لو امكن من سقاط اعتبار المناقحة
 انتهى وهو مردود لان اجمد على النكاح عهد في الشرع في اجمدة للفرقة ولم يبعد
 بقاء النكاح مع المناقحة فافترقا ويقبل ايضا بعد ملك احدهما الآخر اي احد
 الزوجين صاحبه في الاصطلاح الاصطلاح والافتراق في باب العدة اعلم ان النكاح
 بعد ثمانية لا يفسخ الفسخ عندنا فكل فرقة بعد طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار
 البلوغ والفرقة بخيار العقب والفرقة لعدم الكفاءة فسخ وكل فرقة بعد تمام
 النكاح كالفرقة بجلد احد الزوجين للآخر والفرقة بتفليس ابن الزوج ونحوه رفع
 وبهذا واضح عند من له عبرة في هذا الفن انتهى وبهذا ينبغي ان قوله بجلد احدهما
 الآخر منظور فيه اذ ما يدرى بجلد احدهما الآخر فهو الرفع لا الفسخ فليست من
بني المهر باربعة اسبأ هذه المسئلة مستقلة في احوال المهر يجب بالعقد
 وينال باحدى معاني اربع او ارب بال دخول ولما ينزل بالخلوة الصحيحة وهي
 اجتماعهما في موضع بآمنان على طلاع غيرهما عليه بلا اذنها حتى لو كانت في بيت بانه
 مفنوح لا يدخل احد الا باذنه تفصح بخلوة ولا يكون معها ثالث وان كان اعمى او ناعما
 لان الاعرج يحسن والتابع يستفظ بلا مانع وطهي ح او شرعا او طبعيا و
 ثانيا بوجوب العدة عليها منه اي من ذلك الرض ساقا على النكاح الثاني يعني
 لو طلقها بانها بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها في النكاح الثاني قبل الدخول
 بها فلا مهر الثاني كحكما وعليه عدة مستقلة عند ابي حنيفة وابي يوسف لان وجوب
 العدة عليها فوق اخلوة وعند محمد يجب المهر الثاني ويدر بها بقية العدة الاولى اقول هذا
 الوجه لا يكون وجوبه مستقلا خارجا عن الوجه الاول لان وجوب العدة بين من
 الدخول في النكاح الاول فاذا حصل النكاح الثاني في العدة لا ينقطع عن الدخول بالخلوة
 فاذا حصل ان الدخول في النكاح الاول دخول في النكاح الثاني اذا حصل النكاح في العدة
 كذا في المحيط لكن ينبغي ان يذكر هذا الوجه ما لو ازال بكازر ببحر وكرة فانها كمال
 المهر حتى اجمد بخلاف ما اذا ازالا بدفعه فانه يجب النصف لو طلق قبل الدخول ولو
 دفعها اجنبية فزال عن عذرهما وطلق قبل الدخول وجب النصف المستحق على الزوج وعلى الاجنبية
 نصف صداق مثلها ورابع موت احدهما اي احد الزوجين **للزوجة** ان يهرز امرأته

على أربع خصال لكن لا يضر بحيث نخوت به لانه يكون ضامنا لا يكون دما هدر
 الا انه مباح ومنفعة ترجع اليه كما ترجع الى المرأة من وجه وهو استقامتها
 على امر الله تعالى به وقد ظهر بهذا ان كل ضرب كان مأمورا به من جهة الشرع
 فان الضارب لا ضار عليه بخونه وكل ضرب كان مأمورا به بدون الامر كان
 الضارب يضمنه اذا امان لنفسه بشرط السامنة كالمرور في الطريق
 وللزوج البطان لضرب عي ما كان بمعناها اي بمعنى تلك المواضع الاولى منها
 الضرب على ترك الزينة بعد طهر اي الزينة اذا كانت فادرة عليها وكانت شرعية
 والآخرة والثاني على عدم اجابتها الى فراشه وهي ظاهرة من الجفص والنفاس
 فيه ان الطهارة عندها لا بشرط اجابتها الى فراشه لان النوم باحيائها والنفاس
 مباح في فراش واحد وانما بشرط الطهارة عندها للجماح والثالث على خروجها
 من منزل بعد اذنه بعد رجوعه واما اذا كان يحق وليس له ضربا عليه وسبابة المواضع
 التي يجوز خروجها بعد اذنه والرابع على نزل الصلوة في روايته وفي النهاية انه
 لا يجوز له ان المنفعة لا تعود اليه بل اليها وقد يتبع في شرط الكنف فانه اي قوله
 في خصلتين اربع خصال وما كان بمعناها اي بمعنى الرابع حيث قال في فتح المغيث
 النور يرفع قوله بمعناها افادة عدم احكامها اذا خرجت حارة زوجها
 غيره ولا تنعظ بوجوه ضربا كذا في الفينة وينبغي ان يلجأ به ما اذا ضربت الولد
 الذي لا يرضى عنه بكائه لان ضرب الدابة اذا كان مكنوعا فهذا اوله ومنه ما اذا
 شتمته ومرتقت ثيابه او اخذت حبيته او قال له يا كافر يا اثمك سواء شتمت
 اولاً او لا على قول العامة ومنه ما اذا شتمت اجنبيا ومنه اذا شتمت وجراها
 لغير محرم او حلفت اجنبيا او تطلعت عامدا مع الزوج لبيع صورته الاجنبية
 ومنه اذا اعطت من بيتة شيئا من الطعام بلا اذنه حيث كانت العادة لم تجز
 به وان كانت العادة مسانحة المرأة بذلك بلا مسورة الزوج فليس له ضربا ومنه
 ما اذا طلبت نفقتها او كسوتها والحق ان لصاحب الحق نيل الملائمة وليس
 التقاضي كذا افاده العزازية والمعنى اجماع النحل انهما اذا ارتكبتا معصية ليس
 فيه مقدار كان للزوج ان يعزها كما ان للسيد ذلك لعيده ذنا في البداع في فصل القسم
 بين الناس وهو من لما كان متعلقا بالنكاح ونفقه وقدرت جوابا انه اذا ضربها بعد رجوع
 حجب عليه النفقة بغير ان ينزى لها اي المرأة ان يخرج بعد اذنه اي الزوج قبل ابهاء

انما ان قال ان
 ماله من اهل البيت
 كغيره من اهل البيت
 من ادب

على ضربين
 احدهما
 بوجوبه

المهر

المهر المعنى مطلقا سواء كان خروجه في حجبها او غيرها ولعله اي بعد الاباء ايضا
 اي اخروج بعد الاذن اذا كان لا حق على الغير او كان صحا الغير عليها اي كانت مدونة
 بذلك في حاشية الا انه زاد ان يخرج بعد الاذن ايضا اذا كان في منزل يخاف السقوط
 عليها او كانت قابلة او عتالة وينبغي ان يحجب بهذا الكلام على المرأة التي لم تلد
 حذرة في مسنة خروجها للحضنة عند القاضي لانه لا يقبل منها التوفيق واما
 اذا كانت حذرة فليس اي اخروج بعد اذن الزوج لقبول التوفيق منها بغير رضا الخصم
 او كان اخروج لزارة البوي في كل جمعة مرة ولزارة الحارم في كل سنة مرة واما اخروج
 للابن زارة على ذلك فله ذلك باذنه وفيما عدا ذلك من زارة الاجانب وعبادهم
 والوليمة لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين الزوج بالاذن والمرأة
 باخروج وان ارادت ان تخرج الى مجلس الغم بغير رضا الزوج ليس اي ذلك فان
 وقعت لا نازلة ان سأل الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يسعها اخروج وان
 امتنع من سؤل يسعها اخروج من غير رضا الزوج وان لم يقع لا نازلة لكن ارادت
 ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسنة من سأل الوضوء والصلوة فان كان الزوج يحفظ
 المصنف ويذكر عند حاله ان يحفظها وان كان لا يحفظ الا في ان باذن اي احسانا
 وان لم ياذن فلا ينبغي عليه ولا يسعها اخروج مالم يقع اي نازلة واختلفوا في خروجها
 للحمام والمعمد كجواز شرط عدم الفرس والقطيب وفي خائفة دخول الحمام مشروحا
 للرجال والنسب جميعا خلا لما قاله بعض الناس روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم دخل الحمام وتغوى وقال ابن الوليد رضي الله تعالى عنه دخل حماما فخرجت عليه
 اذا لم يكن فيه انفس ان كشف العورة **ينقض النكاح** بما ابي بلفظ افاد ملك العين
 للحال فالهبة والشفقة والتملك والبيع والشراء لانه سبب ملك الرقبة
 وملك الرقبة الصالحة للمنفعة بسبب المنفعة وملك المنفعة هو حكم النكاح والسببية ظروفا
 المحار واصر بقوله ملك العين عما افاد ملك المنفعة فقط كالاعارة فلا ينفق بها
 على النكاح واما بلفظ الاجارة ففيه اختلاف المخرج والصحيح عدم الاصحاف
 ويقول للحال عن الوصية لانها اضافة الملك الى المالكين ولو خرج بلفظ النكاح
 الى المالكين فلهذا فان قبل الهبة لا يوجب الملك بدون القبض ايضا اجيب
 بان الهبة يوجب الملك لكن للنكاح عن القوم تنعفت في السببية فتقوت بالقبض
 واذا استعملت بمعنى النكاح يجب العوض بنفس العقد فينفق ذلك فيوجب الملك

بغير قبض وعقد ان في لا يقع العقد النكاح بلفظ البيع ونحوه لانه ليس بحقيقة فيه ولا يجوز
لعدم المتابعة بين الملك الثابت بالنكاح وبين الملك الثابت بالتملك وقد وجوبه
ولتوثره انعقاد نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الينة بالاجماع واما قوله تعالى
خالصة لك فالاختصاص ان لا يحل لاحد نكاح من اذ في عدم وجوب المهر وبهذا
مما لا يفتل كرامة بخلاف الاختصاص باللفظ لكن بهذا فيما اذا اراد ما الينة النكاح
اما اذا لم ترد فلما الآ في لفظ المنفعة فانه يفيد ملك العين كما في هذه الخاتمة ولو قال
منعتك بهذا النكاح كان هبة مع ان النكاح لا يقع به لانه يفيد النكاح بطريق
المنفعة وهي منسوخة عندنا لا يفيد حتى طلاقا لابن عباس ومالك رحم الله تعالى
ونفسه ان يقول الرجل لامرأة اتخعت بك كذا في المال كذا مدة فرضيت فانها لا يفيد
حتى ولا يقع عليها طلاق ولا اباء ولا يبرئ احد منهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك
منعة وعن ابن حنيفة في الهارونيات يقع به النكاح ويلغو قوله منعة ولو قال
تزوجتك ثم افرضيت عندنا يكون منعة ولا يكون نكاحا وقال زفر يفتح ويبطل
كما لو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويبطل الشرط كذا في الخاتمة
الموضي في دار الاسلام لا يخلو عن حذر ومهر الا في مسلكين احدهما تزوج النبي
امرأة مكنته بغير إذن ولله ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كذا في الخاتمة ولنا فيها
ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويبطل من الفهم ما قال الباطل
ان كان بكرة والآي وان لم يكن بكرة فلا يبطل شيئا كما في سماع اللواتي
لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو ماذن الزوج ولا يحل لها وصل شعرها بشعرها
وفي شعره المختار وصل الشعر الآدمي حرام سواء كان شعرها او شعر غيره
لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشحة والمستوشحة
والواشحة والمستوشحة والنامصة والمنقصة فالواصلة التي يصل شعرها
بشعر الغير والتي توصل شعرها بشعر الغير والمستوصلة التي توصل شعرها
بشعرها والواشحة التي تشتم في الوجه والذراع وهو ان تعز احد بابرة ثم
تخشي كحل او يصل في ذراع والمستوشحة التي يصل بها ذلك بطنها والواشحة
التي تفلح اسنانها اي تحدها وترفع اطرافها تفعل العجز تشبه بالشواب
والمستوشحة التي يصل بها ذلك بامرأها والنامصة التي تنفق الزوج من الوجه
والمستوصلة التي يصل بها ذلك انتهى رجل تزوجها على ان يكرها فاذ هي تيب فعليه

۱۲۸

كمال المهر والعذرة العذرة بوزن العشرة أي البكارة تذهب باسماء بالولادة
 واجبت وجباجة وطول الملك في منزل أهلها بعد ادراكها كذا في الوقاية وغيرها
فليس الظن بها كذا في الملقط ولو غلط وكثير ما ي امرأة بالنكاح في اسم
اسمها ولم تكن المرأة حاضرة أي من رابعها لا ينفق النكاح يعني لو وكلت امرأة
رجلاً بأن يزوجه وغلط في اسم اسمها لا ينفق النكاح إذا كانت غائبة وانما في
الحاضرة بالمرأه لا في الحرة كذا أيضاً لا تحصى شيئاً رجل تزوج امرأة
أخرى يعني له امرأة وأراد أن يتزوج أخرى ولكن خاف أن لا يعدل بينهما لا
بسه ذلك لأن الله تعالى علل وجوب الواحدة على خوف أن لا يعدل حيث قال
عز وجل من فاعل فان خفي أن لا تعدلوا فواحدة أي أيها الأزواج أن خفي
عن العدل في القسم بين أزواجكم فلا تلجوا في فروع واحدة وإن علم أنه يعدل
بينهما في القسم والنفقة وجعل كل واحدة منهما مسكناً أي بيتاً على حدة حازله
أن يفعل فعلى هذا أن لم يفعل فهو ما جوب لغيره الفقه عليه أي على المرأة الأولى وفي
زماننا ومكاننا ينظر إلى معنى مثلها وأما نصف المسمى أو ربعه أو ثلثه فلا يعدل
به لأنه قد يمر من ألف دينار ولا يلحق إلا أقل من ألف دينار ثم إن شرط
شيئاً معلوماً من المهر معيلاً فافواها ذلك المعنى ليس لها أن تخضع من زوجها
حتى يسند في جميع المهر يعني في موضعين البعض ويترك الباقي في الذمة الزوجية الطلاق
أو الموت كما هو عرف ديارنا ولذا ليس إلا الامتناع في المشرط عادة نحو الخوف
والمكعب ودجاج اللقافة ودراهم السر على ما هو عرف سمرقند وإن شرطوا
أن لا يدفع شيئاً من ذلك أي من المهر معيلاً لا يجب أدائها شيئاً معيلاً وإن سكنوا أي
لم يسبتوا في العقد شيئاً لا يجب إلا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء للمثل من
مثلها يعني ينظر إلى المعنى والمرأة أن مثل هذه المرأة كم تكن لها من هذا المعنى معيلاً
وكم يكون موصلاً في العرف فيقضي بالعرف لأن الثابت عرفاً والثابت شرطاً
وإن شرطوا في العقد تعجب كل المهر كعق الفل معيلاً ويترك العرف والعرف الضعيف
لا يلحق المسكون عنه بالمشروط كذا في الملقط الفقه الذي لا يقد على المهر
والنفقة لا يكون كعق اللقنية بل لا يكون للفقيرة أيضاً أما القادر عليها ما يمل بكونه
كعق اللقنية التي لها أموال بقدره عند الوصف يكون لأن المال غادر وأما
وعندها لا يكون لأن الناس يفتخرون بها ويعتدون بغيرها قال صاحب الوقاية

مفاسد
او انما الخفة في نور الخفة
مفاسد في نور الخفة
نما في نور الخفة
ونور الخفة في نور الخفة
صاير في نور الخفة
كلور في نور الخفة
وهي في نور الخفة
وعزها في نور الخفة
والخفة في نور الخفة
مفاسد

فتد بالتميز اذ لو لم يكن محتملا لا يوضع عليه السلام بل لو خزا ان يعقل الاسلام لانه محدود فوجب
 تاختاره في غاية العقل كما في الفصول الاستثنائية

لذا يبدى عرض الاسلام على ابيه فان سوي والافرق بينهما وان لم يكن له ان نصيب القاضي
 عن المحزون وطبعا فيقتضى عليه بالوقوف وفي محقق فصول العمدى لابن ضياع في المكن
 وفي امرأة الصبي مثل ما في الروضة وفي اي الوقف طلاق حكما المستحق لا يقع طلاقه
 الا اذا استحسن اي امراته وهو كما في فروع عليه السلام حال لونه محتملا بين الكفر
 والاباح فان وقع الطلاق على المذهب الصحيح وبقي طلاقه الباطل فيما اذا كان
 الصبي مجبوا ووقع بينهما وهو طلاق على الصحيح ولو قل ان الصبي الصبي اطلاقا
 للطلاق في تلك الصورة انما قيدناه لانه عليه الصلوة والسلام قال كل طلاق واقع
 الاطلاق الصبي والمجون للكونه مستحقا عليه بسبب اجبت كقولنا في معنى مجبوع
 اطلاقا فريضة بشرائه من حين انه قريب المعلق بالشرط فيما لا يستحسن عادة
 لا ينفذ سببا للحال بل يتوقف على وقوع الشرط لان الشرط يمنع العلة عن الانفاذ
 ان لم يوجد الشرط عندنا وعندنا في منع نزل الحكم على العلة المنعقدة كذا في فصول
 البدلوع والمضاف ينفذ في حال في الضام والعاق والذم مثلا فاذا قال
 اني حر عند لم يملك بعه اليوم كما في اذ امن فاني حر لانه لا خطر فيها فيكون
 الاول مضافا حيث جوزه في الحرية فيمتنع بعه قبل الفد كما قبل الموت لانفاذه سببا
 في حال كما عرف في الذم بعه ومملكه البيع اذا قال اذ جاء عذ يعني يهدر على بعه
 اليوم لانه علقه بالشرط وهو مجبى الفد فان قبل اذا كان قوله اني حر عند
 مع قوله اذ جاء عذ متحدا في عده اخطر فيها فما الوقف في جوار البيع في اذ جاء عذ
 يجوز في الآخر فلما الوقف بينهما ان الاضافة ليست بشرط حقيقة لعدم حكمة
 الشرط لكنه في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه من حيث انه ليس بشرط
 لا يتأخر عنه ولا يمنع السببية ومن حيث انه في معنى الشرط لا ينزل في حال فقلنا
 انه ينفذ سببا للحال ويقع مقارنا وتاخر الحكم على ما بالشهرين وكذا لو قال
 لعمري ان تصدق بديع عذ املاك النجس لانفاذه سببا في حال بخلاف
 اذ جاء عذ فعلى التصديق بديع لانه معلق بوقوع الشرط وهو مجبى الفد
 الا في مستلزم استثناء من قوله المعلق بالشرط لا ينفذ والمضاف ينفذ
 فقد سوى بينهما اي بين المعلق بالشرط وبين المضاف انما من نبتك
 المستلزم في ابطال خيار الشرط حيث قالوا لا يصح تعليل ابطاله بالشرط
 مثلا لو قال رجل له خيار الشرط في البيع ان لم يقع هذا فقد بطلت خياري فان ذلك

اعلم ان المعلق
 مكانه هو ان ليس
 بتعلق وانما هو إضافة
 مثل اذ جاء عذ
 فاني حر

في حاله صل على
 شرط فضا
 انما لا يجوز ان يضاف
 فيه لا يجوز فكذا
 اذ وقع فضا فكذا
 اذ وقع فضا فكذا
 عند ان يضاف
 حرم الله فضا
 وفي حرم الله فضا

انما هو خيار الشرط

لا يصح

لا يصح وقالوا لو قال من له خيار اذ جاء عذ فقد بطلت خياري او قال بطلت
 اي خيار عذ اذ جاء عذ بطل خياره كذا في خيار الشرط من انما لانه علق بشرط
 ليس فيه خطر والمعلق بشرط ان كان على خطر ليس كما المضاف اتفاقا وان كان
 معلقا باليس فيه خطر فيه اختلاف المخرج فتوى بينهما الفقهاء في الاجارة
 وخرج بينهما ابو القاسم الصغار كما قال المصنف الثانية منها قال الفقيه ابو الليث
 والامام ابو بكر الاسكاف لو قال آجر نزل داري بهذه عذ او قال اذ جاء عذ
 فقد آجر نزل تحت اي الاجارة مع ان الاجارة لا يصح تعليلها بالشرط ولكن
 نصح اضافتها وفي رواية في اول كتاب الاجارة روى قال لعنه آجر نزل داري هذه
 راس الشهر على شهر كذا جاز في قوله آجر ولو قال اذ جاء راس الشهر فقد آجر نزل
 هذه الدار كل شهر كذا قال الفقيه ابو الليث والونكر الاسكاف يجوز وقال
 ابو القاسم الصغار لا يجوز لانه تعليل فلا يقع كما لو علقها بشرط آخر
 ومن فروع اصل المسئلة والمراد من الاصل انفاذ المضاف دون المعلق ما ذكر
 في امان اجماع وهو قول لوصف رجل ان لا يكلف عذ قال اي امراته اذ جاء
 عذ فاني طالق صحت في محتمل في حال لان اذ حقيقته في الظروف محال في الشرط
 بمعنى ان عندهما فيكون مضافا الى محتمل الفد لا مشروطا بحقيقة والمضاف ينفذ
 سببا في حال فلا يكون مجبى محضا حتى يكون معلقا لكن ينبغي ان يفتدكون احسن
 عندهما كما ذكر في الاصول بخلاف ان دخل الدار فاني طالق فانه لا ينفذ
 سببا في حال بل يتوقف على وقوع الشرط لان ان حقيقته في الشرط بالانفاذ
 والمعلق بالشرط يكون مجبى محضا مع ان الشرط هنا معلق بما فيه خطر الوجود
 وفي المسئلة الاولى ليس كذلك وفي الثانية نصح اضافة فتح الاجارة المضافة
 مثلا اذ قلن بعد قول آجر نزل داري هذه عذ وفتحت الاجارة بعد عذ لفتح
 هذه الاضافة ولكن لا يصح تعليلها اي الفتح مثلا اذ قلن في الصورة المزمورة
 فتحت الاجارة اذا كان بعد عذ لا يفتح وعليه الفتوى ثالث مرة اجماع
 حرام الا اذا علق طلاقه باليس بشرط فشرطه بالوجود اي الشرط فيمحق بها
 اي بطل الشرط طلاقا وفي احسن هذه الصورة نظر بل اذا انكر طلاقا بعد تعليلها
 اياها وليس لها شهود فلها الا فضاء للمخا لان اصحابنا ذكروا ان اي ان فتنه
 باسمه حرزا عن الزنا يجوز طلب طلاقه بطريق الاولى وفي رواية امرأة علمت

انما هو خيار الشرط

ان زوجه طلقها لانا وهو ينكر ولا يقدر المرأة على منع نفسه منه وسواء ان تقبله
 لا تنه عن دفع الشرع نفسه فيها لان تقبله بالدواء لا ياله الفسق لانها
 لو قبلته ناله جازية تقبلت فضاها انتهى فليس اي على المرأة ان تحتاط لنفسها
 في طلب الفداء للمفارقة **القول** له اي للزوج ان اختلفا في وجود الشرط فيما
 لا يعلم من جرمين **الا** ان يرضى المرأة لانه منكر وفوق الطلاق وهي تدعيه وبهذا
 اورد من التعليل بانه يتم بالاصل لان الاصل عدم وجود الشرط والقول لمن يمتنع
 بالاصل لان الظاهر ان هذا قيد بالشرط لان الاختلاف لو كان في وقت
 المضاق كان القول لها قد مرنا ان المضاق يتقيد سببا للحال بخلاف المعلق
 الا في مسائل استثناء من قوله القول له المسئلة الاولى منها فيما لو علقه
 اي طلاقا بعدم وصول نفقة شهران قال ان لم يقبل نفقة اليد شهران
 فان طالع في اختلافه الشهر فادعاه اي ادعى الزوج الوصول وانكرت
 فهي فالقول لها في المال والطلاق على القول الصحيح كما في اختلافه حيث قال
 اذا قال الزوج بعنت النفقة اليها ووصلت فانكرت هي ينبغي ان يكون القول قوله
 لانه يدعي الشرط ومثل الحكم لكن لا يثبت وصول النفقة اليها بقوله وهكذا سمعت
 من القاضي الامام الاسناد في الدين ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله
 وكذا في كل موضع يدعي البقاء حتى وفي حصول الاستدراك يكون القول قوله
 وهو الاصح انتهى فان قيل المردح كون القول قوله في المال والطلاق وعبرة
 اخلاصة لابد ان عليه حرجة بل يحتمل ان يكون المراد كون القول قوله في المال فقط
 لا في الطلاق كما ذكر في مجمع الفناوي في نظر تلك المسئلة ان القول قول الزوج
 في حق الطلاق حتى لا يحكم بوفوع الطلاق عليه لانه منكر وفوق الطلاق والقول
 قول المرأة في حق عدم وصول ذلك السببي اليها فلمكن الامر هناك قلنا
 نعم في اخلاصة او لا عن الامام في الدين كون القول قول الزوج يعني في حق عدم
 وفوق الطلاق لانه قال لكن لا يثبت وصول النفقة اليها بقوله فتعني ان القول
 القول قوله في حق الطلاق لا في حق المال ثم نقل عن الامام المزبور رجوعه عنه وقوله
 يكون القول قول المرأة فتعني ان المراد وهو كون القول قوله في حق الطلاق يعني وقوله
 ايضا بقوله المفارقة فتأمل **و** ما بينها فيما اذا طلقها للسنة بان قال لا امرأته
 الموطوءة انت طالع للسنة فلا يقع الا في طهر خالي عن الطلاق والوطئ ثم اذا

اذا طلق

اذا طلق وطهرت وادعى الزوج جماعا او طلاقا في اجبض وانكرت هي لا يقبل
 قوله في منع الطلاق التي لا تعقد المضاق سببا للحال وانما بقدر حكم فقط
 فدعى الطلاق او جماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وفوق الطلاق في الطهر
 لكن يقبل طلاق آخر باقراره بالطلاق في اجبض وان ادعى الطلاق او جماع وهي
 حائض طلق لانه يمكنه انشاء اجماع فيه وان لم يحضر شرعا ولو قال ان لم اجامعك
 في حبضك فان طالع فادعى اجماع في اجبض لا تطلق لانه علق الطلاق بهرج
 الشرط والمعلق بالشرط انما يتقيد سببا عند الشرط لما عرف فاد انكر السبب
 فيقبل قوله **و** ما بينها فيما اذا قال والله لا افرقك ابدا ربعة اشهر فحضت المدة ثم
 ادعى قربانها بعد المدة فيقبل قوله بعد المدة طلق لا ادعى وقوله فيها متعلق بالقربان
 والمعنى ادعى المولى بعد مضي المدة انه جامع في المدة وانكرت هي لا يقبل قوله
 لانه لا يملك سبب في الحال لكن تراجعي وفوق الطلاق الى مضي المدة وقد مضت
 المدة ووقع ظاهرا فدعى القربان في المدة دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان
 قبل مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وفدا خبر عما يمكن انشاء فيقبل قوله
و رابعها فيما اذا علق عتقة بطلاقها مثلا ان قال عتق حر ان طلقها ثم خبرها
 فقال انكرت نفسي في المجلس وادعى الزوج قربا اختار بعد المجلس وهي فيه
 يعني ادعى الزوج انها اخذت بعق ارق قبل الاختيار وانكرت هي وفوق الطلاق والعتق
 لان سبب الطلاق وجد باقراره وهو الخبر في المجلس الظاهر وفوقه لان الظاهر
 عدم الاستقلال بشي آخر فدعواه الاعراض دعوى المبطل فلا يقبل واذا ثبت الطلاق
 ثبت العتق لثبانه عليه كما في الكافي روى **اذا علق اي طلاق امرأته بعتق العتقي**
مثلا قال ان كنت تحبيني فان طالع فقال احبك تطلق ما احبها
ولو كاذبة الا اذا قال ان سررتك فان طالع فخر بها فقال سررت لم يقع
لظهور كذبها بيقين كما في اخلاصة في الطلاق لا يقال لم يملك من هذا الطلاق
 على الصدق فيما اذا اختبته محبة شديدة بحيث تستر بغيره كما يدعي المحبون
 والعناق حين قال حزن احبيب زبيبت لانا نقول فلما يقع مثلهما شيئا
 من النساء فانه لا وفاء لهن وان كان فقبل لا يدار حكم عليه **اذا علق اي الطلاق**
بما لا يعلم الا منها اي من المرأة تحضرها بان قال لمرأة وهي امته سنة عشر حنين
فان طالع وفلانة فقال حنين قال القول له في حصره فقط وعليه الاية

اي لا في غير ذلك

الامانة الاربعه لانها امينة مأثورة باظهارها في رخص وفائده ترتب حكمها الطاهر
وهو فرع قبول قولها كما قيل اخبارها ما يحض في القضاء العدة وخزونه جامع
وبالطاهر في حكمه وهي مشتملة في حق غيرها ان كذبها الزوج وان صدقها طلق فلانة
ايضا وحاصل ان المنظور اليه في حقها خبرها ان كذبها الزوج وان صدقها طلق فلانة
خبرها مشتملة وشبهه ذلك في خبره فردة فرد ولا ينفذ في ان يرضي قول الانسان
في حق نفسه لا في حق غيره كاحد الورثة اذا اقر بدين على المكنة افتقر على نصيبه
اذ لم يصدق الباقون والمسمى اذا اقر بالمبيع المستحق لا يرجع بالحق على البايع
كذا في فتح القدير اذ اعلق عتقه اي العبد بما لا يعلم الا منه فالقول له على الصبي
كقوله للعبد ابن اربع عشرة ان اخلصت فانك حره فقال العبد اخلصت وفع
العتق باختياره لان الاحكام لا يورثه غيره كما يحض كما في المحيط وقرع بغيرها اي
بين المرأة والعبد في الصورة المبرورة في خاتمة ما كان النظر الى خروج المكنة بحال
الدم بخارج من الرحم حين قال يصدق المرأة ولا يصدق الغلام لان الغلام يمكن
ان ينظر كيف يخرج المكنة اما خروج الدم من الرحم لا يعلم انه حيض فلما يقف عليه
غيرها فيقول قولها كررا شرط ثلاثا واجزاء واحدة بان قال لامرأته ان دخلت
الدار ان دخلت الدار ان دخلت الدار فان طالق فوجد الشرط مرة طلق واحدة
استخانا ولو تعدد اجزاء دون الشرط بان قال ان دخلت الدار فان طالق
وطالق وطالق بالواو والفاء وتقدم الشرط او ان طالق وطالق وطالق ان
دخلت الدار بالواو والفاء وتأخير الشرط تعدد الوقوع يعني على موجب تعدد اجزاء
بالاجماع وهذا في المدخول به بعد تحقق الشرط واما في غير المدخول به فتطلق
عند الدخول بتطبيق واحدة في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية تطلق ثلاث
تطبيقات بالاجماع والمدخول به وغير المدخول به سواء وانما قيدنا بتعدد
الصورتين لئلا يدخل ان دخلت الدار فان طالق طالق طالق لان في هذه الصورة
ان كانت غير مدخولة فاللفظ الاول معلق بالشرط والثاني ينزل في حال والثالث
لفظ ولو كانت مدخولة فالاول يتعلق بالشرط والثاني والثالث ينزلان في حال
ولئلا يدخل ايضا ان طالق طالق طالق ان دخلت الدار لانه ان كانت غير مدخولة
فالاول ينزل في حال ويلغى الثاني والثالث وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني
في حال ويتعلق الثالث بالشرط وتفصيل المفاهيم يطلب في الخلاصة ولو طلقها

نفس في الفداء عن
شرح الطحاوي ان
هذا السيد يحيى
اخطاه في قوله
كذب الزوج في قوله
حضنت وانا اذا صدق
يقول الكلام على ما جمعا
بغير ملاحظة

ولو طلقها ثم عطف مع ضم امرأته له اخرى اليه بالواو او نحو او الفاء بان قال انك
طالق وانما او قال ثم انما او قال فانما طلقك الاولى ثنتين والاخرى واحدة
لانه يلزم للاولى طلقة واحدة من الكلام الاول ويلزم لها ايضا من الطلاق مثل
ما يلزم صاحبته في الكلام الثاني فيكون للاولى ثنتان وللثانية واحدة ولو طلقها
ثم اضر بها اثنتين بان قال انك طالق لاني انك امرأت طالق واحدة بالكلام
الاول لا يتعد الطلاق بالكلام الثاني الا بالعتق ولو طلقها الاولى مع امرأته له
اخرى في الاضراب بان قال انك طالق بل انما تعدد الطلاق على الاول
يعني لزم بالاولى تطليقتان والاخرى واحدة اذا ادخل طليقة او في الاضمار على
امراتين واعقبه بشرط مثلاً رضى له امرأتان محررة وزينب فقال محررة طالق
الساعة وزينب طالق اذا دخل الدار لم يقع الطلاق على احدتهما حتى يدخل
الدار فاذا دخلت زينب في الباقية على استقامتها ولذا قال المصنف فان التعتيب
له بعد وجود الشرط رضى اذا اطلق ثم آتت باو تبطل فان كان ما بعد او
كذا بان قال لامرأته انك طالق اولست برضى او انا غير رضى ووقع الطلاق با
الطليقة الاولى لانه رضى وهو كاذب في كلامه والا لا اي وان لم يكن ما بعد او
كذا بان كان صدقاً بان قال انك طالق او انا رضى لم تطلق امرأته رضى لو كرر
الشرط ثم اعقبه جزاء واحداً بان قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت
الدار فان طالق تعدد الشرط لا اجزاء لكن لو دخلت الدار مرة واحدة
طلق استخانا ويجعل الثاني تكراراً واعادة والقياس عدم اكنة حتى ينقض
مرتبة ولو ذكر اجزاء بين الشرطين بان قال ان دخلت الدار فان طالق
ان دخلت الدار تعدد الشرط يعني لا يقع حتى ينقض مرتبة بتكرار
الشرط مثلاً لو قال كلما دخلت هذه الدار فكذا اي فامرأت طالق فدخل الدار
مراراً بتكرار الطلاق بتكرار الدخول كذا في خاتمة ولو كان له اربع نسوة فدخل
اربع مرات ولم يكن واحدة منهن بعينها تقع بكل واحدة لان كلما دخلت
تكرار الشرط واجزاء ان شاء فخرها عليهن وان شاء تجوز على واحدة ولو
قال كلما فدخلت عندك فكذا اي امرأته طالق ففقد عتده ساعة طلق ثلثا
لان الدوام على القود وعلى كل ما يستدام عند الانشاء ولو قال كلما فدخلت
فانك طالق فخرها بغيره جميعاً طلق ثنتين وان خربها بلف واحد فواحدة

يعني لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفوقة لان الاصل في الضرب هو التلف
والاصابع تابعة له فلم يقدّر الضرب فكان ذلك بمنزلة الضرب بدفعة واحدة وفي الوجه
الاول انما يقع ثنتين لان في البدن نكاح الضرب لان الضرب يقع بدفعة واحدة
فكان بمنزلة ضربين متتابعين ولو قال لامرأته كلما طلقك فانت طالق فطلقها
واحدة وقع ثنتان طلاقا بالنطق وطلاقا بقولها كلما طلقك لانه جعل شرط الاحت
نطقا ولم يوجد الامر واحدة فوقع واحدة بالانفاج واخرى بالاحت وبقيت البهين
منفعة لانها عرفت بحرف النكاح ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقها
واحدة طلقك لئلا لانه جعل شرط الاحت ووقع الطلاق عليها وقد وقع الطلاق
مرتين بعد البهين مرة بالنطق ومرة بالاحت فوقع الثالثة موقع الثانية لان كلما وجب
نكاحا او بنكر الشرط كما مر ولو وسط الشرط بين طلاقين بان يقول انت
طالق ان دخلت الدار انت طالق تحترق النار وتعلق الاول يعني يقع واحدة في الحال
والاولى اذا دخلت الدار كما في الخائبة ولو ذكر منادى بين شرط وجزاء ثم نادى
اخرى بان يقول ان دخلت الدار يا عمة فانت طالق وبازينب تعلق طلاق الاول
بمعنى ان دخلت عمة الدار طلقك وبنوي في الاخرى يعني يسئل عن بنته في زينب
فان قال لو تبين طلاقا ايضا طلقك ايضا والآ لا ولو قال ذلك بعينه او فقال لو تبين
طلاقا مع عمة طلقنا جميعا ولو بد بالذات الواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم
نادى اخرى بان يقول يا عمة انت طالق ان دخلت الدار وبازينب فاذا وجد
الشرط طلقنا يعني اذا دخلت عمة الدار طلقنا جميعا ولو قال لم اطلقك زينب
لا يقبل قوله مكرر في النطق عند عدم إمكان الناحية بالافراد متفرقة الى ثلاثة
انواع لو قال يا ان لم اقل غدا لا احبك بقل قريب فانت كذا بغير شكالة انواع
من القريب في الخائبة رجل قال لامرأته ان لم اقل غداك مع اخيك بقل قريب في الدنيا
فانت طالق قالوا ان قال مع اخيك عمة بما هو من اللتام والمصوص واخي ثنتين
والفائدين بصير بارا في كمينه وباتم بذلك وكمينه هذه تقع على اللذين من ذلك واقله شكالة
انواع من القريب قال الفقهاء باللبس يعني لما الف ان يقول عند الاخ بعد ما قال من القريب
انما قلت لاجل البهين وهي برئثة عن ذلك فلو نكح هذا الطام ثورية منه عما قال فغيره وكونه
ماترا اذا علقه اي الطلاق بوصف فاعلم اي بالمرأة فان على وجوده اي الوصف
في المسبق لقوله الخائبة ان حشنت فانت طالق فري على حبس في المسبق

كذا في الخائبة

كذا في الخائبة وللمرئضة ان مرضت فانت طالق فري على مرض في المسبق الآ اذا
قال لصبيحة ان حشنت فانت طالق يقع الطلاق كما سكن عن البهين وكذا لو قال
ان البهين او سمعت وهي بصيرة وسبعة لان الفتوة والبهر والشح امر محدد
وفي مثله للدوام حكم الابداء فحشنت للحال وحشنت والمرض وان كانا مما يجتد ايضا الآ
ان الشرع لما علق باجملة احكاما لا يتعلق ذلك بكل جزء من اجزائه فقد جعل
الحل شيئا واحدا كذا في الخائبة والنكاح ان ما يجتد فله وانه حكم الابداء
والآ لا ان اي النطق بكلمة ان على النكاح الآ بفرقة الفور ومنه رضى طلب
جماعها فابن فقال لا ان لم تدخلني مع البهين فانت طالق فلم تدخل في الفور
فدخلت بعد سكون شهوته طلقك لان طلب جماعها ثم نطق طلاقا على عدم
دخول الدار ففرقة على ان مراد دخولها معنى الجماع فاذا دخلت على النكاح يقع
احتك ومنه قول المرأة طلقني فقال الرجل ان لم اطلقك فانت طالق فري
على الفور لانه اكل كما في القنية وجامع الفتوى رضى علقه اي طلاق امرأته
على زناه بان قال ان زينب فامرأتي طالق فشهد اي عدلان على امرأته
اي بازنا ووقع الطلاق فابنجد وان على المعانة اي شهدا على معانة الزنا
اي لا يجتد في كمينه لانه منصوص على كذا في القول تعالى لولا طلاقا عليه باربعة شهداء
فاولئك عند الله هم الكاذبون كما لو شهد اربعة به فعدل منهم اثنان لا تطلق ايضا
قال رضى لاربعة المدخولان كل امرأة لم اجمعه منهن اللبنة فالاحزاب صواع
في جامع واحدة ثم طلق العج طلقك التي جامعها ثلثا وعندها ثنتين لانه جعل نكاح جماع
الواحدة شرط لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة توجب نكاح النساء وفي التي جامعها
وجد شرط طلاقا ثلثا مرات وهو نكاح جماع الثلاث فطلق في ثلثا وفي غيرها وجد
في حق كل واحدة شرط الطلاق مرتين بنكاح جماع غيرها مرتين فطلق مرتين
رضى لو اضافة وعلقه اي الطلاق فان قدم اجزاء واخر الشرط ووسط الوقت
بان قال لامرأته انت طالق غدا اذا دخلت الدار تعلق الطلاق بدخول الدار حتى
لو دخلت في اي وقت كان نطقا ولغت الاضافة اي ذكر الغد ولو وقع
فقال ان دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق المضاف به اي يتعلق طلاق الغد
بالدخول لانه جعل طلاق الغد جزاء للدخول ولو ذكر شرط او لا ثم جزاء ثم عطف عليه
بالواو ثم ذكر جزاء آخر ثم شرط مثلا قال ان دخلت الدار فانت طالق و طالق

وطال ان كملت فلما تعلق الاولان اي الطلاق الاول والثاني بالاول اي
 بالشرط الاول وتعلق الثالث بالشرط الثاني حتى لو دخلت طلقته
 ولو كملت فلما طلقته واحدة **باب ان اجزاء واحد والشرط اثنين** مثل ان يقول
 ان دخلت الدار فانت طالق ان كملت كان الطلاق المعلق بالثاني جزءا للاول
 فلا يقع ولو وجد الثاني قبل الاول يعني لو طلق قبل الدخول ثم دخل الدار لا يقع بشيء
 وبهذه المسائل في الصنفين مع البناحية المذكورة في الصناعات **باب ان يعلق**
 الطلاق على صفة مخصوصة لم يقع دون وجودها اي تلك الصفة مثلا لو قال كل امرأة
 اتزوجها بالصفة المذكورة في حرية كذا في طالق لثابتا فترجى في غير تلك القرينة
 لم يجز لان التزوج بالصفة المذكورة وهي كونه في تلك القرينة لم يوجد الا اذا قال
 انت طالق امس فانها تطلق في الحال اذا فذرة له على الباق في الزمان كما مضى
 ولم ار في الكتب الا ما اذا علقه بوقت الهلاك بان قال لامرأته اذا راني الهالك
 فانت طالق فراه عجزها اي المرأة هي بغير الطلاق ام لا وينبغي الوضع لان المراد
 دخول الشهر لا تزويج بنفسه **استثناء العلق بالطلاق** لان شرط صحة
 الاستثناء ان لا يكون كالمستثنى اخص من المستثنى منه حتى اذا كان مباحا لم يطل مثلا
 لو قال انت طالق لثابتا الا لثابتا الا اذا اردت بشيء اخرجك عن المأواه بان
 يقول انت طالق لثابتا الا لثابتا الا واحدة وقع واحدة فالاصل فيه ان الاستثناء
 في النفي من النفي اثبات ومن الاثبات نفي فالكلام الاول اثبات والثاني نفي
 والثالث اثبات فجز من الطرق الاخر حتى لو قال انت طالق عشرة الا تسع
 الا ثمانية تستثنى ثمانية من تسعة فتبقى واحدة من عشرة فتستثنى واحدة من عشرة
 فتبقى تسعة فكذا في الثلاث استثنى الواحدة من الثلاث يبقى اثنين ثم يستثنى
 الاثنى من الثلاث يبقى واحدة ووجه اخر ان نفي العدد الاول يمينك والثاني
 يمينك والثالث يمينك فصفته اليه ثم سقط ما اجتمع في يمينك مما اجتمع في يمينك
 فما بقي فهو الواقع كذا في الولوجة ولكن بهذا مخالف لما استخرج السكاك في اخر
 فقه الاستدلال فليدفع ثمة **وفترج عليه اي على بطلانه في النهاية من مسائل** من
 كتاب القضاء انه لو اقر بقبض عشرة دراهم جبار وقال منطلقا الا انها زلوف لم يصح
 الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل لو قال له علي مائة درهم ودينار
 الدينار لم يصح انتهى كلام صاحب النهاية وفي البضائع في كتاب الايمان

اي ان كان المستثنى من
 بغير المستثنى وعجز
 بغير الوضع والصفة
 كذا في المعتمد في
 يعني ان المظان
 الرضا والرضا بان
 ما اخرجها وضمان
 بان ذلك المأواه
 بغير ذلك المأواه
 ففقد الملقط على
 ففقد الملقط على
 قال عبيد او مالكي
 ما سلف اما اذا كان
 من الواضع من عجز
 بان الواضع فلما
 ان يقر من الملقط فلما
 بعينه في اذ قال عبيد
 اخرا لا يزيد وعجز
 وليد عجز في كذا
 عجز في الفاضل
 باضي زار في القدر
 مثلا

اذا قال

اذا قال رجل غلاماي حران سالم وبزيع الا بزيغ صح الاستثناء فصل بقوله سالم
 وبزيع على سبيل النفي فانصرف الاستثناء الى المفتوحة على صفة الفاعل وقد
 ذكرها جماعة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر وبزيع حر الا بزيغ لانه اقر
 كلامها بالذخرفان بهذا الاستثناء بحجة ما تكلم به فلا يصح انتهى كلام البضائع
 وفي التنقيح الاستثناء المستوفى باطل واصحابنا قدوه بلفظه او بما يساويه
 نحو عبيدي احرار الا عبيدي او مالكي لكن لا يستثنى بلفظه بكونه خضعت منه في المفهوم
 لكن في الوجود يساويه نحو عبيدي احرار الا بزيغ او لا عبيد سواء انتهى ومنه يفهم
 معنى المسئلة المشككة من المسائل البزارية وهي قال كل عبد له حر حر الا هذا
 وليس له عبد عجزه لا يعني لان المسألة في الوجود لا يمنع صحة ان يحرق وضعا لانه
 تصرف صبيغ اي تصرف راجع الى اللفظ والصيغة فالمعتمد في قوله والله تعالى اعلم
العناق والنواب

ذكره عقيب الطلاق لان كلامها اسقاط الحق وقد تم الطلاق لمن سببه الشك
 ثم الاسقاطات انواع تختلف سماؤها باختلاف انواعها فاسقاط الحق عن ارق عمن
 واسقاط الحق عن البضائع طلاق واسقاط ما في الذمة بدواة واسقاط الحق عن الفضائل
 واجرا حان عفو والاعناق الاخراج عن الملك يقال اعنقه فعنق والعنق اخرج
 عن الملك يقال من باب فعلن بالفتح يفعل بالكره عنق العبد عناق اذا خرج عن الملك
 فالعنق اللغوي هو العنق الشرعي وهو اخرج عن المملوكة وهو اوزر من فوالم
 ان العنق في اللغة القوة وفي الشرع القوة الشرعية لان اهل اللغة لم يقولوا عنق
 العبد اذا قوي وانما قالوا عنق العبد اذا خرج عن المملوكة وانما ذكروا القوة في عنق
 الطير وكذا في البضائع الكرامان هو رجل له خمسة من الرقيق فقال عشرة من مالكي
 الا واحد احرار ما عنق الحق لان نفذته تسعة من مالكي احرار واحال ان له
 خمسة فعنقوا جميعا ولو قال مالكي العشرة احرار الا واحدا عنق الحق لان نفذته
 لانه ذكر العشرة على سبيل النفي وذلك يخلط منه فلفظا فانصرف الاستثناء
 الى مالكيه فعنق اربعة **اذا اوجب الشرع لشيء قيمة على انسان واختلف الموقوفون**
 في قيمة ذلك الشيء فانه اي الك ان يقضي بالوسط ولعل الوجه فيه ان في تعيين
 احد الطرفين احرار الاخر بخلاف الوسط فانه يراعى فيه جانبان الا اذا كانت
 اي العبد على قيمة نفسه واحال ان الموقوفين اختلفوا في قيمته فانه لا يعني حتى

عنق اربعة منهم

حتى لو دعي الاعلى بهذه المسئلة وما قبلها من الاستباه والنظائر ولعل الفرق
 ان في اداء الاعلى رعاية الحق الموالي بحفاوة ازالة ملكه وبهجة الثابتين في رغبة عبده
 فبغير جانب مع ان فيه رعاية الجانب العبد باستخراجه عن الرق وان كان بحال
 فانه خيس لا يبدل بنفس الانسان الا بنفس من السارح فبما في جانبه
 بما يول على كما في كتابه **الظهيرية** **احد** **البلين** في العبد اذا اعتق نصيبه
 بلا اذن شره وكان موسرا بان يملك فبغير نصيب الاخر فان لم يكن نصيبه
 حصته ويرجع المعنى به على العبد والولاء له او يجر او يستعسج والولاء لهما
 وهذا عند حنفية رحمه الله تعالى وقال ليس له الا الضمان مع البار والسيادة
 مع العار ولا يرجع المعنى على العبد وبهذا ينبغي على اصحاب اصددها بحجة الاعتاق
 وعدمه كما سنبينه ان شاء الله تعالى والثاني ان بين المعنى لا يمنع استعساء
 العبد عنه وعندهما يمنع لهما قوله عليه الصلوة والسلام في الرجل يفتق نصيبه
 ان كان غنيا صفي وان كان فقيرا سبي في حصته الاخر فبغير نصيبه تنافى
 الشركة وله انه اجنبيت مالقة نصيبه عند العبد فله ان نصيبه كما اذا هبت
 الريح بثوب انسان فالقطة في صبيغ غيرة حتى الصبيغ به فعلى صاحب الثوب قتيه صبيغ
 الاخر موسرا كان او معيرا لما قلنا فكذا هنا الا ان العبد فبغير نصيبه
 كذا في شرح الكنت للمصن **الا** اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه اي على المعنى عند
 عند الامام الا حط رحمه الله تعالى لانه ما دون من قبل الشرع في تفرق ثلث ماله بالترعان
 فبغير من الثلث ولكن ان كان في قيمة العبد زائدة على الثلث يستعسج في زيادته
 خلافا لهما فانها اعتناء باعنا وحصته في حال الفسخ نظرا الى تلافها كذا في حق
الظهيرية **دعوة الاستعداد** **تندد** والخير لفتقر **والاول** اي دعوة الاستعداد
اول من الخير وبيان في اجماع مثلا لو كانت اجارة بين رجلين فولدت ولدا
 فادعاه احد هما واخفته الاخر وخرج الكلامان معا كانت الدعوة **اول** من الاعتاق
 لان الدعوة تستند الى حالة العلوق والاعتاق يقتضي على احوال فيكون المعنى معقفا
 ولذا ولم الغير وهكذا في اجابة في فصل الاستعداد من العناق **معنى البعض**
 من حيث انه لا يعق كونه وبيع فيما بقي كما المكاتب وهذا عند حنفية رحمه الله تعالى
 وقال يعق كونه واختلف المخرج في تحرير محل النزاع فذهب صاحب الهداية وكثير من
 الفضلاء الى انه مبيح على ان الاعتاق بخير عذرة على ما اعتق وعندها لا يخفى واقام

وفي الجواب الدعوة في
 ولد اجارة المكسفة
 ثلثا دعوة استعداد
 وهو ان يذبح في ملكه
 ولا يصل علف في دعوة
 ودعوة كغيره في دعوة
 المكاتب ودعوة استعداد
 المكاتب فدعوة الخير
 اول من دعوة الاستعداد
 ودعوة الخير اول من دعوة
 استعداد المكاتب
 مثلا

الدليل

الدليل من جانبين وفي غاية البيان والمراد من تجزئ الاعتاق والمكاتب ان تجزئ
 الحق في قبول حكم الاعتاق وهو زوال الملك بانه يزول في البعض دون البعض وان
 تجزئ الحق في قبول حكم المكاتب وهو ان يكون البعض مملوكا لواحد والبعض الآخر ليس
 معناه ان ذات الاعتاق او ذات المكاتب تجزئ لانه معنى واحد لا يقبل التجزئ انتهى
 وفي فتح القدير هنا مناقشة لطيفة فليدفع فيه فهذا ما سبق به الوجود ولم يقض
 احد الكروا **احمد** **الا** في ثلاث مسائل يخالف فيها معنى البعض المكاتب
الاول من اذبح **معنى البعض** عن السيادة لا يرد في الرق بخلاف المكاتب فانه
 اذا جرح يرد الى الرق **الثاني** من اذبح **معنى البعض** وبين حق في البيع
 في صفقة واحدة يتعدى البطلان الى الحق كما اجمع بين العبد واخره فيبطل بينهما لان
 معنى البعض لا يقبل الفسخ بخلاف المكاتب اذا اجمع بينه وبين الفسخ في البيع
الثالث من اذبح **معنى البعض** الى اقل من نصفه لم يرد في الرق بخلاف المكاتب فانه
 حيث لم يجب الفضا لا يستباه بسبب الاستبقاء فانه الولاء ان مان حرا
 والمكاتب ان مان عبدا وحال ان العتق في البعض لا يفسخ كونه عابرا بخلاف
 المكاتب اذا قتل عن غير وفاء وله وارث غير المولى فان الفضا واجب على
 القاتل لانه مان رقيقا اجماعا لا نفاه في الكفاية كونه عابرا وان قيل عن وفاء
 وله وارث لا فضا طرعا له المستحق لانه المولى ان مان عبدا كما هو قول زيد
 والوارث ان مان حرا كما هو قول ابن مسعود فاستنبه من له الحق فارتفع الفضا
 بخلاف **الاول** لان المولى يتعين فيه ذكره الزبلي في كتاب اجنابان و
المسئلة الثانية وهي قوله اذا اجمع بينه وبين الفسخ في السراية
الوفاء **والاول** وهي قوله اذا جرح لا يرد في الرق **مذكورة في المتن**
النوع مان وبما ولدان بينهما اقل من سنة اشهر كما الولد الواحد فالثاني
 تبع للاول في جميع احكامه فاذا اعتق ما في بطنه بان قال لأمته ما في بطنه حرا
 فولدت ثوأمين **الاول** اي ولدت الاول لاقل من سنة اشهر من وقت هذه المقالة
 والثاني لثامرا اي تمام سنة اشهر من بعد هذه المقالة فاكنت اي فضا على عتق
 الثاني ايضا تبعا للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول لثامرا اي سنة اشهر
 فضا عدا من وقت هذه المقالة فانه لا يعق واحدا منهما الا في مسلمان وهو
 استثناء عن قوله كما الولد الواحد **الاول** منها ما نقل من جنابات المبسوط

وهي اصل لوصف بطر امراته فالقن جنيدين سعي به لانه مسند عن عبد الناس
ومنه اجتهد في خرج اصلها قبل موتها اي موت الام وخرج الاخر بعد موتها وهما
اي اجنيبان ميثان حتى الاول غرة فقط ولا ينبغي للثاني والغرة نصف
عشر الذية اي دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى عشرة دية المرأة وكل منهما
خمسة مائة درهم والقياس ان لا يجب لثاني لانه لم يتحقق بكونه والظاهر بالاصل
حجة للاسحقاق وجه الاستحسان ما روي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال في اجنين غرة عبد او امه فجمعة خمسمائة فتزكنا القياس بالانثى وهو
حجة على من قدرها بستمانه نحو مالك وان في رحمها الله تعالى كذا في الهداية
الثانية منها نفاس النواحين من الولد الاول الى الرابع لو تمتددة او كانت
عادرها اربعين يوما حتى انزلها تترك الصلوة والصوم ولا يات بها زوجه لان النفاس
يهو الدم خارج عن غيب الولادة وهو كذلك بخلاف الحيض وقال محمد وزفر من الثاني
لانها حامل فلا يكون نفثا كما لا يكون حائضا وهذا القصد الغرة بالاجتناب عما عدا
الاتان انقضاء الغرة انما هو بوضع حمل مضاف اليها فيتعلق باجماع وماراته من الدم
عقب الولد الثاني لا يكون نفاسا لانه لا يكون في البطن لو احدث نفاسا
مع ذلك ولده من الزنا فانه اي الولد يفتق عليه لانه حرة جففة بلا واسطة
ومن ملك اخنأ او اضاها لا يبر من الزنا لم يفتق عليه لان كلا منهما تنسب اليه
بواسطة نسبه الى الولد وهي غير ثابتة ولو كانت اخنأ امه من الزنا عتقت
وكذا الاخر لانهما تنسب اليه بواسطة نسبهما الى الام وهي ثابتة وهذا الفرق
مذكور في غاية البيان من باب الاستيلاء **المذنب** وصيته لانه يترج مضاف
الى وقت الموت وحكم غير ثابت في حال فقد من الثلث ولكونه وصيته لوقت المذنب
فانه سعي في اجمع فجمعة لانه لا وصيته للقاتل وام الولد اذا قتل مولاهما فانه
نفق ولا ينبغي عليه ان كان الفل خطأ كذا في شرح الصحاوي فبعث المذنب
من الثلث اي من ثلث مال المولى لقوله عليه الصلوة والسلام وهو حر من الثلث
الا في ثلاث من ثلثي الف فيه المذنب الوصية الاولى منها لا يصح الرجوع عنه اي
عن المذنب وبصح غنم اي عن الوصية لان المذنب سعي على معنى النفق و
والنفق لا يبطل بالرجوع ولا كذا الوصية والثانية منها يبر المرأة الصحيح لان
الاكره لا يسبب القصد فقد قصد وقوعه اولان المذنب من قبل الاعناق وهو

وهو يعتبر بالهزل والاكره فلا يصح الرجوع لا وصيته لعدم الرضا في المكر وهو
شرط فيه والثالثة منها لا يبطل اجنوز ويبطل الوصية مثلا لو دبر عبده
ثم ذهب عقه فالذنب على حال وان كان في الذنب معنى الوصية بخلاف ما
اذا اوصى برفقته لانه لم يجرى في حقه ثمان حيث ينظر الوصية وهذه
الثالث مذكرة في التمهيد **الناقض** الى مدة لا يعيشت الانسان
البر غالبا بان قال الى مائة سنة فان حر ومثله لا يعيشت فانه ثابت
معنى في باب الذنب على القول المختار وبهذا رواية الحسن عن جففة رحمه
الله تعالى فكلون مدبرا مطلقا مع انه لم يعلق عنه بكون المولى مطلقا لانه
وان كان مقتدا صورة فهو مطلق معنى لكن ذكر قاضيان ان على قول اصحابنا هو
مدبر مقتدا وهكذا ذكره في النبايع وجوامع الفقه وفي باب الاحارة ايضا ثابت
فلذا **الف** الاحارة الى نحو مائتي سنة الا في باب النكاح فناقض فذلك
نقد للمذنب عن النكاح الموقت ولا شك انه موقت صورة فالاضباط في منه
تقدما للمذنب على البيع لان النظر الى الصورة بحكمه والى المعنى بيبه واما هنا فنظر
الى الثابت المعنوي ولا مانع منه فان الاصل اعتبار المعنى ما لم يمنع مانع ولذا كان
هو المختار وان كان الولو الواجب حزم بانه ليس بمدبر مطلق ثمينة وبين النكاح
المنظم بما لا يعلم معناه بلزمه حكمه اي حكم ما نظم به في باب الطلاق والعتاق
والنكاح والذنب لان هذه الالفاظ لا تحتاج الى قصد كما ينظر لان الرضا ليس
بشرط فيه ولذا لو اكره على الالفاظ المذكورة وقع الا في مسائل وهي البيع
فانه لا يصح مع الهزل لعدم الرضا بحكمه فكيف اذا لم يعلم معنى ما نظم به واكمل
ايضا لا يصح بما لا يعلم معناه على القول الصحيح حتى قبل فلا يذرا المال وكذلك
لا تصح الاحارة والدية والابراء عن الدين بالفاظ لا يعلم المنظم معناه لان الرضا
شرط فيه كما ذكر في نكاح اجماع **المعنى** على صيغة المفعول لا يصح اقراره
ما رفق لان ان فقط بعد حكم سقوطه لا يعود بالاقرار فلت الا في مسئلة وهي
لو كان المعنى محمول النسب فافتر بالرق الرحل وصدق المعنى على صيغة الفاعل
فانه اي الاقرار يبطل اعنافة كما في اقرار الشخص **الاول** الثابت المنزلة
على العنق فخرج ولما ادا الموالاة فانه يقبل الفسخ وهو من الوالي بمعنى القرب اي
القربة الخاصة بسبب العنق او الموالاة لا كمنى الا بطل يعني لا ينتقل عن المعنى

ابدا حتى ان شرط ان يكون الولاء لغية او شرط ان يكون حراً ولو لاها بينها
 فانه باطل فالولاء لمن اجتنى كذا الحديث قلت الآ في مستلزمي احدهما المذكورة
 وهي قوله لو كان المعنى مجرول النسب اج فانه اي العبد المعنى في الصورة المذكورة
 يبطل الولاء باقراره اي بالرفق اقول في هذا الاستثناء نظر لان بطلان الولاء
 بالآخر انما يتصور بعد ثبوته للآخر وهو هنا ليس كذلك والمسئلة الثانية
 لو ارتدت العتقة وطعت بدار الحرب ثم سببت فاعتقها التاج كان
 الولاء له اي للتاج ويبطل الولاء من الاول كما في اقرار التخييص لو اختلف
 المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى مثلاً لو قال المولى اعتقك امس
 على الف فلم تقبل وقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع عبده لانه من جانب
 نعليه وهو منكر لوجود الشرط كذا في البدايع الآ في مسائل الاولى منها
 كل امة في حرة الآ امة خبارة الآ امة استبرأ من زيد الآ امة التحريم الباردة
 الآ امة ثبوت في هذه الاربعة اذا انكرت الامة ذلك الوصف وادعاء المولى
 فالقول لا اي للامة لان هذه صفات عارضة فاذا انكرت الامة فالقول لا
 لكن القاضي في صورة التيب يدبرها النساء فان قلن انما تيب لا يعمل ايضا
 بقولهن حتى يكلف السند لان شرطه من ضعف فلا بد من مؤيد وبهذا
 حلف المولى وان قلن بل او اسفل عليهن عتقت بالايجاب العام لعدم ثبوت
 صفة المستثنى وان كانت ثبوتاً فراضم واختلفوا فقالن اجتنى فقل كلف
 فقالن اصنني بعد كلف فالقول له لان حاله نزل على ما قبله بخلاف ما اذا قال
 المولى كل امة في حرة الآ امة بكرة او لم استبرأ من فلان او لم اطأها الباردة
 او الآ خراسانية ثم ادعى ذلك فالقول له لان هذه صفات اصلية اذ الاصل
 هو المكاره وعدم الشرى من فلان وعدم الوضئ وكذا اخر سائبة من يكون مولها
 بحال ان فلان كانت صفة اصلية مفارضة لكونه الذان ثم افكر هذه الاوصاف
 فالقول له لانه اوجب العتق بوصف خاص ثم انكر وجود ذلك لوصف وكان القول له
 ونعمه في ايمان الكافي المديتر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه لقوله
 عليه الصلوة والسلام المديتر لا باع ولا يوهب وهو حر من الثلث الآ اذا كان السند
 سفيهاً وقت التدبير فانه يسعي في قيمته مدبراً لما كان كج عن النزعات بالمال
 يعني لما كان التدبير من قبيل الاعناق وضع لوجود الاهلية فقلنا بنقادة ووجوب

قوله فالقول له انما في
 الثلاث الاول فلان الاصل
 بشرطه اذ الاصل
 الباردة وعدم الشراء
 من فلان وعدم الوضئ
 لان العتق ساقط على
 الوجود في خارج اذ
 العالم خادع بعد بيع
 عدمه مثلاً

السعاية

السعاية نظر المحالين كما في خيانة من ابحر و سعي المديتر في قنينة ايضا فيما
 اذا قل سبته خطاء لان التدبير وصية ولا وصية للقائل كما في سبنا للكنز
 المديتر في زمن سعادته كما المكاتب عبدة اي عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى
 فلذلك لا يقبل شرطه لكونه كما ذكر في النزاهة في باب العتق في المرض
 وجنابته اي المديتر جنابة المكاتب اي خيائته كما في الكافي وفيه عن عليه اي
 على ما ذكر مسند لا يجوز نكاحه اي المديتر مادام يسعي وعندهما يهرقون في الكل
 اي في باب السيرة وخنائته والنكاح مناسكته كتاب الايمان لكننا العتاق
 في عدم تأخير الزل والاكراه فيها الآ ان العتاق لما كان كسراً سبته لكتاب الطلاق
 بمعنى الاسقاط والسرية فيها فدم العتاق على النجس

الايمان

اليمين في اللغة القوة قال الله تعالى لاخذنا ذمة باليمين اي بالقوة فحتى يحلف
 بيمينه لان الحالف يتقوى به على المحلوف عليه فاما من لزوم الكفارة او اجزاء وفي
 الشرع تقوية احد طرفي الخبر من الفعل والذكر بالمقسم به فان الانسان اذا
 دعت نفسه الى مباشرة شئ او الامتناع عنه وعقده يدعو الى خلاف ذلك ولا يقاوم
 نفسه حلف بالله تعالى حتى يتقوى على مخالفة نفسه وطبعه بمعنى تعاونه على طاعة عتقه
 ومخالفة هواه لان هذا حرمة اسم الله تعالى فيجب في الاديان او حلف بطلاق امرأته
 التي هي مسكنه وتجمع انبه او بعتاق عبده الذي هو مال الذي حثب اليه حتى يتقوى
 على الفعل او الامتناع خوفاً من نزول اجزاء وركن اليمين اللفظ المستعمل فيها
 وشرطه العقل والبلوغ والاسلام وزاد اجزائية كالسحني فهذا سببه لان العبد يفتقر
 بيمينه ويلتزم بالصوم كما حواه و زاد في الحيط رافعا وهو يكون اجزاً للمضاف اليه محتملاً
 للصدق والكذب كذا في شرطه الكذب للموصى الموقوفة من كل وجه وهو مال يشترك
 غيره في ذلك كما المال واليه وكما المضاف بالكتابة فالملك واليه نحو قوله هذه الدار
 وهذا العبد والمضاف بالكتابة نحو داري ويحذف فانه لا يدخل تحت اسم الفلذة
 وهو قوله احد وما استبرأه مثلاً اذا قال الرسل ان دخل داري هذه احد فامرأته طالق
 فدخلها حالف بنفسه لا تطلق امرأته اذا لم يكن له بنته وقت اليمين لان شرط
 وقوع الطلاق دخول شخص مكرراً وحالف صامراً موقفاً من كل وجه باضافة الدار
 اليه بالكتابة وان لوى حالف بنفسه صحت لانه لوى ما يحتمل لفظه لان احداً اسم

اسم شخص من بني آدم نكرة فاذا نوى بنفسه فقد نوى شخصاً من بني آدم معرفة
 فقد وجد بعض معاني الحقيقة فكان ناوياً المجاز من كلامه ويجتنب بدوخل غيره بالظاهر
 في القضاء كذا في المحيط واما الموقوف من وجهه كالموقوف بالاسم نحو قولنا محمد
 بن عبد الله فانه يدخل تحت اسم النكرة كما سيجي في المباح لان التوقيف بالاسم
 والاضافة الى الاسم لا يقطع الشبهة من حق وجهه لان المستحق محمد بن عبد الله كثير
 وان صار من حيث ان الاسامي في الاصل وتنفق للتوقيف موقفاً من وجهه لكثرة كثير
 فيحتاج الى زيادة تعريف فينبغي فيه نوع تنكير فمن حيث انه موقوف ان كان يخرج عن اسم
 النكرة فمن انه نكرة لا يخرج فلا يخرج بان كان والاحتمال مثلاً لو قال رجل اسمه محمد
 بن عبد الله ولعلنا ان كل الكلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرته طالق فالتار
 الحالف في الكلام لا الرقة ثم ان الحالف كلمة بنفسه او كلمة غيره تطلق امرته وانما وقع
 الطلاق بطعام الحالف وان صار موقفاً بالاسم لانه صار موقفاً من وجهه دون وجه
 لما ذكرنا وقد ذكرنا ان الموقوف من وجهه يدخل تحت اسم النكرة الا الموقوفة في اجزاء
 بعين الموقوفة في اجزاء تدخل تحت اسم الشرط باسم النكرة كما لو قال لامرته ان دخل
 دارى هذه احد فانت طالق فدخلت الدار طلقته وان صارت موقوفة في اجزاء
 ولم ينفذ ذلك دخولها تحت اسم الشرط المذكور باسم النكرة والموقوفة في الشرط ايضا
 تدخل تحت اجزاء باسم النكرة ببيانها فيما ذكر في التوازل اذ قال لامرته ان فعلت
 كذا فانت طالق ففعلت ذلك فعلت وقع الطلاق عليها وعلى غيرها كذا
 في ايمان النظرية بين اللغو لا مواخذة فيها لقوله تعالى لا يؤخذكم الله
 باللغو في ايمانكم وهذا جزم المص لم يعدم المواخذة في اللغو لكن الامام محمد بن الحسن
 لم يجزم به وانما علقه فقال الايمان ثلثة بيمين مكفرة ويمين لا تكفر ويمين نرجوا
 ان لا يؤخذ الله بها صاحبها وفي قوله والله ما دخلت الدار وما كنت زليلاً
 يظنه كذلك وهو بخلافه وحكي محمد بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان اللغو ما جرى
 بين الناس في قولهم لا والله وبلى والله وعن عابسة رضي الله تعالى عنها بقله
 موقفاً وموقفاً وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه هو حلف عن يمين كاذبة
 وهو يدري انه صادق فان قيل كيف يقول محمد بن الحسن نرجوا ان لا يؤخذ الله تعالى
 والله تعالى في المواخذة قطعاً في اجواب من وجهين ان العلماء اختلفوا في نفس اللغو
 فقال محمد بن جواد ان لا يؤخذ الله تعالى باليمين على الوجه الذي فسره لاصحاح ان

غيره الثاني ان الرجاء على وجهين رجاء طمع ورجاء تواضع فيجاز ان محمد بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر
 ذلك على سبيل التواضع وروي ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في اليمين بالله تعالى وقد
 عذر عنه الكل في فقال ما كان المحلوف به هو الذي يقرنه بالحلف فلا لغو فيه وذلك
 لان من حلف بالله على امر فليقنه كما قال وليس كذلك في المحلوف به وبقي قوله والله
 فلما يقرنه سبئاً واليمين بغير الله تعالى يلغو المحلوف عليه ويبقى قوله امرته طالق او
 او بغيره حر او عليه حج فيقرنه الا في ثلث اسباب الطلاق والعنان والذرة لقوله
 عليه الصلوة والسلام ثلث جدهن جده وهن اهن جده النكاح والطلاق واليمين
 كذا في الخلاصة لا يجوز تعميم المبتذل اي المبتذل فيه يعني لا يستعمل المبتذل
 في اللغو من معنى واحد عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز ان يراد من المبتذل
 كلاماً معنيته عند التجرد من الفرائض ولا يحل على احد هما الا لغوية والعام عند سمان
 قسم منفق احقيقة وقسم مختلف احقيقة وحل النزاع ارادة كل واحد من المعنيين
 مراداً ومناكاً للحكم واما ارادة كل واحد فغير جائز انما الا في اليمين حتى لو حلف لا يظلم
مواليه وله اي الحالف موال اعلمون واسفلون المولى الاعلى من اعنى الحالف
 والاسفل من اعنقه هو قاتلهم كل من حيث كان المبسوط فلت بهذا اذا كان اليمين
 على النفي والظاهر انه مبني على مذهب من يجوز اجمع بين معني المبتذل في صورة النفي
 قال المولى خسرو في درر الاحكام بخلاف ما اذا حلف لا يظلم موال فلان حيث يتناول
 الاعلى والاسفل لانه مقام النفي ولاننا في فيه اسلمى فطلعت الوصية للموال وحالة هذا
 اي لا يعلمون واسفلون لان اسم المولى يتناولها ومعناها مختلف لان احد هما النعم
 والاخر النعم عليه وليس احدهما اول من الاخر فغفرت النعم لعموم اللفظ لان الاسم
 المبتذل لا يستعمل للمعنيين المختلفين في حاله واحدة ففي المولى له محمولاً وعن ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله تعالى انها جائزة فتكون للفرق بين لان الاسم يتناولهم ولا
 يدخل موال ابية وقال ابو يوسف يدخلون لانهم موال له حكمها حتى يردوا بالولاء بواسطة
 ابية وجه الظاهر انه لو لم يغفروهم فلا يكونوا موالية حقيقة فلم ينسبوا اليه بالولاء بواسطة
 ابية وانما يرد لهم بالعصوبة لا بالالاء كذا في الاختصار ولو وقف عليهم كذلك
 يعني اذا كان الرض من الموال وله موال اعنقه وموال اعنقه ووقف على مواله
 فانه لا يعطى الفرق بين من الغنة سبئاً وهي اي الغنة للفرق كما ان الثلث في الوصية
 المذكورة لا يعطى الفرق بين بل يرد للورثة لا يكون اجمع للمواحد اي لا يستعمل اجمع للمواحد

يستعمل في تعليق التعليل كما في الجارة او بياز وقت السنة كما في المثال المزبور
 فلا يتحقق للتعليل واما لو كانت من ذوات الحيض فقال ان طالع راتن الشهر
 فهو بياض او يعلق بالتعليل بان قال ان طلقك فانت طالع فانه ايضا ليس
 بيمين لاصحاح الحكاية الواقع او يقول ليقدر ان اذبت الى كذا فان حر وان
 يحزن فانت رضى فانه ايضا ليس بيمين لانه نفس الكتابة او يقول لامرأة
 ان حلفت حنيفة او عشرين حنيفة فانت طالع فانه ليس بيمين لاصحاح نفس السنة
 لانه حنيفة بالاء هي الكلمة منفردة ولا تطلق حتى تظهر ولا يقال ان قوله لامرأة
 ان حلفت فانت طالع فانه بياض مع اجمال كونه نفس المديعي لانه لا يصلح تغير
 المديعي لتزوجه وتقدر التعليل فتتعلق بغيرها او يعلق بطولع الشمس فانه
 ليس بيمين لانه لا يمكن الامتناع عنه وشرط صحة التعليل كولي شرط معدوما
 على خط الوجود فخرج ما كان محققا لقوله ان طالع ان كان السماء فوقنا فهو بخير
 كما في جميع الحالف على عهدي لا يكذب الا اذا عاهد بالاجاب والقبول الا في سبع مواضع
 فانه اي الحالف يكذب في تلك المواضع بالاجاب وخبره وفي اليمين والوصية
 والافرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة لان هذه العقود
 من قبيل التبرع فيتم بالتبرع وهذا يقال وتبين ولم يفسد وان المقصود اظهر
 التماسه وذا لا يتبرع واما البيع والجاره والرف والسكن والنفاع وكونها
 فانها عقود معاوضة تقتضي الفعل من الجانبين وهو الاجاب والقبول رضى قال
ان تزوجت النساء او التزيت العبد او طعن الناس او بنى ادم او اكلت الطعام
او طعاما او شربت الشراب او شربا او فعدى حر كجنت لو اكلت الجبن يعني يضيح
 معنى الجمعة بلام الجبن ولو قال ان تزوجت نساء او عسدا بعد الام فجنت
 لانه من ذلك الجبن للجمع ولو لوى الجنت في الفل صدق للحقيقة وفي الخط
 لو ضلقت لانا كل طعاما او لا بشر شرابا وعنى جميع الاطعمة وجميع مياه العالم لصدق
 في القضاء وفي الدايح ولو قال والله لا اكل الطعام او لا اشرب الماء او لا اتزوج
 النساء فيمينه على يمين الجنت لانه لا يمكن استيعاب الجنت على الادنى وان
 اراد الجنت طلق لانه لوى ما هو حقيقة كلامه وان كان خلاف الظاهر لان الحنيفة
 احد الظاهرين فيصدق فيها اذ الوأها المعلق بالشرط بنا اي لا ينفذ سببا
 للحال بل يتوقف على وجود الشرط كما اذا قال ان دخلت الدار فانت حر تثبت الحنيفة

بعد دخول الدار

بعد دخول الدار والمضاف بقار اي ينفذ سببا للحال في الطلاق والعناق والنفار
 كما في كتاب الطلاق فاذا قال انك حر عذبا بالاضافة لم يملك يومه وماله اذا قال
 اذا جاء عذر فانت حر بالتعليل ولو قال لا حنيفة انت طالع قبل ان تزوجك بشهر
 فحلفت شهر اثم تزوجك او اطلق بان قال انت طالع قبل ان تزوجك فنتزجها بعد
 ذلك لا ينفذ لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالا لها فيه فلفها كما اذا قال لا
 انت طالع قبل ان اطلق او قبل ان تطلق او تطلقك وانا صبي او ناعم ويجب ان
 يعلم بان هذه المسئلة على وجهين اضافة من غير تعليل واطضافة مع تعليل
 والتعليل لا يجلو ان يكون بشرط سابق او بشرط لاحق وكل ذلك على وجهين
 اما ان يكون موقتا او غير موقت وصورة الاضافة من غير التعليل في الموقت
 ما ذكر في المتن من قوله ان طالع قبل ان تزوجك بشهر وفي الوقت المطلق وعلى ما
 مر في تصوير بناء الاطلاق واما صورة الاضافة مع التعليل والشرط التلوي
 في الموقت ما قال المصنف من قوله ولو قال لامرأة لا يملكها اذا تزوجتك فانت طالع
 قبل ذلك اي قبل ان تزوجك بشهر فنتزجها قبل مضي شهر من وقت هذه المقالة
 لا تطلق لانقضاء الشرط وان تزوجها بعدة اي بعد ما مضى شهر من وقت هذه المقالة
 تطلق لوجود الشرط لكن هذا على رواية ابن سليمان لانه عامة المناسخ على ان فيه
 خلافا فعلى قول ابن حنيفة وحجته رجمها الله لا تطلق وعلى قول ابن بوشة رجمه الله تعالى
 تطلق واما صورة الاضافة مع التعليل والشرط التلوي في المطلق اذا قال
 لامرأة لا يملكها ان تزوجتك فانت طالع قبل ذلك ولم يوقع يعني لم يقل قبل ذلك
 بشهر ثم تزوجها فعلى قول ابن حنيفة وحجته رجمها الله تعالى لا تطلق وعلى قول ابن بوشة
 رجمه الله تعالى تطلق وعن من يخاف من قال اختلف في المطلق اما في الموقت تطلق
 بلا خلاف كما ذكر في رواية ابن سليمان وعامة من على ان اختلف في المطلق والموقت
 جميعا وما قاله عامة المناسخ النسخ وصورة الاضافة مع التعليل والشرط
 التلوي في الموقت والمطلق اذا قال لا حنيفة انت طالع قبل ان تزوجك اذا تزوجتك
 فنتزجها لا يفسد فيه عن حجة وقد اختلف المناسخ فيه فقال بعضهم لا فروع بينها اذا كان
 الشرط لاحقا وبين ما اذا كان سابقا واليه مال الشيخ الاسلام وبعضهم قالوا انها يقع
 طلاق بلا خلاف واليه مال الشيخ في الاسلام البزدوي كذا في التناثر خاتمة
 النية انما تعمل في المفظوظ دون المحذوف وفي نسخة انه اكلت ولو طعم ما دون

۷۹

مجلس اشداد و اجتهاد

الفصل

6.

۱۰۰

...

بحرف صحيح في بطلان اجزاءها ببيان فيما اذا قال لها انت طالق ان دخلت هذه الدار
وهذه الدار فانها لا تطلق ما لم تدخل الدارين واما المعلق **باصرها** فنزل
عند الاول يعني ان ذكر شرطان وذكر بينهما اجزاء بقدر كل شرط في موضع واحد ويعتبر
الشرط الاول لانفاد البين ويعتبر الشرط الثاني شرط لانحلال البين ونزول
اجزاء ببيان فيما اذا قال لها ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان دخلت فلانا
فدخلت الدار فانت طالق ولو لم تكن فلانا او لم تدخل الدار لم تطلق
وفي الاول الحجة رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان دخلت فلانا او لم تكن فلانا
او مني كملت فلانا فالبين على كل امرأة تزوجها قبل الكلام حتى لو تزوج امرأة
لم تكن فلانا لم تزوج امرأة اخرى طلق المتزوجة قبل الكلام ولم تطلق المتزوجة
بعد الكلام وقال ابو يوسف في الملاء على العكس فهذا اذا شرط مطلقا اما اذا
وقت وقال كل امرأة تزوجها ابدا او السنة فهي طالق ان دخلت فلانا ووقع
الطلاق على المتزوجة قبل الكلام وبعد الكلام وصار الكلام شرط احدث في التي تزوجها
بعد الكلام لان قوله كل امرأة تزوجها شرط وقوله فهي طالق اجزاء وقوله ان كملت
فلانا شرط فيجوز ان يكون قوله فهي طالق ان كملت فلانا بجبا تاما معلقا
بشرط التزوج فيصير عند التزوج قائلًا للمتزوجة انت طالق ان كملت فلانا ويجوز
ان يكون قوله كل امرأة تزوجها فهي طالق بجبا تاما خبر ان المعلق في الفصلين يجب
تامته الا اننا لو احتجنا الوجه الاول لعلقنا البين بشرط منفرد عليها ولو احتجنا
الوجه الثاني لعلقنا متأخرًا عن الشرط والاصل في الشرط هو التمتع لان
الشرط منفرد في الواجب يجب ان يكون متقدما في الذخر ايضا فمما يمكن حمله على الماسل
لا يعتبر واذا ثبت هذا صار كلام فلان شرط احدث والبين كما ينتهي بوجود
ما شرط غايته لا ينتهي بما هو شرط احدث واذا انتهى البين بكلام فلان لا يتناول
المتزوجة بعد الكلام فلا يطلق بخلاف ما اذا وقت وقتنا فقال كل امرأة تزوجها
ابدا او السنة حيث طلق المتزوجة قبل الكلام وبعد الكلام لان كلام فلان
شرط احدث وشرط احدث غايته البين بطريق الدلالة فاذا جاء التائب في الوقت
الى سنة وانه نفق على الغاية خرج الكلام من ان يكون غايته لان العمل بالدلالة
انما يجب اذا لم يوجد الترخيص بخلافه واذا صار التائب او السنة غايته وجب البقاء
البين الى تلك الغاية والوجه للبقاء الا بجعل كلام فلان شرطا في التي تزوجها قبل
الكلام وشرطا لانفاد في الذي تزوجها بعد الكلام فيجوز ان يكون هذا الذي ذكرناه

اذا قال

اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كملت فلانا اما اذا قال ان كملت فلانا
ان تزوجها فهي طالق فالبين على كل امرأة تزوجها بعد الكلام لان قوله كل امرأة تزوجها
فهي طالق بيمين تام علق بكلام فلان فاذا اكتم صار قائل هذه المقالة فكل امرأة
ان تزوجها قبل كلام فلان تزوجها قبل انفاد البين فلا يقع عليها الطلاق وكل
امرأة ان تزوجها بعد كلام فلان تزوجها بعد انفاد البين فيقع عليها الطلاق بهذا اذا
قال مطلقا اما اذا ذكر موقتا مان قال ان كملت فلانا فكل امرأة تزوجها ابدا
فهي طالق او قال الى سنة فالبين على كل امرأة تزوجها بعد الكلام ويسمى فيه
ذكر التابد وعدم ذكره لان الكلام هو التابد الغاية وليس بين اعتبار الكلام
لا ابتداء الغاية وبين اعتبار التابد والسنة لا ابتداء الغاية تنافي اما في المسئلة
الاولى الكلام لا ابتداء الغاية وبين اعتبار الكلام لا ابتداء الغاية وبين اعتبار السنة
غاية تنافي انتهى كلام اللؤلؤ **والمضاف بالعكس** يعني الطلاق المضاف الى
الوقتين يقع باوفاها والمضاف الى احد الوقتين يقع عند اخرها اما الاول لانه وصف
بكونها طالق في الوقتين فاما يكون موصوفا بالطلاق في الوقتين اذا وقع الطلاق
باوفاها فاذا وقع عند وجود اولها لا يقع عند وجود آخرها بل يقع اذ لم يكن احد الوقتين
كائنا او كان احدهما كائنا وبدا بالكاين ففي الحالتين يقع طلاق واحد عند وجود
اولها بيان هذا الاصل اذ لم يكن احد الوقتين كائنا ان يقول لها في اليوم انت طالق
غدا او بعد غد وبيان فيما اذا كان احد الوقتين كائنا وبدا بالكاين ان يقول لها
في اليوم انت طالق اليوم وغدا فانه يقع الطلاق ساعة ما يتكلم به ولا يقع عليها في
الغد بل في لانه وصفها بكونها طالق في الوقت الكاين والآن وهي بالعلقة الواقعة في
الوقت الكاين يتصف بالطلاق في الوقت الثاني وعلى هذا اذا قال في الليل انت طالق
في ليلك ونهارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال ببدء المقالة لم يقع في النهار بل في
وبهذا اذا لم يكن له نية فان لوى ان يقع بكل وقت تطبيقه كان كما لو في مجموع النوازل
اذا قال انت طالق اليوم وغدا يقع واحدة اليوم واخرى غدا واما اذا كان احد الوقتين
كائنا وبدا بالآن فانه يقع بكل وقت تطبيقه بان قال لها اليوم انت طالق غدا واليوم
يقع واحدة ساعة ما تكلم به ويقع اخرى غدا وكذا اذا قال في الليل انت طالق في نهارك
وبليلك يقع واحدة ما قال بهذه المقالة ويقع اخرى ما اذا اطلع النهار لانه وصفها بكونها
طالق في الوقت الثاني ابتداء وعطف عليه الوقت الكاين وهي بالطلاق الواقع في الوقت

ببطلان المضاف الى احد
 بيد ان المضاف يقع عند
 الالف لا يتصف بكونها طائفة في الوقت الكائن واما الثاني لان الزوج وصفها ما
 بالطلاق في احدى الوقطين ولو وقع الطلاق عند اولها كان موصوفه بالطلاق
 في الوقطين اولاً لان الزوج اوقع الطلاق باحد وصفين الا حقه الا غلط وهو
 النجس والتاخر فانه الموصوف اخف من المعنى والاصل في مثل هذا ان يعين الزوج
 الا حقه لانه متيقن ولهذا قالوا من قال لامرأته انك طالق بائن او رجعي يقع
 طلاق رجعي وكذلك قالوا فيمن قال لامرأته انك طالق ثلاثاً او واحدة وظهرت
 ما قلنا بيان هذا الاصل فيما اذا قال لامرأته انك طالق غداً او انك طالق في شهر فانه يقع
 الطلاق عند احدهما الا اذا نوى ان يقع بطل وقته تطبيقه غداً وتطبيقه بعد عند
 لانه لا يكتفى لفظه ويصير غداً مسمى انك طالق غداً او باظهاره في ويصير غداً
 انك طالق في غداً وفي بعد غداً في المحيط **مقابلة الجمع بالجمع** كما قال الله تعالى
 يجعلون اصابعهم في اذانهم والمراد ان يجعل كل واحد أصبعه في اذنه لا في اذان الجماعة
وبالفرد لا اي مقابلة الجمع بالفرد لا تنقسم في المحيط موزناً الى اجماع الاصل ان
 اضافة الجمع الى الواحد يعتبر جمعاً في حق الواحد وجمع المضاف الى الجمع يعتبر اطلاقاً
 في حق الواحد ولا يعتبر جمعاً في حق الواحد فلو قال ان دخلنا الدار فماتت من
 دخولها وان قال فانين الدارين فدخلت في واحدة دار على حدة طلقنا ولو قال
 ان ولدنا ولداً او حلفتما حلفتة فولدت احدهما او حلفتما حلفتما لعدمت ليمان
 الاجتماع بخلاف ان ولدنا او حلفتما وان ولدنا ولدين او حلفتما حلفتين لا بد
 من ولادة كل واحدة وكذا ان اكلنا هذا الرغيف لا بد من اكلهما للامكان
وصف الشرط كالشرط يعني في الشرط ويعتبر التخصيص ما يمكن وفي البداهة ذكر
 محمد في الزبادات اذا قال ان اذن الى القاء في كسر بيض فان حر قاذفها في كسر
 اسود لا يفتى كذا في شرط الكفر للمحض **اخر يكون للصدق وعبره** يعني ان لفظ اخر
 اذا وقع عليه الجواب براد به مالم يقع الصادق والكاذب الا ان يصح بالباء اي الا
 ان يصل لفظ اخر الى الخبره بالباء فيقول ان خبرني بقدم فلان فصدقى حر في يقع على احو
 فقط بخلاف ما اذا قال ان خبرني ان فلان قد مات بالباء للامكان والصادق بالقدم
 لا يتصور حين وجود القدم فكان الشرط الا خاض كطريق الصدق فلا يكتفى بالاحراز
 كاذباً بخلاف قوله ان فلان قد قدم خبر نفسه وهو المفعول الثاني بالاحراز فصار
 كانه قال ان خبرني خبر قدم فلان واخر اسم الكلام دال على امر كان او سيكون

بالتصديق

غير مضاف ثبوته الى اخر فكان شرط اكنف نفس اخر فيستناول الصدق والكذب
وكذا اي كما اخرج الكفاية فلو قال ان كنت ان فلان قد قدم فكذا فقلت له عتق
 لانها جمع الحروف وقد وجد بخلاف ان كنت بقدمه فلان بدم من قدمه حقيقة
 فلو كنت بقدمه غير عالم به وقد قدم حقيقة عتق ببلغ اخر الى احواله او لا
 لوجود الشرط كما في المحيط **والعلم اي الاعلام والبيان يكونان على الصدق**
 فقط يعني لا فرق بينهما بين ان ياتي بالباء او لا بخلاف اخر والكفاية كما مر
 اما الاعلام بان قال ان اعلمتني ان فلان قد قدم او ان اعلمتني بقدم فلان
 فكذا فلا بد فيه من الصدق لانه البتات العلم والكذب لا يفيد كذا في البداهة
 واما البتة بان قال ان بشرني بقدم فلان فلا بد فيه من الصدق ايضا لان البتة بالكذب
 وان اظهرت الفرج والتسور ما عشار الظاهر لكنه قد زال لما تبين له خلافه فيخرج
 اخر الضار فليس ببتة عرف وان سماء الله تعالى ببتة في قوله عز اسمه
 فبنتهم لعذاب اليم لانه ببتة لغة والظاهر في العرف **في المنظرية** لكنهم اختلفوا
 في صدقها والبيان في ظروف الزمان فقالا بهما سواء مثلاً لو قال لامرأته انك طالق
 غداً او في غير قنوي آخره في قوله في غير لا يصدق قضاء كما لا يصدق في قوله غداً
 لان حذفي في والبيان في الكلام سواء اذ لا فرق بين قوله خرجت يوم الجمعة
 وخرجت في يوم الجمعة وخرجت في يوم الجمعة رجم الله تعالى بينها فيما اذا نوى آخر
 الشهر فقال ان خرج الطرف اذا سقط اتصل الطلاق بالصدق بلا واسطة
 فيكون جميع الغد مفعولاً واذا لم يسقط يكون المفعول جزء الغد وذلك مبهم فالبه
 النجس لان الابرار جاء من قبله فيصدق القاصي ان اذ لم يكن له بنته
 يقع في اخره الاول من الغد لعدم المزاج واذ اضاف الطلاق الى مكان فقال
 انك طالق في الدار طلقته في حال حين ما كانت اذا اخصاص للطلاق بالمكان
 الا ان يقرر الفعل بان اراد بقوله في الدار في دخول الدار في يعتبر معنى الشرط
 لان الدخول لا يصلح ظرفاً للطلاق على معنى ان يكون شرطاً لخلاله لانه عرض لا يعني
 فنقد العمل بحقيقة في يجعل مجازاً للمعنى المقارنة لان في الطرف معنى المقارنة فصار
 بمعنى مع فيقول الطلاق بالدخول الا ان لا يكون شرطاً محضاً حتى لا يقع الطلاق
 بعد الدخول بل يقع معه فلذا قال **ويجعل اي كلمة في بعض المواضع شرطاً للمعنى**
 اي العمل بالحقيقة **صفة المالكية** نزول بزوال ملكه يعني كون الشخص الكا

ما لا للشئ ينزل بزوال ذلك الشيء عن ملكه مثلا لو خلف لا بدخل دارا بملكها
فلما زحف فاشترى فلما زارها وباعها من كالف فدخل كالف لا يجتنب لان صفة
الملكية زالت بسببها من كالف ويكونه مستردا لا يعني لو باع في الصورة
المنزوعة لصف من كالف فصار مستردا فبطلت لان الملكية لا تنزل با
بالاشترى وفي بعض النسخ وقع مستردا بدل مستردا فالمعنى اذا اشترى
شخص شيئا لم يزل عن ملكه بوصف ذلك الشخص بعد زوال ذلك الشيء عن ملكه كونه
مستردا ويبقى على هذا الاصل مسئلة ذكرت في مجيئ الحازم من التوضيح حيث قال
فيه ان قال ان ملكك عبد فهو كشيء نصف عبد ثم باعه ثم شري النصف
الاخر لا يعنى بهذا النصف لعدم تحقق الشرط وهو ملك العبد فانه بعد الشراء
لنصف الاخر لا بوصف بملك العبد لزال النصف الاول عن ملكه وان قال ان شري
عبد فهو كشيء نصف عبد ثم باعه ثم شري النصف الاخر يعنى بهذا النصف لانه
بعد شراء النصف الاخر بوصف بشره كل العبد حينئذ ينزل كونه مستردا للنصف
الاول لزال ذلك النصف عن ملكه فقال له عرفا مستردى العبد الاول اي لفظ
الاول اسم لفرد سابق والاوسط فرد بين عديدين من اثنين والاخر فرد
لاحق وان الشخص لو اقدم على نصف لواحده من هذه الثلاثة فلا ينصف بالآخر
للتناهي بينهما فلو قال اول عبد ملكه فهو كشيء نصف عبد عنق ولو ملك عبد من آخر
لا يعنى واحدا منهما لان الاول اسم لفرد سابق وفرد وجد في المسئلة الاولى والقديم
التفرد في الثانية في الاولين والقديم السبع في الثالث فالقديم الاولى و
ولو زاد وحده عنق الثالث لانه يرد به التفرد في حال كسب الملك لان وحده الحال
لغة والثالث سابق في هذا الوصف فلو قال وسف عبد مسترد فهو كشيء نصف عبد
فرد له ما بينت ان متساويان فيما قبله فهو الاوسط فانه اذا اشترى رابعا فخرج الثاني
من ان يكون اوسط فان شري خامسا صار الثالث هو الاوسط فاذا اشترى سادسا
خرج من ان يكون اوسطا وعلى هذا ففسر ولو قال آخر عبد ملكه فهو كشيء نصف عبد وان
لم يعنى لان الاخر كبره جاء فردا لاحق ولا سابق له فلما يكون لاحقا وهذا بدخل
في الاول فيستحق ان يدخل في صفة ويجب ان يعلم ان المعنى في تحقيق الاخرية وجود
سابق باللفظ وفي الاولية عدم تفرد غيره لوجود آخر من جنسه والآخرية وجود
في قوله اول عبد مسترد فهو كشيء نصف عبد غير كذا في فتح القدير فلو اشترى عبد
ثم باع حقوقه الاخر لانه فرد لاحق فالصحيح بالآخرية

او في النفي

او في النفي أي في صورة النفي نوعا من النفي او في صورة النفي نوعا من النفي او في صورة النفي نوعا من النفي
يكون كاشيان الواو نفي لان كل واحد منهما مراد بالفرد كقوله والله لا اكلم
فلما زارها واشترى اذا كلف احدهما يجتنب ولو كلفها لم يجتنب الا مرة كما الواو لان البين
واحدة وكونه متغا في طام كل واحد منهما لا يوجب كونه يجتنب لان تعدد اجتناب
يتعددها كحرمة اسم الله تعالى ولم يوجد هنا الا هتكت واحد وفي صورة الاجابات
تخفى لاحد المذكورين وذلك الاحد اعظم من كل منهما على النقيض والاعظم كجيب
صدقة على الاخص وقال اذا قال لعبد ودانته بهذا او بهذا انه باطل لان او
لما كان لاحد الشئين كان محقق الاجاب احدهما غير عاين واذا لم يكن احدهما
محقق الاجاب فقد المعنى منها لا يكون صالحا له وبدون صلاحية المحقق لا يصح الاجاب
اصلا كذا ذكره شمس المنة في اصوله وبهذا يشير الى انه لو نوى عبده بهذا الاجاب لا يعنى
عندها ايضا لان اللفظ لا يحكم له اصلا وعند الاجاب كذلك اي يتناول احدهما غير
عاين وان غير العاين ليس محقق ولكن لا نغ انه لا يجتنب النقيض بل يقول كجيبه فان
فان المذكورين لو كانا عديدين لتناول الاجاب احدهما على احتمال النقيض حتى وجب
عليه النقيض واجبر عليه كما في ان افراروكي اذا امان احدهما او باعه بتعين الآخر
المعنع ولو لم يكن محققا لهما لما اجبر ولم يعنع واذا كان المعنع محققا فمحقق عليه عند
تفرد العاين بتحقيقه كما في قوله لا اكلمك من هذا ابني لان العاين بالحقن اول من الالفاء
وليفي ذكر ما ضم اليه وصار كانه قال لعبد بهذا او بهذا وسكت فبقي عبده
الوصف المقنن معتبر في الغائب لانه العاين مثلا لو خلف لا بدخل دارا فدخل دارا
خربة لم يجتنب ولو خلف لا بدخل بيته الدار فدخلها بعد ما اهدمها وصارت هجرا
حتف لان الدار اسم للوصف عند العرب والعجم يقال دار غامرة اي خربة وقد شرب لها
العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في حال لغو وفي الغائب معتبر
لان الاشارة ابلغ في التوفيق في عتق عن الوصف الذي وضع للتوضيح فاستوي
وجوده وعدمه وتعلق البهائم بذاتها وذاتها باق بعد انتفاض الحيوان وفي المنكر
معتبر لان الغائب يعرف بالوصف فتعلق البهائم بدار موصوفة بصفة فلا يجتنب
بعد زوال تلك الصفة ولا بد من هذا ما اذا خلف ان لا ياكل من هذا الرطب فانه
لا يجتنب بالكل بعد ما صار محررا لان الصفة في المعنع انما يكون لغوا اذ لم يكن الصفة
داعية الى البهائم كما لو خلف لا ياكل هذا الطيب ان اولا ياكل كل هذا

هذا الجمل والرطوبة تصلح داعية فان قيل قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الوكالة
ولو وكل رجلاً بشراء دار فاشترى داراً اخرى بغير الموكل ولو كانت الصفة في
المنفعة معينة وجب ان لا يبرمه قلنا الصفة انما اعتبرت في المنكر من كل وجه
والدار في الوكالة يتوقف من وجه لان التوكيل بشراء الدار انما يصح بعد بيان
العين وحكمته فان قيل لو حلف لا يبيع رجلاً لا ينفق بصفة ما فوجب ان لا ينفق
الدار بصفة البناء ايضا قلنا صفة البناء في الدار معينة للدار بخلاف ان يكون
مراده بكم الوفاء والصفان في الرجل من العلم والعقل والقدرة والصناعة والحس
والكمال واخراج من جهة جميع الصفات باسمها مختلفة للنضاد وليس البعض
اول من بعض فافترقا **إضافة ما يجتهد كالقيام والعقد والنظر ونحوه الى زمن**
كاليوم والشهر وكما تكون **الاستغراف** اي الاستغراق ذلك الزمان مثلاً
لو حلف لا اقيم بالرقبة شهر لا يجتهد ما لم يقم جميع الشهر لكن ينبغي ان يكون هذا
فيما اضيف بغير حلف في فانه اذا اضيف بها وقيل والله لا اقيم بالرقبة في شهر
فاقام بها ساعة في ذلك الشهر حلفت قبل في محنت في نفس الاصول فان تعلقت
بفضل محمد بعد في يقتضي كون طرف الزمان معياراً للفصل والمراد بالمعيار ظرف
لا يفضل عن المظروف بخلاف غيره وهو اضافة ما لا يجتهد كالمكنة والدخول
واخروج فانها لا تكون الاستغراق ذلك الزمان فلو قال لا يسكن فلانا شهر كذا
في كذا ساعة في ذلك الشهر حلفت لان المكنة مما لا يجتهد **الوقت الموصوف موقوف**
على صيغة الفاعل **بالشرط** وفي المحيط لو قال لا اخرج في اليوم الذي يقدم فيه فلان
فقط في اليوم الذي قدم فيه فانه قبل قدومه حلفت لان شرط الحلف كلامه يوم القدوم
وقد وجد وان كل بعد القدوم فيجب ان لا يجتهد لانه لم يجس القدوم شرطاً لانه لم يتصور به
حرف الشرط ولكنه جعل موقفاً لما هو شرط وهو الصلوات وانما يتصور القدوم موقفاً
للشرط اذا وجد الشرط فيه اما اذا وجد بعده لا يتصور كونه موقفاً لان من ضرورة
كون السببي موقفاً للسببي تقدم ذلك السببي عليه كما لو قال لا مراثة انك طالوت قبل
شهر رمضان بشهر كان رمضان موقفاً لشرطاً وكذا لو قال انك خالوت قبل قدوم
فلانة بشهر اذا قدم فلانة قبل تمام الشهر لا تعلق ولو عجل الكفارة قبل القدوم لا يصح
لانه لا حلف قبل القدوم انتهى **كتاب الحدود والنزير**
لما كانت الجاهل المنع في احد لو عجل ناسب ان يذكر احد وعقوبتها لان احده في اللغة

المنع

المنع ومنه سبي البواب حداً لمنعه الناس عن الدخول والسجادة الحد المنع
عن الخروج وحدود الدار بها ياتر المنع عن دخول ملك الغير فيها وخروج بعضهما
اليه وسبي اللفظ اجتمع حداً لانه يجمع معنى السبي ويجمع دخول غيره فيه والنزير
يؤثر اذ يت دون احد اصله من العذر كعقوبة الرد والردع كذا في المنع وفي ضياء
العلوم هو ضرب دون احد للثاذيب والنزير ايضا التوقيف والنزير قال الله تعالى
وتؤتونه انتم في المص في الشرع فالظاهر ان ما في ضياء العلوم معناه اللغوي
وما في المنع معناه الشرعي فانه شرعاً لا يكتفى بالحرب بل قد يكون به وقد يكون
بالصقن ولقول الاذن وقد يكون بالطعام العفيف وقد يكون بنظر القاضي اليه
بوجه عيوس وعبرها انتهى وفي العقابية الوقايات احد والنزير من وجهين
احدهما ان احد منعته والنزير موقوف الى راي الامام والثاني احد نذر بالسبب
والنزير يوجب مع السبب والثالث ان احد لا يجب على الصبي والنزير لا يوجب
عليه والرابع احد يطلق على الحرب الذي وقع على الذمي ان كان مفدراً والنزير
لا يطلق عليه وانما سبي عقوبة لان النزير شرع للنظر به والتاخر ليس من هذه
وانما سبي في حق اهل الذمة اذا كان غير مفدراً **اذ اصابك في حنفاك عاد**
الى مذهبه يعز عن بعض الانقالات الى المذهب الا دون كذا في لغة البرازية
وعبارتها هكذا استلخج الاسلام عطاء بن حمزة شعوي في اراد العود الى مذهبه
فقال الثاني على مذهب الامام رحمه الله تعالى خبر واولي وقال بهذه العلة اخرج
الى اللغة فمات له البعض من انه يعز لا ينقل الى المذهب الا دون انتهى اقول
لست شعوي ما احاجة الى فرض كونه شافياً في الاصل مع ان ما عن النزير هو شفع
احقني فالظاهر ان يقال لو شفع احقني يعز لا لو حلف ان فاعلنا من وفي النازخات
حكى ان رجلاً من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى حلف الى رجل من اصحاب ابي حنيفة
ابنته في عهد ابني بكر اجري في فاني الرجل ان يزوجه الا ان ينزل مذهبه ويتخذ
بمذهب اصحاب ابي حنيفة فيقول خلاف الامام ويرفع يديه عند الخطا وكذا لك
فاجاب الى ذلك فوجهه فقال الشيخ في حلف العامة بعد ما سئل عن هذه احادته
وبعد ما اطروا راسه وسكن النكاح جائز ولكني اضاف على هذا الرجل ان يذهب
ايمانه وقت النزع قبله ولم ذاك فقال لانه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده
ونزله لاجل حنيفة مشبهة واخذ مذهباً هو عنده ليس بحق اقل اضاف على ايمانه

في الاصل بغير الاول
منه
في الاصل بغير الاول
منه

قبل ذلك انتهى من له دعوى على رجل فبلغ بحره فامسك اهل ذلك ارض
 بالظلمة بغيرة خالفة منهم فقتلوه وجردوه وحرروهم وعزموهم عزرا المذبح لئلا
 عزموهم بغير حق ولا ينفق بالمال الذي عزموه وفي اخايرة رجل اخذ حيا كاهن انسا
 فانزعه من يده حتى قرب الغنم فانه يترككم حيا به ولا ينفق المال الذي على المذبح
 من غضب كذا في البنية رجل خذع امة انسان واخرجها من منزله وزوجها
 من عبده او خذع صغرة تجلس ذلك رجل الى ان يحرق اية نوبة او يكون لانه
 ساج في الارض بالفاد كذا في قضاء الولو اجبة قوله الى ان يحرق اية نوبة
 في كتاب النكاح وقال هناك الى ان ياتي بها او يعلم موته ونفقه عن المملوك رجل علق
 عنق عبده على زناه اي زنا يحالف بان قال ان زنيته فغدي حر فادعى العبد جوده
 الشرط حلف المولى بالله ما زنيته فان حلف لم يعق العبد ووجب على العبد حلف المولى
 فان نفل المولى عن احلف عنق العبد ولا احد على من خذع بعد ذلك استحيانا
 لان القول دليل فيه بنية فلا يثبت به احد وكذا في النهرية ولكن خالفوا في كون
 العبد فاذا خاف في قضاء الولو اجبة وفي مناف الكردى حرمة الملوحة عطفة فلا وجود
 لها في اجبة لان ما كان حرمة عطف او سمعا ما يكون في اجبة وما كان سمعا فقط جاز
 ان يكون في اجبة وقيل هي سمعة فلا وجود فيها اي في اجبة وقيل يجعل الله تعالى
 طائفة يكون لصغرة الاعلى على صفة الذل والصف الاسفل على صفة الامانة والتعوي
 هو الاول اي حرمة وجودها في اجبة لانه تعالى استعبده واستفحقه فقال تعالى ما يملكها
 من احد من العالمين وسماه جنينة كانت نعل احبائنا واجبة بمنزلة حذرنا الشراي كلام
 الكردى وفي الفينة ان الباب يورث اذا استم ولد مع كونه لا يجد له اي لما ينقد
 امة احرة لان الباب لا يعاقب بسبب ابنة واما السيد بسبب عبده حتى لا يقتل ان بها
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقاتل ولا يولد ولا يمد عبده واستثنى امامنا في حرمة
 تعالى من لزوم العزير دوى السمات فقال لا تقرب عليه اي على دوى السمات واختلفوا
 في نصبه فيقول ابو صاحب الضعفة فقط وقيل من اذا اذنب بدم ولم اره انان لا يصح بنا رجمه الله

كتاب الردة مناسبتة لمجرد من حيث ان المقصود
 منها اخلاء العالم عن الفاد فنان على منها حسنا لمعنى في عبده وقد مرها لانها معاملة
 مع المسلمين واجبة ومفاتيح مع الكفار وبهذا الكتاب يعبر عنه بالسير واجبة والمغازي
 فالسير جميع سيرة وهي فعدة بكسر الفاء من السير فقلون لبيان هبة السير وصالته

الآثار غلبت في لسان الشيخ على امور المغازي وما يتقوى بها كالحنا سكن على
 امور الحج والمراد في اللغة الرابع مطلقا وفي الربعة الرابع عن دين الاسلام كما
 في فتح القدير وفي البدائع ركن الردة اجراء طلة الكفر على اللسان والعباد بالله تعالى
 بعد وجود الايمان وشرائطه صحت العقل فلا ينفخ ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل
 واما من جنونه منقطع فان ارتد حال اجنونا لم يصح وان ارتد حال افاقته خذع وكذا
 لا ينفخ ردة السراي الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحته عند خالفنا
 لابي يوسف وكذا الردة ليست شرطا **نجيب الكافر** لاجل كونه كافر واما قيدنا بالذكور
 لان النجيب لاحسانه للمسلمين او لم ينجي ليس بكفر وفي الواحان حتى عن ابي حنيفة
 الكبير ان رجلا قد عبد الله تعالى خمس سنين ثم جاء يوم النذور فاهدى الى بعض المسلمين
 بيضة يريد به نفي ذلك اليوم والكافر فقد كفر بالله واحبط عمله وهذا بخلاف ما
 لا اتخذ مشرك دعوة كمال شعور ان صبيته وذبح الناس الى ذلك خضر بعض المسلمين
 دعوته واهدى اليه سينا حيث لا يكفر لان اجابته دعوة اهل الذمة تطلق في الشرع
 ومجازاة المحسن بالاحسان من الردة والدم وخلع الرأس ليس من لعانة اهل الفلانة
 واحكم بردة اهل الاسلام بذلك الفذ غير مسلم والاولى لاهل الاسلام ان لا يقفوا
 انهم في امثال هذه الاحوال فلو سلم هذا وما عطف عليه فربما لقوله نجيب الكافر
 على الذي نجيبا كافر ولو قال المحسني با اسناد كفر كذا في صلوته النهرية وفي الفتوى
 الكفر شئ عظيم فلا يجعل المؤمن كافر متى وجدت رواية انه كافر يعني اذا كان
 في المسئلة وجوبها لوجب التكفير ووجوب واحد لا يجمع التكفير على المفتي ان نجيب الى
 الوجه الذي يجمع التكفير تحسنا للظن بالمسلم ثم ان كان نية العاصم الوجه الذي يجمع
 الكفر فهو مسلم وان كان نية الوجه الذي يوجب التكفير لا ينفعه فتوى المفتي ولو لم ياتوا
 والرجوع عن ذلك ويخبر بالفتاى بينه وبين امراته كذا في الحيط لا ينفخ ردة ان كان
 استحيانا والاصل في ذلك ما روى بعض اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 شرب وسكر حين كان الشرب طلالا وفراء في صلواته قل يا ايها الكافرون وثرك
 وذكر اللات فيه فانزل الله تعالى قوله يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم
 سكارى فقد ساء ما تعملون ومعلوم من ان هذا من الضاعى ردة فنركنا
 القياس في حق الشراي بهذا النص وروى احمد بن زيد عن ابي يوسف في سكران ارتد
 فقتله شخص عمدا انه لا شئ عليه وتاولة بعض النجاشة على انه جعل ردة ردة

وذلك خلاف المشهور من مذهبه الآلوة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام
 فانه يقين ولا يفتي عنه كذا في النزاهة ولا بد من تقييده بما اذا كان سكره بسبب ظهور
 بآثاره مخاربا لأكراه والآخرة كالجنون قال الخطابي لا اعلم احدا خالف في وجوب
 قتله واما مثله في حقه تعالى فنقبل ثوبته في اسقاط قتله وعمله البزازي بانه
 صحت تعلق به صحت العبد فلا يبرق بالثبوت كالتحقيق الآدميين كل كاف
تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر بسبب النبي عليه الصلاة
 والسلام قوله الكافر ضربه ميتا وحرقه تقديره منهم بسبب النبي عليه الصلاة والسلام
 فان توبته لا يقبل ابدا وفي فتح القدير كل من اقبل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
 وسلم بقلبه كان مرتدا قال ابن بطون الاول وسبب الشيخين ابي بكر وعمر
 رضي الله تعالى عنهما او بسبب احدتهما وفي اجوبة من سب الشيخين وتغنيهما
 كفر ويجب قتله ثم ان رجع وتاب وجرد الى اسلام هل يقبل توبته ام لا قال الصدر
 لا يقبل توبته وهذا اخذ الفقيه ابو الليث السمرقندي والوزير الدتوسي وهو
 المختار للفتوى وحيث لا يقبل توبته علم ان سب الشيخين سب النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم فلا يقبل الا انكار مع البينة لانا نجعل انكار الودة توبة ان كانت
 مقبولة كما لا يخفى او بالسكر فان توبة السكر لا يقبل الا ان كان سكره بسبب
 ولو كان امرأة قلت انما انى بالوصلية لان عدم قبول التوبة في الدنيا عبارة
 ههنا عن وجوب القتل وهو في المرأة خلاف الظاهر فانه لا يقبل كما سيجي
 بل يجب ان تكون فتاة وفي فتح القدير ان حر اذا تاب فهو عا ووجه ان كان
 بعقد نفسه خالفا لا يقبل فان تاب عن ذلك فقال خالف كل سبي بوالله تعالى
 ونبراه عما كان بقول يقبل توبته ولا يقبل وان كان ان حر بسبب السكر بالجنون
 والامتحان لا يقبل لذلك ان لا يقبل لانه ليس بكافر وسر حركه السكر
 ولا يدري كيف والبقية قالوا لا يستتاب بل يقبل اذا ثبت انه يستعمل السكر
 وفي بعض المواضع ذكر ان الاستنابة احصوا وقال الفقيه ابو الليث اذا تاب التاجر
 قبل ان يوحى يقبل توبته وان اخذ غناب لا يقبل توبته وبالنزاهة اذا اخذ
 قبل توبته ثم تاب لم يقبل توبته ايضا واما اذا جاء قبل ان يوحى فاقترانه زندق
 فتاب عن ذلك يقبل توبته الزنديق من لا يتدين بدين واما من يبطى الكفر
 والعباد بالله ويظهر الاسلام فهو منافق ويجب ان يكون حكمه في عدم قبول توبته
 كالزنديق لان ذلك في الزنديق لعدم الطعن انما يظهر من التوبة اذا كانت

فريق

فدخلى كونه الذي هو عدم اعتقاده دينيا والمنافع ملية في الاخفاء وعلى هذا فطريق العلم
 بحاله اما بان يقبل بعض عليه او بسبب اية من اية اليه واحتم ان الذي يقين ولا يقين
 ثوبته هو المنافع فالزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب ان يكون مبطنا كونه الذي هو
 عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام او حجة الى ان ظفونا به ويوعر حجة والاول فرضناه
 منظره لذلك حتى تاب يجب ان لا يقبل ويقبل ثوبته كسائر الكفار المظهرين للفرق اذا
 اظهروا التوبة وكذا من علم انه ينكر في الباطن يقبل الروايات طرحة اخرى يظهر اعتقاده
 حرمته كذا في فتح القدير كل مسلم اراد فانه يقبل ان لم يبت في ثلثة ايام يعني
 بحسب ثلثة ايام فان اسلم فيها والا فحق وانما قيدنا الثلثة لانها مدة حزين لا يلبث
 اعذار بدين حديث جبان من منفذ في اخبار ثلثة ايام حزين للثامن لدفع الغبن
 وقصة موسى عليه الصلاة والسلام مع العبد القاطن ان سئل عن سبي يهودي وفي
 الثالثة الا قوله قد بلغت من لدني عذرا وعن عمران رجلا اناه من قبل ابي موسى فقال
 له هل من مفرية خسر قال نعم رجل ارتد عن الاسلام فقتلناه فقال هل لا تشبهتموه
 في بيت ثلثة ايام واظمعي ثوبه كل يوم رقيقا لعله يتوب ثم قال اللهم اني احقر ولم آمر
 ولم ارض اخوجه مالك في الموطاء ولا ريب ان ظاهرا يترى محرم في الله تعالى عنه يقضي
 حبه على طريق الوجوب الآلوة فانها لا يقبل بل يجب ابد حتى تسلم او تكون
 للزينة عليه الصلاة والسلام من قبل النساء ولان الاصل تاخير الاجرة الى دار الاخرة
 اذ تعجز بها حتى يعنى الابتلاء وانما عدل عنه دفعا لشر الفضل ولا يجوز ذلك من النساء
 لعدم صلاحية البينة بخلاف الرض فصار كالمردة الاصلية ولو قبل فاقبل لا يقبل عليه
 لاحد حجة كانت او امة ذكره في المبسوط ومن كان اسلامه يتبع لالوية اذ بلغ
 مرتدا ولم يسجد منه الا فرار بعد اسلام ابويه ففي القياس يقبل لقول مالك والشافعي
 وفي الاسحان انه لا يقبل لان اسلامه كما ثبت بتعا لغيره صار سيرة في اسقاط
 القتل عنه وان بلغ مرتدا وهذه اولى اربع مسائل لا يقبل فيها المرتد والثانية الصبي
 هو الذي يعقل اذا اسلم في صورة ثم بلغ مرتدا ففي القياس يقبل وبه قال مالك والشافعي
 وفي الاسحان لا يقبل لقيام الشهادة في حقه ودرى القتل بسبب اختلاف العلماء في
 صحة اسلامه في الصغر ولعدم خفاء استعمال العبارة على المسكنة الثالثة وهي اذا ارتد في صورة
 لم يذكرها منفردة والارابعة المكره على الاسلام اذا ارتد لا يقبل استحيانا لان
 احكم باسلامه من حيث الظاهر لان قيام السيف على راسه ظاهر في عدم الاعتقاد فيه

الاسلام هو الذي سببه
 برودة عذريته ومقتضيه
 انك مقتضيه فقال ابتلاه
 عذرا اي اداة الله فقتله
 واحذر ان يلبس مقتضيه
 نقول ان ثلثه فاقضه ودر آية
 استخف به مقتضيه
 عاين وبذلك مقتضيه
 نقول انما اذا اركضه وعين
 انك مقتضيه او لمقتضى
 ولازم اولو قال ابي الرجل
 اذا حلف

وقد نزل ذلك البعض عن شيخنا شيخ الاسلام محمد بن الشيخ في شهر رجب في راي
 المفتي في زمانه نعمة الله تعالى بعفوانه القول بان العام قاضيان اخطاء فيما ذكره
 في باب ما يكون كفرا من المسلم خطاء فاحش ملكه القائل مولانا رازي

منه عن ذي جبريل سلم شبهة في اسقاط الفتل وكل ذلك يجبر على الاسلام لما فيه من النفع المستقيم ودفع اعظم المضار
 وهو سكران بل يفتي ولا يفتي ولو فقه قتل قتلان يسلم لا بد منه سلب الفتل في المبسوط وفي حاشية في باب
 ما يكون كفرا من المسلم وكذا اسلام المكرة اسلام عندنا ان كان حربيا وان كان
 ذميا لا يكون اسلاميا قال بعض العلماء والصواب ما ذكر في حاشية في اول كتاب
 على الاسلام ولا يفتي فانه المواضع لاندالكبت المشهورة حيث اطلقوا
 اجواب بصحة الاسلام المكرة وجبره بلا فتى ومراعاة به الذي يدل ان احري يفتي
 وبهذا المقام مما يغلب به الفتل على ان بهذا الكتاب بقي في المسودة فضيحة النافق
 منها في بعض المواضع بعد موت مؤلفه الى هنا كلام البعض ولا خامسة وهو
 في دار الاسلام يحكم باسلامه ولو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يفتي كما المولود
 بين المسلمين اذ ابلغ كذا في فتح القدير وزاد المصنف على ما ذكر في المبسوط المسلمين
 وهما قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه
 برجلين لم يحسم اي الرجلان عن الشهادة كما في شهرها ان النتيجة اما في الصورة
 الاولي لان شهادة النساء لا يفتي في الفتل اصلا كما حرم به قاضيان في الشهادة
 وعنده واما في الثانية فان عدم ثبوت اسلامه اظهر من الشك ابل من الالمس
 وعدم فتى من ثبت اسلامه بالشهادة على الشهادة بفهم من كلامه ايضا لاخاذ
 شهادة النساء والشهادة على الشهادة في الفتل وعدمه كما لا يخفى وفي الترجمة
 احسن المشكل اذ ارتد لم يفتي وتجب ويجبر على الاسلام حكم الردة اي من جهة
 احكامها واثارها المنعينة عليها وجوب الفتل ان لم يرجع ومنها ضبط الاحمال
 اي بطلان العبادات لقوله تعالى لنن اشركن ليجنن علكم مطلقا سواء كان
 دينية او مادية لكن اذا اسلم لا يقضي اي العبادات كلها الا الحج كالكاخر
 الاصلي اذا اسلم وهو غني ففعله الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات
 ويبطل ما رواه غيره من احديث كان الظاهر ان يقول وبطلان روايته لتناسب
 السياق من قوله وبينونة امراته فلا يجوز لك مع مئة اي من المزدان يرويه
 عنه بعد ردة كذا في شهرها دات الولوجية ومنها بينونة امراته بنفس الردة
 فلا يتوقف على قضاء الفاضل خلافا لما في فكلون الولد المكنول في هذه الحالة ولذا الرنا
 مطلقا اي سواء كان مدخولا بها او لم تكن ومنها بطلان وقفة مطلقا اي
 سواء كان على حرة ابتداء او على ذرية ثم على المالكين لان حرة ولا بقاء لها
 مع وجود الردة واذا عاد مسلما لا يعود وقفة الا بتجديدها واذا مات
 وانما اورد بالاذكر مع دخول في حيط الاحمال لان الوفاء ليس بعبادة محضنة او فتن
 ولذا يجوز وقف الكافر كما في تفصيله في اول الفتن منكم

او فتن او لو كان الوفاء مبرانا بين ورثته كما اوضحه اخصاف في آخر اوقافه ومنها
 اذ امان او فتن على ردة لم يفتي في مفاد اهل مئة وانما يفتي في حصة كالكلب والمرد
 اقبى اي اخش كفا من الكافر الاصلي في الدنيا والاخرة الاجان تصديق محمد
 عليه الصلوة والسلام فليما ولانها نية الامران الاقرار بالان ركن زائد
 فيسقط حال الضرورة في جميع ما جاء به من امور الدين مما علم بحجبه ضرورة
 الكفر تكذيب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في سبني مما جاء به ضرورة ولا يفتي احد
 من اهل الفتنة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا من السنة وهم اجبرية والقدرية
 والرافضة والخوارج والمعتزلة والمشيئة وكل من من انبي عشر فرقة فصاروا الذين
 وسبعين التاخير وما ادخله فيه اي بانكار السبني الذي كان سببا لدخوله في
 الاجان وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك الانظار
 وفيه اي فيما ذكره اصحابنا في الفتاوى بعض اختلاف لكن لا يفتي بما اي يقول فيه خلاف
 من ائمة الذين سبب الشخيان ولعنهم كقبح كما سبق مرارا وان فتن رطل
 علما عليها اي على الشخيان رضي الله تعالى عنهم فهو مبتدع ولم يفتي على عدم قبول بتوبته
 كذا في خلاصة وفي مناقب الكدرى يفتي الواضحي اذا انكر خلافتها او بعضها
 لمحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لها اي الشخيان واذا احب علما الكفر منها
 لا يواظب به انتهى كلام الكدرى وفي التهذيب ثم انما يصير نيدا بانكار ما وجد في الار
 به او يذكر الله تعالى او يذكر كلامه تعالى او يذكر واحد من الانبياء بالاسم نداء شراي
 كلام التهذيب يقول المزد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة بجماعة وشهود مناسب
 الحج مع التلبية لا الصلوة وحده وحجة الاسلام الا اذا قال الشهود صلي صلواتنا واستقبل
 فليكننا واما اذا صار اواذي الزكوة لم يحكم باسلامه في ظاهرا رواية وفي القاتار خاتمة
 وان صلي خلف اهل لم يكن مسلما واذا قرأ القرآن او صلى على محمد صلى الله تعالى عليه
 وسلم لم يكن ايضا مسلما واما الاذان فان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم كان
 مسلما سواء كان الاذان في السفر او في الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في مسجد
 فليس بسبني حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه
 مؤذن كان ذلك عادة له فيكون مسلما كذا في النزاهة انكار الردة توبة
 ورجوع فاذا شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتوض له الا ان يكون
 مثروجا في سبي البينة ويقر ببيته وبينه اما عدم التعوض له لا التكذيب

اي لا يفتي بغيره وفيه الفاظ بلا يفتي
 اي لا يفتي في الفتنة

لا تكذب الشهود العدول بل لان انكاره نوبة ورجوع كذا في فتح القدير
 فان قلت قد قال المحقق ابن وهبان قبله اي قبل هذا الكلام ونقض الشهادة
 بالردة من عدلين ولا يعلم مخالف الا احس قال لا نقض في الفقه الا اربعة قياسا
 على الزنا انتهى فما فائدة اي هذا القول قلت فائدة ثبوت ردة بالشهادة
 ولكن انكارها اي انكار ذلك المسلم الردة نوبة ورجوع في ثبوت الاحكام التي
 للمرتد ولوثاب ذلك المسلم لو هذه للمؤمن قوله من حيث الاعمال وبطلان الوقف
 وبنيونة الزوجة بيان للاحكام يعني حكم بالردة حتى تبين زوجته ويجب تجديد النكاح
 ويبطل سائر الاعمال كما مر وانما يتنفع الفقه بلفظ النوبة بالانكار وعليه قضاء صلوات
 وصيامات تركها في الاسلام ثم اسلم بعد ذلك قول نسائي في تحريم اكلوا عليه قضاء ما ترك
 في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية والمعصية تنقض بعد الردة وصوله
 لا يتوصل له انما هو في ردة تقبل نوبته في الدنيا اما من لا تقبل نوبته فانه يقبل وان
 انكر اذا ردت بالشهود العدول كمال الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
 والشياطين رضي الله تعالى عنهم كما قد مرنا انما واختلفوا في تكفير معتقد قطع
 المسافة البعيدة في زمن يسير للولاء وفي المحيط سئل الزعفراني عما روى عن ابي ابراهيم
 بن ادهم انه راوه بالبصرة يوم التروية وفي ذلك اليوم بمكة قال فكان ابن مقاتي
 يذهب الى انه يكفر من اعتقد جواز ذلك ويقول ليس ذلك من الكرامات انما هو من
 المعجزات واما انما فاستخرجته ولا اطلق له الكفر وقول محمد بن يوسف المعروف بابن
 حنيفة تكفيرة وفي التوحيد وذكر القاضي الامام صدر الاسلام ابو البشير البزدوي في اصول
 التوحيد في فضل كرامات الاولياء ان المهني من تجاري المكنة في ليلة من جملة الكرامات
 وذكر الاسيحا في ردة اجماع سنة تدل على قول القاضي الامام وسئل الشيخ
 الامام في الذين هم من جملة المفتي في كرامة الاولياء فقال ما يكون على خلاف العادة
 اذا ظهر على يد مدعي الرسالة عند اهلية الرسالة وبقاء وقت الرسالة وعند الدعوى
 والانكار يكون ذلك معجزة في حقه اظهرها لصحة دينه ومعجزة في حق نبيه وسئل
 الامام عن النسخ ان الكعبة تدور حول الاولياء هل يمكن نقض العادة على سبيل الكرامة
 لما بهن الولاء جانب عند هذه السنة واجماعه وهذا يؤيد قول القاضي وفي جواهر
 الفتاوى سئل ان رايه في كتب مشايخ العراق ان المهني من الوفاق المكنة
 في ليلة واحدة ليس من الكرامات في حق الولي بل هو من المعجزات ومن اعتقد فقد كفر
 ورأيت في كتب مشايخ خراسان وما وراء النهر انهم جعلوا ذلك من باب الكرامات
 في

فاتح القولين اصح و هو فيه من المنفذين نقول قول ما رأيت نصا حرجيا يدعي القولين
 غير ان محمد ذكرنا مؤمنين بكرامات الاولياء ولم يفتقر ذلك كذا في النانار خاصة
 ولا يكفر بقوله لا اصلي لانه يحتمل اربعة اوجه اصدها لا اصلي لانه صليت والثاني
 لا اصلي بامر من فقد امره من هو خبر منك والثالث لا اصلي فرسقا ومجانة فهذه الثالث
 ليس بكفر والرابع لا اصلي اذ ليس يجب علي الصلوة ولو امر بها وهو المراد بقوله انما تجوز
 فانه لا يكفر ورأيت في موضع آخر اذا قيل له صلي فقال لا اصلي بكفر عند بعض المتأخرين
 وقال بعضهم اذا قال ذلك الصلوة الفريضة في وقت يكفر ولو اراد بقوله لا اصلي بامر من
 لا يكفر كما مر كذا في المحيط **لا يستند** في صحة الايمان بحديث صلي الله تعالى عليه وسلم
 معوفة اسم ابيه بل يكفي معوفة اسم الشريف رضى الله تعالى عنه وكثرة ردة
 فقال كفى ظننت ان الله تعالى في السماء لقول لان البات المكان لله تعالى كفى
 وفي شرح الكنت لمحمد فان قوله الله في السماء فان قصده حكاية ما جاء في ظاهر
 الاخبار لا يكفر وان اراد المكان كفى وان لم يكن له نية لكفر عند الاكثر وهو الاصح
 وعلم الفتوى انتهى وفي فتح القدير ومن هزل بلفظ كفى ارتد وان لم يفتقد للاختلاف
 فهو ككفر العناد **ولا يكفر** بغير الباء وفيه الفاء بلام شديدا لا ينسب الى الكفر
 بقوله انا فرعون انا ابليس اللهم بكفر الا اذا قال اعتفادي كما اعتفاد فرعون واعتفاد
 ابليس في بكفر **واختلفوا** في كفر من قال عند الاعتذار كفى كافرا فاسمعت قبل ان
 انت كافرة فقال انا كافرة فقلت قال الشيخ الامام ابو البشير محمد بن الفضل كفى
 تلك المرأة وتجر على الاسلام وتجديد النكاح والعود الى الزوج رضى لو استحق
 اللواطة بزوجه وكذا لو استحق وطئ امرأة حي يقف كفر عند الجمهور وفي النوادر
 عن محمد لا يكفر في المسلمان هو الصحيح كذا في اختصاره **يكفر** بوضع رجليه على
 المصحف عند الحلف مستحفا والا فلا يكفر **الاستهزاء** بالعلم والعلماء كفر وفي
 اختصاصه وعينه من الفتاوى رضى كل من كان مرتفع ويتشبه بالمذموم ومعه
 جماعة يسألون منه المثل ويضيقون منه لم يضر بونه بالوعد فقد كفروا
 ونقل عن الشيخ الامام عز الدين الكندي بسوقه ان التشبه بالمعصية على وجه
 التحية باخذ اخنوخة ولقرب الصبيان كفر **وكفر** بانكار ارضي الوتر والاشجة
 وبترك العبادة بها وانا اي مستحفا واما اذا تكلم بها بلسان او مؤلا فلا
 يكفر **وكفر** بادعاء علم الغيب ويقول عند رؤية الدائرة التي حول القمر يكون مطرا
 لمذعبا علم الغيب ورجوعه من الشفق عند سماعه صباح العقيق ويقول

ويقوله انا اعلم المردفان ويقوله انا اضر عن اخبار ابي قال محمد بن الفضل هو
ومن صدق يكون كافرا بالله تعالى لقوله عليه الصلوة والسلام من اذ كان هذا فصدق
فيما قال فقد كفر بما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا اجن ولا انفس يقول الله
تعالى في الاخبار عن اجن فلما حررت بينت اجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا
في العذاب المربان ونكف اي المارة بقوله لا اعرف الله حجة لزوجه اذ قال لا
الزوج اما نعرف الله الاستهزاء بالاذان كفر لانا المؤمن ولو قال المؤمن مني
اذن كذبين بصير كافرا قال الناجي ان الكفار ودارهم جبر من دار الاسلام
والمسلمين لا يكفر لانه يحتمل ان يصدق تلك المعاملة دون تحريم الكفر الا اذا اراد
ان دينهم جبر من دين الاسلام في يكفر بلارب ولو قال معني الصبيان اليهود خبر
من المسلمين بكفر فانهم يقضون حقوق معاني صبيانهم بكفر لانه في الحظ ولا يكفر
بقول المسلم عليه على صيغة المفعول من النسخ ان اردت السلام اركبت كبرة عظيمة
اذ الاصل ان لا يكفر احد بلفظ يحتمل التأويل زهبة في العفوته ومع الاحتمال لا زهبة فيها
وهي هنا يمكن محكي فالفائدة على انه اراد انك فاسد لا يلبس سلام الله عليك وفي الملتقط
وينبغي للعالم اذ ارفع اليه ان لا يبادر بكفر اهل الاسلام مع انه يقضي بالسلام المكرة
تحت ظلال السوف انتهى ولا يكفر المسلم بقوله لا احب لا يحب يقول من ذلك
فان موسى عليه السلام احب لنفسه فذلك فيستغفر اي يظن عنه التفسير
فان فتره بما يكون كفا كفو والآ فلا والفضة التي احب موسى عليه السلام لنفسه
هي ما روي عن ابي بن كعب ان موسى عليه السلام قام خطيبا في بني اسرائيل فسنى
اي الناس علم فقال انا فغضب الله تعالى اذ لم يرد العلم اليه فاوجع الله تعالى ان
عندما يحكي الجوين هو اعلم منك ان احز احدك لو قيل له اي اصل قولك الا الله
فقال لا اقول قال بعض من يحكي هو كفو وقال بعضهم ان عني به اني لا اقول يا مرن
لا يكفر اذ العوض والمطلوب ذكر كلمة الا خلاص مرة ولا يكفر بصل ان قال امراته
احب الي من الله تعالى ان اراد الشهوة وان اراد به حكمة الطاعة كفر لما شك
عبادة الصنم كفر ولا اعتصار لما في قلبه وكذا لا يستخرج اي استهزاء بقوله عليه
الصلوة والسلام او كشف عذرة عورته مثلا اذا حدث حديثا عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فقال الاخر بطريق الاستهزاء والاستخفاف سمعناه كثيرا
او كشف عورته عند ذكر الاحاديث الشريفة فقد كفر سئل صدق الامام حماد الدين
رحمته الله تعالى عن قراءة حديثا من احاديث النبي عليه الصلوة والسلام فقال رضى

ان اردت

اي

ويحي هه روز جنبين جسد خواند قال ان اضاف ذلك الى الفاري لا النبي
عليه الصلوة والسلام ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين واحكام الشرع يكفر
وان كان لا يتعلق به لا يكفر وحكي مخالفة على انه اراد ان قراءة عذرة اولي
وكذا الوصية من النصوص عني عليه السلام ليس له فتصويره كفر وكذا اتخاذ الصنم
لذلك اي لان يسجد لكن اخلف في الشراط كون اتخاذ الصنم ليس له في اتخاذ
المذكور كفر والاصح انه ليس بشرط وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسيح وكوه
صما يعظم كفر مثلا لوملاء قد جاء به وقال وكان عادهاقا او قال عند الكين او الوزن
واذا كالموع او وزنوعه يخسرون او قال عند الازدحام وجمعناهم جمعا او وطني امراته
في المسجد او بال فيه استخفافا ولو استعمل حجارة فيما يجب تعظيمه لقصد الاستخفاف
فكذلك وكذا لونه من نار اليهود والنصارى دخل في نسبهم اولم يرض ولو قال
كنت استهزى بهم ولا اعتقد دينهم صدقة ديانة لا قضاء ويكفر اذا شك
في صدق النبي عليه الصلوة والسلام لان الايمان عبارة عن تصديق عليه الصلوة
والسلام عن ضمير البال في جميع ما جاء به من امور الدين ضرورة والاشك ينقضه
اوسنة او نقضه او صفرة فممن ذلك من قوله فيما سبق لا يصح ردة السكان الا
بالردة بنسب النبي عليه الصلوة والسلام وصورة النصفه قال بالفارسية درويزك
نود او جامه ونحو ذبح ناك بود او طوبى النطفه فقد كفر مطلقا او قال شعوه
عليه الصلوة والسلام شعيرة فقد كفر وعن ابي حفص الكبير رحمه الله تعالى من عاب
النبي عليه الصلوة والسلام بشعة من شعوانه او لم يرض بسنة من سنن المرسلين
فقد كفر وفي الحيط لو قال للنبي عليه الصلوة والسلام ذلك الرض قال كذا وكذا فقد
قيل انه يكفر وقيل لا يكفر فقد ضحى ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعث
جماعة من اصحابه بقتل كعب الاشرف استأذوا منه ان يقولوا شيئا يخادعون
ويعد هو عليهم فاذن لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك فقال واجد منهم
لكعب ان خروج بهذا الرض كان من البلاء علينا ولو كان ذلك كفر لما قاله كذا انتهى
وفي قوله مسيح بالنصفه خلاف والاصح لا تعفيه اي كما لا يكفر اذا اتى الرض للنبي
من الابناء ان لا يكون الله بعينه ان لم يكن ذلك النبي عداوة له بل كان مريدا
به انه لو لم يعين نبيا لا يكون خارجا عن حكمه واما اذا اراد به الاستخفاف والعبادة
كان كافرا بلارب ولو ظن الفاجر اي فاجر من الفجار في الزمن السابق

منها فهو اي الظان كافر ليجوز اجتماع النبوة مع الفجور وانما فرضناه في الزمن
 التاب لان ظن الصالح ايضا بعد محمد عليه الصلوة والسلام كفر لاكتني يعني لا يكفر
 اذا ظن الفاجر كفتي بكاف التشبيه ويكفر بنسبة الانبياء عليهم الصلوة والسلام
اذا الفوا حشر كوزم على الزنا وكوه من الفوا حشر التي يقولون اخشوتة وهم طائفة
من المنكبين جوزوا على الانبياء بعد الكباير في حق يوسف عليه السلام لانه
 استخفاف بهم وسخف بهم وصل لا يكفر ولو قال انه اي الانبياء عليهم صلوات
 الرحمن لم يصح حال النبوة ولا قبلها اي النبوة كفر لانه رد النصوص الواردة
 على صدور بعض الصغار والكباير عنهم قبل النبوة وبعدها ولكن انهم معصومون
 عن الكفر قبل الوجي وبعده بالاجماع وعن محمد الكباير ايضا عند اجماعهم خلافا
 لخشوتة وانما اختلاف في امتناعه بدليل السمع عند الاشعة او العقل عند
 المعتزلة واما صدور الكباير التي عجز الكفر والكذب سرها فخره الاكثرون واما
 الصغار فيجوز عند اجماعهم خلافا للجماعة واتباعه ويجوز سرها بالانفاق
 الا ما يدل على اخية كسر في لغة والنظف في حجة لكن المحققين انطوا ان كان
 ينشروا عليه فتنبهوا هذا كله بعد الوجي واما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة
 وذهب المعتزلة الى امتناعها لانهما توجب النفقة المانعة عن اتباعهم فينفوت
 مصلحة البعثة وتفصل هذا الحق المذكور في الكتب الكلامية ومن قال ان كل معصية
 كفر وقال مع ذلك ان الانبياء خصوصا فهو كافر لانه شاع اذ الموعظ ان محمد
عليه الصلوة والسلام آخر الانبياء عليهم السلام فليس بمسلم لانه من الضرورات
 كتاب اللفظ واللفظة والآية والمفقود ولما سئل عن
 كل واحد منهما للآخر في معنى النوى واللفظ ادر جاز كل واحد في كتاب واحد وفيه
 اللفظ على اللفظة لعلقة بالنفس والمنقول به مفقود على المنقول بالمال اللفظ
 لغة كما يلفظ اي يرفع من الارض يعني المفعول سمي به الولد المطروح خوفا من
 العيلة او من رتبة الرتبة باعتبار ماله كالفتيل في قول عليه الصلوة والسلام
 من قتل فتيل فله سكتة والالفاظ لما فيه من احشاء نفس مسخرة واما اصل
 مصبغة آتج وخرزة شاع واللفظة لغة هو النبي الذي تجده ملقى فقاخذه
 وانما آخر الآيوع عنهما لان التلف في الآيوع انما هو من حيث الانقاع للموت
 لا من حيث الذات لانه لو لم يعد الى مولاه يموت بخلاف اللفظ فانه لصحة ان

ان لا يورث

ان لم يرفع يموت واللفظة ايضا على عدم تقدير الرفع سواء كان ذراعا او عرضا او شاه
 او حمارا او بعلغا او فرسا او ابلا نصيب غالبا ولو لم يذكر اللفظ والمفقود لكان اول
 لانه لم يذكر مسكة تنقل بها فقط يجعل اجعل بالفتح ما يجعل للامان من سبق
 على النبي بغيره وفي المصباح اجعل بالفتح الاجر يقال جعلت له جعلاً وجعلته
بكره جبر وبغيره على التثنية واجعية مثل الكرية لغات في جعل انتهى لراد الآيوع
 من ميرة سفر فضاء الاربعون درهما فضة بوزن سبعة مثاقيل وان رده لاق
 من ميرة سفر فصحى به وهذا سخا والقياس ان لا يكون له ثبني الا بالشرط
 بان يقول من رده علي عدي فله ذلك كما اذ اردت بهجة او عبدا ضالاً وجه القياس
 ان الردة تدرج بمناقضة رده ولو تدرج بعين من اعيان ماله لا يستوجب شيئا
 فلهذا هذا وهو قول القاضي ولما ان الضمان رضى الله تعالى عنهم انفقوا على
 وجوب اصل اجعل الا ان منهم من اوجب اربعين ومنهم من اوجب مادونها فاجتبا
 الاربعين في ميرة السفر ومادونها فيما دونه لوفيقاً وتلفيقاً ولما اوجب اجعل
 حامل له الردة اذ احسبه نادرة فيحصل صيانة اموال الناس والتقدير بالسمع
 ولا يسمع في الضال فامتنع ولما صيانة الضال دون اي صيانة الايوع لانه لا يورث
 والآيوع يخفى ويقدح الوصل في الردة عما دون السفر باصطلاحهم ان يفتوا في رأي القاضي
 وقبل يسمع الاربعون على الايام الثلاثة اذ هي اقل مدة السفر كذا في الهداية والطلاق
 الراد من على ما اذا كان اثنين فثبت كان في الاربعين اذ ارداه الى مولاه كما في حاوي
 وعلى ما اذا كان الراد بالغا او صبيا حراً او عبدا لانه الصبي من اهل اسخا الاجر
 بالعمى وكذا العبد الا ان يجعل لمولاه لانه ليس من اهل ملك المال كذا في البدائع وعلى
 ما اذا كان الراد بنفسه او نائبه قال في المحيط من اخذ آيعة من ميرة سفر فدفعه الى
 رجل وامره ان ياتي به مولاه فدفعه اليه واخذ جعته ثم جاء الذي اخذه فاقام البينة
 انه اخذه من ميرة ثلاثة ايام فانه ياخذ من مولاه اجعل ثانيا ويرجع المولى على
 الفاصب بما دفع اليه لانه اخذه بعينه انتهى والاطلاق المذكور ايضا من على
 ما اذا رده حره فهو كالاجنبي الا اذا رده من عبال السيد اليه فانه لا
يجز له اوردته احد الابوين الى الابن او كلاهما مطلقا اي سواء كان في عباله او لم
 يكن فانه لا جعل له ايضا اوردته الابن الى احدهما اي احد الابوين وليس من عباله
 اوردته احدا لوجوبه للمولاه يموت بخلاف اللفظ فانه لصحة ان

السحنة شينك كسرة شهر ارم صوباني بغير اوله رضا ليه ديو كدر طرف سلطان منسوب وشهر لا ضبط
 ور ليه كافي اولور يقال هو شحنة البلد وهو من قبة الكفاية لضبط البلد من جهة السلطان ظاهر اطرد وودفع معا سند حاله
 عوامه شينك فحينئذ اولدو شحنة طواره يكون بريجه يته جك قدر علفه ديو وخصوم وعداوت معا سند وروبر طوله آت ديو
 او قبالوس

وليس يوصي او ردة من سنان به مالكة في ردة الله يعني كما قال الرضوان عدي
 قد اوى فاذا وجدته شدة كما في فتح القدير وشرط في التاخر خاتمة ان يقول له نفع مقلدا
 مائة وعشرة الا عانة او ردة السلطان او السحنة او اكفيرة وهو المجير يقال
 خفرت بالاصل اخفوا بالبحر اذا اجرت وكنت له خفرا تخفقه قال الاصمعي وتلك
 خفرتة تخفرا كذا في الصغاح وانما لم يكن لهم الجمل لوجوب الفعل عليهم فالمستحق
 عشرة من اطلاق الممنون ويجوز ان يكون المستثنى زيادة على القدر المذكور بان
 قال او ردة من كان يحفظ مال السيد او يحرمه او استعان به لمسلم كما لا يخفى
 لو ابد الملتقط الانتفاع به اي باللفظة بعد التوفيق مدة يغلب على ظنه ان صاحبه
 لا يطالب به بعد ذلك وكان غنيا لم يحل الانتفاع له اي للملتقط سواء فعل ذلك بامر
 القاضي او بغير امره بل يتصدق على الفقراء بقوله عليه الصلوة والسلام فان لم يات صاحبه
 فليتصدق به والصدقة لا يكون الا على الفقراء وان كان فقيرا فذلك لا يحل له
 الانتفاع بل يتصدق على الفقراء الا باذن القاضي عند عامة العلماء كما في النجاشية
 وفي المختار وينتفع به ان كان فقيرا فبغيره من الفقراء وبعضهم ابيد ان كانوا فقرا انتهى
 الصبي في الانتفاع كما لا يخفى يعني لا يشترط بلوغ الملتقط بدليل ما في المجتبى التوفيق الى
 الصبي والوارث والعبد كما ان للعبد يدا صحيحة بدليل قوله تعالى في النجاشية من
 الودعة ليس للمالك ان ياخذ ودعة عبده ما دون ما مالما يحفر ويظهر انه من نفسه
 لاحتمال ان يكون ودعة العبد في يده فان برهن انه للعبد تدفع اليه انتهى وفي شرح الكنتز للحنف
 انه لو التقط العبد لقطا فقال المولى هو عدي وقال العبد التقطته فان تجردا فالقول
 للمولى وان فازونا فللعبد ولم ارجح اللفظة اذا تنازعنا فيها وينبغي ان يكون كذلك ولم ار
 حكم توفيق لفظه بل اليه او اذعواه واذا عرفتم بملك المولى ان كان فقيرا وهل يتوقف
 الانتفاع على اذن المولى وهل الاذن في النجاشية اذن في الانتفاع وهل المكاتب كالتحرر والعبد
 ثم ران في الكافي للحاكم عن ابي يوسف مولى ابي ربيعة قال وجدت خمسمائة درهم باخيرة
 وان مكاتب قال فذكرت ذلك لعمرو بن الخطاب رضي الله عنه فقال اعلم بها وعقرها
 فقال فعملت بها حتى ادبت مكاتبتي ثم ادبته فاجبرته فقال ادفعها الى خزائن بيت المال
 انتهى وان ردة العبد الى ابي العبد فاعلى والابوع مفعول اي ان كان راد الابوع عبدا
 فاجتمع لمولاه لانه ليس من ابي مكاتب المال كما قد مناه ان اشهد راد الابوع انه
 اخذه ليرده على مالكة انتفى الضمان عنه اي ان ابوع من يده فان الاشهاد انتفى
 الضمان

خفرتة تخفرتة
 اي مكاتب
 وبما في
 فاعلى
 اي مجاز
 اي فحبه

الضمان عن اخذه شرط عندهما خلافا لابي يوسف واستحق الجمل والاى وان لم يشهد
 وقت الاخذ فلما فيهما اي في انتفاء الضمان واستحقاق الجمل يعني لا يستحق
 الجمل في الرد ولا ينتفى الضمان عنه في الاباوع من يده لان ترك الاشهاد اشارة انه
 اخذه لنفسه الا اذا اشهد انه اشتراه ليرده فيكون الجمل وهو منبرج في اداء الفسخ
 وانفقوا انه لو اقر اخذه لنفسه فلا جمل له وحاصل انه ان اشهد انه اخذه ليرده
 استحق الجمل وانتفى الضمان عنه بكونه وابقه والاى لا يمكن ان يكون الاشهاد شرطا
 عند النكاح اما اذا لم يتمكن منه فلا اتفاق وان القول قوله في انه لم يتمكن منه كذا في التاخر خاتمة

الشركة

هي الخلطة سمي العقد شركة وان لم يوجد فيه خلطة لانه سبب لاختلاط النصيبين
 واجتماعهما في الثاني بان يشترتا وشركتهما بالثمة فانه عليه الصلوة والسلام
 بعث والناس يباشرونه ففرعهم عليهم واجتماع الامة والمقفل وهي نوعان
 شركة ملك وشركة عقد فشركة الملك نوعان جبرية واختيارية وشركة العقود
 نوعان ايضا شركة في المال وشركة في الاعمال فالشركة في المال انواع مفوضة
 وعنان ووجوه وشركة في الوضو والشركة في الاعمال نوعان جائزة وهي شركة
 المضايع وفاسدة وهي الشركة في المباحات كالاحتطاب والاحتشاش اما شركة
 الاملاك فاجبرية بان يخلط مالان اصلين اختلاطا لا يمكن التميز بينهما او بمرئان
 مالا واختيارية ان يشترعا عينا او شيئا او يوصي اياهما فقبضان او يستوليا على
 مال حربي او يخلطاهما لهما وفي جميع ذلك متى واحد منهما اجنبي في نصيب الآخر
 لا يتوقف فيه الا باذن شركه ولا يتفق للمفاوضة والعنان الا بالاراء والذات لانهما
 ثمن خلقة ووصفا ولا خلاف في ذلك واما الفلوس فغير خلاف ولذلك قال المصنف
 الفقيه على جوارها بالفلوس الراجحة وانما قيدنا بها لانها بالاراء الخفية بالاثمان قالوا
 بهذا قول محمد لانها ملقحة بالنقد عند حتى لا يتقن بالثمنين والايكوزين اثنيين لواحد
 باعتبارها على ما عرف اما عند ابي حنيفة واليوسف رحمهما الله تعالى لا يجوز الشركة
 والمضاربة لان ثمنيتها تبدل ساعة في ساعة ولا يصير كمعة وروي عن ابي يوسف
 مثل قول محمد والاول اقبس واظهر والاصح انها جائزة بالفلوس عندهما ايضا لان
 باصطلاح الكفاية فلا يتطلى مال يصطلى على اخذه ذكره الاستيعاب واما البئر وهو ليس
 بحر من الذهب والفضة لا يصح للمفاوضة والعنان كما ذكر في الجاهل الصغير لا يكون

لا يكون المفاوضة بمقتضى ذهب او فضة و مرادها البتة ففي هذه الرواية الترسعة
 ويتبين بالتبين فلا يصح ان يصرح بالمال في المضاربات والشركات وصحة في البداية لانها
 انما خلقا للتجارة في الاصل لكن التمنية تكفي بالقرن الخصوص لان عند ذلك لا يعرف
 الى شئ آخر ظاهرا الا في موضع جري فيه تعامل باستعمالها عند جري النقود
 فينزل التعامل منزلة الرب فليكون عندنا ويصير رائن المال وهو اولى مما قبل ان
 البتة يصح للمفاوضة مطلقا بناء على انه لا يتعين بالتبين حتى لا يفسخ العقد بماله
 قبل التسليم كما في الفرق **المفاوض** اي للشرك المفاوض العقد مع من لا يقبل
 شرهاته له كما بينه وابيه يعني اذا باع المفاوض شيئا لم لا يقبل شرهاته له فينقل
 على المفاوضة اجماعا اما الاقرار بالدين لابنه او لابييه وما اليه ذلك لم يصح
 في حق شركه في قول في حنفية رحمه الله تعالى وعندنا يجوز ذلك في حق شركه
 ما خلا عبده ومما بينه وقول في حنفية رحمه الله تعالى ان كان في الثاني ضامته **الاجز**
 شركة الفداء فيما يخذونه من الناس في مقابلة الفداء بالترغ والاطمان في الخامس
 ولا شركة الوعظ والد لالين في عملهم والشيئين اي ان اثنين لان
 ما اشتركا فيه لا يكون مستخفا عليهم ولا على احد منهم والحق بهما المذكورين
 في عدم حواز الشركة شركة الشهود في المحاكم **وان شرعا** اي العاقدان
 في الغنائم الزج للعامل اكثر من رائن ماله مثلا ان جاء احدهما بالف والاخر بالعين
 اشتركا واشترطا العين على صاحب المال والربح نصفين **يصح** الشرط لان الزج
 كما يصح بالمال يصح بالعين كما المضارب فان احدهما قد يزوج اعرف بامور التجارات
 اهدي الى الباعث فلا يبرهن بالمساواة تحت الحاجة الى النفاذ بخلاف اشترطا
 جميع الزج لا احدهما لانه يخرج العقد من شركة ومن المضاربة ايضا ان فرض بالشرط
 للعامل اولى بضاعة بالشرط ان المال كذا في البداية ويكون مال الدافع عند العامل
 مضاربة والوضعية عليها على قدر رائن ماله لانه عليه الضمانة والتمام قال الزج
 على ما شرط والوضعية على قدر المال من غير فضل ولانا جوزنا اشترطا زيادة الربح
 بمقابلة تقدير امانة زيادة الوضعية فلا وجه انهما اذا اشترطا الوضعية على المضارب فانه
 لا يصح كذلك **ولو اشترطا** الربح للدافع اكثر من رائن ماله لا يصح الشرط لان
 الدافع بشرط لنفسه بعض ربح مال الاخر فيعني والمال وهو مخالف لمقتضى الشرع
 لكن لا يفيد الشركة لان الشئ عن الشركة لا عن العقد بخلاف البيع لان هناك الشئ

١٠٥
 لا يكون المفاوضة بمقتضى ذهب او فضة و مرادها البتة ففي هذه الرواية الترسعة
 ويتبين بالتبين فلا يصح ان يصرح بالمال في المضاربات والشركات وصحة في البداية لانها
 انما خلقا للتجارة في الاصل لكن التمنية تكفي بالقرن الخصوص لان عند ذلك لا يعرف
 الى شئ آخر ظاهرا الا في موضع جري فيه تعامل باستعمالها عند جري النقود
 فينزل التعامل منزلة الرب فليكون عندنا ويصير رائن المال وهو اولى مما قبل ان
 البتة يصح للمفاوضة مطلقا بناء على انه لا يتعين بالتبين حتى لا يفسخ العقد بماله
 قبل التسليم كما في الفرق **المفاوض** اي للشرك المفاوض العقد مع من لا يقبل
 شرهاته له كما بينه وابيه يعني اذا باع المفاوض شيئا لم لا يقبل شرهاته له فينقل
 على المفاوضة اجماعا اما الاقرار بالدين لابنه او لابييه وما اليه ذلك لم يصح
 في حق شركه في قول في حنفية رحمه الله تعالى وعندنا يجوز ذلك في حق شركه
 ما خلا عبده ومما بينه وقول في حنفية رحمه الله تعالى ان كان في الثاني ضامته **الاجز**
 شركة الفداء فيما يخذونه من الناس في مقابلة الفداء بالترغ والاطمان في الخامس
 ولا شركة الوعظ والد لالين في عملهم والشيئين اي ان اثنين لان
 ما اشتركا فيه لا يكون مستخفا عليهم ولا على احد منهم والحق بهما المذكورين
 في عدم حواز الشركة شركة الشهود في المحاكم **وان شرعا** اي العاقدان
 في الغنائم الزج للعامل اكثر من رائن ماله مثلا ان جاء احدهما بالف والاخر بالعين
 اشتركا واشترطا العين على صاحب المال والربح نصفين **يصح** الشرط لان الزج
 كما يصح بالمال يصح بالعين كما المضارب فان احدهما قد يزوج اعرف بامور التجارات
 اهدي الى الباعث فلا يبرهن بالمساواة تحت الحاجة الى النفاذ بخلاف اشترطا
 جميع الزج لا احدهما لانه يخرج العقد من شركة ومن المضاربة ايضا ان فرض بالشرط
 للعامل اولى بضاعة بالشرط ان المال كذا في البداية ويكون مال الدافع عند العامل
 مضاربة والوضعية عليها على قدر رائن ماله لانه عليه الضمانة والتمام قال الزج
 على ما شرط والوضعية على قدر المال من غير فضل ولانا جوزنا اشترطا زيادة الربح
 بمقابلة تقدير امانة زيادة الوضعية فلا وجه انهما اذا اشترطا الوضعية على المضارب فانه
 لا يصح كذلك **ولو اشترطا** الربح للدافع اكثر من رائن ماله لا يصح الشرط لان
 الدافع بشرط لنفسه بعض ربح مال الاخر فيعني والمال وهو مخالف لمقتضى الشرع
 لكن لا يفيد الشركة لان الشئ عن الشركة لا عن العقد بخلاف البيع لان هناك الشئ

على البيع

عن البيع مع الشرط ففد اجمعا ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد
 منها ربح ماله لا عند لان الزج انما يصح باحدى معاني ثلث وهي العين والمال
 والضمان كمن يقبل العين والفي على تكميده باق من ذلك الاجر الذي اخذ بطيب له
 الفضل وانما يصح الفضل بالضمان وهذا لو قال لغيره نقر فيمالك على ان بعض
 الزج لم يجز لان اقدام احدهما المعاني كما في الترجمة **اذ اعلم** احد الشركين
 دون الآخر بعد كسر او مرض او غيره كما لو امتنع عنه فغيره فبالزج بينهما
 لان العقد لا يبرهن بغيره واستخفافه الزج بحكم الشرط في العقد لا العين
 كذا في البرازية بخلاف ما اذا قبل ثلثة عملا من غير عقد شركة بينهم وفي الفاموس
 وقد قبل به كسر وسبع وحرب قبالة وقيل العامل والعين يقبل نادرو والاسم
 القبالة ونقص العامل يقبل نادرا ايضا الشئ معي اي على ذلك الشيء فانه اصدق
 كان له ثلث الاجر ولا يصح للآخرية لانهم لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم
 ثلث العين لان المستحق على كل منهم ثلث بثلث الاجر فاذا عمل الكل كان منطوقا
 في الثلثين فلا يصح الاجر وفي النظرية ولو قال لآخر ما **استقر** اليوم من انواع
 التجارة فهو بيني وبينك فقال الآخر نعم جاز لان هذا لو لم يصح وكذلك
 لو استقر شيئا فقال له رجل اشتركتي فيه فقال قد اشركتلك فيه جاز ان يكون
 قبل قبضه فان الشركة فيما استقره قبل القبض لا يصح كذا في شركة الكفر للخص
 شئ احدهما شركه عن اخرون وعن بيع السنة بعد ما كان اذن له فيه جاز الشئ
 في ليس لاحدهما الشئ بالمال بعد اذن الآخر فان سافر به فذلك لم يصح
 فيما لا حمل له ولا مونة والربح بينهما **نكح** الشركة مع الذي لان الذي لا يهتدي
 من جاني من العقود ولا يزوج في العقود الفاسدة فربما يصير سببا لوفوع المسلم
 في الحزم **ولو اختلف** رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق مثلا ادعى
 رب المال المضاربة في نوع وقال الآخر ما سمعت في تجارة بعينها فالقول للمضارب
 لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص بعرض الشرط لكن هذا بعد التفريق
 اما اذا كان قبله لا يكون القول للمضارب ولو ادعى كل واحد نوعا فالقول لرب المال
 لانهما اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من كونه والبينة بينة المضارب لاجته
 ان في الضمان وعدم حاجته الاخر الى البينة وفي الوكالة اذا اختلفا ايضا في التقيد
 والاطلاق القول للموكل لان الاصل فيه التخصيص **ولو اختلف** المورع مع عماء العبد

فان القول لهم مثلاً لو كان في يد العبد المأذون مال فقال المولى هو مال وقال العبد هو مال
وعلى العبد دين قال القول قول العبد لان العبد يد الغرماء فكان المولى والغرماء اخصوا
فيما كان في ايديهم فلا يقبل قول المولى فيه كذا في الا قطع

كتاب الوقف

مناسبة للشركة باعتبار ان المقصود لكل منهما الانتفاع بما يدر على اصل المال
وله معنى لغوي وهو اجيب يقال وقف الدابة اي حبستها على مكانها ومنه
الوقف لان الناس يقفون فيه اي يجلسون الى باب وشرعي وهو حبس شيء معلوم
بصفة معلومة واجتمعت الامة على جواز اصل الوقف لما روي ان النبي عليه الصلوة
والسلام تصدق بسبع حواشي بالمدينة وكذلك الصحابة رضوان الله تعالى
عليهم اجمعين وقفوا واخمس عليه الصلوة والسلام وقف وقفها في باقية جارية
الى يومنا هذا وانما اختلفوا في كيفية جوارزه وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى وزوجه
شرط جوارزه ان يكون موصى به او يقول اذا مت فهد وقفه دارى حتى لو لم يوص
به لا يقع ويبقى على ملكه ويجوز بيعه وبورث عنه الا ان يجزى الورثة فيصير
حائزاً او يتأيد ولو قضى القاضي بجزومه لم يرد ولقد لانه قضاء في فصل جند
فيه فلم يكن لغره ابطاله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط لجوارزه
شيء من ذلك وبهذا بناء على ان الوقف عنده حبس العين على ما ذكره على حقيقته
قوله وقف والصدقة بمنزلة وغلة المدومة على المالكين ولا يقع التصديق
بالمعدوم الا بالوصية وعندها هو ازالة العين الى الله تعالى وجعلها محبوساً
في حكم ملك الله تعالى على وجه يصل نفعه الى عباده فوجب ان يخرج عن ملكه ويجب
لله تعالى ويصير محرراً عن التملك لتسليم نفعه ويستحق وقفه للعباد ولها ان
الحاجة ما سته الى لزوم الوقف ليصل ثوابه الى الله على الدوام وان كان باسقاط
ملكه وجعله لله تعالى كما لم يوجب كذلك قال الشافعي وكان ابو يوسف رحمه الله
تعالى يقول يقول الى حنيفة رحمه الله تعالى حتى دخل بغداد في حديث عمر رضي الله
تعالى عنه فخرج عنه وقال لو بلغ هذا ما حنيفة رحمه الله تعالى رجع اليه وهو ما رواه
محمد بن الحسن عن محمد بن جوير عن يافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان ربه كان
لارض تدعى نفع وكانت تخلفا نصيب فقال رضي الله تعالى عنه يا رسول الله اني استفت
مالاً نصيباً افاضه الله به فقال عليه الصلوة والسلام تصدق باصله لا بايج

نفع بفتح الشاء المتلثة وسكون الميم والغين المعجمة مدله
نفع مدنية منورهم بموضع آدبره كحفرة عمر رضي الله تعالى عنه بعد التملك وقف ابي راج دبره بوراده مال
نسخه اري غلطه لكن نهية ده ونجي مال ايه مفسر در قاله بكنه موضع محمول ونجي مال محله شذون در
او قبالوس

ولا يوهب ولا يورث ولكن تنفق ثمره على المالكين فنصدق به عمر رضي الله تعالى عنه
في سبيل الله وفي الرقاب والمالكين وابن السبيل وذوي القربى فلا جناح علي من ولبه
ان يأكل منه بالمعروف ولا في حنيفة رحمه الله تعالى قول النبي عليه الصلوة والسلام لا حبس
في خزانة الله تعالى ثم عند حنيفة الوقف اربعة شرائط التسليم الى المولى وان يكون
مقرراً وان لا يشترط لنفسه شيئاً من منافع الوقف وان يكون مؤتباً بان يجعل
آخوه للفقراء لما روي عن عمر وابن عباس ومعاذ رضي الله تعالى عنهم انه قالوا لا يجوز الصدقة
الا بحوزة مقبوضة ولان التملك حقيقة من الله تعالى لا يتصور لانه مال الله الاشياء
دائماً بثبت ذلك التمسك بالتسليم الى العبد كالكسوة ولانه متى كان له شيء من منافع الوقف
لم يخص الله تعالى وقال ابو يوسف شيئاً من ذلك ليس بشرط لانه اسقاط فصار
كالاعيان واخذ من خارج فاسان يقول ابو يوسف رحمه الله تعالى نزع شيئاً للناس في الوقف
قال خصاف ذكر التأييد عند ابو يوسف وعند محمد بن الحسن رحمه الله تعالى لا بد من
ذكره قال القاضي ابو عاصم رحمه الله تعالى قول ابو يوسف اقوى لمقارنته بين الوقف
والمملك اذ في كل واحد منهما معنى التملك وقول محمد بن ايوب الى موافقة الاثار وبه اخذ
من خارجي **لو وقف عماراً على المصالح** اي مصالح المسجد فهي الامام والخطيب
والقيم وشراء الدهن واكتسب الاموال جمع المروحة وهي ما يدور بها فان لم يثبت
من المصالح وان عدها البعض منها كذا في شرح ابن وهبان وفي القنية رقم ركن
الدين الصباغ وقال كتب الى المانج ورمز للقاضي عبد الجبار وشراء الدين الاما في
هيل للقيم شراء الاموال من مصالح المسجد فقال لا تخم رمز للعلماء التذ جائز وقال الدهن
واكتسب من مصالح دون الاموال قال مولانا بدوع الدين وهو اشبه للصدقات واخر
اي عرض الواقف انتهى **كل من بنى** في ارض غيرة بامر اي المالك فالبنا لما ذكره
اي الارض فيكون البناء وكسلاً على صاحبها **واما لو بنى لنفسه** بامره اي المالك كما اذا
استأجر ارضاً للزراعة فبنى فيها قفراً فهو اي البناء له اي للبناء فيكون غاصباً
ارض الموصر وله رفعة اي قلعه ورد الارض الى مالكها فارغة لان في تبقية ا
ابطال حق صاحب الارض الا ان يفر بالارض في لا يكون له ارفع الى المالك ان يضمن
له فتمت البناء مفقوداً ويكون له وذلك لان في منع البناء من البناء اضراراً لانه عين
ماله فلا يجوز منه ومنه وفي قلعه وتسليمه الى البناء حرز على مالك الارض وقد قال صلى الله
تعالى عليه وسلم لا حرز ولا اضرار ويحكم ان يوفى كل واحد منها حقه من بحر حرز الا بدي

ولا يوهب

واذا كان اصل الوقف موقوفاً على جهة فبني عليها بناء ووقف بناها على جهة فبني على جهة اخرى اختلف
 المتبحر قال بعضهم لا يجوز وقول بعضهم يجوز لان جهة الوقف وان اختلفت فاصل الوقف يجوز واختلف
 اجتهاد لاوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق اصل الوقف كما قلنا في سبعة نصوص وبقرينة ونوى بعضهم الاضحية
 وبعضهم هذه المتبعة ان حق البناء في البناء موقوفاً فاذا دفع اليه القيمة كان اصله سقوط اجرة الفلح عنه وفي
 وبعضهم جواز الصيد وبيعهم المتطوع جاز وبعضهم المتطوع جاز
 وحيث لو نوى بعضهم المتطوع لا يجوز كذا هنا
 من جهة التعايد وان كان لوقف اي اشهدانه بنائه لوقف فهو له وان كان متولياً
 وبه يعلم ان قول الناس العمارة في الوقف وقف ليس على اطلاقه وان لم يكن الباقي
 متولياً عليه فان كان بناءه باذن الموقوف ليس عليه بما يقع فهو اي البناء وقف
 والا اي وان لم يكن باذن الموقوف فان بني للوقف يعني ان نوى عند البناء ان يبنى للوقف
 فهو وقف ايضا لانه جعله وقفاً ووقف البناء لغيره يجوز وان كان لوقف او اطلق
 اي لم يوسئ شيئاً رفعة لولم يفر قوله رفعة جواز الشرط وهو قوله ان كان لوقف
 او اطلق وان اصر اي الرفع فهو اي البناء المصنوع لما له فليست في اصله
 وفي بعض الكتب كالحنفي للناظر ان يملك اي البناء باقل القيمين للوقف منذوعاً
 وعبر منوع يعني بقوله ذلك البناء موقوفاً وغير موقوف واذا كان اقل قيمة يملك بها
 الناظر للوقف ان رضي البناء والا لا يملك لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيمنع صاحب
 البناء ان يخلص ملكه فيما حذر به مال الوقف موقوفاً لانه يملكه الناظر في الوقف
 اذا اخرج مات فان الاجارة لا تنفخ لانه نائب عن الموقوف عليهم فكانه معتبر
 الا اذا كان الناظر هو الموقوف عليه وكان جميع الرجب له وبعد على معين فانها اي الاجارة
 تنفخ بكونه اي الناظر المستحق لجميع الرجب لان اجارته له كجزء اجارة المالك
 لملكه لعدم المزاح له سواء اجر بطريق النظر او لا لان الوقف بكونه ينتقل الى غيره معينا فصار
 كجزء المالك فلم يتصل حصول استيفاء المنافع على ملك الاخر وانته لا يجوز وذا معدوم
 في حق الواقف لانه اجر لغيره وهم الفقراء وكذا في حق الناظر والموقوف عليه اذا كان
 له ولابنة الابن على نفسه وعلى غيره كما حرره ابن وهبان معونة الرعدة كتب منها
 روضة الناطقي قال في الاجارة على فقراء فرائد ما بنوا سوا اولادها والاقرب
 فالاقرب فالاقرب على سبيل ثمن من الموقوفين القضاء المدة لم تنط الاجارة والفرق
 اجرة ما بقي بعد موته الى من يليه من الاقرب والابن به هذا اذا كان وقفاً على مسلمين
 ما عداهم اذا مات فلان في حق من آجرها وعرضاها الناطقي لوقف هلال
 ولكن اطلاق ارباب المتون فيما اذا عطفها لغيره حيث قال وتنفخ بكون احد

العائدين

احد العائدين عطفها لنفسه فان عطف لغيره لا كالوكيل والوصي ومنور الوقف بخالفه
 حيث لم يفرقوا بين كون المتون موقوفاً عليه وبسبب حتى جميع الرجب وبين غيره والاسند
 المخالفة للمتون اشارة الى ان ما ذهب اليه ابن وهبان هو الضوابط عنده
الاسندانية اي اسندانية القيمة على الوقف لا يجوز الا اذا احتجج البني اي الى
 الاسندانية لمصلحة الوقف كغيره وشراء بذر للزراعة في يجوز الاسندانية لكن
 جوازها بشرطين الاول اذن القاضي لان القاضي يملك الاسندانية على الوقف
 فصح بآمره بخلاف المتون ونفس الاسندانية ان لا يكون في يده شيئ من الغلات
 فيستدين ويرجع ما اذا كان في يده مال الوقف فاستدري لينا للوقف ونقد من مال
 نفسه فانه يرجع بالاجماع وان لم يكن بامر القاضي لانه كالوكيل بالشراء اذا فقد
 التمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على الموقوف ومن المثل المشبهة
 ان المتون لو ادعى انه اسندان باذن القاضي يمل يقبل قوله بلا شبهة الظاهر انه لا يقبل
 وان كان المتون مقبول القول لما انه يريد الرجوع في الغلة وهو انما قبل قوله فيما فيه
 وعلى هذا لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لما انه
 بعد الاذن منبرج الثاني من الشرطين ان لا تشتر اجارة العين والفرق من
 اجارته كذا حرره ابن وهبان وليس من الضرورة الفرق على المستحقين يعني لا يجوز
 الاسندانية لولاها ولو باذن القاضي لانه له منه بذر كما حرره به في القضية بقوله
 ولا تنقبج ذلك على الموقوف عليهم والاسندانية اي على الشرطين المذكورين في العرض
 او الشراء بالنسبة لا غير وهذا هو الفهم من ماله المستحقين او ادخل حذرنا
 له في الوقف لا يكون من الاسندانية وله الرجوع لكن قاضيان قيدة بالاتفاق على المرتبة
 وقدره في جامع الفضولين بان يشهد انه الفوق ليرجع فوقع الاستثناء في الفرق
 على المستحقين وعلى هذا وقع الاستثناء في زماننا في ناظر اذن انسانا في الفرق
 على المستحقين من ماله قبل تحجي الغلة ليرجع به اذا جاء الغلة هل يكون من باب
 الاسندانية للموقوف عليهم فلا يجوز ولا يرجع له لعدم اذن القاضي او انه كغير الناظر عليهم
 من مال نفسه فله الرجوع ان قلنا انه يرجع به لانه دفع لهم بشرط ان يأخذوا ما لهم
 فقام مقامهم فمرد عليه ما قال في جامع الفضولين في الفصل الرابع والعشرين الوكيل
 بالبيع لو لم يقبض ثمنه حتى يفي الامر بعث لئلا من فلاح فانا افضلك عنه عنده فهو
 منطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال انا افضلك عنه على ان يكون المال على المشتري

لم يحز ورجع الوكيل على موكله بما دفع وفي العدة ببيع عكة بضائع للمساكين وروى بسبعين فاعلم
 بمن مسمى ففتح الخن عن ماله الى اصحابها على ان ائتمار له اذا قبضها فافلس المشتري
 فلما باع ان يسترد ما دفع الاصحاب البضائع انتهى وبينكم للمنفعة ان يشتري
منعاً باكثر من قيمته ويبعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقف اجواب نعم
 كما حرره ابن وهبان الاشترط لصحة الوقف على سببي وجود ذلك السببي
 في وقته اي الوقف فلو وقف رجل على اولاد زيد عتقاً ولا ولد له اي زيد في ذلك
 الوقت فتح الوقف ونقض القصة المدركة في ذلك الوقف الفقهاء الى ان يوجد له ولد
 يعني اذا حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه القصة ولكن القصة التي توجد بعد ذلك
 فنقض لا بهذا الولد واختلف المأخوذ فيما اذا وقف رجل عتقاً على مدركة او مسجد
 وهباً مكاناً لبنائه قبل ان يبنيه والقبض يجوز ولكن نقض عتقاً الى الفقهاء الى ان
 ان يبني فاذا بني ردت الى مابني أخذ من المسئلة الثالثة وهي الوقف على اولاد
 فلان ولا اولاد له في ذلك الوقت كما ذكر في فتح القدير اقالة النافذة عند الاجارة
جائزة الآخرة مسئلتان الاول اذا كان العاقد ناطقاً في اي قبل الاقالة الثانية
 اذا كان الناطق يعجز الاجرة كما في القصة ومضى عليه ابن وهبان استبدال الوقف بالبحر
 ولو حوب وانه لا يعود ملكاً للواقف والاول رتبة لعدم استئذانهم شيئاً من قولهم
 لا يملك ولا يبيع يقتضي ان الوقفة لا ينطلي باخراب ولا يعود الى ملك الواقف ووارثه
 وانه لا يجوز الاستبدال الا في مسألتين الاولى من شرط الواقف الاستبدال
 بها ارضاً اخرى تكون وفقاً مكانه فهو جائز عند ابو يوسف وهلال واختلف ابو
 الاسخاني وكذا لو قال على ان يبني واشترى بغيره اخرى مكانه وقال محمد
 لا يبيع الوقف ويبطل الشرط وليس له بعد استبدال مرة ان يستبدل ثانياً
 لان شرط عتق الآ ان تذكر عبارة تفيد ذلك وكذا ليس للقيم الاستبدال
 الا ان ينق له بذلك وعلى وزن هذا لو شرط لنفسه ان تنفق من المال لم اذا شاء
 ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره الا ان يجعل له
 واذا ادخل واخرج مرة ليس له ثانياً الا بشرط ولو شرط للقيم ولم يشترط
 لنفسه كان له ان يستبدل بنفسه لان افادته الولاية لغيره بذلك فزع كونه
 بملكه ولو قيد شرط الاستبدال للقيم بكتاب الوقف ليس له ان يستبدل وفي
 فتاوى قاضخان قول هلال وابي يوسف هو الصحيح لان هذا شرط لا ينطلي الوقف

لان الوقف

لان الوقف يقبل الانتقال من ارض الى ارض كما بين في الموطآت الثانية اذا غصبه
 غاصب واخرج عليه الماء حتى صار جراً لا يصلح للزراعة فيصفه القيمة ويشتري
 بها ارضاً اخرى بدلاً فتكون الثانية وقفاً مكانها وكذا ارض الوقف اذا قتل نزلها
 باقية بحيث لا يجتري الزراعة ولا يفضل غلتها من مؤنتها ويكون الضمان في الاستبدال
 بارض اخرى يجوز البيع لكن لا يبيعها الا باذن الحاكم وينبغي للحاكم ان يرفع اليه ولا تنفقه
 في الوقف ان ياذن في بيعها اذا رآه نظر الابهن الوقف ولا يقال حكم الوقف اذا اضره
 عن ملكه فلا يملكه ببيعها لاننا نقول حكم ذلك على وجه يفيد فيه شرط الذي شرط في اصل
 الوقف اذا لم يخالف امر شرعياً وقد بينا ان شرط الاستبدال لا يخالفه فوجب
 اعتباره كذا في فتح القدير الثالثة ان تجزء الفاضل ولا يثبت للواقف وهي اي هذه
 المسئلة مبرجة في الثانية هكذا رجل وقف موصفاً في حقته واخرجه عن يده واستولى
 عليه غاصب وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بائناً
 من الغاصب قيمته ويشتري بها موصفاً آخر فنفقه على شرطه الاول قبل له ليس بيع
 الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب جاحداً وليس للواقف بيعة يصير مستبدلاً
 يجب به الاستبدال كما القوم المستبدل اذا قتل والعبد الموصى به لحمة الكعبة اذا قتل
 انتهى قلت لست شري كيف يمكن الاستبدال من حيث لم يكن البيعة للواقف وذو اليد
 جاحد مع ان الاستبدال بوجوبه عن بيع الارض الموقوفة واشترى اخرى مكانها او عتق
 الاول واخذ الثانية مكانها فليتنا من الرابعة ان يرغب انسان فيه بديل الزعنة
 واحسن طيناً فيجوز على قول ابى يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كما في صاوي
 قاضي الهداية ونقض عن شعيب النخعي ان يكون للقاضي والمفتي ان يبيعوا يشتري
 مكانه آخرون ان لم ينقطع ولكن لو خذ بئنه ما يوجب منه المسجد وفي شرح الوقاية ان
 ابا يوسف قال يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا ضعفت الارض عن الربح ونقض
 لانفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفاد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمت القضاة جعلوه
 حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المساكين وفعلوا ما فعلوا انتهى اجارة الوقف باقل من ارضه
المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارته الا بالافق وفيما اذا كان النقصان
 سبباً شرط الوقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كقول ابن رجب اي في وجوب
 العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرع الا في مسألتين الاولى من شرط
 الواقف ان القاضي لا يعزل الناطق في اي للقاضي عزل غير الابهن وهو مخاضن كما عزل

كما عرفت الوصي ان من نظر الوقف والبيع ولو كان الناظر هو الواقف نفسه ولا اعتبار
 بشرط الواقف ان لا يعزل به الفاضل وان لم يكن لانه شرط في حكم الشرع
 فيمكن واستفيدة من ان الفاضل غل المذوق انما هو الواقف بالاولى وخرج
 في التبرأة ان عزل الفاضل انما هو واجب عليه ومقتضاه الا ان يتبرك وفي المصباح
 وقرئوا بين الخائن والاربع والفاصل بان ان هو الذي كان ما جعل
 عليه امينا والاربع من اخذ خفية من موضوع كان مجموعا من الوصول اليه
 وربما قيل كل ساروق خائن دون غيره والفاصل من اخذ حراما معقدا على
 قوته وبهذا ان قولهم شرط الواقف كسفن الاربع ليس على عهده قال العلامة
 قاسم في فتاواه اجتمع الامة ان من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر به
 ومنها ما ليس كذلك ونقص البعض الله الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخة
 شيخ الاسلام قول الفقهاء في خصوص الاربع يعني في التبرك والدلالة
 لا في وجوب العي مع ان الحقيق ان لفظه ولفظ الوصي والخالف والناظر وكفى
 عاقد يحسن على عادته في خطابه التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع
 او لا ولا خلاف ان من وقف على صلوة او صيام او فرائد او غيرها غير شرعي وكوه
 لم يصح انتهى قال العلامة قاسم قلن واذا كان المعنى ما ذكر في كتاب الواقف
 من قبل المفسر لا يحسن تخصيصا ولا تأويلا بعلم به وما كان من قبل الناظر كذلك
 وما اختلف وفيه قرينة محسنة عليه وما كان مستلزما للعلم به لانه لا يحوم له عندنا **سنة**

لانه لا يحوم له عندنا ولم يقع فيه نظر المجتهد لخرج احد مدلوله وكذلك ما كان من قبل المحمل
 اذ مات الواقف وان كان حيا يوجب اليه اياه انتهى قلت فليكن هذا اذا ترك
 صاحب الوظيفة مباشرة زمانه بعض الاوقات المشروطة فيها العمل بالانتم عندنا لغاية انه
 لا يستحق المعلوم المسئلة الثانية منها لو شرط الواقف ان يوجب وقفه اكثر من سنة والناس
 لا يرغبون في استئجار السنة او كما في الزيادة تقع للفقراء اكثر مما دونها فللقاضي الخالفه في الناظر
 يعني ليس للناظر ان يوجب اكثر من سنة ولكنه يرفع الامم الى القاضي حتى يوجبها اكثر من سنة لان القاضي
 ولاية النظر للفقراء وعلى الميت ولو شرط وكسب في صك الوقف ان لا يوجب اكثر من سنة الا اذا كان
 النفع للفقراء كما للقيم ايضا ان يوجبها وقفه اكثر من سنة ان كان راي ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضي
 كذا في شرح الكفر المصنف وهذا ظاهر ان الشرط الرجعة لا لغة وتخصيها لا يفيد المعبر على ما فيها
 ولو كان اصل الوقف ونماذجها القاضي وهذا بخلاف ما يرجع الى لغة فانه لا يجوز مخالفة القاضي
 فيه ايضا كما اذا قرأ فراش المسجد بغير شرط الوقف فانه غير جائز كما سبق في او افر هذا الفصل
 ومنه يعلم ان تصرف القاضي في الاوقاف مفيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف يشاء المسئلة الثالثة منها
 لو شرط ان يقرأ على قبره والتقيين بالكل وصحوا في الموصايا بانه لو امر في شئ لم يقرأ بقبره الوصية
 باطلا فدل على ان الكفا لا يتعين به تمك بعض المدرسين والطلبة من اهل العصر في استحقاق المعلوم
 بلا حضور المدرس الاستغناء بالعلم في غير تلك المدرسة لكن هذا باطل لان ما هو حواجة في الوصية
 مبني على قول في حنيفة بقرائه القرأة فلهذا يمتنع التقيين والفتوى على قول محمد عدم
 كراهة القراءة عنده كانه الخاصة فيتم التقيين وبعضهم يمتنع على عدم تقيين الكفا بقوله
 لو نذر الصدقة في الحرم لا يتعين الكفا فكذا اذا عين الواقف وهذا ايضا غفلة عظيمة
 لان الناظر لو عين فقرا لا يتعين والوقف لو عين انما لا تصرف تقيين حتى لو صرف الناظر
 لغيره كانه منا فكيف يقاس الوقف على النذر ومن هذا علم ان الواقف اذا شرط على المدرسين والطلبة حضور المدرس
 في المدرسة انما مضمرة في كل جمعة فانه لا يستحق المعلوم الا من بالشرط خصوصا اذا قال الواقف
 ان من غاب عن المدرس لقطع ماله فانه يجب اتباعه ولا يجوز للناظر الصرف اليه من غيبة
 وعلى هذا لو شرط الواقف ان من زادت غيبته على كذا افرجه الناظر وقر غيره اتبع شرطه فلو لم يفر
 له الناظر وبشرط لا يستحق المعلوم فان قلت اذا كان المدرس في جامع ولازمه بليته بيته ان يكون
 على اعلية مدرسة ان يستحق ماله مدرسته قلت لا يستحق الا اذا بشرطه المتعين كذا
 كذا في شرح الكفر المصنف المسئلة الرابعة منها لو شرط ان يتصدق بفاضل العدة على من يسأل
 في مسجد كذا كل يوم كذا درهما لم يراع شرطه ايضا فللقائم التصدق على من يسأل غير ذلك المسجد

المسئلة

لو شرط الواقف ان يقرأ
 القرآن على قبره والتقيين بالكل

ان الواقف اذا شرط
 على المدرسين والطلبة
 حضور المدرس في المدرسة

لو شرط الموقوف خيرا
او كذا معينا فللقائم ان يدفع
القيمة من النقد

او خارج المسجد او على من لا يثبت له السند الثاني منها لو شرط للموقوف خيرا او كذا معينا على يوم
فللقائم ان يدفع من النقد ومنه موضع اخر لم يطلب العين واخذ القيمة ومنه القيمة وقف على المنفعة
خطة فدفعها القيمة وانما دفعه فلهما طلب الخطة وكه اخذ الزاوية ان شأوا انتهى ولهذا
ان الجار للموقوفين في اخذ خبز الشربة لهم وقيمة وقطاعه انه لا خيار للموقوف وان
يجوز رفع ما شأوا السند الثالث يجوز الزيادة من القيمة على معلوم الامام ان كان
لا يكتفي وكان عالما بقبول القيمة يجوز صرفه من وجه مصالح المسجدين الامام اذا كان
يتفضل لولم يصرف اليه يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن القاضي
لا بأس بان يعين شيئا من مبيعات المصالح للامام زينة وجه الامام من مصالح مسجد
ثم نصب اماما اخر فله اخذ ان كانت الزيادة لقيمة وجه الامام وان كان بمعنى الامام
الاول نحو فاضله او زيادة صاحبه فلا يخل للثاني قال الامام للقاضي ان مرسومي الميعين لا ينبغي
ينفذي وغيره يؤتم بالمرسوم المبرور بطيب له الزيادة اذا كان عالما انتهى السند الرابع لو شرط

يجوز الزيادة من القيمة
على معلوم الامام

لو شرط الموقوف خيرا او كذا
معينا فللقائم ان يدفع
القيمة من النقد

ط اذا كان اصل الوقف
مع
لا يجوز للقاضي عزل الناظر
المشروط له بلا ضمانة
ولو عزل بالصفة الثانية
منوليا

الوقف عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بلا ضمانة ولو
لا يصير الثاني متوليا كذا في فصول العمارة ويجوز للقاضي عزل الناظر بلا ضمانة ان كان
منسوب للقاضي لا الوقف اذا عزل الناظر على عزل القاضي او مات
فتقدم الخراج الى الثاني وخبره ان الاول عزله بلا سبب لا يعيده لان امر الاول محمول
على السداد ولكن يأمره بان يثبت عنده انه اهل وموضع للولاية في هذا الوقف فاذا
ثبت اعاده وكذا لو اوفد لفق وضمانة فبعد مدة اناب الى الله واقام بيته انه صار اهلا
لذلك فانه يعيده فان قيل كيف يعيد طالب التولية بعد عزله اذ اناب ورجع مخرج
طالب التولية لا يولي قلت هذا محمول على طلبها ابتداء واما طلب العود بعد العزل
فلا يجامع بين كلاميه ومن الحيانة امتناعه من الهالة قال في الحضاف او امتنع
من الهالة وله غلة اجبر عليها فان فعل فيها والا فوجه من بده ومن الحيانة المجردة لعزله
ان يبيع الوقف وبعضه لكن ظاهر ما في الزخيرة انه لا بد من هدم المشرى البناء فانه قال
واذا ضربت الارض الوقف واراد القيمة ان يبيع بعضها منها ليرم الباقي ليس ذلك فان
هو باطل فان هدم المشرى البناء وورم التخل فبني للقاضي ان يخرج القيمة عن هذا الوقف
لانه صار خائفا ولا ينبغي للقاضي ان يامر الخائن بسببه ان يعزله انتهى ليس للقاضي عزل الناظر بخير
سكينة للمحققين حتى يثبتوا عليه جبانته وكذا لو عزل القاضي الوصي بلا ضمانة بمجرد شكائهم اليهم
وغيره الواقف اذا عزل الناظر فان شرط له عزل حال الوقف يعني ان الوقف

اذا عزل القاضي الناظر
ثم عزل القاضي

الشرط

اذا شرط الولاية في عزل القوام ونصهم لنفسه صح اتفاقا نص عليه في السير الكبير لان هذا
شرط لا يخل بشرط الوقف والا اي وان لم يشترط ذلك وافرض من بده ومن
الى قيم لا يطرح عزله عند محمد رحمه الله تعالى لان الولاية مع الناظر لنفسه ويصح عزله بوقف
وان لم يشترط له ذلك ومما يجزى بلح اختاروا قول الثاني اي قول ان يوقف رحمه الله تعالى وتغير الثاني
ههنا لا يخفى عن لطف كالا يخفى والصدور الشريف اختاروا قول محمد رحمه الله تعالى وعلى هذا
الاختلاف اي صحة العزل عند يوسف وعدمه عند محمد رحمه الله تعالى لومات الواقف
فلا ولاية للناظر عند يوسف لكونه وكيله عنه اي عن الواقف عنده فلذلك يمكن
الوقف عزله في جوته وان يولي غيره ويرد النظر الى نفسه بلا شرط اي بلا شرط الولاية
في عزل القوام ولا يستبدل بهم لنفسه عند افراده من بده وتسلمه الى المتولي وتبطل ولاية اي الناظر
بجوته اي الوقف وهذا الخلاف بناء على ان عند محمد لا يصح الوقف الا بالتسليم الى القيمة فلا يكون
لواقف ولاية وعند يوسف بدون التسليم الى القيمة يتم الوقف فاذا سلم الى قيم كان
وكيله وله ان يقول ان يعزل وينقل بجوته الا اذا جعله قيما في جوته وبعد مائة كاصح به بقوله
والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في جوته وبعد مائة اما لو شرط ذلك بان قال ولاية
الوقف لبيته في جوته وبعد وفاته في لم تبطل بجوته اتفاقا لانه وصيته بعد الموت هذا حاصل
ما في الخلاصة والبرازية والقنوي على قول ان يوسف رحمه الله تعالى ذكره في الولاية وفيه نص في الوقف له اي
لوقفه فيما نصبت القاضي له قتيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف افراده انتهى
ولم اركم عزل الواقف للدرس والامام الذين ولاهما ولا يمكن الا حاق اي المدرس والامام
بالناظر في جوار عزلهما لتقليدهم اي التايخ بصفة عزله عند الامام الثاني بكونه وكيله عن الواقف
ولا يمكن منه اي الواقف عزل العزل اي عزل المدرس والامام اي سواهما الحرم ولا لعدم التايخ
في اصل الايقاف لكونهم جعلوا في الوقف واللام في عدم الاستراط متعلق بمنعه في كونهم
بلا يمكن النصب للامام والمؤذرة بلا شرط كما في البرازية حيث قال الباني اوله بنصب الامام
والمؤذرة وولد الباني من يعق وعشيرته او في ذلك من غيرهم في فتاوى ابي الليث وجل
بني مسجد في حجة فخرجت الى العمارة فتارة بعض اهل الحجة في الهالة قال الباني اوله من هو
مطلقا اي سوا كانت عماله اهل المجد حسنة او لا كون اعتق عبدا كما في الولاية له لانه
اقرب الناس اليه لان الهالة من البناء وهو ليلالي وان تنازعوا والصبوب فيه الافراد
مسند الى الباني كالا يخفى في نصب الامام والمؤذرة مع اهل المجد قال الصدور الشريف
ان كان ما افتاه اهل المجد او في اي صلح من الذي افتاه الباني فاذا افتاه اهل المجد او في

ط عند محمد رحمه الله تعالى
مع الناظر لم يملك
من بده ومن عن الواقف عليه
فلا يملك عزله ولا ينقل
الولاية عن الناظر بجوته
اي الواقف صح

ط عند الواقف له اي
اي بغيره بغيره
فيما نصب القاضي له

ط في حجة فخرجت
الى العمارة فتارة
بني مسجد في حجة

بحسب الشريعة الشريعة لان منفعة ذلك نزع الهم وان كان اسوا فنصب البالي اولها
 كلام الرازي في افرق كتاب الكراهية سئل ابو يوسف في رجل يبيع سجدا وجعل له مؤذنا
 هو فيه وكرهه اهل السجدة وقالوا نجعل مؤذنا غير ذلك قال فليكن لهم انما الاخر ذلك
 الى الذر ساء قبل وان كانا فاسقا وكذلك ان اقام لهم اما كذا في المحيط كفر في زماننا اجارة ارض
الوقف فيلزم ان لا يكون له اى صفة كونه ملكا قبوله او ملكا ماوى الابل فاصدين ذلك الاجارة
 لزوم الاجارة بالتمكين منها مطلقا سواء شتمها الماء وامكن زراعتها او لا وهذا قال وان لم ترو
 من الاروا بما البنى ولا شك في صحة الاجارة لانها اى الارض لم يستاجر للزراعة
 بخصوصها حتى يكون عدم زيارتها لها وهما اى المقيمين المراح منفعتان مقصودتان
 لما صرح في اجارة الهدية انما يستاجر للزراعة وغيرها قال في البناية اى غير الزراعة
 نحو البساتين وعرس الاشجار ونصب الفطاط وهو بيت من شعر وفيه لغت فطاط
 وفطاط وفطاط وكسر الفاء ففتح كذا في النسخ وفي المعراج وفيه الفتح من البيوع
ولا يجوز اجارة المراحى اى الكلاء انما فسرهما بالكلاء ففعلواهم ان يراد ملكا الرعي فانه
 جازي وما عدم جواز اجارة الكلاء فلانها لو صحت ملك بها الاعيان وحكمها بالملك
 المنفع نعم اذا كانت الاعيان لا لاقامة العمل السحي كالصنعة والخبز في استجار النظر فيمكن
 بعد اقامة العمل وعن ابي يوسف لا يوضع تلك الرواية لا يعمل بها فلو استاجر قرية وهو
 بالمصر لم يفتح تخليتها لانه لا يتصور القبض الحقيقي في الحال فلا يقام التحلية مقام القبض
 اما اذا كانت القرية قرية بحيث ترى ويكن الاشارة اليها ينصور فيها القبض الحقيقي
 في الحال فيقام مقام القبض على الاصح احتراز عما ذكر في المحيط وجامع شمس من انه
 يصح به القبض وان كان العقار غائبا عنها عند ابي حنيفة فلهذا لما شاع علم ان ما ذهب
 اليه الامام الحلواني من عدم صحة تخليته البعيدا عما هو ظاهر الرواية كذا في الثانية والظهير
 في البيوع في الثانية والصحيح ظاهر الرواية في الظهيرية والاعتماد على ما ذكر في ظاهر الرواية
 وزاد في الثانية وكذلك البهة والصدقة كذا في شرح الكفر للمصنف ايضا اما ابتداء
 فلا وكذا لو استاجر بقره ليشرب لبنها لا يجوز مع اننا عقدت على استهلاك عين
 مملوكة فهذا الاول لانها على استهلاك عين غير مملوكة وهى الاجارة فاسدة او بطلت
 ذكر في الشرب انها فاسدة حتى يمكن الاجارة لغيره بالقبض وينقض عقد ان كان الاجارة
 عبدا قبل في لبن الادمية ان حكم المنفعة شرعا بربيل ان عينه لا يجوز بيعه ولا يضمن
 متلفه وحديث في ذلك ان يستاجر الارض ليعرب فيها فطاطا او يجعلها حظيرة لغنمه

كفر في زماننا اجارة ارض
الوقف

الارض تنجر
للمزعة وغذها

ولا يجوز اجارة المراحى
اى الكلاء

وحديث في ذلك ان يستاجر
الارض ليعرب فيها فطاطا
او يجعلها حظيرة لغنمه

ثم يبيّن

ثم يبيّن المرحى فيحصل مقصودها وذكر الزبيلى الجيلة ان يساجرها لا يقف الدوة
 فيها او لمنفعة اخرى بقدر ما يربحها من الاجارة فيحصل به غير منها ويدخل في الكلاء
 جميع انواع ما رعاها الدواب وطبائعا او يلبس بخلاف الاشجار لان الكلاء ما لا يربح
 له ولا شجرة في فلا يدخل فيه انتهى اى كلام الزبيلى لبيت شعري ما الحاجة الى استباحة
 الكلاء وهو مباح في نفسه وانما شبهة في الدخول في ارضه وقد انقضت تلك شبهة ايضا بالاجارة
 قال في اول كتاب الشرب من الثانية قال عليه الصدقة والسلام الناس شركاء في ثلث
 في النار والماء والكلاء ولم يرد به شركة الملك انما اراد الاجارة في الماء الذي لم يجر له قوله وكذا
 الحشيش والكلاء اذا ثبت في ارض ابي بغير ايات يكون مباحا لكل من يأخذه لانه
 لا يدخل ارضه الا باذنه لم يفتل الى اصل ان القبض ملكا القبوله وهي النوم نصف النهار قال
 الامام الرازي في تفسيره الفرق القبض من القبوله او ملكا زنا وهو الفردوس في الاية وهي
 اى تلك الاية قوله اصحاب الجنة يومئذ غير مستقر او صرح معبدا اى مكانا ياتى اليه
 للاستراخ بالازواج اى المحور او التمتع بهن تجوز له من ملكا القبوله على التشبيه فيكون
 استعانة اولان مكان القبوله لا يخرج من استراخ بالازواج غالبا اذ لا نوم في الجنة كذا
 في البيضاوى وفي القاموس القاتلة نصف النهار يقال انا عند القاتلة اى الظهيرة
 وقد يكون بمعنى القبوله وهو النوم في الظهيرة تقول قال يقبل قيدا وقاتله وقبوله
 ومقالا ومعقلا انتهى وهو شاذ فهو قاتل واما المراح فقال في القاموس المراح الابل
 ردها الى المراح بالضم اى الاوى والى وفي الصحاح المراح اى ردها الى المراح وذلك الترويح
 ولا يكون الا بعد الزوال وفي المصباح المراح رواح العشي وهو اسم للوقت من الزوال
 اى من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح وهو يفيض قوتك غذا
 بقدر غدتوا والمراح بالضم ياتى الماسية اى تاتى اليه الليل والغنم بالليل والمراح
 والمأوى في المعنى مثله وفتح الهمزة المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والزمان والصدور
 من فعل بالالف مفعل بضم الهمزة صيغة اسم المفعول واما المراح بالفتح فاسم للموضع من راحة
 بغير الالف واسم المكان من الثلاثة بالفتح لا غير المراح بالفتح ايضا للموضع الذي يروح القوم
 او يروون اليه انتهى كالمعنى من العذرة ويقال ما تركت فلان من ابيه معذرى ولا مراحا
 اذا شبهته احواله كذا في موضع من هذا التحقيق معنى القبض في باب الاجارة الى ملك القبوله
 ويدل على صحتها اى الاجارة له اى القبض قوله اى الشيخ لو استاجرها اى الارض لنصب
 الفطاط جاز لانه للقبول له كما تقدم نقا ورجع من التحقيق المزبور ايضا معنى المراح

معنى القبض في اجارة
معنى المراح في اجارة

تخلية العبد
بأجله

لم يصح تخليها
نوع

الاجابة

في الاجابة انما ما دى الابل بدل على صحتها اي الاجارة له اي المهر فلو لم يستأجرها
اي الارض لا يقف الدواب او يجعلها خطرة لغنىه جاز **تخلية** العبد بطلان قال في التلخيص
الجلواني ذكر في النوار ان الرجل اذا باع ضيقة وحل بينها وبين المشتري ان كان بقرب
من الضيقة يكون قابضاً وان كان بعيد عنها لا يصير قابضاً قال صلى الله عليه وآله عند الناس
عن قومنا فلو قالوا فانهم يشترون الضيقة في السواد ويقرون بالقبض والتسليم في مصر
وذلك مما لا يصح به القبض الاروائية شاذة وعن ابي يوسف لا يؤخذ بتلك الرواية
ولا يعمل بها **فلا تستأجر** قرية وهو بالمعنى لانه لا ينصور القبض الحقيقي في الحال فلا يقف
التخلية مقام القبض ما اذا كانت القرية قريبة بحيث ترى ويمكن الاشارة اليها
ينصور فيها القبض الحقيقي في الحال في مقام التخلية مقام القبض على الاصح اصرار عاذا
في المحيط وجامع التلخيص من انه يصح به القبض وان كان العتق غائباً عنها عند المخرج
فلا فالحق انما علم ان ما ذهب اليه الامام الجلواني من عدم صحة تخلية العبد غائباً هو ظاهر الرواية
كان في الثانية والظهيرية في البيع وفي الثانية والصحيح ظاهر الرواية وفي الظهيرية والاعتقاد على ما ذكر
في ظاهر الرواية وزاد في الثانية وكذلك الهبة والصدقة كذا في شرح الكفر للمصنف **والاجابة**
لانها بيع المنافع وهي اي الصورة المذكورة كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمنفعة
ان يذهب الى القرية مع المتاجر فيجوز بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله معه اعيان المال الوقف
ان يذهب اليه عليه بان فلاننا يستحق ماله وانما في الفلان يستحق الربع وانه وصدقة الفقير
فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وزبده ولو كان مكتوب الوقف بحال الفلانة لم يقر
جلال على ان الوقف رجع على شرطه وشرط ما قرره المقر ذكره الحنفية في باب استحقاق وطال
في تفرقه حيث قال اريت الرجل اذا قال فرجعت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
ابداً على زيد بن عبد الله وعلى ولده وولد ولده ونسبه وعقبه ابداناً سواهم من بعدهم
على المكن قال هذا وقف جائز قلت فاقول ان اقرت زيد ان الوقف جعل هذا الوقف
عليه وعلى ولده وولد ولده ابداناً سواهم وعلى هذا الرجل والرجل يدعي ذلك قال يصدق
زيد على ولده وولد ولده فيدخل عليهم النقص في حقوقهم باقراره لهذا الرجل ولكن ينظر الفلانة
عند حضورها فيقسمها على زيد وعلى كل من كان موصوفاً من ولده وولد ولده ونسبه
فما اصاب زيد منها دخل الرجل المقر له ولده في حصته وكانت حصته بينهما ابداناً سواهم
في الحياة فاذا حدث الموت على زيد بطل اقراره ولم يكن للرجل الذي اقر له حق في غلة هذه الصدقة
وانما صدق زيد على ما كان له من غلة هذه الصدقة فاذا مات بطل اقراره للرجل انتهى بشرط

فقد استأجر قرية وهو
بالمعنى

انما الوقف عليه بان فلاننا
يستحق ماله وانما في الفلان
يستحق الربع فقط

مطلوب
ما شرطه الوقف للمنفعة
ليس لأصلها الأفراد

الناظر وكيل الوقف عند
الوقوف ووكيل الفقراء
عند فقدهم

فقد انما يوقف الوقف
عند يوقف رخصته

الوقف للمنفعة ليس لأصلها الأفراد لان الوقف رضى برأيها ولم يرض برأي احد
الا ان شرط الوقف الاستبدال بنفسه ولا فرقان للوقف مع الأفراد لان الفلان كان قاضيها
لان الوقف هو عزل شرط ذلك الرجل وما شرط لغيره فهو شرط لنفسه وقد يقال لا فائدة في
في شرطه مع لان الوقف اذ صرح بقوله فكل غيره كعدمه وظاهر هذه المسئلة انها مفرغ على قول
ابي يوسف يجوز عزل المتولي بلا شرط واما قول محمد فالوقف كالا جني فينبغي ان لا يمكن الاستبدال
وحده ومقتضاه ان مقتضى ما ذكر في المسئلة ان يفتى انه لو شرط لها الارض والافراج ليس لها
ذلك اي الارض والافراج ولو كان بعد موت الاخر فيبطل ذلك الشرط بموت احداهما على هذا القياس
لو شرط النظر لهما مات احداهما اقام القاضي غيره مكانه ولا ليس للمنفعة انما اقام القاضي وهو
اقامة جديدة كما ذكر في الاسعاف **الناظر** وكيل الوقف عند ابي يوسف ووكيل الفقراء عند محمد
قلت ان كان الناظر وكيل الفقراء فينبغي ان يصدق بجميعه في دعوى ابطال حق فقير من التحقيق
اليه ما دام ذلك الفقير حياً في حق خلاصه من الضمان وفي حق عدم الاحتياج الى اقامة البينة على وصول
اليه لان الناظر يكون وكيلاً من جانبهم بقبض الدين والوكيل بقبض الادعى فيبطل له الوكيل
في حياته يصدق ويبرأ ذمة المدعي فكذا هنا بخلاف ما اذا كان وكيل الوقف فانه يكون مقصداً في حق
تخصيص نفسه من الضمان ومردعاً في حق الفقراء فلا بد من البينة والاعطى من الوقف ثانياً فقدر
فينعزل الناظر بموت الوقف عند ابي يوسف وله ان يوقف عزله ويبطل ما شرط له اي الناظر بموت خلافاً لمحمد
رجع الى تعالى في الكل النظر متعلق بقوله خلافاً للمراد بالكل كون الناظر بمنزلة الموت والوقف وكون عزله
في الوقف وبطلان ما شرط له بموته قوله في الدرر متعلق بقوله لا يعذر فيما بعد والحوايت المسئلة في بطلان
المتاجر يمكن فاحش وهو ما لا يتغابن به الناس مثلاً اذا امسكها بنصف ابو المثل او نحوه لا يعذر
اهل المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه بل ياتى كلهم بالسكوت بخلاف ما اذا كان العبد ليسر كالولد
في العشرة فانه يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة فاعلم ان اهل المحلة بمجرد السكوت
عنه فكيف يكون حال المتولي والجالي اذا تركوها خصوصاً اذا تركوها لاجل خذ الرشوة نفوذ بابه تعالى
ويجب على الحاكم ان يامرهم ان ذلك المتاجر بالاستيجار بالمثل ووجب عليه تسليم رقبته لغيره
المالينة بالغالب على عليه القبول ولو كان القيم كذا مع قدرته على الدفع الى القاضي لا غرامة عليه
اي القيم وانما هي اعم الغرامة على المتاجر ولكن اذا نظر الناظر بالمثل كمن قد اخذ النقص منه
فيصرفه مصرفه قضاء وديانة كذا في القيمة واذا علم من هذا حرمه بجار الوقف باقل من ابو المثل
علم حرمه اعارة بالاول لان فيه ابطال حق الفقراء وينبغي ان يكون الاعارة خيانة من الناظر وكذا
اجارته بالاقبل مما يملك وذكر الحنفية ان الوقف اذا اوجر باقل مما يتغابن الناس مثله

وانها غير جائزة وبطلانها القاضي فان كان الواقف مائنا وفعل ذلك على طريق التبرع
والعقبة افرق القاضي في يده وامره باجارتها بالاصح وان كان غير مائنا فوجها من يد وجعلها
في يده يتيق بدينه وكذا اذا اخبرها الواقف سنين كثيرة من يخاف ان يتلف في يده قول بطل
القاضي الاجارة ويخرجها من يد المتاجر انتهى فان كان هذا في الواقف فالمتولى اولى بغير الواقف
فان عني القيم انه اى القاضي المفعول قد جرى اى قرض وعين كذا مائة اوسا هنة وصنفه
المفعول فيه لا قبل الا بئنه ثم ان كان ما عينه اى مثل عمل يعطيه الثاني والا يحيط الزيادة
ويعطيه الثاني انتهى فقد اقر ان القاضي الثاني يحيط بآثار على اى المثل وفاد عدم صحة
تقرير القاضي للناظر معدوما اكثر من اى المثل ليصح تعليق التوقيع في الوطائف اخذوا
من جواز تعليق القضاء والامالة بجامع الولاية فقد بان التعليق على صيغة الفاعل قبل وجود
الشرط بطل التوقيع كما اذا علق السطحا الامالة والقضاء بالشرط واصنافها الى وقت
في المستقبل بان قال رجل اذا قدمت بدين كذا فانت قاضيا او اذا انتبت مكة فانت
امير الوسم او قال جعلت قاضيا لاسر الشمر او جعلت امير الوسم لاسر الشمر فانت
السطحان قبل قدم ذلك الرجل البدع او قبل وصلة بكة بطل التعليق وانما كان كذلك
لان التعليق بالشرط عند وجود الشرط جعل في غير وجه وبعد الموت انتفى الاهلية فبطل
التعليق والاضافة مثل لغوات الاهلية فانه اذا قال لامرأته انت طالق عند فانت قبل محلي
بطلت الاضافة فان قال ان مائة مائة او كفرن وظيفة كذا وفي الصالح في شعر البدن خلا
عن الناس فقد قررتك فيها وقد ذكره الطبرسي في الفقه الواسع ان يفتقرها اى مع رديها
والفقه في الاصطلاح الدليل وهو حسن لكن بقي هنا هل للقاضي اذ علق الولاية بشرط
ان يملك الرجوع عنه وان يغفل من علقها قبل وجود الشرط ام لا فخذ القام بكتاب الازكر
مسئلة يخرج عنها جواب هذا السؤال هو قال في المحيط رجل وكل رجلا في شئ وكما له
من مسئلة غير مفيدة ثم قال له كلما عرفت فانت وكيل في ذلك وكما له مستقبله ثم
قال عرفت في تلك الوكالة كلها فانها يغفل عن الوكالة المرسدة وهل يغفل عن الوكالة
المعلقة قال نضر بن يحيى انه يغفل وهكذا روى عن محمد وقال محمد بن سلمة لا يغفل وهكذا
روى عن ابي يوسف فلهذا بنا على ان الوكالة اذا كانت معلقة بالشرط وغفل الموكل قبل
وجود الشرط يصح الغفل عند محمد ولا يصير وكيل ماني وجب الشرط وعند ابي يوسف لا يصح الغفل
حتى يصير وكيل ماني وجب الشرط لان الوكالة قبل وجود الشرط غير ثابتة فلا يصح الغفل قبل وجود
وعند محمد تعليق الوكالة بسبب لانفاذ ثبوت الوكالة فيصح الغفل بعد وجود السبب قبل

ولفظ انتهى هو الذي في
كالا يخفى فيستأمر
سبب
ليصح في الوطائف
فقد بان التعليق بطل التوقيع

فان قال القاضي ان مات
فكان الوطائف فقد قررتك
فقد بان

وكحل رجلا في شئ وكما له
مسئلة

في تدبير وكالة مفيدة
ازي مرسة

مطلوب الامام والمؤذن
اذ كان الامام اولى او
وقف كذا في معنى الرضا

ان يصير وكيل لا لبراء عن الاجرة قبل استيفاء المنفعة فانه يصح لانه وجد بعد وجوده
سبب وجوب الاجرة وهو الاجارة وان لم تجب الاجرة بعد فكذا هذا وعلى هذا الاصل
فخرج الجواب عن السؤال المذكور اذ لا فرق بين الموكل والقاضي هنا لان الوكالة المعلقة
كالوكالة المعلقة ومناط البحث وماخذ كل من ابي يوسف ومحمد لا يخص بالوكالة وحده
بل العلة فيهما نعم فافهم وهو انه صاحب المحيط اذ كان الامام والمؤذن وقف كذا مائة هنة
او مائة درهم فلم يستوفيا حتى مائنا سقط لانه في معنى الرضا فلا يملك قبل القبض ولذا سقط عوائد القاضي اذ مات
قبل الاستيفاء قال صاحب الهداية في اقراب الجزية ومن مات في نصف السنة فلا شيء له
من العطاء لان نوع صله وليس يدين ولهذا سمي عطاء فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت
واهل العطاء زمانا مثل القاضي والمفتي والمدرس انتهى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى
كلام صاحب المحيط في الفتاوى ذكره مولانا خير وهو في الدرر والفرج وهو الذي في البغية اى فيجب
الفتية بانه يورث ثم قال بخلاف رزق القاضي وقال في ذلك المحل ايضا اذ لم يدرس المدرس والابون
الامام في اكثر السنة فلم يورث اذ كان الواقف على كل من يدرس ويوزن ولا يعتبر في حقهم وقت
فروج العدة وماذا كان لان هذه الوطائف شوب الاجارة ولذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين
ولتقرر ويفيد الطبعة ويهدى ثواب قرأته الى الواقف وكذلك الفقيه والامام وهذا كله عمل يوجب
عليه فلهذا كان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة لا ترى
الى قوله في الوقف على الفقهاء الخنفية انه يجوز للمفتي منهم ان ياخذ منه شيئا حيث جازوا علمنا انه
انما جاز لكونه في مقابلة عمل يجوز اخذه قياسا على الاستيحاء على افعال الطاعات على افعال المناجزة
وعليه الفتوى يقال ان ما ذكرته الهداية يخالف لما نقل عن البغية من قوله بانه يورث بخلاف
رزق القاضي اذ المدرس والقاضي ستيان في العطاء ومن قوله وماذا كان لان هذه الوطائف
شوب الاجارة ثم لاننا نقول المراد بما قاله صاحب الهداية هو مال بيت المال كما يشعر به
ذلك المال بالعطاء وما قاله صاحب البغية وهو غلة الوقف في لا مخالفة بينهما كما لا يخفى
وذكر في البيوع للحدال الاسوطي في هذا فرع يذكره اصحابنا الفقهاء في الوطائف المتعلقة بالاداء
وهو اوقاف الامراء والسلاطين كما ان كان لها ما خوذ من بيت المال ويرجع الى تلك الاوقاف اليه
اى الى بيت المال كما قال الامام الخفاف في احكام الاوقاف اذ اقطع السلطان اننا شيئا
من حق بيت المال لم يجز وقفه كذلك قدت وكيف يقطع شيئا من حق بيت المال قال هذه الاخر
لانك وهى ارض فراخ وهى ملك لاربائها قال سلطان ياخذ منهم النصف مما يخرج اليه تعالى
من ارض المزرع فاقطع السلطان من هذا النصف الذي ياخذ لبيت المال بعضه فيقول

ان يعطى كل
واحد منها
ما يحسن

مطلوب الامام والمؤذن
اذ كان الامام اولى او
وقف كذا في معنى الرضا
انما جاز لكونه في مقابلة عمل يجوز اخذه قياسا على الاستيحاء على افعال الطاعات على افعال المناجزة
وعليه الفتوى يقال ان ما ذكرته الهداية يخالف لما نقل عن البغية من قوله بانه يورث بخلاف
رزق القاضي اذ المدرس والقاضي ستيان في العطاء ومن قوله وماذا كان لان هذه الوطائف
شوب الاجارة ثم لاننا نقول المراد بما قاله صاحب الهداية هو مال بيت المال كما يشعر به
ذلك المال بالعطاء وما قاله صاحب البغية وهو غلة الوقف في لا مخالفة بينهما كما لا يخفى
وذكر في البيوع للحدال الاسوطي في هذا فرع يذكره اصحابنا الفقهاء في الوطائف المتعلقة بالاداء
وهو اوقاف الامراء والسلاطين كما ان كان لها ما خوذ من بيت المال ويرجع الى تلك الاوقاف اليه
اى الى بيت المال كما قال الامام الخفاف في احكام الاوقاف اذ اقطع السلطان اننا شيئا
من حق بيت المال لم يجز وقفه كذلك قدت وكيف يقطع شيئا من حق بيت المال قال هذه الاخر
لانك وهى ارض فراخ وهى ملك لاربائها قال سلطان ياخذ منهم النصف مما يخرج اليه تعالى
من ارض المزرع فاقطع السلطان من هذا النصف الذي ياخذ لبيت المال بعضه فيقول

اوقاف الامراء والسلاطين

من يقطع فزقتك من هذا النصف الاربعه افهام وجعلت عليك شئيت المال
وهو العشر من جميع ما يخرج من الارض فان وقف هذا الذي قطع ذلك ما قطع لم يخرج الوقف في ذلك
من قبل ان الذي قطع لم يملك رقبه الارض وانما قطع شيئا من حق بيت المال فالوقف
في ذلك بالكل لا يجوز انتهى لكن يجوز لمن كان متصفا بصفة الاستحقاق من عالم للمعلوم شرعية
ورقن طالب العلم لذلك الشرعية ومن صوحي يكون على طريقة الصوفية من أهل سنة
والجماعة ان ياكل ما وقفوه قوله من عالم للمعلوم وما عطف عليه بيان من قوله من كان
بصفة الاستحقاق وقوله ان ياكل ما وقفوه فاعل لقوله يجوز غير متغير بالسرطه بل يجوز فقام
ويجوز في هذه الحالة وهي بصفة الاستحقاق الاستنباطية بغيره ويجوز تناول للمعلوم
وان لم يباشره ولا استنباط لوقفه ولم يستب كما اول ويجوز استنباط الاثني عشر في كل سنة
الكرام من الاثني عشر الوظيفه الواحدة والواحدة ويجوز استنباط في عشرة وظائف يعني
قوله واشتركت الوظائف ليس بوجوده رسالة تصاحبها ما تعلق بها من الفروع بعبارة
ومن لم يكن متصفا بصفة الاستحقاق من بيت المال لاكل من هذا الوقف ولو قرره
الناظر وبما هو الوظيفه لان هذا من بيت المال وما كان كذلك لا يجوز عن حكم شرعي
وهو ان يكون مصرفا من مصارف بيت المال يجعل احد وثوقه لغيره من الناس من جواز تحويل
من ملكه الذي وقف من الارض الخراجية حيث قال انه وقف لفلان وفلان ممن لا يستحق
توهم فاسد ولا يقبل باطن الامر ما وقف اوقاف راضي ملكها وقفوها بان قطعهم سلطان
تلك الارض حال كونها مواتا او قطعها من ملكه بغيره وطا فلا حكم له وهي قابلة للتحويل بالبدل
الى تلك وصيات انما اقطع من ارض بيت المال فانه لا يملك العبد فلا يصح وقفها ولا تصرف
بما يخرجها عن ملكه ولا تورث عنه وانما ملك لا يتفاد بها فله ايجارها وللامام ان يخرجها الى غيره
ان يخرج عن الزراعة في ثلثة سنين واذا جاز اوقف اي شئ من عرق العرق فنظر فان كان
اصداى ما خذ من بيت المال وعلى فيه بصفة الاحقة من بيت المال مثلا فان كان اهل لوطا لطف
من هو متصفا بصفة الاستحقاق من بيت مال ومن ليس كذلك فممن لا يكون على غيرهم من العلم
ومن طلبة العلم والارسل وان كانوا كلهم متصفا بصفة استحقاق من بيت المال
وقدم الامر بالاصح وان استوفوا كلهم في الحاجة قدم الاكبر فيقدم المدرسون ثم توفون ثم لامام
ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخوذ من بيت مال بل كان من الاراضي التي باعها السلطان
وحكم يصح بيعها ثم وقفها لشئ كاسبيحي وتلقاها من مالها بوجه من اوجهه فانه يجوز فيه
شرط الوقف فان لم يشترط تقديم احد يقدم فيه احد بل تقدم جميع مال الوقف باستوف

ويجوز تناول للمعلوم
وان لم يباشره ولا استنباط
ويجوز استنباط الاثني عشر
فانفذ في الوظائف
فمن جاز استنباط الواحدة
في عشرة وظائف
ومن لم يكن متصفا
بصفة الاستحقاق
من بيت المال

واذا جاز الوقف عن
العرق الى جميع
المتخلفين

اهل الشعائر وغيرهم سواء انتهى بلفظه اي كلام لا سيوطي في البنوع وقد غرر بذلك
الكرام من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول اهل لوطا لطف بغير مباشرة او مع مخالفة
الشروط والحال ان ما نقله لا سيوطي عن فقهاء اهل لوطا لطف بغير مباشرة او مع مخالفة
له اي الاستباحة تناول للمعلوم بغير مباشرة او مخالفة الشروط ناقل فاما الاراضي التي باعها
السلطان وحكم يصح بيعها ثم وقفها لشئ كاسبيحي فانه لا بد من مراعات شرائطه فان قلت هل في مدعيها
كذلك ان يصح بيع ارض تلك الاراضي اصل من قبل الشرع قلت نعم كما تبين في الرساله
في الاراضي المصرية وهكذا اعلم ان الامام ناظر المصالح المسلمين وخرج في فتح القدير بانه كوصي اليتيم واختلفوا في وصي اليتيم
فذهب المشايخ المتقدمون على ان له البيع مطلقا واختلف القاضى الاسيحي الى وصايب الجمع
وزعم المتأخرون الى ان له البيع بشرط ان يكون على الميت دين ووصي بدارهم مرسدة وليس
غير العقار وان يكون فيه مصلحة ظاهره كبيع بصف قيمته ان يكون مواتا ثم يرب على غلاتها او لاجبة
كعدم وجود ما ينفع على اليتيم فالواو الفتوى على قول المتأخرين ومن صرح به الزيلعي في شرح الكفر
فاذا ذلك ان للامام بيع عقار بيت المال على قول المتقدمين مطلقا وعلى المضي به بجاية او مطلقه
ومن ذلك الاراضي الخراجية انتهى وقد سن عن ذلك محقق بزهام فاجاب بان للامام بيع
اذا كان بالمسلمين حاجته والعباد بانه وبينت في الرساله المزبورة انه اذا كان مطلقا صح وان لم يكن
البيع حاجته كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين المضي به والعبارة التي ذكرها في تلك الرساله هي
مكذوبة ما اقتبس من المحقق في فتح القدير من شرائط حاجته يجوز بيع الامام الاراضي تخري على بيع
وصي عقار اليتيم غير صحي على قول الكل لانه على قول المتأخرين لا يقتصر على الحاجه بل ما في المصلحة
كما ذكرنا وما على قول المتقدمين فظاهره انتهى فان قلت هذا اس جواز الاستبراء والوقف فاهو
في اوقاف الامراء اما في اوقاف السلاطين فلا يجوز الاستبراء والوقف قلت لا فرق بينهما فان سلاطين
الشراء من وكيل بيت المال في سيرة اوقات التناطع لو زاد السلطان ان يشتري بالنفسيه
غيره بان يبيعها من غيره ثم يشتريها منه بنفسه انتهى لان هذا بعد من اهل كذا في الحيط وفي كذا
جواب الوقفات التي اجاب عنها الامام المحقق في فتح القدير فانه سئل عن الاستبراء في شئ
بضم الباء وانراه المحقق وسكن السين لم يملك من مملوك مصر مثل قايينباي وطوماي
اذا اشترى من وكيل بيت المال ارضا ثم وقفها فاجاب بما ذكرنا وما ازلوقف السلطان من بيت
المال لمصلحة فذكره في خان في فتاواه جواره في رعي ما شرطه راما حيث قال ان من مصارف
الخارج بناء المسجد والتنفقة على غيرها وبقربها لوقف السلطان ارضا من بيت المال على مصلي المسلمين
حاز الوقف انتهى في منظومه ابن وهبان لو وقف السلطان من بيت مال لمصلحة لم يجز ويؤجر

لو وقف السلطان
ارضا من بيت المال
عنه الاوقف المسلمين
عنه

تناول للمعلوم بغير مباشرة
او مع مخالفة الشروط

واختلفوا في وصي اليتيم
عقار اليتيم

واختلفوا في وصي اليتيم

اختلفوا في وصي اليتيم
عقار اليتيم

اذا اشترى من وكيل بيت المال
ارضا ثم وقفها

اذا اشترى من وكيل بيت المال
ارضا ثم وقفها

وقال الشيخ ووجه السطحا على ذلك لان بيت المال مخصص للصالح المدين فان ابدى عليه
 الشرعي فقد منع غيره من خلافه فوجه ما اذا وقف السطحا رضاعا من ارضي بيت المال على رجل
 معين ثم على ذرية ثم على الفقراء فقد افق العلامة عبد البر بن الشيخ بعد جوازها فاذن قول
 قاضيان على مصلحة تحت نظر انه لا بد من العموم في الابداء وخالف في ذلك بعض اهل عصره
 نظر الى العموم في الابداء وقد طال الكلام فيه في شرح على منظومة ابن وهب وما استوفى من تحقيق
 في العموم عند الضيق في لف منه جساما في حاوي القدر مني لذي بدء من ارتفاع الوقف عمارته
 شرطه الاوقف لان لا ان قصد الوقف صرف الفدية مؤبدا ولا يتبع ذلك الا بالعمارة فثبت شرط العمارة
 اقضاء ولان الخراج بالضممان وصار كنفقة احد الموضي فثبتها على الموضع بها كذا في المدينة
 ثم ما هو قرب الى العمارة وعم المصلحة كالا امام الشيخ ومدرس ليدرسه يصرف اليهم قدر كفايتهم
 ثم السراج بكسر السين في اعتباريل ومراة مع زيادتها والبط بكسر الباء في حصر كذا في التمام
 اي كلام الحاوي وبغيره ثم دون التوردين على انهما مؤخران عن الامام وهو المدرس في حقينة
 لو شترى بسطافيقا من غنة جاز ان استغنى الشيخ عن العمارة انه في وقاؤه في ظاهر
 كلام الحاوي ان المقدم على جميع المستحقين بلا شرط في الصرف هو الامام والمدرس والوقاد وهو
 خادم السراج والقرطاس في رتب البط وما كان معناه في غيره بالكاف فما كان معناه في غيره
 لانه من المصالح وينبغي الحاق الشار وهو المعتد من العمارة والحاق الكاتب بهم ايضا في رتب
 العمارة لان كل زمان وينبغي الحاق جارية مباشرة بجاية بهم وسواها يقال بق ماثنية
 يسوقها يسوقا وسياقا فهو سابق وسوق شرط لانه فحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام
 بل هو امام الجمعة فالحاصل ان الشار الذي تقدم في الصرف مطلقا بعد العمارة لا ما هو الخطيب والمدرس
 والوقاد والفراس والناظر ومن اعتباريل وزيت وخمير ويحق عن زيت وخمير ثمن ما اؤخذ
 وادوة حلة وكلفة نقدين البيرة في البينة ولكن في حاوي قيد المدرس كمدرس المدرسة وظاهره مدرس
 اجماع واما حال انه لا يخفى باينهما من لفرق فان مدرس مدرسة اذا غاب عطفت مدرسة
 فاقرب الى العمارة مدرسة الروم وامام مدرسة جامع كالمدرسين بمصر فلا تصرف في اخذ لانهم
 ليس من الشعار ولا يكون مدرس مدرسة ايضا من شعار لان لازم مدرس على حكم الشرط
 في كل لحظة ولذا قال اذا غاب مدرس حديث لقطت كذا في مدرس جامع في حقينة
 يدرس بعض التبار في مدرسة وبعض التبار في مدرسة ولا يعلم شرط الوقف بخفي غلة مدرس
 في المدرسين ولو كان يدرس بعض الايام في هذه المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلة في
 بنامها وكنم التسلم والمدرستين السنتين سواء انتهى واستفيد من قوله لا يستحق غلة في بنامها

بدء من ارتفاع الوقف
 بخازنة مدرسة او وقف
 امام نا

في الفروع بين مدرسين
 اجماع ومدرس
 اجماع

انه يستحق

انه يستحق بقدر غلة وهي كثيرة الوقوع في اصحاب الوظائف في زماننا وحاصله انه ينظر الى ما شرط
 الوقف له وعليه من العمل ويقسم الشرط على عدة خلاف البعض التي فنية فانه يقول ان العمل
 الشرط لا يستحق شيئا من الشروط كما ذكره ابن السبكي اما مدرسا وانما فلا اي لا يكون
 من اشعار كما لا يخفى قال المولى السبكي جوي زعم رحمه الله تعالى اقول هذا ممنوع كما لا يخفى على الناظر
 في عبارة السبكي انتهى وفي قوله ولكن قيد المدرس في قوله كدرس الروم والمراد بالمنع ان يكون
 كلامه ههنا منافضا لما تقدم فليسا من وظائف الجاوي في تعليم الامام والمدرس في حقينة الشعار
 التعبير به ثم دون الواو فان علمت ذلك علمت ان الشار الكاتب والباشرا في الجاوي
 والشار في غير زمن العمارة والمزلة في وهو الذي يستعمل الجاوي واستعمله لانه يعطى الجاوي عندئذ
 الحوزة والشار في الكس من فيه الكفاية لضبط البند من السطحا كذا في الفاموس وكاتب الغيبة
 وهو الذي وضع النقطة على اسم من غاب عن الوظيفة وحازت الكتب وبقيت ارباب الوظائف
 ليسوا منهم اي من الذين هم من الشعار ولكن ينبغي الحاق المؤثرين بالامام وكذا الميقات
 لكثرة الاضمار اليه في وجوه وظائف الحاوي القدر من تعليم من ذكرناه على غيرهم ولو لم يوصل
 بشرط الوقف لا يستوفى عند الضيق الظرف متعلق بقوله تقدم ما ذكرناه لانه اي الوقف جعلهم
 كالعمارة والحال انه لو شرط الوقف استوفى بالعمارة الباء متعلق بعبارة شرطه واما مقدم
 العمارة عليهم اي على المستحقين فلهذا هم اي تقدم المستحقين على غيرهم عند شرط الاستوفاء
اجاملية وهي الوظيفة والعطاء على اصطلاح اهل مصر القاهرة وفي فتح القدير والعطاء هو ما يثب
 في الديوان باسم كل من ذكرنا من الفائدة وغيرهم وهو كاجامكية في عرفنا الا انها مشهورة والعطاء
 سنوي في الادواق الجاشية لاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل سنة ما ياسبه
 من غير اطلاق بالافرى فاعتبرنا نسبة الاجرة في اعتبار من مباشرة وما يباين من العموم في كل
 للاعتبار واعتبرنا نسبة الصلة باعتبار ان اقبض الحق لعدم شتم مات او عزل لا يستزعمه
 حصة ما بقي من السنة واعتبرنا نسبة الصدقة لتصحيح اصل الوقف فانه اي الوقف لا يصح
 على الاعيان ابتداء لانه لا بد من ابتعا فربة ولا يكون الا بملاطة جانب الصدقة فان امان
 المدرس في انشاء السنة قبل مجي الغلة وقبل ظهورها من الارض والحال انه قد يشر مدة ثم مات
 او عزل فيبقى ان ينظر وقت قسمة الغلة المدة مباشرة الى مباشرة من جالعه وبسط الحق
 على المدرسين وينظر كم يكون منه المدرس لتفصل وتصل فيعطى كل طرف ولا يفرق في حقينة
 ما فرمناه من اعتبار من مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في الاولاد في الوقف عليهم لا يفرق الحكم
 بينهم وبين المدرس الفقيه وصاحب وظيفة ما في جوبات البر المعنى الذي قدمناه وهذا

اجاملية وهي الوظيفة
 والعطاء

فانما في المستحقين
 في انشاء السنة قبل
 مجي الغلة

كون الذرية متولدة من الذكور خاصة ذوات الاناث اقول قوله من الذكور خاصة ذوات الاناث هي هنا
 تفيد لما علم التزاما لا يفيد اضرارا لان الذرية والنسل العقب لا يكون الا من ولد الابن دون
 ولد الابنة كما ذكره الطرسوسي في النفع الواسع اللهم الا ان يكون اضرارا عن قول البعض كما قاله
 الطرسوسي ايضا وعند بعض الناس ولد الابن من العقب ولان النكاح مقصور على مقصوره
 من قوله ثم علم اولاد اولادهم واما اولاد البنات لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولادهم لكنهم
 اى الاولاد ينسبون الى اباؤهم لا الى امهاتهم كما قال المأمون واما امهات الناس وعقبه تنسبون
 ولان اباءهم وولدهم قوله تعالى ما كان محسوبا باحد ولكن رجالكم فوجوه اولاد البنات ينسبون
 الى جدتهم لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا الحسن والحسين ذكورا كانوا واناثا ان مقصود
 تخصيص اولاد الابناء ولو كانوا ايتى تلك الاولاد انما تكون لهم ينسبون اليه اى الابناء كما مر في قوله
 قوله بعده فاذا انقضت اولاد الذكور قوله ولغيره في دليلنا ان على ان قوله من الذكور خاصة قبل الابناء
 دون الابناء ولم يقل اباء الذكور ولا ابناء الاولاد والله سميع وعليم بحقيقة الحال اقول فيجب
 لان المتبادر من امثال هذه القيود ان يكون قيد للموقوف عليهم لا لابائهم كما لا يخفى ثم بعض
 ان بعض الشافعية جعلوا القول المذكور قيدا لاباء ولابناء وواقعة بعض الخفية واما الاما
 عبد الرحمن الشافعي الاستوائية التمهيدية اقول في الوصف المذكور يرجع الى عند الشافعية
 وعند الاخرى عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العقب بالموألف ما ثم يعود
 الى الاخر اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصلحة الوقف عند الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي
 قدمت هذه المسئلة في اوائل هذا الفصل مع التفصيل مغزا الى ابن وهب وان كان الموت
 بعد من اى من القاضي بحيث لا يمكن له الاستئذان الا بقول الصلحة في سبيلهم
 فيرجع من مال الوقف لذاته في ائنة المقتضى الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان لا يغير
 التفويض الشرط اى بشرط الوقف صح التفويض مطلقا سواء كان في حق من مرض موت
 صورته رجل او وقف رضا وقفا وجعل النظر فيه الى شخص وجعل له ان يستد ذلك الى
 فاستد هذا الشخص الى زيد مثلا فوض اليه النظر بحسب ما هو موقوف اليه مستند صح التفويض
 والاى وان لم يكن ذلك التفويض بشرط الوقف يعنى ان الوقف اذا جعل الولاية الى شخص
 ولم يذكر ان يفوض ذلك بل يملك الناظر التفويض اى لا فيه تفصيل وهو فان فوض في حصة
 لم يصح لان الناظر في بمنزلة الوكيل والوكيل لا يملك تفويض بالوكالة لغيره بغير اذن الموكل
 الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العموم كما مر ان فوض في مرض موت صح لانه عند الموت
 بمنزلة الوصى والموصى له ان يفوض الوصية لغيره وان لم يشترط الوصى ولان نفسه لما كان

في كلام المصنفين

الاستدانة على الوقف
لمصلحة الوقف عند
لا يجوز الا باذن القاضي

انما اذا فوض
النظر لغيره

في مرض الزوال

في مرض الزوال والانتقال سوغ له التفويض لئلا يكون الوقف بغيرنا فلا يكون في القينة واليمنية وقراءة
 المقتضى وغيرها واذ اصح التفويض بشرط اى بشرط الوقف لا يملك عزله ولا الرجوع فيه لان
 صحيح واذ اصح فوجع الفوض من ان يبق له ولان الشرط مقارنا جنيبا فلا يملك الرجوع ولا العزل
 اما الرجوع فلانه انما يملك من له حق فاقه شرعا كالحصة لغير ذى الرحم المحرم والناظر لم يبق له حق
 بعد التفويض فلم يملك الرجوع واما العزل فلان الولاية يكون فيه للمقاضي وللوقف اما الناظر
 فلا لعدم الولاية العامة في حق وانتقال الولاية الى منة عنه فلهذا قلنا انه لا يملك الرجوع
 ولا العزل الا اذا كان الوقف جعله التفويض الى من يشاء والعزل اذا اراد وبغيره اذا اختار
 فان في هذه الصورة يملك الناظر ان يرجع التفويض لذي فوضه ويفوض لغيره وبما يشترطه
 كما مر الطرسوسي في النفع الواسع ولكن لم يذكر الطرسوسي ما اذا فوض الناظر في مرض موت بل بشرط
 الوقف بل يصح له ان يملكه بالصلحة اى يحكم بها وينبغي ان يكون له العزل والتفويض لغيره عند الموت
 كالا بقاء وسئل عن ناظر معين بشرط اى بشرط الوقف النظام ثم بعد وفاته شرط
 لغيره لم يملك من اذ فوض ذلك المعين النظر في حصة لغيره ثم ما ينتقل اليه بموته ولا ينتقل
 فاجبت بانه اذا فوض النظر لغيره ثم ما اى المفوض ينتقل اليه بموته لعدم صحة التفويض
 وان فوض في مرض موت لم ينتقل اليه الحاكم مادام الفوض له على صيغة المفضل باقيا لقيام مقام
 اختيار الصلحة تفويض الوصية لغيره وان لم يشترط له الوصى والناظر لها كالوصى كما مر
 اقول فيه بحث بل الظاهر ان لا يصح تفويض هذه الصورة في مرض موت ايضا لان الوقف
 لما شرط النظر بعد وفاته والشرط له الحاكم لا يكون ضرورة حتى يصح تفويضه نازل وسئل
 عن واقف شرط وقفه مرتبا بشرط اولاد رجل معين ثم بعد شرط الفقراء فخرج ذلك الرجل عن الوقف
 لغيره ثم ما فهل ينتقل الوقف الى الفقراء فاجبت بالانتقال ليس للفاضل ان يقرر
 وظيفة في الوقف لغير شرط الوقف لعدم الصلحة فيه سبق تفصيل هذه المسئلة في النوع الاول
 من القواعد في القاعدة الخامسة نعرف الامام على الرخصة منوط بالصلحة في التبيين الثاني
 ولايجز للمقر الاخذ بالنظر على الوقف لغيره في واقعاته ان للفاضل نصب القيم
 بغير شرط الوقف وليس له نصب خادم المسجد كالفراش وغيره بشرط الوقف لان
 الفاضل في الاوقاف مفيد بالصلحة لا انه يقتصر كيف يشاء هذا ما وعدته فيما سبق في قوله
 فلما مضى الخلق دون الناظر فاستغفرت منها اى من الواقعات للحاكم في ما ذكرته وهو
 قوله ليس للفاضل بكرة اعطاء فقير من وقف الفقراء لانه صدقة فاشبهت الزكاة الا اذا فوض
 على فقراء قرابة فانه اذا اعطى كثر من ثلثي درهم بل انصرف جميع العدة اليهم لا يكره لان الوقف

اذا شرط زوال الصلحة
ثم من بعد الفقراء
ليس للفاضل ان يقرر
وظيفة في الوقف
ان للفاضل نصب القيم
بغير شرط الوقف
بكرة اعطاء فقير من وقف
الفقراء ما يشاء

ما في درهم

أوجب ذلك كالتوصية كذا في الاختيار وأما إذا وقف على الأفقر لا فقر من قرابة فما لا يعطى الكل لما يعطى أقل من ثلثي درهم قال لعلنا أن وقف على الفقر جاز صرفه إلى ولد أو أخت أو ابنة إليه ووقف بين الوقف وبين الزكوة فإنه لا يجوز صرف الزكوة إلى ولده والوقف أن يوجب الزكوة لم يزل ملك المالك من قدر الزكوة فكان الواجب على المالك الإفراج والتبذير من كل وجه ولا يتحقق ذلك فيما بين الوالدين والمولودين لأن منافع المالك بينهما مستقلة أما الوقف قدره عن ملك الواجب بنفس الأيقاف فليس عليه الإفراج والتبذير من كل وجه وإنما عليه إعانة الفقراء على أخذ صغرهم والإعانة على أخذ الحق يتحقق فيما بين الوالدين والمولودين كذا كذا في المحيط ومن هنا يعلم حكم الرب الكبير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء والحفظ إذا وقف رجل أرضه على فقر قرابته بأن قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي لم يستحق من غيرها أي الغنم وفي بعض النسخ أي على فقر القرابة لا ببينة على القرابة والفقر ولا يبرهن بياضة القرابة لأنه إن لم يقصر بها لا تفصح الشهادة لتنوع القرابة وأصلها كما إذا شهدوا أنه وارث لا يقبل ما لم يقصر واجهة الإرث ولا يبرهن بياضة فقر مقدم لأنه لا تسمع البينة على الفقر أيضا ما لم يقل الشهود أنه فقير مقدم لا يعلمه قال والقياس أن لا يكلف إقامة البينة على الفقر لأن الأصل في ذلك الفقر لأنه ضيق وهو عديم المال ما استحيانا فصلنا يكلف إقامة البينة على ذلك لأن الاستحقاق بالفقر الأصل استحقاق بالظواهر واستصحاب حاله فإنه لا يوجب صحة الاستحقاق كذا في المحيط ثم اعلم أنه يكفي أن يكون فقيرا يوم مجئ الغدة حتى لا بأس أن يكون بعده غنيا كما ذكر في المحيط وقال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم مجئ الغدة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته لأن الملك قد وصب له يوم مجئ الغدة ألا ترى أن من مات يوم مجئ الغدة قبل أخذ نصيبه لا يبطل نصيبه وإنما لا يبطل ما قلنا فإن ولدته امرأة من قرابته ولم يبعده مجئ الغدة لأقل من ستة أشهر فلا خصته لهذا الولد في هذه الغدة لأن الاستحقاق بصفة الفقر موصفة القرابة وصفة الفقر غير ثابتة للحمل لأن الفقر هو الحاجة والحاجة للحمل إلى شيء وإنما ثبت لصفة الفقر بالانفصال عن الأم فهو كواحد من قرابته كان غنيا يوم مجئ الغدة ثم افتقر بعد ذلك لا يستحق من هذه الغدة شيئا كذا هو هنا انتهى ومن لم تنفق عليه غيره والحال أنه لا مال له فهو فقير أن كانت النفقة بحيث لا يجب عليه ذلك الغير إلا بالقضاء أي بقضاء القاضي كذا في الرجم فله حظ في الوقف وإن كانت تجب عليه بغير قضاء القاضي فليس بفقير فلا يكون حظا من هذا الوقف كالولد الصغير ونحوه لأنهم يأخذون النفقة فيصرون بها غنيا كذا في الاختيار إذا حصل فقير الوقف في سنة

إذا وقف على الفقراء جاز صرفه إلى ولده

استصحاب حاله واستحقاقه لا يوجب صحة الاستحقاق

وقف معلوم الشخصين كذا وبعضه في تلك السنة مما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف إذا لاق لهم في الغدة في زمن التعمير بل لهم أيضا في زمن الاصباح إليه أي التعمير سواء عمر أو لا وذكر في الزبيرة ما يفيد هذا حيث قال أن الناظر إذا وقف لهم أي للتحققين من غدة الوقف مع الحاجة لأن ما يحتاج إليه الوقف من العمار والمونة كمنشئ عن حق الفقر فإذا دفع إليهم ذلك ضمن وفان في ما ذكرناه أنه لو جاء الفقرة في السنة الثانية وقاض شئ بعد عرف معلوم هذه السنة لا يعطيهما القاض عوضا عما قطع في السنة الماضية وقد سئل عما إذا شرط الوقف القاض عن الشخصين للعتقا وقد قطع للشخصين في سنة بسبب التعمير هل يعطى القاض في السنة الثانية لهم أي الشخصين أم يعطى للعتقا فأجبت يعطى للعتقا لما ذكرنا وأنه سبحانه أعلم وأزادنا أن حكمنا بشخصين الناظر إذا وقف لهم أي الشخصين مع الحاجة إلى التعمير ليرجع عليهم بما دفع إليهم لكونهم قبضوا ما لا يستحقون في مدة الحاجة أولا يرجع قال لم أره صري لكن نقول أي الشيخ في باب النفقات أن يجوز الغائب إذا وقف الودعة على صيغة على بوي الودع على صيغة اسم الفاعل بغير إزاره وبغير إزاره فإنه يضمن لأنه تصرف في مال الغير بغير ولاية لأنه نائب في الحفظ لا غير خلاف ما إذا أمر القاض بأمره من مزم لعموم ولاية وإذا ضمنه لا يرجع عليه ما أي على الأبوين لأنه لما ضمن تبين أن الدفوع ملكه لا سنة ملكه إلى وقت التقدي فكذا من عافه وقال في كتاب العصب أن المقتضون يملكوا الضامن مستند إلى وقت التقدي حتى لو غيب القاض العصب الضميمة مثلا لو كان العين عبد فبها وضمتها المالك قيمتها ملكها القاض مستند إلى وقت العصب بقبضه بقبضه لا بقبضه خلافا لما ذهب إليه من أن القاض يملكها العصب لا سيما الملك قلنا إنما يملكه مزرع أن المالك يملك بغيره فلا يمنع البذل والمبدل في ملك شخص واحد بخلاف ما لا يقبل الملك كالمذبح ولو أعين العبد المقصوب بعد التضمين نفذ ولو أعنته ثم ضمتها المالك لقيمة لا ينفذ عتقه لأن الملك الغائب ناقص لكونه مستندا والناقض يكفي لنفوذ البيوع دون العتق كملك المكاتب ولو كان محرره عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالف أي المذكور ما ذكر في الضميمة من باب الشروط في الوقف لو شرط الوقف قضاء دينه ثم يعرف القاض إلى الفقراء فلم يظفر دينه في تلك السنة فعرف الناظر القاض إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الوقف يسترد ذلك من المرفوع إليهم انتهى لأن الناظر ليس بمنع هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلا يملك القاض لأنه لا يستحق في ذلك الوقت فكان للناظر استرداده بخلاف مسئلتنا لأنه مسترد لكونه صرف عليهم مع علم الحاجة وكذا لا يرد ما إذا أذنه القاضي أن يضمنه

الغنى فانه يضمن الغنى

لا يقع للمخضفين في سنة من الوقف من السنة الثانية من وقف الفقراء

مخضفين فما قطع مدعى دينه للمخضفين على الوقف

الناظر إذا وقف مع حاجته إلى التعمير فانه يضمن أن مودع الغائب إذا وقف الودعة على بوي الودع

المقتضون يملكوا الضامن مستند إلى وقت التقدي

ولو غيب العبد فبها وضمتها المالك قيمتها ملكها القاض مستند إلى وقت العصب بقبضه بقبضه لا بقبضه خلافا لما ذهب إليه من أن القاض يملكها العصب لا سيما الملك قلنا إنما يملكه مزرع أن المالك يملك بغيره فلا يمنع البذل والمبدل في ملك شخص واحد بخلاف ما لا يقبل الملك كالمذبح ولو أعين العبد المقصوب بعد التضمين نفذ ولو أعنته ثم ضمتها المالك لقيمة لا ينفذ عتقه لأن الملك الغائب ناقص لكونه مستندا والناقض يكفي لنفوذ البيوع دون العتق كملك المكاتب ولو كان محرره عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالف أي المذكور ما ذكر في الضميمة من باب الشروط في الوقف لو شرط الوقف قضاء دينه ثم يعرف القاض إلى الفقراء فلم يظفر دينه في تلك السنة فعرف الناظر القاض إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الوقف يسترد ذلك من المرفوع إليهم انتهى لأن الناظر ليس بمنع هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلا يملك القاض لأنه لا يستحق في ذلك الوقت فكان للناظر استرداده بخلاف مسئلتنا لأنه مسترد لكونه صرف عليهم مع علم الحاجة وكذا لا يرد ما إذا أذنه القاضي أن يضمنه

إذا أذن القاضي بالدفع إلى زوجة الغائب

مال الرجل غائب بالدفع أو برفع النفقة الزوجة الغائب فلما حضر الغائب تجد النكاح وصلى
 قائم قال في الغيبة أن شاء الله صاحب مالي ضمن المرأة التي تتغير وان شاء الله ضمن الرافع ويح
 هو الرافع على المرأة التي لا يملك الرافع غير منفعة وقت الرفع وما قدر الخط في الأذن فاعاد رفع
 بناء على صحة إذن القاضي فكما لا الرجوع عليها لأنه لا يرفع وإن ملك المرفوع بالقبض فليس
 فيه ولا يقال إن إذن القاضي بالرفع هو قضاء على الغائب وهو باطل لأن القول بقضاء هو
 إيجاب ما لم يكن واجباً قبل القضاء ونفقة الزوجة والوديع والموديع واجب قبل القضاء
 حتى إذا ظهر واحد من هؤلاء بحقيقة كالأخذ من غير رضائي ولا قضاء فكما القضاء من قضا
 إيفاء لما وجب عليه لا إيجاباً مبنياً على خلاف نفقة سائر الأقارب لأنهم لم تكن واجبة لهم
 قبل القضاء كان القضاء من القاضي إيجاباً مبنياً وقضاء على الغائب وذلك يجوز في النوازل
 سئل أبو بكر عن رجل وقف داراً على عمارة **سبحان الله** ما فضل من عمارة فهو
 فاجتمع الغنم والسجل لا يتجوز في الغنم للعمارة في حال بل يصرف الباقي لغيره في الفقر
 أملاً قال أبو بكر لا يصرف إلى الفقراء وإن اجتمع غنم كثيرة لأنه يجوز أن يرد إلى الفقراء
 لا تقل قال الفقيه أبو الليث سئل الفقيه أبو جعفر عن هذه السنة فاجاباً نعمه وليس قال
 الفقيه أبو الليث الاختيار عندي أنه إذا علم أنه قد اجتمع من الغنم مقدار ما لو احتاج إليه السجل
 والدار في العمارة منها من تلك الغنم المحتمة وبيع زيادة شيء من الغنم صرف الزيادة إلى الفقراء
 على ما شرط الوقف بلفظه قوله مائة صوب لو وصفت في جواب إذا علم أن لا تحقق في عمارة
 إنما هو بقدر ما يقع الوقف على الصفة التي وقف المالك وإن عوب ببنى على ذلك الوصف لأنها
 بصفتها صارت غلتها مصروفة إلى الوقف عليه فاما الزيادة على ذلك فليست مستحقة وجبة
 والغنم مستحقة الوقف عليه فلا يجوز صرفها إلى شيء إلا برضاؤه وهذا **ليكن للفاطران** يتفرعان بالغنم
 وداراً **فرضي** لغيرهم إلى الوقف كذا في الكفاية أما ما بالبيت للفقراء في الوقف فليس
 من باب الزيادة إنما ذلك بتبدل جهة الاستقلال بالجهة غير من الأوتار كذا في المحيط وكذا لا شك
 قائم فإنه لا ضرورة في صرف الغنم إلى جهة الاستقلال بالضرورة في زيادة بيتنا على
 فقد استغنى عنه من المذكور أن الوقف لا شرط تقديم العمارة ثم تعاضل عبا عن العمارة
 شرط للمحققين كما هو الواقع في أوقاف القنطرة فإنه يجب على الناظر ماسك قد ما يحتاج إليه
 من الغنم للعمارة في المستقبل وإن كان لا يحتاج إلى الوقف في العمارة على القول المختار في نفقة
 إلى البيت وعلى هذه العقول فينفرد بين شرط تقديم العمارة ولا بين السكنى عنه في شرط
 المذكور فإنه مع السكنى تقديم العمارة عند الحاجة إليها ولكن لا بد لها من العمارة عند عدم حاجتها إليها

وقف دار على مسكن
 على أن ما فضل من عمارة
 فهو للفقراء

سئل الناظر عن بيتي
 بالغنم داراً أخرى
 ليصرف إلى الوقف

ومع الاشتراط تقديم العمارة عند الحاجة وبطلانها عند عدمها ثم يفرق أبا في الزرع الفاضل
 عن قدر الكفاية للتعمير للفقراء بحسب استحقاقهم لأن الوقف إنما جعل لفضل غيرها عن العمارة
 للفقراء ثم إذا شرط الوقف تقديمها عند الحاجة الظرف متعلق بتقديمها يعني إذا شرط الوقف
 تقديم العمارة لكن لا مطلق بل عند الحاجة أي لا بد لها عند الاستغناء وعلى هذا قيد الناظر
 في كل سنة قد راكف للعمارة ولا يقال أنه لا حاجة إليه إلى الأخر لا أنا نقول فدر على الاستغناء
 إلى الأخر في النوازل يجوز أن يحدث المسجد حدث والرجال لا تقل وصاحب جاز في المسجد
 وبعض الوقوف والحال أن الوقوف لا غنم في يورى الصرف إلى الفقراء من غير إرضاء للتعمير
 إلى قراب العين الشرطية تقديمها ولا شرط أولاً وقوله إلى قراب إلى متعلق بيورى وصلى الوقف
 ناظر على أوقاف كاهن متصرف في أمواله يعني أن رجلاً لو جعل أرضه موقوفة صدقة فلما مرض مرض الموت
 أوصى إلى رجل وجعل وصي نفسه ولم يذكر من أمر الوقف شيئاً فإن ولاية الوقف يكون الوصية
 ولو جعل رجلاً وصياً لاناظر كذا في الغيبة من الوقف ولكن لم يطرأ له وجه بعد جعل الأول
 الثاني وصياً لاناظر كذا في الغيبة من الوقف ولكن لم يطرأ له وجه فان مقتضى ما قاله في الوصايا
 أن يكونا وصيين لأنه حيث لم يعزل الأول فيكونان ناظرين فليسا مل ولا يرجع بحد وفي الثانية فإن وصي
 إلى أحدهما أولاً ثم أوصى إلى أوفى من الثاني فيكون له وجه أيضاً فاختلف المشايخ في ذلك بعضهم ذهبوا إلى
 كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا يفر أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي جعفر ومحمد ومهما الله تعالى
 على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة الحنابلة محمد بن أبي بكر فاختلف المشايخ في ذلك بعضهم ذهبوا إلى
 وجعل في نوع أو بان قال جعلت لك وصياً في قضاء ما علي من الدين وقال لا فوجعتك في القيام
 بأمر ما وجعل أحدهما وصياً لهذا الولد في نصيبه وجعل الآخر وصياً في نصيب ولد آخر وقال وصيت
 إلى فلان يتقاضى دينه ولم أوصي إليه غير ذلك بجميع وأوصيت ما لي فلاناً أفكل واحد من الوصيين يكون
 وصياً في الأنواع عند البصينة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كانه أوصى إليهما وعنده محمد في أنه تعالى كل واحد منهما
 وصي فيما أوصى إليه **كتاب البيوع** ذكر البيوع بعد الوقف لأن كلا منهما من قبيل الملك لكن لما كان الوقف
 لا يرضى في ملك الوقف عليه وفي البيع يرضى في ملك المشتري كالموقف كالموقف فقدم ذلك وهو في الغنم
 عبارة عن مبادلة الشيء بالشيء مالا كان أو غيره لقوله تعالى أولئك الذين اشتروا الفضلة بالهوى
 فما ركب تجارتهم وقولهم بيع الحرام والبيعة باطل وقيل هو في اللغة عبارة عن مبادلة المال بالمال وقال الإمام
 الشافعي في المحيط هو في اللغة عبارة عن تسليم الشيء بالشيء مالا كان أو غيره فأنه هو التجرور
 على ما قيل وحكم بطلانه في كل من المقامين بناء على أن مبادلة في موضع الخاض وبالناسين في مقام المبيع
 ويجاب عنه بأن المراد بالمبادلة ما يكون على وجه التملك وهو لا يتصور فيما ليس بحال فعبارة التملك

وقف الوقف ناظر على أوقافه
 كما هو متصرف في أمواله

تعدية زوج في كلام الفقهاء تكون بحسب تارة كما وقع في هذه المسئلة وتارة اخرى بالباء كما قال القدوري ولا يجب للرجل ان يتزوج بامه ولا بجدة
ولكنه الفحل بتعدى بنفسه قال الله تعالى زوجناكم ونعلم بقرانكم او منكم فان قيل قد قال الله تعالى وزوجناهم بحكم
عين فلما مرادة وقرنناهم بحكم لان اجنة ليس فيها عقد نكاح فالنكاح بتعدية بنفسه مثلاً
١٤٥

هذا ما جاء في نسخة
من نسخة
من نسخة

رجل باع جارية بغير فاسد فولدت عند المذني من غيره ثم مات الجارية فان الشري برز قيمتها
وبرز الولد ايضا لانها لو كانت قائمة برزها فبرز ولدها فكذا اذا ملكك برز قيمتها لان القيمة
قامت بمقام الام انتهى والعاشرة الذين وعادة الجارية لبعده عن المعطوف عليه فببيع مع امه للدين
لا الجناية يعني لو جئت الامة فولدت لم يدفع الولد معها الجانية والفرق ان الدين منقضي
برزها لان الدين عليها وصف حكمي فيسرى الى الولد لان الصفات الشرعية الثابتة للامه تسري
الى الاولاد كالمالك والرق واقا الدفع بالجناية فواجب في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يلاقيها المفضل
الحقيق وهو الدفع والسرية في الاوصاف الشرعية لان الاوصاف الحقيقية والحاري عشر في حق الامة
فانه يسرى الى الولد ايضا لانه حق مستقر في العين حتى صار المالك ممنوعا من الانتفاع بها بخلاف
وغيره صوب وركوب وان لم يصح ممنوعا من بيعه صورته اذا ولدت لثمة الامة ولد لها عليه ان يزوج
ولدها ايضا فان ترك الولد الى العلم القابل وضيقه عن السنة القابلة لا يجوز فكانت قيمة الولد في السنة
الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة الاولى وكبر الولد في العام القابل
فصار ثمة عشرة دراهم وضيقها عن القابل جازلانه لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه
والا في عشر في الرهن في ثمة عشر سنة وما زاد على ما في المتون وهو قوله حق المالك القديم يسري اليه
الى قوله حق الامة منقول من جامع الفضولين وما كان في تصدير الرهن نوع ايهام فشره بقوله فيقربها
في الرهن فاذا ولدت الرهونة كان رهنا معها في يد المراتس لان الرهن حق متأكد لازم يسري الى الولد
الا ترى ان الرهن لا يملك باطلا بخلاف ولد الجارية الجانية حيث لا يسري حكم الجانية اليه لانه غير متأكد
حتى ينفر المالك باطلا بالعدا كما مر تفصيلا في الفرق بينها وبين الدين بخلاف ولد المتاجرة والكيفية
والعضوية وولد الموصى بخدمتها فانه اي الولد في هذه الصورة لا يتبعها لان المتاجرة حق في النفقة دون
العين وفي الكفالة الحق يثبت في الذمة والدليل لا يتولد من الذمة وفي الغصب السبب اثبات بدعيه
بازالة بد المحقق وهو معدوم في الولد ولا يكون اثبات فيه تبعا لانه فعل حسي تجري في الاوصاف الشرعية
في الجارية الموصى بخدمتها الحق في الخدمة وهي منفعة والولد غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون
تبعا وبعده لا ينقلب موجبا ايضا بعد ان يقع غير موجب كما فصل في كتاب الرهن من الزمعي ولم ار
لان حكم ما از باع جارية وملكها او مع غيرها او جعلها او باع دابة كذلك فان عللنا قولهم في قول
الشيخ بلف البيع فيما ان في مسئلة هي قوله لو باع جارية الاكلها يكون مجهولا الجارية متعلق بعقلنا
اي ان عللنا في البيع صورة الاستثناء المحل يكون المحل مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل
مجهولا فكان فاسد القول هذا اي فيما نحن فيه ايضا بلف البيع لكونه قطع بين معلوم ومجهول
اقول ليت شعري ما معنى البيع مع غيرها او جعلها ان كان البيع على اننا حاصل فقد ذكر الفقيه ابو بكر البلخي

فببيع المالك مع امه
للدين

الولد يبيع الام في الرهن

ان كان ثمة في الولد في
الاستعمال بذكره كان ثمة
والزكوة والنفقة والوصية
وغيرها من هذه الوجوه
من اركان الرهن فقال
وهذا المذني الذي في
الطهارة يجوز فيه وفي
في شدة الجارية
على ثمة ابن خا جيب
في بعض الكتب اذا كانت
المستغنى من ثمة ثمة
عن واذا كانت من خا ثمة
بالواحدة ثمة ثمة ثمة
هذا

ان المتبايع اختص في جواز هذا العقد بعضهم قالوا لا يجوز كالموشرط المحل في اليها بم وهذا التاويل
 يستدل بما ذكره في كتاب البيع ان باع جارية وبر من المحل يجوز فاني حكم بجواز البيع
 في الجارية اذا بر من المحل فهذا دليل على انه اذا شرط المحل لفقد وهذا لان الشرط محال لا يوقف عليه
 وقت البيع ولا يذهب عليك ان ما نحن فيه من هذا القبيل وقال بعضهم البيع جائز قال الفقهاء ابو بكر
 البجلي رحمه الله تعالى وهذا القول اصح عندي قيل ان المحل في ناس ارم بعد نقصان لا زيادة لانه يوجب تنقضا
 فيها فاشترط المحل يكون تبرا من العيب ولا يكون اشترط كقولك بعنك هذه الجارية على انها
 عورة او عرجا فانبرى عن العيب كما ثبت بلفظ فيها البراءة ثبت بالشرط وعن الفقيه الجعفي
 ان اشترط المحل ان كان من جهة البائع فهو تبري عن العيب ولا يفقد العقد وان كان من جهة المشتري فهو
 شرط على الحقيقة والشرط على فطر العدم ومن المتبايع من قال اشترط المحل في الجارية ان كان لا يجل الزيادة
 بان كان يشترطها لتخلفها فطر العيب البيع وان كان لا يريد تخلفها فطر العيب اشترط المحل على وجه تبري فيكون
 البيع جائزا وذكر الشيخ الامام الذاهد الطوسي رحمه الله ان الجارية ان كانت نفيسة فابيع جاز
 لان المحل منها عيب وان كانت حرة كانت بشرط فطر العيب فاشترط المحل في الجارية فاشترط المحل في الجارية
 كذا في المحطوفة فتح القدر بعد ما علق المحل فانه لا يجوز بيعه وذلك لانه لا تحقق ما في بطنه لم ينفق
 الجنين على ملكه لانه لا يملكه بعد ذلك صارت بمنزلة الميتة ولا تملكه الا المحل وهو استثناء المحل
 في الميتة شرط فاسد والميتة لا تبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع فانه يفسد بالشرط الفاسد على ما
 كذا في الضمانية ولا يجوز هبتها اي الام بعد تبرير المحل على القول الاصح كذا في المبسوط وذلك ان ملك الموتى
 فيه باق ولا يمكن ازالته في الميتة لان الميراث لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا يمكن تقييد الميتة في الام
 بدونه لانه لا ينفق به فصار نظيره الميتة التي بدون التمر والجوايق بدون الدقيق من حيث ان كل واحد منهما
 يمنع القبض ولم اركم ما اذا هلت امه فافرة من طافر ما لهما بطريق التكاف فاسم من يورسها لهما جميعا
 لصيرة المحل مسلما بسلام ابيه والحال ان سيدة هاتين لا يجبر عليهما لان الجبر على البيع في الجارية
 للقياس لان المشروع ان يكون التبرع عن راضوا وانما ثبت تخصيص من قبل خدمة الكافة عبودية
 ولا يتحقق ذلك في المحل فتدبر ولم ازال ان حكم الاجارة له المحل ولكن ينبغي فيه الصحة لانها اي الاجارة
 يجوز للمعذور من جعل ارضاء موقوفة على ولده ومن بعد ذلك على ان يكون ثم حدث
 بعد ذلك ولد فانه انما من كان من ولده يوم وقف الوقف في هذا العقد الى ابد اجارة تلك المارة
 وان يكن موجودا في الوقف وبه اقدمت في طرح فتكون صحة الاجارة للمحل ولا وقال يوسف بن خالد
 المستحق في الصورة الزبارة هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل في الوقف انما كان
 له ولد وقت الوقف او حدث قبل حصول العقد لانه حصر ولده بالذکر فلا يدخل فيه كذا في النفع الواسل

بعد ما علق المحل لا يجوز
 بيع الام وجوب هبتها

ولا يجوز هبتها الى الام
 بعد تدبير احد

وبنحو

ويستحق ان يصح الوقف عليه على المحل كالموشرط بل صحة الوقف عليه يكون اوله ولا فرق في كون الجاني
 بعل لانه في الملك بين بني ارم والجوانات فكذا يقال لولد منها اي من الجوانات صاحب الامن
 لا لصاحب الذكر مثلا حمة اني اردت مع عم ذكر لا في قباضت وفرجت فالفرق لعاب الانثى
 ولهذا اكره العلى اكل لحم الجوز قبل الصدق لومس الحام الا هذا لان من البرى لاحتمال ان يكون الجوز
 ملكا للغير لانه تجت مورعا الارض فان كل المرسومات من ذوات الاربع يلتقطه ومع ذلك لا يكره كذا في
 الزاوية ولا يتبع امه في الجنابة يعني لا يسرى جنابة الولد الى الولد فلا يدفع معها الا ولها كما مر في مرة
 وكذا لا يتبع في حق الزوج في الام لان حق الرجوع في الميتة ولو ثبت في عين الموتى لانه حق القرار
 لبطان بزوال الموتى عن ملك الموتى له سواء زال بصنعهم كبيع وخوة او بغير صنعهم لانه في يده فلم يسر
 الى الولد لان ما لا قرار له وجوده وعدمه سواء في حق الاحكام الا يرى ان وكيل الشرع لو شري قريب
 نفق لا يعنى ولو شري زوجة لا يفتركا وان ثبت ملك للمشتري ولا ثم ينتقل منه الى موكله لكن
 ما لم يكن قرار الملك الوكيل لم يعتبر في حق شي من الاحكام كذا ايضا وكذا لا يتبعها الولد في حق الفقراء
 في الزكوة في الساعة بعد التحول لانه ما لم يكن له قرار ايضا اذ الملك يملك نفقه الى عين قول الميراث الولد
 ولانه وجوب الفصا ص على الام يعني لا يسرى الفصا ص الى الولد ايضا لان الشحق بالفصا ص الزوج
 لا الرقبة والولد يتولد من الرقبة لا الزوج ولانه وجوب اخذ عليها اي على الام فكذا لا نقل ولا اخذ لا بعد
 وضعها يعني ان زنت الحامل لم تحصى تضع حملها كذا يورى الى هلاك الولد وهو نفس محرمة
 وان كانها جلد وحى يقال من نفاسها اي يرتفع بريد به يخرج منه لان النفس نوع ومن فوق
 الزمان البرخلاف الرحم لان التأخير لاجل الولد وقد انفصل وعن ابن خزيمة انه يورث ان يستقر ولدها
 عنها اذ لم يكن احد يقوم بتربيته لان في التأخير خيانة الولد عن الصبياع وقد روى عنه عليه الصلوة
 والسلام قال للغامدية بعد ما وضعت ارجعي حتى يستقر ولدك ثم الجسد تجلس الى ان تلد ان كان ولد
 ثابت بالبيئة كذا نهر بخلاف الاقرار لان الرجوع عنه عامل فلا يفيد حبس في الدابة ولا ينفذ في
 اجناب نكوة احمه اي لا يصير الجنين نكوة بركوة امه حتى لا ياكل كذا يكوننا وهذا عند حجة
 وزفر الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد وجهه اقر اذا تم خلقه حل كله بركوة ناقه
 عليه الصلوة والسلام زكوة الجنين زكوة امه ولانه جزء منه الام حقيقة لكونه متصلا بها حتى يفصل
 بالمقراض ويتغير بغداها وينفق بنفسها وكذا حكم حتى يدخل في الاحكام الواردة على الام كالببيع
 والرهبة والعنق فاذا كان جزءا لها فيكون جزء الام زكوة له عند العجز كذا في الصيد والحيوان عجزه في الامن
 عن زكواتها اختياره فانقل الى ما هو في شفعه وهو الجرح في الصيد وزكح الام في الجنين فصار مثله
 بل فوقه لانه يموت به قطعا والغالب في الصيد المجرع السلامة لاسيما اذا وقع الجرح في اطرافه ولا في خفيفه

ولا يتبع الولد من الفقراء
 في الزكوة في الساعة

ولا يتبع في جوب الفصا ص
 او جرح على الام

وانت في اجناب نكوة امه

ومن تابعدان الله تعالى في الميتة وهو اسم حيوان ميت من غير زكوة الا ترى ان الله تعالى شرط التذكية بقوله
 ما ذكيتكم وقرم المتخفة والجنيح ما خنقا فيجوز بالكتاب وهذا انه اصل في الحيوة حتى يتصور حيوة
 بعد موت امه فوجب اقراره بالزكوة ليجوز الدم عنه فيحييه ولا يلزم زكوة غيره ان المقصود من الزكوة
 اقراره به ليميز من اللحم فيطبخ ولا يكون نجسا لانه لا يحصل المقصود بزكوة امه وهو اقراره به خلاف
 جرم الصيد لانه يخرج الدم وهو المقصود فيقوم مقام الذبح عند الجرح وانه لو كان جرحا لكان حل كالم
 وان لم يتم خلفه لان جميع اجزاء الام مأكول فلا يلزم لكل قبل تمامه علمنا انه ليس بجرح لها وانما يدخل في البيع
 تحريما لجوارحه كيد لا يغيب استثنائه ويعتق باعنا قوا كيد لا يفصل عن الحرة ولا رفيق وهي الراساء
 التي لا يتبع فيها الولد الام هناك مسائل ولكن لو عد بها ما نفقه عن الزيلعي فيما سبق من قوله
 خلاف المتأخرة والكفيلة والمقصود بالوصية كذا تكون عشرة ولا يفرق الى ما يستعمل حل
 حكم من الاحكام ما دام يكون متصلا بها اي بالام فذلك لا يباع ولا يوهب وحده ولو سلم بعد الولادة
 لان في وجوده اصلا لا فسادا لعدم ولعده وجوده لا يتبعين بما لقيه لانه لا يتبعين بكيونه
 الا في عشرة مسائل هذه استثناء عن قوله ولا يفرق ثم ان اردنا بعد مواضعها فقال لا قبل منها
 في الاعتراف اي في اعتراف الحل خاصة هذا بدل من قوله في عشرة بان قال ما في بطنتك فرجأت
 لا قبل من ستة اشهر فانه يعقن بطريق التبعية وبالاصالة اولا وانما لم يجز اقراره بالبيع للفرق والابتنع
 العتق والثاني منها في التبرير والثالث منها في الوصية به اي بالحل كما اذا اوصى بمائة بطن جارية
 ولم يكن منه يصح لانه يجري فيه الوراثه فيجوز فيه الوصية لما عرف لان الوصية احت الميراث ثم
 في البداية ان يولد لا قبل من ستة اشهر وقال في النهاية يجوز الوصية للحل وبالحل اذا وصفت لا قبل
 من ستة اشهر اي من وقت موت الوصي لامن وقت الوصية من غير تفصيل وذكر في الكافي ما يدل
 على انه ان اوصى له يعتبر من وقت الوصية وان اوصى به يعتبر من وقت الموت واربع منها في الوصية
 له اي للحل بان يقول اوصيت بثلث مالي لاني بطن فلانة فانها تصح ايضا لان الوصية استخفاف
 من وجهه كالوراثه والجنيح يصلح وارثا فكذلك الوصي له ولا يقال له الوصية شرطها القبول والجنيح
 ليس من الصلة لانا نقول الوصية تشبه الهبة تشبه الميراث فليشبهها بالهبة ليشترط القبول اذا امكن
 ولشبهها بالميراث ليقطع ان لم يكن عملا بالشبهين ولذا ليقطع بموت الموصي قبل القبول
 وخامس منها في الاقرار به اي بالحل لان لصحة جهة واحدة وهي الوصية على ما قالوا لان الحل
 وحده لا يملك الا بالوصية فتعينت شيئا وآل رس من زمانه الاقرار له اي للحل بالشرط المذكور
 في المتن في باب الوصية والاقرار وهو ان يبين المقر شيئا صالحا لثبوت الملك كالوصية والآل
 وان بين شيئا صحيحا بان قال يا بني او قرصني لم يرهم شيئا لانه لم يتصور المبايعه من الجنيح

وان يفرق الحكم من
 الاحكام ما دام متصلا
 بالامر الآخر احد
 مسائل

اما حقيقة فظاهر واما حكمي فلانه لا ولاية لاهل على الجنيح على الجنيح حتى يصير تصرفه كغيره
 فيقبل منه وان ابراهم الاقرار لم يصح عنده لانه لو ف لان هذا اقرار اصلي الجواز والف وقد نفى
 هذه على الجواز فيحل على الفاد وعند محمد يصح لان هذا اقرار صدر من الاهل وقد اختلفت الصحة
 لو على الارث والوصية والفاد لو اهل على الاقرار والمبايعه فيحل على سبب الصالح الصحيح
 لكلام العاقل واعماله للاقرار الذي هو من محج وآل باع منها فيما ثبتت سببه يعني اذا اقر الجبل
 او صدر الاعتراف من الزوج ثبت النكاح قبل الولادة والثامن منها فيما يجب نفقته لانه
 لقوله تعالى وان كنتم اولاد هل فالنقوه اعلى من حتى يضعن حملهن وآل باع فيما يرت ويوف
 نصيبه بالجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولانه يحفل وجوده فيرث ويحفل عدمه
 فلا يرث فيتوقف حتى يتبين بالولادة احتياطا فان ولد الى ستين صيا ورث لانه عرف
 وجوده وان احتفل حدوده بعد الموت لم يكن جعل موجودا قبل الموت حكما حتى يثبت حسبه لقيام الوارث
 في العدة وهذا اذا كان الحل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كما اذا مات والده حامل من غريمه
 وزوجها حي فان جاءت لكثر من ستة اشهر لا يرث لاصحاح حدوده بعد الموت فلا يرث الا ان يفر
 الورثة بحكمها يوم الموت وان جاءت به لا قبل من ستة اشهر فانه يرث لانا نتقنا بوجوده عند موته
 والعاهر فيما يورث فان ما يجب من الفرة يكون مورثا بيمين ورثة لانه بدل عن انفسه فثبت كاليه
 ولا يورث الضارب منها لانه قاتل والحادي عشر فيما يصح الخلع على ما في بطن جارية ويكون الولد
 له اي للزوج او ولد لا قبل من ستة اشهر ولا يتبع الامه في شئ من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة
 وهي ان تلك المسئلة ما اذا استخفت الام بجبيته اي بمبيته ولدت عند المشتري لانا لا نستعمل في تحقيقه
 بيمينته يتبعها ولدها اي يأخذها المشتري مع ولدها وباقرار الرجل لاي لا يتبعها ولدها اي يأخذها لفر
 له الامه ولا يأخذ ولدها والفرق ان البينة حجة مطلقة مبينة كاسرها فيثبت بها الملك من الاصل
 ولذا يرفع المشتري على البائع بالثمن عند الاستحقاق بالبينة والولد كان متصلا بها يومئذ
 فيثبت الاستحقاق فيما وله لاقرار حجة قاصرة تثبت بها الملك في الجبرية ضرورة صحة الجبر وقد نفى
 الضرورة باثباته بعد انفصال الولد ولهذا لا يرفع الولد المشتري بالثمن على البائع عند الاستحقاق
 بالاقرار كذا في الكنز ثم اتفقنا ان قلنا ان الولد المستحق بالبينة فقطضي القاضي بالام حل بديل
 في القضاء فيصير هو ايضا مقضيا به قيل نعم تبعا كما ان ثبت الاستحقاق يكون تبعا وقيل لا يشترط
 القضاء بالولد ايضا لانه اصل يوم القضاء لا انفصاله واستقلاله ولا يرد من الحكم به وهو الاصح
 من المذهب ويمكن ان يقال هو هنا منته ثمانية وهي للولد البرائة يتبعه في البيع ان كان معها وقت
 اي وقت البيع على القول الضمني به في الجامع الفصوليين ان المشتري يقره لما ولد ولم يذكر الولد وقت البيع

وان يفرق الحكم من
 الاحكام ما دام متصلا
 بالامر الآخر احد
 مسائل

قيل بطل لورضها والآ فلا وقيل لا يرض مطلقا وهو الصحيح في بيع الأمان لا يرض لورضها
وقال بعض الفقهاء وكذا الأبل في الضمان في الفرس على قياس قول أبي حنيفة لا يرض على قياس
قولهما بطل لورضها انتهى رد المبيع بعيب بعضها في حق الكافي في لوباع المبيع فزع عليه
بعيب بقضا، يرد على بايعة الأول ولورضها لا يرضه لأنه بالقضا فسخ من الأصل فعمل البيع كما لم يكن
غاية الأمانة إنكر قيام العيب لكنه صار مكرها شرعا بالقضا، كما في الهدية ومنهم من يصدق قول أبي يوسف
وعند محمد لئلا يرد على بايعة لثاقصه وعامة من على أنه يثبت من جود رضا بان قال العيب وما به هذا العيب
وأما حديث عندك ثم رد عليه بقضا، ليس أن يرد على بايعة ومنهم من يرد على ما زاد في كفاه والبيعة
تجوز على أن يرد على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه
وأما قول من يرد على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه
إلى القول ففرض عليه كذا في الكفاه بصورة الأقراران يقولان لثاقصه وبذلك العيب لم يعلم ثم أقره
عليها به وبرهن ببيته أو استخلف بايعة كذا في الولوية وليس له منعه أنه يجرى القضا، عليه بأقره
يرده فثبتا قل وإن قيل بغير قضا، ليس رده على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه لئلا يرد على بايعة لثاقصه
وإن كان فسخا في حقها والأول ثلثهما وقيد بالمبيع وهو العيب صرنا عن الصرف فانه يجعل فسخا
إذا رد بعيب لافرق بين القضا، وأرضا، لأنه لا يمكن أن يجعل مينا جديدا لأن الدنيا رخصا لا يتغير
في العقود فإذا اشترى دينا بدينار ثم باع الدينار من قبل ثم وجد المشتري ثلثا بالدينار جديدا ورده
على المشتري بغير قضا، فإنه يرده على بايعة كذا في المحيط والثانية التي المشتري فإن الرد فيها ليس بفسخ
الأول منهما لو اشترى البائع على غرضه بدينار ثم رد المبيع بعيب بعضه لم يطل الحول ولو كان فسخا
لبطلت وأما في المراج بانه فسخ فيما يستقل لانه لا يصح ما مضى وانهذا قال شيخ الإسلام في القول
الرد بالقضا، يجعل العقد كأن لم يكن فافضل لأن العقد إذا جعل كأن لم يكن جعل الفسخ بطل العقد
لا يتصور فإذا انعدم العقد من أصله انعدم الفسخ من الأصل وإذا انعدم الفسخ من الأصل عاد العقد
لأنه انعدم ما ينافيه ولكن يقال يجعل العقد كأن لم يكن في المستقبل لانه لما مضى انتهى والدينار في الفسخ
أما في المستقبل رد المبيع للمشتري ولا يرد لها من الأصل وكذا لو وهب ما لا قبل تمام الحول
ثم رجع الوهب بعد تمام الحول لا يجب الرد عليه فيما مضى كذا في المراج الثانية من تنبك المشتري
لو باع على المبيع بعد رد بعيب بقضا، متفق بانه بعد ما يتعلق به بعيب من غير المشتري متعلق بقوله
لو باع على المبيع كان موقولا لم يرد لأن كان قبل القبض لئلا يرضه الصدقة والسلام عن بيع
ما لم يقبض وما غير النقود كذا لقضا، مثلا فإنه يجوز بيعه من المشتري ومن غيره سواء كان قبل القبض
أو بعده والفقهاء أن الذي عن بيع ما لم يقبض معلق بغير انفاد العقد على اعتبار الإهلاك مما لا بد لانه

رد المبيع بعيب بقضا
فانه فسخ في حق
الأمان

لو كان
بالمبيع الذي رد
بالقضا

الجواز وهذا القول قبل القبض نادرا فينتفي الفرز وعند محمد وزفر والفقهاء لا يرض لورضها
الذي وعند مالك يجوز مطلقا لأنه الطعام لانه شرط فيه بديده ولو كان الرد المذکور فسخا لجاز بيعه
قال الفقهاء بوجوه كذا نطق أن يبيع جاز قبل قبضه من المشتري ومن غيره لكونه فسخا في حق الكفاه
قياسا على البيع بعد الأمانة حتى رأينا نص محمد على عدم جوازه قبل القبض مطلقا سواء كان المبيع
من المشتري أو من غيره كذا في بوجوه الزخيرة الاعتناء للمعنى لأنه الاعتناء بمعنى الاعتناء بمعنى الاعتناء
الشرعية للمقاصد والمعاينة لالاعتناء والمعاينة فان أصحابنا من حوا في موضع عديدة منها الكفاه لاني
بشرط براءة الأصل جوازته وهي في الحول بغير شرط عدم براءة الأصل كفاه وهبة الحرة نفسها بحضرة
الشهود مع تسمية المهر كذا ونظيره كثيرة ومما يقرب من هذه القاعدة أن الاعتناء للمعنى للصورة
كالودع إذا عي رد الودعة إلى المودع بالكسرة فانه يصدق بيمينه ولا يثبت التكاليف المودع وإن كان
المودع مدعيا صورة حيث يدعي امرأ عارضا وهو الرز والتبعية لانه في المعنى منكر للضم والاعتناء
للمعنى وإن الصورة إلا أن هذه الضابطه فوجبت عنها سند وهي إذا قال بطل بغيره أن ما قلنا
قيل أن يعطيك الالف التي لك عليه فانا كفيلا ثم وقع الاختلاف بين الكفيل والطالب بعدموت
المطلوب فقال الطالب لم يعطه وصرت كفيلا وقال الكفيل قد أعطاك ولم امر كفيلا ذكرنا القول
قول الطالب مع أن الكفيل منكر للكفاه معنى وإن كان مدعيا لاد الميت الالف التي عليه ووجه
ذلك أن ربه لا أمام برهان الدين في محيطه براه الله عنا خير الجزاء وعن كافة المسلمين حيث قال
والجواب وهو الأصل في جنس هذه المسائل أنه متى أمكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف صورة
لا يعتبر الاختلاف من حيث المعنى في مسند الكفاه أمكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف
من حيث الصورة لأن الاختلاف من حيث الصورة وقع في إفناء الدين والمنازعة في إفناء الدين
معتبرة في الجملة ويكون القول قول من ينكر الإفناء لا ترى أنه لو لم يكن بالإمال كفيلا فوقع الاختلاف بين
رب الدين والمدين في الإفناء كان القول قول رب الدين في الإفناء فهو معنى قوله أمكن اعتبار المنازعة
ولو قال بعتك أن شئت أو بعتك أن شئت، إلى أو بعتك أن شئت، زيدان ذكر بثلثة أيام أو قل بأن فاني
بعت منك بالفاء أن شئت يوما إلى الليل وأن شئت إلى يومين أو الثلاثة أيام كان بيعا بخيار
المعنى يجب أن يعلم أن شرط أصلا للمعاذير لا جنبتي صحيح استحسانا لاقيا ما وهو قول فر
رواه الله لأن الخيار من موجب العقد ومن أحكامه فلا يجوز اشتراط جنبتي كاشتراط الثمن
على غير المشتري واشتراط ملك المبيع لغير المشتري واشتراط تسليم الثمن أو المبيع على غير العاقدين وإن
أن الخيار لغير العاقد لا يثبت إلا بناية عن العاقد فيقدم الخيار له اقتضا، ثم جعل هو نا بناية فسخا
لنقدرة وهو يكون لكل منهما الخيار فإيهما جاز وإيهما نقض تنقض لأن نقضه صدر عن ولاية

الاعتناء للمعنى
لأنه الاعتناء

الاعتناء للمعنى
لأنه الاعتناء

اما المشتري فظاهر وانما الشرط له الخيار فلانه وكيل من جهة المشتري الفسخ والاجابة وان اجازها
ونقص الاخر فان عرف الباقى منها فهو اوله لان تصرف صدر عن ولاية فيفقد حال وجوده وفادركم
ولا يعمل الا بعد ذلك وان فوج الكلام ما ذكره الخازن الكبيير ان الفسخ اوله وذكره في بيع الاصل
ان تصرف المشتري اوله نقضا كان واجازة وجه ما ذكره في بيع الاصل ان العمل بالامر من جهة معتز
لان العقد الواحد لا يجوز ان يكون مفسوخا وغير مفسوخ فلا بد من اثبات احدهما والغاى الاخر فتقول
اثبات تصرف المشتري والغاى تصرف الوكيل اوله لان تصرف المشتري اصل لانه يتصرف بحكم الملك وتصرف
الوكيل بناء عليه فيكون كالبائع ولا شك ان الغاى البيع واعتبار الاصل اوله وجه ما ذكره الخازن ان العمل
بهما اذا تعذر وجوب العمل باحدهما كان العمل بالفسخ اوله لو حصص احدهما وهوان الاصل في
فان الفسخ لو جوب الحصة على المشتري والاجابة لو جوب الاجابة فاذ جتمعا رجحا فالحكم على البائع
والا لى وان لم يذكر ثلثة ايام او دون ذلك بل قال اربعة ايام وما استبد ذلك على قول ابي ذر
بطل العقد لتعلق أى لتعلق انفس البائع والزامه لفصل الغير وهو كالبائع لا يحمده أى لتعلق وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى جاز والعلم الصحيح ما قاله ابو حنيفة ربح لان القياس بالاجواز البيع مع شرط
الخيار لانه شرط لا يقضي العقد ولا احد العاقدين فيه منقعه لكن عرفنا جوازه بالنقض وهو قوله عليه الصلو
والسلام كما ان بين منقذ الانصارى وكان يفتى في البيعة اذا بايعت وفي رواية اذا بيعت
شيئا فقل لا خلافة وله الخيار ثلثة ايام وهذا النص مقيد بثلثة ايام فاقصر على مورد ذلك كقولنا
الاصل لان القدرة موقوفة على التحصيل وذلك يتناول المدة ولو وهب اليه الدين
لمن عليه الدين كان ابراء للمعنى ان يكون كسب المعنى كناية عن البراءة والسقاط فلا يتوقف
على القبول على المذهب الصحيح لان شرط الاثنية الشرعى ذكره في شرح كتاب الرهبة ان نعمة الدين
ممن عليه لا يتم من غير قبول والبراءة يتم من غير قبول ولكن للمدعيون حق الرد في موت ان شاء عن زفر
رحمه الله تعالى سوى بينهما وقال يتم البراءة بدون القبول وهذا الذى ذكره اختياره وذكره في بيع
الواقعات في فضل البراءة كما ذكره شمس الاعشى لانها لا يتم من غير قبول وذكره عامة المشايخ في شرح كتاب البراءة
ان لعمدة الدين ممن عليه يتم من غير قبول وترتد بالرد وبراءة يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وجب
الدين الذى على الاصل وبراءة تمت قبل الرد فهدى لان البراءة تتم من غير قبول فان رد الوارث
هذا البراءة يعمل رده ويغضى المال وقال محمد لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها فوجه قول محمد لا يبرأ
وقوع للميت لان الدين على الميت فلا يعمل رد الوارث كما لا يعمل رد الكفيل ابراء الاصل وكما لا يعمل رد الوكيل
نقضا الدين ابراء الوكيل ولا يبرأ من الوارث لان الدين انتقل الى الوارث في صورة
احكام الدنيا لا ترى ان الطالب بالدين هو الوارث بخلاف الوكيل بقضا الدين والفضل لانه محي

ولو وهب الدين لمن عليه
كان ابراء

بطلان

بطلان به وينتفع بالبراءة فلا يعمل رد الكفيل رد الوكيل اما بهما بخلافه ولو وهب الغريم الدين من الوارث
صح بلا خلاف لان البراءة وقع له كونه المحيطة ولو قال لا اخرجك عبيدك عني بالف فاعقوب كان
بيعا للمعنى وصار كما قال ابو عبيدك عني وكن وكيفية الاعناق كمنه الى البيع هنا ضمنى اقتضا معنى
ليقتضى البيع ضرورة صحة العتق فيثبت بقدر الضرورة ولا يكون كالموقوف فذلك لا تراعى جميع شروطه
واركانه اى البيع مما يحتمل السقوط كالقبض القبول بالبراءة فان الاول شرط الثاني ركن لكن كل واحد
منهما يحتمل السقوط كما في العتق والقبض والاعتاق اى في شروط مقتضى بالكسر على لفظ اسم الفاعل
وهو العتق لهما ومقتضا هو البيع فلا بد ان يكون الامر اهلا للاعتاق حتى لو كان حبسيا عاقلا قد اذن
المولى في التفريط لم يثبت منه البيع بهذا الكلام قوله فلا بد ان يوقع لقوله وانما تراعى شروط مقتضى واما
تفريط قوله فلا تراعى شروط البيع فهو قوله ولا يفسد البيع فيما اذا قال عتقه عني بالف دينار ورطل من تمر
لان القبض في البيع الفاسد وان كان شرطه كمنه يحتمل السقوط لهما ويقع على الامر لان القبض ليس شرط
اصح في البيع الفاسد بل ليس ان الصحيح يعمل برونه والفاسد ملحق به لا اصل له بنفسه فيحتمل السقوط نظرا
الى اصله بخلاف البراءة فان القبض فيها شرط اصح لا تعمل على البراءة لان الفاسد يضعف احتياج الى القبض
ليستوى به وفرضه التقوى بثبوتة في ضمن العتق كذا في التنوير ولو ارجع في الطلاق الرجعي بلفظ
النكاح صححت الرجعية للمعنى لان الرجعة هي رد الزوجة الى زوالها واعادتها الى الالة التي كانت عليها
وهي لما ثبتت بلفظ النكاح ابتداء فلان يثبت اثباتا يكون اوله كالاخيخ ولو نكح بلفظ الرجعة صح
النكاح للمعنى ايضا اقول فيه بحث لان الرجعة استدامة النكاح واستبقاؤه وهي يقتضى بقية النكاح
والفرض ليس كذلك ولان الاجتماع على ان الرجعة فلكها من غير رضاها ولا بشرط فيها الايجاب والقبول
ولا يجب فيها مهر ولا عوضا فالحجب عوضا من ملك المبتضع والبضعة ملكه ولو جاز النكاح
بلفظ الرجعة ابتداء لوجب فلما من ولو قال المولى لعبدك ان اذبح الى الف خانت حر
كان اذنا له ان لعبدك بالنجاة وتعلق عتقه بالاراء اى الالف وهو لا يوجب الكتابة قياسا ولكن
تكون مكتوبة بالاستحسان نظر للمعنى لان العبرة للمعنى دون الالفاظ وهذا قد ادى بمعنى الكتابة
مفسرا فينقذه كذا اطلق الكتابة بل هو ان المقصود اى وقوى ولذلك قال لا يكون كناية فاسدة
ولو وقف على مال اخصى كنى بجمع صح نظر للمعنى وهو بيان الجهة كالقفا لا لفظ ليكون محليا مجزوا
ونقص البيع بقوله خذه ههنا بكذا ردها فقال المشتري اخذت لانه وان كان مستقبلا لكن خصوص
ما رآه اعنى الامر بالخذ يستدعى ببقية البيع فكان كالماضى الا ان استدعاء الماضى سبق البيع
بحسب الوضع والاستدعاء ضد سبقه بطريق الاقتضا فهو كما اذا قال بعتك عبيدك بهذا الف فقال
فوق عتق ويثبت اشتري اقتضا بخلاف ما لو قال هو فلافاه فانه لا يفتق وانما صح هذه لانه

ولو قال لا اخرجك عبيدك
عني بالف كان بيعا للمعنى

ولو ارجع بلفظ النكاح
وانكح بلفظ الرجعة

ولو قال لعبدك ان اذبح الى
الف خانت حر

ولو وقف على مال اخصى كنى بجمع
صح نظر للمعنى
ونقص البيع بلفظ الاعطاء

تؤدى مع البيع والضي هو المعتبر في هذه العقود وبعقد البيع أيضا بلفظ اليمين لكنه مع ذكر البذل قال
 وصحت وكذا وصحت لك هذه الدار بلفظ او هذه العبد بغير هذا فوضي كان بيعا اجماعا وبغير
 بلفظ الاعطاء بان قال اعطيتك هذا العبد بلفظ وبعقد البيع بلفظ الاشارة والادخال
 بان قال مثلا فيما اذا اشترى عبدا بلفظ ثم قال لا اقر شراكتك في هذا العبد او اذ كنت في هذا
 مع نفسي صدر شراكتك نصف العبد كذا في جيب النضرين وبعقد بلفظ الادخال بان قال ردت اى ردت
 هذا الشئ فقال قبضت والحاصل كل غنظين يبين عن التمليك والتمليك على صيغة الماضى والجار
 ينعقد بهما البيع وبعقد بلفظ الاشارة ايضا بان قال هذا فقال قبضت على قول وهو قول ابي بكر الكا
 وقال الفقيه ابي جعفر لا يكون بيعا وبه هذا الفقيه ابو الليث وفي المحيط رجل قال لغيره عبيد هذا لك
 بلفظ ان اعطيتك فقال اعطيتك فكذا بيع وكذا اذا قال ان وافقك فقال وافقك وكذا اذا قال
 ان اردت ان تعوبت فقال اردت تعوبت فكذا بيع في الجواب واما في الابتداء فلا يزعم ان قال لغيره
 ان اردت ان اعطيتك فكذا كذا اذ ارادها ثمن من الثوب فقد بعته منك فاذى الثمن في الجيب يكون ذلك بيعا
 صحيحا انتهى انما ذكره في السير بينا ان القول لا يورث مفعلا مفعولا في شرح وبعقد الاجارة بلفظ اليمين
 والتمليك كما في التي بينه صني اذا قال وصحت لك منافع هذه الدار بشر ان لا يملك منافع هذه الدار
 منها بلفظ يجوز وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب اليمين وبعقد الاجارة بلفظ اليمين يجوز ولم يذكر في الكتاب
 ان هذه الاجارة بل يكون لا ريب في ذلك اخصاص رحمه الله انما لا يكون صني كان لكل واحد منهما ان يضمن
 قبل القبض وان كان يجب عليه ان يضمن وبعقد الاجارة ايضا بلفظ الصلح عن المناقصة صني اذا دعى
 رجل شقيقا من رازم يري رجل وصالحه الدعي عليه على سكي بيت معدوم من هذه الدار عشر سنين
 جاز فلو جري على هذا البيت المصالح عليه من الذي ضايع جاز عند ابي يوسف خلاف لمح وهذا بناء ان محمدا
 رحمه الله تعالى يعتبر هذا العقد اجارة وليس له ان يورث من الدار وان يورث من الدار فلو كان الدعي
 مملك منقعة هذا البيت ينعقد بل ترك بعض صحة وقنع ببعض فاما انما قبضت المنفعة على اصل ملكه
 فيملك ان يورث من كل احد ولو باع الدعي هذا السكي بيعا من رجل لم يجوز بعض من جاز قالوا
 انما لم يجوز بيع السكي لترك التوقيت لان الاجارة لا ينعقد بلفظ بيع وقال بعض لا يجوز بيع السكي
 وان كان موقفا لان الاجارة لا ينعقد بلفظ البيع قال شيخ الاسلام فضل بيع السكي كشكل عند
 لان لفظ البيع عليك الرقبة وملك الرقبة سبب ملك المنفعة فكان ينبغي ان يجوز استعارة لفظ
 البيع لتمليك المنفعة مجازا فان رحمه الله تعالى والوجه عن ذلك ان المنفعة معدومة في الحال وانما رزها
 في وضع البشر والمعدوم لا يصلح محلا لاضافة العقد اليه لان الشرع اقام العين الموجود وهو الدار المتفع
 بها مقام المنفعة في جواز اضافة الاجارة اليها ان ثبتت هذا فنقول بلفظ البيع ان اضيف الى الدار

وبعقد البيع بلفظ اليمين
 وبعقد البيع بلفظ الاعطاء
 وبعقد البيع بلفظ الاشارة
 والادخال
 وبعقد بلفظ الرتبة
 وبلفظ الاشارة

بيان في الالفاظ التي
 ينعقد بها الاجارة
 بلفظ اليمين
 وبلفظ الاعطاء
 وبلفظ التمليك
 وبلفظ الاجارة بلفظ
 الصلح عن المناقصة

لا يجوز بيع السكي وان كان
 موقفا

فوصالحه التمليك عنها فلا يجعل مجازا عن غيره وان اضيف الى المنفعة فالمنفعة معدومة والمعدوم لا يصلح لاضافة
 العقد اليه صني لو قال لغيره بعتك نفسي بشر ان لا يملك منافع هذه الدار بشر ان لا يملك منافع هذه الدار
 فيجعل مجازا كذا في المحيط وبعقد بلفظ العارية صني ان من قال لغيره اعطيتك هذه الدار بشر ان لا يملك
 وقال كل من يملكها بلفظ او قيل انما ضابط كان ذلك اجارة صحيحة ذكر شيخ الاسلام في كتاب اليمين في باب العارية
 فاما العارية لا ينعقد بلفظ الاجارة صني ان من قال لغيره اقرتك وارى هذه بغير شئ كان اجارة فلو
 لعارية وبعقد النكاح بما اى بلفظ يدل على ملك العين لى كالباع والشراء واليمين والتمليك فلا ينعقد
 بلفظ الاجارة والاعارة لانها وصفا لتمليك المنفعة في الحال ولا ينعقد ايضا بلفظ الوصية لانها وصفت
 لتمليك العين بعد الموت وفي التاخرانية ان كل لفظ موضوع لتمليك العين ينعقد به النكاح ان ذكر المرء
 والافيا لينة وبعقد السلم بلفظ البيع ككسك وفي الرضرة وبعقد السلم بلفظ السلم باتفاق ارباب
 وفي انعقاد السلم بلفظ البيع روايتان ولو قال الموالي لغيره بعتك نفسي بشر ان لا يملك منافع هذه الدار
 ولو شرط رب المال للمضارب كل الزرع كان المال قرضا ولو شرط المضارب كل الزرع لم يرب المال كان بضاعة
وبعقد الخلق بالفاظ العنق صني لو قال لامرأة انت قررة ونوى به الطلاق يقع باينا وانما يصحح اليمين
 لان المحل غير متعين لهذا الجواز بل هو محل حقيقة الوصف بالحرية فيحتاج الى اليقين فيحار بطريق
 اطلاق اسم سبيك المسب فان العنق ونسخ لارائه ملك الرقبة والطلاق وضع لارائه ملك المنعة وازالة
 ملك الرقبة كسب لارائه ملك الرقبة ولو قال على الف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقي اى النصف
 لان الاصل انه مبي كان الذي وقع عليه الصلح اذن من حقه قدر او وضعا اذ في احدتها فهو استيفاء للبعض
 واسقاط للباقي فحققت اى مقتضى هذا العقد عدم شرط القبول كالاراء وكونه عقد صلي يقتضى القبول
 لان الصلح ركن الايجاب والقبول لوصوبان له ولو قال لغيري بعتك نفسي بشر ان لا يملك منافع هذه الدار
 اشارة وتخرج عن هذا الاصل من هذا وبعقد اليمين بالبيع بلا عني بان قال بعتك بلا ثمن ولا منفعة
 العارية بالاجارة بلا اجرة بان قال اقرتك بلا اجرة ولا البيع بلفظ النكاح اى البيع بلفظ النكاح
 والزواج صني لو قال الموالي لغيري بعتك نفسي بشر ان لا يملك منافع هذه الدار بشر ان لا يملك منافع هذه الدار
 البيع وان كان الحر ان ينعقد بطريق اطلاق اسم سبيك السبب اذ كان سبيك عن شئ غير ذلك
 كالباع للملك فان الملك كالعنة العارية وفيما نحن فيه ليس كذلك ولا يقع العنق بالفاظ الطلاق
 مثلا لو قال لامرأة طفتك وانت مطلقة او طالق لم يقع وان نوى به العنق لانه اذا لم يكن سبيك
 مقصودا من سبب لا يصح اطلاق اسم سبيك السبب والحال ان الطلاق والعنق يراعى فيهما الالفاظ
 لا المعنى فقط ولذا لا يقع الطلاق بالفاظ العنق ايضا الا اذا نوى فلو قال لغيره ان اردت اني كذا
 زرعها في كسب بعض فانت قررة فاعادها في كسب فخرم يفتق لان وصف الشرط في الاعتبار

عن تمليك منفعة
 وبلفظ النكاح
 وبلفظ النكاح

وبعقد الاجارة بلفظ العارية
 وبلفظ النكاح بلفظ يدل على ملك
 العنق
 وبلفظ النكاح بلفظ البيع
 ولو قال لغيره بعتك نفسي بشر ان لا يملك
 بايقا كان اعتقا على مال
 وبمع الطلاق بالفاظ العنق
 ولو قال على الف على نصفه
 فانه اسقاط للمنافع
 ولو قال لغيري بعتك نفسي بشر ان لا يملك
 قبل قبضه وقبل البائع كانت اقاله
 لا ينعقد اليمين بالبيع بغير
 ولا ينعقد البيع بلفظ النكاح
 ولا يقع العنق بالفاظ
 الطلاق

كان شرطه الايمان ولو وكل بطلاق زوجته من غير فعله على كائن مثلاً قال لو قيل ان كانت اسماء
 فوق الارض فانت طالق لم تطلق لان الوكيل بالارسال كالمركب لا يملك التعليق مطلقاً سواء كان التقييد
 على الكائن او لا لانه مخالف لامر الموكل في الصورة وفي الية بشرط العوض نظر الى جانب اللفظ ابتداء
 فكان هبة ابتداء لان اللفاظ قوايب المعاني فاعتبروها تبرزاً ابتداء عمل باللفظ وقالوا لا يفسد الملك
 قبل القبض ولا يصح في المباح ويرجع كل واحد منهما عنه ولا يصح من الاب مال الطفل ونظر الى جانب
 المعنى وهو المعاوضة فان شرط العوض من حصص المعاضات فكانت بيعاً فانه في بيع العوض
 عملاً بالمعنى كما ان الكفالة بشرط براءة الاصل حوالة والحالة بشرط ان لا يبرأ الاصيل كماله وكان الصبح
 عن مال مال مال اذا وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء واذا وقع على جنس فان كان باقيل من المدعى
 فهو حطب وابتداء وان كان بمنزلة فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر منه فهو فضل واما قبض اصحاب البيع
 من الخيارات وجوب التسليم ولذا قالوا لا يرجع واحد منهما بعد اتصال القبض ولكل واحد منهما
 ان يرد ما في يده بغير وجه فيه ولو استحق ما في يدها يرجع على صاحبه بما في يده ان كان قائماً وبغيره
 ان كان هالكاً كما هو الحكم في البيع **بيع الاول لا يجوز** لانه عليه الصلوة والسلام عنه الا ان يزعم انه عنده
 لانه غير اتي في حق المشتري فلا يكون ايقاعاً مطلقاً فلم يبق مجزئ التسليم وان قال هو عند فلان فبيع
 متى قبضه لم يجر لانه اتي في حقها وهذا بخلاف ما لو باع عبداً راسه في صاحبه لان القدر على التسليم
 هناك ثابتة وقت العقد صكاً واعتباراً لان الظاهر عوده الى المولى ولا كذلك الاق فان عادى المولى
 وسلم الى المشتري روى عن محمد بن ابي ان ابنه يجوز به اخذ الكفري وجماعة من مشايخنا وهكذا اذا كان
 الاسبيجي في ماله والمذكور في ماله او اظهره لاتباق وسلم الى المشتري يجوز البيع وانما امتنع اما البائع
 عن التسليم او المشتري عن القبض فمجرد ولا يحتاج الى بيع جديد الا اذا كان المشتري رفع الامر الى القاضي
 وطالب التسليم من البائع وظهر عجزه عن التسليم عند القاضي فصح انقاض العقد بينهما ثم ظهر العجز
 عن التسليم الى بيع جديد وهذا لان المانع من الجواز العجز عن التسليم بسبب الاناف وقد يقع العجز عن العود
 من الاباق وروى عنه رواية اخرى انه لا يجوز ذلك البيع ويحتاج الى بيع جديد به اخذ جماعة من مشايخنا
 وبه كما يفتي ابو عبد الله بن علي وهكذا ذكر شيخنا في شرح كتاب البيوع لان شرط جواز
 العقد هو القدرة على التسليم كان فاشاً وقت البيع فلا يجوز وان وجد من بعد وصار كالموابع
 فمأفوضاً فذلك في المحدثين لا في ارباب صيرافه البوا وسما في الماء ثم اخذه وسلم في المجلس فانه لا يجوز
 البيع ومن اخذ بهذه الرواية يقول تاويل الرواية الاولى انها تراصفا عليه عند عود العبد فينقض بينهما
 بيع جديد بالسقاطي اما ان يقال بان ذلك العقد يجوز فلان ولوله الصغير كان في الثانية من الية
 حيث قال ولو وهب عبده لاتباق لولده الصغير لا يجوز وان باع جاز انتهى وهذا الحكم مخالف

فان شرط الوكيل بغير

ان جاز المثل

لما ذكر في فتح القدير حيث قال ويجوز هبة لاتباق الصغير واليتيم في جوه بخلاف البيع لاتباق الصغير حيث لا يجوز
 لان شرط القدرة على التسليم عقيب البيع وهو مشق وما يتبعه من اليد يصلح لقبض الية ولا يصح لقبض
 البيع لانه قبض باراً مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس باراً مال يخرج من مال لولده فكيف
 تلك اليد نظر الصغير فانه لو عار عاد الى ملك الصغير انتهى **الاب** اذا وجد نفاذاً على المباشرة
 اي العاقبة نفذ على المشتري فلهذا لا يتوقف شراء الفضول على الاجابة من المشتري له انما يقيد بقوله اذا وجد
 نفاذاً لانه اذا لم يحدث نفاذاً يتوقف كسرها العبد والصبي المحجور عليهما لغيرها بغيره فانه يتوقف على اجابة
 من اشترى له لانه لم يجر نفاذاً على المشتري هذا اذا اضافه العقد الى نفسه اما اذا اضافه الى غيره بان يقول
 لهذا العبد فلان فقال البائع بعته فلان يتوقف على اجابة واما اذا قال اشترى منك بكذا الاصل فلان
 فقال البائع بعته او قال البائع بعته فلان فانه يقع الشراء للمخاطب لا لغيره والصبي انما اذا اضيف
 العقد احد الكلايين الى فلان يتوقف على اجابة فلان **ولا يتوقف شراء الوكيل** مخالف لامر الموكل على اجابة
 الموكل كما ان امره بالشراء بشرط الخيار او شرط الخيار لنفسه واشترى باكثر مما امر به **ولا اجابة المولى**
 ايجز للوقوف بدهم ودائق على اجابة الحاكم بغيره اذا كان المثل في ماله فاستأجر المولى بدهم ودائق بغيره
 غيرهم اي على الفضول والوكيل المولى **والوصي** في استأجره لليتيم زيادة لا يتغابن الناس فيها كالمولى
 بغيره يكون مستأجر لنفسه ووجه من ماله وقبل يقع الاجابة لليتيم وتبطل الزيادة ويرد الاصل الفضل على الصغير
 والظرفية في الاب كالجواب في الوصي كانه القنية **الاخ** مستند **الامير والفاقي** هذا **المثل** عن قوله
 ينفذ عليهم فان امير العسكر اذا استأجر العسكر **اجيرا** بالثمن قدره لا يتغابن الناس فيه فيعمل البصير
 وانقضت المدة وكذلك القاضي لو استأجر لليتيم اميراً ماله لا يتغابن فيه الناس فمن الاجاز وانقضت
 المدة **فان الزيادة على اجر المثل باطله** ولا يقع الاجابة له اي لكل واحد منهما
 لانها بغيره فان بطر يوج النظر ولو ان القاضي وامير العسكر قال استأجرته وانا اعلم
 انه لا ينبغي ان / فكل كان جميع الاجر في مال اليتيم كالفاضي اذا اخطأ في قضائه
 كان خطاؤه على المقتضى له وان تمجد اجور كان عليه كذا في سيرة خاتمة **الذرع وصف**
في المذروع المراد بالوصف الامر الذي اذا قام بالحق يوجب في ذلك المحل حسناً
 او قبحاً فالكمة الحضة لا يكون من الاوصاف بل هي اصل لان الكمة عبارة عن قوة
 الاجزاء وكثيرها والسببي انما يوجد بالاجزاء والوصف ما يقوم بالسببي فلان
 ان يكون موطراً عن وجود ذلك السببي فالكمة التي تختلف به الكمية كالذرع
 في الثوب امر يختلف به حسن المزد عليه فان الثوب اذا كان عشرة اذرع يساوي
 عشرة دنانير وان كان تسعة اذرع لا يساوي تسعة دنانير لان لا يفتي

انما اذا وجد نفاذاً على المباشرة
 فلا يتوقف شراء الفضول
 على اجابة من اشترى له
 ولا يتوقف شراء الوكيل
 على اجابة المولى
 ولا يتوقف اجابة المولى
 اجبر على اجابة الحاكم
 والوصي كالمولى
 الامير والقاضي اذا اخطأ
 اجبر بالثمن في المثل

جبة والعشرة يكفي فوجود الذرع الزائد على التسعة يزيد التسعة حصة فبعض
 كالأوصاف **١** أنا في الدعوى والشهادة كذا في دعوى البرازية حيث قال ادعي
 زيدا بجبا طوله بزرع خوارزم كذا وكذا وشهد بذلك كذا كذا بحقرة الزيد بجبا بزرع
 فاذا هو زيدا أو انقص بطلن الشهادة والدعوى كما اذا خالف في سن الدابة
 بطلن الدعوى والشهادة وقوله الذرع وصف فبعض في حاضرك في الأمان
 والبيع لا في الدعوى والشهادة فانها اذا شهد بوصف فظهر بخلافه لم يقبل وذكر
 ايضا ادعي حديدا من راء البه فذكر انه عشرة امعاء فاذا هو عشرة او ثمانية
 تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في الملك راء البه انتهى **المقبوض على سوم**
الشراء مضمون مثلا رجل اذا اخذ من رجل ثوبا وقال اذهب به فان رخصته
 اخذته بعشرة فضاخ فموضا من بال اتفاق بهذا اذا كان الثمن شحي لان المقبوض
 على سوم الشراء انما يكون مضمونا عند اقرار الثمن اما بدونه فعلى الخلاف
 لا المقبوض على سوم النظر كما في الذخيرة مثلا رجل قال لغيره هذا الثوب لك
 بعشرة فقال ذلك الرجل حتى انظر اليه او حتى اربى عجزى فاحذره على هذا
 وضاح منه قال ابو حنيفة لا ينفى عليه يعني الملك امانة لانه اخذته للنظر اليه وليد
 عجزه وذلك ليس ببيع واما في الصورة الاولى انه ليرضاه وبأخذه وذلك بيع بدون
 بدون الامر فجع الامر **١** فكر ابراهيم **باب مبطل الماويل** يعني اذا تعدد الانجاب
 ويوجد مال الفرق قبوله الى الاجاب الثاني ويكون بقاء الثمن الا انه لما اوجب
 حكم العقد بالاجاب الثاني فانتقض الاول ضرورة ان بين الحكمين تناح
 الآ في العتق والطاوع على مال فانه اذا قبل بعدها لزمه المالكان ولا ينطبق الماويل بالثاني
 كذا في بيع الذخيرة **العقد يعتمد احتملا** **الفائدة** فما لا يقيد لم يصح فلا يصح بيع
 درهم بدرهم استوبا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا يصح اجارة
 مالا يحتاج اليها كاجارة سكني دار سكني دار اخرى لان المنفعة معدومة متحدة
 اجتنبت فكونه بيع اجتنبت باجتنبت سنة وهو لا يجوز **اذا قبض المشتري المبيع فاسدا**
 اي في البيع الفاسد بامر البايع اي ياذنه في القبض حرجا او دلالا بان يقبضه
 في مجلس العقد وهو لا ينزله ملكه اي ملك المبيع بقبضه حتى يمتنع بنسبة
 الشفعة ولوردها على البايع فعليه الاستبراء ولو اشتري من الوصي بعد بيع فاسدا
 وقبض واشتق جاز لكن بملكه ملكا حراما حتى لا يحق الوطي في الأمانة والاكل

في الطعام

في الطعام وقد يجمع الملك مع الحرمة كالعصا اذا اشترى وقال اني لا يملكه وان قبضه
 لانه يحظر الا يبال به نعمة الملك ولنا ان ركن البيع صدر من اهية مضافا الى الحق فوجب
 انقاده والقبض بقوله المشروعة عند لاقتضائه انقبض فنفذ البيع مشروعة به ببال
 نعمة الملك والمحذور بجواره كما في البيع ومن الذاء وانما لم يقبل الملك قبل القبض كليا لودى
 ان قبض الفاد والمحاور الواجب الدفع بالاسترداد فيما امتناع عن المطالبة او لم يشترط
 ان يكون القبض باذن البايع حتى اذا قبضه بغير اذنه حرجا او دلالا فموجب القبض
 الآ في **مسائل** **الاول** من لا يملكه في بيع الهازل كما ذكره البزدوي في الاصول
الثانية من لو اشتراه الاب من ماله لانه الصغير يعني اذا اشتري الاب لانه الصغير
 شيئا ونفذ الثمن من مال نفسه واشتد على نفسه انه نفذ عنه ليرجع في ماله
 او باع له كذلك فاسدا قوله فاسدا موقوف لعلنا المستندان يعني سواء اشتري
 الاب عبدا من الصغير لنفسه شراء فاسدا او باعه له فاسدا لا يملكه بالقبض حتى يستحق
 كذا في الحيط يعني لا يكفي في افادة الملك هنا مطلق القبض بل يشترط القبض حتى
 الذي يصير به غاصبا مال الغير حتى يصير مضمونا بالقبض فيملكه به وهذا الوفاة العبد
 قبل ان يستحق الاب وباعه ويبيع من مال الصغير ولو تده حاذر في الحيط ولو باع
 عبده من ابنه الصغير بغير اذنه فاسدا اعقبة الاب جاز عتقه لانه لا يخرج عن ملك الاب
 بمجرد البيع ففدا عتق ملك نفسه فينفذ عتقه **الثالثة** من لو كان مقبوضا في يد
 في يد المشتري امانة اي بطر لوع الأمانة لا يملكه به اي بالقبض بل يكون ماله بمجرد القول
 كما في فتح القدير قول كانه يرد بان القبض السابق ينوب عن قبض المبيع ولم يوجب ان القبض
 اجدد وفيه بحث لان الادنى لا ينوب عن الاعلى وذلك ان قبض البايع الفاسد قبض ضمان
 وقبض الأمانة ليس كذلك فلما ينوب عنه فان الضابط في ذلك ان القبضين اذا
 كانا قبض ضمان او قبض امانة ينوب احدهما عن الآخر واما اذا اختلف قبض الاعلى
 عن الادنى دون العكس كما عرفت في موضع **الرابعة** من المشتري اذا قبض المبيع في البيع
 الفاسد ياذن ماله ملكه قوله في الفاسد اضرار عن الباطل فانه لا يقبل الملك ويبقى
 احكام الملك كقول الآ في مسائل فان بعض الاحكام ليس بثابت فيها من لا يملكه الحكم
 لو كان طعنا ولا يحل له كسبه لو كان ثوبا ولا يحل له وطئها لو كانت جارية ولو طئها
 ضمن عتقها اذا فسخ لكن ليس فيه دليل على انه بملكه لان مجرد عدم اكله لا يدل على عدم الملك
 بل ليس ان ربح ماله بغير مملوك ولا يحق والاخر رضاعا اذا ملكه لا يحق وطئها كذا في شرح

وقد ذكر العبادي في فضوله خلاف في حرمة وطئها فبطل بكرة ولا يجوز وفي جامع الفضول لو حبس منه صارت ام ولد وعليه
 فبطل وعقوبتها وقيل يجوز للمشتري كل الفرق يجري فيه الاباحة والآ فلا انتهى

مسألة

كذا في شرط الكثرة للمص ولا شفعة تجارة ولا تحليلة في نفس المبيع ولا شركة في حق المبيع
لو كان عقارا لان حق البائع لم ينقطع عنه بعد لانه على شرط الفسخ والاسترداد نقبا
للف ادعى اذا سقط حق الفسخ بان يبي المشري فيه يثبت الشفعة لكن انما يثبت
فيه بانقطاع حق البائع لا بملك المشري بل بان من اقر ببيع داره وحج المشري
وحجب الشفعة بهذا **في** منه منزلا لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشري كما ذكرناه
في الشرع وفي الظاهرية من باب نكاح العبد والامنة باع جارية بيقا فاسدا وقبضها
المشري ثم تزوجها البائع لم يجز انتهى ولولا قبضها المشري فزوجها البائع اياه يبيع كذا في
القبضة اقول بملك ما في الجوهرة من قطع بدل البائع بصفة المبيع فان القطع يقتضي
ان لا يملك له ولا شريكه وفولاه بعد فسخه نكاحا للبائع يقتضي نكاحا ملكه او شريكه فيسفي
ان لا يقطع بدل البائع للشبهة وقد ذكر في السراج الوهاج البضا ولم اره لغير احد ادى و
والظاهر انه قال تفرد من عنده لا على انه نقل المذهب فانه قال ومن فواله قوله انه
بوسقة البائع قطع به والله تعالى اعلم بالصواب **اذا اختلف المتبايعان في الشقة**
والبطان فالقول بمدعي البطان كما في البرازية لان مدعي البطان منكر للعقد عن اصله
والقول قول المنكر **اذا اختلف في الضمة والفساد** فالقول بمدعي الضمة لان من يدعي
الفاد معترف باصل العقد فان الفاسد موجود شرعا دون الباطل لانه لا ارادة يدعي
الفاد فاذا ادعى الفاد بشرط ففد وكوه فالقول بمدعي الضمة لانه ينكر المفسد
فان قلن ان من يدعي الفاد ايضا ينكر وصف الضمة وخضمة يدعيه فلم لا يكون القول قوله
قلن كلاهما ينكر وصفه ويدعي آخر فان مدعي الضمة ينكر الفاد ومدعي الفاد ينكر الضمة
فهما يتبايان في ذلك لكن منكر الضمة يدعي حق الفسخ وخضمة ينكر ذلك فهو المنكر
في الحقيقة وان القول قول من يدعي الاصل والصفة هي الاصل بين المتبايعين في المعاملات
فلينأمل كذا في خاتمة والظهيرية الا في مسنة في اقاله فسخ القدير فان القول فيه
قول من يدعي الفاد وهي لو ادعى المشري انه باع المبيع من البائع يعني لو اختلف
البائع والمشري فقال لعنه من البائع باقى من التمن الاول قبل النقد وفسد البيع
بذلك وادعى البائع الاقالة اي قال بلى قلنا به فالقول للمشري مع انه يدعي فساد
العقد في انكار الاقالة ولو كان على الغلب يعني لو كان البائع هو الذي يدعي انه
استراه من المشري باقى مما باعه المشري يدعي الاقالة **في الفاعل** يعني يختلف على
دعوى صاحبه **واذا سعى سينا وانشاء خلاف جنبه** كما اذا سعى بافونا وانشاء
ان زجاج فالبيع باطل لكونه بيع معدوم الاصل في هذه المسئلة وما يجانسه ان الاشارة
مع التسمية اذا اجمعتا في العقد فوجد المان راليم على خلاف المشتري ان كان اختلف

من قبل الجنب

من قبل الجنب

في هذه المسألة والارادة في حق المبيع

من حيث اجتناب كما في مسئلتنا هذه فالبيع باطل لان المثل رالبه اذا كان من خلاف
 حينئذ المسمى فالعقد يتحقق بالمسعى ويلغو الاشارة فاذا كان المسمى معديا والبيع
 على المعلوم باطل وانما كانت العبرة بالنسبة في هذه الصورة لان الاشارة
 لوجب تعلق العقد بالمثل رالبه وهو الزجاجة والنسبة لوجب التعلق بالمسعى
 وهو الباقوت والعقد الواحد لا يجوز ان يتعلق بالباقوت والزجاجة بهما واحدا منها
 على التفراد في وقت واحد فلما بد من العمل باحدهما ولم يلقا الاخرى فنقول العمل
 بالنسبة والالتقاء بالاشارة اولى من العمل على العكس لان الاشارة مع النسبة
 وان استويا من حيث ان النسبة كما يقطع الشك بين المسعى وعينه من خلاف
 اجتناب ومن حيث انها كانت توفى الماهية والاشارة لا توفى فالاشارة ايضا
 يقطع الشك بين المثل رالبه وعينه من جهة والنسبة لا يقطع الشك بين المسعى
 وبين عينه من جهة فاستويا من هذا الوجه الا ان ما في النسبة من توفى الماهية
 فوق ما في الاشارة من التوفى يقطع بين المثل رالبه وبين عينه من جهة لان الماهية
 مقصودة لغيرها وقطع الشك بين المثل رالبه وبين عينه من جهة مقصودا لما كان
 لا العينة والاشارة ان المقصود لعينه فوق المقصود لعينه فتزحم النسبة على الاشارة
 من هذا الوجه فوجب العمل لا دون الاشارة عند العمل بها لهذا اذ لم يكن المثل رالبه من جنس
 المسعى اما اذا كان من جنسه غير ان يخالفه في الصفة فالعقد جائز والمسمى اختيار
 اذا رآه كما لو اشترى قميصا على انه باقوت او فاذا هو باقوت اصفى فالبيع جائز
 والمسمى اختيار اذا رآه لان المثل رالبه اذا كان من جنس المسعى فالعبرة بالاشارة لان المسعى
 وجد في المثل رالبه وما هو المقصود من النسبة وهو توفى الماهية فحصل لان المثل رالبه
 باقوت كالمسعى فصاحبه النسبة مفضيا فبقيت الاشارة لتعيين الثاني كالمسعى
 يقع في اجتناب والاشارة بعينه فكان في الاشارة زيادة توفى في هذه الصورة فكانت
 العبرة بالاشارة حال اتفاق اجتناب ويلغو النسبة فكانت اشارة في البيع ولم يسم وهناك
 يتحقق العقد على المثل رالبه فلهذا كذلك الا انه يشترى المسمى اختيارا لانه شرط له زيادة
 وصف في المثل رالبه حين قال على انه امر كانه قال من الابتداء بعينه هذا على انه امر
 فاذا وجد اصفى فلهذا الوصف المذكور في المثل رالبه فلهذا كان له اختيار وصار كما لو
 قال بعت منك على انه كاتب او خباز ولم يسم العبد فوجده عتق كانه وعنه خباز وهناك
 يجوز العقد ويكون المسمى اختيارا كذا هو فينا اذا سمي له ويا واثار

منه في كل واحد من هذه

المروي قبل باطل لا تهما اعتبارا من حيث اختلاف الصورة والمقصود
 فلما جعل بالقبض وقيل فاسد فملاك بالقبض كذا في الثانية **صل عقد اعيد وجدة**
فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل اي الصلح الثاني باطل والاول صحيح وكذا
 الصلح بعد الشراء باطل ولو قال الشراء بعد الصلح فالشراء صحيح والصلح باطل كما في جامع
 الفضولين والتفاح بعد التفاح كذا في باطل فلما ذكرنا الصلح في الثانية اذا جدد
 للزيادة في المهر كما في الفتنه وحواله بعد حواله باطله كما في الشفيع **الآ في مسأله**
الاول منه الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفضولين وكذا في الحط البهاني
 حيث قال لو قال البائع للمشتري بعتك ثانيا بعشرين فترضا عليه وكان البيع الاول
 بعشرة ينقح الاول بالثاني وكذلك لو كان المشتري قال للبائع استرنيته منك
 ثانيا بعشرة وترضا عليه وكان الشراء الاول بعشرة ينقح الشراء الاول
 بالثاني غير قال اذا ذكر اعلى او خضا فهو زيادة وحط واذا لم يذكر فهو قبض للبيع الاول
 انتهى وقده في الفتنه بان يكون الثاني اكثر غنا من الاول او اقل او يكون العقد
 الثاني بجنس آخر والآخر وان لم يكن بالثاني اكثر او اقل غنا من الاول بل كان منه
 فلما بيع الثاني وفي الفتنه جيل الشري شيئا بالف وقبضه ثم باعه من البائع بثلث
 وخمسة الى اصل جبريول وهو موقوف في بده فهو فاسد ولا ينقح الثاني فسخ الاول
 بخلاف ما اذا كان الثاني صحيحا قال رحمه الله تعالى وقد نص عليه في بيع اجماع وقية نظر
 ونص في شرحه ان يكرهوا بزيادة بخلافه وكذا صاحب الزهرة بان الثاني وان كان فاسدا
 ينقح فسخ الاول كما لو اشترى ثياب فضة وزنها عشرة مثقالا وفساها ثم اشترى منه
 بثمنه ينقح فسخ الاول وان كان الثاني فاسدا قال الويردي رضي الله عنه ان كان
 في بيع جارية بين رجلين فباعها بعشرة بقبول النفاط ثم باعها ثانيا بأكتر
 فالبيع هو الثاني قال محمد الاخذة الفرجان هذا انما ينفع على قولها فاد الاول
 فاما عندنا حنفية رحمه الله تعالى فالاول صحيح انتهى **الثانية** منه الكفالة بعد الكفالة
 صحيحة لزيادة النوع لان الكفالة للنوع والثانية لثبوت الاول بخلاف حواله
 يعني حواله بعد حواله باطله كما في فخره نقل فلا يجتمعان كما في الشفيع وفي الثانية
 الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفلا بنفسه فحان الاصل يرى الكفيلان وكذا
 لو مات الكفيل الاول يرى الكفيل الثاني انتهى واشار بجواز تعددها الى المكفول له
 اذا اخذ الاصل كفلا ثم بعد الاول لم يبداء الاول كذا في الثانية واما الاجارة

بعد الاجارة

بعد الاجارة من المستاجر الاول والثانية فسخ للاول كما يبيع سيفا اذا كانت المدة
 والاجارة فيها متحدة كما في العبارية وذكر ابراهيم بن يوسف عن محمد استاجر من حرا رضا
 بأكتر حنطة فزاد رجل المواجه كرا فاضد المواجه حنطة فذهب المستاجر الاول فزاده كرا
 ايضا وحده الاجارة فالاجارة على الثانية وانفسخ الاول بحقن في كذا الثاني
 وذكر بهذه المسئلة عن ابي يوسف او غيره فيما اذا ذكر المستاجر الاول على المستاجر
 الثاني في الاجر وسقطت الدار الاول بهذه الزيادة وبالاخر الاول وذكر ان
 الاجارة الاولى لا تنقضي وبهذه زيادة زادها في الاجر وحاصل جواب ان صاحب
 الدار اذا جدد الاجارة تنقضي الاول واذا لم يجدد لا تنقضي الاول ولو كان الثانية
 زيادة عن محمد استاجر جارية ليعمل له عملا مسخي باجر معلوم لم امره في خلال الشهر
 بعن آخر مسخي بديرهم مطلقا فالاجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالهدر الذي في
 الاجارة الثانية حتى لا يكون له اجر من بل رفته بحصة ذلك الهدر فاذا فرغ من العمل
 الثاني لزمه اجرة وذلك درهم ويعود الاجارة الاولى **التخلية** **مسألة** لان بيع المبيع
 هو ان يخلى بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل
 وكذا التخلي من جانب الممنوع وقال ان فسخ رجة الله تعالى التخلية ليست بقبض
 والبيع مذهبنا لان التخلي مسخي على البائع وما يسحق على الانسان يجب
 ان يكون له طريق خروج عن عهده بنفسه ولو توقف ذلك على وجود الفل من غيره
 وذلك الغير مختار في الفعل يبقى هو في عهده الواجب واذا اشترى حنطة بعشرة
 وخمسة البائع بثلث وبان المشتري وبثبع البائع فسخ قول ابي يوسف رحمه الله تعالى
 لا يصير المشتري قابضا حتى لو هلك هلك من المشتري وعلى هذا اختلاف لوالى
 خا في دن وخلى البائع بان المشتري على الدار صار المشتري قابضا للحق عند محمد
 خلا فالاي لوسف رحمه الله تعالى **الآ في مسأله** فان التخلية فيها ليست ببيع
الاول منه اذا قبض المشتري المبيع قبل النقد اي نقد الممنوع بلا اذن البائع ثم حتى
 بينه اي بين المبيع وبين البائع لا يكون التخلية ردالة حتى لو هلك هلك عند مالك
 المشتري **الثانية** منه في البيع الفاسد يعني ان التخلية في البيع الفاسد لا تنفع
 على ما صح في العادى في الفضولين وحق فاضحان في فتاواه في باب قبض المبيع ان
 التخلية ببيع فيه اي في البيع الفاسد واشاره في خلاصته **الثالثة** منه في الهبة
 الفاسدة اتفاقا يعني ان التخلية في الهبة الفاسدة ليست ببيع بلا خلاف **الرابعة**

الرابعة منبر في الية اجابة في رواية وهذه الرواية اخذ ابو يوسف رحمه الله تعالى وفي الحيط ان الية لا يبيع الا بالقبض وهو نوعان حقيقي وانته ظاهر وحكي وذلك بالخلية لانها اذا كان يبيعها فقد تخلت من قبضها حقيقة وهو نفس الخلقة وهذا قول محمد طائفة وعنده ابو يوسف الخلقة ليست بقبض في الية الصريحة وانما في الية الفاسدة ليست بقبض بلا خلاف انتهى **الشرط** من اضافة الشئ الى سببه لان الشرط سبب للخيار وانما اخباره في اللغة الاختيار وقته في فتح القيد بالخبر بين الامضاء والفتح وهو ثابت بالنقص على خلاف القياس بيبث في ثمانية اشياء الاول بيبث في البيع بدليل قوله صلى الله تعالى على حيان بن مسعود وكان يبيع في البياعات اذا باع ثقل لا خضابة ولا خيار ثلثة ايام والثاني في **الاجارة** وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يبيع الشرايط اخبار في الاجارة لان المتاجر لا يمكنه رد المعقود عليه كماله ان كان اخباره اذا لا بد من ثقل يبيع من المنفعة في مدة اخباره وان كان المحقر فلا يمكنه التبرع ايضا على الكمال لان ما مضى من المنفعة في مدة اخباره لا يمكن شئ وليس له نفوذ الصفقة قبل التمام لانها تنجم مع خيار الشرط بخلاف البيع لانه يمكن رد جميع المعقود عليه فانه اذا بيع على بيعي ولنا انه عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويجوز الفسخ بالاقالة فيجوز بشرط اخباره كالباع وهذا لان اخباره شرع في البيع للمزوي حتى اذا كان فيه غبن وخسارة يفسخ لان الاجارة يقع بقبضه من غير سابقة تأمل فيمكن ان يضاف غير موافق فيحتاج الى ازالة فيجوز الشرايط كالباع **والثالث في الفسخ** وفي الحيط خيار الشرط بيبث في الفسخ حين يثبت خيار الرؤية وما يبطل به خيار الشرط في البيع المحض يبطل به في الفسخ وانما يبيع الشرايط اخبار في الفسخ على نحو ما يبيع الشرايط في البيع المحض حتى يجوز الشرايط ثلثة ايام بلا خلاف وما زاد على الثلثة يكون على اختلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه وان ادعى المشرط له اخبار بعد مضي مدة اخبار الفسخ في مدة اخبار لا يصدق على ذلك كما في البيع المحض انتهى **والرابع في الصلح عن مال بعينه** وتغير عينه حيث قال بيبث الحق واحد من المدعي والمدعى عليه في بدل الصلح والمصالح عنه وانما من في **الكتابة** وفي الكافي لو كانت امته على انه با اخبار ثلثة ايام فولد في مدة اخباره وماتت ولحق الولد بغير خياره وعقد الكتابة عند ابي حنيفة والي يوسف ولا ان يجزها واذا افاض بغير الولد على نحو امره واذا ادعى عنق الام في آخره من اجزاء خياره وعنق ولدها وهذا استحسن

القول في

وعند محمد يبطل الكتابة ولا يفسخ اجارة المولى وهو القياس لان الولد انما يقوم مقام الوالد في الكتابة اذا كان ولدا المكاتب وانما لم يفسخ كتابته بعد ولما ان بقاء العقد فيه فائدة بان يجبره المولى ويقوم الولد مقامه وينفذ العنق في صحة الام ببقائه في صحة الولد ثم يستند الوقت الى انعقاد كذا في الزبلي **والثاني من الرهن للرهن** يعني لو شرط اخبار للرهن في نفق الرهن والتبديل فيه ذلك في ايام اخباره لا بعده وانما المراد من نفق الرهن من ثلثه بلا خيار وانما يثبت في **الخلع** اي للمرأة والثالث من يثبت في **الاعناق على مال** للفق لا للسيد ولا الزوج يعني اخبار المزوج بيبث للفق لا للسيد في صورة الاعناق على مال وللمرأة لا للزوج في صورة الخلع لان هكذا في فصول العمدية معربا الى الاستدلال على بعضهم وبنوعها في جامع الفصولين **وزر عليهما** اي في الثمانية المذمورة في الشرح سبعة اخرى فصارت جملة خمسة عشر موضعا الاول من ثلث الزيادة في **اللقالة** وهو ثابت للمكفول له او الكفيل كما في البرازية والثاني في **الحالة** والثالث في **الامراء** اي امراء النعم **عن الذين** بان قال ابن ابي ابي انما اخباره هو جاز يعني يبطل الامراء بشرط اخبار لان فيه معنى التمليك ويدبر باردة فتؤثر فيه خيار الشرط كما ذكر في اصول فخر الاسلام من بحث الهزل والرابع في **نفي الشفعة** بعد الطلين حتى لو قال ثلث الشفعة على ان با اخبار ثلثة ايام يبطل التبرع ويكون طلب الشفعة باقيا لان التبرع من جنس ما يبطل باخباره لانه في معنى التجارة لكونه استيفاء احد العوضين على ملكه فتوقف على الرضاء باحكم واخباره رضاء باحكم فيبطل به التبرع والمراد من الطلين طلب موافقة وطلب تقرير لا طلب خصومة لان من طلب الشفعة لا يخلو اما ان يكون طلب موافقة بان يطالبه كما علم حتى يبطل بالتأخير او طلب تقرير بان ينقض بعد الطلب ويتردد ويقول ان طلب الشفعة والطالب ان او طلب خصومة بان يقوم الاخذ والتملك فيطلبان التبرع ههنا انما يكون بعد الطلين الاولين كما ذكره في الاسلام ايضا منه اي في الاصول من بحث الهزل وانما من في **الوقف** على قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وفي الثاني خاتمة واذا شرط اخبار لنفسه في الوقف ثلثة ايام فليقول في يوسف الوقف جائز والشرط جائز وعلى قول محمد الوقف باطل وعلى قول يوسف بن احمد الوقف جائز والشرط باطل وفي الخاتمة قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان يبيع الخيار وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كما في البيع وان كان الوقف غير مولا لا يجوز الوقف قال الفقيه ابو جعفر

وقال لا يبطل الفرق كما في الجمع **البيع لا يبطل بالشرط في الثمن والمكسب موضعاً**
 لان الشرط الذي يشترط في البيع لا يخلو اما ان يكون شرطاً يقتضيه العقد من غير شرط
 كشرط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري فانه لا يوجد في العقد
 لانه لا يفيد شيئاً فصار وجوده وعدمه سبباً واما ان لا يقتضيه العقد على التغير
 الذي ذكره الا انه لا يبايع العقد ولو كان موجب العقد وذلك ما قاله المصنف **الاول**
 من تلك المواضع في شرط **رهن** يعني البيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً
 والرهن معلوم بالاشارة او التسمية جاز البيع اسخا لانه وان لم يكن الرهن
 من مقتضيات العقد الا ان الرهن يؤكد موجب العقد لان الرهن شرط في ثبوت الجانب
 الاستيفاء ولهذا خص جواز احوال القابلة للاستيفاء واستيفاء الثمن موجب
 العقد **والثاني** من شرط الكفيل وذلك كالباع بشرط ان يعطى المشتري
 كفيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالاشارة او التسمية حاضراً قبل العقد فقبل الكفالة
 او كان غائباً عن مجلس العقد فمضى قبل ان يتفرقا وقبل الكفالة جاز البيع اسخا
 لان الكفالة وان لم يكن من مقتضيات البيع الا ان يوثق بموجب العقد فيكون ملزماً
 للعقد فلا يؤثر في فساد العقد **والثالث** من شرط احواله لان شرط
 احواله في هذا الباب نظير شرط الكفالة يعني اذا وقع البيع بشرط ان يحبس البائع
 المشتري البائع على عزمه من غمائه اما لو وقع البيع بشرط ان يحبس البائع على المشتري
 غمائه فالفقد فاسد قياساً واستخا انما معلوم بان على صفة الجمع حال من
 الاستعداد المذكورة لان كون كل واحد من الرهن والكفيل واحواله معلوماً واجب
 كما مر تفصيله آنفاً **والرابع** من شرط اشهاد فانه وان لم يكن من مقتضيات
 البيع ايضا الا انه يؤكد موجب العقد فلا يؤثر في فساد العقد **والخامس** من شرط
 خيار المبيع او المشتري فانه وان كان القياس ياتي جواز البيع مع شرط خيار لانه لا يقتضيه
 العقد ولا احد العاقلين فيه منفعة لكن عرف جوازها بالنقص وهو قول عليه الصلوة
 والسلام في قصة حسان بن منتقد اذا بعث الى آخر حديث **والسادس** من شرط
 في شرط نقد الثمن الى ثلاثة ايام كما اذا باع على انه اذا لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام
 فلا يبيع بينهما فالبيع جائز والشرط جائز والقياس ياتي جواز العقد مع هذا الشرط
 وبه اخذ في لانه شرط لا يقتضيه البيع فانه شرط الفسخ متى لم ينقد الثمن
 ثلاثة ايام وفيه منفعة للبائع لان الجميع يعود الى ملكه متى لم ينقد الثمن ثلاثة ايام لكن
 نترك القياس فيما اذا كان الوقت مفقداً بثلاثة ايام بحديث عبد الله بن عمر رضي الله

تعالى

رضي الله تعالى عنهما فانه روي انه باع بامنه له من رجل على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة
 ايام فلا يبيع بينهما والمروي من الصحابة فيما لا يورث قياساً كما روي عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم ولان هذا شرط متعامل فيما بين الناس بشرطون ذلك فيما بينهم ليدفع
 الغبن عن أنفسهم متى لم ينقد المشتري الثمن والقياس يترك بالفاسل وان بقى المدة
 اكثر من ثلاثة ايام قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى البيع فاسد وقال محمد البيع جائز قال
 شيخ الاسلام سوي ابو حنيفة بين هذا وبين خيار الشرط فلم يجوز اكثر من ثلاثة ايام
 فيها وكسوي بينهما ايضا فجوز فيها اكثر من ثلاثة ايام ولم يذكر محمد قول الى يوسف
 كذا في المحيط بالبرهان **والسابع** من شرط تاصيل الثمن الى معلوم فانه وان كان
 مما لا يقتضيه العقد لكن يثبت نصيباً شرعاً بلامر ذلك **والثامن** من شرط
 براءة العيوب كما اذا باع شيئاً على انه يرى من كل عيب صح البيع ويثبت البراءة
 عن كل عيب وقال ان فقي لا يصح البراءة وعلى هذا الخلاف البراءة عن حقوق الجيوب
 والصحيح من ههنا لان البراءة اسقاط فيه معنى التملك اما الاسقاط بدليل انه صح من غير
 قبول كالطلاق والعناق واما فيه معنى التملك بدليل انه يرد بالرد واما ما كان لا يبيع
 صحته اما صحته الاسقاط فظاهر واما صحته التملك فانه هذا تملك لا يحتاج الى التملك
 والنسبة لان ما وقعت البراءة عليه سلم من وقعت البراءة واجبره لانه اذا لم يبيع التملك
 والنسبة لا يبيع صحته التملك كما لو اشترى ثياباً من صبرة وبدخل في هذه البراءة العيب
 الموجود وحادث قبل القبض في قول الى يوسف وقال محمد لا بد من فيه حادث وهذا بناء
 على انه اذا باع بشرط البراءة عن كل عيب يجوز بعد البيع قبل القبض هل يبيع هذا
 الشرط عند الى يوسف يبيع وعند محمد لا يبيع **والثاسع** من شرط قطع الثمار
 المبيعة فانه مما يقتضيه العقد لوقوعه للمالك البائع عن ملكه **والعاشر** في شرط
 نكحها النوة على النخس بعد اكرامه على المفقن به وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي شرط
 الجمع اذا اشترى فاكهة قد تناهى عظمها وشرط نكحها على الشجر زماناً معيناً او
 الى ان يقطع المشتري على مراده بعد البيع عند ابو حنيفة والى يوسف رحمه الله تعالى
 وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز اعتساراً للثمن ولهذا لو استاجر الشجر زماناً معيناً
 حتى يدرك الثمر اذا لم يمتد عظمه طاب الفضل ولو نكحها بدون اجارة او رضا
 البائع لا يطيب واما ان هذا العقد يبيع ان جعل في مقابلة التملك يعني من الثمن واعارة
 ان لم يجعل وبهذا لا يجوز لانه اذ خال صفقة في صفقة وهو منهي عنه **واحادي عشر**

واحادي عشر من شرط وصف مرغوب فيه كما لو باع عبدا على انه خياري او كاتب
 جاز البيع لانه شرط وصف مرغوب بعينه وجوده ولو باع شاة على ان يهاض من
 البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا بدري وجودها فلا يجوز **والثاني عشر**
 من شرط عدم بيع المبيع حتى يتسلم الثمن فانه ايضا مما يقتضيه العقد
والثالث عشر من شرط رد المبيع لعيب ان وجد وبهذا غني عن البيان
والرابع عشر من شرط كون الظرف لغير المشتري حتى لو قال بعتك الدار
 اخارجية ولو باع الاطراف الى دار الدار جاز وطريقه عرض باب الدار اخارجية ولو باع بيتا
 على ان لا يطوي للمشتري في الدار وعلى ان باب في الدار يجوز ولو زعم ان له طريقا فظهر ان لا
 طريق له بركة كذا في شرط الكنز للخص **والخامس عشر** من شرط عدم خروج المبيع
 عن ملكه في غير الآدمي كما اجبوا ان لا يبيع على الغنم فان شرط عدم خروج
 عن ملك المشتري لا يفيد العقد حتى لو اشترى شيئا من اجوانات سوى الرقيق بشرط
 ان لا يبيعه او لا ياربه فالبيع جائز وفي هذا الشرط منفعة للمعقود عليه فان الناس يتفاوتون
 في الاحسان في حق ذواتهم فالمشتري ربما يكون اكثر نفعا هذا بالمشتري من غيره بخلاف
 الآدمي فانه اذا اشترى منفعة فالباع فاسد ملكا اذا باع عبدا بشرط ان لا يبيعه و
 لا يخرج من ملكه لوجه من الوجوه ففي هذا الشرط منفعة للمعقود عليه فان المملوك
 بتركه ان لا يتداوله الا بدري واذا وافقهم في موضع لا يكون البيع صحيحا فليس له
 ذلك الموضع فالبيع بهذا الشرط لا يجوز عند علمائنا رحمهم الله تعالى وانما جاء الفرق
 لانه المعقود عليه ان كان من اهل الاستحقاق فالشرط يفيد وجوب المشرط في حقه
 لو صح والشرط مني افاد وجوبا يجب اعتباره واذا وجب اعتباره فالمشرط له بطالب
 حكم الشرط والمشرط عليه يمنع حكم الشرع فان الشرع نهي عن بيع وشرط مطلقا
 الا ان شرط ما يقتضيه العقد او يلائم موجب العقد او ورد الشرع بجواز او كان متفارقا
 صراحة عن فضيلة النهي ففي ما وراءه داخل تحت النهي فيقع المنازعة بينهما في البقاء
 المشرط وكل عقد يقتضي المنازعة حكم بفساده فاذا لم يكن المعقود عليه من اهل ان
 يستحق حقا على الغير فالشرط لا يثبت وجوب المشرط في حقه فيجوز وجوده وعدمه
 بخلافه فكل البيع مطلقا من غير شرط معني **والسادس عشر** من شرط اطعام المشتري
 المبيع فانه ايضا لم يفد الا اذا عين ما يطعم الآدمي بان شرط ان يطعمه حبيضا فانه
 لا يجوز وفي المشتري روي الحسن عن ابن حنيفة اذا اشترى جارية على ان ترضعها لفق
 او على ان يرضعها فالباع فاسد **والسابع عشر** من شرط فعل جارية فانه لو باع

في البيع من شرط ان لا يبيعه او لا ياربه فالبيع جائز وفي هذا الشرط منفعة للمعقود عليه فان الناس يتفاوتون في الاحسان في حق ذواتهم فالمشتري ربما يكون اكثر نفعا هذا بالمشتري من غيره بخلاف الآدمي فانه اذا اشترى منفعة فالباع فاسد ملكا اذا باع عبدا بشرط ان لا يبيعه ولا يخرج من ملكه لوجه من الوجوه ففي هذا الشرط منفعة للمعقود عليه فان المملوك بتركه ان لا يتداوله الا بدري واذا وافقهم في موضع لا يكون البيع صحيحا فليس له ذلك الموضع فالبيع بهذا الشرط لا يجوز عند علمائنا رحمهم الله تعالى وانما جاء الفرق لانه المعقود عليه ان كان من اهل الاستحقاق فالشرط يفيد وجوب المشرط في حقه لو صح والشرط مني افاد وجوبا يجب اعتباره واذا وجب اعتباره فالمشرط له بطالب حكم الشرط والمشرط عليه يمنع حكم الشرع فان الشرع نهي عن بيع وشرط مطلقا الا ان شرط ما يقتضيه العقد او يلائم موجب العقد او ورد الشرع بجواز او كان متفارقا صراحة عن فضيلة النهي ففي ما وراءه داخل تحت النهي فيقع المنازعة بينهما في البقاء المشرط وكل عقد يقتضي المنازعة حكم بفساده فاذا لم يكن المعقود عليه من اهل ان يستحق حقا على الغير فالشرط لا يثبت وجوب المشرط في حقه فيجوز وجوده وعدمه بخلافه فكل البيع مطلقا من غير شرط معني والسادس عشر من شرط اطعام المشتري المبيع فانه ايضا لم يفد الا اذا عين ما يطعم الآدمي بان شرط ان يطعمه حبيضا فانه لا يجوز وفي المشتري روي الحسن عن ابن حنيفة اذا اشترى جارية على ان ترضعها لفق او على ان يرضعها فالباع فاسد والسابع عشر من شرط فعل جارية فانه لو باع

على ان

على ان يهاض من قبل الباع جاز لانه براءة
 عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز الشرط لان الشرط اذا كان
 من قبل المشتري كان مقصوده الزيادة وانها موهومة فيفسد البيع كما لو شرط
 احسن في البهائم وهكذا روي الحسن عن محمد انه قال جاز البيع الا ان ينظر المشتري
 انه يحتاج الى الظن وهذا اثره الا ان ما قاله الفقهاء ابو جعفر وروي الحسن عن ابن حنيفة
 ما قلنا ان احسن في اجاري يجب عند الناس فكان شرط احسن بخلافه شرط البراءة
 عن العيب فيجوز البيع في الصحيح عن اجاب حتى لو كان في بلد يرضعون في شراء اجاري
 لاجل الاولاد كان فاسدا **والثامن عشر** من شرط كونها مغبنة فانه لو
 اشترى جارية على ان يهاض من قبل الباع جاز البيع لان ما بشرط به عيب في اجاري
 روي ان رجلا جاء الى محمد بن جارية وقال اني اشترى منها على ان يهاض كذا وكذا لو
 فاذا هي لا تغني بسبني قال محمد رحمه الله تعالى فان البيع لزمك انما اخبرك عن عيب
 بها وعلى هذا لو اشترى ملك على رجل جارية مغبنة بغير مغبنة وفي البدائع ا
 اشترى جارية على ان يهاض مغبنة ان شرط على وجه الرعية فسد البيع لكونه شرط ما
 هو مظهر في حق وان شرط في البيع على وجه التبرع من العيب لا يفد فان لم يحرها
 مغبنة لا ضرر له لانه وجوها سلطة من العيب انتهى **والناسع عشر** من شرط
 كونها حلوبا اي لو باع جارية على ان يهاض من قبل الباع جاز البيع لان المشرط صفة من اوصاف البيع
 ويجوز الوفاء على وجوده وفي البيع فصار كما لو باع عبدا على انه خياري او كاتب و
 اكثر المباح على هذا **والعشرون** من شرط كون الفرس هملجا اياها
 من البراذن واصلا الهاليج قال في المصباح هملج البرذون هملج مسمى نسبة
 سركته في سركته وقال في مختصر العيون الهملج هو سركته لانه وكلهم قالوا في اسم
 الف على هملج بكسر الهمزة والفتح والاني يحقضي ان اسم الف على له يجبي على قياسه
 مالهج انتهى كذا في شرط الكنز للخص والحاصل انه لو اشترى فرسا على انه هملج
 جاز البيع لان الوفاء على المشرط ممكن وفي البيع بالسر والمان الهاليج لا يصح
 هملج فيجوز **والحادي والعشرون** من شرط كون جارية ما ولدن حتى لو باع
 جارية على ان يهاض ما ولدن وظهر ان كان ولدن كان له ان يهاضها **والثاني والعشرون**
 من شرط ابقاء الثمن في بلد اخر مثلا باع رجل عبدا بكذا وكذا وهي بجاري

فانها معينة في **الاول** منها في مال الموصي مثلا اذا باع الموصي فغير حصة جيدة
 بقدر ردي لغته من الثلث اي خرجت اجوده من الثلث بنقد والآلاء **الثانية**
 منها مال البني من حق لا يجوز للموصي بيع فغير حصة جيدة بقدر ردي لما فيه من الاثر
 بالبني **والثالثة** منها في الوصف لانه كالبيع **والرابعة** في القلب **الزهد**
اذ انزل عند الميراث وتضمن فغيره فلما هن تضمن الميراث فغيره ذهبا وتكون
 مكانه رهنا كما ذكره الربيع في الزهد كل ما جاز ايراد العقد عليه بانفاده صحيح استنادا
 اي استناد ذلك الشيء وصار العقد على الباقي كما استناد فغيره من بيع البصيرة
 فانه يجوز لو اقراده ولا يجوز استثناء شيء من فغيره لعدم جواز اقراده من فغيره
 اذا لم يكن معينة او ما عتبر بالاشارة فالاستثناء صحيح وكذا الحال في كل عقد ردي
 متفاوت وصح استثناء ابطال معلومة من بيع النقرة في ايرادها على الاطلاق ابتداء
 وهو المعقد الا الوصية باخذ منه والفقرة فان يضح افرادها دون استثنائها
 يعني لو اوصى بجزية الاخذ منها او الاخذ منها لا يصح لان الميراث لا يجري في اخدمته
 والفقرة بالافراد حتى لو اوصى بخدمته اجارته او غلبت لفلان فان فلان بعد صحة الوصية
 لا يرث وراثته صحتها ولا غلبت بل يعود الى وراثته الموصي والوصية احسن الميراث
 بخلاف ما لو اوصى بخدمته لا يرضى بغيره ويكون حكمه له واورد على الاصل ان باع
 ان اخذ منه بغير افرادها بالوصية فيجب ان يصح استثناءها واجب بان الطعام
 في العقد والوصية ليست بعقد حتى يصح قول الموصي له بعد موت الموصي والعقد بعد
 الموت لا يصح فلما يرد نفقا كذا في فقه القدر والنفقة واما بيان صحة الوصية
 باخذ منه فان المنافع لما صح غلبت في حال احيائه ببدل وبغيره بغيره بعد الممان البضا
 لحاجة كما في الاحكام ويكون محسوسا على ملك المصنف في حق المنفعة حتى يتمكن الموصي له
 على ملكه ان خرج القدر من الثلث والاخذ من الورثة لومين والموصي له لو لم يكن له حق
 في الثلث وحقوقه في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن حصة العبد اجزاء
 لانه لا يخفى فغيره الى الميراث باوة فيجوز له الا ان كان الوصية غير موقوفة
 فان كانت موقوفة لوقت كالسنة مثلا فاستثناءه ان كان غير معينة بخدم الورثة
 لومين والموصي له لو لم يكن له ان يضمن لثلاث سنين فاذا مضت سنة الى الورثة
 لان الموصي له استوفى حقه وان كانت معينة فان مضت السنة فليس للموصي
 بطلن الوصية وان مات قبل مضتها بخدم الموصي له لو لم يكن له الورثة لومان الى ان مضى
 تلك السنة فاذا مضت سنة الى الورثة **من استثنى ما لم يره** وقت العقد وقبله

ادق

ووقت القبض فله اختيار اذا اراد ان شاء اخذ وان شاء تركه والمراد بالرؤية العلم
 بالمعقود من باب عقود المجاز فماتت الرؤية من افراد المعنى المجازي ليشي ما اذا كان
 المبيع مما يعرف بالشم كالمك وما استنزه بعد رؤيته فوجده متغيرا وما استنزه
 الاخر وفي الفقرة استثنى ما يردق ليل اول لم يره سقط خياره **الا اذا حمله البائع الى**
بيت المشتري فلما يره اذ رآه لانه لو رده بخلافه الى المحل فبغير هذا العيب حدث
 عند المشتري وموت رده المبيع بعيب او بخلاف شرط او رؤية على المشتري **الا اذا اعاده**
الى البائع **بيع الفضولي** وهو نسبة الى الفضول جمع الفضل اي الزيادة وفي اصطلاح الفقهاء
 من ليس بولي وقيل الفضولي من يترق في حق الغير بما اذن شرعي **موقوف** يعني
 صحيح موقوف على اجارة المالك ان يفي فيه اربعة اشياء وهي العاقدان والمعقود عليه
 والمعقود له وهو المالك وهذا لان الاجارة تفرق في العقد فلما يره من فغيره يؤول
 كما فصل في موضعه وعند ال فلي لا ينفق لانه لم يصد عن ولاية شرعية فليق لانه
 تشب بالملاك او بالمالك وقد فقد اذ لا التفاد الا بالقدرة الشرعية ولنا انه تفرق
 تملك وقد صدر من ابيه وهو العاقل البالغ في حق وهو المال المنفوق فوجب العقادة
 اذ لا يفرق مع تخية بل فيه نفقة حيث يكفي مونة طلب المشتري وحقوق العقد لانه
 لا يرجع الى المالك وفيه نفقة العاقد ليقول نظامه عن الالفاء وفيه نفقة المشتري لانه
 اقدم عليه طائعا ولولا التبع لما اقدم فثبت الفقرة الشرعية بخصيص هذه الوجوه كيف
 وان الاذن ثابت دالالة لان العاقل ياذن في التصرف النافع والسند اخصا بنا في
 كسبه بغير عروة البارقي ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه دينارا لمشتري
 به ارضية فاشترى من ثوبين فباع احدهما بدينار وجاء بالثانية والدينار الى النبي
 صلى الله عليه وسلم واخذه بذلك فقال عليه الصلاة والسلام بركة الله في
 صفقتك رواه الترمذي عن عروة وحكيم بن حزام كما يفي في البنائة **الا في ثلاث**
مواضع فالبيع فيها باطل **الاول** منها اذا شرط الفضولي اختيار فغيره للمالك فانه
 باطل لا يوقف لان اختيار بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا كذا في فروع الكرا بغيره
 وهي اي بهذه المسئلة **مذكورة** في التفتيح **والثاني** منها فيما اذا باع لنفسه
 فانه لم ينفق ايضا اصحاب لا يذ ان يقول عند البيع للمالك **وهي في البائع والثالث**
منها فيما اذا باع غاصب عرضا من غاصب عرض اخر فهو للمالك به اي عرض
 الاول يعني تباع غاصبي عرضين لرجل واحد فاجاز المالك لم يجر لان فانه المالك البيع

لان فائدة البيع ثبوت ملك الرقبة والنفقة وبها حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا
 العقد فلم ينفذ فلم يحقق اجازة ولو عصبيا من رجلين ونباهما واجاز المالك جاز ولو عصبيا للنفقين
 من واحد وعقد الفرق وثق ايضا بما اجاز لان النفوذ لا ينفذ في المعاوضة وعلى كل واحد
 من الغاصبين وهي في فتح القدير بيع البداوات التي يلبسها اهل الذلوان على العمال
 لا يبيع فاوردان اية بخاري يجوز الاحتفاظ الاية ففوقه بينهما بان مال الوقف
 قائم تحت اية في احتفاظ المنة ولا يذلل هنا اية في البداوات كذا في القنية فحق هذا
 يجوز للمنفق في المدارس بيع خبزه قبل قبضه من المشرق بخلاف الجدي اذا باع السبع
 المعين لملك دابته قبل قبضه بيع المعلوم باطل كما اذا باع ثرا من حنطة ان لم يكن
 في ملكه وان كان بعضه في ملكه بطل في المعلوم وقد في الموقوفات ايضا بسجدة
 الانسان من اجرة من البقال وقال اذا احاطت بعين على ثمنها بعد استلامها
 فانه جائز اسخا انا كما في القنية والقباس ان لا يجوز لما روي عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم انه اتي عن بيع ماله عند الانسان وخص في السلم وهذا بيع ماله
 عند لا على وجه السلم لانه موقوف الا ان اتينا القياس للقباس فيكون في المعنى
 فنهين ما انفق بعد عقد شرعي من باع او اشترى او آجر ملكا لاف في ماله
الاول منه لو اشترى الوصي للبيوع من مديون الميت دارا بعينه دينار وقينها
 حتى دون دينار فلما استوفى الدين اقال الوصي لم تصح الاقالة الثانية منه لو
اشترى العبد المأذون علفا بالف وقينه ثلاثة الاف درهم ثم تصح اقالته ولا يملك ان
 الرد بعيب لما فيه من الاضرار بالبيوع والمولى وفي التنازلية من الوصايا قال محمد
 رحمه الله تعالى في جامع الصغير روى اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد ولم ينفذ
 الثمن حتى مات ووصى الى رجل وعلى الميت الف اخرى دين سوى الثمن والامال له
 سوى هذا العبد فوجب الوصي بالعبد عينا فرد بالعبء بغير قضاء فهو جائز وليس
 للزوج نفقة وبرض الوصي على البايع فاحذر منه نصف الثمن ونفقة الزوج الاخر ان تولى
 الثمن على البايع فلا ضمان على الوصي للزوج انتهى ولكن يمكن ان اى الرد بخلاف شرط
 وكتاب روية لعدم تمام الصفقة فيها كذا في بيع القنية والثالث منه لو
على الوقف لو آجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة فيها للوقف ثم تجز على الوقف وكذا
 اذا اشترى شيئا اقل من ثمنه ثم اقال لم تجز اقالته وفي بعض المواضع ان كان
 قبل القبض حازو الا لا والرابعة منه لو اشترى بالشرء الا تصح اقالته بخلاف
 بالبيع اى الوكيل بالبيع فان الاقالة فيه تصح ولكن بعض وعنه ان ما اقال
 الوكيل بالبيع بسقط الثمن من المشتري عندهما ويلزم البيع للوكيل وعند ابو يوسف

لا يسقط الثمن

لا يسقط الثمن من المشتري كذا في القنية والخامسة منه لو اقاله الوكيل بالشرء
 فان على خلاف اى على خلاف الوكيل بالبيع اراد باقالة الوكيل بالشرء الوكيل بشرء
 السلم وفي سلم الكفر للمصالحا بعض الوكيل بالبيع اذا اقال بعد قبض الثمن اما قبله
 فيملك في قول محمد كذا في الظاهرية وفيها والوكيل بالاجارة اذا انا قض مع المستاجر
 قبل استيفاء المنفعة وقبل قبض الاجرة سواء كان العبد الاخر عينا او دينارا انتهى
 وفي القنية باعد صبغة مستركة بينها وبين البطل البالغ واجاز الابن البيع ثم اقال
 واجاز الابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير اجازة يجوز ولا يتوقف على اجازة لان الاقالة
 يعود المبيع الى ملك العاقل لا الى ملك الموكل والحيز ودليل السنة والاجماع وسبب
 الحاجة البطل ومحاسنها ازالة الفم عن النادم وتوزيع الكرب عن المكروب تصح اقالة الوارث
والوصي دون الموصى له وفي البينة سنن الوصي عن اقالة الوصي فيما باع او باعه للميت
 ويجوز ولو جاز البقي له المالك فيما باعه هوام للميت فقال انما تصح الاقالة اذا كان
 وصيا للميت وباع وفي التنازلية الوصي او الاب اذا باع مال الصغير ثم اقال البيع
 مع المشتري تحت الاقالة ولو ارث الرد بالعيب دون الموصى له يعني اذا كان مع
 الموصى له وارث ووجد بالثمن عيب فارد على بايعه للوارث واما ان لم يكن به وارث
 فيجوز للموصى له ذلك كذا في التنازلية الاشية الحاجة بعد هلكان العبد الا
 في اللفظة وذلك ان اجارة المالك في اللفظة لا تنوقف على قيام المال في يد الفقير حتى
 لو اجاز بعد ما تلف المال في يد نفع الاجارة وفي الثانية لو باع المملوك اللفظة بغير امر
 الفاضل ثم حفر صاحبها وهي فائقة في يد المشتري كان لصاحبها اختيار ان شاء اجاز
 البيع واخذ الثمن وان شاء ابطل البيع واخذ عين ماله وان كانت قد هلك في
 يد المشتري فالمالك با اختيار ان شاء ضمن البايع وعقد ذلك ينفذ البيع من جهة البايع
 في ظاهرا رواية وفي رواية اخرى بطل البيع وبه اخذ المانج وفي الودعة اذا باعها
 المودع وسلمها الى المشتري فربك في يد المشتري ثم ان المالك ضمن البايع لم ينفذ
 البيع باتفاق الروايات وفي اجارة الغنم بيع المأذون المدبون بعد هلكان الثمن و
 بركة الثمن وذلك اذا باع عبده المأذون له المستوفى بالدين بغير اذن الغنم فالبيع موقوف
 على اجارة الغنم فان اجازوا البيع ولو كانت بعد هلكان الثمن فنحن الاجارة ايضا و
 ولهم ان ينفذوا البايع الثمن لان الاجارة الا حقة بمنزلة الاذن ان ينفذوا في الموهون
الموقوف يبطل بكون الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه اى مقام

اى مقام الموقوف عليه وهو المورث الآخى الفسخة كما ذكر في فسخة الولوالجية حيث
 قال الشركة اذا كانت اصلا الميراث بحري فبها الشراء بان باع واحد منهم نصيبه او كانت
 اصلا الشراء بحري فبها الميراث بان مان واحد منهم ففى الوجه الاول يفسم الفاضل اذا حضر
 البيع وفي الوجه الثاني لا لان في الوجه الاول قام المشرى مقام البائع في الشركة الاولى
 وكانت اصلا وارثه وفي الوجه الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة الاولى فكانت
 اصلا شرا فتنظر في هذا الباب الى الاولى انتهى لا يجوز تفريق الصفقة على البائع
 الآخى الصفقة ولا صورته في صفقة الولوالجية الصورة الاولى رجل باع ارضين
 ورجل آخر ارض ملازقة ببعض الاراضى دون البعض كان له ان يأخذ التي ملازقة ارضه
 دون الاخرى بالصفقة اذا كان الشفع الآخر يطلب صفقة ما كان لزوم ارضه وهو
 يطلب يقال للطالب اما ان تأخذ الحق او تدع اذا لم تنرض المشرى بتفريق الصفقة
 نفيا للمشرى على المشرى وبهذا قول ابي حنيفة الاول واما على قوله الاخر وهو قوله
 له ان يأخذ ما كان شفعه لان تفريق الصفقة بهما لم يكن باختيار الشفع وفعله
 بل كضرورة انه لم يتمكن من اخذ احدهما فصار كما لو اشترى عبدا ودار صفقة واحدة
 كان للشفع ان يأخذ الدار بالصفقة دون العبد لما قلنا كذا هنا الصورة الثانية
 نه رجل في ارض رجل عليه رعاء ما وبيع فباع صاحب الرعاء والسبب فطلب
 صاحب الارض الصفقة في ذلك كله فله الصفقة في الرعاء دون السبب لان
 الرعاء مع النهر شئ واحد لان الانتفاع بالرعاء بدون النهر لا يمكن في حال النهر
 جار الرعاء فمكون شفعه انتهى الموقوف عليه العقد اذا اجازة اى العقد نفذ
 ولا رجوع له الآخى مسند في فسخة الولوالجية وهي اذا اجاز الوهم فسخة
 الوارث فان له اى للوهم الرجوع الحقوة الحرة لا يجوز الا عيبا عن حق
 الصفقة فلو صالح المشرى الشفع عنه اى عن الصفقة بمال بطلت الصفقة
 ورجع به اى المال لان حق الصفقة ليس بمنقوض في المحل وانما هو منقوض في النكاح فلا يجوز
 اخذ العوض عنه ولو صالح اى الزوج امرأته الخيرة بمال تختاره بان قال اخبرني
 بالف او قال العتق لامرأته اخبرني ترك الفسخة فالف فاختارت بطل اى سقط
 اخبار ولا شئ لها ولو صالح احدى زوجتيه بمال لشركا لزوجتيه لم يلزم ولا شئ
 لها بهذا ذكره الولوالجي في الصفقة قال المصنف في شرحه للمكسر والصالح عن دعوى
 صفة الشراء او حصة الصفقة او حصة وضع احد زوجة وكحة يجوز على الاصح لان الاصل
 تزويج البهائم كوا الشخص في اى حصة كان فافترى البهائم بغيره يجوز وكذا لو ادعى
 فيه تزويجا بان قال كقرني او ضلاني او برمان بهوء وكحة حتى تزويجت البهائم كوة فان هذا

۲۲

بدرهم يجوز على الأصح وكذا الوصالي من يخبئه على عشرة أو من دعواه الكل في الجنبى الشئى
وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوطائف بالوافق **وخرج عن** أى عن هذه القاعدة
حق الفصاح ومنك النكاح وحق الرقة فانه يجوز الاعتراض عنه كما ذكره الزيلعى في الشفعة
لان ملكه في هذه الاشياء منقر في الحنفي وهذا تبين من قوله وينفذه الا ترى ان المولى
ان يفتى فصاحا بغير قضاء ولا رضاء فعلم ان حقه ثابت في الحنفي في حق الفتل ولولا ذلك
لما امكن من الفتل بغير رضاء ولا قضاء **واللفظ بالنفس** اذا صالح المكفول له بحال
لم يبيعه ولم يجب المال وفي بطائنا روايتان في رواية هذه تجزئة الشفعة وفي رواية
اخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال وفي حق الشفعة كذا حتى لا يجب المال ولا تبطل
الشفعة وفي رواية في الكفالة خاصة ووجه الفرق بينهما على هذه الرواية
ان الشفعة تبطل بالاعراض دون الكفالة والاصح ان الكفالة والشفعة بمسقطان
ولا يجب المال هذا اذا كان بعد البيع واما قبل البيع فلا يسقط به لان اسقاط الحق قبل
وجوبه لا يبيع وبعده يسقط بالاسقاط علم بالنسقوط او لم يعلم لانه لا بعدز باجره
بالاطعام في دار الاسلام ولا يبرئ بالردة لانه في حق كذا في الزيلعى وفي بيع حق
المورور في الطلوع روايتان فعلى الرواية التي جوزه وفي رواية اجماع الصغرة وفي رواية
كتاب الفسخ وبه اخذ عاتق المنجيد فضل فقه مقدار رور رضى واحد وذكر في الزيادة
ان بيع حق المورور لا يجوز وبه اخذ الكرخي وكذا في بيع الشرب روايتان والمفتى
ان لا يجوز الاتقاء وفي المحيط البههاني اذا باع الشرب وحده لا يجوز واذا باع مع
الارض يجوز واذا باع ارضا مع شرب ارض آخر لم يدر في حقه رحمه الله تعالى هذا الفصل
وصلى عن الفقيه ابن نوري بن سلام انه لا يجوز وقال الفقيه ابو جعفر اليانسي رحمه
الله تعالى في الكتاب ولو قال لعن منك هذه الارض بالف درهم ولعن منك شرب
يهن يجوز بيع الشرب اختلف المنجيد فيه في شرب شيخ الاسلام اذا اشترى كذا خربة ماء
من القران جاز اسخا اذا كانت القرية بعينها لغافل الناس قبل انما يجوز اذا
بين مكان دفع الماء كلف ان يجارى او اشباه ذلك **العقد الفاسد** اذا انقلب به في عهد
اذا باع المشتري فاسدا بعد قبضه بالبيع الصحيح لزوم العقد **وارفع الف** لانه لما
انقلب به حق العبد بالعقد الثاني زال الف لان نفق الاول انما كان لحق الشراء
والثاني لحق العبد وهو مقدم لحاجة ولان الاول مشروع باصلا دون وصفه والثاني مشروع
بهما فلا يعارضه فخر الوصف ولانه بمنسك من جهة البائع بخلاف نهرق المشتري

فقد البيع الضيق لا يندلج
فالتدليس ينعى النقض
ملا

في الدار المستفوعة حين ينقض فيه تفرقة لان كل واحد منهما حق العبد فيسويان
 في المهر وعينه ولم يحصل سبيل من السعي الآ في مسأله بهذا من لزوم العقد الاول من
 تلك المسائل آجر فاسدا فاجر المستاجر صحيحا فلما اول ينقض قبل مضاء ليس
 للمستاجر فاسدا ان لو آجره من غيره اجارة صحيحة مستدلا بحكمة ذكر في كتاب
 الاجارات في باب اجارة الدور رجل دفع ذاره الى رجل على ان يسكنها ويبرئها ولا
 آجر له فاجرها بهذا المستاجر من رجل وانزلهم من سكني الثاني ضمن الثاني بالانفاق
 لانه صار غاصبا فهذا اشارة الى ان الاجارة الثانية لم ينقض الا ترى انه سماه
 غاصبا وعاقبة المخرج على انه بملك حين قالوا ان ما ذكر في كتاب الاجارات
 ليس برواية في هذه المسئلة لان ذلك ليس باجارة بل هو عارية وبهذا لانه
 لم يذكر المدة على سبيل الشرط لانه لم يذكر كلمة الشرط انما ذكر على سبيل المشورة
 ان شاء فعل وان شاء لم يفعل فكان الاول مستغبرا للمستاجر او المستعبر
 لا بملك ان لو آجره واذن مستندان من تلك المستاجر فاسدا فاسدة ملك المنفعة ينقض
 من الثاني ههنا هو الصحيح لان المستاجر اجارة فاسدة ملك المنفعة ينقض
 المستاجر فملكك فملكك من غيره ملكا صحيحا كما المشتري سدا فاسدا ملكك
 التملك من غيره صحيحا الا ان لو آجر الاول ينقض الثانية لانها تفسخ بالاعذار
 ورفع الفاذ من الاعذار الثانية المشتري من المكرة لو باع صحيحا فملكه ففقدته
 فانه تفرقت المكرة كثر ينقض بخلاف سائر البياعات الفاسدة كذا في البرازية
الثالثة المشتري فاسدا اذا آجر صحيحا فللبايع نفقة وفي الفاذ ان نوع
والرابعة من لو باع المشتري فاسدا للبايع فانه يكون ردا وفيه للبائع
 وكذا للبايع نفقة البيع اذا زوج المشتري فاسدا اجارته المشتراة لرجل بالنكاح
 الصحيح لان النكاح ليس هذا الاخراج عن الملك ولكن اذا ردت اجارته الى البايع
 وانفسخ البيع به يفسخ النكاح وقال في السراج الوهاج انه لا يفسخ لانه لا
 يفسخ بالاعذار وقد عهده المشتري وهي على ملكه انتهى قال المصنف في شرح الكنتز
 ما ذكره الاول من الفصل الاول من كتاب النكاح لوزوج اجارته المبيعة قبل قبضها
 وانقضت البيع فان النكاح يبطل في قول ابي يوسف وهو المختار لانه معنى استنقض قبل
 الفسخ استنقض من الاصل معنى فصار كانه لم يكن فكان النكاح باطلا انتهى الا ان
 يحمل ان ما في السراج قول محمد بن بطير يعني ما في السراج على المصنف في الشرع اقول فيه

آجر في دار قمار المستاجر
 صحيحا فلما اول ينقض

المشتري من فاسد لو باع
 صحيحا فملكه ففقدته

المشتري فاسدا اذا آجر
 صحيحا فللبايع نفقة

و.

بكت بان قال لا نسلم ان الفوق ههنا من جهة المذهب بل من جهة ان ما قاله احد ادى
 في السراج الوهاج انما هو في الفسخ الذي كان بعد القبض وما ذكر في الاول الوجه على
 فلا بد الا لكلام فليتنا من الغسل بمعنى المغسولين وهو غير خاص له سراج الوهاج الثانية
الاول منها في الاول الوجه وهي رجل اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن
 دراهم زلوقا او عروضا مفسوسة جاز ان كان حرا وان كان الاسير عبد لم يجز المسئلة
 الثانية منها ما في سائر الكتب وهي اعطاء الزلوق والنفقة في اجنابان
الباب حق حبس المبيع للفقير حال حتى يمتد في الثمن كله ولو بقي منه درهم فلو كان
 بعضه حلالا وبعضه موقولا فله حبس الا استيفاء الحال ولو سلم البايع المبيع قبل
 قبض الثمن سقط حقه فليس له ردة اليه ولو اعاره البايع له او اودعه اياه على المشهور
 بخلاف المهرين اذا اعاره الرهن من الرهن فانه لا يبطل الرهن فله استرجاعه ولو قبض
 المشتري بغير اذن لم يفسد حقه كذا في السراج الوهاج الآ في مسأله الاول في البرازية
 لو اشترى العبد نفسه من مولاه يعني قال عبد لمولاه اشترت نفسي منك فباع المولى نفسه
 ولا يملك المولى حبسه لا استيفاء الثمن لانه صار فاسدا بنفس العقد الثانية منها
 وهي قوله او امر رجل عبدا لبيشر نفسه من مولاه فاعلم المولى ذلك فاشترى نفسه
 للمأمر لا يملك حبسه الثمن يعود احقوا الى العبد الوكيل والثالثة منها لو باع اى رجل
 باع لرجل آخر دارا هو اى المشتري ساكنها بصير فاسدا بالشرء ولا يملك البايع حبس
اذا اشترى المشتري المبيع بلا اذن البايع قبل نقد الثمن ثم تفرق فيه ثلثه لجمعية النفقة
 بان باع او وهب او رهن او آجر او اصدق فللبايع نفقة تفرقة الآ في التفسير والاحكام
 والاستيفاد فان البايع لم يملك قبض ردة اليه والفوق وهو ان تفرق المشتري حصل في ملكه
 والنفقة عليه نحو البايع ولكن انما يجب رعاية حق البايع عند الامكان فاذا تفرق
 المشتري قابلا للنفقة فالامكان ثابت وما كذلك اذا لم يكن التفرق قابلا للنفقة
 وله اى البايع ابطال الثانية ايضا لانها تفقد النفقة في الجملة اذا خرج عن اداء
 البذل وانما افردها بالذكر لان المولى لا يقدّر نفقتها الا بغير العبد كما في البرازية
شرء الآ في لا ينهى الصغير مالا يحتاج اليه الموصول مع صلته مفعول لقوله شرء الا ان
 غير نافذ عليه اى على الابن مثلا امرأة اشترت صبغة لولدها الصغير بما لا على ان
 ترجع بالثمن على الولد جاز استحقاقا ويكون الاثم مشتملة لنفسه لانها لا تملك
 الشرء لولدها الصغير ثم تصير هبة منها لولدها الصغير وصلته وليس له ان يمنع

الضيعة عن ولدها كذا في القمار خانية الا اذا استندى من ابيه مثلاً امرأة قالت زوجه
 وبنيها ولد صغير تغرب منك دارك هذه الى هنا هكذا لو لدى فقال الاب بعنيها حار
 او منه ومن اجنبي يعني لو كانت الدار مستركة بين اثنين الاب والابن فقلت
 المرأة لهما استنديني منكما هذه الدار رايتي باله فقالا بعنا جاز كما في الاولو الجبة
اقالة الاقالة تجني يعني اذا تقابل البيع لم تقابل الاقالة ارفعنا الاقالة وعاد البيع
 الا في السلم لكون المبيع فيه ديناً سقطت بالاقالة والاقالة لا يعود كذا في الزيلعي
 من باب الخالف حيث قال الاقالة في السلم بعد فادعها لا يجزئ الفسخ بس اثر ابطال الفسخ
 الا ترى انهما لو قالوا نقضنا الاقالة لا تنقض وكذا لو كان راس المال عرضاً بقضه المسلم اليه
 ثم رده عليه يعيب بقضاء فاض لم يفسد قبل التسليم الى ربه السلم لا يعود السلم فكذا بالتخالف
 لا تنقض الاقالة ولا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع حيث تنقض بذهاب النواقص
 والفقه فيه ان المسلم قد سقطت بالاقالة فلو انقضت الاقالة لكان حكم الفسخ
 عود المسلم فيه والاقالة لا يجزئ العود بخلاف الاقالة في البيع لانه عليه فامكن عوده الى ملك
المستندى انتهى للمستندى مع مدبره ومكانه دون ام ولده ومن باع مال الغائب
 بطل بيعه الا بالاب المحتاج كذا في نفقات البنزانية وفي شرح الكنز المسمى بكسفي
 احتياجه وضع للاب بيع عرض ابنة الغائب لنفقة لان الاب يملك حفظ مال ولده الغائب
 وبيع الوتر حفظ لها واذا اجاز بيع الاب فالتمس من حسن حقه فهو النفقة في الاستيفاء
 منه وقال ليس له ذلك لعدم الملك كسائر الاقارب ووضع في الاب اذ يحجزه من الاقارب
 لا يملك بيع عروضة بالنفقة اجماعاً لعدم ولاية التفريق لهم حالة الصغر اصلاً وعدم ولاية
 حفظ حالة الكبر ولا يبيع للاب بيع عمار ابنة الغائب لنفقة لان الفقار ما مومن
 التلف انتهى اقول ومن هذا التفصيل ظهر ان عبارة البنزانية ليست على الاطلاق
المقصود على كسوم الشراء مضمون عند بيان التعمد والمقصود على وجه النظر ليس
 ليس بمضمون مطلقاً سواء بين الثمن او لا كما بيناه في شرح الكنز وقد فهمت هذه
 المسئلة في هذا الفصل مع التفصيل الذي يكفي في حل هذا المحتى فليست غرضه ١٤٩
 احبته في عدم رجوع المستندى على بايعه بالتمسك عند استحقاق المبيع ان يفر المستندى
 انه باعه من البائع قبل ذلك فلورجع المستندى عليه اي على البائع رجع البائع
 ايضا عليه كذا في البنزانية خيار الشرط في البيع داخل على حكمه اي يمنع الحكم على البيع
 فلا يبطله اي البيع الا في بيع الفضول اذا شرط اخبار فيه للمالك فانه يبطله

كما في زون

كما في فروق الكراسي لان اخبار للمالك لما لم يكن شرطاً من قبله كان مبطلاً وذم
 في دعوى البنزانية الموافق عند الامام الثاني هي المناقضة واحقق الطرود والمسلم
 يعني فروقاً بينها بطرود المحرم والخصوص وفي ظاهر الرواية الموافق هي احقق انتهى
 وفي المحيط وحاصل ان احقق في العادة يذكر فيما هو نوع للمبيع ولا بد للمبيع منه ولا يقصد
 اليه الا لاجل المبيع كالشرب والطرود من الارض والموافق عبارة عما يرفع به ويخفى
 بما هو من التذويج كالشرب للارض وسيل الماء انتهى البيع لا يبطل بحوث البائع
 الا في الاستصناع فيبطل بحوث الصانع يعني اذا مان قبل تسليم العنق نظر الاستصناع
 ولا يستوفي من تركته ومن هذا علم ان الاستصناع ينفذ اجارة ابتداءً ويصير بيعاً
 انتهى قبل التسليم بساعة لانه لو انقضى ابتداءً وانتهى كان لا يبطل بحوته
 كما في بيع العين والسلم وقال محمد رحمه الله تعالى اذا اذن به الصانع كان المستصنع
 باختيار لانه المستندى لئلا لم يره ولو انقضى اجارة ابتداءً وانتهى لم يكن له خيار الرؤية
 كما في احتياطة والصباغ ولو كان ينفذ عند التسليم لما فيه بساعة لم يثبت خيار الرؤية
 لانه يكون مستنداً ما رآه وخيار الرؤية لا يثبت في المرفق علمنا اننا ينفذ اجارة ابتداءً
 وان كان القياس ياباه لانه اجارة على عمل في ملك الا صير لم يصير بيعاً انتهى قبل التسليم
 بساعة لكن تركنا القياس في الحق لكان العامل والمعنى في ذلك ان المستصنع طلب
 منه العمل والعين جيباً فلا بد من اعتبارهما جميعاً وهو مستند لان بين الاجارة والعين
 تنافي فحجزناها اجارة ابتداءً لان عدم المفقود عليه لا يمنع العقاد الاجارة ولكن يمنع البيع
 فاعتبرناها اجارة ابتداءً وجعلناها بيعاً قبل التسليم بساعة توفيراً على الامر من حفظها
 كما فعلنا هكذا في الهبة بشرط العوض اعتبرناها بشرط في الابتداء عملاً باللفظ وبيعاً
 انتهى عملاً بالمعنى فكذلك هذا وهذا قلنا لومان قبل التسليم يبطل الاجارة ومعنى سلم
 كان المستصنع باختيار لانه المستندى ما لم يره اذا اختلف المتبايعان في اصل
 التاجيل مان قال احدهما كان باجلاً وقال الاخر بغير اصل فلا يخالف عند علمائنا الثلاثة
 رحمهم الله تعالى فالقول لنا فيه مع جيبته لان الاجل يثبت بعرض الشرط والقول
 لملك العوارض وقال زفر وان في رجمها والله تعالى تبايعان لان لهذا في معنى الاختلاف
 في مقدار ماليتها التمس فان الاجل انقص من احوال في المالمية والفضل عليه الصلوة والسلام
 اذا اختلف المتبايعان والتمسعة قائمة خالفها وتراداً فهذا وجه الخالف عند
 اختلاف المتبايعان بلا فضل بينها اذا وقع الاختلاف بينهما في المفقود عليه او في

او في بدله او شرط ملحق بالعقد كالأصل وخيار الشرط فلنا وجوب الخالف معلق
 باختلاف المتبايعين وهو اسم مشتق من البيع فيتعلم وجوبه باختلافها فيما يثبت
 به البيع ويثبت بالبيع والتمتع لا بالأصل فصار كانه قال عليه الصلوة والسلام
 اذا اختلف المتبايعان في البيع او التمتع خالفوا وقد بينا ان الأصل ليس بوصف
 التمتع اذ لو كان وصفاً لذهب عنه ذهابه اذ الشيء لا يبقى بدون صفة
 الا في السلم فان القول فيه لم يثبت لالتافيه لان الأصل فيه شرط ونزكه
 منفرد للعقد واذا ما عليها يدل على الصفة فكان القول لم يرد لان الظاهر شرط
 له بخلاف ما في غير السلم لانه لا يعلق له بالصفة والفاء فيه فكان القول لالتافيه
 لان الأصل اجنبى عن العقد وان اختلفا في مقدار اى الأصل بان قال احدهما
 كان الأصل شرطاً وقال الآخر لا بل شرطاً فلما خالف فالقول لم يرد لان
 الا اذا اختلفا في مقدار الأصل في السلم فانهما يخالفان كما قال المصنف في شرط
 الكنز في باب الخالف من الدعوى وقال هناك كما قد مرنا في باب السلم ثم رابن
 في باب قيد الاختلاف في أصل التاجيل لانها لو اختلفا في مقداره فالقول للطالب
 مع التاجيل لانكاره الزيادة ثم قال بعد مقدار نصف الصيغة وان اختلفا في الشراط
 الوصف او الأصل فالقول لم يثبت لالتافيه وان اختلفا في مقدار الأصل فالقول
 لرب السلم انتهى رأس المال اى حكم رأس المال بعد الاقالة كرهه قبل اى حكمه
 قبلها فلما يجوز الفرق بالاسناد فيه اى في رأس المال بعدها اى بعد الاقالة
 بان يأخذ برأس المال شيئاً من غير حنث لقوله عليه الصلوة والسلام لا تأخذوا
 شيئاً من أموالكم حال الفسخ فامتنع الاسناد ولان رأس المال اخذ
 شيئاً بالبيع لانه الاقالة بيع في خبرهما ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعاً سقوطه ففتن
 ان يجعل رأس المال مبيعاً وان كان ديناً في الذمة لان كونه ديناً لا ينافي ان يكون
 مبيعاً وان كان ديناً في الذمة لان كونه ديناً كما لم يثبت قبل القبض فصار رأس المال
 بعد الاقالة بمنزلة السلم فيه قبلها فصار حكمه من حرمته الاسناد لغيره ولان الاقالة لما
 صارت مبيعاً جديداً من وجه كان حكم رأس المال فيها كحكمه في البيع الاول وهو السلم تنزيلاً
 للمختلف منزلة الأصل فيجوز اسناده بعد الاقالة كما يجوز قبلها الا في مسئلتين فان
 حكم رأس المال بعد الاقالة ليس كحكمه قبلها الاول منها هذه الاخالف اذا اختلفا فيه
 في رأس المال بعدها اى بعد الاقالة بل القول فيه قول السلم اليه كذا في الذممة بخلاف

ما قبلها

بخلاف ما قبلها والثانية منها لا يشترط لصحة الاقالة في السلم قبضه اى قبض رأس
المال بعدها اى بعد الاقالة قبل الاقتران بخلاف ما قبلها وفي البدل قبض رأس المال
 انما هو شرط حال بقاء العقد واما بعد ارتفاعه بطريق الاقالة او بطريق آخر فقبضه
 ليس بشرط في مجلس الاقالة بخلاف القبض في مجلس العقد وقبض بدل الفرق
 في مجلس الاقالة شرط لصحتها فقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق ان القبض
 في مجلس العقد في البدل ما بشرط لغيبه وانما شرط للتعيين وهو ان يصير البدل
 معينا بالقبض صيانة عن الاقتران عن دين بدلي ولا حاجة الى التعيين في مجلس
 الاقالة في السلم لانه لا يجوز اسناده فيعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين
 بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الفرق لان التعيين
 لا يحصل الا بالقبض لان اسناده جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للقبض انتهى
بدل الفرق في حكم كراش المال في السلم فلان من القبض في المجلس قبل الاقتران
 بالالبدان فيها اى في بدل الفرق ورأس المال فلما يجوز الفرق فيها قبل القبض الا في مسألة
 فان حكم البدل فيها ليس كحكم رأس المال وهي لا بد من قبضه اى البدل قبل الاقتران بعد
 الاقالة لقبض اى كمالا بد من القبض قبل الاقالة للتعين بخلاف رأس المال ووجه الفرق
 بينهما قدر آتفا والكل المذكور في الشرع ويجوز الفرق بين حكمها ايضا في حواش تقاض
 بدل الفرق بدلي آخر دون رأس المال فوجه الجواز في البدل لان التقاض هو المتضمن
 بفتح الاول وانما حرف آخر فيكتفي بالدين عند التقاض بخلاف رأس مال السلم
 حيث لا يجوز جعله نقداً بدلي آخر مطلقاً مقدماً مكان او متأخراً لان السلم فيه دين
 ولو صحت المفارقة برأس المال لا افرق عنه دين بدلي وكذا لا يجوز اضافته الى الدين
 ابتداء بان يجعل الدين الذي على السلم اليه رأس مال السلم بخلاف الفرق وقال الفقيه
 ابو الليث في شرط اجماع الصغير اذا استوفى بايع الدينار عشرة من المشري او
 غضب منه فقد صار فصاحاً ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض انتهى
يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للخالف لانه اذا اختلف بعد اعلان المبيع فلا خلاف
 عندهما والقول قول المشري الا اذا استمر على اى المبيع في بدل البائع غير المشري
 فيكون قيمة المشري قائماً مقام العين كما في الهدية حيث قال في باب الخالف فان
 هكذا المبيع لم يخلو عنده من حنث ولا يفسد حكمها لانه قال والقول قول المشري
 وقال محمد بن جعفر فان وفتح البيع على فسخه الا ان كان وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وعلى هذا

ما قبلها

الحمد لله الذي جعلها للفقهاء

وعلى هذا اذا خرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على ردّه بالعيب لهما ان كل واحد
منهما يدعي غير العقد الذي يدعي صاحبه والاخر ينكره وانتهى بغير دفع زيادة الثمن اذا نكل
البائع فيتحقق الفان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هذا الاستعانة ولا حرج في حقيقته
والى يوسف رحمه الله تعالى ان الخالف بعد القبض على خلاف القياس لما انه سلم
المشتري ما يدعيه وقد ورد الشرع به حال قيام السكعة والخالف فيه بعضى الى
الفسخ ولا كذا لك بعد هذا كما لا رافع العقد ولم يكن في معناه انتهى **الربا حرام** انا
في **مسائل** الاولى منها بين مسلم وحر في حجة اى في دار الحرب عند هذا خلافا لابي
يوسف وفي البناء وكذا اذا باع حر او حرة او ممتعة او قاصر فمروا بغيره واخذ المال بكل ذلك
يحتل له ولها حديث لابي بن مسلم وحر في دار الحرب ولان مالهم مباح ولعقد
الامان منهم لم يهرع موصوفاً الا انه التزم ان لا يفرض له بعد ولا يما في اديهم يدرون
رضاه فاذا اخذ بوضاه اخذ مالاً مباحاً بلا عذر فيملكه حكم الامانة لا التبعة الا انه
لا يخفى انه انما يقتضى صل كما يشترط العقد اذا كان الزيادة يتألف من المسلم والربا اجمع
من ذلك اذ لم يحن ما اذا كان الدرهمان من جهة المسلم او من جهة الكافز وحوار
المسئلة عام في الوجهين كذا في فتح القدير **والثانية** منها بين مسلمين انما
تحكم ولم يخرجها البناء لان حكم من سلم في دار الحرب ولم يجر كما هو في عند الحنفية
لان مالهم غير مضمون عند فيجوز للمسلم الربا معه وانما اذا جاز البناء عا د الدين لم يجز
الربا معه لكونه احرز ماله بدارنا فكان من اهل دار الاسلام كذا في احوالهم وفي المجنبى
مؤيداً الى الكفالة **والثالثة** منها بين المولى وعبد لانه وما في بيع مكره اطلقه ويؤيد
مقتضى ما اذا لم يكن عليه دين مستوفى رقبته وكسبه وانما اذا كان مستوفى فخير الربا
بشرها اتفاقاً لعدم الملك عند المولى في كسبه كالمكاتب وعندها لتعلق حق العرقا
والخفية انه على اطلاقه ولا ربا بينها وان كان مملوكاً مستوفى وانما يرد الزائد
لتعلق حق العرقا كما لو اخذ منه شيئاً بغير عقد كذا في المراجع ولو كان عليه دين غير مستوفى
فلاربا والمدين وام المولى كالمكاتب **والرابعة** منها بين المتقاضي والمتقاضي
وبين شريكى العنان كما في البضائع الكرمات هذا اذا تباها من مال الشركة وان
كان من غيره جرى بينهما كساب **الكفالة** **والحواله** ذكرها عقيب
البيع لانها غالباً تكون بالثمن او المبيع وانما ذكرها في كتاب واحد لان كلاهما عند
النزاع ماعدا الاصل للثمن الا ان احواله تنفك براءة مقتضى بخلاف الكفالة فكانت
كما المركب مع المفرد والمفرد مقدم فلذلك اقر احواله عند الكفالة في اللغة الضم قال

الله

قال الله تعالى وكفرنا ذكرنا اى نعمنا انفسه وقال النبي عليه الصلوة والسلام انا
وكافى النبي في الجنة كرهنا اى الذي ليعنه في الدنيا وبقي النسيب كفا لان
صاحبه ليعنه اليه وفي الشرع ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة وهو الصحيح
ولذلك قال **براءة الاصيل** موجبة لبراءة الكفيل ولا يبرأ الاصيل ببراءة الكفيل
لبقاء الدين في ذمته الا اذا ضمن الاصل الذى على فاما ان قال جماعة اشهدوا اني
قد ضمنتم هذا الرض بالالف التي له على فلان فبرهون فلان اى المدينون على انه كان
قد قضاه قبل ضمان الكفيل فثبت ببراءة الاصيل اى المطلوب في هذه الصورة
براءة عن دين الطالب دون الكفيل كما في كفاية لان قول الكفيل ذلك كان اقراراً منه
بالدين الذي عند الكفالة فبراءة ولو اقام المدينون ببراءة على القضاء بعد الكفالة برى
الكفيل والمدينون جميعاً **التاخر** عن الاصيل اى تأخر الطالب المطالبة عن الاصيل فهو
تأخر عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخر عن الذي عليه الاصل لان التأخر ابراء
موقت فيعتبر بالابراء المؤبد بخلاف ما اذا قضى بالمال الحال موجباً الى شرط فانه يتأخر
عن الاصيل لانه لا يضمن الا الدين حال وجود الكفالة فصار الاصل دافعاً فانه اياهما بخلاف
الا اذا صالح المكاتب عن حق العرقا مال مؤجل في الذمة والقفل ثابت باقراره او بالبينه
ثم كفى انسان بالبدل ثم عجز المكاتب فزاد في الرق تاخرن مطالبة المصالح عن الاصيل
اى لم يكن للمصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعين لانه التزم من المال في الذمة عوضاً عن الدم
فتقع ذلك في حقه لا في حق المولى واذا ضمن كسبه باخرية يؤخذ به وله اى للمصالح
مطالبة الكفيل الا ان اى قبض عتق المكاتب كذا في اخائية لانه كفى بال مال وا
واجب للحال وانما تاخرن المطالبة عن المكاتب قبل العتق لا خلاسه وحجة فلا
نسقط المطالبة عن الكفيل ولو كان الدين على رجل موجباً فكفى به رضى آخر
فان الكفيل حتى الاصل بموته عليه اى على الكفيل فقط دون ورثته كانه
ديونه الموجبة فللمطالب اذنه اى ذلك الدين من وارث الكفيل ولا رجوع للموارث
على الاصيل بما ادى ان كانت الكفالة بالامر حتى يحن الاصل عندنا كذا في الجمع
وقال زفر رحمه الله تعالى يرجعون للحال لان الاصل قد سقط فصار الدين حالاً
فيرجعون نيابة عن مورثهم لان الكفيل يصير مؤثماً للاصيل ما كفى به في ضمن الاداء عنه
والاداء الموجود من الورثة كما الموجود من الكفيل بحكم الفاضى فاستوجب على الاصيل
مثل ما اداه في حال قيامه لموجب وهو الاخرى الثابت في ضمن الاداء ولنا ان

قوله دون ورثته خطأ
والصواب دون الاصيل

ولما ان التأجل صحت الاصل فلا يبطل بدون ابطاله وانما حق الذين يحون الكفيل
 الى تركته وهي غير عينه وانما في صحت الاصل فدين الكفيل عليه موقوف ولم يهرعنا وما
 ثبت بضرورة الانتقال من ذمة الكفيل الى تركته بتقدير بقدرها فلا يظهر في صحت غيره
اداء الكفيل الدين بوجوب برائتها اي براءة الكفيل والاصل للطالب الا اذا
 احاله الكفيل الضمير للمفعول للطالب على مدلوله بشرط براءة نفسه خاصة في
 لا يبرأ الاصل كما في الهداية الفور لا يوجب الرجوع فلو قال سأل عن امر
 الطريق اسلك هذا الطريق فانه آمن فملكه فاضده المصوص او قال كل
 هذا الطعام فانه ليس بمحموم فملكه فاما لا ضمان غير انما يستحق العقوبة عند
 الله تعالى وقد الواحدة رجل اتره حرة فتزوج ثم ظهرت مملوكة فلما رجوع بعتة
 الولد على الخبر الآ في ثلاث مواضع هذا استثناء من قوله الفور لا يوجب الرجوع
الاول من اذا كان الفور بالشروط كما لو زوجه اي زوج رجل اصل آخر امرأة
 على انما حرة ثم استخفت فانه اي المورور يرجع على الخبر بما عزمه المخرج من بعتة الولد
الثانية من ان يكون الفور في حق عقد معاوضة فبرجع المشتري على البائع بعتة
 الولد اذا استخفت يعني رجل اشترى جارية وقبضها واسئلاها فولدت ثم استخفت
 جارية فان المشتري يرجع بالثمن وبقية الولد على البائع لانه مفور وكذا اصل المشتري
 جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم استأذنها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء
 رجل واستخف فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقية الولد
 لانه مفور كذا في الثانية واضا يبرجع المشتري على البائع بعتة البناء لو بني
 المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسم البناء له اي الى البائع وبعد موقوف ببيع
 يعني رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستخف فان المشتري يسم
 البناء الى البائع ويرجع بالثمن وبقية البناء مبنيا يوم النسخ الى البائع فان كان
 المشتري بني بالحق والآخر والاشراج والذهب فانه يرجع بعتة البناء على البائع
 يوم يسم البائع فان كان المشتري الفوق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها
 فيها زمانا حتى ضلوا البناء وتغيروا وازدهم بعينه ثم استخفت الدار لم يكن المشتري
 ان يرجع على البائع الا ببقية يوم يسم البناء الى البائع فان كان المشتري الفوق
 على البناء عشرة آلاف درهم ثم على الحق والآخر والاشراج ثم استخفت الدار
 ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعد من الفاء او اكثر فانه يرجع على البائع
 بعتة البناء يوم يسم ولا ينظر الى ما كان الفوق فيه وان استخفت الدار بعد البناء

ولو قال ان كان وض
 مالك فانا ضامن و
 وباقي المسئلة
 بعتة

يرجع المشتري على البائع
 بعتة البناء لو بني المشتري
 ثم استخفت الدار بعد
 ان يسم البناء له

والبائع

والبائع غائب والمخوق اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرت
 وهو غائب قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل يهرع بهدم
 البناء ويدفع الدار الى المخوق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع
 بعتة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فبسم المشتري البناء الى البائع
 فهدم البائع وبأخذ النقص واما اذا هدمه فلا يلتفت له على البائع وان حضر البائع
 وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان المشتري ان يأخذ البائع بعتة ما
 بقي من البناء قائما ويسم اليه فيهدم البائع ما بقي ويكون النقص له فان شاء
 المشتري نقص كله ويكون له النقص ولا يسم البناء وهذا كله قول ابو حنيفة وابي
 يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية وروى محمد بن عيسى عن ابو حنيفة وهو يقول احسن
 ان القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقصه واخلف النقص فان ظهر
 البائع فسم النقص اليه ويقضى له عليه بعتة البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا انقص
 عليه البناء فسم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن وبقية البناء مبنيا وان
 لم يسم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن وهذا الخرب الى النظر كذا في الثانية
واذا قال الاب لا يمل السوق باليعوا ابني فهذا ادنى له في التجارة فظاهر انه ابن
 غيره رجوعا عليه للفور وكذا اذا قال المولى لا يمل السوق باليعوا عبيدي هذا
 فانه قد اذن له في التجارة فباعوه وكفاه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجوعا عليه
 اي على المولى بعتة حكم الفور دفعا للغرض لغو ما جعل المولى بذلك ضامنا لهم
 سلامة حقوقهم من نفعه عند تعذر الاستيفاء من مالته العبد بيانه ان المشتري
 انما عتب في الشراء اعتمادا على امر العبد به وعلى اخباره انه عبده فبجعل العبد ضامنا
 سلامة البدل عند سلامة نفسه نفيا للفور واذا العبد ضامنا بسلامة البدل عند
 عدم سلامة نفسه كان المشتري حقا الرجوع على العبد بحكم الضمان لان البيع عقد
 معاوضة يستحق له السلامة فامكن ان يجعل الامر بالبيع مع ذلك العبد ضامنا
 للسلامة على ما هو موجه نفيا للفور بقدر الامكان بهذا اذا كان الاب في الصورة
 الاول حلا والآخر اي وان لم يكن حلا فرجعوا عليه بعد الفوق وكذا رجوعا على الامر
 اذا ظهر العبد في الصورة الثانية حلا او مديرا او مكانا ولا بد في الرجوع من اضافة اليه
 اي ان نفسه بان قال انه ابني او عبيدي ولا بد من الامر بحسب بعتة ايضا كذا في ما دون السراج
 الوفاق الثالثة من مواضع الرجوع ان يكون الفور في عقد يرجع نفعه الى الدافع

كما لو دعيته والامارة حتى لو هلكن الودعيته في يد المودع او العبد المستأجر في يد
 المستأجر ثم استخفت الودعيته او العبد المستأجر وضمن المودع والمستأجر
 فانها يبرهان على الدافع بما تضمننا وكذا كل من كان كفها في العارية والهبة لا
 رجوع على الدافع ما بضمن لان القبض اي قبض المستعير والموهوب له كان لنفسه
 وقد ذكر في الفتنه مسائل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالاً فاشتره
 بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد تلف المشرى بعينه فانه يرد الباقي
 مثل ما تلفه ويرجع بالثمن اي جميع الثمن عن المشرى شيئاً فثمن من يتر فاذ اذنه
 وكان عظيم في الرد واخذ جميع الثمن قبل انفاق شيئ منه وبعده يرد الباقي ومثل
 ما انفق وبستره الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ومنها اذا غر البائع
 المشرى وقال له قيمة متاع كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه عيب
 فاحسن فانه يرد به حكم التوفير اما اذا لم ذلك فليس له الرد وبه يقتضي بعض المتأخرين
 كما نوا يقولون بالرد على كل حال يعني سواء وجد التوفير او لم يوجد وكذا اذا غر المشرى
 البائع كان للبائع ان يسترد المبيع بحكم القين وكذا يرد المشرى بغير الدال وبما
 فرترناه ظهر قول الزبلي في باب ثبوت النسب ان الغور باصدي الامر بالشرط
 او بالمعاوضة فامر ونفخ على الشرط الثاني وهو ان يكون الغور في ضمن عقد
 معاوضة مستلماً في باب منفرقات بيع الكنز **احد** بان العبد اذا قال لمشرى
 اشترى فانا عبيد فاذا يرد فانه كان البائع حاضراً او غائباً غيبته معروفة
 فلما شئى على العبد والارجع المشرى على العبد والعبد على البائع ان قدر وانما
 يرجع على من باعه مع انه لم يأمره بالضمان لانه ادعى ذنبه وهو مضطر في ادائه
 بخلاف من ادعى عن آخر ديناً او حقاً عليه بغير امره وليس مضطراً فيه فانه لا يرجع
 به وانما قيد بقيد من لانه لو قال انا عبيد وقت البيع ولم يأمره بشرائه او قال
 اشترى ولم يقل انا عبيد لا يرجع عليه بشئى لانه لم يوجد منه الا الاحضار كاذباً
 او الامر بالشراء وذلك لا يوجب الضمان كما اذا كان ذلك من الاجنبى كذا في
 فتح القدير وفي الغانية من فضل الاستحقاق ما يخالفه فليست حجة المسئلة
الثانية منها ما لو قال العبد ارزني فانا عبيد فانه يرد فاذا يرد لم يرجع
 المزمع على العبد حال سواء كان الرهن حاضراً او غائباً وهو ظاهر الرواية بخلاف
 كذا في الزبلي ومن هذا اظهر ان هذه المسئلة مخالفة لحكم الاول فلا تصح
 ان تكون منقوعة على الشرط الذي يوجب الرجوع لان التوفير يوجب الاتحاد

ابو ليس

وهو ليس كذلك فليتنا من وعن ابو يوسف انه لا يرجع في الفضل الاول ايضا لان ضمان
 الثمن بالمعاوضة او بالكفالة فلم يوجد واحد منها بل الموجود هنا مجرد الاخبار كاذباً
 فصار كسنة الوهن ولما ان المشرى شرع في الشراء فعقد على امره واقراره
 وكان مغوراً من جهته والتوفير في المعاوضات التي يقتضي سلامة العوض يجعل سبباً
 للضمان وفقاً للغر فقدر الامكان فكان بتوفيره ضامناً له لذكر ان الثمن له عند تقدير
 رجوعه على البائع كما مر تفصيلاً في قوله اذا قال لاني السوء بالعوا عدي **ح**
لا يرد احد احضار احد فلا يرد الزوج احضار زوجة الرجل المخلص القاضي سماح
 دعوى عليه اي على الزوجة **الآخ** مسائل **الاول** من قبض النفس بالنفس
 عند القدرة على الاحضار في حال يجب عليه الاحضار ان طلب المكفول له الاحضار
 فاما ان كان عاجزاً بان كان المكفول به الى مدة اخرى ولا يوفى مكانه فالكفيل
 لا يواخذ فان كان يوفى مكانه فالكفيل يواخذ به ويؤمر بالاحضار ولكن عمن
 قدر المجبني والذهاب فان اذ فيه والاحصيه القاضي حتى يجني به لظهور مما ظنه
 عند القاضي **والثانية** منها في حق الاب اذا امر احضار ضمان ابنه فطلبه لضمان
 منه اي من الاب فعلى الاب احضاره اي ابنه لكونه في تدبيره مما في جامع القبولين
الثالثة منها سبحانه القاضي اذا اختل رجلاً من المسجونين حسب القاضي بين
 عليه فرب الدين ان يطلب السجان باحضاره كما ذكر في الفتنه في باب اجنب
 والافلاس من ادب القاضي **الرابعة** منها ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى
 الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها يعني قال الزوج للقاضي مر الاب
 باحضارها واشترى عما افعل من دخولها فان كانت المرأة ممن خرج في حواجرها
 امر القاضي الاب باحضارها حتى يستدل عن دعوى الزوج وكذا الزوج لو ادعى
 عليها شيئاً آخر فان القاضي يحضرها محمداً ان كانت ممن خرج في حواجرها وان كانت
 ممن لا يخرج في حواجرها ارسل اليها القاضي اميناً من ائمنائه ويدخل عليها
 الاب برجلين عدلين ممن يعرفان مع الامين والزوجة فسأله الامين عن
 دعوى الزوج فان اقرت شهد ان يرد ذلك واجبرها القاضي على المصير الى بيت زوجها
 وان انكرت الدخول فالقول قولها ذكره ابو الوالي من القضاء وكذلك في كل دعوى
 على امرأة لا يخرج في حواجرها فالحق في بيع امينته مع المدعي ومن هذين عدلين
 ممن يعرفان اقرت شهدا عليها وان انكرت وسأله المدعي من القاضي ان يحلفها يحلفها امين
 القاضي وبشره الا حوان على صلفها او تكو لها لحصول المقصود مع دفع الضرر عنها

من اقام عن غيره بواجب بامره فانه اي المأمور يرجع عليه اي على الامر بما دفع
 وان لم يشترطه اي الرجوع عند الامر كما الامر بالانفاق عليه وبقتضاء دينه مثلاً قال
 رجل افض زيدا مالاً عني من الدين فقتضاه فهو جائز وقد يرى الامر والمأمور ان يرجع
 عليه بما فقتضاه عند كمال الوكيل بالثراء انه يرجع على الموكل بالنقص وان لم يشترط الرجوع
 وكذا اذا قال رجل تكفل عني فتكفل واذا رجع عليه وان لم يشترط الرجوع كذا في
 استخراج الوفاق الآتي **مسائل** **الاول** منها **امره** اي امر رجل لاخر بتعويض
 عن هبة بان قال عوض عن هبتي او امره بالاطعام عن كفارته بان قال تصدق عن
 كفارتي فانه لا يرجع لانه لما امره بالعوض وهو غير واجب عليه لم يتعلق به وجوب في حق
 الوكيل واما الاطعام في الكفارة وان كان واجباً على الامر فليس الوكيل ليرجع بغير شرط
 يرجع أكثر مما استقطعت الامر الا ان يرى ان الوجوب كان من احكام الآخرة دون الدنيا
 ولو ثبت الرجوع بطلان الامر رجوعاً مطلقاً في الدنيا والآخرة ولا يجوز ان يرجع بالكثر
 مما استقطعت منه او امره باداء زكاة ماله بان قال اذكر زكاة مالي حال نفسك
 او ارجع عني رجلاً او ارجع عني عبداً عن ظهري او امره بان يهب فلان عني بان قال
 هب فلان عني الف ففعل المأمور كأنه من الامر ولا رجوع للمأمور عليه ولا على القابض
 ولما امر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على ان ضامن ففعل جازع وهو الامر للمأمور
 ولما امر الرجوع فيها دون الدافع كذا في استخراج الوفاق **واصله** اي اصل المذكور من
 المستثنى والمستثنى منه ما ذكر في وكالة البرازية وهو في كل موضع يحمل المدفوع اليه
 المال المدفوع مقابلاً بملك المال فان المأمور يرجع بلا شرط اي الرجوع والآية
 وان لم يملك المدفوع اليه المال مقابلاً بملك المال بل ملكه من غير مقابل للمال فلما يرجع بلا شرط
 لان الدافع في هذه الصورة لا يملك المدفوع من الامر ولا في ضمن التملك من المدفوع اليه
 حتى يقع التحويل والكفارة والزكاة عند بل يكون متبرعاً فلا يرجع بلا شرط
 الضمان فاما اذا ملك المدفوع اليه مقابل بالملك كان الملك ثابتاً للامر ايضا
 مقابل بالملك فيرجع عليه المأمور لان بدل الملك يجب على من يجب له الملك
 وذكر احد ادي **لاصل** آخر في استخراج الوفاق من كتاب الوكالة فليدفع تحته
الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصل الى الطالب مع قدرته بما يقدر به لانه
 اذا لم يقدر ان ياتي به الكفيل بان كان محبوساً لا يجنب الكفيل بحره عن اخضاره
 الا اذا كفل بنفسه فكان الى شمره على ان يبرء بعده اي بعد مضي الشهر قال الفقيه
 ابو الليث على انه لا يصير كفيلاً اصلاً لا في حال ولا بعد مضي الشهر هذا في ظاهر

في ظاهر الرواية وهي احدى في كفاية لا تلزم كما في جامع الفضولين وفي الواضحات
 الفتوى على انه يصير كفيلاً كفلاً الى شمره طالبه بعد شهر ويبطل ما قاله البعض انه
 كفيل في حال موجباً الى شمره دل عليه ما ذكره خصام انه لو قال انت طالب الى شمره
 يقع بعد الاصل الا ان ينوي الوقوع في حال ودل على انه لا يصير كفيلاً في حال
 وبه يعني بخلاف امره ان يبرها الى شمره حيث لا يصير الامر ببرها في حال
 الى شمره لان الطلاق لا يجنب التافيت والامر بجنبه وكذلك الكفالة بجنب التافيت
 ولا يعني بقوله انه كفيل بعد الشهر انه ليس بكفيل للحال الا يرى ان الكفيل لو سلم
 للحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصير كفيلاً الا بعد الشهر لما اجبر في حال
 لكن ذكر الشهر تاجيل للكفيل على القبول حتى لا يطالب للحال ويطالب بعد الاصل
 كذا في البرازية **ابراء الاصل** بوجوب ابراء الكفيل بهذا في الكفالة بالمال والنفقة
 قال الا كفيل النفس فانه لا يبرء بالبراء الاصل كما في جامع الفضولين حيث قال
 كفيل رجل بنفسه اي بنفسه رضي آخر فاقتر طالبه انه لا صوة له على المطلوب
 وهو المكفول به فله اي للطالب اخذ كفيلته بنفسه يعني لو لم يبرء الكفيل لان
 الكفالة في ابتداء العقد صحت ببقيين ثم وقع النكاح في بطلانها بقوله لا صوة له
 على المطلوب لان المنقضي به هو الحق الثابت له بحكم النكاح عن الغير بان يكون الحق
 قبل المطلوب بغير الطالب وصحي من جهة الغير او وكيل عن الغير باخصونه واليقين
 لا يزيل بانك وهكذا في البرازية الا اذا قال الطالب لا صوة له فيه اي المطلوب
 ولا موثقي ولا ليني انا وصيته ولا لوقف انا متوليه في براءة الكفيل بنفسه
 وبالمال من الكفالة وهو ظاهر ذكر في آخر وكالة الدرايع **صالح الغرور في احصائه**
بوضمان الكفالة انتهى **للكفيل** منع الاصل من الشفان كانت كفايته
 حالة لمصلحة منها اي من عرفة الكفالة اما بالاداء او بالالبراء واما ان
 كانت الكفالة موجبة فليس له ان يمنعه من الخروج الى الشرف حتى حلول الاصل
 كذا في احيانية ظاهرة ان الكفيل ملازمة الاصل اذا كانت حالة وان لم يكن
 ملازمة الطالب وفي الكفيل بالنفس ايضا المنع عن الشفان كانت الكفالة
 حتى يخرج عن عرفة الكفالة ببرء اي بتسليم نفسه اليه اي المكفول له كما في
 الصوري وينبغي ان يفتى بما اذا كانت الكفالة بامر المطلوب اما اذا كانت

بغير امر فليس له المنع لانه لا مطالبة للكفيل عليه الا ان يحده قبله كذا في الثاني خاتمة
وعلى هذا اذا ضمنه بغير امر لا يابغ لعدم التمكن منه فله الرفع بخلاف ما اذا كان بامره
لا يقع الكفالة الا بالبرهان وهو ما لا يبرهن الا بالاداء او الابداء كقول المبيع
وبدل الفرض فانه دين صحيح يمكن استيفاؤه من الكفيل فلما يقع بغيره
اي بغير دين صحيح كبدل الكتابة سواء تكفل به حر او عبد فانه يمسقط بالتعجز
ولا يمكن اثباته على هذا الوجه في ذاته الكفيل والاثبات مطلقا يتناقض مع معنى الضم
لان من شرط الضم الاتحاد وان بدل الكتابة دين غير مستقر لشوئته مع المتناهي
وهو الرق فلما يظهر الدين في حق صحة الكفالة لان ما يثبت بالضرورة يتقدر
بقدر الضرورة والضرورة ههنا وبدل الكتابة كبدل الكتابة في قول في حصة
رحمة الله تعالى لانه كما المكاتب عنده والكفالة تباين في برجل على وجهين
ان كان العين امانة كالودعة والغارية واما مال المضاربة والشركة والبضاعة
والعين المستأجرة وما كان في معناه لا يقع الكفالة وان كان العين مضمونا
على صاحب اليد كالغصيب والمبيع فاكدا والمضوض على يوم الشراء وكذا
ذلك يقع به الكفالة ويجب على الكفيل تسليمه مادام قائما واذا اهلك
كان عليه تعينه وكذا الوادي رضى عبدا في يدر رضى فكل رضى بالعبد فمات العبد
واقام المديون بئنه ان العبد كان له وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ
الكفيل بصفة العبد **فلمن الآتي** مستند لم ازم او محرم هي ما قالوا لو كفل
رجل لامرأة الغير بالنفقة المقررة المأصنة بان قال كفلتك لك بالنفقة
المأصنة المقررة بحكم القاضي او الاصطلاح **فحق** الكفالة مع انهما اي النفقة
تسقط بدورها اي بدون الاداء والابداء اذا زال النكاح قبل الاداء والابداء
وتسقط ايضا بموت احداهما لانها صفة والصفة تسقط بالموت كما لا يخفى على القبيض
وكذا يقع الكفالة لو كفل رجل لامرأة الغير بنفقة شهر سنقبيل بان قال
كفلتك بالنفقة في شهر سنقبيل وقد قرر القاضي ان في كل شهر كذا ورهها
او كفل بنفقة يوم بان وقد قرر ايضا كل يوم كذا ورهها فانها اي الكفالة
صحبت كما هو جوابه مع انهما تسقط بزوال النكاح او بالموت قبل مضي الشهر
او مجيء اليوم **القاضي** يأخذ كفيلا من المديون عليه بنفسه يعني ينبغي للقاضي ان

ان ياتر

ان يأخذ كفيلا من المديون عليه بنفسه وان لم يطلب المديون اذا برهن المديون
احال انه لم يترك شهوده او اقام شاهدا واحدا او ادعى فقال شهودي حضور
في المهر وفي هذه الصور لا يقع الفرض في ظاهر الرواية اذا كان المديون عليه موقفا
او لم يكن المديون به خطيرا او حقا او ينبغي للقاضي ان يأخذ كفيلا من المديون عليه
ايضا باحضار السبق المديون بفتح الدال على صيغة المفعول وفي ظاهر
الرواية اذا ضمنه كفيلا الى اي وقت يأخذ اخلف الاقوال فيه والضعف انه
يأخذ الى ثلاثة ايام وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يأخذ الى اقل من
الفاضي محمد آخر فان احضر بيته والآرافع الكفيل الى القاضي حتى يبريه فانه
المطلوب مسافرا لا يجبر على اعطاء الكفيل لكن يوصل الى وقت قيامه عن مجلس
الحكم فان الى المديون بيته والآخري سبيله لانه لو اخذ منه الكفيل فالكفيل
يخلف عن السفر والذهاب فينظر لكن الطالب لا بد له من ان يخرج عن غلظ
القاضي فيطلب شهوده في المهر ليحجى به فيقدر ذلك الى اخر المجلس وليس
في هذا القدر كثير الفرع على المطلوب لانه لا ينقطع عن الرفقة هذا اذا علم القاضي
ان المطلوب مسافر فان اشكل على القاضي واختلف الطالب والمطلوب الى
ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الطالب لانه معتمدا بالاصل وهو الاقامة
وقال بعضهم ينظر الى زينة ونياحه وقال بعضهم بمسئال من يريد موته سفر كذا
في الولوالجية **ولا يجبر** اي لا يجبر القاضي المديون عليه على اعطاء الكفيل بالمال
اذا كان مالا ينفي كماله وروى العفاري اودينا بل يأخذ منه كفيلا بنفسه وذلك
ان الفتاء ينقد على المديون عليه بحضوره ههنا لان مالا ينفي ولا يجوز لا يجوز
ان يعلق المديون عليه احضاره حتى يقع الشهادة والفضاء عليه بالشهادة في
والفتاء يقع مع غيبة السبق المديون عن مجلس الحكم ههنا فاذا كان كذلك لم يجز
في انفاذ الحكم ههنا اكثر من احضار المديون عليه فلما يحتاج ان يلوخذ منه كفيل
بالسبق المديون لان الكفيل بنفس المديون عليه بحضر المديون عليه حيث طاله
المديون وبحكم القاضي على المديون عليه بما ادعى من العفاري والدين لان الدين ايضا
يهو في ذمة المديون عليه فاستغنى بأخذ الكفالة بنفس المديون عليه عن الكفالة بالدين
واما ان كان السبق المديون به مائنا ينفي ويكول وهو بعينه غير مستهلك فان القاضي
بأمر المديون عليه يدفع الكفيل بنفسه والكفيل بذلك السبق ايضا اما الكفيل بالنفس

فما بيننا واما الكفيل بذلك السبقي فان القاضي كما احتج الى احضار السبقي المدعي به
 اذا كان مما ينفق ويحول ويومعني لان الشهادة لا تفتح الا على عين السبقي المدعي به
 اذا كان مما ينفق كما لا يفتح الا على عين المدعي عليه فلا يقدر القاضي على انفاذ احكام
 الا بحضور المدعي عليه وبحضور السبقي المدعي به جميعا ومعنى عدم احدهما عن مجلس
 القاضي لم ينفذ احكامه فاذا لم يتوفض المدعي الى جهة الا باحضار السبقي المدعي به واخص
 جميعا كان له ان ياخذ الكفيل منها جميعا وان لم يعط المدعي عليه كفيل ينفق
 ولا بالسبقي فلم يدعي ان يلزمه ويلزم السبقي كما ان له ان ياخذ الكفيل عندهما
 جميعا ونفس الممازنة ان يدور معه انما دار ويبعث احدا من امثاله ليكون معه
 ثم ما ذكرناه من اعطاء الكفيل الى ثلاثة ايام او الى وقت جلوسه مجلس آخر قالوا
 بهذا قول الجنيته رحمه الله تعالى وعندهما لا الوقت له وقت وبستني من طلب
كفيل ينفق ما اذا كان المدعي عليه وصيا او وليا ولم يثبت المدعي الوصاية
 والوكالة وبها اي هاتان المستلذان المذكوران في ادب القضاء للخصاف
 حيث قال ولو ان رجلا تقدم الى القاضي فادعي وصيته من رجل واحضر معه رجلا
 ادعي عليه حقا للميت ولم يثبت وصيته الاوصي عند القاضي فقال الاوصي خذ من
 بهذا الرضى كفيلاً حتى اثبت وصيتي والى ثبت عليه الحق للميت فان القاضي لا
 لا ياخذ منه كفيلاً لاثبات وصيته المدعي من جهة الميت لان الوصية ثبتت حقا
 على المدعي عليه حتى يؤخذ منه كفيل وانما يكون ثابت من جهة الميت اذا اوصى اليه
 وليس يجوز ان ياخذ الكفيل به لاجل اثبات الدين عليه للميت لان المدعي عليه ليس
 بخصم عن الميت ما لم يثبت وصيته فكيف يجوز للقاضي ان ياخذ من المدعي عليه
 كفيلاً بغير خصم فاذا اطلق الامر ان جميعا لم يجب عليه دفع الكفيل الى المدعي والوكيل
 في هذا مثل الوصي اذا ادعي وكالة الغائب وان الغائب على المدعي عليه دين
 لم يؤخذ من المدعي عليه للغة التي ذكرناها في الوصي فان ثبت الوصية او الوكالة
 للمدعي واراد اثبات الدين على المدعي عليه للميت او الغائب وطلب من المدعي عليه
 كفيلاً مدة ثلاثة ايام لا حضار يثبت فان القاضي ياخذ منه كفيلاً لانه خصمه يدعي
 عليه اثبات الدين فصار كباير حقوق الشراعي وبستني ايضا ما اذا ادعي
المولى بدل الكتابة على مكانه وادعي ديناً غيرها اي غير الثابتة وبستني

ايضا

وبستني ايضا ما اذا ادعي العبد المأذون الغير المدبون على مولاه ديناً بخلاف
ما اذا ادعي المكاتب على مولاه او ادعي المأذون المدبون على مولاه
 فانه يكفل كذا في كافي الحاكم والله تعالى اعلم بالصواب
 كتاب القضاء والشهادة والدعوى
 ٢٨٠

قال في شرحه على الكنز من كتاب الشريعة وفي حفظي فديما من الكتب ان من ترك الاشتغال بالعلم المفروض عليه
لم يقبل شهادته لكنه ما رأيت الا ان شاعى كلامه فقلت كانه ما نقه في فضل في التوفير من كتاب احمد ودع عن المجتبى ١٩٠
من ان من ترك الاشتغال بالفقه لا يقبل شهادته

كتاب القضاء والشهادات والدعوى

ولما كان أصل المنازعات يقع في البياعات والديون عقيبها بما يقطع وهو قضاء
القاضي فغلب ما كانت الشريعة والدعوى وسيرة الى القضاء ادرجها ايضا في
الكتاب المزبور ثم اعلم ان القضاء في اللغة الاتفاق والاحكام وفي الشريعة
فصل خصومات وانه افضل العبادات وبه امر كل نبي قال الله تعالى انا انزلنا
النورية فيها هدى للناس ونور بحكم رب النبيون وقال الله تعالى وان احكم
عما انزل الله ولا تتبع اهلهم وحاشا نبي عن الله تعالى في ارضه في
انصاف المظلوم من الظالم وايصال الحق الى المستحق ورفع الظلم عن العباد
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كل ذلك من الصفات الحميدة ويعمل بها كل
نبي ومجاسنه لا يخفى على احد لولا ذلك لفسد البلاد والعباد واهله اهل
الشريعة لان كل واحد منها من باب الواحد لا يعتمد على الخط ولا على غيره
اي ما الخط فلهذا لا يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين
لان القاضي لا يقضي الا بالحق وفي البيعة او الاقرار او النكول كما في وقف
اخائه ولو احضر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
على اصل المال كما في قضاء اخائه يعني رضى اذعي على رضى مالا وانكر المدعي عليه
واخرج المدعي خطا باقرار المدعي عليه بذلك المال وقال بهذا خط المدعي عليه
وانكر المدعي عليه ان يكون خطه فاستكتب فكتب وكانت بين الخطين
منبهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضي القاضي بذلك وقال بعضهم
لا يقضي وهو الصحيح بل يحلف لكن لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على اصل المال
لانه لو قال بهذا خطي ولكن ليس علي هذا المال كان القول قوله فكيف اذا انكر
وفي سماع القنينة الشري حائلا فوجد بعض بعد الفرض على بابه مكنيا هذا وقف
على مسجد كذا المبردة لانها علامة لا تنفي عليه الاحكام الشري وعلى هذا لا
اعتبار بكتابة الوقف على كتاب او مصحف قلت الا في مستملتين استثناء
من قوله ولا يعمل به الا في منها كتاب اهل حوب يعني اذا جاء الكتاب من ملكهم
يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به بلا شبهة لانه ليس بغيره وبشئ الامان
لما ذكر في سيرة اخائه حيث قال حربي وجد في دار الاسلام فيقول انا رسول
الملك لا يصدق ويكون فيه جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يهول من اخذه وان اخذ اخري كتابا بمسببه
 كتاب الملك لصدق انتهى وعلى الخاف البدر آن السلطانية بالوظائف
في زماننا ان كانت العنة في العمل به انه لا يزور على صفة الجهر بول من التزوير
 وان كانت العنة الاحتياط في الامان كحق الدم فلا يلحق به الثانية منها
 يعني بدقت المراف وهو من باع احد النفذين بالآخر او كل واحد منهما بمثل
 ويطلق على من يبرق بهذا الفعل ويخبر اخذ من الردي ويعتمد عليه في تحبزه وعنده
 وهو المراد ههنا والسحر بالسكر المنوط بين البائع والمشتري وجمعة شامية
 كذا في الفموس والبيات وهو من يعتمد على قوله من اهل الحيرة في البيع والشراء
 ويعني به لا الدال لانه لا يعتمد على قوله في الشبهة فليس في الكفاية كما في قضاء
 الحانية فانه حجة حيث قال وصلى المراف والسحر رجة عرفا وان لم يكن
 اخطا على وجه الرسالة ولكن كان على وجه كذب الفصل والافار فان اشهد على نفسه
 بما فيه يكون اقرارا ملزمة وان كتب اخطا بين يدي اليهود وقراء عليهم كان اقرارا
 وحق لهم ان يشهدوا عليه سواء قال اشهد واعني اولى بقل وان كتب بين يدي
 اليهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال اشهد واعني بما فيه لم يكن ان يشهدوا بما فيه
 انتهى وفي خزانة الامم كذا في نفسه بمال معلوم وحظه معلوم بين التجار
 واهل البلد غمات وجاء غري بطلب من الورثة وعرض خط الميت حيث عرف
 الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وفدحت العادة بين الناس
 بمثل انتهى وتعقيد الطرسوسي في انفع الوسائل ردواعلى الامام مالك
رحمه الله تعالى في حجة با الخط اي في قبول الشبهة ما اخط لكون الخط بمسببه
اخط فكيف عملوا به هنا ورده اي الطرسوسي ابن وهبان بانه اي البيات
واماله لا يكتب في دفتره الا مال على الناس وما للناس عليه وما ماله اي
في شرح ابن وهبان من الشبهة حيث قال قول يظهر في النفقة بين هذه
المسئلة ومسئلة الشبهة على الخط انه لا يلزم من كتابة ان خط بقاؤه
على شهادته لا ضمان رجوعه ولانه بالم يود لا يصير وضعه شره دنة عزما لا يري انه
لو قال هذا خطي ولكنه لا يسبق له عدي فانه لا يقين منه لاسيما وقد حوت العادة ان
التجار يضعون موالهم عند المرافين ولا يشهدون عليهم بل الضارف يكتب خطه في الدراع
بشره نورا واسم صاحبها ويكتب فيها ما يبرق منها بوضوالات صاحبها والدراع

وخط

وخط في دكانه تحتفظا عليه ببقية فيعبر النزو وير عليه وايضا فلا يضع احد خطه
 في دراهمه ويذكر ان عنده لفظة ويكون الامر بخلاف الشبهة انتهى
وفي اقرار النازية اذ هي رضى من آخر مالا فقال المدعي عليه كل ما يوجد في مذكرة
المدعي بخطه فهذا النزعة لا يكون اقرارا لانه محمول وكذا لو قال ما كان في جريدك
فعني الا اذا كان في جريدة سبقي معلوم او ذكر المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه
ما ذكرنا وهو قوله ما كان في جريدك فعني كان لصدقا لان الصدوق لا يلحق
بالجهر بول وهذا اذا اشار الى جريدة وقال ما فيها فهو على كذا ليدفع ولو لم يكن
من رآه لا يصدق للجهر لانه انتهى من عليه حجة اذا امتنع عن فضائه فانه
 لا يبرق ولذا قالوا ان المدعيون لا يبرق في اجس ولا يقيد ولا يقر لكن يصدق
 عليه في اجس بالمنع من الكس وينبغي مكانه في الشراء ولا يلحق من دخول
 جيرانه واهله قدر ما يحتاج الى المسورة ويحفظون من الممكن الطويل كباي شائس
 ولا يسط له فرش ولا يلحق لجبي رمضان والفرط والاصح واجمعة وصلة مكتوبة
 وحجة وريضة وحضور حيازة بعض اهل وموت والده وولده اذا كان ثمة من كفته
 وبفسه لان حقوق المبدء نصير ما بعده وفي خروج لقويت حجة الطالب
 بخلاف ما اذا لم يكن ذلك لانه لزم القيام بحق الوالدين وليس في هذا القدر من الخروج
 كغيره بالطالب وان مرض وله خادم لا يلحق لانه شرع ليدفع عليه فبارح القضاء
 الدين وبنا المراض يرداد الضجر وان لم يكن له خادم اخذوه لانه اذا لم يكن له من
 يرضه ربما يكون بسببه وهو ليس بحق عليه ولو اختلف الى اجماع دخل عليه
 زوجته فبطاها حيث لا يطع عليه احد لانه غير ممنوع من قضاء شريعة البطن
 فكذا شريعة الفرج وقيل الوطى ليس من اصول الكوايج فيجوز المنع بخلاف الطعام كذا
 في العناية قلت الا في ثلاث مواضع استثناء من قوله لا يبرق الاول منها
 اذا امتنع عن الاتفاق على قربة مع قدرته على الاتفاق كما ذكره في النفقات
والثاني منها اذا لم يقسم بين نسائه ووعظ ولم يرجع اوجع عقوبة وامر
 بان يعدل وما مضى منه فهو هدر الا انه اعلم فيه لانه حجة بسقط بحقوق الزمان ولان
 المقصود من القسم انما سبب بالكون عند ههنا فاذا مضى زمان زال المعنى ولما كونه
 آثما فلانه نكر احقا لزمه مع قدرته عليه فكان آثما فان عاد للجور بعد السني اوجع
 عقوبة لانه خالف الامر فيما لزمه من الحق وقد قالوا ان الرض اذا امتنع من القسم

حرب لانه لا يستدرك بالاجس لانه يفت بحضرة الزمان فاستدرك بالضررب
 بخلاف الذين فان احكامهم يحبس فيها لانه لا ينسقط بحضرة الزمان ذكره الكرخي
 في باب النفقات ولو كان للرجل امرأة واحدة فطالبة بالواجب له وهو يستغن
 عنها بالضموم والصلوة بالدين ورفعته الى الفاضل فانه بامر ان يسبب معها
 وان يفظر له وليس في ذلك حد ولا فيه توقيت وفي الحنفي كان ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى اولا يقول بجعل له يوما وليدة يسكن عندها ولثلاثة ايام يتفرغ
 للعبادة والسفالة لانه يقدر ان يتزوج عليها ثلثا اخرى فيكون له من القسم
 يوما وليدة في الرابع فمال يتزوج فقد جعل ذلك لنفسه وقد ذكر الطحاوي هكذا
 وبهذا حكم كعب بن مسور فاحس ذلك عمر رضي الله تعالى عنه فانه روي
 ان امرأة اتت الى عمر رضي الله تعالى عنه فقالت ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل
 فقال عمر رضي الله تعالى عنه بلغ الرض زوجك فاعاد عليه كلامها مرارا فقال لها
 ما احسن ثنالك على زوجك فقال كعب بن مسور يا امير المؤمنين انما شكوة
 قال وكيف ذلك يا كعب قال انها تشكو اذ اصام بالنهار وقيام بالليل هي
 صبيحة ولم يتفرغ لها فتجبت عمر رضي الله تعالى عنه من ذلك وقال اقص بينها
 يا كعب في حكم كعب لها بليدة ولا زوجها بثلاث لبال فاحس عمر رضي الله تعالى عنه
 وولاه قضاء البصرة كذا في النسخة الا ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى رجع
 عن هذا وقال ليس هذا سببي لانه لو تزوج اربعا فطلبته بالواجب يكون لكل
 واحدة ليلة من الاربع فلو جعلناه بهذا حق لكل واحدة لا يتفرغ لافعاله فلم يوقت
 في هذا وقتا وانما يجعل له من الاباح بقدر ما جس من ذلك وان كانت المرأة
 امة فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى الاول وهو قول الطحاوي جعل له ليلة
 من كل سبع لبال لانه ان يتزوج بثلاث حرائر فيكون له ليلة من سبع لبال كذا
في السراج الوهاج والثالث منها اذا امتنع عن كفاية الظهار مع قدرته
 كما مر جوابه في بابها وفي خاتمة روي عن حماد عن محمد رحمه الله تعالى انه قال اجبر
 المظاهر على ان يكفر وان لم يفعل حبسه وان لم يفعل حرقة وفي السراج
 الوهاج ان امتنع المظاهر ان يكفر فرجعت امراته الى الفاضل حبسه حتى يكفر
 او يطلق انتهى والعنة الجامعة في موجب العقوبة بالضررب وغيره ان الحق
 يفت بالتأخير فيها اي في المواضع المذكورة لان القسم لا يقضي وكذا نفقة

الزمن

القريب ينسقط بحضرة الزمان الا اذا سبق فرض فاضل او رضيا بسببي فتجب
 لما مضى مادامما حيين فان مات احدهما او طلق قبل قبض سقط المفروض
 الا اذا استدانته بامر فاضل هذا عندنا واما عند الشافعي رحمه الله تعالى
 فلا ينسقط بالموت بل نصير دينه عليه كذا في شروط الوقاية وحقق في
 اجماع يفت بالتأخير اي بتأخير الكفارة لا الى خلف ومن لم يفتل مراد
 المصنف هنا فقال قوله وحقق في اجماع يفت بالتأخير لا الى خلف سببها هو
 لان حق المرأة في القسم ببينة الزوج مع ما لا يجمعها قال في المتن يجب
 العدل في القسم ببينة لاوطنا انتهى فقد حق في حقه ان يقول كمن عاين
 قولنا صحبنا و آخذ من القهر السقيم ولا يخلف الفاضل على حق الجهر بول
 مثلا لو ان رجلا ادعى على رجل انه استدان مال وطلب التخليص من القاضي لا يخلفه
 لان الدعوى لا تقبل حتى يذکر شيئا معلوما في جنبه وفدرة جنبه ان يقول ذلك
 او فتنه وفدرة ان يقول عشرة دراهم او خمسة دراهم لانه اذا لم يبين المدعى
 جنبه وفدرة كان جهر بولا والجهر بول لا يقع اقامة البينة عليه ولو نقل الخصم
 عن البين لا يقضي عليه شيئا فلما معنى سماح ذلك واما اذا رجعت معلوما
 وفدرة معلوما سمعت الدعوى وطلب منه الاجابة كذا في السراج الوهاج
 فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمه بان قال هذا شريكي وقد خان في الزرع ولا ادري
 فدرة لم يخلف لان الخلف في الدعوى فلما لم يصح الدعوى بالجهر بول لم يصح
 الخلف ايضا وكذا لو قال بلغني ان فلان بن فلانة اوصلي ولا ادري فدرة واراد
 ان يخلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذا المليون اذا قال قضيت بعض ديني
 ولا ادري كم قضيت او قال نسيت فدرة واراد تخلف الطالب لا يلتفت اليه
 الا في مسكن استثناء من قوله لا يخلف القاضي على حق الجهر بول الاول منها
 اذا اثم القاضي وصي البني الثانية منها اذا اثم القاضي منو في الوقف ولا
 يدعي عليها شيئا معلوما فانه يكفر بما بالاول بالله ما كنت خنت في سببي
 مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضي ان يذکر شيئا يخلف عليه نظرا للبني والوقف
 كما في دعوى خاتمة الثالثة منها اذا ادعى المودع بكسر الدال على المودع بفتح
 الدال خيانة مطلقة فانه يكلفه بالله ما خان فيما اتخذه فان خلف بدي وان نقل
 بجبر على بيان قدر ما نقل عنه كما ذكر في القنية وقول الفقيه ابو بكر البجلي لا يسع

في باب الفاضل من القنية
 روي عن القاضي على البني
 او الفقيه على الوقف وما لا يصح
 او الوقف من ذلك من
 الاثنا عشر قوله لا يجيب
 الباني نفقة لان في الباني
 نفقة الناس عن الوصاية
 مسك

دعواه الآ بعد بيان القيمة في كل مكيل للمودع وفي السراج الوهاج رضى اودع رجلاً
 زبنيلاً فيه الآن النجاشي لم جاء بسفرة وادعى انه كان فيه قدوم فذهب منه
 وقال المودع قبضت منك الزبني ولا ادري ما فيه لا ضمان عليه وبسبب عليه البين
 قالوا لا يجب عليه لانه لم يدع عليه ضماناً وكذا اذا اودع دراهم في كيس ولم يزرها
 على المودع ثم ادعى انها كانت اكثر من ذلك فلما بين عليه الا ان يدعى عليه الضلع
 وهو التضييع او خيانة كذا في الواقع انتهى **الرابعة** منها الرهن المحمولى
 مثلاً اذا ادعى على رهن عهده ثوباً ولم يعين قيمته فيكون محمولىاً وقد عرفنا
 انه لا بد من ذكر قيمة حتى يكون معلوماً فيما لم يكن حاضراً لتسريح دعواه وتبين بينته
 وان لم يقع البينة عليه يكلف المدين في قيمة الرهن فالقول قوله لكن هذا اذا ذكر المدين
 قدر ما رهن عليه من الدين فانه لا بد من موقوفته للمدعي كما سبق في الشراة بالمجرب
 من القيمة **خامسة** منها في دعوى الغصب وفي اللزور والغرر ولو قال غصبت
 مني عين كذا ولا ادري قيمته قالوا تسريح قال في الظاهر وان لم يبين القيمة وقال
 غصبت مني كذا ولا ادري انه هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة
 الكتب انه يسري دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو طلق على بيان قيمة
 لتعزبه اقول فانه صحة الدعوى مع هذه اجراء له الفاحشة نوحه البين على الخصم اذا نكر
 وجبر على البيان اذا اقر او نكل عن البين فليتنا من فان كلام النكاح لا يكون كافياً
 الا بهذا الحقيق احمد الله على هذا التوضيح انتهى وفي الحديث ذكر محمد في الاستخلاف
 لو قال المعضوب منه كانت قيمة ثوب في مائة وقال الغاصب ما ادري ما قيمته ولكن علمت
 ان قيمته لم يكن مائة فالقول قول الغاصب مع عيبه وجبر على البيان لانه اقر بقيمة مجهولة
 فاذا لم يبين يكلف على ما يدعى المعضوب منه في الزيادة فان صلف يكلف المعضوب منه
 ايضا ان قيمة ثوبه مائة وياخذ من الغاصب مائة فاذا اذغ في ثوب الثوب فان الغاصب
 ما اخبر ان شاء رضى بالثوب وسلم القيمة للمعضوب منه وان شاء رد الثوب واخذ القيمة
 وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب ما لا يحيط بها انتهى **سادسة** منها
 في دعوى السرقة فانه يستخلف فيها لاجل المال وصورته ادعى على قريب
 فانكرها فانه يستخلف فان لم يكلف لم يقطع ويضمن المال لان موجب عقبة
 ضمان الضمان وهو يجب مع الشهادة فيجب بالنكول والقطع وهو لا يجب مع الشهادة
 فلا يجب بالنكول فصار نظيره ما اذا ثبت السرقة بشهادة رجل وامرأتين او بالشهادة

على الشهادة

على الشهادة او بكتاب القاضي الا القاضي فان ضمان المال يجب به دون القطع ويعود
 بالاختلاف بالله ماله عليك بهذا المال وعن محمد رحمه الله تعالى ان القاضي يقول
 للمدعي ماذا تريد فان قال اريد القطع قال له ان الحدود لا يجب فيها فليس لك
 بحجة فان قال اريد المال قال له ادع دعوى السرقة وادع المال كذا في الزبني
 وفي اي المثل في المذمومة من الرهن والغصب والسرقة هي المثل في الثلاث التي
 تسرع فيها الدعوى محمولى بالانفاق ولكن ذكر في جامع الفصولين بخلاف عن بعض
 المال في الغصب حيث قال ادعى انه غصب منه وبرهن تسريح وبعض ما يخفى
 قالوا انما تسريح اذا ذكر القيمة انتهى وفي رواية انما يشترط ذكر القيمة في الدعوى
 اذا كانت دعوى سرقة ليعلم ان الرضا او لا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيان
 وضارت اي المثل في المستثناة من قوله لا يكلف القاضي على حق محمولى فيها سنة
 ثنتان منها ما يدعى وبها وصي البتة ومنه الوصف وواحدة منها اختلف في ثوب
 مسبوحة بدون بيان القيمة او لا وفي سنة المودع وثلاثة منها بالدعوى المحمولة
 بلا خلاف **القضاء بقدر على المقتضي عليه** عند الضلع ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة
 مواضع ففي اربعة منها يتعدى الى كافة الناس فلما تسريح دعوى احد فيه بعد
 اي بعد القضاء الاول منها في كونه الاصلية كما في خلاصة القضاء باختبة
 العبد قضاء في حق الناس كافة والثاني منها في النسب فان النسب لا يكتفي
 بالنفس بعد ثبوته والثالث منها في ولاء النكاح فانه تعدى ثبوته كالنسب
 فلا يمكن البطالة ايضا والرابع منها في النكاح مثلاً لو ادعى رجل نكاح امرأة فقام
 ببينة فحلف له في بعض دعوى احد فيها بعد لانها لما سبققت البينة وحكم بها تآكدت
 فلا ينقض بغير المتأكدة الا اذا ثبت الثانية ان نكاحه سبوح فيكون اوله لان الثابت
 بالبينة كالثابت عينا كما في اصلها اذا تنازع في امرأة واقاما البينة فان ارضا
 وكان تاريخ احدهما اقدم كان هو اوله وان لم يورثا او اسوى تاريخها فان كان
 مع احدهما قبض كالدخول او انصرف الى منزله كان هو اوله وان لم يوجد شيء من ذلك
 يرجع الى تصديق المرأة كذا في الفتاوى الصغرى حيث قال في دعوى النكاح من كتاب
 الدعوى اذا قضى القاضي على انسان بنكاح امرأة او بنسب او بولاء عتق لم ادعى
 غيره الا تسريح انتهى **واما القضاء بالوقف** بقدر على المقتضي عليه ولا يتعدى الى كافة
 فلذلك تسريح الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كما في رواية وجامع الفصولين

كان قضاء بالوقف بخلافه استحقاق الملك وليس بخير الا ترى انه لو جمع بين وقف وملك وباعها بصفقة واحدة حاز بيع الملك
 ولو جمع بين حرة وعبد وباعها بصفقة واحدة لا يجوز بيع العبد وان القضاء بالوقف بخلافه القضاء بالملك وفي الملك القضاء بقدر
 على المقتضي عليه وعلى من تلفي الملك منه ولا يتعدى الى الغير فكذا في الوقف كذا في رواية

وفي التبيين على ما هو قول كالمطابق والعناق والوصية والوكالة والقرض والكفالة والرهون والحوالة ١٩٩
إذا اختلف الابدان من زمانه ومكانه فبعض شره في زمانه لان القول مما يباد ويتكرر وكل ما هو قس كالفعل
والغضب واجابة اذا اختلف الابدان من زمانه ومكانه لا يقبل من شره الجمع لانه ملك فقل من توبه زار

على الكافة ببيان ان يكون ببينة او بقوله انا حر اذا لم يسبق منه اقرار بارق يعني ادعي
انه حر الاصل فالقول قوله لانه مشتق بالاصل ولا يحتاج على اقامة البينة في دعواه حتى
ان الصبي اذا كان بعينه عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقبل دعوى احد عليه
انه عبده عند النكاح كالبالغ لكن اذا ادعي انسان الرق عليه واقام البينة تقبل على رقة
فان قابل ببينة على حرية الاصلية تدفع ببينة الرق ولو اقر بارق ثم ادعي حرية تقبل
ببينة عليه لان التناقض في حرية ليس مانع فانه لا يقبل التناقض وانما التناقض مانع
فيما يقبل له كذا في معنى الاصطلاح فاحذر به في الخط البديهي **اختلاف الاهدان**
في الشريعة مانع من قبول اي الشريعة لان الفناء انما يجوز في شريعة واحدة المثني
فما لم يتفق فيما شهد به لا يثبت الحق الموافقة المطابقة في اللفظ والمعنى وبهذا معنى
ما قال المص ولابد من التطابق لفظا ومعنى فلو شهد احد بها بالف والاخر بالعين
لم تقبل عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تقبل على الف اذا ادعي المدعي الفين لانهما
اتفقا على الالف وتفرقا في احد بهما زيادة فثبت ما اتفقا عليه كما اذا شهد احد بهما بالف
والاخر بالف وحكمه فانه يقضي بالالف كذا بهذا وعلى هذا الطلقة والطلاقين
ولا يثبت حنيفة رحمه الله تعالى انه وجد الاختلاف لفظا وانه ليس الاختلاف معنى لان معنى
الالف غير معنى الالفين وبهما جملتان متغايرتان حصل على كل واحد منهما فاقول
باختلاف اجنس فان قلت الالف موجود في الالفين قلت نعم اذا ثبت التالفان ثبت
الالف في تحته فاذا لم يثبت المذموم ثبت ما في تحته الا يرى انه لو شهد احد بهما انه
قال لامرأته انت خلية وشهد الاخر انت برة لا يثبت بشي لانهما لفظان متباينان
وان اشتركا في لازم واحد وهو البينة لان خلية لغة غير معنى برة بخلاف ما ذكر لانهما
اتفقا على الالف لفظا ومعنى لان عطف الحية حانة على الالف والعطف بقر
المعطوف عليه ومثله الطلقة والنفقة بخلاف العدة والحية عشرة
لانه ليس بعطف فهو نظير الالف والالفين والعشرين والجمع والعلة من نظير الالف
والحيمانة ولو كان المدعي ادعي الاقل لا يقبل الشريعة في المسائل حتى لانه تكذب
شاهد به هذا في دعوى مال كالقرض ونحوه اما لو كان دعوى لا تقبل بالاجماع
في الفصول فكل بيان مثلا اذا ادعي انه باع عبدا من فلان بالعين والمشتري ينكر
فشهد شاهد بالف والاخر بالعين او شهد احد بهما بالف والاخر بالف وحكمه حانة
لا تقبل بالاجماع وكذا لو كان المدعي هو المشتري والمفكر هو البائع ولو كان هذا في

في الاجارة

صنف قال ان كانت الحقة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شره دونه وذلك نحو ان يشهد احد بهما على الهبة
والاخر على العطية وبهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشريعة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار
اللفظ علما عليه فاذا وجدنا الموافقة في ذلك لا نضر الحقة فيما سواه مثلا

في الاجارة فان كان المدعي هو الموراد في المدة فهذا دعوى عقد لا تقبل فان كان بعد
انقضاءه فهو دعوى مال فلو كان كفضل الدين وان كان المدعي هو المستأجر فرفض القضاء
المدة او بعدها فهي دعوى عقد بالاجماع لان دعواه المنفعة كذا في التراجيح النواحي
مع تفصيل لا مزيد عليه **الآ في مسائل** استثناء من قوله ولا يبد من التطابق
لفظا ومعنى يعني يخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان امكن رجوعه اليه في الحقيقة
الاول من في الوقف مثلا شهد احد بهما انه جعل ارضه صدقة موقوفة ابدا على ان
لزيد لكذا غلظت وشهد آخر ان لزيد نصفه يقضي بافترها وهو الثلث والباقي
للمساكين كما في شره فان في الخبر موزنا الاختلاف **الثانية** من في المهر اذا
اختلفا في مقداره اي المهر يقضي بالاقل ايضا كما في البزازية وفي جامع الفصولين
شهدا ببيع او اجارة او طلاق او عتق على مال واختلفا في قدر البديل لا تقبل الا
في النكاح تقبل ويصح في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح ايضا **الثالثة**
من شهد احد بهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل **الرابعة** من شهد احد بهما بالنكاح
والاخر بالنزوح وبهما في شره الزبلي اقول ان هاتين المسئلتين وان خرجتا
عن ظاهر قول الامام لكنهما ترجعان اليه في الحقيقة لان المراد بالتطابق هو الموافقة
وهي اعم من ان يكون بعين ذلك اللفظ او مراد منه وبه اندفع ما في الفرية من ان
المطابقة في المعنى كافية للفرع المذكور كقول المطابقة لفظا ومعنى بخلاف ما لو شهد
احد بهما بانه قال انت خلية وشهد الاخر انه قال انت برة برة حين لا تقبل
كما قد مرنا مع تقبله قبل صحيفة **خامسة** من شهد احد بهما ان له عليه الف
اي الف درهم وشهد الاخر انه اقر له بالف تقبل كما في العدة ووجهه سيجبي
في هذه الصحيفة ان شاء الله تعالى **سادسة** من شهد احد بهما انه اعنف
بالعربية والاخر بالفارسية تقبل للاتفاق في المعنى بخلاف الطلاق والاصح
القبول فيها اي في الاعناق والطلاق وهي اي مسئلة الطلاق على المذهب
الاصح **السابعة** من الما في المسئلة الربعة و**الاجمع** ان اي الشريعة
بعد التطابق في اللفظ والمعنى لا تقبل في القذف مثلا اذا شهد احد بهما انه قذف
بالعربية والاخر بالفارسية لا تقبل لان العربية في الحدود للصورة والمعنى جميعا اختلفا
للدر كذا في الصحيفة والبزازية وذرث في الشرع ستة عشر حققت
المستثنى ثلاث وعشرون مسئلة ثم رتب في اختلاف في باب الشريعة بالوكالة

صنف

ولو شهدا بوكالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لا في العزل ولو شهدا احدهما
 انه وتجه بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي انفقا عليه كذا في جامع
 الفصولين **السابعة والعشرون** شهدا احدهما بان وقفه في صحته والاخر وقفه
 في مرضه قبل اذ شهدا بوقف بان الا ان حكم المريض يقتضي ما لا يخرج من الثلث
 وبهذا لا يخفى الشبهة كما لو شهدا احدهما انه وقف ثلث ارضه والاخر انه وقف ربعها
 كذا في جامع الفصولين في كتاب الوقف في اصحاب المرضى **الثامنة والعشرون** ولو
 شهدا شهادته اوصى اليه يوم الخميس واخر انه اوصى اليه يوم الجمعة جازت
 لان كلام لا يختلف بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجي **التاسعة والعشرون**
 ادعى ما لا فشهدا احدهما ان الحمل عليه حال غريمه هذا المال تقبل كذا في الفتنه
الثلثون شهدا احدهما انه يات بكذا الشهر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الاصل
احاديثه والثلثون شهدا احدهما انه باع بشرط اختيار ثلثه ايام ولم يذكر الاخر
 اختيار تقبل كما ذكره الزيلعي في باب الخالف **الثانية والثلثون** من وكالة متينة المفق
 شهد واحد انه وتجه باخضومه في هذه الدار عند قاضي الكوفة واخر قال عند قاضي
 البصرة جازت شهادتهما انتهى **الثالثة والثلثون** في ادب القاضي لخصاف من باب
 الشهادة بالوكالة شهدا احدهما انه وتجه بالقبض والاخر انه عزله تقبل **الرابعة**
والثلثون شهدا احدهما انه وتجه بقبضه والاخر انه سقطه على قبضه **الخامسة والثلثون**
 شهدا احدهما انه وتجه بقبضه والاخر انه اوصى اليه بقبضه في حيوته تقبل **السادسة**
والثلثون شهدا احدهما انه وتجه بطلب دينه والاخر بتقاضيه تقبل **السابعة والثلثون**
 شهدا احدهما انه وتجه بقبضه والاخر بطلبه تقبل **الثامنة والثلثون** شهدا احدهما انه
 وتجه بقبضه والاخر انه امره باخذه او ارسله لباخذه تقبل انتهى وهي في ادب القاضي
 وما قبلها **التاسعة والثلثون** اختلفا في زمن اخراجه بالوقف تقبل **الاربعون** اختلفا في
 مكان اخراجه به تقبل **احاديثه والاربعون** اختلفا في وقفه في صحته او في مرضه تقبل
الثانية والاربعون شهدا احدهما بوقفه على زيد والاخر على عمرو تقبل ويكون وقفا على الفقراء
 وبهذا الثلاث من الاسعاف انتهى كلام المصنف في **يوم الموت لا يدخل**
 تحت القضاء ويوم الفتن يدخل كذا في البزازية والولوالجية والفصول وعليها
 خروج وعلى الاول ما لو برهن الوارث على موته مورثه في يوم ثم برهن المرأة على ان
 مورثه كان نكح بعد ذلك اليوم يقتضي لا بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث

على انه

على انه فتن يوم كذا فبرهنه المرأة على ان هذا المقتول نكح بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى
 هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه فتن يوم كذا فبرهن
 المدعي عليه انه كان مات قبل هذا بزمان لا تسامح لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء
 فلا يثبت بيئته المدعي عليه انه مات فلان كان قبل فلان ولو برهن على ان مورثه فتن
 يوم كذا فبرهن المدعي عليه انه فتن فلان قبل هذا يكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذه
 عبارة البزازية وزاد الولوالجي موضعاً للثانية الا ترى ان امرأة لو اقامت البيئته
 انه تزوجها يوم الفريجة يقتضي بشرطها ما اقامت اخرى بيئته انه تزوجها يوم الفريجة
 بخلاف لا تقبل بيئته المرأة الاخرى لان النكاح يدخل تحت القضاء فاحتمل ذلك الخارج
 فاذا ادعت امرأة اخرى بعد ذلك التاريخ بتاريخ لم تقبل انتهى **الا في مسئلة في**
الولوالجية فان يوم الفتن لا يدخل فيه تحت القضاء وهي مسئلة الزوجة التي معها
 ولد فانه تقبل بينهما بتاريخ منقضي لما قضى من يوم الفتن صورته رطل اذا ادعى
 على رطل انه فتن اباه عمداً بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارث له لواءه
 واقام البيئته على ذلك فخاوت امرأة ومعه ولد واقامت البيئته ان ولد هذا
 تزوجها منذ خمسة عشر سنة وان هذا ولده مني ووارثه مع ابنة هذا قال
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى اسحق في هذا ان اجيز بيئته المرأة واشتت نسب
 الولد ولا ابطال بيئته الابن على الفتن وكان هذا الاستحسان للاختلاف في امر
 النكاح بدليل انهما لو اقامت البيئته على النكاح ولم تات بالولد فالبيئته بيئته الابن
 وله الميراث دون المرأة وبهذا قول ابو يوسف رحمه الله تعالى انتهى كلام الولوالجي
 وفي الفتنه من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت
 يدخل تحت القضاء فاجمع اليها ان شئت حيث قال ادعي عليه شيئاً انه استراه
 من ابيه منذ عشرة سنين والاب ميت الحال فاقام ذو اليد بيئته انه مات منذ عشرين
 سنة تسامح وقال عمر حافظ لا تسامح اي بيئته ذي اليد لان يوم الموت قد دخل
 بيئته المدعي تحت القضاء فلا يفيض بعده قال استاذنا رضي الله تعالى عنه والصواب
 جواب حافظ فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء
 انتهى وذكر مسئلة في خزانة الامم في الدعوى في نزوح الموت فلتراجع كنه
 حيث ذكر ان يوم الموت لا يدخل ويوم الفتن يدخل قال ولو اقام رطل البيئته ان هذا فتن
 اليه يوم الفريجة واقام اليه هذا المدعي بيئته على رطل آخر انه فتن اليه يوم الفريجة

صورتها ادعى عليه داراً انه باعها متى منتهى سنة وادعى الاخر انه وقف عليه مستحق فاف ما بينه
 فبينه مدعى البيع اوله وان ذكر الواقف بينه وبينه الوقف اوله لانه يصير مفضيا عليه فلا بد من التقنين
 كسبته الملك مع بينة العتق انتم والمالك كالاعناق

تعارض بينا السكون والرد في نكاح البكر فبينه اوله بخلاف ما اذا برهن على اجازتها
 وهي على ردها فبينه اوله السادس والعشرون تعارضت بينا البيع والوقف عليه مستحق
 فبينه مدعى البيع اوله الا اذا عين الواقف فبينه الوقف اوله لانه يصير مفضيا عليه
 فلا بد من التقنين كسبته الملك مع بينة العتق انتهى سابعاً حجة اذا اقر شريكه
 بغير عذر لا يقبل لفسقه كما في الفينة حيث قال شريكه واما احرمه المقلطة بعد ما اخرجوا
 شريكه وادعى حصة اياه من غير عذر انه لا يقبل ان كانوا عالمين باثما بعين عيش
 الازواج وكذا شريكه بعد سنة الشهر بالطلاق الثالث لا يقبل اذا كانوا عالمين
 بعيشهم عيش الازواج وان كان تاجره بعد زرع يقبل انتهى وفي الدرر والغريس
 بحد متقدم بلا عذر بان يكون قريباً من امامه بحيث يقد على اقامة الشرعة بل انما خبر
 لم يقبل لان ان يهد في حدود مختبر بين حشمتين اداء الشرعة والتسليم فالتاخير طار
 لا اختياراً لتسليمه فالاقدام على الاداء بعد سوء في باطنه من تحذره او عداوة حركة فبينه فبينه
 ونقيل الشرعة في حد قدق وان تقدم لان الدعوى فيه شرط فحين تأخره على القدام
 الدعوى فلا يقبلون وكذا في التركة ولكن لا يقطع يد السارق بل يقضي التمسك
 وفي النظرية قال الشيخ الامام ابو البرز في ابي حقوق اذا طلب المدعى من ان يهد ان
 يهد له فثأره من غير عذر صار قسفاً الى احد الشك يكس العماره مع شريكه
فلا جبر عليه الا في حذر بيني وبين اهما وصتيان وبخاف سقوطه اي اجدار وعلم ان
 في تركه ضرراً فان الآتي من الوصيين بغير كما في خاتمة حيث قال جدار بين دارتي الصغيرين
 عليه ما حمولة بخاف عليه السقوط ولحق صغير وصي فطلب احد الوصيين مائة اجدار وادعى
 الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر سبعين القاضي اميناً حتى ينظر فيه فان علم ان تركه ضرراً عليها
 اجدار الآتي ان يبي مع صاحبه قال وليس هذا كآباء احد المالكين لان ثمة الآتي لورضي
 بدخول الرز عليه فلا يجبرهما ههنا الوصي اذا اراد ادخال الرز على الصغير فيجبر على ان يرم مع صاحبه
 انتهى وينبغي ان يكون في الوقف كذلك مثلاً اذا كانت الدار مشتركة بين وقتين
 فاختاجت الى المرفة فاراد احد الناظرين المرفة وآني الآخر يجبر على التغير من مال الوقف
 وفي تركه الكثر للمصنف نقلاً عن خزنة التامل حمام بينهما انهم فامنع احدهما من المرفة لا
 لا يجبر احدهما على البناء مع شريكه ولكن لشريكه ان يبي ثم يوجهه وياخذ من غلته نفقته
 فكذا في نحو آبار الفناء او انهار آبارها اما لو اختاجت الفناء الى مرفة من رفع طين
 وفتح سد وعيون يجبر على شريكه انتهى كلام صاحب الخزنة ثم قال المصنف فلا يجبر الا هذه

المسئنة

المسئنة ونحوها ولما قل ان يقول يكفي في التصديق ان يكون احد الجانبين بينهما لانه يدعى
 جانب البني وكذا ذلك جانب الوقف فانه لو كان اجداراً مشتركاً بين بئيم وبائع وكذلك
 بين وقف ومالك وقد ينظر في سقوطه جانب البني او الوقف فالظاهر انه يجبر الآتي
 لدفع حصة من البني والوقف الشهادة بالحج بوان عبر صحيحة الآتي مسائل
 الاولى منها اذا شهدوا انه كفل بنفس فلان في الوقف يعني رجل ادعى على رجل ان
 كفل بنفس فلان بن فلان وبيان اوصافه في المدعى عليه فشهد الشهود بان قالوا
 ان هذا الرجل كفل عندنا بنفس فلان بن فلان مع ذكر اوصافه ولكننا لا نعرف الموقوف عند
 بشخصه فشهد آخرون انه المسجي بذلك الاسم يقبل ويجعل كما لو ثبت الامر ان شهادة
 فريق واحد كما لو شهدوا بالملك في المحدود وشهد آخرون بالحدود تقبل جميعاً
 والثانية منها اذا شهدوا برهن لا يعرفونه مثلاً ادعى على رجل انه رهن عنده ثوباً
 وبيان في المدعى عليه فشهد الشهود انه رهن عنده ثوباً ولم يسم الثوب ولم يعرفوا
 عين الثوب ذكر في الاصل انه يجوز الشهادة ويكون القول قول المزمع اذا اتي بثلوب
 مع كسبه ولكن هذه الشهادة ليست على اطلاق بل اذا عرفوا قدر ما رهن عليه من الدين
 كما سبقه بنفسه بعد هذه المسئلة والثالثة منها قوله او شهدوا بعنق سبني
 مجرول فانها صحيحة كما ذكر في قضاء حاشية وهذه المسئلة من تقنين فقهاء الدرر والغريس
الشهادة برهن بوجوه الصحيحة كما مر ايضا الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين فما
ذكر في الفينة للقاضي ان يسأل عن سبب الدين احتياطاً يعني اذا ذكر المدعى
قد رهن واجتنبت العتقة ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سنة من اي وجه مدعى
بمسئلة القاضي عن ذلك احتياطاً فان الاجتهاد عن البيان ذكر في عامه الروايات انه
لا جبر عليه اي على تحقيق بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البيروني
اذا استأله عن السبب لا يجب عليه ان يجيب لان المدعى قد يخفي عن بيان السبب
او يشق عليه بيان ذلك فان بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى من عنه حجر
او مبينة قال الوصيفة رحمة الله فان يصد مقراً بالمال اذا اكد المدعى في السبب
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فان ان يقول مفضولاً فكما قال ابو حنيفة وان يقول
موصولاً لا يصح بيانه واصل المسئلة اذا قال العزة لكن علي الف درهم من عنه جارية
بعينها الا ان لم يقض قال ابو حنيفة يؤخذ بالمال وقال كذلك ان فصل وان وصل بالزينة
شعبي ولو البداء بالسبب وقال انه با عني الحجر او المبينة لا يصد مقراً بالمال كذا في حاشية

كما اذا طلب منه اي من المدعى عليه اخضع اخراج دفتر حساب بآمره اي القاضي اياه
 باخراج اية الدفتر ولكن لا يجبره ان امتنع كذا في الثانية قضاء القاضي في موضع
 الاختلاف جائز لا في موضع اختلاف وذلك كما القضاء بعدم الفرقة بقول المخالفين
 في الامامية والبيدية فمن طلق امراته ثلاثا دفعة بناء على ان الثلاث دفعة مخالفة
 للسنة ولا يحرم ان عليها رضي الله تعالى عنه قال به وبهذا خلاف ما ذهبنا اليه حتى
 لو زنى بمطلقة الثلاث دفعة في عدة واحدة معترفا بغيرها بعد ثبوتها بخلاف البيدية
 والامامية فهذا خلاف منهم للقطعي من الكتاب حيث قال سبحانه ونعالي فان طلقها
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وضلاف للماجماع من السلف واما مخالفة السنة
 فلا تخفى الطلاق الثلاث دفعة بعد ما يرضى في الكتاب على وقوعه من غير فرق
 بين وقوع دفعة وبين وقوع منفردة في الظاهر وما روي عن علي رضي الله تعالى عنه
 فعلى تقدير صحة خبر واحد لا يارضى القطعي مع كونه موثوقا عليه فلا يعبر قول
 المخالف فيه لانه خلاف للاختلاف وقرئ المصنفين بقوله وحمل الاول اي
 الاختلاف فيما اذا كان فيه اختلاف السلف هو الاختلاف الذي كان يدل على صحته
 والناظرين لا الذي يقع بعدهم والثاني اي حمل الثاني وهو اختلاف فيما ليس فيه
 اختلاف السلف وانما هو حادث كذا في التاخر الثانية بهذا اذا حكم القاضي
 او المالك ببراءة بما يخالف رأي من تقدم عليه من الصدر الاول ورفع ذلك الى حاكم
 لم يبرئ ذلك كان له ان ينقضه ومنهم من فرق بينهما اي بين الاختلاف واختلاف
 بقوله بان الاول دليل دون الثاني اي الاختلاف ما يكون له دليل واختلاف
 خلافه وقال في العناية والفرق بينهما ان الاختلاف ان يكون مختلفا والمقصود
 واحدا واختلاف ان يكون كلاما مختلفا انتهى كمن يذهب من بغداد الى مكة لزارة
 الكعبة المكية ومن يذهب من الشام الى البصرة ايضا فيكون طريق وصولهما مختلفا ولكن
 المقصود متحد وهو زيارة بيت الله الحرام ولهذا قال عليه الصلوة والسلام
 اختلاف اتقوا رحمة واختلاف هو ان يكون بين اثنين مخالفة في المقصود
 والطريق كرجلين احدهما يذهب الى المشرق والآخر الى المغرب فانها مختلفان البينة
 في المقصود والطريق وصاحب العناية هنا كان يريد لوجه المقصود ان يقول كل
 واحد من المخالفين بما ادعاه الآخر لكن لا يتم كل واحد ليس الآخر وبالاختلاف
 ان لا يتم كل واحد منهما بما ادعاه الآخر ولا دليله **كل من قبل على صيغة المفعول**

قوله

كل من قبل قوله في الدعوى فعليه اليقين **انما في مسائل عشرة** **مذكورة في الفينة** **فان القول**
فيه يكون قوله مع انه ليس عليه اليقين **الاول** **منه قوله الوصي في دعوى الاتفاق**
 على البيع او على رقبته يعني لو قال الوصي للبيعت انفق عليك كذا من مالك وذلك
 نفقة ملكه او قال ترك ابوك رقبيا وانفقت عليه من مالك كذا من مات او ابوه وقال
 الصبي ما ترك ابني رقبيا او قال الوصي استربت لك رقبيا وادبت الثمن من مالك
 وانفقت عليه فهو مصدق في ذلك كله مع اليقين قال نور الاخرة المفسر اني
 الا ان من انجنا كانوا يقولون لا بأس ان يختلف الوصي اذا لم يظهر منه
 ضمانة لان في التخليف تنفير الناس عن الوصاية فتعطل احوال اليتام واموالهم
والثانية **منه في بيع القاضي مال البيعت** **وادي** **استراط البراءة** **من كل عيب وفي سائر**
الظواهر **عن محمد قاضي باع مال البيعت فردة المشتري عليه بغيب فقال القاضي ابراهيم**
منه فالقول قوله بلا يمين **والثالثة** **منه فيما اذا ادعى رجل على القاضي اجارة**
 مال وقف او مال يبيع بان قال آجرتني ارض وقف وقف لوقف او ارض يبيع يبيع وانكر
 القاضي الاجارة ثم اراد المدعي تخليفه لم يختلف لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل سببي
 يدعي عليه **والرابعة** **منه فيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين اي عند ارادة**
الواهب الرجوع **فالقول للموهوب له بدون اليقين فيما يروي عن ابي يوسف** **والخامسة** **منه**
او اختلفا اي فيما اختلف الواهب والموهوب له في استراط العوض بان قال
الواهب شرطت له عوضا وقال الموهوب له لم استرط قال القول له بدون اليقين
والسادسة **منه في قول العبد البائع انا ما ذون وقوله انا ما ذون منصوب المحن**
 على انه مفعول القول يعني اذا اشترى العبد شيئا فقال البائع انت مجبور وقال العبد انا
 ما ذون فالقول له بدون اليقين **والسابعة** **منه فيما اذا ادعى عبد من عبد شيئا**
فقال اصدها انا مجبور وقال الاخر انا وانذ ما ذون فالقول له بدون اليقين
والثامنة **منه كون القول قولا للاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف**
 مع الشفع يعني اذا اشترى الاب الصغير دارا ثم اختلفا مع الشفع في الثمن فالقول
 قول الاب بدون اليقين **والثامنة** **منه فيما اذا انكر الاب شراها لنفسه وادعاه لابنه**
 يعني اذا اشترى دارا فخاها الشفع وادعى على الاب شراها لنفسه فانكر الاب وقال انا
 لا ابني الصغير ولا بيته للشفع لا يختلف الاب **والعاشرة** **منه فيما يدعي المذلول**
 من الطرف يعني اذا ادعى المذلول الاتفاق من مال الوقف الذي فيه يدعي الموقوف عليه

وانكر الموقوف عليه ذلك قبل قول المنور بما يحل اذا كان ثمة لان في البهيم
 تنغير الناس عن الولاية وبهذه المسائل العشرة مع ما اصابناه في شرحنا
 ملقط من الفينة عبارة مع زيادة بحري شرحها المفوض عليه في حادثة
لا يبيع دعواه ولا يبيته يعني ان شخصاً مني صار مفوضاً عليه في حادثة لا يتصور
 ان يكون مفوضاً له في تلك الحادثة الا اذا ادعى الى المفوض عليه تلقي الملك من المدي
 في شئ دعواه وبيته مثلاً اذا اقام خارج على الملك المطلق وان ثبت ففوضي على
 صاحب اليد ثم اقام صاحب اليد البيته على الشراء منه يقبل وينقض به القضاء الاول
 لان الاول وان كان مثبتاً اولية الملك فهذا تلقي منه وفي هذا لا ينافي فصار كما
 اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه او ادعى النتائج صورته ادعى على رجل
 ملكاً مطلقاً و اقام البيته ففوضي على ذي اليد ثم اقام ذو اليد البيته على النتائج يقبل
 وينقض به القضاء الاول ويكون ذلك بمنزلة نفس بطلان القضاء في ينقض به
 القضاء المخالف للنقض او بترهن المفوض عليه على ابطال القضاء كما ذكره العمادي
 مثلاً اذا ادعى عفاً للصغير في يد رجل فقال ذو اليد باعها مني وصي الفاضلي له فبذلك
 يبيح للمثل الحاجة القضاء الدين وقال الوصي نعم ولكن وقع البيع باطلاً لانه باع
 بغير فاجش و اقام الوصي المدي ببيته شئ والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر
 وبه اقامة البرهان على ابطال القضاء او على النتائج او على تلقي الملك من المفوض له
صحيح وينقض القضاء اي القضاء الاول كما بينا صورها انفا فلما يسمى الدفع قبله
 اي القضاء ببيع بعده ايضا لكن بهذه الثلاث اي بواحد مما ذكر وقوله فلما يسمى الدفع
 قبله ببيع بعده اي نفسه لقوله والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر وفي المحيط يجب
 ان يعلم بان دفع الدعوى كما هو صحيح فدفع الدفع صحيح وكذلك دفع دفع الدفع
 وما زاد على ذلك صحيح على المختار انتهى صورته ادعى داراً في يد رجل ملكاً مطلقاً
 و اقام بيته ففوضي له ثم قال المدي عليه في دفع دعوى المدي اني كنت استدين
 هذه الدار من هذا المدي فقال في دفع دعوى المدي عليه قد كنت اقلنا البيع الذي
 بيني وبين هذا المدي عليه فلهذا دفع صحيح وفي النصاب الدفع بعد الدفع بعضه اقلنا
 بانه لا يبيع بعد الثلاث والمختار انه يبيع صورته ادعى الملك المطلق فقال المدي عليه
 استدين منك فقال المدي قد اقلت البيع وقال الآخر انك اقررت اني ما استدين
 ببيع انتهى وشئ الدعوى بعد القضاء بالذلول الباء مفتوحة بالقضاء كما ذكر في خاتمة

صورته رجل ادعى عبداً في يد رجل فانكر المدي عليه فاستخلف ففوض القاضي بالذلول
 ثم ان المدي عليه اقام البيته فشهدوا انه كان استدى العبد من المدي قبل ذلك
 ذكر في المتن انه لا يقبل هذه البيته الا ان يشهدوا بالشراء بعد القضاء ولو ان رجلاً
 استدى عبداً ثم ادعى به عبداً فاستخلف البائع فنكل ففوض عليه بالذلول ثم ان البائع
 اقام البيته اني نزلت اليه من هذا العبد بثلثي بيته المنافض في الدعوى
عنه يعني ينيح صفة الدعوى الا فيما اذا كان محل اخفاء فان التناقض في مثله
 لا يمنع فختب ألا يدري ان المرأة اذا اختلفت من زوجها على مال ودفع المال اليه
 ثم انرا ادعت ان زوجها كان يخلع ثلثاً قبل الخلع و اقام من على ذلك بيته قبلت
 ببيته ولا ان تسترد بدل الخلع وقد صارت متناقضة فان اقدمها على الخلع
 اقرار من بغير النكاح فيصير بدعي الطلاق قبل ذلك متناقضاً ولكن قبل لانها
 تناقض فيما طريقه طريق اخفاء لان الزوج يستبد بايقاع الطلاق فلو وقع
 الطلاق ولم تعلم المرأة بذلك فادعت على الخلع خلعت ان النكاح قائم ثم علمت بعد
 الخلع بوقوع الطلاق سابقاً على الخلع فادعت ذلك وكذلك اذا اعنق الرجل عبده
 على مال ودفع العبد المال الى المولى ثم ان العبد ادعى بعد ذلك ان المولى كان اعنفه
 قبل ذلك و اقام البيته عليه قبلت ببيته وله ان يسترد بدل العنق وقد صار
 متناقضاً ومع هذا قبلت ببيته لان هذا تناقض فيما طريقه طريق اخفاء لان المولى
 يستبد بايقاع العنق على نحو ما بينا في مسئلة الخلع ومنه اي من محل اخفاء
 تناقض الوصي والوارث كما في خاتمة صورته رجل مات ففاسحت امراته وولده
 الميراث وهم ثمانية واقرت ايتها زوجته ثم وجدوا شهوداً ان زوجها كان يخلع ثلثاً فانهم
 يرجعون عليها بما اخذت من الميراث فكان تناقضاً فيما بحري فيه اخفاء كما مر وجوبه
انفا فبيع دعوى الرجوع مسئلة اذا اطلق في البعض بطلت في الكل
 كما في مسئلة الطهرية وفي المحيط ويجوز مسئلة شريك المفاوضة شريكه اذا لم يكن
 المشهود به مشتركاً بينهما كما الحدود والقباض والنكاح والوصية لانها شهود عدل
 لغيرة من كل وجه وان كان المشهود به مشتركاً بينهما لم يقبل لانه يصير هذا لنفسه
 في البعض وشهادة الانسان لنفسه لا تقبل واذا لم تقبل شهادته لنفسه في نفسه
 لا تقبل شريكه ايضا في نصيب شريكه لان هذه شهادة واحدة فاذا اطل بعضه بطل
 كله انتهى الا اذا كان عبداً بين مسلم وافراني فشهد بفرانها عليها بالعنق فانها

من دعوى مع التناقض
 في مواضع العنق على الرجوع
 المفوض به كذا في نهر الحكم
 في حكم حكم الحكم
 مسئلة

اي الشبهة تقبل في حق النكاح فقط يعني لا تقبل على المسلم وبهذا يتبين انه
لا يلزم من بطلان الشبهة في البعض بطلانها في الكل كما ذكر في كتاب العناوين
اي الظاهرية **بينة النفي غير مقبولة** يعني كل بينة قامة على ان لم يقبل او لم يقبل
او لم يقبل لان الشبهة مستفقة من المنهية وذلك بالعلم ولم تحصل في النفي
ولان النفي صلي الله تعالى عليه وسلم قال البينة على المدعي واليمين على من انكر فجعل حسن
البينة حجة المدعي والمدعي مثبت والشرع الوارد بجعل حجة في الاثبات لا يكون واردا
في النفي اما لان النفي ضد الاثبات او لان النفي ثابت بغير دليل اما الاثبات لا بد من دليل
وفي الظاهرية لو ادعى رجل ان له ارضه النفي دفع في يوم كذا في مكان كذا واقام
المدعي عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا يستحي منا ان نخر لا تقبل بينة
لا تراه في الحقيقة فمن على النفي **الآن في عشرة مواضع** فان بينات النفي غير مقبولة
الاول منها فيما اذا اعلو الزوج طلاقا على عدم سني مثلا لو قال ان طرقت فسررت
عند او لم اكله فامران كذا فشهد بالعدم تقبل لانها قامة على نفي سني احاط
علم ان يدر به وفي جازية او اثره وان كانت على النفي صورة وهي على اثبات الطلاق حقيقة
والعبارة للمقاصد لا للصورة والثاني منها فيما اذا شهد انه اسلم ولم يستثنى يعني
لو شهد اثنان انه اسلم واستثنى واخران انه اسلم بلا استثناء تقبل بينة الاثبات
الاسلام ولو فني نفي اذ عرضها اثنان الاسلام فحلم به والثالث فيما اذا شهد انه
قال المسيح ابن الله ولم يقبل قول النصارى يعني رجلا ان شهدا على رجل ان اسعفناه
يقول وصلن بقول النصارى جازت هذه الشبهة وان قامة على النفي نأثرها قامة على نفي
احاط علم ان يدر به كما مر وقال الامام في صحيحه ان هذه الشبهة شبهة قامة
قامة على امر وجودي ويوسكوت الزوج عقيب قوله المسيح بن الله وقال الامامان
العلماء في التحقيق نعم الاثمة وخبر الاسلام اذا قال ان هذا الزوج لم يقبل هذه
الزيادة قبلت الشبهة لان قولها هذا بيان من لا احاطة علمها فكان بمنزلة نفي
ونفي معتبرا ولكن هذا ليس بخبر صاحب الهداية لاقتضائه الا يخرج على ما سألنا تفصيلا
بعد اسطر والرابع فيما اذا شهد اثنان الدابة عدده وقال لم ينزل عن ملكه
تقبل بان يقول هذه دابته نجح عدده ولم ينزل ملكا له من فضل اختلف المخرج والاصح
قولها كذا في فتاوى صاحب الهداية وخامس فيما اذا شهد اثنان اوطلاق
ولم يستثنى يعني اذا قال شهد انه ضال بلا استثناء او ضال ولم يستثنى لا تقبل

قول الزوجة

قول الزوج ولو قال لم تسبح منه غير طلي او طلاق كان القول للزوج ولا يفرق
بينهما الا ان يظهر منه ما يدل على صحة اخلع من قبض البدل او غيره فيكون القول له
وهذه المسئلة مما تقبل فيه الشبهة على النفي والاسدس فيما اذا آمن الامام
اهل مدينة من دار حرب واختلفوا بمدينة اخرى وقالوا كنا جميعا **شهدا**
رجلان على انه هوانا لم يكونوا جنبا اي في تلك المدينة وقت الامان تقبل اذا كانا
من غيرهم والسابع فيما اذا شهدا ان الاصل لم يذكر في عقد السلم مثلا لو برهن
المسلم اليه ان السلم فاسد لانه لم يذكر الاصل تقبل لان الشبهة على الشرط تقبل
ولو كان نفيها والثامن **في الاثبات** اذا قالوا لا وارث له غيره حيث تقبل شهادتهم
وهذه وان كانت شبهة على نفي وارث آخر لكن المقصود من هذا النفي ايثبات جميع المال له
فكانت هذه الشبهة على الاثبات باعتبار المقصود كذا في المحيط بالبرهان والتاسع فيما
اذا شهدا انهما ارضعتا الظير بلين شاة لا بلين نفسه كذا في اجماع الفضولين
حيث قال لو شرط على الظير الا رضاع بنفسه فارضعت بلين شاة فلا اجر له ولو اختلفا
قال قولها مع كسبهما استحيانا ولو برهن الصبي على ما ادعوا فلا اجر له وتاويل المسئلة
بان شهدوا انها ارضعت بلين شاة لا بلين نفسه اما لو اكدت بقولها ما ارضعت بلين
نفسه لا تقبل شهادتهما لقيامهما على النفي مقصودا بخلاف الاول لان النفي ثمة دخل
في ضمن الاثبات انتهى **ونقبت بينة النفي المتواترة** في الظاهرية والبيزارية وهذه تحت
العشرة وصورة المسئلة على ما ذكر في البيزارية هكذا شهدا انه استوفى من فلان
في يوم كذا في مكان كذا فبرهن المسلم بهور عليه على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان
بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا
نفي معنى واصلة ما ذكر في النوادر عن الثاني شهدا عليه يقول او فعل بكذا عليه بذلك
اجارة او بيع او كتابة او طلاق او اعتاق او قتل او هدم او فسخ في مكان وزمان وصفات
فبرهن المسلم بهور عليه انه لم يكن في يوم كذا لا تقبل لكنه قال في المحيط ان نواتر عند الناس
وعلم على عدم كونه في ذلك الزمان والمكان بسبع الدعوى عليه ويقضى بفراخ الدمنة
لانه يلزم تذبذب الثابت بالضرورة والضروريان مما لا يدخل في الك عندنا انتهى **وذكر**
في ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط به علم ان شهد او لا في عدم القول ان لا فرق بين
نفي يحيط به علم ان شهد وبين نفي لا يحيط به علم ان شهد **تيسر للناس** كما في مسئلة
الاستبراء والتفرو والعقل مع البلوغ وغيرها ذكره اي صاحب الهداية في قوله

عبد حران لم يخرج العام فلهذا بالكون لم يعقوب يعني من قال عبد حران لم يخرج
 العام فقال حجج وشهدوا هذا ان الله ضجى العام بالكون لم يعقوب عبد بناء على انه
 نفى معنى كعنى انه لم يخرج لانها قامة على النفي لان المقصود منها نفى الحجج والاثبات الشخصية
 لانه مطالب بها فصار كما اذا شهدوا انه لم يخرج غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط علم
 ان يهدى ولكنه لا يجزى بل نفى ونفى بنسب او بهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 تعالى وقال حجج يعقوب لان هذه شهادة قامة على امر معلوم وهو الشخصية ومن حروته
 انتفاء الحجج فيحقق الشرط وهو عدم الحجج وهذا هو الموعود بقولنا على ما سببنا
القضاء محمول على النسخة ما امكن ولا ينقض بالان كذا في نسخة من النظرية
 كمن برهن على جريان هذه الامنة التي في يد له حكمه لا حكمه بل كذا ولم يذكر سبب الحكم
 فيه من ذواليد على النتائج لا بدفع لجواز ترتيب الحكم على النفي منه فلا ينقض الحكم بالان
 وان ذكروا سبب الحكم وقالوا اذ حكم في مقام ولايته ان ذلك الحكم كان سبب
 الملك المطلق او بالنتائج لنقضه لظهور الاول منه بامر كالمعابنة وان شهدوا انه
 حكمه بالنتائج ولم يذكروا اقرار حكم ذلك بذلك فعندنا ما بين كالأول لاحتمال النفي
 او اقرار ذي اليد وعندنا هو كالمسألة على اقرار القاضي كذا في الاقضية الفقهاء على العمل
بعلم القاضي في زمانها في جامع الفضولين ونماه منه ان القاضي لا يقضي بعلوه وان
 استفاد العلم في حالة القضاء لاحتمال الغلط في نفيه الا اذا شهد معه جل آخر فخصر
 بمعنى ان يدين ويقر من الشهادة وبهذا رواية عن محمد في آخره وبه يعني انتهى مختصا
 وفيه ايضا شهد ان القاضي قضى له على فانه بكذا وقال القاضي لم اخش تردد شهادتهما
 ونفى عن محمد رحمه الله تعالى قول ينبغي ان يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى لمعنى ظاهر في اكثر
 فضاة زماننا اصح الله شأنهم ونوبته في آخر كتاب القضاء من هذا انه لو قال القاضي
 قضيت على هذا بمرج او بقطع فافقه وسكن ان نفقه وعن محمد رحمه الله تعالى رجع
 عنه وقال لا باخذه بقوله حتى نفاين الحجة لان قوله كقول الغلط وعلى هذه الرواية لا يفتي
 كتابه واخص من يخرج بهذه الرواية لفاد حال اكثر الفضاة في زماننا الا في كتاب القاضي
 للحاجة اليه وقال الامام ابو يوسف لو كان عالما نقبل قوله لعدم نوبة الخطاء واجنبية
 ولو عدلنا جاهلا بشفه فان احسن يعني لو بين مثلا ان يثبت الرجوع او الغلط كما هو
 معروف وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فافقا او عالما فافقا لا نقبل الا ان يعاين
 سبب الحكم لشبهة الخطاء واجنبية انتهى الفقهاء على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فيما يتعلق

بالقضاء

فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته كما في الفينة والندرية لا يجوز الاحتجاج
بالمفهوم اي مفهوم الخالفه وهو ان يثبت الحكم في المكون عنه خلاف ما ثبت
 في المنطوق في كلام الناس في ظاهر المذهب كما الادلة يعني كما لا يجوز الاحتجاج
 بالمفهوم في الادلة القطعية التي تكفي في علم الاصول كذلك لا يجوز في كلام
 الناس وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به اي بالمفهوم في
 كلام الناس فهو خلاف ظاهر المذهب كما في دعوى من النظرية حيث قال امرأة
 مانت وتترك احوة واموالا في ايديهم وجاء رجل وادعى ان المرأة كانت امرأة
 في نكاحه الى موتها وطلب ميراثها فقالن الاحوة في دفع دعواه انك فلان قبل بهذا
 بالفارسية اكراس مرودة زن من يودي من ميراث بردي ازوي واثبتوا ذلك
 بالبينة هو يكون ذلك دفعا لدعوى الزوج فحين يكون دفعا لالة مقالته هذه اقرار
 انما ليست بامرأة وقبل انه ليس بدفع لان هذا مفهوم والاحتجاج بالمفهوم لا يجوز
 وهو الظاهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج
 بالمفهوم فذلك خلاف ظاهر المذهب انتهى واقا مفهوم الرواية في نسخة ما في غاية البيان
 حيث قال وليس لاهل مكة تخف ولا قران وانما لهم الافراد خاصة خلافا للنفى اعلم انه
 ليس لاهل مكة ولا لاهل المواضع ومن دونها الى مكة تخف ولا قران ومن تخف منهم
 او قران كان عليه دم وهو دم جنابة لا باطل منه بخلاف القارن والمخف من اهل الآفاق
 فان الدم الواجب عليهم دم نكاح بالمكان منه وعندنا في بضع تخفهم وقرانهم لكن
 لا يجب عليهم الدم كذا ذكره القذوري وغيره والاصل هنا قوله تعالى فمن تخف بالموء الى الحج فما
 استنبر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة
 كاملة ذلك لمن لم يكن يخافى المسجد احرام وقوله تعالى ذلك انما الى تخف وقد دللت
 الآية ان التخف من وجه لمن كان من اهل الآفاق لا لمن كان بمكة ومن يخفاه وهم اهل
 المواضع ومن دونها الى مكة فان قلنا لم لا يجوز قوله تعالى ذلك انما الى تخف وهو
 وجوب الهدى او وجوب صيام اذا لم يجد الهدى كما قال في حق من يخف المخي ومن
 يخفاه لكن لا يجب الدم عليهم قلنا قد عرف في علم الاعراب ان اذا اللقريب وذات
 المتوسط وذلك للبعد فلما كان موضوع كلام العرب هكذا حكمنا ذلك على التخف الذي
 هو البعد من الهدى والصوم لان الله تعالى انزل كلامه على ان العرب فان قلنا
 ان ذلك انما الى ما قلنا من التخف ولكن لا بدل ذلك على ان التخف لا يفتح من المخي ومن

ومن كونه ان يخصه النبي بالذكر لا يدل على نفي ما عداه فينبغي ان يصح نفي المكني
 قلنا نعم ان يخصه النبي بالذكر لا يدل على نفي الحكم في غيره ولكن لا نستطيع ان نلزم
 من ذلك بطلان الحكم في الغير فينبغي على عدم الالزام ان يدل الدليل على خلافه ولانه لا يصح من المكني
 موجب النفي وهو الذي فلا يصح النفي ايضا كما لصبي والمجنون ولان النفي والفران انما سري
 لا بل الا فان نفيها لا يوجب عليهم باسقاط احد الشترين ولا يوجد هذا المعنى في حق
 المكني فلا حاجة الى التفرقة وقد صرح عن غير انه قال ليس لاهل مكة نفي ولا فران قال في الحنفية
 ومع ذلك لو خففوا جازوا ساوا ووجب عليهم دم الجبر انتهى **الحكم لا يبرق بتقدم الزمان**
سواء كان ذلك احوق فزقا او قضاة او حقا لعبد كذا في لسان ابي حنيفة اذا قيل المكني
عن النبي فانه يفتي بالحق على الكمال وهو وجود الشرط كذا في شرح البرزانية
 حيث قال رجل باع ماله يفتي بالحقه وان اضمن انه غير عاقب والاصل فيه ما ذكره الاسناد
 ان المطلق محمول على الكمال بخلافه عن العوارض لما منع عن احوال انتهى **المكني انما يفتي بما يقع**
عنده من المصلحة كذا في مهر البرزانية حيث قال وبعد ابقاء المهر اذا اراد ان يخرجها الى بلاد
 القربة مدة السفر بلا اذنها يمنع من ذلك لان الغريب ينادي ويتهرب لفساد الزمان
 ما اذن الغريب ما اشتهاه كل يوم يهينه من براء كذا اختاره الفقيه وبه يفتي وقال
 القاضي قال الله تعالى اسكنوهن من حيث كنتم اولي من قول الفقيه في قوله تعالى والنفاروهن
 في اخوة دليل قول الفقيه لانا قد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعته في الاغراب بها واحار
 في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع عنده من المضارة وعدمه لان المكني انما يفتي بكتب
 يقع عنده من المصلحة انتهى وفي الفقيه وينبغي للمكفي ان يفتي للناس بما هو اسرر عليهم
 كذا ذكره البرزاني في شرح اجماع الصغير وينبغي للمكفي ان ياحذ بالاسر في حق غيره
 خصوصا في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي ومعاذ رضي الله تعالى عنهما
 حين نزلها الى اليمن **استرا ولا تفترا انتهى** **بمعنيين** **الافتاء في الوقف بالالتفات**
 اي للوقف كذا في شرح اجماع وحاوي القدر **بمعنى قوله الواحد العدل** ويدل في العدل
 الاسلام والعقل الكافي والاضبط لان كون الخبر حجة انما يكون بهذه الاستسقاء
في احد عشر موضعا كما ذكره في منظومة ابن وهبان **الاول في نفوذ مختلف**
 يعني لو انكر شخص شخص سببا وادعى ان فتيمة كذا مبلغا فانكر المدعي عليه ان يكون
 ذلك القدر فانه يكفي في اثبات فتيمة قول العادل الواحد **والثاني في جرمه** اي
 جرم الابد **والثالث في القدر** اي التركة يعني قول الواحد يكفي فيها لانها

بمعنى قوله الواحد العدل
 يعني لو انكر شخص شخص سببا

من امور

لانها من امور الدين فلا يشترط فيه الا العدالة حتى يجوز تركية العبد والمرأة
 والاعلى والحدود في قدر اذ اناب لان خبره لو لم يقبل في امور الدين لا يتركى الا تتركى
 ان روايتهم في الاخبار مقبولة وبهذا عندنا وقال محمد بن بشر في التركة **بمعنى**
 ما يشترط في الشهادة من العدد ووصف الذكورة حتى يشترط في تركية شهود
 الزنا اربعة زكور وفي غيره من الحدود والقصاص رجال وفي غيرهما من احقاق
 رجال او رجل وامرأتان وفيما لا يطعن عليه الرجال امرأة واحدة **رتبنا** على مراتب
 الشهادة لان التركة في معنى الشهادة لانه ولاية القضاء تنبت على ظهور العدالة
 وبالتركة وبشروط فيها ما يشترط في الشهادة **واها** انه ليس في معنى الشهادة
 وانما هو في معنى الاخبار وهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم وجاز
 تركية من لا يقبل شهادته كتركية احد الزوجين الاخر وتركية الوالد ولوه وبا
 العكس واشترط العدد في الشهادة امر يقيد ثبت على خلاف القياس لان
 رجحان الصدق في حق العمل بقوله بالعدالة لا بالعدد كما في رواية الاخبار حتى قالوا
 فيها لا يبرق بكثرة الرواة ما لم يبلغ حد النواتر فلا معنى لاشتراط العدد في الشهادة
 ولكن نذكر للنقض في ما رواها على الاصل كذا في الزيلعي **والرابع في المندرج**
 عمدة اللوف القاضي لغة في الاختصاص اطلقه ليلحق المندرج عن اليهود او عن المدعي عليه
 لا الاول كما لو في الزيلعي قالوا والاحوط في الكل اثنان سيما عند محمد
 فان عنده لا يكفي فيه اقل من اثنين كذا في شرح المصنوع وينبغي للقاضي ان يجاز
 في المسئلة على اليهود من هو اخصر باحوال الناس واكثرهم اختلاطا بالناس مع
 عدلته عارفا عما لا يكون جرمًا وما يكون جرمًا غير طماع ولا فقه كبلابجذ في المال
 فان لم يكن في جبرانه ولا اهل سوفه من ثوب به سائل اهل حجة وان لم يجز فيه
 ثقة اعتبر فيه نواتر الاخبار كذا ذكره الزيلعي وبيان التركة والتركة فرق بين
 فان التركة لو كان اعلى لا يجوز عند الامام ويجوز عند الثاني وقد منا ان تركية
 الاعلى جائزة ولا يجوز ان يكون المندرج امرأة ايضا وكونها تركية كما قد منا وفي
 المصباح ندرج فلان كلامه اذا بينته ووضحه وندرج كلام غيره اذا اعتبره بلغته
 غير لغة المنظم واسم الفاعل ترجمان وفيه لغات اجودها فتح التاء وضمت الجيم
 والثانية ضمها معا وتجن التاء تابعة للجيم والثالثة فتحها ويجعل الجيم تابعة للتاء
 واجمع ندرج انتهى والتركة المدعى قال في الصحاح تركية تتركى تتركى تتركى مدعى انتهى

بمعنى
 في تركية

و الخامس في جودة المسألة ورداً يعني ادعى المسلم اليه جودة المدفوع
وانكر المسلم او عكسه فنقل فيه قول العدل الواحد والادس في الاختيار
بالمسلم بعد مضي المدة يعني اذا اذبح القاضي عدل واحد بافلاس المحوس
يكفي ولكن هذا مقتضى ما اذا لم يكن حال منازعة اما اذا كان كما اذا ادعى
المطلوب الا على ريع الباري وادعى الطالب البيان فلان من اقامة البينة
كذا في السراج الوهاج واختلف في تقدير مدة اجيب والصحيح انه مفوض الى رأي
القاضي لان اجيب للابناء واحوال الناس فيه متفاوتة ولهذا اطلقه
والسابع في رسول القاضي الى المزة ورسول المزة الى القاضي ايضا كما في فتح القدير
والثامن في البيان العيب اي العيب الذي يختلف فيه البايع والمشتري
سواء في العيب الذي لم يطلع عليه الرضا حين يثبت بقول امرأة واحدة ثم اذا
ثبت العيب بقول امرأة يختلف البايع على انه لم يكن عنده لانه المشتري لا يرد
بعيب حادث عنده وانما يرد به بعيب كان عند البايع فلان من البايع كذا في الزيلعي
والثاني في رواية هلال رمضان عند الاعتقال اي عند وجود علة من عتق
او غبار ونحوه فانه يقبل فيه خبر عدل ولو كان قنناً او انثى او جرداً في قدح
تاب لانه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يحذف بلفظ الشهادة
ويستلزم العدالة لان قول القاضي لا يقبل في البيانات والعاشرة في احبار
الاشهاد بالموت فانه يكفي فيه واحد عدل او واحدة لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه
الا واحد بخلاف غيره لان الغالب فيها ان يكون بين الجماعة ولا يستلزم فيه لفظ
الشهادة لانه لا يستلزم فيه القدر فكذلك الشهادة ولو لم يحضر الموتى الا شخص
واحد واراد ان يشهد بحوته عند حاكم اجبر بذلك رجلاً عدلاً ثم شهد انه بذلك
عند حاكم وهو من اجب المائيل ولو شهد انه حذر فانه فهو ما بينه كذا في الزيلعي
واحادي عشر في تقدير ارسل المثلث وزدت هنا سبعة اخرى وهي انه
يقبل قول ائمة القاضي اذا اضره اي القاضي شهادة شهود على عينه تحذر حذرهما
كما في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعته لخليف الحذرة فقال حلفتم لم يقبل قول
الامانين الا بآب هدمه كما في الصغرى وسبب في هذه المسئلة لكن قاله هنا
بآب هدمه فليشأن الناس احرار ما بيان يعني لا يحتاج في البيان احية الى
بينة الا في اربعة مواضع احدها الشهادة فيما اذا قال المسلم هو عليه عجب لم يقبل

انما اعلم ان هذا السيد حاصر
لان ما كان من البيانات
نقل فيه قول الواحد العدل
كقصة المرأة ونحوها
وحق الطعام وحسنه ولا
يخفى بدو به هلال رمضان
وايضاً يقبل قول العدل في
عزل القتل وفي الاما دون
واضار البكر في النكاح
وليتوا وضار الذي
بالبيع والمسلم الذي
لم يجر

قوله

قوله الابينة والثاني الخصاص فيما اذا ادعى القاطع ان الذي قطع به فتن وما قد عليه
وادعى المقتضى انه حر لم يصدق الابينة او علم احكام الثالث احد وفيما اذا ادعى
المقدوف حرته وطلب حذراً فاذنه وقال فاذنه ان مقدوفه فتن وليس عليه حذراً فاذنه لا يصدق
المقدوف حتى يبرهن على حرته لانه حر في الظاهر وهو دار السلام والظاهر يصلح المدفع
لا الاستحقاق حتى لو ادعى عليه الرقة وادعى به حرته الاصل صدق في حرته لفتك
بالظاهر بخلاف دعوى استحقاق حذراً فاذنه لانه لا يثبت الاستحقاق الابينة والرابع
الدية فيما اذا ادعى اجماع حرته والارسل على عاقلة وقال العاقلة بوقوع لم يصدق
اجماع الابينة كذا في جامع الفصولين اذا اخطأ القاضي كان خطاؤه على المقتضى
وان تعدد كان عليه كذا في سبب خاتمة ونماه في قضاء الخلاصة كما اذا استأجر لقي
للبنين صيراً بالايام الناس فيه فتن الا جرد والفضل المدة كانه زيادة باطلة فان قال
القاضي انا استأجرت للبنين وانا اعلم انه لا ينبغي له ان يفعل كان جميع الاجر في مال
القاضي لانه يتصرف بطريق النظر له وهو مستغنى هذا فيكون من ماله وانما اذا لم يتعد
كما اذا استأجروه بما يتغابن عليه الناس او استأجروا منته انه ينبغي له ان يفعل في حقه ينبغي
كان جميع الاجرة من مال البنين ولم يعتبر خطأ القاضي كذا في فتنان في كتاب السبر
الاشعي الدعوى اي دعوى الطالب بعد الابراء العام عن المطلوب نحو ان يقول
لا حق لي قبلك فبيننا اول الديون والاعيان ولو قال لا حق لي عليك بيننا اول الديون
دون الاعيان والفرق بينهما ان كلمة القبيل عامة بيننا اول جوائده السن فيلزم بذورها
نفى حقه بالكلمة حتى لو ادعى منه بعد ذلك شيئاً من الديون والاعيان لا تسع ونحوه
بخلاف كلمة على فانها لا تجاب الاستعلاء في فتننا اول الديون دون الاعيان لان انما
ينصور في الديون لا في الاعيان وبذكرها يلزم منه نفى حقه في الديون فقط حتى لو ادعى
بعد ذلك شيئاً من الديون والاعيان لا تسع ونحوه للمتناقض ولو ادعى من
الاعيان تسع دعواه لعدم التناقض كذا في حاوي الا في مسائل منها تشان الذكر
وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع والفرق بين ضمان خلاص والعهد والذكر
عند حصة حصة رجة الله تعالى وهو ان ضمان خلاص ان يضمن لبيع الدار واستحقاق
عند الاستحقاق وضمان العهد ضمان صك القيد عند البايع وضمان الذكر ما قد منه
وعند بيعها في ذلك واحد وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق كذا في جامع الفصولين
فانه اي ضمان الذكر لا يدخل في ابرائه بقوله لا حق لي قبلك لانه دين غير ثابت

لانه دين غير ثابت للحال الا اذا عظم فقال آية دعوى كانت في لاي صيغ ضمان الذرك ايضا
 بخلاف الشفعة فانها تنقطع به اي بالبراء العام لان الشفعة صفة الجار في الدار
 على مالها فيضمن عليه والثانية من هذا ما اذا ابراء الوصي ابراءا عاما فتر
الابراء العام لقوله بان اخر انه قبض تركته والده ولم يبيع له صوة من هذا اي من التركة يعني
 اذا دفع الوصي الى المتبقي بعد بيعه جميع ما كان في يده من تركته والده واخر الوارث به بان
 يقول ما تركت شيئا من صحتي انا وقد اسنوفاه اي استوفيت من يد وصيبي هذا
 ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركته ابيه بان قال هو من تركته والدي وبرهن بقبض
 اي ببيع دعواه بهذا دليل على ان قوله وما اذا ابراء حج عطف على قوله ضمان الذرك
 فيدخل في الاستثناء لا على قوله الشفعة والثالثة من هذا قوله كذا اذا اقر الوارث
انه قبض جميع ما على الناس من تركته ابيه ثم ادعى على رجل ديننا لوالده تجميع كذا
في خزانة ونحوه الطرسوسي حكاه شريفا رواه ابن وهبان قال القاضي ابن
 السحنة قال المصنف صاحب الفوائد ان قوله الذرك في سياق النفي نعم انتقض لانه قوله
 ولم يبيع له صوة تركته في سياق نفي فعلي يقتضي النفي لا النسخ دعواه بعد ذلك لثنا فتنه
 والمتناقض لا ينفصل دعواه ولا يثبت واجاب المصنف بانه لا تناقض فان اعتبر فيه
 انه لم يبيع له صوة تركته على ما قبضه يعني لم يبيع له صوة مما قبضه الا ترى ان صورة المسئلة
 لو راي شيئا من تركته والده في يده فاذا راي شيئا من تركته والده في يد وصيه وتخففه
 سأل له عليه وله خرج عما اخر بان يؤوله كما مر انتهى فلت وقد ذكر المسئلة العمادية
 ناقلا عن منفي قال واشهد بالابن على نفسه انه قبض منه المبرأة من الحقوق وجعل المسئلة
 الثانية منفيها عليها وبظهر في بينها فروع فان المقر بخلو يده وذمته في المسئلة الثانية
 غير معين ولا يبيع الابراء مع جبر لانه المبرر وقد نقل ذلك في الفينة ونقل عن الثاني
 والثالث نحوه اذا لا بد من التعيين حتى يثبت عليه الطلب ثم انه يظهر في الوجه للمسئلة
 الاولى انه انما سمع دعواه استخانا لا اختيارا لقوله سنده عزم عوفية بما يستحقه من قبض
 والده اقبام اجتمعت بكونه مال والده على جهة التفصيل والخرى بخلاف ما اذا كان مثل هذا
 الاشارة في هذا عن سابقه المذكور فاستحقا سماع دعواه ههنا فها من انتهى
الرابعة من تلك المسائل صالح احد الورثة النافذ من الورثة والبراء اي البراء ابراء
 عاما ثم ظهر لسبب من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته منه كذا
 في صلح البرازية وفي الحديث ابراء احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكر لاسمع دعواه

والا فورا

وان اقر بالتركة امره وبالرد عليه انتهى الخامسة من هذا الابراء العام الذي
في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى كما في دعوى البرازية مثلا لو باع عبدا بخر
بشرط ابراء المشتري عن كل صوة له على البايع لا يبراء عنه حقيقة المبيع بالبيع الفاسد
 لانه بطلان المنفوع يدل على بطلان المنفوع ولرفع هذا احتراز اية خوارزم ان يجوز
 الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستثناء بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول
 ابراء عاقم عن ذمته تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم بطلان هذا الصلح
 لا يمكن للمدعي من اعادة دعواه كذا في البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابراء
 عن الزبا لا يصح كما اذا اشترى كلبا او وزنيا بجنبه متفاضلا ثم ابراء البايع
 المشتري عن الفضل لا يبيع الابراء منه فتصح الدعوى به اي بالزيادة الخالية عن الفضل
 ونقض البينة وفي النتيجة لو قال لاصوة في هذه الصنعة ثم ادعى ان البينة تسمع
 دعواه ثم قال لو قال لاصوة في هذه الصنعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده
 فتنه اختلاف المتأخرين وفي حاوي قال هذه الارض وقف على فلانة ثم قال انها
 وقف علي تسمع ان قال في التاويل انها وقف عليه بعلية الظلمة او بالعوض به
 ووقف علي لانه سابق عليه في التاريخ او من جهة صاحب الملك وكذا لو قال انها وقف
 علي جدي وابنائيه بطن بعد بطن ان قال في تاويله هكذا انتهى وفي النتيجة ايضا مات
 عن ورثة وقسموا التركة بينهم وابداء كل واحد منهم صاحبه عن جميع الدعاوى
 ثم ان احد الورثة ادعى دينه على الميت وعلى تركته تسمع انتهى لانه لا تناقض
 اذ الذين متعلق بالمعنى والفحمة تضاد في الصورة ولو ادعى عبدا من اعبان التركة
 انه اشتراه من الميت او وهبه المبيع له وسلمه اليه لا يبيع بعد الفحمة اذ الاقدام على
 الفحمة اقرار منه ان المفهوم مشترك ثم دعواه هكذا تناقض وفي فحمة الفينة
 فما ارضا مشتركا واقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وذمته ثم اراد احدهما
 الفسخ بالعين فله ذلك اذا كان العين فاحشا لا يدخل تحت نفوذ المقومات عند بعض
 المراجع انتهى اقول هذا اذا كان الفحمة بقضاء لان تفرق القاضي بقيد العدل
 ولم يوجد واما اذا كانت بالنواضي فحين لا يلتفت الى قول من يدعيه لانه دعوى العين
 ولا عين به في البيع فكذا في الفحمة لوجود النواضي وقبل يفسخ وهو الصحيح كذا
في الكافي وفي اجابة البرازية ان الابراء العام انما يمنع الرجوع عن الدعوى
 اذا لم يقر المدعي عليه بانه العين للمدعي فان اخر بعده اي بعد الابراء ان العين

ان العبد المدعي ستم له ولا يجف الا براء كما اذا ادعى عينا له في يد رجل بعد ان قال
 لاحق قبلك ولا يخلو ذلك عند اقرار المدعي عليه او انكاره في صورة الانكار ينجع الدعوى
 بعده بخلافه في صورة الاقرار فانه لا يندرج ان يستمر للمدعي ولا ينافيه البراء فليتناقض
 وانما فيه بقوله ستم له مع اقراره العبد بوجوب تسليمه اليه لانه قد نكث بعد هذا الاقرار
 فندعي عليه ويقع البينة عليه به فتسري وفي دعوى القنية ان البراء العام لا ينجع
 دعوى الوكالة مثلا اقر انه لا دعوى قبل فله يوجه من الوجوه المدعي عليه يحكم الوكالة
 لغرضه يسري وروى الامام عن محمد اذا قال لاحق في هذه الدار ولا دعوى ولا
 طلبته ثم انه دخل رجل في دعواه قبل ذلك منه وفي الرابع عشر من دعوى البزازية
 ابراءه عن الدعوى ثم ادعى عليه مالا بوكالة او وصاية فتح لعدم التناقض لان
 ابراء الرض عن جميع الدعوى المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى مال غيره على ذلك
 الرض اقر انه له مثلا رجل اخر عند الفاضل ان هذا العبد كان لفلان فملك قدر ما
 يمكنه الشراء منه ثم ادعى شرائه منه بلاتاريخ يقبل لامكان التوفيق بان يستزبه
 بعد ما اقر انه له غايه ما في الباب انه احتمل ان الشري كان قبل ذلك الوقت
 ولكن بالاحتمال لا يثبت المناقضة كيف وان الشري حادث واحوادث بحال حدوثه
 على اقرب الاوقات بقضية الاصل وذلك ما بعد الاقرار فلا يثبت التناقض فلا ينجع قبول
 الشري كذا في المحيط بهذا معنى ما قيل البينة على العقد المبرم بقيد الملك الحال ولذا
 لا يتبعه الزوائد بخلاف ما اذا قال لاحق في قبلي اي قبل فلان يعني او اقر عند الفاضل
 ان هذا العبد لفلان لاحق له فيه او قال كان العبد لفلان عام اول وانه لم يكن
 فيه حتى لو مئذ ولا دعوى ثم ادعى شرائه واقام البينة فان القاضي يسأل عن الشهود
 متى كان الشري فان قالوا لا تدري متى كان الشراء لا تسري عليهم حتى يبرهن
 انه اي الشري حادث بعد البراء والفرق بين هذا وبينها اذا قال هذا العبد
 لفلان ولم يقبل لاحق في فيه ثم اقام البينة على الشري انه يقبل البينة وان لم يوقت
 الشهود للشري وقتا مذكورا في جامع الفضولين وفي المحيط حين قال والفرق
 قوله هذا العبد لفلان اخبار عن ملك المقر له في الحال وقوله لاحق في فيه يعني للملك نفسه
 اصلا فكان في كماله اسقاط حقه في الدعوى فلا تسري دعواه وبسته الا اذا وقت
 وقتا بعد الاقرار حتى لا يؤدي الارتفاع المضادة والثاني بالاحتمال في تلك المسئلة
 ما نص على اسقاط حقه والتناقض لا يثبت بالاحتمال انتهى وحاصل الكلام

كل قولين

كل قولين متناقضين صدر من المدعي عند حاكم ان امكن التوفيق بينهما قبلت
 الدعوى صيانة للحكام عن اللغو نظرا الى عقوبة دينه وان لغز التوفيق بينهما
 لم يقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما اقر في قدره الشري دة اقر في منع استماع
 الدعوى ثم اعلم ان قولهم لا تسري الدعوى بعد البراء العام لا ينجع حادث بعده
 اي بعد البراء كما قدمناه آنفا بقيد جواب حادثه قوله بقيد خبره ثم فتر حادثه
 بقوله رجل اقر ان في ذمتي لفلان كذا وبراءه اي المقر المدعي ابراء عاما يعني
 رجل ادعى على اخر قدرا من المال فاقر به المدعي عليه ثم ابراءه بان اعطى له ما اقر به
 جميعا او بعضه بطريق الصلح فقال ابراء ذمتي وذكمتك ابراءا عاما ثم ادعى اي
 المقر بعدهما اي بعد الاقرار والبراء انه اي المدعي اخر بعدهما اي بعد الاقرار
 والبراء ان لا تسري له في ذمتي فانه تسري دعواه اي دعوى المدعي عليه ويقبل
 ببسته ولا يجف الا براء العام المقدم لانه اي المقر انما ادعى بما يبطل بعده اي بعد
 البراء لا قبله يعني وان كان الدعوى بعد الاقرار بقوله ان المدعي اقر ان لا تسري
 له في ذمتي باطله ولكن لما ادعاه بعد البراء صح فلا يكون تناقضا وقول قاض طان
 في الصلح انه لو برهن بعد اي بعد الصلح على اقراره قبله اي على اقرار المدعي قبل الصلح
 بانه لاحق له لم يقبل ببسته قوله بانه منقول باقراره مثلا لو ان رجلا ادعى ثانيا
 على رجل فانكر وصالحه على سبني ثم ان المدعي عليه اقام البينة على ان المدعي اخر
 قبل الصلح انه ليس له سبني عليه لا يقبل ولا يبطل الصلح وبلون الصلح فداء
 عن عيب كان عليه ولكن لو برهن بعد اي الصلح على اقراره اي المدعي بعده اي
 بعد الصلح انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل انتهى يعني لو برهن المدعي عليه
 انه اقر بعد الصلح ان المال لم يكن له يقبل ببسته وبطل الصلح لان المدعي عليه يدعواه
 بهذه يدعي انه اخذ بدل الصلح منه بفرض بخلاف ما اذا ادعى انه اخر به قبله
 لا يقبل ببسته لان الصلح بنا فصح دعواه هذه فلا ينفذ اليه ويصح الصلح
 بذلك خبر لقوله وقول قاض طان ان على ما ذكرناه من ان اقراره اي المدعي بعد
 البراء العام مبطل للبراء السابق ولكن ذكر في جامع الفضولين من التناقض
 اي من فضل التناقض حيث قال نفلا عن قاض طان كفى عنه بالف اي رجل لفض
 عن رجل بالف بامر رجل يدعيه فبرهن الكف عن اي اقام البينة على اقرار المكفول له
 ويهدى اي وحال ان المكفول له تجدد اي الالف التي ادعاه على المكفول عنه

بانه لاحق له

بانه لاحق له

لان الوقف حق الله تعالى كما مر انتهى دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفوع وما زاد عليه
 يصح هو المختار وقيل لا يصح بعد ثلثين ونقصه مرة في شرح قوله فلما يصح
 الدفع قبل القضاء يصح بعده ايضا وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها ايضا
وكما يصح قبل الحكم يصح بعده مثلا لو برهن على مال وحكم له ثم برهن حقه ان المدعي
 اخر قبل الحكم انه ليس عليه شيء يبطل الحكم كذا في الظهيرية وفي البرازية الدفع
 الصحيح في الدعوى الفاسدة الذي انفقت عليه الاثرة على فادها صحيح في الاصح
 وقيل الدفع ايضا فاسد لانه مبني على فاسد والبناء على الفاسد فاسد فان قلنا
 ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يصحها قلنا الفائدة هي ان
 لو اعادة على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا ثم اعلم ان قولهم ان الدفع بعد
 الحكم صحيح مخالف لما في البرازية من ان القاضي لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالابراء
 ونحوه فانه لا يقبل الا ان يحق من الكل فافهم واليه ان يقول الا في المسئلة المحنة
 وهي الوديعه والاجارة والاعارة والرهون والغصب مثلا لو قضى القاضي ببينة
 المدعي ثم برهن ذو اليد على ما ذكر لم يصح كذا في قوله الا في المسئلة المحنة
وكما يصح عند احكام الاول يصح عند غيره وفي فتاوى رشيد الدين لو حكم له بمال ثم
 رجع الى قاض آخر وجاء المدعي عليه عند هذا القاضي بالدفع صحيح ويبطل حكم الاول
 وفيه لو ان بالدفع بعد الحكم ان المدعي اخر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار فانه
 لا يبطل حكمه لورثة التوفيق بان شرهه بخلاف حكمه في ذلك الزمان ثم مضت مدة
 اختار وقت الحكم فبطل فلما حصل بهذا لم يبطل حكمه كما يزعمون ولو برهن قبل
 الحكم يقبل ولا يحكم اذا كان بينه وبين الحكم والدفع انتهى وفي الفتنه انه يدفع
 صحيح وقضى القاضي ببطالان دعوى المدعي اذا اعادة الدعوى عند قاض آخر لا يجتاز
 المدعي عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقض حكمه اذا ثبت ذلك بالبينة انتهى
وكما يصح قبل الاستعجال يصح بعده هو المختار فمن ادعى البراءة واستخرج
 يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار ان يقبل ويبطل حكمه وفي فوائد
 صدر الاسلام طاهر بن محمود لو قال المدعي عليه في دفع عهده القاضي الى المجلس الثاني وفي
 الافضية لظهير الدين المرعشي ان لا يبرهن على وجه يبطل به حق المدعي وانما يبرهن لثلاثة ايام
 وما اشبه ذلك الا في ثلاث مسائل الاولى منها اذا قال له دفع ولم يبين وجهه
 لا ينفقت اليه وبحكم عليه الثانية منها لو بينه اي لوبين وجه الدفع لكن قال

بينتي

بينتي حاضرة غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة منها لو بين دفعها فاسدا
 فاجاب كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في المهر عهده الى المجلس
 الثاني كذا في جامع الفصولين والامر بال هو المفتي به كما في البرازية وعلى هذا
 لو اخر بالدفع وادعى ايفائه اي الدين او الابراء فان قال بينتي في المهر
 لا يقضي بالدفع بل يؤجل ثلثة ايام والا اي وان لم يقبل كذلك فمضى عليه
 اي يؤمر بالاداء في يومين ثلثات الالباء والابراء الدفع بعد الحكم صحيح الا
في المسئلة المحنة كما ذكرته في الشرح بهذه المسئلة مرتين بعينين قبل
 سبعة اسطر اخر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفائه لا يقبل للثنا قض
 الا اذا ادعى ايفائه بعد الاختار به والتوفيق عن المجلس كذا في جامع الفصولين
 في الفصل العاشر حيث قال ادعى ديننا فاقترع ثم قال اوفيته لو كان كلا القولين
 في مجلس واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرقا عن هذا المجلس ثم قال اوفيته وبرهن
 على الالباء بعد ما اخر تقبل لعدم التناقض ولو ادعى الالباء بعد اقراره لا يقبل
 وفي فتاوى الظهيرية ادعى القاق قال خصه ادبته في سوق سمرقند وعجز عن
 البينة ثم قال ادبته في قرية كذا وبرهن تقبل اذ التوفيق ممكن وبهذا يدل
 على ان امكان التوفيق يكفي في غير دعوى التوفيق انتهى الدفع من غير المدعي عليه
لا يصح الا اذا كان الدافع احد الورثة مثلا لو ادعى على احد الورثة دارا فبرهن لورثة
 الاخر ان المدعي اخر يكون مبطلا في الدعوى لحق لا ينصب احد خصما عن
 احد قضا غير وكالة ونيابة وولاية الا في مسلتين الاولى منها
 كون احد الورثة ينصب خصما عن الباقي في جميع ما يدعي على الميت فصار
 من حيث المعنى كان المورث حي وهو حاضر وتوضيحه ما في المحيط حيث قال
 الفروع بآل الورثة اذا ادعوا على رجل حقا بحكم الميراث وبيان جماعة ادعوا
 بالشرع فان احد الورثة اذا حلف المدعي عليه لم يكن لبينة الورثة ان يحلفوه
 واحدا المستدلين اذا حلف المدعي عليه كان لبينة المستدلين ان يحلفوه
 قلنا الفروع احد الورثة ينصب خصما عن بقية الورثة فيما يدعي للميت
 وفصار استخلاف احدهم كاستخلاف الباقيين وانما احد المستدلين لا ينصب
 خصما عن الباقيين فلما يكون استخلاف احدهم كاستخلاف الباقيين انتهى
الثانية منها كون احد الموقوف عليهم ينصب خصما عن الباقي كذا في حرره

ابن وهبان عن الفقيه لا يجوز للقاضي تأخير حكم بعد وجود شرائطه ولنا قال
 في جامع الفصولين بتأخير حكم بان في الفقيه تأخير حكم في شرع ما كبر عن
 كتاب القاضي اذا اقر القاضي القضاء بعد اقامة البينة بعين وانكر بغير
 كذا في شرع المصنف للمكفر الا في ثلث فان التأخير فيه لا يجوز الا في
 منها رجاء الضلع بين الاقارب الثانية منها اذا استمر من المدعي عليه كما في
الولو الحنة الثالثة منها اذا كان عنده رتبة ولهذا قيد المصنف في الشرع بعد قوله
 عند استجراح شرائطه وانتفاء الرتبة البقاء اسرها من الا ابتداء بهذا من سمان
 الفقه يبنى عليه احكام كثيرة كبقاء النكاح بلا شهود وامتناعه ابتداء بدونه
 وجواز السبوح في الرتبة بقاء لا ابتداء وعجزها من الاحكام المذكورة تحتها
 ثم استثنى منها بقوله الا في مستثنين احدهما اذا خشي القاضي فانه ينزل
 يعني اذا قلد وهو عدل ثم خضع وفي الاصطلاح الايضاح وعليه الفتوى وهو غريب
 لان المذهب خلافه وهو استحفاة العزل وفي البرازية واختلف في تقليد
 الفاسق والاصح اجواز ولا ينزل بالقول بل يخففه وتجب على السلطان عزله
ولو شرط في التقليد انه مني فشي ينزل بعزل انتهى واذا و في فاسق بصف
 وهو قول البعض كما في البرازية وجوابه اي جواب الغزالي بالقول المذكور
 في النزاهة والمعراج اي مواعيد الدراية حيث قال لان المقلد اعند عدله في تقليده
 فلا يكون راضيا بتقليده دونها وكان التقليد موطا ببقاء العدالة فينتفي بانقائها
 انتهى الثانية من المستثناء قوله الاذن للآبوين صحيح لان الحجارة عن النفر
 حتى المورث لانه ماله فلما بد من اذنه كيلا يبطل حصة فادضى به فلما منع عليه
 واذا ابوى المأذون صار حجرا عليه ذكره الزبلي في كتاب القضاء والقياس على صحة
 الاذن للآبوين ابتداء كونه باقيا على الاذن بعد الابوين ايضا لان البقاء اسرها
 من الابتداء ولكن ليس كذلك لانه لا يقدر على قضاء دينه من نفسه وهو ما اذن له
 الا بهذا الشرط مقصودا من على اقراره قبلت يعني من ادعى على آخر دعوى
 وافام عليه ببينة ينظر ان كان المدعي ممن يجوز اقراره للمدعي عليه بما وقع فيه الدعوى
 صحيح دعواه وقبلت ببينة بذلك عليه لانه لما جاز اقراره به علم انه خصم لان الاقرار
 انما يجوز من الخصم والبينة على الخصم مقبولة عليه مسجوعة ومن لا خلاف في ومن لا يجوز
 اقراره للمدعي عليه بما وقع فيه الدعوى فانه لا تقبل ببينة عليه ايضا لمن ادعى

من ادعى على آخر انه اخوة لابيه وامه او لآبائه او لآلته ومع ذلك ليس بمدعي عليه حقا
 من ميراث من جهة ابيه او من جهة امه او نفقة او نحوه فانه لا يسمع ببينته
 عليه لان المدعي عليه ممن لا يجوز اقراره للمدعي بما وقع فيه الدعوى لانه لو اقر انه
 اخوة لايصح اقراره لانه يحل النسب على ابيه وامه ولا يتصور ذلك من المدعي الى سبب
 ثبوت الاخوة من المدعي عليه من جهة الاب او الام ان يكون المدعي عليه ابن ابيه او
 ابن امه وذلك بالباد الاب او لولادة الام في لا يتصور من المدعي اثبات سبب
 او وقع فيه الدعوى فيكون حكما وقع فيه الدعوى من كل وجه فليكن خصما للمدعي عليه فلا
تقبل ببينته عليه الا اذا ادعى ارضا من جهة ابيه وامه او ادعى نفقة او
حقة حصانة فانه يسمع ببينته ثم في المذلول يقول فلو ادعى على رجل انه اخوة
 لابيه وامه او لآبائه او لآلته او ادعى انه حرة وبين طريقه او ادعى انه ابن ابيه
 ويجوز المدعي عليه فقده لا القاضي فالقاضي يسأل المدعي ويقول ماذا تريد فان قال
 لا شيء في فقه من ميراث او نفقة او غيرها ولكن اريد اثبات نسبي لا غير فالقاضي
 لا يقبل اذ دعواه ولا يسمع ببينته عليه على الاصلين اما على الاول فلان هذه
 ببينة قامن على ما يجب وبه الاب والام لان نسبه ثبت منها ولا يثبت من
 احاط المدعي عليه لان نسب احد الاخرين لا يثبت من الآخر فدل ان هذه ببينة
 قامن على الاب والام وبهذا احاط ليس بخصم عندها في هذه الدعوى لانه طريق
 الارث ولان طريق الحكم اما الارث لانه الوارث لا ينصب خصما عن الاب والام
 من النسب حالة الحية وبعد الوفاة لانه ليس بمال ولا اثر من اثار المال ولم يدع
 ايضا على احاط نسبنا لا يتوصل الى ذلك الا باثبات النسب من الغائب فليقتضيه
 احاط خصما عن الغائب والبينة القاطنة على غير احكامه لا تقبل واما الثاني فلان
 المدعي ممن لا يجوز اقراره بما وقع فيه الدعوى وهو الاخوة او غيرها لانه لا يتصور
 منه اثبات نسب فلهذا قال لا تقبل ببينته اما اذا قال المدعي انا ادعى عليه
 ميراثا او نفقة او غير ذلك مما يباح بالاخوة او غيرها جعله القاضي خصما للمدعي
 وسمع ببينته اما على اصل الاول فلان هذه ببينة قامن على خصم حاض لان ما يدعيه
 المدعي من حقة على احاط لا يتوصل الى اثباته الا باثبات النسب من الابوين فان نصب
 المدعي عليه احاط خصما عن الابوين في انكار النسب ممن ادعى في بد اثبات نسبنا انه
 اشتراه من فلان الغائب وافام عليه البينة قبلت ببينته في اثبات الشراء لانه لا

لا يثبت في انبثاق ما يدعيه على الكافر الا بالاثبات الذي من الغائب فان نصب الكافر
 خصماً على الغائب في انكار الشراء فكذلك انما ينصب الكافر خصماً في انكار النسب
 ولينصب الغائب مقضياً عليه بالقضاء على الكافر حتى لو حضر بعد ذلك وانكر ان يكون
 المدعي عليه انما لا يقيد الغارة واما على الاصل الثاني فلان المدعي بالاختلاف في هذا
 الوجه يجوز اقراره وتقبل بيبنته بذلك **بخلاف** دعوى **الامانة** يعني لو ادعى مع ذلك
 مالا او لم يدع رجل انه ابوه والابن ينكره فاقام المدعي بيبنته على دعواه قبلت
 بيبنته او ادعى مع ذلك مالا او لم يدع لان هذه بيبنته فامتنع على خصم لانه يدعي
 عليه فعلاً فانه يقول اولدته ويلزمه الاثبات الذي من الغائب فان الابن ينسب
 الى الاب والاب لو اقر المدعي عليه بذلك جاز اقراره وبخلاف دعوى **البنت** صورته
 رجل ادعى على رجل انه ابنة والاب ينكره فاقام المدعي بيبنته على دعواه قبلت بيبنته
 او ادعى مع ذلك مالا او لم يدع لان هذه بيبنته فامتنع على خصم ايضا لانه يدعي عليه
 فعلاً وهو ابلاده ويحتمل نسبه عليه وانما لو اقر المدعي عليه بذلك لم يصح اقراره وبخلاف
 دعوى **الزوجة** يعني اذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً وفي نكاح او ادعى امرأة على رجل
 وهو ينكر فاقام المدعي بيبنته على دعواه قبلت بيبنته لانه فامتنع على خصم ايضا
 لانه يدعي عليه عقداً باسره ولان الزوج يدعي عليه المملوك وفي يدعي على الزوج المهر
 والنفقة وثبوت حق المطالبة باجماع وانما لو اقر المدعي عليه بذلك جاز اقراره
 فتقبل بيبنته وبخلاف دعوى **الولاء** **بنوعيه** مثلاً لو ادعى رجل انه مولاه من
 عتاقه من فوق او اسفل **ولذا** لو ادعى انه معتق ابية وهو من مواله والمدعي عليه
 بجحد فاقام المدعي بيبنته على دعواه قبلت لانه ما يدعي عليه فعلاً فكان خصماً فيه
 وان لم يدع عليه مالا وانما لو اقر المدعي عليه بذلك لم يصح اقراره ونظامه في باب
 دعوى **النسب** من اجماع **لان** تقبل شهادة كافر على مسلم **الا** نكاحاً او ضرورة
فالاول اي ما تقبل منه نكاحاً هو اثبات لو كفل كافر كافر بكافرين بكل حق
 له بالالكوفة على خصم كافر يعني لو ان مسلماً ادعى وكالة كافر بطل صوته بالالكوفة
 واحضر غريباً كافراً واقام عليه شهادته فثبتت شهادته كونه كافر على الكافر
 واذا حضر القاضى بهذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاءً على جميع الغرماء
 فيتعدي الى خصم مسلم آخر يعني لو احضر غريباً مسلماً بعد ذلك وهو بجحد وكالته
 لم ينفقه القاضي على اقامته البينة على الوكالة في جميع من كان بالالكوفة لان السببي

فلا يثبت

قد ثبت ضرورة غيره وان كان لا يثبت مقصوداً بنفسه واما لو احضر في الابتداء
 غريباً مسلماً واقام عليه شهادته فثبتت شهادته لان هذه شهادة كافر من على
 المسلم مقصوداً فلا تقبل **ولذا** تقبل شهادة ذمها على عبده كافر بدين ومولاه مسلم
 يعني مسلم عبده كافر اذن له بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين بدين جازت
 شهادتهما عليه لان هذه شهادة قاضية فامتنع على اثبات امر على الكافر فان قيل هذه
 الشهادة كما فامتنع على العبد المأذون والمولى مسلم قلنا استحفاظ مالبة العبد غير مضاف
 الى الشهادة لانها وبهذا ظاهراً ولا قضاء لانه ليس من ضرورة المالك وجوب الدين على العبد
 بسبب البيع والشراء استحفاظ مالبة المولى الا ترى ان العبد لو كان تجاراً او شريكاً
 لا يفتى به مالبة المولى مع ان الحق وجب عليه بالشراء حتى لو اخذ به بعد العتق اذا لم يكن
 استحفاظ مالبة المولى مضافاً الى الشهادة الكافر لا يمتنع بسببه قبول شهادة الكافر
 عليه اما لو كان المولى كافراً والعبد المأذون مسلم لا تقبل شهادة الكافر لان هذه
 شهادة كافر فامتنع على اثبات امر على المسلم نصاً **ولذا** تقبل شهادة ذمها على وكيل
 على وكيل كافر موكل مسلم يعني لو ان مسلماً وكل كافر بطل صوته بالالكوفة مثلاً
 واحضر كافر واقام عليه شهادته من الكوفة قبلت شهادته على جميع الغرماء من
 المسلمين وغيرهم لما في اثبات لو كفل الكافر كافر بدين هذه الكوفة **وهذا** الحكم
 بخلاف حكم العكس في المسلمين وبيان حكم العكس مذکور في نصابه فاعلم
 لكونه اي لكون الشهادة هنا في العكس شهادة على المسلم قصداً وفيما سبق قلنا
والثاني اي ما تقبل فيه شهادة الكفرة ضرورة **في** **مسئلتين** احدهما في صورة
 دعوى **الابناء** مثلاً شهد كافران على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلماً
 عليه حق للميت وصورته في الحيط مسلم ادعى ان فلان الميراث من اوصى اليه واقام
 شهادته من نصارى فان احضر غريباً نظراً ثبوتاً قبلت الشهادة عليه فبأشياء اخرى
 وتعدى الى غيره واما اذا احضر غريباً مسلماً الفاس ان لا تقبل شهادته على كافر وهو
 قول محمد اولاً وفي الاشياء ان تقبل وجه الفاس ان هذه شهادة الكافر على المسلم
 مقصوداً فلا تقبل وجه الاشياء ان ما اشار اليه محمد في الكتاب ان الاصل غالباً
 يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم غالباً فلو لم تقبل
 شهادة ذمهم على المسلم في اثبات الموت والابناء ارى اي ضائع حقوقهم المتعلقة بالموت
 والابناء فتقبل احوالهم وان كان قد جعل بحكمة المسلمين ايضا اعتباراً

للفعال المأخوذ من شدة النداء فيما لا يطوع عليه الرضا صارت حجة للضرورة كذا
 ههنا انتهى وتبينها في صورة دعوى **النسب** مثلا شرب الماء في النيران
 ان فلان بن فلان النيران ابن فلان بن فلان الميت فاذبح ذلك النيران
 على مسلم حتى والذي يتبين من اجواب في الوصاية فهو اجواب في النسب يعني لو اقام
 نيرانه ببيته من النيران ان فلان مات وانه ابنه ووارثه لا يعلمون وارتبوا غيره و
 واحضر غيرهما مسلما القياس ان لا تقبل لما مر وفي الاسخى ان تقبل لان النسب
 انما يثبت بالفرائض والفرائض بالنكاح وفرائض ابن الزمة يكون في دورهم غالبا ولا يحضره
 المسلمون في الغالب فلو لم تقبل شربهم اذ في التضييق حذرهم المتعلقه بالنسب
 وهذا يعلم الفرق بين الوصاية والوكالة حيث يقع الوكالة خارج دورهم غالبا و
 والمسلمون يجالطون فيه فامكن اشهاد المسلمين عليهم فلما ضرورة ان قبول شرب
 اهل الزمة فيه بخلاف الوصاية كما مر وتماه في شربهم ان اجماع حين قال ادعى
 عند القاضي ان فلان بن فلان مات وانه وارثه واحضر مسلما للميت عليه دين و اقام
 شهوده نيرانين على نسبه يقبل لان المسلمين لا يقفون على اشهادهم فبان فيه
 ضرورة كذا نقل الفاضل الحنفى الشرب يعني المقدسي ثم اعترض بقوله وهذا كما نرى فيه التباين
 النسب مع دعوى الدين لا يقبل في نوفر عبارته انتهى ولكن هذا يندفع بما قلنا من الخط
 سابقا فافهم **لا يقضي القاضي لنفسه** اما لانه لا يصح له ان يصدق على نفسه ومن لا يصح له هذا
 في شئ لا يصح قاضيا فيه لان كل واحد من اهل باب الوكالة لان فيه تنفيذ القول على الغير
 الا ان ولاية القضاء اقوى وتنفيذ القول ابلغ من لا يصح لادنى الولايتين كيف يصح
 لاعلاما واما لان القضاء لا يدر له من قضى له ومن مضى عليه فاذا قضى لنفسه من كل وجه
 او من وجه لا ينفذ قضاؤه غير انه اذا قضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ بامضاء قاض آخر
 ايضا وان كان في صلاحه خلاف فاذا امضاه قاض آخر نفذ قضاؤه بالاجماع كما اذا قضى
 لامرأة فانه يتوقف على امضاء قاض آخر لان هذا على راي من قال ان قضاء الرجل
 لامرأة قضاء من وجه والآخرون **لا يقضي القاضي لمن لا يقبل شرب دته** له مكان الشهادة
 الا في الوصية مثلا لو كان القاضي غريم مذب فابتنع اي القاضي ان فلانا وصيه صحيح
 ويرى بالدفع اليه صورته ما قال محمد في اجماع الكبير واذ مات الرجل وله ديون على الناس
 بعضهم على القاضي وبعضهم على من لا يقبل شرب دته له نحو امراته او لغيره فاذبح رجل عند
 القاضي ان الميت اوصى اليه فاعلم بان ههنا ثلاث مسائل احدها هذه والحكم فيها

ان القاضي

معنى اذا كان مكان دعوى الوصاية
 دعوى النسب مثلا

ان القاضي اذا قضى بوصاية صح قضاؤه اسخى انا حتى لو قضى بعض من سجننا الدين الى
 بهذا الوصي يرى ولو رفع قضاؤه الى قاض آخر يفضله ولا ينفذه والمسئلة الثانية مسئلة
 دعوى الميت اذا كان دعوى الوصاية دعوى النسب والباقى على حاله صورته جاء رجل
 وادعى انه ابن الميت ووارثه و اقام على ذلك بيته وقضى القاضي بالنسب
 منه ان كان القضاء بنسبه بعد قضاء الدين اليه لا ينفذ قضاؤه وان كان
 قبل قضاء الدين اليه ينفذ قضاؤه وهو المسئلة الثانية هو المقصود بقوله
 يخاف ما دفع له قبل القضاء امتنع اي قضاؤه يعني اذا دفع القضاء الدين له
 ثم قضى بالنسب منه لا ينفذ قضاؤه والفرق بينما قبل القضاء وبينما بعد القضاء
 ان القاضي بالقضاء في الفصل الاول وهو دفع الدين قبل القضاء بالنسب منه
 بعد لغيره لانه يثبت براءة نفسه ويصح دفعه اليه والقضاء لنفسه باطل ولا
 كذلك في الفصل الثاني بوضوح ان القضاء معتبر بالشرب دة والفرق لو شرب
 بالنسب لهذا الرجل بعد اداء الدين اليه لا يقبل شرب دته لمكان الشهادة فكذا لا ينفذ
 قضاؤه قبل اداء الدين لو شرب يدقبل شرب دته اذا كان الموت ظاهرا اسخى انا
 لانه لا نزاع في هذه الشربة وكذا قضاؤه والمسئلة الثانية اذا كان مكان دعوى
 الوصاية والنسب دعوى الوكالة بان غاب رب الدين وجاء رجل و اقام بيته
 ان رب الدين وتوكل بقبض الدين الذي له على القاضي او على من سجننا من قرابته
 فقضى القاضي بوكالة لا يجوز سواء كان القضاء قبل دفع الدين اليه او بعده بهذه
 المسئلة هو المقصود بقوله ويخاف الوكالة عن غيب فانه لا يجوز القضاء بها
 اي بالوكالة اذا كان القاضي مديون الغيب سواء كان قبل الدفع او بعده وتماه
 في قضاء اجماع اي اجماع الكبير ثم فرق محمد رحمه الله تعالى فيه بين الوصاية والوكالة
 قبل دفع الدين فقال الفرق ان للقاضي ولاية لقب الوصي وان لم يكن على الميت
 دين فلما يكون في هذا النصب عاملا لنفسه فلما يكون قضاؤه لنفسه ايضا
 فاما نصب الوكيل من الغائب ليس للقاضي فيه الولاية فهو بهذا القضاء بغير
 لنفسه من حين انه يثبت من يقضى منه غير اوصيه اليه فيكون قاضيا اليه لنفسه
 وذا باطل كما مر تفصيلا **امام القاضي** كذا القاضي لا سيرة عليه ثم اعلم انهم
 جعلوا النائب كالاصيل في نائب القاضي وهو الامام وفي الوكيل فتبين ان يجعل
 نائب الامام كرها بدلين ما قالوا من ان القاضي انما قبل قوله بلا مجاز لكونه نائبا

ع اذا دفع القاضي

عن الامام فغني هذا يقين قول امين بيت المال بما يجب فليحفظ هذا خصوصا انهم
 جعلوا امين القاضي كمن هو فامين الامام كمن هو بالاول وفي شرح التلخيص نائب
 الناظر كمن هو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف وتفرقة على المستحقين
 وانكروا فاقول له كما لا يصلح لكن مع البين وبه فارق امين القاضي فانه
 لا يجب عليه كالقاضي بخلاف الوصي فانه يلحقه العهدة ولو كان ذلك الوصي
 وصي القاضي فاذا كان كذلك فبين وصي القاضي وامينه فرق من هذه الجهة
 وهي خروج العهدة للوصي دون امينه ومن جهة اخرى هي ان القاضي يخرج عن النقص
 في مال المنيب مع وجود وصي له اي المنيب ولو كان ذلك الوصي منصوب القاضي
 لان القاضي اقامه مقام المنيب بحكم الولاية العامة عند عجز المنيب لا مقام نفسه
 حتى جاز له النقص فصار مكان المنيب بنفسه اقامه ولا يخفى ان المنيب لو كان
 حيا ليس للقاضي ان ينقص في ماله فكذا ليس له ذلك بعد الوفاة بخلافه
 اي بخلاف القاضي مع امينه فانها كمن هو وهو اي الامين من يقول له القاضي
 جعلتك امينا في بيع هذا العبد واحفظوا هذا اذا قال لي هذا العبد ولم يزد
 عليه قوله جعلتك امينا والاصح انه يلحقه العهدة وقد اوضحناه في شرح التلخيص
 حيث قال ذكره شيخ الاسلام خواجه زاده كذا في شرح التلخيص للفارسي واسرار
 المؤلف رحمه الله تعالى الا ان العبد لو ضاع منه قبل التلخيص للمشتري لم يضمن
 كذا ذكره ابن ابي عمير والى ان امينه لو قال لعن وقضيت الثمن وقضيت الثمن صدق
 بلا يجب وعهدة احاقا بالقاضي كذا في شرح التلخيص ايضا وفي البدائع من خيار
 العيب ان العيب اذا كان ظاهرا يرد المبيع به ينظر القاضي او امينه انشأ
 ونجح العزاري لو كاله انه يلحقه العهدة فليراجع حيث قال قال كذا جعلتك امينا
 في بيع المأذون للوفاء لا يلحقه العهدة حتى اذا وجد به عيبا لا يرد على هذا الامين
 بل ينصب امينا اياه او غيره وبردة عليه وان امره بالبيع للوفاء ولم يقل جعلتك
 امينا اختلفوا في انه هل يلحقه العهدة ام لا والاضحى يلحقه وفي جامع الصغير باع
 كذا او امينه للوفاء ثم استخفى رجع المشتري على الوفاء وان باع الوصي للمرجع
 على الوصي وهو على الوفاء وان باع امين كذا للوارث رجع المشتري على الوارث
 ان اهلا والى ان ينصب من يرد على امينه انشأ ينصب القاضي وصيا في مواضع عديدة
 اذا كان على المنيب دين مهران كان الدين او غيره بشرط امتناع الوارث الكبير عن البيع

للقضاء

للقضاء وفي المحيط اذا هلك الرض وترك عروضا وعقارا وعليه ديون وله ورثة
 كما رفا متنعن الورثة عن قضاء الدين وعن بيع التركة وقالوا رب الدين كمن
 التركة اليك وانك اعلم به فالقاضي هل ينصب وصيا للمنيب فخذ قبل ينصب
 وفقد قبل لا ينصب وبامر الورثة بالبيع فان الواجب لهم حتى يبيعوا وهذا القول
 يقين هذا على العدل في باب الرهن اذا كان مستطاعا على البيع والى البيع فالقاضي
 يجبره على البيع بالحبس لانه امتنع عن اداء ما هو مستحق عليه كذا هنا وفيه
 اختلاف نصب الوصي بما اذا كان على المنيب دين وله وارث كبير غائب بالقطاعة
 عن بلد المنوف لا ياتي ولا يذهب القاذرة فان لم يكن منقطعاً لا ينصب اوله
 دين على الناس واحتمل الى اثبات حق الصغير فنصب وصيا لكن هذا عند غيبة
 امينه غيبة منقطعة والى خلا او ينصبه لتنفيذ وصيته لوصيها وفما اذا كان
للمنيب ولد صغير فنصبه لحفظ ماله وفما اذا انشأ الوارث مع مورثه شيئا
واراد رده بعيب اطلع عليه بعد موته نصب القاضي وصيا حتى يرد الوارث
 عليه وفما اذا كان الاب مسرفا مبدرا اي منقلا مال الصغير فنصبه لحفظ
 اي حفظ ماله وكذا ينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب
 فنه سبعة مواضع يحكم فيها نصب الوصي كذا في شرح المحسن للكثير ثم قال رانين
 ثامنا قال في الفينة اذا كان المدعي اصح ارجح ارجس فالقاضي ينصب عنه وصيا
 وبامر المدعي ما اخصومة معه اذا لم يكن له اب او جد او وصيها انشأ وذكر في فقه
 الاولو الجية موضعاً اخر ينصب فيه فليراجع ما نصه اذا عجز الوصي عن القيام
 بامر المنيب بوزله القاضي فنصب عنه كذا بضمير مال المنيب انشأ وهو في حكم
 ما ذكره قبله وطريق نصبه ان يشهدوا عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا
فلو نصبه ثم ظهر للمنيب وصي فالوصي وصي المنيب ولا يلي النصب الا قاضي القضاء
والما موزيد لك اي المأذون بالاسخلاف وينصب عدلا امينا كافي لا خريفا
لا يعرف وينبت ذلك باخبار واحد لا يقبل القاضي الهدية لما رواه البخاري
 عن ابي حمزة السعدي قال استعمل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلا من الازد
 يقال ابن الليثية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه الصلاة والسلام
 هذا جلس في بيت ابيه او بين امة فنبط اهدى له ام لا قال عمر بن عبد العزيز
 كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هدية والبوم رسالة

من مورثه

اختلاف الروايات في تقدير مدة اجس من ذلك انه مفوض الى رأي القاضي
 وفي قول بينة الافلاس قبل اجس روايات ونقل في شرح ادب القاضي ان الصحيح ان يفتن وقال
 وعليه عامة المتأخرين واختاره قاضيان انه مفوض الى رأي القاضي فان رأى انه ليقين وان رأى انه وجه لا يقين
 والمختار عندي ان شرط عند القاضي عدول محمد بن في العدة بشهر بام صدر القاضي وبحصل الحرام وهي اعتقاد
 يقين من اجس واما فغلبه دليل على ختم الهدية التي سببها الولاية ويجب ردّها على صاحبها فان تقدّر
 ما قاله صاحب الهدية لا يقين ردّها على مالكها وضوء في بيع المال كما للقط كذا في فتح القدير فان كان المهدى
 وعليه عامة المتأخرين يتأذى بالرد يقين ويعطيه على يقين كذا في الخلاصة وفي المضوات اذا دخلت الهدية
 فتمت الف للمنفول والمفعول كما لا يخفى على الخول
 من الباب خرجت الامانة من الكوة وفي الاطع الفروع بين الهدية والرئوة
 ان الرئوة ما كان معها شرط الاعانة بخلاف الهدية الا من قريب حكم
 وانما يقين هدية الفريب لما فيه من صلة الرحم وردّها قطعية وهي حرام وانما قد
 بالحكم يخرج من العلم على او محض حزن عادية فمن القضاء للعلم بانها ليست
 للقضاء بشرط ان لا يزيد ولا يحصى ولا ويرد الحق للثاني وما زاد عليها في الاول
 وقيد في السلام بان لا يكون مال المهدى فزاد فيه زاد مال المالك لا يأنس بقوله
 وظاهر العطف في كلام المصنف يقيني انه يقين من الفريب وان لم يكن له عادة بالاهداء
 وفي كلام بعضهم ما يقيني انه كالا جفتي لا بد ان يكون له عادة والا فلا يقين منه
 الا ان يكون لفقه ثم اسر لان الظاهر ان المانع ما كان الا الفروع على وزان ما قاله
 في السلام في الزيادة والحاصل ان من له خصومة لا يقين مطلقا ومن لا خصومة
 له فان كان له عادة فمن القضاء قبل المقاد والاخلال ورددت موضعين من هذين
 القائلين من السلفان ووالى البلد المستحق الآن الباشا ووجهه اى وجه
 القول منها ظاهر فان منعه اى الهدية انما هو للمخوف من راعاه لا لاجل اى الهدية
 وهو اى القاضي ان راجع الملك او نائبه لم يردع لاجل اى الهدية اذا ثبت
 افلاس المحبوس بعد المدة وهي شهران او ثلاثة وقين اربعة وقين سنة والصحيح
 مفوض الى رأي القاضي كذا في جامع الفضول وبعد السؤال من جبرانه فان قامت
 على اعياره اطلقت ولا يحتاج الى لفظ الشهادة وشرطه في الضوى والعدل الواحد
 يكفي والاثنان احوط وكيفية ان يقول المحران حاله حال المعسر في نفقة وكسوته
 وحاله ضيقة وقد اخبرنا حاله في السر والعلانية ولا يشترط سماعه حضور
 رب الدين وان كان غائبا سمعوا واطلقة يقين كذا في البرازية وهذا السؤال
 احباط من القاضي وليس بواجب لان الشهادة بالاعتناء شهادة بالنفي وليس
 بحجة بل انما بسأله ليتأكد رأيه دفعا للشبهة فانه يطلع اى محضه عن اجس
 بلا يقين الا في ثلاث مواضع احدها في مال البني كذا في البرازية حيث قال ولو كان
 للخبث على رجل دين اوله ورثة صغار وكبار لا يطلقة من اجس قبل الاستيفاء

قوله وفيما

بكفي

بكفي للصغار انتهى قول والمراد بقوله كذا في البرازية ما نقلناه آنفا لا ما نقله الشيخ
 الشيرازي على المقتضى حيث وعبارة البرازية في اجس وانما يطلقة اذا اطلقة بكفي
 وان لم يجد كفي لا يطلقة وحصة اخبر بعد التفتيش ليس بشرط انتهى ثم اعترض فقال
 فيه فقيده بما لم يبيح فقام من انتهى والحفت به اى مال البني مال الوض قوله
 والحفت اى ثلث المواضع الثلاثة المستثناة وثالثها قوله وفيما اذا كان رب
 الدين غائبا كما قد مرناه نقلنا عن البرازية لا يجوز قضاء القاضي لمن لا يقين له دونه
 كما مر تفصيله الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا يقين له دونه فانه يجوز له
 القضاء ذكره في السراج الوهاج لان الكتاب بقوم مقام عبارة المكتوب عنه وظاهر
 كى يات في موضعه فكان الحكم هو المرسى لا المرسى الله للمفوضى ان يفرق بين
 المرسى والاف في شهادة النساء قال في المنقذ حكى ان امر شيرازي مع اخرى
 عند الحكم فقال الحكم فرقا بينهما فقال ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تقضى
 احدهما فخذ خراجهما الا اخرى فكذلك الحكم وقد حققنا العمل هنا في العناية
 خفيا كما هو دونه فقال لا نقصان في عقولهما فيما هو مناط التظلم وبيان
 ذلك ان النفس الانسانية اربع مراتب الاولى استعداد العفل وبسج العفل هو الثاني
 وهو حاصل بجميع افراد الانسنة من مدراء فطرهم والثانية ان يحصل جميع البدنيات
 باستعمال الحواس في اجزائها فتمت بها لاكتساب الفرائد بالفكرة وبسج العفل
 بالملكة والثالثة ان يحصل النظرات المفروغ عنها متى شاء من غير افتقار الى
 اكتساب وبسج العفل بالعقل والرابعة هو ان يستخرجها ويلتفت اليها من هدة
 وبسج العفل المستفاد وليس فيما هو مناط التظلم منها وهو العفل بالملكة
 فليس نقصان عن هدة حالته في تحصيل البدنيات باستعمال الحواس في اجزائها
 وبالنسبة ان ثبتت فانه لو كان في ذلك نقصان لكان تظلم من دون تظلم
 الرجال في الاركان وليس كذلك وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم يا قضات عفى
 العفل بالفعل ولذلك لم يصحح للولاية والامارة والخلافة انتهى وهكذا ذكره
 في آخر التوضيح ومثل الاول في التلويح بقوة الطفل على الكتابة والثالث باستعداد
 الرسل الآلى للكتابة والثالث باستعداد القادر على الكتابة والرابع قدرته على الكتابة
 حالة الكتابة انتهى **باب الزور** اذا ناب يقين شهادة الا اذا كان عندا عند
 الناس لا يقين وفي شرح المصنف للمكذوب واختلفوا في قبول شهادة دونه اذا ناب قالوا

قوله وفيما اذا كان رب الدين غائبا قلنا لا يكون هذا من الاطراف ثبوت العفل فان الثبوت انما يكون في وجه خصه وبهذا ما ينبغي ان يقين عليه انه تعالى اعلم

ما نصه لما كان عن خروج القضاة وكان احط رتبة من القضاء اخره وهذا ما قال ابو يوسف
لا يجوز تعليقه بالشرط واضافته الى وقت بخلاف القضاء لكونه صالحا من وجهه

قالوا ان كان فاسقا يقبل لانه احسن له عليه فسق فاذ اناب وظهر صلاحه
يقبل لزوال الفسق وان كان عدلا او مستورا لا يقبل ابدا وعن ابي يوسف قبولها
وبه يقضى واختلفوا في مقدار ثبوته والصحح التوفيق الى رأي القاضى كذا في الملحق
قضاء الامير جائز مع وجود قاضى البلد الا ان يكون القاضى موافقا من اخلفته كذا في الملحق
ولو حكم السلطان بين اثنين قبل التنفيذ ويقضى ببقائه كما في جامع الفضل
الحكم اى من جعله ارجحان حكمها بينهما في امر **القاضى** في حكمه يعنى قضاؤه نافذ
فيما حكمه والاصل في جواز الخلع قوله تعالى فابعثوا حكماء من اهلها والصحابة
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين كانوا محتجين على جواز الخلع كذا في المبسوط
الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز حيث قال ثم اعلم ان حكم الحكم
تخالف حكم القاضى في مسائل **الاولى** ان حكمه لو رفع الى القاضى ان لم يوافق مذهبه
لم يحكمه لانه حكم لم يصد عن ولاية عامة فلم يلزم القضاة اذ اختلف رأيهم **الثانية** انه
لا يرد من تراخيها على كونه حاكما بينهما بخلاف القاضى **الثالثة** لا يجوز تعليقه و
اضافته عند ابي يوسف بخلاف القضاء كما قدمناه وفي المحيط بعده ولو حكمه على ان يحكم
ان يستغنى فلانا ثم يقضى منها بما قال جاز كالقضاء ولو حكمه على ان يحكم
بينهما في دبره او في مجلسه نوقف به **الرابعة** لا يجوز الخلع في اكراد و القضاة والدية
على العاقلة بخلاف القضاء **الخامسة** لا يقضى بجواره في فتح البهائم المضافه بخلاف
القضاء كما قدمناه **السادسة** ان حكمه لا يقضى الى الغائب لو كان ما يدعى عليه
عينا لما يدعى عليه احاضروا لذا قال في التلخيص وشرحه لا يقضى حكمه لعين الشهود
من القدين الى المولى المالك صورته رجلا عند حكمه على صوغ من احقوا فقال
المشهور عليه لها عدان لغائب الا انه اعترفها وبه هذا على ذلك حكم
بشرها ونها لثبوت عدتها عنده جاز ولا يقضى حكمه بالعتق من القدين الثابت
عنده الى صوغ المولى الغائب لو حضر وانكر الاعتراف لعدم رضا بالخلع انتهى وقال
في الوالوجية ولو ان رجلا ادعى على رجل الف درهم فنازعه في ذلك فادعى ان فلان
الغائب فحضر له عن هذا الرجل فحكم بينهما رجلا والكفيل غائب فاقام المدعى شاهدين
على المال وعلى الكفالة بامره او بغير امره في حكم الحكم بالمال على المدعى وبالكفالة
عنه في حكمه جائز على المدعى عليه دون الكفالة لان المدعى عليه رضى حكمه والكفيل
لم يرض مضح الخلع في حقها دون الكفيل انتهى **السابعة** كتاب الحكم الى القاضى

وما اذا وافق مذهبه
امضاء لانه لا فائدة
في نقضه في ابداءه وفائدة
في نقضه ان لا يكون
هذا الاضطرار خلاف
القاضى اذ يقع اليه
نقضه اذ اقر
لان امضاء عند
قضاة ائمة كذا في شرح
المصنف للكنز
نقل عن الوالوجية
في فتح البهائم
حكمه في حق الغائب
المضافه الى القاضى
لانها بينهما عند
المولى وان كانا غائبتين
في حقهما فحكم بينهما
بغيره

لا يجوز

لا يجوز كما لا يجوز كتاب القاضى اليه **الثامنة** لا يحكم الحكم بكتاب قاضى الا اذا رضى
اختصاص كذا في البناء وفي فتح القدير **التاسعة** الحكم اذا ارتد الغرض فاذا اخرج
فلان من حكمه جاز بخلاف القاضى كما في الوالوجية **العاشرة** لو رد الحكم
الشهادة بشهادة غير اختصاص الى آخره او قاضى فزيت البينة يقضى لان الحكم
لم يكن قاضيا في حق غير اختصاص ولم ينص هذه الشهادة رد قاضى من قضاة
المسلمين انما الفصل يرد واحد من الرعايا وكان للقاضى ابطال هذا الرد
بخلاف ما رد قاضى شهادة للشهادة لا يقبل قاضى آخر لان القضاء بالرد
نفذ على الكافة كذا في المحيط **الحادية عشر** ما في شرح التلخيص انه لا يقضى
حكمه من وارث الى الباقي والمبيع حتى لو ادعى عند الحكم رجل على وارث ليس على البين
واقام بينة فحكم له بما ادعاه على ذلك الوارث لم يكن حكما على بقية الورثة
ولا على المبتن لعدم رضاهم بخلاف حكم القاضى **الثانية عشر** لا يقضى حكمه
بالعيب من المشدق على بائعه الا بدعى بائع بالبيع كما في المحيط **الثالثة عشر**
لا يقضى حكمه على وكيل بعيب المبيع الى موكله وبها في فتح القدير **الرابعة عشر** لا يصح حكمه
وصي صغير بما فيه من غلبة ما في النزازية واذا حكم الوصي على الصغير ان يدعى عليه الوصي
مال الصغير فحكم بما هو ضرر على الصغير لا يصح لانه مثله صلي الوصي وان كان في حكمه
نفع للصغير نفع حكمه انتهى كلام المصنف في الشرع **خمس** اى في شرح الكنز ايضا
ان حكمه اى حكم الحكم لا يقضى الى غير المحكوم عليه الا في مسألة مذكرة في التلخيص
وشرحه لو حكم احد الشريكين وغيره له رجلا فحكم بينهما والزم الشريك شيئا من المال
المسترد نفذ حكمه على الشريك ونفذ الى الغائب لان حكمه بمنزلة الضلع في حق الشريك
الغائب والضلع من صنيع التاجر قفا حتى واحد من الشريكين راضيا بالضلع وما يؤول
في معناه انتهى **وذكر** احصاف في باب الشفعة بالوكالة من ادب القاضى
مسألة اخرى بخلاف حكم الحكم القاضى وهي مسألة اختلف اهل الهدى خالف
حكم فيها القاضى صورته ولو اختلف ان هذان شريكا فاما انه وفيه خصوصه فلان
الى قاضى الكوفة والآخر الى قاضى البصرة فيبض ولو شهد احدهما بذلك الى الفقيه فلان
وشهد الآخر به الى الفقيه فلان آخر لم يقض وهذه المسألة يكون مجموعها خمسة عشر
مسألة وفي المحيط لا يقضى بطل الخلع ولا حكمه في العاقد كذا وفي النزازية الضحى
ان حكمه بالوقف لا يرفع خلاف انتهى وقادته انه لو رفع الى موافق فانه حكمه ابتداء

بلزومه لانه بحضبه وبره نيل المسئولين يكون مجموعها منتزعا الى سبعة عشر مائتي
كل موضع يحكي فيه الوكالة فان الولي ينتصب حتما عن الصغير في اي ذلك الموضع
 وما لا خلاف في خبره او لا بقوله فان نصب عنه في التفريق بسبب الاحتياط مثلا اذا
 زوج رجل صغيرة لرجل غير ظاهر انه محجوب اي مقطوع الذكر والولي ان كان له كما في خاص
 عن نفسه بعد اذ اكره وبسبب حصار البلوغ وذلك ان غير الاب واجد زوج بسببه
 من صبي قادر كمن قبل زوجا فانما في التفريق ورفع امرها الى القاضي وللغرض ان
 يحجز ولي الصغير او وصيه وامره بان ياتي بحجة للصغير على ان الصغيرة انما تزوج والداه
 او غيرها دون اجنب وعمرها كما هي ادعت او على ان الاختار له صلب بلغة ولا يقبل قولها
 الا ببينة كذا في احكام الصغار وبسبب عدم الكفاية صورته ايضا اذا
 زوج الصغيرة غير الاب واجد من غير كفو وللولي ان يجازم عن نفسه كما في خاص
 عن نفسه بعد ان ادركت لان هذه المواضع مما يحكي فيه الوكالة وخبر
 لا يبرها بقوله ولا ينتصب عنه في الفقرة بالاباء عن الاسلام مثلا يصح لولي
 زوج ابوه لغير ابنة فاسلمت المرأة ليس لوالده ان ينتصب عنها عن ولده الصغير
 للتفريق بينه وبين امراته الى ان يقبل الصبي الاسلام فاذا عطف نرضى عليه الاسلام
 فاذا اتي فروع القاضي بينهما كما لو كان بالغا كذا في احكام الصغار واللغات
 ما جاز عطف على الاباء يعني لا بدعي على ولي صغير تزوج امرأة فقد فرغ بالزنا فان
 انصغر ليس له اللغات فليس لوليه ان يجازم عن صغير ودعي عليه اللغات وتقرن
 به لان اللغات مما لا يحكي فيه الوكالة كذا في المحيط لا يصح البينة على مفر يقضي
لواخر احد ما لم يفر عنه لانه لا بد ان يخرج منه وليس عليه بعد الاقرار المطالبة
 بالبينة الا في ثلاث مواضع الاول في وارث مفر يدعي على الميت فتقام عليه للنقد
 اية عذرة صورته في القنية ادعي على ميت دين على بعض الورثة فاخر ذلك الوارث
 بالدين فانه يستوفى من نصيبه والمطالب ان يعتم ببينة على حصة في كل التركة
 وكذا ان اقر جميع الورثة يقبل ببينة ويقضي له لان المدعي يحتاج الى اثبات
 الدين في صفة وضو خبره لو ظهر دابن انتهى الثاني في مدعي عليه اقرار بالوصاية
 فدهن الوصي صورته في القنية رضى قال للقاضي ان فلان من فلان اوصني الي
 ومان وله على هذا كذا وفي هذا كذا فصدقه المدعي عليه في حقه بالقاضي لا يثبت
 وصايته واقراره حتى يقم البينة عليها قال الصدر الشريفي هذا يدل
 على ان البينة شحيحة على المقر واكثر من يجتمع على ان لا يقبل على المقر انتهى

اقول

اقول انما شمع ههنا لان غير الميت اذا اقر بوصاية رجل عنه ثم دفعه ما لم يفر باقراره
 لتقر لانه لا يبراه ذمته من الدين اذا انكر الوارث اما اذا ابرهن الوصي عليه ثم دفعه
 بدين ذمته كما لا يخفى والثالث في مدعي عليه اقرار بالوكالة فليقره الوكيل دفعا للضرر
 عن المدعي عليه لانه لو اقر بالوكالة رضى يقضي دين عليه لمؤخره ثم دفعه بلا بينة لتقر لانه
 لم يبراه ذمته كما لا يخفى لمن نتج مظانه وفي القنية معزيا الى ادب القاضي للحضاف
 ادعي الوكالة لا يقضي الدين وبخصوصه ايضا لكن حجة الدين فاقام الوكيل ببينة بالدين
 لم يقبل ولا يصير وكذا ما اخصومة باقرار المدعي عليه حتى يقم البينة على وكالة
 باخصومة انتهى قال في جامع الفصولين وهذا اي المذكور يدل على جواز اقامتها
 اي البينة في كل موضع يتوقع ترتيب الضرر من غير المقر لولاها اي البينة فقلون هذا
 اصلا اي قاعدة بعينها انتهى ما في جامع ثم رايين رايها كقبحه في الشرع
 من كتاب الدعوى وهو الاستحقاق يقبل البينة به مع اقرار المدعي عليه ليقول
 الرجوع على بالوعة يعني ان الرجوع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك
 يدفع الرجوع على الاستحقاق كان له ان يرجع على بالوعة اذ لو لم يقم البينة عليه لم يكن
 للرجوع على بالوعة فيقر به لان الحكم بالرجوع انما يصح بالبينة لا بالقرار وفي جامع
 الفصولين لو يبرهن المدعي ثم اقر المدعي عليه بالملك له يقضي باقراره لا ببينة اذ
 البينة انما تقبل على المنكر لا على المقر انتهى والرابع البينة على سائر الا
 في مسئلة واحدة ذكرناها في دعوى الشرع مالهقة وفي خلاصة معزيا الى
 الا قضية رضى ادعي على آخر ما لا فخر السكون فلم يجب اصلا بوجوهه كقيل
 ثم يقال خبره عسى به انه في سانه وسعه آفة فان اضردا انه لا آفة به احقر
 محله حكم فان سكت ولم يجبه ينزله منكرا قال الامام الشريفي هذا قولها اما
 عند ابي يوسف فيجب ان يجيب انتهى وفي روضة الفقهاء لو سكت عن جواب
 لا يكون منكرا لما خلاص انتهى والقوي على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالفضاء
 كما في القنية والندازية وفي البدائع الا انه انكار انتهى ويوضح لفظها
 كما لا يخفى فان الاشارة في الالفاظ الشحيحة كما في الندازية ثم رايين خامس في
 القنية معزيا الى جامع البرعي لو حوكم الاب يحج على الصبي فاخر لا يخرج عن اخصومة
 ولكن يقام عليه البينة مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي اذا اقر فخرج عن اخصومة
 انتهى ثم رايين سادس في القنية لو اقر الوارث للوصي له اذا ادعي الوصية فانها

فانما شيع البينة مع اقراره ثم رتب ما يقع في اجابة منتهى المعنى آجودا بعبارة
 من رتب من آخر فاقام الاول البينة فان كان الآخر حاضرا يقبل عليه البينة وان كان
 وان كان يقر بما يدعي هذا وان كان غائبا لا يقبل انتهى **كتمان الشهادة**
 كبيرة وحجم التاجر بعد الطلب لانه اذا تخلف وطلب لادانها بفرض عليه الاداء
 لقوله تعالى ولا يأتى الشهادة اذا دعا دعوا وقال الله تعالى ولا تلتفوا الشهادة ومن
 يكفر فانه انما قلبه فهو نهي عن الكتمان فيكون امرا بصدقة حيث كان له صدق واحد
 وهو الكد من الاثر بادانها ولذا اسند الاثم الى رئيس الاعضاء وهو الآلة
 التي وقع بها ادائها لما عرف من ان اسناد الفعل الى جهة اقوى من الاسناد الى جهة
 فقوله البينة يعنى الكد من قوله البينة وفيه الامام الرازي في احكام القرآن الكتمان
 بعد القلب على ترك الاداء باللسان وفيه البغوى ثم يفرق وان الله يحسب
 قلبه بالكتمان وفيه انه ليس في القرآن وعبد استدمنه ولانه اضاعة حقوق الناس
 فيجوز الامتناع الا في سبعة مسائل **الاول** منها ان يكون عاجزا عن الذهاب
 بان يكون بعدا بحيث لا يمكنه ان يذهب الى القاضى لاداء الشهادة وبوجه الراهق في
 يومه ذلك فانه لا يأتى لانه لم يحقه الفرز بذلك وقال الله تعالى ولا يضار كاتب
 ولا شهيد **الثانية** فيما اذا قام الحق بغير بان يكون في الصلح سواء من يقوم الحق به
 فيجوز له الامتناع لان الحق لا يصح بامتناعه لانها فرض كفاية الا ان يكون اسرع
 قبولاً من غيره فيجب عليه الاداء وان كان هناك من يقبل شهادته كذا في فتح القدير
والثالثة ان يكون الحاكم جانيا يعنى ان علم ان هذا المقر اخذ فاعن الحاكم
 لا يشهد فان قال المقر اخذت خوفا وكان المقر سلطانا وكان المقر في يد
 عون من اعيان السلطان ولم يعلم ان يهد بحوفا شهيد القاضى واجبرانه
 كان في يد عون من اعيان السلطان كما في الفرائز **والرابعة** ان يجبره عدلان
 بما يفسد شهادته اي بطلان المشهود به فان شهد عدلان ان يهد عدلان
 ان المدعى قبض دينه او ان الزوج طلق ثلثا او ان المشتري اعنق العبد
 او ان الولي عفى عن القاتل لا يسه ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل
 كما في خلاصة وان لم يكن المخبر عاداً فاختار للشهود ان شاؤا الشهود بالدين
 واجبروا القاضى بجبر القضاء وان شاؤا امتنعوا عن الشهادة كذا في الفرائز وان كان
 المخبر واحدا عدلاً لا يسه ترك الشهادة **والخامسة** ان يكون معتقدا القاضى

صلاف

صلاف معتقدا الشاهد **والسادسة** ان يعلم ان القاضى لا يقبله وقال خلف بن
 ايوب يعنى له شهادته فرفع الى قاض غير عدل له ان يجتمع عن الاداء حتى يشهد عند
 قاض عدل انتهى وجزم به في الترجمة معناه بانه ربما لا يقبل ويخرج انتهى فعلى هذا
 لو غلب على ظنه انه يقبل شهادته مثلما ينبغي ان يتعين عليه الاداء **الفاسق** اذا تاب يقبل
 شهادته كحمار تفضيه الا المحدث في القذف لقوله تعالى ولا تقبلوا له شهادته ابدا
 ولانه من تمام احد لكونه مانعا فيبقى بعد التوبة كاضل بخلاف المحدث في غيره لان الزيادة
 للفوق وقد ارتفع بالتوبة والاستثناء في الآيات يفرض الى ما عليه وهو قوله تعالى
 واولئك هم الفاسقون او هو استثناء منقطع يعنى لكن كذا في الهداية وفي التحرير
 الاوجه انه منقطع وفرقة في التلويح بان المعنى اولئك الذين يرمون محكوم عليهم
 بالفسق الا الثانيين **المعروف** بالذهب وشاهد الزور اذا كانا معا عند الناس
 لا يقبل شهادته وان تاب من تفصيله قبل صحائف على ما ذكر في المنظومة الوهابية
 وفي اخاتية ذكر القبول عند ابي يوسف وبه يعنى **لا يقبل** شهادته الفرج لاصله
 والاصل لفرجه المحدث ولان المنافع بين الاولاد والآباء منفصلة ولهذا يجوز اداء
 الزوجة البهيم فتكون شهادته لنفسه من وجه وفي بعض النسخ وقع شهادته الاصل لفرجه
 مكان شهادته الفرج لاصله وهو المناسب لقوله الا اذا شهد احد الابن ابنة على ابية
 صورته في المحيط قال محمد بن عبد الله بن ابيه يقبل لانه في شهادته لم يبرح
 لولده بل يصير حرا بعد حكم الحاكم بشهادته في يصير حرا بحسب الشهادة والسبق
 لا يبقى موجب نفسه انتهى ولكن هذا التعليق يفيد ان الكلام في شهادته الاب على
 اقرار ابنة بان ما ولدته زوجة ابنة لافي الاموال والمفهوم من المستثنى من النعم فافهم
شهادته الفرج على اصله جائزة مثلاً اذا شهد الابن على ابية بطلاق امراته اذا لم تكن
 لامة او لفرزها فانها جائزة لانها شهادته على ابية الا اذا شهد على ابية لامة او
 شهد على ابية بطلاق امرته لامة والام في نكاحه فانها لا يجوز لانه شهادته لامة كذا
 في الولولحة في فصل الشهادة من الطلاق وفي المحيط قال محمد بن ابي حنيفة
 ان اباهما طلق امرها فان كان الاب يدعي فلما حاضته الا الشهادة لانه اخر على نفسه
 بالطلاق وان كان يحكم يقبل شهادتها لان الطلاق في حق الام وان كان الزوج والنفع
 من حيث ان به يحصل لها اخص من حباله الزوج ويرفع عنها قيد النكاح نفع ومن حيث
 نحران النكاح ومفادها وحقوقه مشتركة بين الزوجين والطلاق يبطل ذلك عليها فز

فان امرأة ولدت ولداً وادعت ابنة اقرز زوجها بهذا الزوج ذلك فشهد على الزوج الوه وابنة ان الزوج اقران هذا ولده من هذه المرأة
 قال في الاصل جازت شهادتها ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة محمد بن عبد الله بن ابي حنيفة والابن اقران ذلك اختلف فيه
 الراجح في الاصل لا يقبل شهادتها في رواية هشام بن عمار ويقبل في رواية ابي سليمان بن شحنة في شرف المنظومة
 مستل

وكل منفعة يشوبها ضرر ينزع المنفعة بالدعوى والضرر بالاجود لان اصلها لا يجد ما
 ينفعه ولا يدعي ما يضره فان ادعى المالك الطلاق يبرح النفع فيها على الضرر فكانت الشهادة
 واقعة للام وان عجزت ذلك يبرح الضرر على النفع فكانت الشهادة واقعة على الام فقبلت
 وفي فتاوى بعض الاغاة الاوزجدي ان الام اذا ادعى الطلاق يقين شرها ذهابها وهو
 الاصح لان دعواها الغوفان الشهادة على الطلاق بطلت حسبة من عذر دعواها
 فصار لغوا وجودها وعدمها بمنزلة ولو عدم دعواها يقين شرها ذهابها فلهذا ذكر ذلك قال
 مولانا رحمه الله تعالى وعنده ان ما ذكرنا في اجماع اصح انتهى **اذا اختلفت بينة الطوع**
 مع بينة الاكراه فبينة الاكراه اولى بالقبول في مواضع لان بينة الاكراه تثبت خلاف
 الظاهر **الاول في البيع والثاني في الاجارة** صورته في القنية ادعى على رجل انه اكرهني
 بالخوف حبس الوالد والرب على ان يستاجر منه حائونا واقام بينة واقام المدعي عليه
 بينة بانه كان طابعا فبينة الطواحيمة اولى ولو قضى القاضي ببينة الاكراه ينقض
 قضاؤه ان عرف اختلف وقضى بناء على الفتوى انتهى **والثالث في الفسخ والرابع في**
الاقرار وفي القنية اذا ادعى احداهما البيع او الصلح عن طوع والاخر عن كره فبينة الكره
 اولى وكذا اذا ادعى الاقرار عن طوع والاخر عن كره فبينة الكره اولى انتهى وفي مجموع
 الموازل سنن شيخ الاسلام عطاء بن شحوة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل اشترى
 على رجل بالبينة انه بكرا طابعا واقام المدعي عليه في دفع ذلك بينة ان اقراره ذلك
 كان باكراه يهل بكونه دفعا لبينة المدعي قال نعم وبينة الاكراه اولى بالقبول لان بينة
 الاكراه تثبت خلاف الظاهر قبل له ان البينة على الاثبات اولى من البينة على النفي
 وبينة الطوع بينة الدين وبينة الاكراه نافية للدين قال وان كان كذلك الا ان
 التي تثبت الزيادة من حيث الظاهر هي اولى وان كان في المعنى بخلافه وعلى هذا
 ما نقل اصحابنا في المزارعة فقد ذكر محمد بن ابي اعين قضاة اثبات الزيادة
 صورته وان كان قبل افساد العقد معني محتملها اذا ادعى احد المتعاقدين انه
 شرط له النصف وزيادة وادعى الاخر انه شرط النصف واقام على ذلك بينة
 فالبينة بينة مدعي الزيادة وتثبت به فساد المزارعة واعتذر اثبات الزيادة من
 حيث الصورة كذا هي في رجل ادعى ضبعة في يد رجل اشترى بثلث مني وكتب مكرها
 على البيع والنسب واقام على ذلك بينة واراد استرداد الضبعة فقال للمدعي عليه
 كان الامر كما قلنت الا ان بعد ما زال الاكراه بعن هذا البيع مني بكونه على طوع ورضا
 واقام على ذلك بينة قال القاضي يعقضي ببينة المدعي عليه وينفذ دعوى المدعي حتى

لا يكون

لا يكون للبائع حق الاسترداد لان بينة المدعي تثبت ان المشتري اشترى فاسدا
 فالمشتري اشترى فاسدا اذا اشترى المشتري اشترى صحيحا بنفخ الشراء الفاسد
 وبطل حق البائع في الاسترداد كذا في المحيط **وعنده عدم البيان بالبينة** فالقول للمدعي الطوع
 كما اذا اختلفا المتبايعان في صحة بيع وفاداه فالقول للمدعي الصحة مع البينين مثلا
 لو اختلفا في الاصل في السلم بان ادعاه احدهما ونفاه الاخر فان القول فيه لمصلحة عند
 الامام لان الاصل فيه شرط ونزك فيه منفعة للعقد واقامها عليه بدل على الصحة فكان
 القول لمصلحة لان الظاهر بسلامه وفي القنية ادعى المشتري بيعا بائنا والبائع بيع
 الوفاء فالقول للبائع وان اقاما البينة فالبينة بينة مدعي الوفاء انتهى وفي اقام
 المشتري انه باعه منه هذا الشيء بيعا صحيحا واقام البائع انه باعه مكرها فبينة
 الصحة اولى ثم رجم بينة الاكراه اولى انتهى وفيه منوال الوقف ادعى على وارث واقفه
 الذي فيه المحدث انه وقف على كذا وقفا صحيحا واقام بينة واقام الوارث على فساد
 الوقف بشرط منفعة في الوقف فبينة الفاد اولى لانه اكثر اثباتا وان كان لمعنى
 في المحل او غيره فبينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري
 في صحة بيع وفاداه انتهى **اذا اختلف المتبايعان بخالف القول على الصلوة والسلام**
اذا اختلف المتبايعان والسعة فائمة خالفوا ونزاد الا في مسئلة واحدة وهي
ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل من المتبايعين بعقده على صلح ودعواه فلا خالف
ولا فسخ ويلزم البيع ولا يفتق واليمين على المشتري كما في الوافان القضاء يجوز
 تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان بان قال السلطان اذا قدم فلان فانه قاضي
 ببلد كذا او قال اذا قدم من بلدة كذا فانه قاضي بجاز بالاجماع القاضي اذا قلنا اننا
 يوما يجوز والقضاء يتوقف السلطان اذا قلنا صلح قضاء ببلدة كذا لا يرضى فيه القوي
 ما لم يكن في منشوره البلدة والسواد الكل في فتاوى الصغرى قال في المحيط وبهذا
 اجواب انما يستقيم على رواية النوادر لان على رواية النوادر الميرلس بشرط لنفاذ القضاء
 فاما على ظاهر الرواية فالمير شرط نفاده فلا يصح نقلا على القوي وان كتب في منشوره
 ذلك ولو قيد بالمكان يجوز ويتقيد بذلك المكان ذكره الشيخ الامام نفخ الاغاة
 الحسني في كتاب الفسخ في باب الحكمين وانه معقول لانه انابة والمقلد في هذا التقليد
 فائدة لانه عسي يجوز الثابت في موضع آخر ولا يمكن اجماعه في ذلك الموضع وربما يكون
 اقدر على احضار الخصوم وتبقيد الاحكام في ذلك الموضع فعلى هذا لو قلنا القاضي

لو قدر القاضي انابة نائبه بحسب معاني لا يكون للتائب ان يقتضي في مسجد آخر واذا قال
 السلطان رضى جعلتك قاضيا ولم يعين ببلده وللسلطان ببلاد كثيرة لا شك انه لا يصير
 قاضيا على البلاد كلها ويحل يصير قاضيا على البلدة التي هو فيها فقط لا يصير
 وقيل يصير وهو الاظهر والاسلم ويجوز استثناء بعض الخصومات كما في
 الخلاصة وفي الحديث واذا قلنا السلطان رضى قضاء ببلدة واستثنى من ذلك خصومة
 رضى بعينه ولو استثنى نوعا من انواع الخصوم صح التقليد والاستثناء ولا
 يصير قاضيا في المستثنى وبهذا لان التقليد انابة فانما يثبت بقدر ما اتى به وعلى
 هذا اذا قال السلطان للقاضي لا سمح خصومة فلان حتى ارجع من سفرى لا يجوز
 للقاضي ان يسمع خصومته قبل رجوع السلطان عن السفر ولو سمع وقضى لا ينفذ
 قضاؤه لانه اخرج خصومه فلان عن ولايته في الاستثناء فيعتبر بما لو اخرج
 في الاستثناء بالاستثناء وذلك صحيح فلهذا كذلك السلطان اذا قال رضى
 جعلتك قاضيا فليس له ان يتخلف الا اذا اذن له حرجا ولو قال له جعلتك قاضيا
 القضاء فله ان يتخلف وان لم ياذن له بذلك حرجا لان قاضى القضاء هو الذى
 يتصرف في القضاء عزلا وتقليدا واذا قال السلطان لرضى جعلتك نائبا في القضاء
 بشرط ان لا تترشى ولا تشرب الخ ولا تخيل امر احد على خلاف الشرع والتقليد
 صحيح واذا فعل شيئا من ذلك لا يفتى قاضيا لان تقدير هذا الكلام ان نائبا ما
 دمت لا تشرب ولا تترشى ولا تخيل امر احد على مخالفة الشرع فهذا التقليد موثوق
 معنى ومن هذا التقليد صحيح فاذا وجد الوقت ينتهى التقليد وعلى هذا الامر السلطان
 بعد سماع الدعوى بعد حجة عليه لا يسمع ويجب عليه عدم سماعه الرأى مفقوض
 الى القاضي في مسائل الاولى في السؤل عن سبب الدين ولكن لا يجبر على بيانه
 يعنى لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يسأل المدعى من اى وجه يدعى على هذا المال
 ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبره القاضي والثانية في طلب
 المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه مثلا لو طلب المدعى من المدعى عليه في شئ
 فقال المدعى عليه اخرج كذا سنة حبسك لانظر فيه فقال المدعى لا اخرج وطلب
 من القاضي ان يحلفه قالوا ان امره القاضي بان يخرج فهو حسن فان امتنع لا يجبر وها
 في الثالثة في التفريق بين اليهود يعنى اذا اراد القاضي في امر اليهود
 يجوز له ان يفرق بينهم ولا يسمع ذلك لغيره والرابعة في السؤل عن المكان والزمان

بان قال

بان قال ابن كان بهذا ومتى كان بهذا ويكون بهذا السؤل بطريق الاحتياط وان كان
 لا يجب بهذا على الشرع في الاصل فاذا افرقتم فان اختلفوا في ذلك اختلفوا في
 الشهادة ردها وان كان لا يفيدها لا يبردها وان كان بينهم فالشهادة لا يبردها
 الشهادة وفي نوادر ابن سماعي عن ابي يوسف قال لو حلف رجله الله تعالى اذا انهم
 اليهود فرقت بينهم ولا ينفذ الا اختلفوا في السؤل الباب وعدد من كان بينهم
 من الرجال والنساء ولا الى اختلفوا في المواضع بعد ان يكون الشهادة على الاقوال وان كانت
 على الافعال فالأختلاف في المواضع اختلف في الشهادة قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 انهم ورأيت الرتبة وطعنتم انهم شهدوا الزور افرق بينهم واسألهم عن المواضع
 والنياب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عذر البطل الشهادة كذا في الحديث
والخامسة في تخلف الاهدان رده جازما في الصبر فدية وفي البزازية يبرهن على
 دعواه فطلب من القاضي ان يحلف المدعى انه حق في الدعوى او على ان الشهادة صادقة
 او تحقن في الشهادة لا يجيبه لانه خلاف الشرع وكذا لو طلب تخلف الاهدان
 صادق في الشهادة لا يجيبه قال علامة خوارزمي اخصم لا يحلف مرتين فليكن الاهدان
 فان قول الاهدان شهد بحاين لان لفظ الشهادة عندنا وان لم يقل بالله بحاين فاذا ثبت
 منه الشهادة في مجلس القضاء وقال شهد فقد حلف ولا يكره الحلف لانا امرنا بذكر الشهود
 وفي الخلف نعتين احقون وان الاهدان اعلم القاضي بحلفه بالمنسوخ له الامتناع
 عن اداء الشهادة لانه لا يبرهن عليه ومن اقدم على الشهادة الباطلة يهدم على الحلف
 ايضا غالبا للزوج الباطل واذا لم يحلف ورده شهاده فهدم حلفا في البهائم في باب
 اللعان لان كلان اللعان حاربه هي احد فناسب التقليد انتهى والسادسة فيما
 اذا باع الاب او الوصي عمار الصغير قال الشيخ انا ما عمار ابو بكر محمد بن الفضل قال راي
 مفقوض الى القاضي في نفضه اى البيع يعنى ان راي نفض البيع اصح للصغير لانه ينفض
 قال اسنادنا رضي الله تعالى عنه اطلاق اجواب في كتاب المأذون في الاب او الوصي
 تنصيص على ان الاب او الوصي وان كان مضطرا فلقاضي نفض بيعه اذا راي المصلحة فيه
 كما في بيعه والسابعة في مدة حبس المدعى يعنى لا تقدر في حبسه انما
 هو مفقوض الى راي القاضي لانه للضجر والنسب لقضاء الدين واحوال الناس فيه متفاوتة
 وقدره في كتاب الكفالة بشهرين او ثلاث وفي رواية الحسن بربعة وفي رواية الطحاوي
 بنصف احوال والضحج ما ذكره المصنف كما في البزازية فلو راي القاضي اطلاقه بعد يوم فقط يبر

فقط بمرطامهم ان له ذلك وقال في الحديث ان شاء الله تعالى فبين مقتضى شهر انتهى
 وذكر الصدر الشهد ان كان الرض لينا او صاحب عيال وشكى عياله الى القاضي حسب
 شهر في حاله عند القاضي والآن على ما ظهر له والثامنة في تقييد المحوس اذا خيف
 قراره والثانية في حبس المديون في حين القاضي او اللصوص اذا خيف قراره
 كما في جامع القصولين والعاشرة في سؤال ان يدعى باليمان اذا انهم
 بان قال المدعي عليه انه كافر بالله فاذا شهد بوجوبه الله وببراهه محمد صلى الله
 تعالى عليه وسلم يقبل الشهاده ونحوه وقال انا مسلم وكن بكافرا ولو قال انا كافر
 فذكر في حال سؤله ما لا يجوز على الله تعالى للمخبره في هذا حين القاضي وحده وقد ساء
 فيما فصل واحادي عشر فيما اذا تفرق الناظر ما لا يجوز بيع الوصف او رهنه يعني
 اذا باع شيئا منه او رهنه فالرأي اي فيه ايضا نفوذ في القاضي ان شاء الله
 لانه ضمانه وان شاء الله لم يله آخر لغة بخلاف العاقر فانه يخر اليه كما في القنية
من سعى في نفي ما تم من رهنه فمعه مردود عليه الا في موضعين احدهما
 اشترى عتدا وقبضه ثم ادعى ان البايع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن
 فانه يقبل والثاني وهب حاربه واسنولدها الموقوب له ثم ادعى الواهب
 انه كان دبرها او اسنولدها وبرهن يقبل وبسندها والعرف كذا في بيعه اكله
 والبزازية وعلوه في الثانية بانه تناقض فيما هو من حقوق الحرية كالتدبير
 والاستيلاء والتناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى قال في فتح القدير وعدي ان هذا
 غير صحيح لانه انما يقبل في الحرية للبقاء والاضفاء في التدبير والاستيلاء لانه لا يخفى
 على الفاعل فعل نفسه فيجب ان لا يقبل تناقضه ولا يكلم ببينة انتهى والجواب انه
 انما يقبل وان كان تناقضا محملا على انه فعل ذلك ثم ندم وناب الى الله تعالى فآخر
 منه بده او استيلاؤه او اعنفه محملا لغيره عن المعصية بخلاف التناقض في دعوى
 الملك فانه غير صحيح وزدت عليه مسائل الاول باعه ثم ادعى انه
 كان اعنفه يعني لو باع عبدا ثم ادعى انه اعنفه ثم باعه فانه يبيع ويؤواه لانه
 انكار للبيع لان بيعه لا يجوز كما اذا ادعى البايع انه باعه بالمدينة وادعى المشتري البيع
 بالدار فانه القول للبايع لانه ينكر البيع كما لو قال طلقته وانا ضيق كذا في البزازية
 وفي فتح القدير عن المن يخ التناقض لا يبر في دعوى الحرية وفروعه حيث قال

ولو قام

ولو قام المشتري ببينة على انه ملك فلان لا يقبل لتناقضه فان اقامه على الشراء
 اقراره بملك البايع فاذا ادعاه لغيره تناقض بخلاف ما لو برهن على اقرار البايع
 انه ملك فلان يقبل لعدم تناقضه وبخلاف ما لو برهن على انها حرة الاصل وهي تدرى
 ذلك او انها ملك فلان وهو اعنفها او دبرها او اسنولدها قبل شرائها
 حيث يقبل ويرجع بالحق على البايع لان التناقض في دعوى الحرية وفروعه لا يمنع
 صحة الدعوى انتهى وظاهره ان البايع اذا ادعى التدبير والاستيلاء فبرهن ببيع
 ويخلف المشتري على عدم علمه ان لم يكن للبايع بينة كذا في البزازية معونة الى الغيبة
 فالبينة في كلام الفتاوى المأثورة مثال له اي لعدم حرر التناقض في الحرية وفروعه
 وفي دعوى البزازية سوى بين دعوى البايع التدبير كما مر انفا وبين دعوى
 الاعناق حيث قال باع عبدا ثم ادعى انه اعنفه او كان حرا ثم باعه ببيع انتهى
 وذكر بعد قوله باع عبدا ثم ادعى انه اعنفه الى خلافا فيها حيث قال وذكر القاضي
 باع ثم ادعى انه دبره او اعنفه لا يبيع ولو ادعى انه خلعه من مائة يقبل ويبين النسب
 ويبطل البيع انتهى الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان باعها جعلها مقبرة او سجدا
 والزم خاتم الاقرار على المشتري ثم برهن على البايع ليرجع بالحق عليه يقبل كذا في البزازية
الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البايع كان اعنفه وفي الاضاح دعوى المشتري
 الحرية عن البايع لو انكر البايع ونحو المشتري عن الثانية مقصور على المشتري لا ينفذ
 الى باعه بلا بينة ولو لاوه موقوف وان برهن يقبل عند الثاني ويرجع بالحق واستقر
 الولاء على البايع وقال لا يقبل بينة المشتري على البايع بعد الشراء انتهى الرابعة
 باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيعه وخائنة وقضايها ذكر قاضيان هذه المسئلة
 في فتاواه في مواضع لكن ففضل في كتاب الوقف تفصيلا ما فضل ملكه في موضع آخر
 حيث قال باع ارضا ثم ادعى انه كان وقف فقبل البيع فاراد تخليف المدعي عليه ليس له
 ذلك عند الحق لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم يصح لمكان التناقض وان
 اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل ببينة لانه تناقض وقال بعضهم
 يقبل ببينة لان التناقض يمنع الدعوى وعلى قول الفقيه الى جعفر رحمه الله تعالى الدعوى
 لا شرط لقبول البينة على الوقف كما مر تفصيلا كراا وفضل في فتح القدير فيه اي
 في البيع في آخر باب الاسخفاف فليست نظرية حيث قال باع عقالا ثم برهن ان ما باعه
 وقف لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق ولو برهن انه وقف محكم به

ص باع دارا ثم ادعى ان
 وقفه او قال وقف
 على لا يبيع هذه الدعوى
 علي ان يخلف المشتري
 وليست له ان يخلف فقلت
 ان لو قامت البينة فقلت
 البينة كما لو شهدوا على
 عنق الامة فقبل من غير
 الدعوى بخاري في الفصل
 العاشر في الوقف

بدر ومه فبدره قبل انتهى وفضل في التفسيرية تفصيلا آخر وزج وظاهر ما في العمادة
 ان المعتمد القول مطلق **الخامسة** باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاحس
 صح دعواه اقول بهذا حتى انما في بوج النزاهة في نسخة باع مال ولده ثم ادعى قبله
 الفاضل لا شيع انتهى لكن في ذكر في التناقض من الدعوى نفذا عند الزججوي
 ان الاب اذا باع مال ابنه بغيره فاحس في المسمى ان البيع وقع بالقبض صح
 دعواه انتهى **والسادسة** الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك اي انه باع بغيره
 فاحس شيع واذا لم يبيع لا يجمع دعوى الفساد **الابعة** المندة على الوصف
 كذلك ذكر هذه التمان يعني **الخامسة** والسادسة والابعة في دعوى القنية
 ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشيع تناقضه هذا لا يجمع دعواه قال رضي الله
 تعالى عنه فعلى هذا لا يحتاج الى الفروع بينه وبينما في جامع الصغير انه اذا باع عبد الغير
 ثم زعم الباع او المشتري انه باع بغيره المالك لا شيع انتهى صلام القنية وشرط
 العمادة التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيه اختلاف **ومن فروع اصل المسئلة**
 وهي من سعي في نفق ما غم من جهته فعبه مردود عليه قوله لو ادعى الباع انه فضول
 لم يقبل يعني لو ادعى بعد البيع ان صاحبه لم يزره ببيعته وقال المشتري امرن او ادعى
 المشتري عدم الامر فادعى الباع الامر والقول لمن ادعى الامر لان الآخر تناقض ولذا
 ليس له ان يخلقه لان الاستحلاف يترتب على الدعوى الضمنية لا الباطنة كذا في
 شرح المصن للمكسر واعترض في البناء على قوله انه تناقض فلا شيع دعواه ولا يستنتج
 بان التوفيق ممان طوار ان يكون مشتري اقدم على الشراء ولم يعلم باقرار الباع بعدم الامر
 ثم ظهر له ذلك بان قال عدول سمعناه قبل البيع اخر ذلك وبشره دون به ومثل ذلك
 ليس مانع وهذا المواضع موضع تامل انتهى فقلت لا اعراض ولا تامل لانه وان امكن
 التوفيق لم يقبل لكونه ساعيا في نفق ما غم من جهته فعبه مردود عليه فقوله ان امكان
 التوفيق يدفع التناقض على احد القولين مفيد بما اذا لم يكن ساعيا في نفق ما غم من جهته فانهم
 ومنه اي من الفروع لو ضمن الذران اي الزوج بالتمتع عند استحقاق المبيع ثم ادعى المبيع
 لم يقبل لكونه ساعيا في نفق ما غم من جهته فعبه مردود عليه **الشرط** في صحة الدعوى
 بيان السبب الا في دعوى العين لان الفاضل لا يعلم فيها باج ملك يقضي فملك بالهبة
 غير الملك بالبيع في احكام كثيرة في النزاهة **لا تثبت اليد** في العمار الا بالبنية
 بان بشره وانهم عابوا انه في يده حتى لو قالوا سمعنا ذلك لا نقبل او يعلم الفاضل هو الفاضل

نفيا

وفي الوفاة وشرط موافقة الشبهة الدعوى كالتفاق ان يدين لفظا ومعنى عند حصة رحمته الله تعالى
 وعند المال الشئط اتفاقها لفظا ومعنى بل يكفي اتفاقها معنى انتهى فتدبر عليه بان الاختلاف بين ان يدين ليس
 كما اختلف بين الدعوى والشبهة لان الشبهة ان يكون كل منهما مطابقة للآخر في المعنى وفي اللفظ لا الوجوب
 اختلاف المعنى اما المطابقة

نفيا لعمدة المواقفة وهذا قال ولا يكفي التصادق في صحة الدعوى قالوا لان بين الدعوى والشبهة تباين
 العقار قد يكون في يد غيره وقد توافعا على ان تصدق المدعي عليه المدعي بان العقار ان يكون في المعنى فقط والا غيره
 في يد المدعي عليه الحكم القاضي باليد المدعي عليه حتى ينصرف المدعي عليه فيه وهذا في
 الواقع في يد الثالث فبان القضاء فيه قضاء في مال الغير وذلك يقضي الى نفق
 القضاء عند ظهوره في يد ثالث بخلاف المنقول فان اليد فيه مشاهدة **الآ في دعوى**
 الغصب كما في القنية او في دعوى الشراء منه اي من ذي اليد كما في النزاهة
 حيث قال في ذي من غير في انواع الدعاوى في العقار انما يحتاج الى اتيان يد المدعي عليه
 اذا ادعاه بالملك المطلق اما اذا ادعى الشراء منه واقراره بانه في يده وانكر الشراء
 واقر بكونه في يده لا يحتاج الى اعادة البينة على لونه في يده والفروع ان دعوى الغصب
 كما يقع على ذي اليد يقع على غيره ايضا فانه يدعي عليه التمليك والتملك ويوحي تحقيق
 من ذي اليد تحقيق من غيره ايضا فقدم بوث اليد بالاقرار لا يجمع تحت الدعوى اما دعوى المسفان مملكة
 الملك المطلق فدعوى ترك النوص بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من صاحب
 اليد وباقراره لا يثبت كونه ذي اليد لاحتمال المواقفة كما قررنا من قبل انتهى احاصل
 ان الشرايط ثبوت اليد في العقار انما يوجب دعوى الملك المطلق اما في دعوى الغصب
 والشراء فلا **الشرادة** ان وافقت الدعوى فثبت والآ اي وان لم يوافق لها
 لا لا يقبل لان نفذ الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشبهة فقد وجدتها فيما
 يوافقها والغرض منها في الفروع والمراد من المواقفة المطابقة وكون المشرود به اقل
 من المدعي بخلافها اذا كان اكثر كذا في فتح القدير واطول المواقفة ولم يقيد بها باللفظ
 والمعنى كما في المواقفة بين ان يدين ليعيد عجم **الاستراط** وان المواقفة معنى
 كاحبة وهذا المعنى استثنى بقوله **الآ في مائل** **الاول** منها ادعى ربنا بسبب
 فشرها بالملوك مثلا لو ادعى بسبب الفرض وشرها انه اخر ولم يذكر سبب الفرض
 وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب الفرض فشرها بملك مطلق لا يقبل وفي المحيط ما
 يدل على القول حيث قال الاوجه القول لان اولية الدين لا معنى له بخلاف العين وبه
 اخذ المص رحمه الله تعالى لكن هذا انما يكون كذلك لو كان المشرود به اقل مما يدعي به
 كما مر فبعضه معز بالفتح القدير **والثانية** منها ادعى ان امواله بسبب انه تزوجها
 بكذا فشرها انها منكوحة ولم يذكر انه تزوجها فقبل ويقضي غير المثل اذا كان قدر المسمى
 او اقل فان زاد على المسمى لا يقضي بالزيادة كذا في الخلاصة **والثالثة** منها ادعى

اختلاف المعنى اما المطابقة
 بين الدعوى والشبهة تباين
 ان يكون في المعنى فقط والا غيره
 في المعنى كما في النزاهة
 على المشرود عند الامام
 الاختلاف المواقفة بين
 الدعوى والشبهة لفظا
 تخضع المفاهيم هذا النظام
 ياتي عن صحة الاستثناء بالكلام
 وتسمى ان تغادر قلة التام
 مما يقضي عن الاحاطة به
 نطاق البيان فالتة
 المسفان مملكة
 ولا ينبغي ان يتكلف بان يقال
 معنى نظام صاحب الوفاة
 شرط موافقة الشبهة
 الدعوى كالتفاق ان يدين
 لفظا ومعنى شرط
 موافقة الشبهة الدعوى
 في اجملة كما شرط اتفاق
 ان يدين لفظا ومعنى
 فالشبهة في الاستراط
 المواقفة في اجملة لا في
 تمام المواقفة فخير
 مملكة

ادعى ملكا مطلقا بل تاريخ فشهدا انه بتاريخ تقبل على المختار وفي عكسه لا كذا
 في اخصاصه ولو ادعى الشراء وارجه فشهدا انه بل تاريخ يقبل كانه اقرى وعلى القلب
 لا يقبل ولو كان للشراء فارقوا شرا نقض وعلى القلب لا كذا في فتح
 القدير والرابعة منها ادعى ان انا فعل كعصب وفتح فشهدا بالافرايه يقبل
والخامسة منها ادعى الف كقالة عن فلان فشهدا اي بالف كقالة
 عن آخر يقبل وفي اخصاصه ايضا الا اذا قال الطالب لم يقر ذلك بل اقر ان
 كقالة خالد فارق لا يقبل لانه اكدب شهوده كذا في البزارية والسادسة منها
 ادعى ملك عيين بالشراء من رجل لا بعينه بان قال بهذا ملكي لشدة من رجل
 فشهدا بالمطلق يقبل كذا في اخصاصه والسابعة منها ادعى ملكا مطلقا
 فشهدا بملك بسبب معين وقال المدعى هو لي بذلك السبب بعيني فان قال
 القاضي مدعى الملك انك بهذا السبب الذي شهدوا او بسبب آخر وان قال المدعى
 هو لي بذلك السبب يقضي بالملك بذلك السبب وان قال بسبب آخر لا يقضي
 بسببي اصلا كذا في اخصاصه والثامنة منها ادعى المديون الافاء فشهدا
 بالابراء اي على ابراء الدين او التخليس بان قال حلفه يقبل كما لو ادعى الغصب فشهدا
 بالافرايه يقبل والثانية منها ادعى الامة فشهدا بالصدقة كما في التخيض وما قبل
 من اخصاصه وفتح القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة عشر من سنة فليدبر نية
 فالسنة منها ما ذكره قهرنا والمسنة التي ذكرها في الشرح ولم يذكرها اربعة
 عشر مسائل احدى وهي العاشرة باعتبار المذكور ادعى النفقة اخبية وبيان
 الوزن فشهدا على النفقة والوزن ولم يذكر اخبية او ردية او وسطا يقبل ويقضي
 بالودي واحادية عشر ما في جامع الفصولين ادعى الاتفاق وشهدا بقضه يقبل
والثانية عشر وفيه ايضا ادعى قبض مني كذا الغرر وشهدا انه قبضه بخبره الربوا
 يقبل والثالثة عشر وفيه ايضا ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا موجبا للرد
 وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبضه موجبا للرد يقبل في اصل القبض في رد
 ولو شهدا انه اقر بقضه ينبغي ان يقبل فبا على الغصب والرابعة عشر انه اهلك
 ارضي كذا وعليه ففتح وشهدا انه باع وسلم لفلان فشهدا انه اهلك ولو ذكرنا
 بقاءا لانه لا يكون شهادة باهلا والخامسة عشر الامة لو ادعى ان
 فلانا اعفني وشهدا اننا حرة اذ الدعوى ليس بشرط هنا وبه علم ان المطابقة

بين الدعوى

بين الدعوى والشهادة انما هي شرط فيها كانه الدعوى شرطها والآفل والسادسة عشر
 ادعى الطلاق فشهدا بالخلع والسابعة عشر فلو ادعى كذا في الارشاد بنصفه
 قضى بالنصف من غير توفيق كذا في اخبية وبه علم انه لا فرق في كون المشر بوجه
 اقر بانه ان يكون في الدين او في العين والثامنة عشر ادعى الكفيل بالاموال الافاء
 وشهدا على البراءة يقبل والثانية عشر ادعى على زوجة انه وكلها فطلقني فشهدا
 انه طلقني بنفسه يقع الطلاق والعشرون ولو ادعى المديون الابراء وشهدوا
 ان المدعى صالح المدعى عليه بحال معلوم يقبل شهادتهم ان كان الضمح بجنس الحق
 لحصول الابراء على البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط واحادية والعشرون
 ولو ادعى عليه خمسة دنانير لوزن سم فشهدوا فشهدا على الفاضل عن الوزن فقالوا
 بوزن في يقبل شهادتهم ان كان وزن في مثل سم فشهدوا او اقل والثانية والعشرون
 ادعى انهم انزلت هذه اجارية من زوجها وشهدوا ان زوجها اعطاهما من غير
 ان يجزي البيع بينهما يقبل والثالثة والعشرون فقال في جامع الفصولين ادعى
 الوديعة وشهدوا ان المودع اقر بالاداء يقبل كما في الغصب وكذا العارية
 وتكون اقامة البينة على اقراره كاقامة البينة على السبب وافتي بعضهم بعدم القبول
 انتهى ما في الشرح مختصا بالامام يقضي علمه في حد القذف والقصاص والتعزير
 كذا في السراجية وفي الهندية يقضي القاضي علمه الا في الحدود والقصاص وفي
 المحيط في الفصل الثاني عشر من كتاب القضاء للقاضي اذا علم احادته في البلدة التي
 هو قاض في حال قضائه ثم رفع اليه تلك الاحادته في البلدة وهو في قضائه بعد يقضي
 بعلمه في حقوق العباد قيات واستخانا في الاموال وغيرها كالنكاح والطلاق وغير
 ذلك لان العلم حاصل بمعاينة السبب فوق العلم حاصل بالشهادة لانه في
 الشهادة احتمال الكذب والاحتمال في المعاينة في القاضي يقضي بالشهادة في هذه
 الحقوق فمعابنة السبب اول انتهى وفي المتن روي عن ابن عمر عن محمد بن جهم
 فقال ما اقر به رجل بين يدي القاضي اخذ به الا الحدود اذ الصلة لله تعالى يقضي
 بعلمه قيات ولا يقضي علمه استخانا لان الحدود اذ الصلة لله تعالى يستوفى
 الامام من غير ان يكون هناك خصم مطالب فلو قضى بعلم نفسه بينهم بعض الناس بالحدود
 بالاقامة بغير حرم وعليه ان يكون نفسه غنة بخلاف القصاص وحد القذف لان هناك
 خصم مطالب الا انه اذا اذ بالسكران فالقاضي يوزنه لاجل الشهادة لما به من امارات
وبشئ كناية القاضي والنفير من هذا الحكم كما هو ظاهر والجب من المص ان قال في اوائل كتابه الا انه يقول الله تعالى
 وقوته لا انقض الا الصريح المعتمد في المذهب

مسألة

وفي الخاتمة رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حية او حائض او طلقها ثلاثا قبل الدخول فرفع ذلك
في قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق احاس وحائض واقفا كما هو مذهب البعض في حكم بطلان
طلاق احاس وحائض وبطلان ما زاد على الواحد ثم رفع القاض آخر فان الثاني يبطل الاول انتهى **مسألة**

في معنى الاحكام واستراط الاجل باطل وبهذا لان استراط الاجل شرط فاسد والتكاح مالا يبطل
اذ قضيت المرأة **في معنى الاحكام** واستراط الفاسد وعن اليعاقبة في رواية بشرائه لا يجوز فضاؤه
في هذه الصورة ايضا او حكم بقوط المهر بالنكاح بلا بنية او اقرار اخذ
القول بعض الناس ان قدم التكاح بوجوب سقوط المهر اما ببقاء من الزوج
او ببراء من المرأة وترك المرأة الطلب في هذه المدة ليس عليه فساد القضاء باطل
لانته مخالف لاجماع السلف او حكم بعدم تاجيل العتق ثم رفع القاض آخر
فان الثاني يوجب حولا ويبطل قضاء الاول كذا في الخاتمة او حكم بعدم صحة
الرجعة بلا رضاها يعني راجعها بلا رضاها ففرضي القاضي بذهب الى ان الرجعة
لا يصح قبل لا ينفذ فضاؤه لانه خلاف قوله تعالى ولعلن من اخوة بردهن كذا
في التنازع او حكم بعدم وقوع الطلاق في الثلاث على اجبي اي على احاس
او حكم بعدم وقوع اي الثلاث قبل الدخول او حكم بعدم وقوع اي الطلاق
على حائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحد او حكم بعدم وقوع الثلاث بطلان
واحدة ففكر باطل لانه مخالف السنة والاجماع فكان باطلا او حكم بعدم
وقوع اي الطلاق على المخطونة عقيبها يعني في شهر حائضها فيه او حكم
بنصف اجرتها لمن طلقها قبل الوطئ اي قبل الدخول بها بعد المهر والخمسين اي
بعد قبض المهر وخمسين وفي المحيط ولو ان امرأة طلقها زوجها قبل الدخول لا وقد
كانت قبضت بالمهر وخمسين بذلك ففرضي القاضي للزوج بنصف اجرتها لانه
كان يرى ذلك كما قال بعض الناس بناء على ان الزوج لما دفع الصداق اليها
المحمون والضحي الكافر فقد رضي بقرضها براءه الزوج كتمتق الزوج بنفسه ولو ان الزوج انتهى ذلك
والغيد والاعجى والآخر بنصفه وساق اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كان لا ينصف اجرتها فكذا ههنا
والحدود في الفقه والبيع فاذا قضى قاض لا ينفذ فضاؤه لانه مخالف قول الجمهور بخلاف كتاب الله تعالى
ليس شرط على البائع فان الله تعالى جعل للزوج في الطلاق قبل الدخول نصف المفروض والمفروض هو
صحيح تولية الاخرى المستحق في العقد واجرها لم يكن مستحق في العقد فلا ينصف فكان هذا قضاء
لانته يفرق بين المديون والمدينين بخلاف النصف فكان باطلا انتهى او حكم بشرائه لا ينفذ فضاؤه
والمراد بالآخرين اخصوم بخلاف النصف فكان باطلا انتهى او حكم بشرائه لا ينفذ فضاؤه لانه لا ينفذ فضاؤه
بمعنى ما في من يبيع ما يملك من ثمنه او ان حرته لكن ليس على هذا المال ونحوه لا يجب كذا هنا او حكم في فاسد ههنا
الاصون اما من يبيع فلا يبيع فضاؤه ايضا صورته فيمن وجد في حقه وادعى اولياء القليل على رجل انك
لا يبيع الا فافترق على الخبير بين المديون والمدينين ففرضي عليه هكذا فصل خارج الوهبانية فاذا المهر فضاؤه
الصبي والغيد والكافر ففرضي عليه ففصل خارج الاستثناء كما لا يخفى **مسألة**

فتلته

وفي الخاتمة رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حية او حائض او طلقها ثلاثا قبل الدخول فرفع ذلك
في قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق احاس وحائض واقفا كما هو مذهب البعض في حكم بطلان
طلاق احاس وحائض وبطلان ما زاد على الواحد ثم رفع القاض آخر فان الثاني يبطل الاول انتهى **مسألة**

في معنى الاحكام واستراط الاجل باطل وبهذا لان استراط الاجل شرط فاسد والتكاح مالا يبطل
اذ قضيت المرأة **في معنى الاحكام** واستراط الفاسد وعن اليعاقبة في رواية بشرائه لا يجوز فضاؤه
في هذه الصورة ايضا او حكم بقوط المهر بالنكاح بلا بنية او اقرار اخذ
القول بعض الناس ان قدم التكاح بوجوب سقوط المهر اما ببقاء من الزوج
او ببراء من المرأة وترك المرأة الطلب في هذه المدة ليس عليه فساد القضاء باطل
لانته مخالف لاجماع السلف او حكم بعدم تاجيل العتق ثم رفع القاض آخر
فان الثاني يوجب حولا ويبطل قضاء الاول كذا في الخاتمة او حكم بعدم صحة
الرجعة بلا رضاها يعني راجعها بلا رضاها ففرضي القاضي بذهب الى ان الرجعة
لا يصح قبل لا ينفذ فضاؤه لانه خلاف قوله تعالى ولعلن من اخوة بردهن كذا
في التنازع او حكم بعدم وقوع الطلاق في الثلاث على اجبي اي على احاس
او حكم بعدم وقوع اي الثلاث قبل الدخول او حكم بعدم وقوع اي الطلاق
على حائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحد او حكم بعدم وقوع الثلاث بطلان
واحدة ففكر باطل لانه مخالف السنة والاجماع فكان باطلا او حكم بعدم
وقوع اي الطلاق على المخطونة عقيبها يعني في شهر حائضها فيه او حكم
بنصف اجرتها لمن طلقها قبل الوطئ اي قبل الدخول بها بعد المهر والخمسين اي
بعد قبض المهر وخمسين وفي المحيط ولو ان امرأة طلقها زوجها قبل الدخول لا وقد
كانت قبضت بالمهر وخمسين بذلك ففرضي القاضي للزوج بنصف اجرتها لانه
كان يرى ذلك كما قال بعض الناس بناء على ان الزوج لما دفع الصداق اليها
المحمون والضحي الكافر فقد رضي بقرضها براءه الزوج كتمتق الزوج بنفسه ولو ان الزوج انتهى ذلك
والغيد والاعجى والآخر بنصفه وساق اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كان لا ينصف اجرتها فكذا ههنا
والحدود في الفقه والبيع فاذا قضى قاض لا ينفذ فضاؤه لانه مخالف قول الجمهور بخلاف كتاب الله تعالى
ليس شرط على البائع فان الله تعالى جعل للزوج في الطلاق قبل الدخول نصف المفروض والمفروض هو
صحيح تولية الاخرى المستحق في العقد واجرها لم يكن مستحق في العقد فلا ينصف فكان هذا قضاء
لانته يفرق بين المديون والمدينين بخلاف النصف فكان باطلا انتهى او حكم بشرائه لا ينفذ فضاؤه
والمراد بالآخرين اخصوم بخلاف النصف فكان باطلا انتهى او حكم بشرائه لا ينفذ فضاؤه لانه لا ينفذ فضاؤه
بمعنى ما في من يبيع ما يملك من ثمنه او ان حرته لكن ليس على هذا المال ونحوه لا يجب كذا هنا او حكم في فاسد ههنا
الاصون اما من يبيع فلا يبيع فضاؤه ايضا صورته فيمن وجد في حقه وادعى اولياء القليل على رجل انك
لا يبيع الا فافترق على الخبير بين المديون والمدينين ففرضي عليه هكذا فصل خارج الوهبانية فاذا المهر فضاؤه
الصبي والغيد والكافر ففرضي عليه ففصل خارج الاستثناء كما لا يخفى **مسألة**

فتلته

وكذلك لو لم يعلم الامام بذلك حتى قسم المال بين من اصابه فالفدية باطلة والمال
 وهو المتاع مردود على صاحبه وان علم الامام بحال ورأى احرازه بالفكر احرازاً
 بالاحتجته وقسمه مع غنائم المشركين من اصابه من المسلمين ثم رفع الراضين برب
 ذلك غير احراز جاز ما صنع الاول ولم يبطل لان هذا مما يختلف فيه الفقهاء ومنها
 ما ذكرنا من ان العلماء اختلفوا في ان محذور الاستيلاء من الكفار مال المسلمين
 سبب الملك ام لا فكان اجنبية من الطرفين مصاد فالحق محذور فيه وفي الهداية
 واذا غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 لا يملكونها لان الاستيلاء محذور ابتداء وانتهى والمحذور لا ينتهي سبباً للملك على
 ما عرفت من قاعدة الحكم ولنا ان الاستيلاء ورد على مال مباح فيستحق سبباً للملك
 دفعا لحاجة المظن كما سئلنا على اموالهم انتهى اقول وعلى ما ذكر في الهداية اذا
 قضى القاضي بعدم ملك الكافر مال المسلم باحرازه بدارهم ثم رفع الراضين آخريه خلاف
 ذلك يلزم ان لا يبطل قضائه لمصاد فتن محلاً محذوراً فيه والمفهوم من مسئلة المان
 ضلته فافهم او رفع الحكم ببيع درهم بدرهمين بذابيد اخذ من قول الحسن
 رضي الله تعالى عنه لا ينفذ لانه لم يوافق احد من الصحابة فكان لا يجوز ان ينفذ في النزاهة
او رفع الحكم بصفحة صلوة المحدث صورته لو قال لا امر ان يصفى اليوم صلوة صفحة
 فامر ان يبدل فصفى فرغى في انشاء صلوته فصفى فاض لصفوة صلوته وحكم يكون امر
 المرأة بغيرها بناء على ان اخرج من غير السبيلين لا ينفذ الوضوء عند الشافعي
 لما روي انه عليه الصلوة والسلام فاء ولم يتوضأ ولان غسل غير موضع النجاسة
 امر تفدي فيقتصر على مورد الشرع وهو الخبز المعاد ثم رفع هذا الحكم الراضين صفحي
 ابطله لعدم وجود الشرط لقوله عليه الصلوة والسلام من فاء او رغب في صلوته فليفرق
 وليتوضأ وليبين على صلوته ما لم يتكلم ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة
 وبهذا القدر في الاصل معقول والا فنصار على الاربعة غير معقول لكنه تفدي
 ضرورة تفدي الاول او الحكم بقمة على اهل المحنة يتلف مال قتلى على النفس
 او الحكم بحد القذف بالتوضف فقط او الحكم بالفرقة في معوق البعض وفي الحجة
 ولو قضى قاض بالفرقة في رقبتي اعنق المين واخذ منهم لم ينفذ قضاؤه لانه
 محذور فيه فمالك وان في بقولان بالفرقة واحتمل احديث الحسن البصري ان رجلاً
 ستمه عسده في رقبته والامال غديره فاخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 واعنق الناب من رقبته وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا ينفذ قضاؤه لان الحكم تعالى
 الله ان قال ان ما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله تعالى لم يثبت فيه اختلاف الصحابة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فمأذونا الى الفسخ القدير

في الهداية وحديث القصة كان في الاستيلاء ثم نسخ

الفرقة

الفرقة نوع فحاروا وخرعوا وان كان ثم انسخ والعمل بالمنسوخ باطل انتهى
 او الحكم بعدم جواز تفرق المرأة في مالها بغير اذن زوجها وفي خاتمة امرأة بلفظ مبلغ
 الفاء على فدية وتفرقت في مالها كالعتق وتخذ ذلك بغير اذن زوجها فرفع الامر الى القاضي
 فابطل القاضي تفرقها كان قضاؤه باطلاً وان قال بعض الناس ان تفرق المرأة في مالها
 لا ينفذ بغير اذن الزوج الا ان هذا قول جمهور فلا ينفذ فيه قضاء القاضي انتهى
 لم ينفذ في الكل هذا ما حررته من النزاهة والعمادية والصبرية والتأخر خاتمة
 ومن فروج هذه المسائل ما في الحديث البدهاني حيث قال ولو قضى قاض بشاهد
 ويجوز لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف التنزيل لان ظاهر قوله تعالى واستشهدوا
 شهادتين من رجالكم يعني ان يكون حجة الاستحقاق من جانب المدعي بشهادة
 رجلين او شهادته رجل وامرأتين وان جعل الحجة بشهادة واحد ويجوز
 المدعي فقد خالف النقص وانما قال الذهبي انه بدعة لانه لم يعمل به احد من
 الصحابة وانما احسنه معاوية فكان بدعة منه وذكر في كتاب الاستحقاق
 ان على قول الاحنف وسفطان الثوري رحمهما الله تعالى فنفذ قضاؤه لما روي
 عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قضى بشاهد ويجوز الطالب وقد
 اخذ به بعض العلماء فكان قضاء في فضل محذور فيه فنفذ قضاؤه وعلى قول ابي يوسف
 لا ينفذ لانه خالف التنزيل وفي فضيلة اجماع من تعلقي ان القضاء بشاهد
 ويجوز يتوقف على امضاء قاض آخر انتهى ومنه لو قضى قاض في الحدود
 والقصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الراضين آخريه خلاف رأيه لا ينفذ
 قضاؤه ومنه لو قضى بما في ديوانه وقضى بشاهد او بشهادة شاذ على صلاتي
 لا يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه وخاتمه او بشهادة من شهد على فضيلة محنومة
 من غير ان يقرأ عليه ونقض المرأة في صدق وقود ان هذا اذا ردت شهادته
 اي شهادته ان هذا لعنة ثم زال العنة فشهد في تلك الاحادثة لم يقبل الا في اربعة
 مواضع وهي العدة والكافر على المسلم والاشقي والصبني اذا شهدوا فهو لا
 قرينة شهادتهم ثم زال المانع فشهدوا ان تلك الاحادثة فانها تقبل كذا في
 الخلاصة وسواء شهد بعد عذبة وسواء كان بعد كمين او لا كما في القضية
 فروع بين هذا وبين الفاسق اذا شهد في حادثة وردت في شهادته ثم زال
 الفسق بالتوبة فاعاد تلك الشهادة فانه لا يقبل شهادته وكذلك الزوج

ما قال بعض اهل العلم فانه لا ينفذ في جوارحه خاصة فقال
 وفي جوارحه خاصة فقال
 احد من اهل البيت
 فعند عمر بن الخطاب
 فذفا في تفرق غلبي
 وهو قولنا لا ينفذ
 بوجوب الحد فاض
 انما في هذا خاتمة

اذا شهد الزوجة وهو حر او الزوجة الزوج وهو حرة فردة القاضى شرها ذرها
 ثم ارتفعت الزوجية فاعاد تلك الشهادة لا يقبل شرها ذرها ووجه الفوق بينها
 ان رد الشهادة في الفسوق والزوج والزوجة اذا كانا حريين محال على نعمة الكذب
 عن حريته على كونه غير اهل الشهادة لان الفسوق اهل للشهادة والزوج والزوجة
 كذلك لقيام ولاية كل واحد منهما على نفسه على المال الا انه يمكن في شرها ذرها
 زيادة نعمة الشخص بسبب الفسوق او بسبب وصلة الزوجية فكان الرد محالاً
 على نعمة الكذب فاذا كان الرد محالاً الى نعمة الكذب صار ان هدر الشهادة القاضى مكذباً
 من جهة الشرع فيما شهد به وتكذب الشرع بنقل منزلة التكذيب من حيث العبادة
 فلا يكون بشرها ذرها عبدة بعد ذلك فكذلك هذا فاما في العبد ان كان عبداً
 فردة الشرع عنه محال له على نعمة الكذب لانه عدل فيكون محالاً على كونه غير اهل
 فلم يبر مكذباً فيما اخبر به من جهة الشرع فقبل حبه اذا صار من اهل الشهادة بالعتق
 كما قبل الشهادة فان كان العبد فاسقاً فقد عكس في شرها ذرها عدم الاهلية ونعمة
 الكذب فكان الرد محالاً على عدم الاهلية لا على عدم نعمة الكذب حتى يتوقف الرد
 ولا يتأثر فيكون لقبلاً للرد بقدر الامكان وفي الصبي عدم الاهلية وعكس نعمة
 الكذب ايضا لانه لا يبالى من الكذب من حيث انه لا يحرم عليه وفي الكافر يمكن نعمة
 الكذب ايضا لان عداوته مع المسلم اظهر وعكس عدم الاهلية لانه لا ولاية له
 على المسلم فقبل بالرد على عدم الاهلية لا على نعمة الكذب فلم يبر مكذباً فيما اخبر
 من جهة الشرع فقبل حبه اذا صار اهل كذا في الحيط **لخص ان يطلع في ان يدين**

يقضي عليها

يقضي عليها حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره فذلك ذكر السببية
 فيما اذا كان ما يدعى عليها سبباً واحداً ستمظهر الثالث ان يكون المدعى
 شيئاً من مختلفين وما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر لئلا حال لا ينفك عنه
 فيكون خصماً ويقضي عليها اما الذي يكون ما يدعى على الحاضر والغائب سبباً واحداً
 وما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر لا محالة فذلك في مسائل الاولى ادعى
 داراً في يد رجل انه ملكه وانكر ذو اليد وبرهن المدعى ان الدار داره اشتراها
 من فلان الغائب المالك يقضي ويقضى له بالدار لان المدعى عليها شقياً واحداً
 وما ادعاه من الغائب سبباً لكون ما يدعى على الحاضر لان الشراء من المالك
 سبباً لا محالة الثانية ادعى الشفعة في دار في يد انسان فقال ذو اليد للدار
 في ما اشتريته فبرهن المدعى عليه انه اشتراها من فلان الغائب يقضي ويقضى على
 الحاضر والغائب الثالثة ما سأل في الممان ان شاء الله تعالى في قوله انه لو ادعى
 كفالة على رجل محال بادن له واما الاصل الثالث وهو ما اذا كان المدعى شيئاً
 وما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر فبيان في مسائل الاولى فذف
 محضاً حتى وجب احد فقال الفاذف انا عبد وبذل مني جد العبد وقال المفذوف
 لا بل اعتقك مولاك وعليك جد الاحرار وبرهن على اعتناق مولاه يقضي ويقضى
 في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى
 مختلفين العتق ومحال احد لكن احدهما لا ينفك عن الآخر لا محالة والثانية
 لو شهد على رجل فادعى المسلمون عليه انهما عبيد له فقال فبرهن المدعى ان المالك
 الغائب اعفهما يقضي ويقضي بعقوبتهما لان العتق لا ينفك عن ولاية الشهادة
 الثالثة فذل عبد وله وليان احدهما حاضر والآخر غائب وادعى الحاضر على الغائب
 ان الغائب عتق عن نفسه وانقلب نفسه مالاً وبرهن عليه يقضي ويقضى على الحاضر
 والغائب انتهى وقد ذكر العمادي في فصوله فروعاً من مختلفين حكماً وذكر ان
 احدهما يقاس على الآخر وفروغ بينهما في جامع الفصولين في الفصل السادس فليست
 وهو من مهران مسائل القضاء ما نصه رفع **بفس** ادعى على ان له على احمد
 بن محمد بن احمد كذا درهما وهو هذا فشهد له شهوده ان هذا احمد بن محمد بن احمد
 وله عليه كذا بشت المال لا التسبب اذ المدعى وشهوده ليس بخصم في اثنان
 التسبب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاشارة ثم قال وعلى قياس مسألة اخرى

اشارة الى فساد اي
سمر قد

وهي انه لو ادعى ان له على فلان ديناً وانتهى ما بينه وبينه وارثه وابنه واسم ابني
 كذا واسم جد كذا وبرهنه بنصب النسب ينبغي ان يكون هناك ذلك القول
 يمكن الفرق بين ما بان الاشارة هنا نفى عن ثبوت نسبه اذا حق ثبت عليه
 بالاشارة وان لم يثبت نسبه واماً نفي فلا يمكن ثبوت حقه عليه الا بثبوت نسبه
 اذ المال على الميت فلا ينتقل الى الميراث عليه الا بكونه وارثاً فافترقا والله تعالى اعلم
 انتهى ما في اجماع وعلى هذا التفصيل لو شهد بان فلانة زوجة فلان وكلت
 زوجها فلانة في كذا حادثة على خصم منكر وقضى بتوكيدها كان قضاء بالزوجية بينها
 وهي حادثة الفتوى التي وقعت في زمان المص رحمه الله تعالى ونظيره ما في الخلاصة
 في طريق الحكم بثبوت الرضائية ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويذكر
 حتى على اخر فتتارحاً في دخول فقام البينة على روايه فثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيد
واصل القضاء الضعيف ما ذكره اصحاب المتن من انه لو ادعى كفاية على رجل
بمال باذنه فاقتر الميراث عليه بها اي بالكفاية ولكن انما الحق فذهبن على
الكفى بالدين وقضى عليه لا كان قضاء عليه قصداً وعلى الاصل الغائب ضمنا
حتى لو حذر وانكر لا يلتفت الى انكاره وبهذا هو الموعود فيما سبق بقولنا الثالثة
ما سبانه وله اي للقضاء الضعيف خروج وتفاصيل ذكرناها في الشرح
ومنها ما ذكرنا سابقاً معرباً الى النزازية قال في خزانة الفتاوى اذا امان القاضي
القول خلفاؤه ولومان واحد من الولاة القول خلفاؤه ولومان اختلفة لا يقول
ولانه وقضائه انتهى وفي الخلاصة وفي هداية الناطقي لومان القاضي القول
القول خلفاؤه وكذا امراء الناحية بخلاف موت اختلفة قولاته وقضائه وقضائه
لا يقولون موت اختلفة السلطان اذا عزل القاضي القول النائب بخلاف موت
القاضي وفي الخط اذا عزل السلطان القاضي القول نائبه بخلاف ما اذا امان
القاضي حين لا يقول نائبه هكذا قيل وينبغي ان يقول النائب بعزل القاضي نفسه
لانه نائب السلطان او نائب العامة فلا يمكن ابطال حفرهم الا ترى انه لا يقول
بموت القاضي وعليه كثير من المراجع انتهى وينبغي ان اخبر لو علم بعزله ولم يعلم القاضي
انه لا ينفذ حكمه لعله انه غير صالح باطناً ولم اره وكذا اذا بلغ النائب عزل القاضي القضاء
وينبغي ان لا يقول حتى يعلم اصله وكذا ما اركم ما اذا بلغ الاصل دون النائب ولم يعلمهم
فيكونوا وينبغي ان يصح حكمهم وان اسحق الاصل ما عيّن له على القضاء من بين المال

لمباشرة

لومان القاضي القول خلفاؤه ولومان الامام لم يقول قضائه ولو انفق اهل بلدة قد قدم قاض
 على ان قلده واقضيا فان كان الامام موجوداً بطل تفويضهم وان كان مفقوداً صح ونفذت احكامهم عليهم
 فان تجدد بعد نظره امام لم يستدع النظر الا باذنه ولم ينتقض من حكم ما تقدم احكام السلطانية

لمباشرة نوابه وفي النزازية ما ان اختلفة ولما اراد وعمل فالحق على ولايته وفي الخط
 مات القاضي القول خلفاؤه وكذا امراء الناحية بخلاف موت اختلفة واذا عزل القاضي
 يقول نائبه واذا امان لا والفتوى على انه يقول بعزل القاضي لانه نائب السلطان
 او العامة ويقول نائب القاضي لا يقول القاضي انتهى وذكر في العمادي وجامع
 الفصولين كما ذكر في الخلاصة وفي فتاوى قاضخان واذا امان اختلفة لا يقول
 قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي مادوناً بالاختلاف واستخلف غيره فمات القاضي
 لا يقول خلفه انتهى ولا ينافي له ولا يمكن القاضي عزله الا اذا قال له ول من شئت
 واستدرك من شئت كذا في النزازية فخرج من ذلك اختلاف المراجع في القول النائب
 بعزل القاضي وموته وقول النزازي الفتوى على انه لا يقول بعزل القاضي بدل على
 على ان الفتوى على انه لا يقول بموته بالاولى لكن على بانه نائب السلطان فبذل
 على ان النائب الآن يقول بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه
 فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفرق احد الآن انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة
 ابن القيس ونائب القاضي في زماننا يقول بعزله وبكونه فانه نائبه من كل وجه انتهى
 فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في مواج الداراية كونه كوكيل قاضي القضاء مذهب
 واجه وعنده انما هو نائب السلطان وفي النزازية عزل السلطان القاضي لا يقول
 ما لم يصل اليه الخبر كالوكيل وعن الثاني انه لا يقول ما لم يأت قاض آخر صيانة للسلطان
 عن تعطيل قضاياهم هذا اذا لم يعلق عزله بشرط كوصول وخبره وان معلقاً لا يقول
 ما لم يصل اليه الكتاب وان وصل اليه الخبر اربع حضرات اذا حلت بالقاضي القول
 فوات السبع او البصر والعقل او الدين وعند الثاني لا ما لم يقد مكانه اخر انتهى
 وفي شرح المص للمكثز وبشرط لسلطان الموتى للقضاة البلوغ لما في النزازية
 ما ان السلطان وانفقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي ان يفوض التقليد
 على وال وبعد هذا الولاة نفسه تبعاً لابن السلطان لشره والسلطان في الرسم
 هو الابن وفي الحقيقة الولاة لعدم صحة الاذن بالقضاء واجمعة لمن لا ولاية له انتهى
وفي التاتارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النائب انتهى
وفي وقف القنية لومان القاضي او عزل يفي ما نصبه على حاله ثم رفع يفي فيما انتهى
وفي النزازية اجتمع اهل البلدة وقد توارى على القضاء لا يصح لعدم الضرورة وان مات
سلطانهم وصحوا على سلطنة رجل جاز للضرورة ما ان والي المص فقدم العامة رجلاً

ليجمعهم بلا اذن خليفة او امير او قاض او صاحب شرط ولا خليفة ميث لا يصح جمعهم
وعن محمد بن ابي بصير فاجتمعوا على رجل يجمعهم حتى تقدم عامل السلطان يجوز لان
علينا رضي الله تعالى عنه جمع الناس حين حضر عثمان رضي الله تعالى عنه وليس للقاضي
ان يصلي بالناس الجمعة الا اذا كان في مشوره ذلك وقول محمد القاضي ان يجمع
جمعة المخرج على هذا اذا قال السلطان للوالي فلان من شئت يصح ولو قال له فلان
اصلا لا يصح وكذا لو قال للوكيل وكل من شئت صح وكل واحد لا انشئ كلام البرازية
وفي التهذيب وفي زماننا لما تغذرت التركة بعلبة الفروع اختار القضاة
استخلاف اليهود كما اختار ابن ابي ليلى لمصلحة غلبة النظم انتهى وقال المصنف
في شرح الكفر قلن ولا يضعفه ما في الكتب المعتمدة كما اخلاصة والبرازية من انه
لا يجب على ان يبدل الله عند ظهور عدو الله والكلام عند خفاها خصوصاً في زماننا
ان ان يبدل جبريول الحال وكذا المرحلي غالباً والجبريول لا يوفق الجبريول وفي الملتقط
عن عثمان بن محمد الروزي قال قدمت الكوفة قاضياً عليها فوجدت فيها مائة
وعشرين عدلاً فطلب استراهم فردتهم الى سنة ثم الى اربعة فلما رايت ذلك
استعفت واعتزلت قال الفقيه لو استعفى القاضي ذلك لضاق الامر
ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل فليست عيسى اذ لا نكح على شعب
اي الرجال المذهب وقال عمر رضي الله تعالى عنه نزلت منكم الشراير وذوي عدل
منكم بالبشائر حين قال سبحانه ونعاله واسترهدوا ذوي عدل منكم انتهى
وفي مناقب الكرد في باب ابي يوسف اعلم ان تخلف المذبحي والهاد
امر منسوخ باطل والعلي بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاضي وكرانه
المفتيان ان السلطان اذا امر فضائه بخلف اليهود يجب على العلماء ان
يصحبوا السلطان ويقولوا له لا نطعن فضائلك امرا ان اطاعوك بلمن منه
سخط الخالوة وان عصوا بلمن منه سخطك الى اخر ما فيها لا يصح رجوع
القاضي عن فضائه فلو قال رجعت عن فضائي او وضعت في تلبس اليهود
او اطلقن حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في اخاينة وقبده في اخلاصة بما اذا
اذا كان مع شرائط الصفة من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم ينقض
وفي الكفر قبده بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشبهة مستقيمة انتهى
الا في مسائل الاولى من ان اذا كان القضاء بعلية فله الرجوع عنه كما ذكره

ابن وهبان

ابن وهبان استنباطاً من نفيد اخلاصة بالبيئة وعبرة اخلاصة هكذا القاضي
اذا قضى في حادثة بالبيئة ثم قال رجعت عن فضائي او قال بدي غير ذلك او قال
وضعت في تلبس اليهود او قال اطلقن حكمي او نحو ذلك لا ينعقد ذلك والقضاء
ماض اذا كان مع شرائط الصفة انتهى قال ابن وهبان في شرحه ما نصه
واذا قد علمت ذلك فأنف على البيئة اشارة الكتابين **فن** في فيما ذكره صاحب
صاحب اخلاصة زيادة نفيد وهو انه اذا كان الحكم مستنداً بالبيئة لا يجوز
رجوعه وقد اخفاه صاحب الفوائد وفيه اشارة الى انه لو كان يعلم ثم يتبين له
ان علمه كان وهماً جازله الرجوع بل يجب له امثاله ان اعترف عنده شخص شخص
بجلبه وغاباً ثم جاء شخصان ثداعيا عنده فحكم على احداهما ظاناً منه بانه ذلك
المعترف ثم يتبين له انه غيره فانه ينبغي له ان لا يحضي حكمه وينقضه وقد نفى في القبنة
عن ابي حامد مالبود ذلك قال ابو حامد قاض قضى في حادثة ثم ظهر له خطأوه
يجب عليه ان ينقض فضائه انتهى وهو المراد بقوله **الثانية** من تلك المسائل
المتشبهة اذا ظهر له خطأوه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأي المحل
يعني اذا قضى القاضي في واقعة فحتمها فغيراً ثم رآى خلاف ما حكم به فانه ليس له
ان يرجع في حكمه ولا العبرة ان ينقض حكمه ما لم يخالف الكتاب او السنة او الاجماع
وذكر في اداب القاضي عن الشعبي انه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم يقضي بالقضاء ثم ينزل القرآن بغير الذي قضى فلما نزل فضائه ويستأنف
وقبه دليل على ان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان لا ينتظر الوري في ملئ
ذلك بل يقضي بالشهادة ويهيد ذلك شريعة فاذا انزل القرآن بخلافه يكون
ناسخاً لذلك فهو بالتاسخ في المنقض وقبه دليل على ان القاضي اذا قضى
بالاجتهاد في حادثة ليس فيها كتاب ولا سنة ثم تغير اجتهاده فانه لا يرجع
عن حكمه بل يقضي في المنقض بما هو الا حسن عنده ولان صدور الرأي الثاني
في مقابلة الرأي الاول دون نزول القرآن في مقابلة الاجتهاد بالرائي ثم ينقض
الذي قضى بالرأي بالقرآن الذي نزل بعده فنهى ما اول والفرد بين هذا وبين
ما لو قضى القاضي بالاجتهاد في حادثة ثم يتبين النص بخلاف ذلك فانه ينقض
ذلك القضاء لان النص كان عند الحكم موجوداً والقاضي فطر في طلبه بخلاف الاجتهاد
الثاني فانه ما كان وجداً بخلاف القرآن الذي نزل بعد حكم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

فن قاضيان
في فتاوى بخاري

فانه لم يكن نزل بعد الثالثة منها اذا قضى في مجزئته في حاله ذهبه فله بقضه
دون عبثه كما في شرح المنظومة ما نقله وذكر صاحب الفقيه في آخر القضاء في
المجتهدين القاضي المعتمد اذا قضى على خلاف رايه لا ينفذ وقال صاحب البدائع واما
اذا لم يكن من اهل الاجتهاد يعنى القاضي وقضى بمذهب حقه وهو لا يعلم بذلك لا
ينفذ قضاؤه لانه قضى بما هو باطل في اعتقاده فلا ينفذ كما لو كان مجتهدا فنكر
راى نفسه وقضى بما رأى فمجهول رايه باطلا فانه لا ينفذ قضاؤه وكذا هذا ولو
سعى مذهب يقضى بشي على ظن انه مذهب نفسه لم يتبين انه مذهب خصمه
ذكر في شرح الطحاوى رحمه الله تعالى انه لا بد ان يبطل ولم يذكر خلاف لانه اذا لم
يكن مجتهدا يتبين انه قضى بما لا يعتقد حقا فتبين انه وقع باطلا كما لو قضى وهو
يعلم انه ذلك مذهب حقه وذكر في باب ادب القاضي انه يصح قضاؤه وعنده حنفية
رحمته الله تعالى وعندها لا يصح هذا اذا لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد فاما اذا كان
القاضي من اهل الاجتهاد ينبغي ان يصح قضاؤه في حكم بالاجماع ولا يكون لقاضي
آخر ان يبطل انتهى كلام صاحب البدائع امر القاضي حكم بقوله المدعى عليه سلم
المحدود الى الدار الى المدعى بعد اقامته البرهان قال في الفقيه قول القاضي حكمت
او قضيت له ليس بشرط وقوله بعد اقامته البينة للمعتد في واطلب الذهب
منه حكم منه وقوله ثبت عندى بكفى وكذا اذا قال ظهر عندى او صف عندى او عكن
فهذا كله حكم في المختار انتهى واخبرني عن الاسلام الاورجندى انه لا بد من قوله
حكمت او ما جرى مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكما والناطقي ان يصح ان
حكمت ليس بشرط وثبت عندى حكم قال اكلوا ثبت عندى وبهم نأخذ لكن
الاول ان يبين ان البتوت ما اذا بالافرام بالبينة لمخالفة الحكم بين طرفي
الحكام والامر يدفع الدين حكم كالامر كسبه حكم ولم يحكموا خلافا في ان
امر تحصيل حكم كأمرو بالاذمنة قال في الفقيه واما القاضي فيجب المدعى عليه
قضاء بأكثر الا في مسئلة التي ذكرت في العاديات والبرازية حيث قال امر القاضي
ليس كقضاؤه بل ما ذكره الظهري ما نقله وقف على الفقهاء فاذا احتج بعض فرقة
الواقف فامر القاضي بان يقر بيقين من الوقف اليه كان هذا محذورا في الفقه
حتى لو اراد ان يقره الى فقير آخر صح ولو حكم بانه لا يقر الا الى اقربائه لنقض حكمه
دل هذا ان امره ليس بحكم انتهى كلام الظهري وفي شرح الكنز للحنف واما فقه

نفي بوجوب

فعلى وجهين فماله لم يكن موصفا للحكم فليس حكم قطعا ومنه ما اذا اذنته بالغة
عاقلة في تزويج نفسه فانه وكيل عنها فقوله ليس حكم كما في القاسمية وما كان
منه موصفا له اي محلا فقد اختلفوا فيه وله صور منها تزويج الصغار الذين
لا ولي لهم ومنها شراؤه وبيعه مال البتيم ومنها فسخ القاضي الففاراني غير
ذلك مما هو في هذا المعنى يخرج في التحسين بانه حكم ولذا قال المصنف فعل القاضي حكم منه
ولكن هذا ليس على اطلاقه فان القول على خلافه بل في بعض المواضع ولذلك قال
فليس له ان يزويج البتيم التي لا ولي لها من نفسه لانه لو جاز تزويجها من نفسه
كان ذلك حكما من نفسه وحكم الامام والقاضي لنفسه لا يجوز وكذلك لا يجوز
تزوجها من ابنه ولا من لا يقبل شهادته له وردة القاضي المحقق الشيرازي
بابه الامام في فتح القدير من كتاب النكاح بانه ليس بحكم لانها شرطه وهو الواجب
ثم قال والاطلاق بالوكيل يكفي للمنع يعنى ان الوكيل بالنكاح لا يملك ان يزويج من ابنه
فكذا القاضي محذوره الوكيل لا من حيث انه حكم من لا يقبل شهادته له واما اذا انتهى
القاضي مال البتيم لنفسه من نفسه او من وصي اقامه فمذكورة في اجماع الفصولين
من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال البتيم فقال لم يجز بيع القاضي ماله من بيتيم وكذا عكسه
اذا القاضي انما يقدر ولا يثبت في حق ما بين الناس واما في بيته وبين الناس فهو كغيره
اذا انتهى منه وفي حق اولاده سواء فاذا لم يملك البيع من اولاده فلا يملك من نفسه
وذكر في البيهية قاض لو باع مال البتيم من نفسه لا يجوز لان بيع القاضي يكون على وجه
الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز انتهى ويرد عليه ايضا خلاف الواجب والاحاق بالوكيل
للمنع مقرر عن كونه حكما لان بيع الوكيل من نفسه باطل وكذا ما ذكر في الذخيرة من ان
الامام اذا انتهى شيئا من الغنيمة لا يجوز شراؤه وان كان للغانيم فيه منفعة ظاهرة
لان الامام انما يبيع على وجه احكام بين المسلمين ولهذا لا يلزم العودة عليه فلو جاز بيعه من
نفسه كان ذلك حكما من نفسه وحكم القاضي والامام لنفسه لا يجوز انتهى خلاف الواجب
ولكن لما تكرر ذلك في كلامنا اختصنا بالاول ان يقال ان الحكم القوي يحتاج الى الدعوى والقاضي
كما لقضاء الضعفي لا يحتاج الى دعوى له وانما يحتاج القوي ضد الضعفي نفع الضعفي
لكلامهم واما ما شراه القاضي من وصية او باع من بيتيم وقوله فانه يجوز
ولو كان وصيا من جهة بهذا القاضي انتهى كلام اجماع ولو باع القاضي ما وقفه
المريض في مرض موته بعد موته لغرمانه ثم ظهر مال آخر لم يبطل البيع وبشئى بالحق

ارض توفيق مكانه بخلاف الوارث اذا باع الثلثين مما وقفه المريض في مرض موته
 عند عدم الاجازة فانه يشترط لقوة الثلثين ارض توفيق سواء ظهر مال آخر
 او لم يظهر لان فعل القاضى حكم بخلاف غيره كما في الظاهر من كتاب الوفاق الا في مسئلة
 وهي ما اذا اعطى فقرا من وقف الفقراء فانه ليس يحكم حتى كان له ان يعطى غيره صورته
 رضى وقف على فقراء فاضاع بعض فرائده ورفع الامر الى القاضى فاعطاهم منه لم يكن
 حكما ولكنه بمنزلة القضى في ان يرضع في المستغن بان يعطى غيره من الفقراء جميع
 الغلة واما لو قال سكن ان يعطى غير فرائده قبل نفذ وقفه كما في جامع الفضولين
 وفيما اذا اذن الولي للقاضى في تزويج الصغيرة فزوجها القاضى كان وكيلاً من جانب
 الولي فلا يكون فقه كما صحت لورفع عقده وفي بعض النسخ حكمه الى مخالف له لقضيه
 كما في القاسمية فالمستغنى في مثلان وقوله ان فعله حكم يدل على ان الدعوى
انما هي شرط الحكم القوي دون الضعيف فليثبت له وقد ذكرناه في السرد في صدق بيان ضيق
الفقراء القصدى للدعوى دون الضعيف اذا قال المقلد اسمع افواه لا تشهد على
وسعد ان يشهد عليه كما في الخلاصة لان الامر ليس بشرط تحقق الشهادة فيه من غير
امره ان يشهد عليه الا اذا قال المقلد اي لمن شهد لا يشهد عليه بما اقر في لا يشهد
ان يشهد وبهذا لان الشاهد لا يعرف المدعى حقيقة او مبطل والمدعى يعرف حقيقة الحال
واذا امتنع ان يشهد على الشهادة بحكم ذلك على انه مبطل كما في صلب التاخر من قبل الامارات
لم قالوا واختلفوا فيما اذا برع المقلد وقال انما يشهد لك هذا وطب منه الشهادة في
يشهد وقيل لا يشهد فالأختلاف في تلك المسئلة دليل على ان فيما قاله اخضاع رحمه الله
نعاله نوع نظر حسب شؤن هذه المسئلة ذكر في بعض المواضع اذا قال المقلد لا يشهد
على لا يصح السري واذا لم يصح السري لا يكون هذه حجة ففوت ان في هذه المسئلة نوع
استنباه وشروط يختلف القاضى عزم المبتدع بان الدين واجب لك وما ابدانه
منه ولو كان الدين ثابتا باقرار المريض في مرض موته كذا في التاخر من قبل الامارات
احيد في افعال المريض ما نصقه قال اخضاع رحمه الله تعالى مريض عليه دين لبعض ورثته
اراد ان يقر له بدنيه فقد عرف من اصل اصحابنا ان اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح واجبة
في ذلك حتى يرض هذا الوارث الى دينه ان يقر المريض بالدين الاجنبى يرض به فيقول الاجنبى
ليس هو لي وانما هو لوارثك فلان هذه اجبة انما يتأتى على قولنا واما عند زفر لا يتأتى
لان عقده لا يصح بهذا الاقرار واجبة التي يتأتى على قول الكل ان يقر المريض بالدين

لاجنبى

لاجنبى يرض به ويأمر الاجنبى حتى يقتض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبى اضاف
 ان يحلفنى احكم بالله هذا الدين واجب لك على المبتدع وما ابدان المبتدع منه ولا من سلفي
 عليه ما يستلزم عزم المبتدع فلا يجوز له ان اصف عليه فاجبة في ذلك ان يأمر
 المريض هذا الاجنبى حتى يبيع عينا من اعيان ماله يعنى مال الاجنبى من الوارث بالدين
 الذى له على المريض فاذا باعه وقبل الوارث ذلك جاء دين الوارث على المريض للاجنبى
 فاذا اصفه احكم كان حلفه على امر صحيح ثم ذكر اخضاع رحمه الله تعالى ان القاضى
 يحلف الاجنبى المقر له بالدين بالله هذه الدين واجب لك على المبتدع وما ابدان منه
 وان لم يكن هذه الدين طالب لان الدين هذا انما يقع للمبتدع والقاضى نائب المبتدع فيحلفه
 احتياطاً وان لم يكن له طالب انتهى انما يجوز اقامة البينة على المسخر اذا لم يعلم
القاضى بانه مسخر وان علم به فلا وحكم على المسخر لم يجوز وقف المسخر ان ينصب
القاضى وكذا عن الغائب ليس يحل اخضوعه عليه وانما يجوز نصب الوكيل من خفي في بيته
بعد ما نادى امين القاضى على باب داره وفي ادب القاضى الخضاع رضى ادعى عقاراً
في يدى رضى واقام البينة على الملك والقاضى لا يسمع ببنته ولا يقتضى له بالملك
ما لم يعلم ان العقار المدعى به في يد المدعى عليه او شهد الشهود بذلك لجواز ان المدعى
واضع رضى حتى يقر بان العقار المدعى به في يده فيقتضى القاضى بذلك عليه ويكون بذلك
عليه وعلى غيره والعقار في الحقيقة في يد غيره وذكر في شرحه ان اجماع رضى غاب
فيما رضى وادعى على رضى ذكر انه غير الغائب وتكلم بطلب كل حصة له على غمائه بالكوفا
واخضوعه فيه والمدعى عليه ينكر وكالته فاقام المدعى ببنته على وكالته فقتضى القاضى
عليه بالوكالة قال الشيخ الاسلام رحمه الله تعالى هذه المسئلة دليل على جواز احكم
على المسخر فانه قال ذكر انه غير الغائب ولم يقل ادعى على رضى هو غير الغائب قال الصدر
رحمة الله تعالى ولكن هذا عندنا محمول على ما اذا ما لم يعلم القاضى بكونه مسخراً وقيل ينبغي ان
نكون هذه المسئلة على روايتين اذ حاصل الحكم على الغائب وفيه روايتان عن اصحابنا وكان
ظاهر الدين المرعيتان يعنى بان الحكم على الغائب لا ينفذ كسائر بيطرقوا الى هدم مذهب
اصحابنا رضي الله تعالى عنهم اجمعين فلو ان القاضى حكم على المسخر وامضى قاض آخر صح
الامضاء ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله كذا في المحيط اثبات التوكيد عند القاضى لا يصح
جائز ان كان القاضى عرف الموكل باسمه ونسبه والآخر كما ينبغي لا ينفذ
القاضى بالوادة والفق في الاول واجبة اذا ارتد القاضى او فسخ على حاله

لان المرتد امره موقوف ولان الارتداد فسوق وبنفسه لا يقول الا ان ما قضى
 في حال الردة باطل وقد مر فيما سبق ما يخالفه حيث قال البقاء اسم من الابتداء
 الا في مسلمين اذا فسوخ القاضي فانه يقول واذا اولى فاسقا يصح ولكن هو
 قول البعض وقيل في تقليده لان الذي ولاه ما رضي به الا بعدا وفي الواقع ان
 الفتوى على انه لا يقول بالردة فان الكفر في ابتداء في احدي الروايتين حتى لو قل
 الكافر لم اسم هل يحتاج الى تقليد اخر فيه روايتان انتهى وبه على ان تقليد الكافر
 صحيح وان لم يصح فضاؤه في حال كونه ولا يقول والجمعة بالعلم بالعلم حتى
 يقدم الثاني مكانه صيانة على العباد واختلف المخرج في القاضي الا ان يكون
 في المنزلة اذا اتاك كتابه فقد عز لك فلا يقول الا به يعني وصل اليه الخبر لا يقول
 الا بوصول الكتاب يصل طلب من القاضي كناية عن حجة الابرار في غيبة صهره لم يكن
 له عند ابي يوسف خلافا لمحمد والجمعوا على انه يكتب حجة الاستيفاء صورته واذا ادعى
 المطلوب ان الطالب قد ابرأه عن كل قيس وكثيرا وقال قضيت الذين له علي
 واخام على ذلك ببينة وقال للقاضي ان ابرأه اقدم البلدة التي فيها الطالب
 واخاف ان ياخذ في المال ويحج الابرار او الاستيفاء وشهودي ههنا فاشيخ
 من شهودي واكتب له الى ذلك القاضي فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في
 ذلك على قول ابي يوسف وقال محمد رحمه الله تعالى يكتب واجمعوا على انه لو قال محمد في
 الاستيفاء مرة وضاعف مرة فانا اضاف ان يخاف من مرة اخرى فاشيخ شهودي
 واكتب القاضي ذلك البلد انه يكتب فوجه قول محمد رحمه الله تعالى ان جواز كتابة القاضي
 باعتبار الحاجة والحاجة هنا ثابتة فانه لو حذر ذلك البلد ربما ياخذ الطالب بالمال
 وليس له ثمة شهود على الابرار فيحتاج الى العود الى بلد الشهود واقامة الشهود عند
 القاضي واخذ الكتاب منه وفيه من اخرج ما لا يخفى على احد والبولوسف رحمه الله تعالى
 يقول قبول البينة يعني كجود الحقيقة وجودا فخرابه ولم يوجد بخلاف ما اذا قال
 محمد في الاستيفاء مرة اخرى لان ايجود صار فخرابه وان لم يوجد حقيقة فاحاصل
 ان حقيقة ايجود من احاطت بشرط سماع البينة عليه ليقضي عليه ومن الغائب بشرط
 ايجود لبيع البينة عليه ويكتب ولان القاضي نصب لفصل الخصومات لا التنازع
 وفي هذا ايجود اخصومة لان اخصومة ما لو ثبت بعد فلذا لا يجيبه الله الا ترى ان
 الطالب لو كان حاضرا وقدرته المطلوب الى القاضي واذا دعي اليه الابرار او الاستيفاء وطلب

من القاضي

من القاضي ان يسأله عن ذلك حتى لو انكر اقام عليه البينة فانه يجيبه الى ذلك فلا يسمع
 منه ذلك حال حضرته في حال غيبته اولى بخلاف ما لو قال خاف من مرة لان هناك اخصومة
 فدها حيث فكاك الكناية لفصلها ولا ياي ويكتب للمرأة حجة الطلاق صورته
 اذا حضر المرأة زوجها الى قاض وقال انه طلقني ثلاثا والفضة عدني ونزول
 بزواج وان اضاف ان ينكر الطلاق بعد ذلك فاسأله حتى اذا انكر اجمعت عليه
 البينة فان القاضي يسأله والفوق بين هذا وبين مسألة الاستيفاء وظاهر وهو
 ان القياس فيها واحد وهو ما ذكرنا الا اننا نكرناه حجة احتياط لان الباب باب
 الفرج والاحتياط في باب الفرج واجب ومن جنس مسألة دعوى الابرار على الغائب
 مسلمتان اخرى ان احدهما مسألة الشفعة وصورة رجل قال للقاضي اني
 استديت دارا وفلان الغائب شفعي وقد سلم الشفعة واخاف اني اذا ذهبت
 ثم ياخذني بالشفعة وينكر اني سلم وبطلب منه ان يسمع البينة على النسخ ويكتب
 بذلك فزوج على خلاف الذي قلنا الثانية مسألة الطلاق وصورة المرأة قال
 للقاضي طلقني زوجي ثلاثا وهو في بلد كذا اليوم وانا اريد ان اذهب الى تلك البلدة و
 واخاف ان زوجي ينكر طلاقه فاشيخ شهودي واكتب الى قاضي تلك البلدة فاقضى
 بيني وبينه فزوج على خلاف الذي ذكرناه فان كان هذا الذي حضر القاضي اخصومة ايجود
 واخصومة مرة سماع ببينة وكنت له بذلك بلا خلاف ولو كان الطالب ابرأ المطلوب
 عند القاضي او كان الزوج طلق المرأة عند القاضي فاقضى يكتب ما سمي من هذا على
 اصل محمد رحمه الله تعالى ظاهر لان العلم حاصل بالمعينة فوق العلم حاصل بالبينة
 فلما كان القاضي يكتب حجة فهران اولى قالوا وعلى قياس ابي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي
 ان لا يكتب لما مر واذا اراد القاضي ان يكتب بعلمه فان كتاب القاضي له حكم القضاء من
 وجه ففي كل موضع جاز له ان يقضي بعلمه جاز له ان يكتب بعلمه وقد ذكرنا فضل القضاء
 بالعلم قبل هذا ما فيه انفاذ ومافيه خلافا فليدبر قال القاضي للمدعي عليه عند ثبوت
 الدعوى لديه قضيت بكذا عليك ببينة او اقرار يعني يبين ان الثبوت كان
 بالبينة او بالاقرار اذ الحكم ببينة يخالف الحكم بالاقرار يقول ابي القاضي الى الحذرة
 امينا للدعوى واليمين اذ لم يثبت الوكاله وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي
 الحذرة هي التي لا تكون برة نكران او ثبوت ولا ابرارها غير الحكم من احوال اما المرأة
 التي جلت على المنفعة فراه رجال اجانب كما هو عادة النقص البلاء ولا تكون

الشيخ الاسلام لو خود ثلثاته وان لم يذكر قبيلة اخاص لا يكفي ولا بد من النظر الى
وجوه في التوفيق والفتوى على قولها انه لا يشتط في الخلف لان هدا باسمه
وسمه اكثر من عدلين لانه ابر والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المواة ويكتب
 اي القاضي صلاحها لا ان هدا لانه اذا صلاها الكاتب لا يجد القاضي بقاء من ان ينظر
 اليها فيكون فيه نظر صلب بل اذا اراد الكاتب ذكر صلبه ينبغي ان يترك موضع احكامه
 حتى يكون القاضي هو الذي يكتب احكامه او يحكي الكاتب فيكون فيه نظر صلب واحد
 وهو الاول الكل من النزاهة في باب كتاب القاضي الى القاضي فيمكن اخضا صلبه
والا فان هدا اذا اراد تخلي الشبهة على امرأة لا بد ان ينظر اليها ويكتب عنده صلبه
ليؤدي كما تخلى فتأمل كذا في حاشية الشيخ على المقدسي **لا اعشار** بان يهد الواحد
 الا اذا اقامه واراد ان يكتب القاضي الى اخر فانه يكتب كما في النزاهة يعني اذا كان
 رجل على آخر في بلدة اخرى دعوى وله من يهد واحد في بلدة وآخر في بلدة المدعى عليه
 واراد ان ينفق شهادة من في بلدة ويخرج على ذلك الشخص ويحكم بكتاب
 الشهادة ويصل هذا هناك جاز كذا في الدرر والفر **وذكر في الفتنه من باب ما**
يبطل دعوى المدعي قال سعد بن شيبان الاسلام القاضي علماء الدين المروزي يقول يقع
عندنا حينئذ ان الرض يقر على نفسه حال في صلبه ويشهد عليه الشهود ثم يدعي
ان بعض هذا المال فرض وبعضه ربا عليه ونحن نقضي ان اقام على ذلك بينة يفتن
وان كان منافضا لانا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار وقال في كتاب المدائيات قال
اسنادنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يهودي الذي زعمنا ان الديار
بجنته دواين ثم تنته على ان ما فعل كان حراما فاستحق منهم فابرواه عما يعني
لهم عليه حال لون ذلك مستهلكا فكشفت وعبري انه يبرأ وتنب ركن الدين الواحجان
الابراء لا يعني في الربا لان ردة طوع الشريعة وقال به اجاب شيخ الدين اجملي معقلا بهذا
التعليق وقال هكذا سمعته عن ابي الدين المرعشي قال رحمه الله عزرب من طي الله
ان اجواب كذلك اي كما كتب ركن الدين الواحجان مع تردد فكشفت اطلب الفتوى
جوابه عنه فوضعت هذه المسئلة على علماء الاية اجملا فاجاب انه يبرأ اذا كان
الابراء بعد الملاك وعصفت من جواب غيره انه لا يبرأ فازدادني بصحة جوابه ولم اجد
وبدل على صحة ما ذكره المزدوي في غناء الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد كمنه الربا
بملك العوض فيها بالقبض فلو كان فضل الربا مملوكا للقبض بالقبض فاذا

استدرك

فاذا استدرك على ملك ضمنه فلو لم يصح الابراء لرد مثله فيكون ذلك ردة ضمان
 ما استدرك لارده عين ما استدرك وبرد ضمان ما استدرك لا يرفع العقد
 التابوع بل ينقر مفيدا للملك في فضل الربا فلم يكن في ردة فائدة لنقض عقد
 الربا ليجب ذلك حقا للدين وانما الذي يجب حقا للدين ردة عين الربا ان كان
 قائما لارده ضمانه انتهى وقد قدّمنا بهذا النفل في الشرح بتمامه قبل ورفات
 وقد اقبلت اخذ وهي المسئلة المنقولة عن شيخ الاسلام القاضي علماء الدين
 المروزي حيث قال يقع عندنا كثيرا ان الرض يقر على نفسه حال في صلبه **لا**
بانه الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حفيظة له وانما فعل مواطاة وجهه يفتن
لا يجوز اطلاق الجوس الابراء خصمه الا اذا ثبت اعساره بشهادة الاهد
 بان يقول ان حاله حال المعسر في نفقته وكسوته وحال ضيقه وقد اختبرنا
 حاله في السر والعلانية وفي الفتوى والعدل الواحد يكفي والاثان احوط
 انتهى وفي الشرح الواحجان ثم اعلم ان قولهم ان الواحد يكفي يفتن بما اذ لم يكن
 احوط حال منازعة اما اذا كان حال منازعة بان ادعى المطلوب انه معسر وانما الطالب
 البيان انه معسر فلان من اقامه البينة كذا في النهاية او احقر الدين لكفاي
 في عينة خصمه اطلقه وان لم يجز رب الدين هنا **نرى القاضي في الاوقاف مبني**
على المصلحة فما خرج عنها اي عن المصلحة صادرا منه اي من القاضي باطل و
 وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد ومما يدل عليه انه لو عزل القاضي ابن
 الواحجان من النظر المستوط له وولي غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العبادي
 من الوقف وجامع الفضولين من القضاء حيث قال وفي فوائد شيخ الاسلام
 بدهان صاحب الهداية شرط الواقف ان يكون المنزلة من اولاده واولاد اولاده
 يلى للقاضي ان يولي غيره بلا خيانة ولو ولاه هل يصير متوليا قال لا والله تعالى اعلم
 وفي فصول الاسدوشي القاضي لا يملك نصب وصي وقبم مع بقاء وصي المبتدع وفيه
 الا عند ضرر بخيانة منزهما انتهى وفي جامع الفضولين والقاضي عزل قبم نصبه
 الواقف لو خبر للوقف **ولو عين** القاضي للناظر معلوما وعزل فادعى الناظر
 انه قد احرى له كذا من هوة او سائمة وصدقة الموقوف فيه لا يقبل الا ببينة
 ثم نظر الثاني ان كان ما عينه له بقدر اجر مثله اي اجر مثل على اودونه اجزائه الثاني
 يعني يعطيه والا جعل له اجر المثل وحط الزيادة كما في الفتنه وغيرها **ومنها اي**

ومن هذا اي من المسائل التي تفرق القاضي على غيره مصلية حرمه احداث تغيير في راس
 بعد شرط الوافق كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكر في القعدة الخامسة ان من
 اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشي لم يخرج عن العهدة وتلقنا هذا في فروعا
 من فتاوى الولواتي فليدبرج ولا يعارضه ما في الفتنة طالب القيمة بالنسب
 على انه مفعول لطالب اهل المحنة بالرفع على انه فاعله ان يقرض من مال المسجد
 للامام فاني القيمة عند فامه القاضي به اي بالافراض فافرضه ثم مات الامام مقلدا
 لا يصفه القيمة انتهى لانه اي القيمة لا يصف بالافراض باذن القاضي لان للقاضي
 ولاية الافراض من مال المسجد وفي الكافي من الشراء ان الاصح ان القاضي اذا
 علم ان الخصم سخر لا يجوز اقامة البيعة عليه وهذه المسئلة تفردت مع شرحه
 قبل ورفان ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر صورته رضى
 اقام بيعة عند القاضي ان فلانا وتجرى عليه حصة بالكوفا وما اخصه منه فيه جائز
 ما صنع فيه وليس مع خصم يدعي عليه حقا لم يسمع القاضي هذه البيعة لغيرها على
 غائب ليس عند خصم حاضر وان احضر لم يدعي الوكيل ان الموكل عليه حقا وهو ينكر
 كونه وكيل فاقام الوكيل بيعة على وكالة قضى القاضي عليه بكونه وكيل لقيام البيعة
 على خصم حاضر وصار اللابن بالبيعة كاللما عدا عبادنا ولو عاين القاضي توكيله قضى بكونه
 وكيل كذا اهرنا فان احضر الوكيل رضى آخر من اهل الكوفة يدعي الموكل قبلة حقا
 فانكر الوكالة لا يحتاج الوكيل الى اقامة البيعة على الوكالة لان القاضي في قضى لوكالة
 ببيعة فامد على الاول فانما قضى بوكالة في حق جميع من بالكوفة لانه كان لا يتوصل
 الى اثبات الوكالة على الاول الا بانباتها على الكل لكون الوكالة واحدة بلفظ عام
 فان نصب الذي حاضر مجلس القاضي خصما عن جميع من بالكوفة فصار القضاء عليه
 بالكوفة قضاء على الكل ولو ان الموكل حضر عند القاضي فقال اني وكلت هذا الرض
 بكل حصة بالكوفة وما اخصه من غير ما خصم ثم جاء الوكيل برضى وانجى ان
 للموكل قبلة حقا فان كان القاضي يعلم الموكل باسمه ونسبه يقضى بوكالة ولا يلقنه
 اقامة البيعة على الوكالة لان علم القاضي بالمعانة فروع علمه بالخير فادان يقضى بوكالة
 عند حصول العلم له بالخير فهذا اوله ولا يشترط حصة الخصم عند التوكيل عند القاضي
 لان حصة الخصم انما يحتاج اليه للحدوث وليتمكن اثبات الوكالة بالبيعة فيحصل العلم
 للقاضي بالبيعة بكونه وكيل فاذا كان العلم حاصل للقاضي بالمعانة لا حاجة الى اعتبار

لكونه اخصم

حصة اخصم فان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقضى بالوكالة
 لان الموكل غائب وقت القضاء بالوكالة والغائب انما يعرف بالاسم والنسب
 فانه لا يعرف القاضي ذلك يعني الموكل مجهولا والقضاء للمجهول وعلى المجهول باطل
 بخلاف مالوكا الموكل حاضرا حيث يقضى القاضي بوكالة وان لم يعرف اسمه
 ونسبه لانه معلوم ولكونه حاضرا والذي ذكرنا من اجواب في الوكيل فكذا في الوصي
 في الفصول كلها لان الوصي وكيل بعد الوفاة فيعتبر بالوكيل حالة الحيوة الا انهما
 يفتقران في فصل وهو ان الوكيل ان ائتمن الوكالة عامة بثبت عامة وان
 ائتمن خاصة بثبت خاصة والوصي اذا ائتمن الوصاية عامة عند ائتمن حصة
 رحمه الله تعالى سواء ائتمن خاصة او عامة لان الوصي في نوع عهده وصي في
 الانواع كلها ولا كذلك الوكيل والله تعالى اعلم كذا في المحيط البرهاني وفي الفتنة
 لا يقبل من الوكيل بالخصوص بيعة على وكالة من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه
 قضى في المختلف انتهى لا يقبل شهادة المفقول ويقبل اقراره كما في الولواتية
 وفي المحيط قال محمد بن رضى صوابه صوابه قوام مفقول بخشي ان يلقن فياخذ به قال
 هذا ستر من الفاسق في الشهادة وعن ابي يوسف اجيز شهادة المفقول
 ولا اجيز لغيره لان التعديل يحتاج الى الراي والتدبير والمفقول لا يستقصى
 في ذلك انتهى وفي البرزانية شهادة انه سرق من هذا ثم قال اظلمنا واولمنا
 بل سرق من هذا لا يقبل اصلا لانها اعترف بالفقير والغلط وشهادة المفقول
 لا يقبل انتهى شهادة على انه مات وهي امراته وآخرا ان طلقها فالاول اول
 وفي فتاوى الفضلي سئل عن من فسد شاهدان ان هذه المرأة كانت امراته
 يوم مات فسد شاهد آخر ان كان طلقها قبل الموت قال بيعة النكاح اول
 وجعل كانه طلق ثم تزوج وقال الفاضل الامام ركن الاسلام عني السخري
 رحمه الله تعالى بيعة الطلاق اول لانهم ائتمنوا زيادة امر مع الاقرار بالنكاح
 وبطلان الطلاق انتهى تنازعنا في ولائ رض بعد موته فبرهن كل انه اعترف
 وهو عكسه فالمراد بينهما كما لو برهننا على نسب ولد كان بينهما واي سبقت
 وقضى به لم يقبل الآخر ولو سئل اليهود بالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم
 تفصيل كما في الصبرية لان المهر تابع ويقضى به المهر المثل بخلاف النكاح في
 البيع الاصح انه لا يقضى بجواز نكاح المرأة المتنفقة اي

لكونه اخصم

اي المسورة بالثقب واجمعوا انه لا يخفى اي الشهادة من وراء اجدار كحاف
 الجنبتي وفي المحيط واختلف المتأخر في انه هل يصح نقل الشهادة على المرأة
 اذا كانت متفقتة بعض ما يجنا وسقوا وقالوا يصح عند التوفيق وقالوا لا
 الواحد كافي كما في المزمع والمنع والاثان احوط والى هذا القول مال الشيخ
 الامام خواهر زاده رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا لا يصح النقل عليها بدون رؤية وجهها
 وبه كان يفتي القاضي الامام شمس الدين السام الاوزجندى والشيخ الامام ظهير الدين
 الخميني ووجه ذلك ان العلم بشرط حوز الشهادة قال الله تعالى الا من شهد
 بالحق وهو يعلمون وقال عليه الصلاة والسلام اذا علمن مثل الشح فاشهدن
 والعلم لا يحصل الا بالدليل القطعي غير ان في كل موضع تغذر الوصول الى الدليل
 القطعي كنفى بالدليل الظاهر وههنا الوصول الى العلم والى معرفة وجهها مما
 يكشف وجهها فلا ضرورة الى اقامة التوفيق من الواحد او الملتقى مقامه والدليل
 عليه انا اجمعنا على انه يجوز النظر الى وجهها للنقل والنظر الى الاجنبية مع ما فيه
 من خوف الفتنة لا يجوز الا للضرورة لوضوح نقل الشهادة عليها بدون رؤية
 وجهها لنقل الشهادة انتهى وعن محمد بن مقلان رحمه الله تعالى اذا سمع الرجل صوت
 امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان انه فلانة بنت فلان لا يجوز ان
 يشهد عليهما اطلاق الجواب اطلاقا فكان الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى يقول
 اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان انهن فلانة لا يجوز لمن سمع
 اقرارها ان يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصها يعني حال ما اقرت في يجوز ان
 يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤيته وجهها كذا في المحيط
وفي البرازية شهدا بطلاق او عناق وقال لا تدري كان في صحة او مرض فهو
 على المرض يعني من مات فشهدت هذان انه كان طلقا امرانه لكانا او شهدا
 انه اعنى عبده ولكن لا تدري انه كان ذلك في صحة او مرض وقد وثقوا او لم يوثقوا
 فهذا على المرض في جميع ذلك حتى شهدا انه كان في الصحة ولو قال الوارث كان
 لا تدري بصدق حتى يشهدوا انه كان صحيح العقل وفي اخره انه قال به زوج الكبرى
 لكن لا تدري الكبرى تكلفه بصفة الكتابة اقامة البينة ان الكبرى هذه
 شهدا انها زوجت نفسها منه وقال بعد ما شهدا بالتزويج انا لا نفهم هل هي
 في حال امرانه ام لا وسهدا باع منه هذا العبد ولكن لا تدري هل في ملكه

في حال

في حال ام لا يقضي بالطلاق والحلل في حال بال الاستصحاب لان الاصل في الثابت
 دوامه الى ان يقطع بوجود الحمل وان شهد في العقد شهد في حال انتهى كلام
 البرازي وفي البرازية ايضا معزيا الى جامع ان شهدا عاين دانه ينبع
 دانه ونزعه له اي جاز لذلك العاين ان يشهد بالملك والنتائج الظاهري
لا يخلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مستندة ذكرنا هاهنا الدعوى من الشرع
 عن المحيط ما نقله وفي المحيط ذكر محمد في الاستخلاف لو قال المعضوب منه كانت
 قيمة ثوبه مائة وقال الفاضل ما ادري ما قيمته ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة
 فالقول قول الفاضل مع يمينه ويجبر على البيان لانه اقر بقيمة ثوبه فاذا لم يبين
 يخلف على ما في يدعي المعضوب منه في الزيادة فان حلف بخلاف المعضوب منه
 ايضا ان قيمة ثوبه مائة وبأخذ من الفاضل مائة فاذا اخذ ثم ظهر الثوب فالفاضل
 باخبار ان ما ادري بالثوب وسلم القيمة للمعضوب منه وان شاء رد الثوب واخذ القيمة
 انتهى وقال فيه انها من خواص هذا الكتاب وغيره فيجب حفظه وقد ذكرنا
 هذا النقل فيما مضى في دعوى الغصب اللعب بالشرط لا يسقط العدالة
 الا لواحد من محسن الفاعل عليه وكثرة احلف عليه واخراج الصلوة عن وقتها بسببه
 واللعب به على الطرفين وذكر شيخنا من الفسوق عليه كما بيناه في شرح الكفر ما نقله
 اللعب بالنرد مبطل للعدالة مطلقا كما في الغاية وغيرها للاجماع على حرمة بخلاف
 الشرع لان للاجتهاد فنية مسغا لقول مالك والشافعي ما احسنه وهو مروي
 عن ابي يوسف كما في المجتبى من الخطا والاباحه واخبارها ابن النخبة اذا كانت
 احضار الذهب واخبار ابو زيد الحكيم حله ذكره شيخنا في الخسيسة في المحيط البرهاني
 وفي النوازل سنن الواقف سمعتم بنظر الالعبه من غير لعب يجوز فقال اخاف ان يكون
 خاسفا وفيه اذا قام به سقطت عدالة الجماعة واحاصل ان العدالة انما تسقط
 بالشرع اذا وجد واحد من الخسيسة المذكور بخلاف النرد فانه سقط لا مطلقا
 والنرد كما في المصباح لعبة معروفة وهو مروي انتهى وفي القاموس انه ونسفه
 ارد شير بانك وهذا يقال النرد شير انتهى ونقصه المذكور في شرح المارقي
 لاس ملك فليراجع الدعوى على غير ذي اليد انما في دعوى الغصب
 في المنقول كما بينا سابقا واما في الدور والعقار وفي المصباح العقار كلام
 كل ملك ثابت له اصل كالدور والنخل وربما اطلق على المنافع وجميع عقارات انتهى

وفي المذهب الفقار الضبعة وقبل كل مال اصل كالدار والضبعة انتهى فلا فرق بين
 ان يكون في يده او لا من حين لا شيء الا اذا ثبت بده بالبيعة او بعلم القاضي واعلم
 ان ثبوت اليد على الفقار شبيهة لثبوت غير من يد بخلاف المنقول فان فيه من هذه
 فوجب دفعه في دعوى الفقار باثباته بالبيعة ليصح الدعوى وبعد ثبوت يكون اضمال
 كون اليد غير المالك شبيهة للثبوت فلا يفتقر واما اليد في المنقول فلكونه من هذا
 لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد غير المالك فوجب دفعه ليصح الدعوى كذا
 في الدرر والغرز **سنة ١٠٠٠** على زوجة مقبولة الا بنزاعها وقد فرغ كما في حد الفرض
 يعني فقد فرغوا الفرض بشرط دة الزوج على امراته بالزنا الا اذا فرغوا اولاً وانما المنع
 مطلقاً قول ان في كذا في شرح الكنز وفيما اذا شهد الزوج على اخراها بانها
 آتمة لرجل يدعيها فلا يقبل الا اذا كان الزوج اعطاها المهر والمدعي يقول
 اذنت لي في النكاح يعني رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة
 اقرت ان آتمة لفلان لرجل يدعيها فلا يقبل بشرط دة الزوج الا ان يكون
 الزوج اعطاها مهرها والمدعي يقول كذبت اذنت لي في النكاح وفيه المهر
 كما في سنة ١٠٠٠ ان اخا ثمة **نقل سنة ١٠٠٠** دة الذي على منته وان اختلفت مللهم
 لانه يفتي الله تعالى عليه وسلم اجاز سنة دة النصارى بعضهم على بعض ولانه
 من اهل الولاية على نفسه واولاده الضغائر فيكون من اهل السنة دة على حنيفة
 والفروع من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يكتفب عما يعقده في دينه والكذب
 محذور الادب ان **الآفة من كل** **الاول** منها فيما اذا شهد نصرانيان على
 نصراني انه قد اسلم حيا كان المشرود عليه او ميتاً فانه لا يقبل لانه في رجزها
 انه مرتد ولا شهادة لاهل الذمة على المرتد فلا يفتي عليه بشيء منهم وكذا لو
 شهد فتان من المسلمين بخلاف ما اذا كانت المشرودة عليهم نصرانية فانه في
 نقل سنة ١٠٠٠ دة لا يفتي على الاسلام ولا يقتل وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 كما في خلاصة الا اذا كان المشرود عليه ميتاً وكان له اي المبتدع وفي سنة
 يدعيه اي اسلامه يعني له اولياء كفار من اهل دينه وولته مسلم فادعي الولي الم
 انه اسلم وانه اوصى الله واراد ان ياخذ ميراثه وشهد اثنان من اهل الفرس
 فانها تقبل للارث يعني ياخذ الولي ميراثه بشهادة دة لان شهادتهم على
 الاسلام في حكم الميراث فامتنع على اولياء الكفار وشهادة بعضهم على البعض

حجة ويصلي عليه بقول ولية المسلم ان كان عدلاً ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي
 المسلم يصلي عليه بقوله ولا يكون له الميراث كما في اخا ثمة **والثانية** منها اي من
 المستثناة فيما اذا شهدا على نصراني ميت بلدين وهو مدبون مسلم صورته قال
 محمد رحمه الله تعالى في اجماع نصراني مان وترك مائة درهم لا خير فاقام مسلم شاهدين
 نصرانيين عليه مائة درهم واقام مسلم ونصراني من هذين نصرانيين عليه مائة درهم
 بينهما يقضي للمسلم المنفرد بتكفي المائة ويقضي بتكفي المائة بين الشريكين نصفان
 لان النصراني الشريك اقام ما يثبت حجة على المسلم المنفرد لانه لا يفرز به فظن
 بيعة النصراني الشريك مع المسلم الشريك والمسلم المنفرد وكل واحد منهما اقام
 ما يوجب حجة على المبتدع دون صاحبه فاستويا بحيث يطلب المسلم المنفرد بحجة
 وذلك مائة والمسلم الشريك بحجة وذلك خمسون فصح المائة بينهما اثلاثا
 ثم النصراني الشريك ياخذ من شريكه المسلم نصف ما اخذ لنفسه فاما ان الذين مشركا
 بينهما فان قيل الذين وكل واحد من المسلمين يفرز بشهادة شهود صاحبه وهم
 كفار فينبغي ان لا يقبل قلنا الفرز عليها في امتناع القبول فوق الفرز عليها في القبول
 فان قبول الشهادة يصلح لكل واحد من المسلمين حقة وعند عدم القبول لا يصلح
 لكل واحد من المسلمين سبب عند الفراض يتحقق الادنى لدفع الاعلى كذا في المحيط
والثالثة منها فيما اذا شهدا اي النصرانيان عليه اي على النصراني بعين شهادتها
 من مسلم صورته ذي المنزى من مسلم دارا ثم ادعاه مسلم او ذي واقام شاهدين
 ذميين قال ابو يوسف يقبل في حق الذي دون المسلم لانها يصلحان شاهدين
 على الذي فيقضي بالاستخفاف دون رجوعه باليمن لان القضاء بالاستخفاف للمدعي
 لا يكون قضاء للمدعي عليه وهو المنزى بالزوج باليمن على البائع الباقي انا نشترط
 ان يقول القاضي حكم بالاستخفاف لهذا المدعي وفتح العقد الذي جرى بين المدعي
 ومن تابعه وصحة له بالزوج عليه ولو كان الحكم بالاستخفاف حكم بالزوج لما اختلف
 القاضي في التفرج بذلك وهذا لان البيعة فامتنع على كافر ومسلم فيقبل في حق الكافر دون
 المسلم كشهادة ذميين في تركه كافر خلف ابنين اسلم احدهما فانه يقبل على الكافر
 دون المسلم واما ان البيعة فامتنع على المسلم لانها اظهرت ان المسلم باع ماله بمكة
 والمنزى هناك كالوكيل عنه في اخضونه وشهادة الذي لا يقبل على المسلم والبيعة فيما
 استشهد به فامتنع على الميت وهو كافر والقضاء متوجه عليه لكنه لا يقضي على المسلم

لأنها ليست بحجة في حجة عندنا إقراراً بما لا بد من فاته لا بد من الآخر لأنه ليس بحجة في حجة
والأربعة منها فيما إذا شهد أربعة لقاضي على نواحي أنه زني بحسنة أبا إذا قالوا
 استكروهم فجاء الرجل وحده وان قالوا طأ وحده ذري حتى عظمها لأن في الوجه الأول
 لم يشهدوا عليه بأخذ فقبضت شهادتهم شهادته على الذي فقبض وفي الوجه الثاني
 شهدوا على المسكن بأخذ فقبضت شهادتهم في حقهم وإذا بطلت في جانب المرأة بطلت
 في حق الرجل ويجز الشهود أن كانت المرأة محصنة فقد زعم أباه والآية في حق المسلم
 كما في الخائنة والخامسة فيما إذا ادعى مسلم عبداً في يد كافراً أنه عبده فشهد أنه عبده
 قضى به فإن القاضي المسلم لم يقبل لكونها شهادة على القاضي المسلم كما في البدائع
لا يقبل شهادة الناس لنفسه الآخرة مسكنة القاضي إذا شهد بغيره وفي المصنوع
 وصورته في شهادته دات الخائنة ثلاثة فقلوا رجلاً محمداً ثم شهدوا بعد التوبة أن الولية
 عفي عنها قال لا يقبل شهادتهم الآن يقول الثمان منهم عفي عنها وعن هذا الواحد
 ففي هذا الوجه قال أبو يوسف يقبل في حق الواحد وقال الحسن يقبل في حق الكل انتهى
 كلام الخائنة ونظير هذه ما في الخائنة أيضاً لو قال إن دخل دارى فعدت حر فشهد
 ثلاثة أنهم دخلوها قال أبو يوسف إن قالوا دخلناها جميعاً لا يقبل وإن قالوا دخلنا
 ودخل هذا معنا نقبل وسئل الحسن بن أبي يوسف عن هذا فقال إن شهد أربعة
 أو ثلاثة ما نأخذ دخلناها جميعاً نقبل وإن شهد اثنان لا يقبل فقال له الحسن بن زياد أصبت
 وخالفن أن كان انتهى وكنتنا في قاعدة اليقين لا بدول بالكل إن من ألف
 لمع انسان وادعى أنه ميتة فلم يشهدوا أن يشهدوا أنه ذكوة حكم حالهما في البرازية
 وعلى هذا فرعن لو راوا شخصاً ليس عليه نار مرض اقرب لمعنى لهم أن يشهدوا أنه
 اقرب وهو صحيح وكذا على لو راوه في فراش أو به مرض ظاهر فلمع أن يشهدوا
 أنه كان مريضاً محمداً كمال لكن لو قال لهم أنا صحيح فهل يشهدوا بصحة أو يكلموا قوله
 فإن ظهر لهم ما يدل على صحة شهادتهم والآية وإن لم يظهر ما يدل على صحة صكوا قوله
 وينبغي أن يشهد القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فإن أخبروا به أي بما يدل
 على مرضه لم يعمل بأخباره أنه صحيح والآية وإن لم يخبروا بذلك عمل به أي بقوله
 أنا صحيح وهي حادثة الفتوى يعني التي وقعت في زمانه رحمه الله تعالى وفي جناب
 البرازية شهدوا على رجل أنه جرحه ولم ينزل صاحب فراشه حتى مات حكم به وإن لم يشهدوا
 أنه مات من جراحه لأنه لا علم لهم به ولذا لا يشترط في حائيل المال أن يقولوا مات

اللفظ

من سقوطه ولأن إضافة الأحكام إلى السبب الظاهر لا إلى السبب يتوقف
 ألا ترى أنه لا يخفى الفسامة في ميت بحجة على رقبته حقة ملقونة انتهى
يقبل شهادة العتق لمعقبة على صيغة الفاعل أي لمولاه إذا لم يكن العتق
 لأن العتق لو كان مشاهداً لم يقبل لمعقبة وهذا استثنى بقوله الآخرة مسكنة
 ما إذا شهدوا بالعتق عند اختلافهما كما في الخائنة ولو شهد العبدان بعد العتق على
 أن العتق كذا عند اختلاف البائع والمشتري لا يقبل انتهى لأنها يجوز أن لا يفسرها
 نفقاً بالبيان العتق لأنه لو لا شهادتهما لكان الفاعل صحيح البيع المقتضى لبطال العتق
 ولا يفسر هذه ما في الخائنة موزناً إلى العتق لو اشترى غلامين واعترفهما فشهدا
 لمولاهما على البائع أنه قد استوفى الثمن حازن شهادتهما انتهى لأنها لا يجوز أن
 نفقاً ولا يدفعان موزناً وشهادتهما بآب البائع إبراء المشتري من العتق كشردهما
 بالابقاء فما في الخائنة ويقبل عليه أي على المولى الآخرة مسكنة ذريتها في الشرح
 وعبارته هكذا وفي الفاعل من الشهادتين رجل مان عن عجم وامنين وعبدان في حق
 العتق العتق فشهدوا ببينة أصداها بعتن الخائنة أي أنه اقربها في حوته ونسخته
 لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه في قولها ابتداء بطلانها انتهى وإن معقول البعض
 في حكم المكاتب عبدة ولا شهادته له وعندهما يقبل لأنه حرمدون ولو شهدا أن الثانية
 احضت المبيت قبل الأول أو بعدا أو معاً لا يقبل بالاجماع لأننا لو قبلنا لصار خصمته
 مع البنت فتخرج العمة عن الوراثة فيبطل العتق انتهى قال في بسط النوازل هذه
 من كتاب القضاء مالف وذو جماعة من أصحاب الكافي والسياسة رحمهما الله تعالى
إذا لم يكن القاضي له سبب من بيت المال فله أخذ عشرة ما يتولى من أموال البناحي
 والماوافق ثم بالغ بالانهاض انتهى ولم أر هذا لأصحابنا لكن في الخائنة ذكر العتق
 المحذور في مسكنة الطاحونة حيث قال في كتاب الوقف رجل وقف ضيقة على مواليه
 وقفاً صحيحاً فمات وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشرة الفدان وفي الوقف
 طاحونة في يد رجل بالمقضة لا حاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقضونه
 غلتها لا يجب للقيم عشرة غلة بهذه الطاحونة لأن القيم ما يأخذها يأخذ بطريق الآباء
 فلا يستوجب الجريدون العمل انتهى لا تخلف مع وجود العتق الآخرة ثلاث
 مسائل ذكرناها في الشرح الأول منها في دعوى دين على ميتة يعني إن من ادعى
 ديناً على الميت بحكمة القاضي بما طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت من ماله

ولا من احد اذ آه اليك عنه ولا قبضه لك فابض بامر كولا ابرائه منه ولا سبنا
 منه ولا احلن بسبني من ذلك احد ولا اخذنا به بسبني منه رهن كذا في البزازية و
 ولا يكون هذا مخصوصا لدعوى الدين بل من كل موضع يدعي حقا في الفكرة والسبنة بالسبنة
 فانه يحلف من غير خصم انه ما السنو في حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى
 كذا في الولو الجنية ولم ار حكم من ادعى انه دفع للمبت وبه وبرهن بل يحلف وينفي ان
 يحلف احتياطا انتهى **والمسئلة الثانية** من في استحفاق المبيع يعني اذا استحق
 المبيع بالبيعة والمخفق عليه تخليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج
 العاين عن ملكه بوجه من الوجوه كما في جامع الفصولين من فضل الاستحفاق **والثالثة**
 من في دعوى الابن مثلا اذا جسد الامام الابن في ارض وادعاه واقام بينته
 انه عبده بخلفه بالله انه باع في ملكك لم يخرج ببيع ولا ببيعة فاذا حلف دفع
 اليه وبهذا الاحتمال انما عرض بعد علم الشهود بشيئ ملكه على وجه زواله بسبب
 لا يعلون وانما بخلفه مع عدم خصم لصيانة فضائه عن الخطاء ونظرا لمن هو عاجز
 عن النظر لنفسه من شئ او موهوب له كذا في فتح القدير **والخليف** في جميع الدعاوى
 بلا دعوى المدعي الا في اربع مواضع فانه يحلف فيها وان لم يطلب المدعي التحليف
 لكن بهذا على قول ابي يوسف فقط خلافا لهما وهذه المواضع المذكورة في احكامنا
الاول من في الرد بالعب يحلف المشتري بالله ما رضى بالعب **والثاني** في الشفع
 بالله ما اطلق شفعتك **والثالث** في المرأة اذا طلقت فرض النفقة على زوجها
 انما يحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة **والرابع** في المسخ
 يحلف بالله ما بعدا وبهذا بناء على جواز تحلفين ان شهد كذا في البحر الزاوي
تقبل الشهادة حصة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة كلها في منظومتين وهما
الاول من في الوقف **والثاني** في طلاق الزوجة **والثالث** في تعلق طلاقها **والرابع** في حرة
الامنة **والخامس** في تدبيرها **والسادس** في خلع **والسابع** في بهال رمضان **والثامن**
 في النسب وقد تقدمت هذه مع ادلتها وزدت خمسة اخذنا من طائفة ايضا
حد الزنا وحد الشرب والابلاء والنظر وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة
 باصله واما بدعيه فلا يقبل وكما تعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من اصل
 الوقف وما لا يتوقف عليه الصفة فهو من الشرائط والحد من الشرائط ان يقولوا
 ان قدرا من الفكة لكذا في بعض الفاضل الى كذا بعد بيان اجرة فلو ذكر هذا لا يقبل
 وعلى هذا لا يسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب الا عند سماعها قال دعوى

حسنة

قال دعوى حسنة لا يجوز واما الشهادة حسنة بلا دعوى فانها جائزة في هذه المواضع
 التي سبقنا انها قلحفظ ثم ردت سادسة من القينة فصار جملتها اربعة عشر
 موضعا وهي اى ان دسة التي ذكرنا في القينة الشهادة على دعوى مولاة نسبة
 عبده حين قال في باب ما يقبل فيه الشهادة حسنة والشهادة على دعوى المولى نسبة
 عبده يقبل من غير دعوى ولم ار حرجا جواز جرح ان يهد حسنة من غير سؤال القاضي
واعلم ان ما يهد حسنة اذا اقر له دنة بلا عذر يقبل ولا يقبل له دنة
 لقوله عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعقن الامة وظاهر ما في القينة انه اى عذر القول
 في صورة الناصر بلا عذر جاز في التحلل لا فيما يقتضاه عليه فقط وهي اى ما ذكر في القينة
 المذكورة في النظرية والبيحة ايضا وقد افقت فيها اى في تفصيل هذه المسئلة
 رسالة مائنة احمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد وقعت حادثة انتهى
 رجل جارية تركية ومكثت عنده ابانا ثم طلبت البيع فاني بها الى السوق فتعلم لا بعض
 الاروام ثم قال لبيها ان اسهر بائنا حرة الاصل انا ومن معي ثم نزلوا الشهادة بعد عشرة
 ايام ثم باعها السيد فاجازوا فشهدوا عليه عند القاضي فاستغنى عن حجب
 انهم احرزوا الشهادة بعد عذر فشفوا ولا يقبل له دنة ثم لم يقبل توقف بعض الحنفية
 في الثاني بعض الصحابة في بيان النقل في المسئلة فالتفت بهذه الرسالة مشحنة على المواضع
 التي يقبل فيها الشهادة حسنة بلا دعوى ثم بيان ناخرا من بعد وفيها بيان من
 حضور المرأة والامنة والزوجة والمولى وفن الشهادة وبيان من يحلف الخصم في دعوى
 احسنة وفي آخرها مسئلة ايجملولة بين السيد وامنة والزوجة وامرأة يدعى احسنة
 فاقول مستعينا بالله تعالى ذكرنا وهما في شرح المنظومة من كتاب الوقف
 ان الشهادة بدون الدعوى يجوز في ثمان من ثل ويقضي بها في الوقف والنسب
 وطلاق الزوجة وتعليقه وخلع وعقن الامة وتدبيرها وبهال رمضان وزدن
 عليه اخذنا من كلامهم حد الزنا وحد الشرب والابلاء والنظر وحرمة المصاهرة
 فهي ثمانية عشر موضعا واما عقن العبد فلما تقبل فيه حسنة عند الامام خلافا لهما
 ولا فرق عنده بين العنق العارض وحرمة الاصلية على الصبي كما في فضول العبادي وغيره
 والشهادة على دعوى نسب عبده يقبل من غير دعوى كما في القينة وفي جامع الفصولين
 ولا يشترط حضور المرأة والامنة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى ولو شهدا انهما
 امرأته فلانة فقالن لم يطقني فالتقي فوق بينهما وكذا لو شهدا بان حرة فانزلت

وانكرت الامة فالقاضي يحكم بقولهم الآن قال وفي حق الامة والطلاق بدون الدعوى
 قيل يحلف وقيل لا فليتا من عند الفتوى واما مسئلة القاضي في المفضولة فقال
 في الهداية من باب الشبهة على الزنا واذا شهدوا بحد منقاد ولم ينفهم عن اقامته
 بقولهم عن الامام لم يقبل شهادتهم في حد الفذف والاصل ان الحدود احوال الصلة
 حقا لله تعالى تنطبق بالتقادم خلافا للشافعي وهو يعتبرها بحقوق العباد وبالافرار
 ولنا ان الابد فخر بين احكام اداء الشهادة والسند فالتاخير ان كان
 لا اختيار السند فالافدام على الاداء بعد ذلك ليضيق بهيئة اوله او لعداوة حرته
 فيشترط فيها وان كان التاخير لا للسند لصبر فاشفاقا لما فتقنا بالمانع بخلاف
 الاقرار فان الانسان لا ينادي نفسه وبخلاف حقوق العباد لان الدعوى فيها شرط
 فيحق تأخيرهم على اقدارها فلا يوجب نفسه بغيرهم انتهى وفيه بينة الدهر في فتاوى
 اهل العصر سئل محمد بن يوسف بن محمد عن شهود يزعمون ان فلانا طلق امراته
 فلانا ولم يشهدوا اخذ القاضي فلو شهدوا بذلك بعد مضي سنة الشهر هل يقبل
 شهادتهم فقال ان كان تأخيرهم لعذر يقبل شهادتهم منهم انتهى وفي الخبر هدية عن ابي
 قاسم الصغار اذا شهدا ثلثان على امرأة ان زوجها طلقها فلانا او على عتق زنا مائة
 وقال كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتاخيرهما لا يوهن شهادتهما
 قيل وينبغي ان يكون ذلك وهنا في شهادتهما اذا علمنا انه يحكمهما امران الزوجان
 والامانة لان الدعوى ليست بشرط لقبول هذه الشهادة فاذا اخبروها صاروا حقة
 وفي الفتية اجاب المانح في شهود شهدوا باكرامة الغليظة بعد ما اخبروا شهادتهم
 حتى انهم من غير عذر انهم لا يقبل ان كانوا عاقلين بارها يمينان عيشن الا زواج
 علماء احمي واخصب الانماطي وكمال الاخرة البياح شهدوا بعد سنة اشهر
 باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل ان كانوا عاقلين بعيشهم عيشن الا زواج
 وكثيرا من المانح اجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تأخيرهم لعذر يقبل ما من
 عن امرأة وورثة وشهود اليهود انه كان اقرب من حال الصحة ولم يشهدوا
 بذلك حال حيوتهم لا يقبل اذا كان هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا
 وشهادة الفاسقين لا يقبل اقرب بعض الورثة باعتناق المورث جارية
 وانكر البعض لم يشهدوا ان المتوفى اعترف فتاخير الشهادة لا يكون طعنا
 ان كان العذر او تاويل قال اسنادنا رجم الله تعالى فلهذا اشارة الى ان التاخير

لو كان

لو كان العذر او تاويل لا يقبل في حق اكرامة كالمطابق وانما تكون شهادته
 في باب الزوج في الموصفين وعنده ولا ينقطع عدالة ان شهد في تأخير شهادته
 الا عتاق اذا كان وحده ويعلم انه لا يلتفت الى قوله وان علم انه لو اخبر القاضي
 وحده يحول بينها بنفسه بالتاخير وهكذا بالطلاق انتهى فتاويه ان كل
 شاهد حصة اذا اقرها بلا عذر لم يقبل شهادته ومقتضاه ان الشاهد
 بالوقف كذلك ومن الاعذار في القتل البعد عن الحكم ومرض الشاهد وخوفه
 وفي حرمانه المصنفين اذا ادعى الامة انهما حرمة الاصل واعتقده ذو اليد فاقامت
 البينة فانه يضمن على يد عدل لحفظها وان لم تستل كذا في الطلاق الثلاث
 فيحال بينها الى التزكية لكن في الامة يخرج من بين المولى للعدل وفي المائة يخرج
 من بين الزوج ويحال بارادة عدله ويخرج زوجها عنها الى المسئلة عن اليهود
 فان لم يقبل وقال ان شهود آخر فاحفظهم فشهدوا بترك على حاله ان بعدوا
 وان ادعى الامة حرية والزوجة البينة ولا بينة لهما وسئلنا اهلولة
 الى احضار اليهود لا يلتفت الى ذلك وان شهدوا احد عدل وقال ان شاهد
 آخر في المهر آت به في المجلس الثاني يحول بينها واذا قال لا شاهد لا يحول
 وتامه فيها والله تعالى اعلم تحت الرسالة المزبورة الى هنا قلنا شاهد حصة
 كما مر مواصفه وليس لنا مدح حصة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف
 فلما ادعى ان هذه الارض وقف عليه فان شجع عند البعض واثار الله
 اختصاف في مثل منزه ارض في يد غاصب ادعى بعض المصارف ان فلانا وقفنا
 علينا ومان وهو يحكم بعد ما وقفنا ولم يقبل بان الدعوى لم يصح لعدم ولانية الدعوى
 والفتوى على انه لا شجع الدعوى الا من الممنول كما في البرازية من الوقف
 فاذا كان الموقوف عليه لا شجع دعواه قال اجنبتى بالاولى وظاهر كلامهم انهم
 لا شجع من عذر الموقوف عليه اتفاقا فان قيل ويهل يقبل يخرج الى الابد حصة
 قلنا الظاهر ان يقول نعم لكونه حقا لله تعالى لا مجال بين المولى وعنده قيل
 ثبوت عتقه وقوله لا مجال من احواله لا من احواله يعني اذا ادعى العبد انه اعترف
 مولاه وليس له بينة حاضرة وسئل القاضي ان يضمن في يد عدل لا يضمن ولا يخرج
 عن المولى قيل ثبوت عتقه لان احواله ازالة اليد واليد هو مقصود كالمملك فاذا
 لم يجد ازالة ملك الانسان بحجة الدعوى فكذا لا يجوز ازالة يد بحجة الدعوى كذا في

لو كان

كذا في المحيط الآ في ثلاثة مواضع مذكورة في منية المفتي حيث قال الاول عبد
في يد رجل ادعاه رجل انه عبده واقام على ذلك لا يبرحها القاضي ولم يزل
فطلب المدعي الكفيل فاجاب المدعي عليه اعطائه او لم يجد ويجز المدعي عن ملازمته
الآن يضعه على يدي عدل والثاني ان يكون المدعي عليه فاسقا معروفا بالفجور مع العلم
بجور القاضي عن يده ويضعه على يدي عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والثالث اذا كان في فاعليه بخاف منه الاستهلاك وتغيب العبد وكان معروفا
بذلك كذا في المحيط والرابع بين المنفول والمدعي عليه به اي بالمنقول
صورته دابة او ثوب في يد رجل ادعاه آخر واقام بينة وطلب المدعي من
القاضي ان يضعه على يدي عدل لم يجبه القاضي الا ذلك لانه فيه تقرير المدعي عليه
من عذرة فلا يستقل القاضي به الا بضرورة ولا ضرورة في هذه الاشياء على ما مر
في العبد الآ في موضعين ففي اي في منية المفتي ايضا حيث قال الآ في الوصية
الاول والثالث ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده اذا كان المدعي به منفولا وطلب المدعي
من القاضي ان يضعه على يدي عدل ولم يلق باعطاء المدعي عليه كفيل بنف
وبنفس المدعي به فالقاضي لا يجيبه وان كان فاسقا اجابه وفي العفار لا يجيبه
الآ في السج الذي عليه ثم لانه نقلي كذا في المحيط والمفهوم من هذا النقل ان السج
من العفار وقد تناه خلافه لا بد من المدعي عند دعواه بيان السبب ويصح بدونه
اي بدون البيان الآ في موضعين احدهما في المتكليات كما اذا ادعى مكيلا
ففيه لا بد من ذكر سبب الوجوب لا خلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى ان من
اسلم يحتاج الى بيان مكان الايقاع كثرزاع عن النزاع ولم يجز الاستدلال به قبل تنبيه
كما قال في اخوانه واذا ادعى عليه عشرة اخوة حنيفة دينه عليه ولم يذكر باي
سبب لا يسمع ولا بد من بيان السبب لانها اذا كانت بسبب السلم فانما يكون له
حق المطالبة في موضع الذي عيناه وان كانت بسبب الفرض او بسبب كوزها نحو المبيع
فيكون مكان الفرض والمبيع مكانا للايقاع وان كانت بسبب الغصب والاستهلاك
فيكون له حق المطالبة بتسليم الحنطة في مكان الغصب والاستهلاك والثاني في
في دعوى المرأة الذين على نكحة زوجة وهذه المسئلة الثانية مذكورة في جامع
الفصولين حيث قال ولو ادعى امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم يبين السبب
لجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بحوته كمنه انتهى والمسئلة الاولى

وهي المتعلقة بالمتكليات مذكورة في السيرة من الدعوى كما قدمناه آ في
السيرة بخرية العبد يدون دعواه لا تقبل عند الامام الآ في مسئلتين الاول
منهما اذا شهدوا بحرية الاصلية وانه حرة تقبل بلا دعواه لا بعد موثرها
الثانية من تبين المتكليات شهدوا باينة او صحتها باعناقة تقبل وان لم يدع
العبد وبها في آخر العمدانية والمسئلة الاولى مفرقة على القول الضعيف فان الصحيح
عنده اي عند الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه السيرة يدعواه في العارضة والاصلية
كما قدمناه والسيرة يدعوى الاعناق من غير العبد الآ في مسئلة من باب التحالف
من المحيط باع عبدا ادعى على المشتري الشراء والاعناق وكان في يد البائع تسمع
فيها اي في الشراء والعنف وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط
والسيرة لصحة الدعوى الحرة الاصلية ذكر اسم ابنته ولا اسم ابنته جواز
ان يكون الانسان حر الاصل وانه يكون رقيقا الآ في ان من استولد حرة
نفسه فالولد يكون حر الاصل والامر رقيقا خرجه به في آخر العمدانية وجامع الفتاوى
ولذا السيرة في السيرة بخرية الاصل ان يذكر اسم امته ولا اسم ابنته كما
كما في دعوى القنية نقلا عن فتاوى خواهر زاده اذا شهدوا انه حر الاصل و
وما ذكرش آزاده بوده استن تقبل من غير ذكر اسم امته وتقبل ولو شهدوا انه
حر الاصل كما اذا ذكر آزاده استن بخلافه الآ في السيرة الام لانه صار ذلك
على انتهى الفتاوى بعد صدوره صححنا لا يبطل بالباطل احد الآ اذا المفتي
ببطائه فانه يبطل الآ في المفتي بحريته وفيما اذا ظهر الشراء عبدا او حرة ودين
في قذف بالبينة فانه يبطل القضاء لكن لكونه غير صحيح يخلف الفتاوى الآ في احد
وثلاثين مسئلة بيناه في شرح الكنز ما لفته ثم اعلم ان المصنف قد عرج
الاستحلاف عذرة في الاشياء السبعة وفي احايته انه لا استحلاف في احد وثلاثين
حصة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه مر ذكرها سردا اختصارا سبعة
وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندها بخلاف الاب في الصغيرة وفي تزويج
المولى امته خلافا لما وفي دعوى الدائس الايقاع فانك لا تجلف وكذا لو ائذها
فخلف لاصدها فنكح له وفضي عليه لم يجلف للآخر وكذا لو نكح لاصدها لا يجلف
للاخر وفيما اذا ادعى اصددها الرهن والبيع والآخر الشراء فاخرها وانده لا يجلف
نحو مدعيه وبقال مدعيه ان سئت فانظر القضاء المدة وفكر الرهن وان سئت

فأفسح وفيما إذا ادعى كل منهما الأجرة فآخر لأحدهما أو لكل لا يختلف لآخر
 بخلاف ما إذا ادعى كل منهما على ذي اليد الغصب منه فآخر لأحدهما أو صلف
 لا خد فنكل يختلف للثاني كما لو ادعى كل منهما الأرباح فآخر لأحدهما يختلف للثاني
 وكذا الأجرة ويختلف ماله عليه كذا ولا فتيحة وهي كذا وكذا وفيما إذا ادعى البائع
 رضي الموكل بالعيب لم يختلف ونبيه وفيما إذا أنكره كسبه في النكاح وفيما إذا اختلف
 الصانع والمستصنع في المأمور به لا يجان على وأحدهما وكذا لو ادعى الصانع
 على رجل أنه استصنعه في كذا فانكر لا يختلف إحداهما والثالثون لو ادعى أنه وكس
 عن الغائب يقضي دينه وبأحضونه فانكر لا يختلف الجديون على قوله خلافا لما هكذا
 ذكر بعضهم وقال اختلفوا في بخلاف في قولهم جميعا انتهى **إذا ادعى رجلان كل**
منهما على ذي اليد استخفاف ما في يده فآخر لأحدهما وانكر لآخر لم يختلف للمنكر
منهما إلا في ثلاثة مواضع الأولى في دعوى الغصب والثانية في الأرباح والثالثة
في الأجرة فإنه يـختلف بعد أخاره لأحدهما كما في إحاطة مفضل ما نهته ولو
ادعى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده ذي اليد عبده وغصبه منه ذو اليد فانكر
دعواهما أو آخر لأحدهما أو خلف لأحدهما فنكل يختلف للثاني ولو ادعى كل واحد منهما
أنه أودعه الذي في يده فآخر له لأحدهما خلفه القاضي للثاني ويختلفه بالله ماله عليه
هذا العبد ولا فتيحة وهي كذا وكذا وكذلك الأجرة انتهى في خلاصة كل موضع
لو اقر به المدعي عليه لزمه فإذا أنكره يـختلف الآ في ثلاث مواضع وذكرها
منها الوكيل بالبراء إذا وجد بالمدعى عيبا فأراد أن يردّه بالعيب وأراد البائع
أن يـختلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضي بالعيب لا يختلف فإن أقر الوكيل لزمه ذلك
ويبطل حصة الرد والثانية لو ادعى الأمر رضاه لا يختلف وإن أقر لزمه والثالثة الوكيل
يقضي الدين إذا ادعى المدين أن الموكل أبرأه عن الدين وطالب بيمين الوكيل على العلم لا يختلف
وإن أقر به لزمه انتهى وفيه تساهل وفيه حيث قرر على الثلاثة والاصواب
الآ في أربع وثلاثين وقد ذكرتها في السراج كما قد مناه آفا وزد على سبعة
إذا أنكر فنيام العيب لالحال لا يختلف عند الامام ولو اقر به لزمه والثالث إذا أنكر رجوعه
لا يـختلف ولو اقر به ضمن ما تلف لا والتابع إذا أنكرها لا يـختلف للقطع ولو اقر
بها قطع وذكر الاستيناء لا يـختلف الأب في مال الصبي ولا الوصي في مال السقيم ولا الممنول
للمسجد والاوقاف الآ إذا ادعى عليهم انعقد يـختلفون في كذا في شرح المص للمكتر

بجوز

بجوز قضاء الأمير الذي يوتي القضاة وكذلك يجوز كتابه إلى القاضي الآ أن يكون القاضي
من جهة الخليفة فقضى الأمير لا يجوز كذا في الملتقط وفي المتنبي عن أبي يوسف
الأمير إذا تولى القضاء من جهة فقضى ذلك الأمير أو كتب إلى القاضي فهو جائز إذا كان
عدلا وإذا كان جائزا فلا خفاء في الرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بوجوب ما ذكره الخصاف
من نفاذ قضاء الأمير ولو كذا ما ذكر فتاوى ابن سمرقند من عدم جواز حكم الأمير إذا كان
جائزا كذا في المحيط وقد اختلفت بآة لولية بآة مصر قاضيا للحكم في قضية بصر
مع وجود قاضيه الموكل من السلطان باطله لأنه لم يقض إليه ذلك ذكر صدر
الشرع في شرح أدب القضاء أن الموكل لا يكون قاضيا قبل وصوله إلى الحق ولا بآة
محققاه جواز قول الدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استنباطه بإرسال نائب
في حق قضائه ونحو القضاء الآ على إرسال نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر
أنه يأذن السلطان وحسب ذلك كلام فيه حادثة وقعت في زمان المص رحمه الله تعالى
ادعى أنه عرس النكاح والثالث سحر وهو نوع من الطرداء والطراد بالشرع
يلغون أغايج بغرسون اليوم في نواحي القاهرة لاجل الاحتياط وبمقتضى وفي
القاموس والثالث سحر واحدته أكلة وجمعها أكلات والأوال انتهى في ارض
محددة بكذا من مدة ثمانية عشرة سنة على أن الأرض أن تتركها ما لك دفع اجزأ
وإن المدعي عليه بهذا عطف على قوله أنه غرسه يتوقف بغيره وطالب بذلك
أي بدفع الأجرة فاجاب المدعي عليه بآة الثالث المذكور غرسه مستحق الوقف
له أي للوقف فاحضر المدعي شأ بهدين شريفا بآة غرسه من المدة المذكورة
وزاد أحدهما أي أصداك هدين بآة أي المدعي عليه وأضغ البدي عليه في حكم القاضي
بالملاك للمدعي ولم يطلب البينة من المدعي عليه على ما ادعاه من أن الثالث
المذكور غرسه مستحق الوقف له فـلمـنـد على صيغة اكتمالية عن صحة هذا الحكم
فاجبت بآة غير صحيحة لأن المدعي لم يبين فيها أي في دعواه هذه أنه خارج
أو ذوبدو على كل حال لا مطابقة بين الدعوى والشهادة وحاصل أن القاضي
يستأنف الدعوى فإن ذكر المدعي أن المدعي عليه وأضغ البدي وأنه خارج وصدره
المدعي عليه على وضع البدي أو برهن المدعي عليه أي على بد أخضر ثم برهن على العرس
وشهدا على طبق الدعوى طلبت من الناظر البرهان فإن برهن على ما ادعى قدم
أي رجع برهانه خارج لأن العرس مما يتكرر فليس كالشئان وإن ذكر المدعي

في تلك الحالة وجوب الضمان عليه فان فعل القاضى على وجه القضاء لا يوجب الضمان بحال من الاحوال فيكون بالاضافة الى تلك الحالة مثلاً للضمان والقول قول المنكر في الشرح انتهى الاشعور الدعوى يدعى على الميت الآ على وارث او وصي او موصى له فمات سمع على غيرهم له كما في جامع الفصولين صورته وفي المحيط رطل مان ونذكر مالاً ووارثاً واحداً فاقام رجل بينة على ان له على الميت الف درهم ففعل القاضى له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب الوارث فخرج غير آخر للميت وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون حتماً للغريم الثاني فروع بين التوعيين وبين الموصى لهما فان هناك اذا قضى القاضى للموصى له الاول بالثلث ودفع اليه الثلث فخرج الثاني فالاول ينتصب خصماً للثاني والفروع ان المسخى للموصى له بالثلث عين التركة وهذا يبطل الوصية بهما ان التركة وهذا الوارث ان يعطى له الثلث من ماله لا يكون له ذلك الا برضى الموصى له ولما كان المسخى عين التركة كان الثاني مدعى بها بعض ما في يده الاول لنفسه من جهة الميت فان نصب الاول خصماً للثاني يحكم برفض فاما النوع فلما سخط عين التركة وهذا الوارث او الوصي بعد ثبوت قضاء دينه ان يعطى له من مال آخر كان لهما ذلك بغير رضى الغريم وكذلك لا يبطل حقه بهما ان المال وانما حقه في ذمة من عليه الدين وهو الميت غير ان بعد ثبوته ينفع من ثمة للقضاء منه الا ان يكون حقه في عين التركة انتهى الا اذا وهب جميع ماله لاجبني وسلمه له فارتفع عليه لكونه ذا يدعى في خزانة المفتين وفي جامع وهب في مرض موته جميع ماله فان غدا على رجل ديناً على الميت قبل سمع بينته على من بيده المال وقيل يجعل القاضى خصماً بعينه وسمع بينته عليه فظهر ان في اثبات الدين على من بيده المال اختلاف المراجع انتهى وفي النزاهة ان الموصى له بجميع المال او ما زاد على الثلث ضمن اذا صرح لعدم الوارث لان استحقاق الدين الزائد على الثلث من خصائص فليح بالوارث انتهى المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى المملوك من فلان بقوله بان فلانا او ادعى اياه اندفعت الدعوى بلا بينة الا في مستلزمات الاول اذا ادعى الارث عنه اي فلات فارتفع لا تندفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال امرني بالقبض ففعل لم يدفع والفروع في خروج الكرايسبي وفي الهامس على المفتي اقول لم يخرج في خروج الكرايسبي لكن في خروج الامام المحمود والمصطفى الله تعالى كان بينهما عليه اصل الكتابين بالآخر وقد وجدت له محاماً آخر يقتضي ذلك وعجابه المحمود والفروع ان الوارث خلف عن المورث فكان المورث طلب وانكر هو

فينتصب

فينتصب خصماً بخلاف المشتري فانه لا يكون نائباً خلفاً عن البايع انتهى دعوى القضاء والشهادة عليه اي على القضاء من غير صحة القاضى لا تصح وذكر اختلاف في كتاب ادب القاضى في باب الشهادة على الحقوق انه اذا شهد شاهدان على رجل رطل ان قاضياً من القضاء قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بالف درهم او شهد شاهدان ان قاضى الكوفة قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بالف درهم فالقاضى لا يقبل هذه الشهادة حتى يسحوا القاضى الذي قضى به وينسبوه قال غة وليس هذا في هذا الموضع وحده بل الحكم في جميع الافعال هذا اذا شهد الشهود على فعل لا بد ان يسحوا الفاعل وينسبوه وان لم يسحوا لا يقبل له ذلك وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحدود اذا اقام المدعى عليه بينة ان شهود المدعى محدودون في قدر لا بد ان يسحوا من حددهم فبذلك المثل دليل على ان صحة الفعل شرط الا في مستلزمات الاول الشهادة في الوقف اي بان قاضياً من قضاء المسلمين قضى لصحة صحت وذكر الصور الشريفة واقفاته في باب الوقف بعلامة التين اذا كنف صك الوصاية او صك التولية ولم يذكر فيه جهة الوصاية والتولية لا يصح القضا لان الوصي قد يكون من جهة القاضى وقد يكون من جهة الاب والاختلاف مختلفه والمتولي قد يكون من جهة القاضى وقد يكون من جهة الواقف واحكامها مختلفة وان كتب انه وصي من جهة الحاكم او انه متولي من جهة الحاكم ولم يسح الحاكم الذي نصبه ولا الذي ولاه جاز قال رحمه الله تعالى غة وعلى هذا القياس اذا اصبحت الولاية القضاء في المحل يدان كالوقف واجارة المخرج وكسبه وكسب وقضى قاض من قضاء المسلمين لصحة وجواز ذلك وان لم يسح ذلك القاضى الثانية الشهادة بالارث اي ان قاضياً من القضاء قضى بان الارث له صحت وبها في اخره انه وذكر محمد في الزبادان اذا ادعى على رجل انه وارث فلان الميت وان قاضى بذكره قضى لوارثه وجاء بشاهد من شهد ان قاضى بذكره ا شهد بان على قضائه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره فالقاضى يجمع وارثاً ولم يثبت له صحة ذلك القاضى وذكر في دعوى الاصل في آخر باب دعوى النكاح اذا ادعى رجل امته في يد رجل وجاء شهود شهدوا عقد القاضى ان قاضى بذكره قضى هذه الامته في يد رجل وجاء شهود شهدوا عقد القاضى ودعوى الفصل من غير بيان الفاعل لا تسح كما تقدم تفصيله فاعلم عن اختلاف الآ في اربعة

مسئله الاثنان منهن مسئلة القاضي اللسان عزابها الخزانة والثالثة
 منهن الشهادة بانه اشتراه من وصية في صورة صحيحة وان لم يسمه صورته
 في المحل دار في يدي رجل فاقام صاحب اليد بيعة على المدعي ان اشتريه
 بهذه الدار من وصيكت في حال صورته بكذا الا انه لم يسم الوصي واقام على ذلك
 بيعة هل يسمع دعواه وبيعته اخلف المالك فيه وكذلك ان ادعى ان فلانا باع
 هذه الدار باطلاق القاضي في حال صورته ولم يسم القاضي واقام على ذلك بيعة هل يسمع
 بيعته اخلف المالك في دعوى الفل و الشراء في دعوى الفل هل يلتزم
 شحته القاضي فقه خلاف المالك وادلة الكتب فيه متعارضة انتهى والرابعة منهن
 الشهادة بان وكنت باعته من غير بيان صورته ذكر في اخر المتن في رجل ادعى دارا في
 يدي رجل اشترتها من وكنت بالثمن درهم ولم يسم الوكيل ولم يسم هذه الشهود
 على الشراء ولم يسموا يسمع دعواه وشهادته شهوده انتهى والكل من عزانه
 المقتضى المسئلة الخامسة نسبة فعل الى متول وفه من غير بيان من نصبه
 على النقيب السادسة نسبة فعل الى وصي يبيع كذلك اي من غير بيان من نصبه
 ويمكن رجوع الاجرين الى المسئلة الاولى فافهم الفصل باخرية قضاء على الكافة
 الا اذا قضى بغيره عن ملك مورث فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك الخارج فلان يسمع
 فيه دعوى ملك غيره وسمع فيه كما ذكره ملاحضه وفي شرح الدرر والفرق وهذه المسئلة
 تقدمت في مواضع عديدة فليراجع القول لمقتضى الباطل الا في السلم فليدعي بغيره اذا
 نفاه اصدقاها وانتهى الآخر فالقول لمثبتة في السلم فليدعي بغيره في سلمه قوله
 لا يخالف اذا اخلف في الاجل الا في السلم فليراجع تحت الشراء يسمع دعوى المالك
 وكذا الاستدراج لان الاقدام على الشراء والاستدراج اقرار بانه لا ملك له بالاتفاق
 الروايات ولو وقع المدعي وقال وكان ملكي لكنه قبضه مني ولم يدفعه اليه فلهذا
 اشترته منه فلان يسمع للمتناقض بانه قوله ملكي و بانه قوله ليس ملكي الا للضرورة
 كما اذا خاف من الغاصب تلف العين فالشراؤها او اخذها ودعوه ذكره العماد
 في الفصول وفي جامع الفصولين لكن فيه بصيغة ينبغي حيث قال لو غصب رجل عبدا
 وخاف تلفه فخرج عن وصوله اليه في ذلك الوقت الا بجملة الاستدراج او نحوه ففعله
 ثم ادعاه وقول بانه ينبغي ان يسمع انتهى اجابة في المنكوبة تمنع الضحية اي صحة التنازع
 كون الرجل ان يزوج امرأته فزوجته اثنان في عهدة لم يلزمه واحدة منها لانه لا وجه

النفقة

النفقة لهما للملك الفة ولا ارى النفقة في اصدبا غير علي الجدة ولا الار النقيب لعدم الاولوية
 فقبيل التفرع و اجابة في المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل كما اذا تزوجها على لوب
 او دابة او دار من غير ذكر او صاف فوجب مهر المثل لان هذه الاشياء لا تصح النجاسة
 لنفاوتها وتفاوتها في الصور والمقادير وكذا النجاسة مع الخط كقولها على ما في بطن
 جارية او غنمة او ما تحت نخلة بهذه السنة والاصل في ذلك ان النجاسة لا تصح
 مع جهالة الجنس والنوع والصفة لانها تؤدي الى المنازعة وتقع مع جهالة البسرة
 كجهالة الوصف لان النكاح يفتقر الى ان جهالة لان مناه على الماهلة والمأخوذة
 الا بغير انه يجوز مهر المثل مع جهالة الماهلة لانها لا توجب المنازعة كذلك جهالة الوصف
 بخلاف البيع لان مناه على الماهلة والمضاربة في جهالة الوار مع جهالة الوصف
 والنوع كما في منهن معلوم النوع مجهول الصفة مثل قوله عبد او فرس او بقرة او ناقة
 او لوب هو يبي فانه يقع النجاسة وهو المراد بقوله والا اي وان لم تكن اجابة
 فاحشة فالوسط كعبه لانه اذا كان معلوم النوع كان له جنس وردي ووسط والوسط
 اعدل لانه ذو حظ من جانبيين وعنده جهالة النوع لا واسطة لاختلاف معان الانواع
 فان معنى الفرس غير معنى احمى ومعنى الناقة غير معنى احموس ولكن ينبغي ان شاء
 يعطى الوسط وان شاء يعطى بقية لان الوسط انما يعرف بالقيمة فكان اصلا في حق
 الاقباء والعين اصل من جنس النجاسة فيختار المرأة على القول وفي البيع ايضا
 اجابة في المبيع والغنم تمنع الضحية وان كانت بسرة الا اذا ادعى حقا مجهولا
 في دار فادعى الا حقا مجهولا ايضا في دار اخرى فتدعيها احق من المجهولين
 فانه جائز اجابة في الاجارة تمنع الضحية ايضا سواء كانت في العين او
 في الاجارة كرهذا او هذا كان الاجارة عقد معاوضة محفنة يقال ونفخ فكانت كما
 كالبيع ما في البيع افسدها وقد ضبط الشيخ ابو الحسن الكرخي في محققه فقال
 اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه او في اجرة او في مدة الاجارة او في
 العمل المستأجر عليه فالاجارة فاسدة وفي الدعوى ايضا تمنع الضحية لان
 الدعوى للالزام والقضاء بالحق بول غير ممكن الا في الغصب والسرقة كما تقدمت في
 في اوائل هذا الكتاب وفي الشهادة كذلك تمنع الضحية لان الشهادة من الماهلة
 وهي المعايينة ولم تؤخذ بالمجهول وقال النبي عليه الصلوة والسلام ان علمت مني
 الشئ فاشهدوا لا قدح الاصلها اي في الغصب والسرقة وفي الرهن

من عليه

وفي الاستحلاف تحنف الآفة من مثل هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبرجة على
المودع وتكليف الوصي عن إتمام القضي له وكذا المودع وهذه المسائل تفردت مع قاصي
أبصار وفي الأقرار بجبرالة لا تخفى الآفة مسئلة ذكرناها في بابها هكذا الأقرار بالجبرال
صحيح الآ إذا قال علي عبد أو دار فأنه غير صحيح كما في النكاحية انتهى **وإجماله** في
الوصية لا يكتفى وفي الهدية ولو أوصى بجزء من ماله فليس للورثة إعطوه ما شئتم
لأنه جبرال يتناول الفليس والكثير عزان إجماله لا تخفى الوصية والبيان إلى الموصي
في حيوة أو واريته بعد وفاته لأن الورثة فأن يكون مقام الموصي فالبيان للبيان
وفي الشئف بضم النون وفيه الناء اسم الكتاب لو قال أعطوا فلانا شيئا أو جزءا
من ماله أعطوه ما شئوا **وفي الوكالة** فلا كانت في الموكل فيه وتفاحش
متنع الصحة والآخلا والاصل فيه أن إجماله البيرة تفعل في الوكالة
كجبرالة الوصف استحيانا لأن مبنى التوكيل على التوسعة لأنه استعانة وفي
اختار هذا الشرط أي عدم إجماله البيرة بعض الإجماع وهو مدفوع والفاحشة
كجبرالة إجماع لا أي لا تفعل وفي شرح الاختيار إجماله ثلاثة أنواع فاحشة
وبيرة وبينهما **فالأول** جبرالة إجماع كالنكاح بشرأ ثوب أو دابة فأنه لا يقع
وإن سمي الثمن لأنه لا يمكن إشتغال ما وكل به لتفاوتة تفاوتها فاحش **والثانية**
جبرالة النوح والصفة كالحمار والفرس وفقر خنطة وثوب هروي فأنه يقع وإن
لم يقدر الثمن لأن الوكيل يقدر على تخصيص مقصوده ويتعين الصفة بحال الموكل و
اختلاف الصفة لا يوجد اختلاف المقصود فصار كأنه وشراء ثوب هروي
ما يصفه كان وبالثمن المقنن وقد صح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكل
حكيم من حزام بشرأ ثاة **الثالثة** التوكيل بشرأ عبدا أو حارية أو دارا
سقي الثمن صح والآخلا لأن احتمال منفعة مقصودة من بني آدم وتختلف في ذلك
الهندى والندى فإذا سقي الثمن الحفنا بجبرال النوح وإن لم يسم الحفنا
جبرالة إجماع لأن بالنسبة لصير مظهر النوح عادة فإن كل نوع معلوم عادة
انتهى **وفي الوكيل** إجماله تخفى الصحة كهذا أو هذا وفي شرح الوصاية نفلا
عن الفقيه مالقة قال من حاد كعلامة كذا أو من أخذ أصبعك أو قال لك كذا
فادفع مالي عليك الله لا يبيع التوكيل لأنه الجبرال حتى لو شاء أن يبيع بالفضالة وبذلك
العلامة إلى المديون وأدى الدين لا يخرج عن العدة إذا لم يكن أمرا نانا

بعبئة

تابع

بعبئة بالقضى انتهى والفقه في ذلك أن الأمر بالدفع لم يقع على معين وكثيرا ما وقع
التلبس في مثل ذلك فخالج لكن الأمر بالدفع إلى معين ليسع أن المديون يدفع ومضى
دفع كان ضامنا ما لم يصادف الدفع المأمور ويصل إلى مستحقه فرج وذكر في نفقة
الفنية وعندها رطل له على رطل الف فقال العبد بها مع فلانة فضاء من بدل الرسول ضاع
من مال المديون بخلاف مال الوفاة ادفع إلى فلان يا بني يا فاني لو ضاع في يد
الرسول ضاع من مال رت الدين انتهى **وفي إجماله** في الوكيل لا تخفى الصحة
وفي الطلاق والعقود أيضا لا تخفى الصحة وعليه أي على الزوج والمولى البيان مثلا
لو قال لامرأته اصدك كما طالق طلقك واحدة منها بغير عيبين إذا لم يكن له بنته في عبئة
منها لقول النبي عليه الصلوة والسلام كل طلاق جائز أكيد ولأن إجماله مع الخطر
اجرا جبري وأصلها الثاني أنها بصفان البيع ثم الطلاق يقع مع الخطر وكذا مع إجماله
ولأن البيع مع ضعفه يقع مع هذا الضرب من إجماله حتى جاز بيع فقيز من صبرة
فلان بضع الطلاق معه أولى ولأنه ان يجامعه عليه إلى القاضي حتى يتبين إذا كان
الطلاق نكاحا أو بائنا لأن لكل واحدة منهن صفا في استيفاء منافع النكاح و
واحكامه أو التوصل إلى التزوج بزوجة آخر فكان على الزوج البيان فالقول قوله لأنه
المجس من أقر بنبى جبر معين ويجبره القاضي أن يوقع الطلاق إلى عبئة ليحصل الفلانة
وعليه العقد من جهة باتن لأن للبيان حكم الأثر في حق المعينة وكذا لو قال
لعبد بصدك كما حرعتك واحدة منها بغير عيبين ثم قال لو اصد بعينة انت حر أو اعتقتك
فان لوى البيان صدق ديانة والآخرة وان لم يكن له بنته عتقا ولو قال لعبد ب
احدهما حر فقيز له أيهما لو بين فقال لم أعنق هذا أعنق الآخر فان قال بعد ذلك
لم أعنق هذا أعنق الأول أيضا ولو قال أحدهما باع أحدهما أو حرته على البيع
أو دبره أو مان أعنق الآخر لأنه فرج بالموت عن محلبة العنق وبالبيع عن محلبة من
جربة وبالعرض بقصد الوصول إلى العنق وأنه ينافي آخره وذلك بالبيع وإذا فرج
عن محلبة العنق بعنق الآخر **وفي أحد** وتخفى كذا زان أو هذا **لا يجوز للمدعى عليه**
الانكار إذا كان عالما بالحق الآفة دعوى العيب فان للبايع النكاح ليقع المشتري
البينة عليه لتكلم من الرذ على ما يبعه وفي التراجحة رجل باع عبدا فوجد المشتري
به عيبا فارد رده والبايع يعلم أن ذلك العيب كان به وسعه أن لا يأخذ حتى
يقضى القاضي عليه لأنه ان قتله بغير قضاء لم يرد لأنه يبيع عبدا في حق ثالن لوجود
صدقه وهو التملك أما إذا قبضه بفضاء فله ان يردّه على بائعه لأنه فسخ من الأصل

فجئوا بغير ما كان وهو وان انكر هذا صار مكذبا شرعا وفي الاول الجدة رجل اراد ان يبيع كعكة
 معبئة وهو يعلم ذلك يجب ان يبينها حتى لا يقع المتري في الغور وقال بعض من تجنا
 ولو لم يبين صار كافرا انتهى وفي الوصي اذا علم بالدين فانه يبيع له انكاره ايضا
 دفعا للفرقة في نظر البني ذكرهما في بيع النوازل اذا اقام خارج بيته على
النسب في ملكه وذو اليد كذلك فمن بيته ذي اليد لانه فامن عليه بيته لابل
عليه اليد فصار ضيفا فترجع بيته ذي اليد باليد وكذا الكلي سبب لا تذكر كقول
القطر وعلى احوال والميد وجوز الصوف وطلب الدين لانه في معنى النسب وان كان
يتكرر كالبناء ودرج احوال وسبب احوال وكذا في بيته خارج اولي حماه الملك المطلق
لانها اكثر اثباتا لانها تنسب الملك للخارج وبيته ذي اليد تنسب الملك من وجه
ثابت له باليد واذا كان اكثر اثباتا كان اقوى هكذا اطلق اصحاب المكيون
قلت الا في مستثنى ذكرهما في حرانة الا محل من دعوى النسب الاول منها
لو كان النزاع في عبد فقال خارج انه ولد في ملكي واحققت وبرهن وقال ذو اليد
انه ولد في ملكي فقط انتهى اذا ادعى خارج فعلى مع النسب وذو اليد ادعى على النسب
فقط قدم برهان خارج على برهان ذي اليد لان بيته خارج اكثر اثباتا فيما
وقع فيه الدعوى لانها تنسب اولية الملك لخارج على وجه يمنع استحفاة اصلا
لان الملك بعد العنق يغير كمال لا يسخى اصلا وذو اليد يبيته بيته اولية الملك
على وجه يفسد استحفاة ذلك عليه فكان بيته خارج اكثر اثباتا بخلاف ما
اذا قال خارج دبته او كاتبت فانه اي برهان خارج لا يقدح وفي المحيط و
ولو ادعى خارج الذمير مع النسب وادعى صاحب اليد النكاح لا عذر وفي هذا الوجه
اختلفت الروايات ذكر في رواية ابى سليمان انه يقضي لخارج وجعله بمنزلة العاق وذكر
في رواية اخرى انه يقضي لذو اليد وجعله بمنزلة الكفارة وجه رواية ابى جعفر ان الذمير
يقضي الفسخ بقضاء القاضي فصار كالكتابة ووجه رواية ابى سليمان ان الذمير يقضي
حق العنق والى الجوز اعناق المذنب عن كفارة بمنزلة الحق بالحققة فصار
دعوى الذمير ودعوى الاحقاد سواء بخلاف الكتابة لانها لا تفقد حق العنق بخلاف
مالو ادعى خارج مع النسب البيع او الحارة فان هناك بيته ذي اليد اولي لان بيته
خارج ليست اكثر اثباتا لانها تنسب اولية الملك لخارج على وجه يفسد استحفاة
عليه من كونه فان الملك بعد البيع والحارة لا يغير كمال لا يفسد استحفاة عليه فترجع
بيته ذي اليد كمن يده وبخلاف ما اذا ادعى خارج العنق مع طلب الملك وذو اليد
ادعى النسب فان هناك بيته ذي اليد اولي لان دعوى العنق انما تعتبر ترجحا

عند استواء البيتين في اثبات الملك وما استوفى البيتان ههنا في اثبات الملك
 لان الخارج بيته اولية الملك مع الاحتمال وذو اليد اولية الملك مع احتمال المسئلة
الثانية لو قال خارج ولد في ملكي او يها ابني من امي بهذه قدم برهان خارج
 على ذي اليد وفي جامع الفصولين برهن خارج ان بهذه امته ولدن هذا الحق
 في ملكي وبرهن ذو اليد على منكره بحكمه في الحديث لانها ادعيان في الامة ملكا مطلقا
 فيقضي بالخارج نعم استحق الحق تنقلا انتهى اذا برهن خارج وذو اليد على
نسب صغير قدم ذو اليد وفي المحيط واذا كان الصيني في يد رجل يدعي انه ابنه
ويقسم على ذلك بيته ورجل آخر يقسم بيته انه ابنه فمضى لصاحب اليد لان النسب
في معنى النكاح وفي النكاح بيته ذي اليد اولي فكذا في النسب الثاني مستثنى
في اخره انه الاول لو برهن خارج على انه ابنه من امراته هذه وبها حوان واقام
ذو اليد انه ابنه ولم ينسبه الامة فهو لخارج صورته في المحيط واذا كان الصيني
في يد رجل اقام رجل بيته انه ابنه من امراته هذه وبها حوان واقام رجل آخر
بيته انه ابنه ونهوض ايضا الا انه لم يثبت نسبه الامة فانه يقضي بالولد للحديث
لان بيته اكثر اثباتا لانها بيته النسب من الاب والام جمعاً وبيته صاحب
اليد لا يثبت النسب من الام اذ المرسم الا في حاشا استوفى البيتان في الاثبات
لنفوس اللذين رجحا انتهى الثانية لو كان ذو اليد ذميا وخارج مسلما فبرهن
الذي يسميه من الكفار وبرهن خارج بواو برهن على كماله او كفارة لان ما اقام
الذي من البيته ليست بحجة في حق المسلم فصار في حق المسلم كان الذي لم يقر البيته
كذا في المحيط ولو برهن الكافر على كماله قدم برهانه على برهان المسلم مطلقا
بحكم يده عند الاستواء في حجة صورته صبي في يد رجل من اهل الذمة يدعي انه
ابنه حيا مسلما واقام بيته من المسلمين او من اهل الذمة انه ابنه واقام الذي في
يده بيته من المسلمين قدم برهان الذي يحكم اليد لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي
على المجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب كما في حرانة الا محل وفي المحيط
صبي في يد رجل يدعي نسبه خارجا احداهما مسلما والاخر ذمي واقام كل منهما بيته
من المسلمين انه ابنه فمضى بالنسب من المسلم ويترجح المسلم من الذي يحكم الاسلام
وفي يده المسلم فترجع جميع حكم اليد لانها خارجا في حاشا حكم الاسلام وفيه
ايضا لو ادعى يهودي ونصراني وتجويسي كل واحد يدعي انه ابنه ولده على حاشا يقضي

اقول ان هذا النعيم ليس بحاصر والصواب ان يقال اذا ادعينا عيناً فاما ان يدعينا ملكاً مطلقاً او ملكاً بسبب فتجد قابل للتكرار وغير قابل او تختلف اصداءها اقوى من الآخر او مستويان من واحد او من متعدد او يدعى اصداءها المطلق والآخر المكنون بسبب او اصداءها ما يتكرر والآخر ما لا يتكرر في سعة وكل منهما اما ان يبدعها او يبدعها اصداءها فقط او لا يبدعها لو اصداءها ولا يخرج او لا يصدعها من في اربعة صار اثنين واثنين وكل منهما اما ان يكون المدي في يدنا ان او في يدها او في يدها من في ثلاثة صار مائة وثمانية وعشرين وكل منهما على اربعة اما ان لم يورثها او ارثا والسويبا او اسوق اصداءها او ارثا اصداءها صار مائة واثنى عشر انتهى **النقد** اقرار الآ في اكد وكما في الشرح من دعوى الركنين في شرح قوله وفي لمن صدق او سبق بنبته وعبارته هكذا تم اعلم ان بعضهم عثر باقرارها وبعضهم يتصدون فالتاثير اهما سواء ولكن فرقوا بينهما فقال ان ارجع في باب اللعان فان ابن حبان حتى تلاعن او تصدقته وفي بعض نسخ القدوري او تصدقته فتجد وهو غلط لان اكد لا يجب باقراره مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصدا فلا يعتبر في حق وجوب صدق الفذ ان لو قال لرجل يا زانية فقال له عذرة صدقت خذ المسمى دون المصدق ولو قال صدقت فهو ما قلت فهو قاذف ايضا انتهى وانما وجب في الثانية للمعوم في كاف النسبة لا للتصديق فعلم بهذا ان اكد لا يجب بالتصديق فان قلنا لو قال لعليك الف فقال صدقت يكون اقرارا ملزما للمال قلن نعم لما في التلخيص لو قال لعليك الف فقال **الحكم** او الصدق او النفاق فهو اقرار لانه للتصديق عرقا **لا يقضي بالقينة** الآ في مسائل ذكرنا في باب التحالف مالفئة ثم اعلم ان اصحابنا عملوا بالتأثير في مسائل منها مسئلة اختلافها في نتائج البين فخرجوها فيما يصلح له وفيها يصلح ان عملها بالتأثير وفي نوادرهم عن محمد بن يوسف باحاجة والفقر ليس ببينة الا بقرينة مضافة صار بده علم عرف بالنسبة يقضي على عقوق العبد وكذا اذا قضى عشرين الف دينار فادعاه رجل عرف بالنسبة وكذا ان كان في منزل رجل وعلى عقوق الكنانة فطعنة فقال في لو اذعاه صاحب المنزل ايضا في صاحب المنزل وفي نوادرهم على ان لو سفي رجلا في سفينة فبين قتيق فاذعاه كل واحد السفينة وما قبلها واخذ بها يوسف بنيع الاقنوع والآقنوع انه ملاع مووف الاقنوع للمدي يوسف بنيعه والسفينة للمدي يوسف انه ملاع وفي نوادرهم سماعي عن ابي سمي عن ابي يوسف رضي الله عنهما في منزل يوسف الاضل انه منادي ببيع الذهب او الفضة او المصباح ومعه من ذلك فادعياه فهو لم يوف ببيعها ولا الصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك فالقول رب

المسئل

رب المنزل وفي نوادرهم عن محمد بن يوسف عن رجل خرج من دار انسان على عطفه متاع دار فقدم وهو يوف ببيع مثله من المتاع فقال لصاحب ذلك المتاع متاعي واحمل يدعيه فهو للمدي يوف به وان لم يوف فهو لصاحب الدار سفينة فبين راكب وآقنوع في آخر حجر وآخر حجرة وكلهم يدعون في يابن راكب والموسى واجر انما لا ولا سبق للمادة رضي بقوله قطار من الابل ورجل راكب بعير منها فادعياه كلها بنظران كان على الحق على راكب ومنعه فكل من راكب والفايد اجبره وان لم يكن على الابل سبق فلراكب البعير الذي عليه وما بقي فهو للقاتل اما لو كان بقر او غنما عليه رجلا اصداءها فاند والآخر ساق في لسابق الا ان يعود ساة معه فكل من تلك الة وصدقا هكذا في نوادرهم في النهاية **الفاضي** اذا حكم في سبق وكلف السجل بجعل كل حجة على حجة اذا كان له تلك الحجة **وحكم من سيجان** لا يجبي الفاضي كل ذي حجة على حجة **الاول** من النسب **والثاني** حكم براءة القاتل **والثالث** فتح النكاح **بالعنة** **والرابع** فتح البيع بالما باق **و** **الخامس** نفيق ان يبرك في الخصامة من كتاب المحاضر والسجلات **الوكالة**

كنا وهي عبارة عن التفويض وقال الله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه اي من استخذ وفوض امره اليه كفاه وقيل الوكالة في اللغة الاحتفظ قال الله تعالى حسبنا الله نعم الوكيل اي نعم حافظ ولو قال وكلناك في هذا كان وكيلاً بحفظه لانه لا بد في فهم عليه فان من عهد على انسان في سببي وفوض فيه امره اليه كان امرا بحفظه لانه انما فعل ليظروا ما بهو الاصل له والاصل الاثناء حفظ الاصل لان التفرقات بتبني عليه وبهذه المعاني موجودة في الوكالة الشريعة فان الموكل فوض امره الى الوكيل واعتمد عليه ووثق بداره ليصرف له النضر الحسن وكل ذلك ببيني عليه احفظ وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى فابعثوا اصداءكم لوركم هذه الى المدينة وبالسنة وهو ما صح ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكل غزوة البارقي وفي رواية اخرى حكم من حوام بشره اصدقاءه ووثق في النكاح عروب من امة الضمير وعليه فافق الناس من لان الصدر الاول الى يومنا من عذر تكبر ولان الانسان قد يجر عن مباشرة بعض الافعال متغف فتحتاج الى التوكيل فوجب ان يشرح دفع الحاجة كذا في الاختصار ثم اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل مخير في التفرق وبهذا قول ابي يوسف وفيه وجه واما على قول في سفينة رجم الله تعالى قال شرط ان يكون التوكيل حاصلا بما يمكنه الوكيل فاما كون الموكل مائلا للتفرق فليس بشرط حتى يجوز عذره توكيل لم الذي بشره اخيرا واخذ ببرد وتوكيل المحرم اكمال ببيع الصيد

ومن شرط ان يكون الوكيل محقق لعقد اي يعلم ان الشراء صالح للجميع سالب للمفسد
 والبيع على عكس ذلك فلو كان السبب لثبوت الحكم فلو وكل صبيته لا يبيع او يحنونا فهو
 باطل ولو كان صبيته عاقلاً ما دوننا او غداً ما دوننا او نحن رايا دون مولاه جاز كذا في الفنا صانية
الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان ذلك المفيد مفسداً اعجز مطلقاً اي بالاجماع
والا اي وان لم يكن مفيداً لا يعجز فلو كان لغيره وان كان نافعا من وجه ضاراً من وجه فان
 اكده بالنفي اعجز والا لا وفي المحيط الرضوي ان الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرط
 بنظر ان كان شرطاً مفيداً نافعا من كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه اكده بالنفي او لم يتركه
 وان كان شرطاً لا يفيد ولا ينفع بل يضره لا يجب عليه مراعاته فان كان شرطاً مفيداً نافعا
 من وجه ضاراً من وجه ان اكده بالنفي يجب مراعاته وان لم يتركه بالنفي لا يجب مراعاته
 لانه متى اكده بالنفي دل ذلك على ارادة وجوده فلهذا لو قال للموكل لا تحفظ الا في هذه
 الاربعين فمراعاة شرطه حتى لو حفظه في دار اخرى لم يضره فالحال ان الدور مما يتقاون في احوال
 والخصم فلو كان لغيره شرطاً ولو قال لا تحفظ في هذا السبب يجب مراعاة شرطه
 حتى لو حفظ في بيت اخر لم يضره فالحال لو قال احفظ في هذا السبب ولم يتركه بالنفي لا يجب
 عليه مراعاته لان هذا شرط مفيد من وجه متى اكده بالنفي يجب مراعاته والا فلو قال
 احفظ في هذا الصندوق لم يجب مراعاة شرطه وان اكده بالنفي لان لغيره الصندوق
 مما لا يفيد انتهى وعليه اي على الاصل المذكور خروج مذهب اذا قال بعه بكتاب
فباعه بغيره اي بغير ضار لم ينفذ بعه لانه اي هذا القيد مفيد نافع من كل وجه لان
شرط اخيار لا يبرئ ملكه للحال وانما يبرئه في الثاني فوجب على الوكيل مراعاته كما لو قال
بيع عذرا قباج اللوز لا يجوز فكذا هذا واذا قال بعه من فلان بعبه قباج من
 عذره كذلك اي لا يجوز لان لغيره المسمى اذا كان العن دينا يكون شرطاً
 مفيداً نافعا من كل وجه لان الذم متفاوت في المائة بخلاف ما لو كان العن
 عيناً بان قال بعه ما اجارته التي لفلان فصار اجارته لفلان آخر قباج
 بذلك اجارته يجوز لان لغيره المسمى اذا كان العن عيناً لا يفيد لان عكسه
 من الذي عينه الموكل ومن عذره سواء فان باعه منه ومن آخر يجوز البيع في النصف
 باعه من فلان فكذا يجوز في النصف الاخر عذره في حصة رجة الله تعالى وغداها
 لا يجوز في الكلى الا ان يبيع الباقي من الذي وكله ببيعه في يجوز بلا خلاف
وهي اي هاتان المسئلتان مع شرطهما المذكورتان في المحيط الرضوي ومن هذا النوع
اي عدم اجواز بعه بغير بعه بعه او قال لا ينفذ الا بعه او قيل لم يجز بعه

بغير الرهن

بغير الرهن او الكفيل لان الشراط الرهن والكفالة شرط مفيد من كل وجه لان الرهن
 استيناف وتاكيد للمعنى وانته قبض استيفاء وقبض الاستيفاء منفعة من كل وجه
 وكذلك اخذ الكفيل لانه لا يصير مضموناً على اثنين وفي ذلك منفعة للموكل حتى لو
 نعت الاداء من احدھا امكنه الاخذ من الآخر فان رهن عا لا يتقاي الناس فيه
 يجوز خلافاً لما عرفت وان قال بعه لفلان لا يجوز الا ان يكون في رهن مثل العن
 لان شرط الرهن النفع ان يكون من او ثل للمعنى هذا شرط مفيد فوجب مراعاته
ولعله لفلان اي لو قال بعه هذا القيد فباعه بعبه لم ينفذ بخلاف قوله
بعه بعبه فان لم يبعه لفلان لان هذا شرط عجز مفيد لان البيع بالنسيئة بضره
وبالنفذ ينفقه فلم يجب عليه مراعاته وبهذه المسئلة مثال للشرط الذي لا يفيد
ولا ينفع بل يضره بعه في سوق كذا اي لو قال بعه هذا القيد في سوق كذا فباعه
 في غيره اي في غير ذلك السوق نفذ ولو قال لا ينفذ الا في سوق كذا لا يجوز لان
 نفس الشرط قد ينفقه وقد لا ينفقه فحسب اكده بالنفي يجب مراعاته والا فلا ولا يضره
 بعه بشهود قباجه ولم يشهد جاز ولو قال لا ينفذ الا بشهود او قال على ان
 يشهد قباج ولم يشهد لا يجوز لان الشرط شرط مفيد من وجه عجز مفيد
 من وجه فانه ينفقه اذا شهد المسمى البيع ولا ينفقه اذا لم يحضره وكذلك ينفقه
 اذا لم يثبت الشهود او لم يكونوا ولا ينفقه اذا عاينوا او ماتوا فليزم الوكيل
 شرطه متى اكده بالنفي ولا يلزمه متى لم يتركه بالنفي وفي المحيط الرضوي وتكلم
 بقضاء دينه وقال ادفع بشهود او بحضرة فلان فدفعت بغير ذلك لم يضره فان قال لا
 لا تدفع الا بشهود او بحضرة فلان ففوضه بغير شهود وبغير حضرة فلان يضره كما في
 الوكيل بالبيع قالوا بهذا اذا كان رجلاً رفع القدر بحيث يحتشم الناس في الفضة
 وان كان وضع القدر بحيث لا يحتشم الناس في الفضة ولا يؤبه به لا يصير ضامناً
 لانه شرط شرط لا يفيد فلما يجب على المأمور مراعاته وان اكده بالنفي كما لو قالوا
 لا يبيع الا بالالف او قال لا يبيع الا بنسيئة فباع بالقبض او بالنفذ جاز لانه
 عجز مفيد اصلاً فكذا هذا وبهذه المسئلة دليل على ان الامين اذا دفع الامانة من جنس
 حصة فانه يضره وان كان دينه ظاهراً لان حجة الله تعالى على الوكيل هي هنا ضامناً
 بالادفع وقد دفع الامانة والامانة من جنس حصة ودينه ظاهر وقد ذكرنا الاضاف في
 بيان الخرج في كتاب الودعة انتهى فلما حقا لفظة مع النهاية الا في قوله لا يبيع الا بالنسيئة

بغير الرهن

كما من قبله وفي قوله لا شيء حتى يقبض الثمن كما ذكر في الفتاوى الصغرى حيث قال
 في الخلاف وفي الغرر انه امره ببيع عبده ودفعه اليه وقال لا يدفعه اليه بعد البيع حتى يقبض
 الثمن فباعه ودفعه الوكيل قبل قبض الثمن وتولى الثمن على المشتري جاز البيع والامتنان
 على الوكيل كما لو باع الوكيل غنما عن غيره عن الدفع قبل قبض الثمن وقال الثاني يعجز عنه
 ويلزم على المشتري ان يرد على البائع حتى يقبض الثمن فان مات في يد المشتري ثم البيع
 وصح الوكيل الثمن للآمر ويرجع به البائع على المشتري انتهى بخلاف ما لو قال لا تبع
 حتى يقبض الثمن لان النسيب وقبض الثمن من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلما عجز
 انتهى وفي الخاتمة ولو قال وكلتكم ببيع هذا العبد بشرط ان لا يقبض الثمن كان النهي
 باطلا وله ان يقبض الثمن انتهى وقوله لان النسيب متعلق بقوله في الخلاف الوكيل يملك
 العقد للموقوف كالناقد ولا يملكه بغير الوكيل يعني على كماله ما لم يعزل او يشرى
 الوكالة بخصم المقتصد والموقوف به حتى لو باعته عقدا موقوفا لا يخرج عن الوكالة
 لان التوكيل حصل بعقدنا فله لانه المحقق للمقتصد فلم يأن بطل ما وقع به فلما خرج عن
 الوكالة وما بقيت الوكالة فنصرفه كصرف الموكيل بنفسه فاذا ملك العقد ملك الاشارة
 ونماه في نطاق اجماع الكيد ما لفته وتخل ان يرد وجه امره فوجهه وقبضه غنما
 لم ينفذه قبل اجازته وزوجه اخيرا بوضاها او بغيره انتقض انتهى لانه فاعم مقام
 الموكيل فيه **الوكيل يصدق في برائته دون رجوعه** وفي المشتري رضى دفعه الى رضى
 الف درهم بشرى به عبدا فلما استراه قال الالف قد سرقن ومان العبد في يده
 فطلب البائع منه الثمن والامر العبد ذكر في الاصل للوكيل ان ياتخذ من الموكل الفا
 اخرى ويصرفه الى البائع لانه الوكيل عامل للآمر بشبهة الشهود فاما ما ذكره في
 الا بقوله يكون مصدقا في دفع الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الامر
 انتهى وهذه المسئلة في التفرع اظهر من قوله فلو دفع اليه الف وامره ان يشتري
 به عبدا ويزيد من عبده الى خمسمائة درهم فاشتري وادعى الزيادة وكذا الامر
 في الفا ويقتسم الثمن الا انما للتدبر بخلاف شراء المعينة حال قيامها اي المعينة
 بها اي بالالف ونماه في اجماع ما لفته والبدائية به بالوكيل قبل يوفى القول الحق
 لبيانه دون الامر وقيل يوفى الى يوسف الاول وعلى قوله الآخر وهو قولها بالامر
 كالبايع والمشتري قال الكرجي وحديث الرواية منصوصة عن محمد بنه وارجاها في البينة
 قبلت وان افادها فالوكيل اولى انتهى وفي شرحه لا يخفى ان البينات للآباء

فما كانت

فما كانت اكثر اثباتا كما نزل اوله والمشتريان اذا اختلفا في مقدار الثمن بغير القان
 وببداء باسرها انكارا مثلا اذا اعطى الرجل الرجل الف درهم وامره ان يشتري
 له ربا جارية وان يزيد من عبده الى خمسمائة فاشتري جارية وقال المشتري
 وخمسمائة وقال الامر المشتري بالالف فاشترىها افام البينة قبلت ببيته وان افادها
 فبينة الوكيل اولى لانه اكثر اثباتا وان لم يكن لهما بينة بغير القان لانه الوكيل مع
 الموكل منزل منزلة البائع من المشتري وقد اختلفا في مقدار الثمن وببداء بيمين
 الوكيل فحينئذ على قول ابي يوسف الاول اما على قوله الآخر ويوفى قول محمد بنه
 والقيح ان هذا قول الحق والفرق ان ههنا الوكيل يكلف على البينات والموكل على العلم بالثمن
 ما يعلم انه اشتراها بالالف وخمسمائة وكلف على البينات افي كانت البداية بالالف
 اولى بخلاف البائع والمشتري حقيقة لان ثمة كل واحد يكلف على البينات والمشتري اشتد
 انكارا لانه ينكر زيادة يدعيه البائع ببداء الوجوب نسيب الثمن عليه لكن فيه ما يصار الى الترجيح
 بعد استواءهما في القوة ولم يوجد في مسئلتنا لكن في ثلثي جارية القول قول الوكيل
 لانه في الالف المقتضى ايمان يدعي حوزة نفسه عن الامانة بقوله نقدر ان يفتا بنة
 الثلثين فيقبض قوله في ذلك ضرورة فبني الثلث وحصة غيره مضمونة فالوكيل يدعي
 الرجوع على الامر والامر منك فحلف عليه والامر يدعي عليه تملك الثلث بثلث الالف و
 والوكيل ينكر فحلف عليه ففي الحقيقة الخالف يحكي فيه فاذا اختلفا بفتح العقد في هذا
 الثلث وضار الثلث للوكيل فان قيل قد يستلزم للآمر ثلثا جارية وقد امره بشرى بثلثي فلو اشتري بثلثي
 لكن سلامة الثلثين دون الثلث كان حكم الخالف فلم يكن خلافا بخلاف ما اذا اختلف
 المشتريان وحلفا صحت بفتح العقد في الحق لان ثمة القابض للثمن ليس بامان وبخلاف
 ما اذا امره ان يشتري له جارية ولم يبين الثمن ولم يستلم اليه شيئا حتى يشتري جارية
 وقال المشتري بالالف وخمسمائة وقال الامر المشتري بالالف وخالفها صحت بفتح
 العقد في الحق لان ثمة الالف غير مضمونة في يد الوكيل حتى يكون امينا فله فالامر يدعي
 عليه تملك الحق ووجوب النسيب بالالف والوكيل يدعي عليه زيادة خمسمائة فبني
 واذا اختلفا بفتح العقد في الحق ويلزم جارية على المأمور وذكر هذه المسئلة في اجماع
 الصغير وقال القول قول الوكيل مع بكينة قبل تناوله اذ اصدق البائع لان ذلك جعل بميزلة
 انشاء البيع ذكر الشيخ الاقام الومنصور رحمه الله تعالى يمين الوكيل ويوفى بميزلة
 البائع وبهذا اشارة الى الخالف لان الخالف يحلف بيمين البائع فاما المشتري

فعلية يحل حال وهو الصحيح انتهى لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل
 خلافاً لما في رجم الله تعالى لأن الوكالة عقد تم بها وفي فتح اصددها بدون الآخر
 نوع حرزها لأنه تعالى به حق كل واحد منهما وفي الفسخ ابطاله كذا في المحيط
إلا الوكيل بشر أي بشره بغير عينه أو ببيع ماله حيث يصح منه عزل نفسه في غيره
 لأنه لا حرز هناك لأنه حتى قادر على التصرف بنفسه فلو كان الوكيل بالنظر
 والطلاق والعقار فاحتمل عدم الضمة في الوكيل بشره سبب معين واخصومة فقط
لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعاً لأن الوكيل استغناء من
 الوكيل فيمكن منافعة من الموكل فيكون الاستغناء تبرعاً بالمنافع أو بالعقل فيكون
 نفسه عمله وافقاً للوكيل وحكمه وافقاً للموكل لغاية مقامه في اصدار العمل واجباؤه
 الآخر في ما قل فإنه يطرأ على الوكالة فيه التزام ولذا قيل وعملك الوكيل عزله
 بنفسه ما لم يتفقوا به حق الغير الأول منه إذا وكل في دفع عين بان قال له مثلاً
 ادفع هذا الثوب إلى فلان فقبل وغاب الأمر بغير المأمور على دفعه لأنه يجوز أن يكون
 الثوب عنده ودفعه لغاية فحب عليه رده وأما ما نذر الأشياء فهو على ملك المالك و
 انقضاء غير واجب لكن لا يجب عليه إحمل إليه إذا كانت العين ماله حمل ومؤنة
 والمغضوب والأمانة فيه أي في وجوب الدفع سواء والثانية منه فيما إذا وكل
 ببيع الزهر سواء كان من ماله أو من غيره أي في الزهر أو بعده على الأصح قبله كالزهر
والثالثة منه فيما إذا كان وكيلاً باخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه
 لأنه حتى سببه اعتماداً على أنه يتمكن من إثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لنفرضه
 الطالب عند انقضاء المطلوب بخلاف ما إذا كان المطلوب حاضراً أو كانت الوكالة
 من غير طلب المدعي لتمكنه من اخصومة في الوجه الأول ولقد تعلق حقه في الوجه الثاني
 اذ هو لم يطلب كذا في البحر ومن فروع الأصل لا يجبر على الوكيل بالاعتناء والتدبير
 والكتابة والنية من فلاء والبيع منه وطلاق فلاءه وفشاء دين فلاءه إذا غاب الموكل
 يعني إذا وكل في هذه الأشياء فقبل غاب الموكل فالر عن إثبات ما وكل به لا يجبر
 لأنه متبرع كالواهب لا يجبر على التسليم ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تصدق العين
 لأنه متبرع وإنما يجبر الموكل بخلاف الدال والشيء والبيع لأنه معلوم بالاجر
ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عانة لأنه لا يمتثل الأمر
 بالاداء ولا الضمان كما في الحزاة إلا أن يمن في جبر لا يوكل الوكيل إلا بادن
 من الموكل أو تعميم تفويض لأنه ما رضى إلا برأيه والناس يتفاوتون في الآراء فإذا اذن

فإذا اذن له أو قال أحمل برأيك فقد فوض إليه الأمر مطلقاً ورضي بذلك فإذا جاز كان
 وكذا عن الموكل الأول لأنه تعالى ولا ينزل بعزل الوكيل الأول ولا يجوزته وهو نظير
 القاضي إذا استخلف قاضياً وقدم كذا في الاختيار إلا الوكيل يقبض الدين
 لأنه لو وكل من في عياله بدورها أي بدون الأذن والتعيم فيبطل المداينون بالادفع إليه
 وفي الفدية وتو يقبض دينه فوكل الوكيل به آخر فقبضه فذلك في يده فإن كان
 الوكيل الثاني من عمال الأول لا يرجع الدين على أحد ولا يرجع على المداينين بل ينظر
 والوكيل يدفع الزكاة إذا وكل عبداً ثم دفعه الآخر جاز ولا يوقف اجارة الأول
 كما في الضحية الثانية بخلاف الوكيل بشره الأضحية فإنه لو وكل عبداً ثم دفعه فالشئ
 الآخر يكون موقفاً على اجارة الأول إن اجاز جاز وإلا فلا كذا في الثانية الوكيل
بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به أي بالثمن الآخر إذا ادعى
 الدفع وصدقة الموكل وكذا به البائع فلما جوع كما في كفاية الثانية ما نصه رضى عليه
 الف لرجل فامر المداين رجلاً أن يقضي الطالب الألف التي له عليه فقال المأمور فقبضته
 وصدقة الأمر وكذا به صاحب الدين لا يرجع المأمور على الأمر لأن المأمور بقضاء
 الدين وكيل بشره فإذا لم يستلم له ما في ذمته لا يرجع المأمور كما الوكيل
 بشره العين إذا قال استدين ونفذت الثمن من مال نفسي وصدقة الموكل وكذا به
 البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فإن أقام المأمور ببينة على قضاء الدين قبلت ببينته
 ويرجع المأمور على الأمر وكيل الأب في مال ابنه كالأب الآخر مستثنين من بيع
 الولو الجنية أحدهما إذا باع وكيل الأب لابنه لم يجز بخلاف الأب إذا باع من ابنه
 ولو وكل الأب رجلاً ببيع عين من أعيان ماله من ابنه فقبض الوكيل عند غيبة الأب لم يجز
 لأن كلام الغرض لا يكون عقداً تاماً في باب البيع والشراء ينبغي للأب كذلك إلا أن
 جوزه في حق الأب لأنه جعلناه أدنا للصبي وصد الأب ما بعد الضمى مستزياً
 بعبارة الأب فإذا جاز أدنا يكون العقد قائماً بالتشبه بهذا الطريق مفرد في حق
 وكيله فلما جاز إذا كان الأب حاضراً فيقول الوكيل بعد هذا العين من ابنك بكذا فيقول
 الأب استدين ولا ينها فيما إذا باع أحد الابن من الآخر يجوز ينبغي أن يقال
 باع مال أحد الابن بخلاف وكيله يعني ولو كان له إثبات فباع الأب مال أحد
 من الآخر بغير معلوم بما لا يتقاسم الثاني فيه وبها صفران جاز البيع ولو وكل الأب وكلاً
 واحداً فباع الوكيل مال أحدهما من الآخر لم يجز والفوق وهو أن الأب لو باع مال كل

مال كل واحد منهما من الجانبين او من نفسه يجوز فكذا اذا باع مالى احدهما من الآخر
 بخلاف الوكيل لان الالف في النوكيل ثابت عنهما فصار كما ترى بالعين فوكلا واحدا
 بالبيع والشراء ففصل ذلك الوكيل لم يجز فكذا هنا انتهى كلامه ولو الجنبه
المأثور بالشراء اذا خالف في اجتناب نفقه عليه اي على المأثور وفي البرازيه
 وروى احمد ان المأثور بشراء جارية مائة دينار اشتراها بالف درهم ففقه مائة
 دينار جاز وبهذه الروايه يخالف الروايات الظاهره ان المخالفه من حيث اجتناب
 مانع من النفاذ على الامر وان كان الفع بان امره بان يبيع بالف درهم فباعه
 بالف دينار وان خالف قدر او وصفا لا جنى ان الفع نفقه على الامر وان اخذ لا
 كما لو امره بالف فباع بثلثمائة انتهى الآ في مسنده من يبيع ولو الجنبه
الاسير المسمر في دار الحرب اذا امر اسنانا بان يبتذبه بالف درهم فخالف في
 اجتناب فانه يبيع عليه بالالف يعني اسير من اسراء الاحرار اذا قال رضى الشتره
 بالف درهم فاشتراه بالكثر من ذلك لزمته الالف لا مقطوع في الزاده الوكيل
 اذا استعمل الموكل الممنوع فاشترى بالكثر نفقه على الوكيل حيث لا يلزم الموكل الوكيل
 بشراء الاسر فانه اذا اشتراه بالكثر لزم الامر المستحق كما في الواضحات والفروع بان
 بهذا وبين الوكيل بالشراء اذا اشترى بالكثر ان شراء الوكيل شراء حقيقه والشراء
 بالكثر من الف غير الشراء بالف فخالف امر الموكل اما هنا ليس بشراء بل هو بطريق
 طريق التخليص وقد رضي بالتخليص بالف قبله الالف كمن امر صفا ان يعقني دينه
 الف فقضاه اكثر من بيعه عليه بقدر الالف كذا هنا وكذلك اذا قال له لا اسد اشتره
 بالف فاشتراه بانه دينار وبعوض جاز له ان يبيع عليه بالالف والوكيل بالشراء
 بالالف اذا اشترى بانه دينار او بعوض لا يلزم الموكل شيئا لما قلنا كذا في الاول الجنبه
الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التملك فاذا قال لرجل طلقني لا يقتصر على المجلس
 واذا قال لا طلقني نفسك يقتصر الا اذا قال انت وكنت في طلاقك ان شئت فقل
 فان شاء في المجلس جاز وان قام قبل ان يشاء فلكا وكالته وفي خزانة العمل لو وكل
 رجلا بطلاق امرأته لم ان يطلقها في المجلس وفي غير المجلس بخلاف ما اذا قال لامرأته
 امرتك بترك نفقة المجلس فانه عليك وليس بتوكيل فان الانسان لا يكون
 وكلاء في حق نفسه ولا رسولا انتهى وكذا لو قال رضى طلقني ان شاءت فقامت
 عن تجدي قبل ان ترضى بطلن الوكالة كذا في خزانة العمل وفي طلاق البرازيه

قال غيره

قال غيره طلقني ان شاءت لا يكون توكيلا ما لم يرضى والى المسئله في مجلس علمه وبطلت المسئله
 بصير وكلاء فلو طلقني الآن يقع الطلاق بعده قال الامام اكلوا في وذا مما يحفظ
 فان الزوج يكتب الامن بثوبه ان شاءت الطلاق فطلقه والوكلاء يزوجون
 الاتفاق عن مجلس المسئله ولا يدرون انه لا يقع انتهى الوكيل عامل لغيره حتى كان
 عاملا لنفسه بطلت وكذا قال في الكنز ويصل توكيله الكفيل بالمال يعني اذا وكل
 رب الدين كفيلا بقبض المال عن المدينين لا يقع توكيله ابداحي لو هلك في دين لا يهلك
 على الموكل لان الوكيل من يبيع لغيره ولو تخلفها صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته
 فاندم الركن ولان قبول قوله يلزم للوكالة لكونه امينا ولو تخلفها لا تقبل لكونه
 مبدئا لنفسه فتقدم بالانقضاء لازمه وهو نظير عبد مدين اعفاه مولاه حتى ضمن
 قيمته للمولاه ويطالب العبد بجميع الدين فلو وقته الطالب بقبض المال من العبد
 كان باطلا لما بيناه كذا في الهداية الآ في مسنده ما اذا وكل المدين ببراء
 نفسه فانه صحيح مع كونه عاملا لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية المفتي من
 قوله ولو تخلف ببراء نفسه يصح وان كان عاملا لنفسه يتفرع ذمته فهو
 عامل رب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا لكونه غير عامل
 حاله لنفسه ولذا اي ولكون الوكيل صحيحا لا يتفقد بالجلس فانه لو لم يقع
 التوكيل لكان عمليا كما في قوله طلقني نفسك فيقتصر على المجلس ويصح عزله
 وان كان عاملا لنفسه وبهذا دليل ايضا بانه توكيل لا تملك بخلاف ما اذا وكل
 اي المدين بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كما في البرازيه الوكيل
 اذا امسك مال الموكل وفعل بحال نفسه فانه يكون متفديا فلو امسك دينار
 الموكل وباع دينه لم يصح للتفدي كما في الخلاصة وفي الاصل لو اشترى بدينار
 غيره لم نفقه دينار الموكل فاشراء للوكيل وصف الموكل دنا بدينه لان الشراء وقع
 للوكيل ظاهرا لان الوكيل بشراء شئ يغير عينه بملك الشراء لنفسه فاذا كان
 ذلك علما ودليلا على انه اشتراه لنفسه ظاهرا كما لو اضاف الشراء الى عوض غير
 العوض الذي اضيف اليه الوكالة كان ذلك علما على انه اشترى لنفسه قطعا وبقينا
 حتى لو ادعى الوكيل انه اشترى للامر لم يصدق الا ان يصدق الامر فاذا نفقه
 مال الامر في شراء نفسه صار ضامنا لانه قضى دين نفسه من مال عبده كذا في المحط
الآ في مسائل الوكيل بالاتفاق على اهله وهي مسئلة الكنز صورته رجل

رجل دفع الى رجل عشرة ينفق على اهله فانفق عليهم عشرة من عشرة فالعشرة با
 بالعشرة لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وحكمه كذلك وقيل هذا صحيح
 والقياس ان لا يكون كذلك ويظهر من غيرنا وقيل القياس والاستحسان في قضاء الدين
 لانه ليس بشراء فاما الانفاق فينتفع الشراء فلا يرض فيه وظاهر كلامه انه انفق
 دراهمه مع بقاء دراهم الموقوف ولذا قال في النهاية هذا اذا كانت عشرة الدافع
 قاضية وقت الانفاق وان كان يصنف العقد اليها او يطلوع اما اذا كانت
 مستهلكة وادخل العقد عشرة نفه يصير مثله بالنف من غيرا بالانفاق لان
 الدراهم تنفق في الوكالة انتهى **الثانية** الوكيل بالانفاق على بناء داره كما
 في الخلاصة وحاصله الوكيل بالانفاق في البيت والوكيل بالانفاق في البناء سواء
الثالثة الوكيل بالشراء اذا امكن المدفوع ونفذ من مال نفه صح لان الدراهم
 والذاتين وان كانا تنفق في الوكالات ولكن لا تنفق في المعاوضات حتى لا
 يتعلق الشراء ببعضها وانما يتعلق بملكها ديناً في الذمة فنجد وجب للبايع على الوكيل
 مثل الذاتين المضاعف للشراء ووجب للوكيل على الموقل مثله فاذا انقضى دنا نذر
 نفه لم يكن مثله فيما قضى بل قضى دين نفه ووجب له على الامر مثل ذلك
 كذا في المحيط الرضوي **الرابعة** الوكيل بقضاء الدين كذلك ولها في الخلاصة ايضا
 وفي القنية الوكيل بقضاء الدين حرق مال الموقل الى دين نفه ثم قضى دين الموقل
 من مال نفه ضمن وكان متبرعا انتهى **وقد** الثالثة قبلها اي في الخلاصة بما اذا كان
 المال قائما ولم يصنف الشراء الى نفه واما اذا كان مستهلكا وادخله الى نفه
 كان لنفه حكما بالمقتاد وان اضافه الى مطلق الدراهم فان نواه للامر فله وان نواه
 لنف فله لانه لم يعمل لنف وللأمر وان نكاذبا في القنية بحكم النقد لانه ليس
 فان توافقا على عدم القنية قال محمد رحمه الله تعالى للفاقد حكما بالاصل وقال ابو يوسف
 بحكم النقد لا ضمان الوجهين والوكيل بشراء الشيء بعينه يقع العقد والمالك الموقل
 وان لم يصنف العقد اليه الا في مسئلة وهو ما اذا قال لعبد غيرة اشتر نفسك من مولاي
 فقال لمولاه يعني نفسي من فلانة فباعه فهو للامر لانه يصفى وكذا عنه في ذلك
 لانه احببت عن مال بيته وان وجد به عيبا ان علم العبد بالبردة لان علم الوكيل
 كعلم الموقل وان لم يعلم فالبردة للعبد وان لم يقل من فلانة غيرة لان بيع العبد من
 نفه اعناق كذا في الاختيار **خامسة** الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسك ونفذ
 بماله ناويا الرجوع اجزاه كما في القنية مانعة العقال اعطاء دراهم ليعتق بها

وظاهرها وان كان
 من انما في خلاصة
 وكون ليس كذلك
 لان ما في خلاصة فيها
 اذا كان مال الدافع
 باعيا وقت الدفع
 وما في القنية على
 فثبت

عن زكوة

عن زكوة ونفذوا المأمور به دراهم نفه بحرية اذا اصدق بها على نية الرجوع
 كما في الوصي انتهى **ابراء الوكيل بالبيع** المشتري عن الفطن قبل قبضه وهبته
 صحيح عند ابو يوسف رحمه الله تعالى واما حط الكل عنه فعند صحيح عندنا خلافا لمحمد رحمه
 الله تعالى كذا في حيل القاتار خاتمة وعبارتها هكذا ومن مذهبنا ان الوكيل بالبيع
 اذا ابراء المشتري عن الفطن او وهب الفطن منه او حط بعض الفطن صح ويضمن
 مثل ذلك للموقل من مال نفه وعلى قول ابو يوسف لا يبيع شيئا من ذلك فان طلب
 حتى يبيع عند الكل فاحتمل ان يرب الوكيل للمشتري دراهم او ذنا بشر قدر ما يريد اليه
 او حط ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العاين من المشتري بالفطن الذي يريد البيع
 به ثم انه يدفع ما قبض بحكم اليه الى الوكيل قضاء من الفطن ويكون ذلك في حق المشتري
 بمنزلة حط ويحصل مقصودها ثم اعلم بان ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الفطن
 او عن بعضها وهبته جميع الفطن من المشتري او بعضها قبل قبض الفطن صحيح عندنا حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك حط بعض الفطن عن المشتري قبل قبض الفطن صحيح عندنا
 فاما حط كل الفطن عن المشتري قبل قبض الفطن لا يبيع عندنا حنيفة وابو يوسف ويصح
 عندنا ويصح بمنزلة اليه انتهى **وما خرج** عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده
 الوكيل لنف الوصي بهذا مقيد وجزه مانع من قوله وما خرج فانه لا يوصي
 ان يشتري مال البيعة لنف والنفق ظاهر ولا يجوز ان يكون وكلا في شره لغير
 كما في بيع البزازية مانعة امر ان ان يشتري له فاشتره من البيعة لا يجوز
 بخلاف ما اذا اشتره لنف والنفق ظاهر انتهى **الامر** اذا قيد الفعل بزمان
 كبيع هذا غدا او اعطى غدا فعقده المأمور بعد عده جاز كذا في حنيفة مانعة
 اذا دفع الوصي المال الى رجل يتج عن الميت في بيته السنة فاضا واخر ايج وج
 من قابل جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال البيعة لان ذكر السنة يكون للامتناع
 دون التنفيذ كما لو دخل رجلا بان يعق عده غدا او يبيع غدا فاعق او باع بعد غدا
 جاز انتهى **من ملان** التفريق في سببي ملكه في بعضه فلو وكله في بيع عبد فباع
 نصفه صح عند الامام لان اللفظ يطلق عن قيد الاقتران والاجتماع لا يدرى انه لو باع
 الكل يحن النصف يجوز عده فاذا باع النصف به يكون اولى ونوقف عندنا
 ان باع النصف الاخر قبل ان يحنهما جاز لان بيع النصف قد يقع وسببه
 الى الامتناع بان لا يجد من يشتريه حكمة فحننا في ان يفرق واذا باع الباقي

قبل قبض المبيع الاول تبين انه وقع وسببه واذ لم يبيع ظهر انه لم يقع وسببه
فلا يجوز بهذا استحقاق عندهما كذا في الهداية وهو يفيد ترجيح قولهما ولذا اخرنا
مع دليله كما يبدو عاده ولذا استشهد بقول الامام بما لو باع الكل بغير النصف
فانه يجوز وقد علم ان المفتي به خلاف قوله وفي الحق انه امر ببيع عبده بالف
فباع نصفه بالف جاز بعه بالف وقد احسن وان باع نصفه بالف الا درهما
وكر حنيفة بطل انتهى ومن العبد ما في بيعه حر اتفاق كذا في المراجع او في شراء عبيد
معينين ولم يستعمل بغيرهما في شرايهم او وقف في قبض دينه ملك قبض نصفه
الا اذا انفق على ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية واذا وقف بشرا عبيدا انتهى
نصفه لوقف مالم يستند الباقي كما في الكفر وفي شبهه لم يقبض فالشراء موقوف اتفاق
فان انتهى باقية لزم الموقوف لان شراء البعض قد يقع وسببه الى الامتناع بان كان
موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه بقبضه فاذا انتهى الباقي قبل رد الامر البيوع
تبين انه وسببه فيقبض على الامر وهذا بالاتفاق انتهى الوكيل اذا وكل بغير اذن وتعميم
واجاز ما فعله وكيله فقد لان المقصود حضور راي الاول وقد حضر ونظروا في حقوقه
ذكر النقال في فتاواه ان الحقوق يرجع الى الاول وفي حبل الاصل والعيون ان الحقوق
يرجع الى الثاني وذكر الامام المحمود منهم من قال العهدة على الاول لان الموكل انما رضي
بلزوم العهدة على الاول دون الثاني ومنهم من قال العهدة على الثاني اذ السبب وهو
العقد وجب من الثاني دون الاول كذا في الكفالة الا الطلاق والعناق وفي الولو الجنية
ولو وكل رجل رجلا في حضومة او نفاضي دين او بيع او شراء او طلاق او نكاح او نحو
فوكل الوكيل عبده لم يجز الا ان يقبل بحضرة الوكيل الاول لانه وكيل باحضومة وكونها
وما لم يرضل تحت التوكيل لا يمكن الوكيل فان وكل وفعل الثاني كحضرة الاول فان
كان بيعا وشراء جاز وما عدا البيع والشراء في الحضومة والنفاضي والطلاق
والطلاق وغير ذلك نهي يجوز ذكر عصام في محضه يجوز وذكر محمد في الاصل انه لا يجوز
فانه قال اذا فعل الثاني بحضرة الاول لم يجز الا في البيع والشراء وهو الصحيح
والقول وهو ان الوكيل بالطلاق وما شاكل الطلاق رسول لا عهد عليه ولا رسول
نقل عبارة المرسى فاذا امر عبده بنقل ملك الغير فلا يبيع الامر كما لو امر بنقل عين فامر
عبده بالنقل فانه لا يبيع واذ لم يبيع صار وجود بهذا التوكيل وعدمه بمنزلة ولو عدم
صار الثاني مطلقا بغير امره كحضر منه فلا يقع فاما الوكيل في باب البيع امر الثاني

بما يمكنه لانه امره بالبيع ويؤيد ما كان للبيع بنفسه فانه العبارة في البيع له حتى كما حقوق
العقد له كان ينبغي ان يبيع البيع الثاني حال غيبته الاول الا انه لم يبيع لانه لم يحضر
هذا البيع رايه والموكل انما رضي بنزول ملكه اذا حضر راي الاول انتهى التوكيل بالتوكيل
صحيح فاذا وكل ان يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل وادى الثمن
رجع بالثمن على المأمور وهو يرجع على امره ولا يرجع الوكيل على الامر بالتوكيل لانه
لم يأمره بالشراء كما في فروق الكراسية ونسبته الى الكراسية هو لان هذه
المسئلة انما هي في فروق المحلولة الوكيل اذا كان وكالته عامة مطلقة ملك
كل شئ الا طلاق الزوجة وعقود العبد ووقف البيت وقد كتبت هذا رسالة
مسماة بالمسئلة الخاصة في الوكالة العامة قال ذكر في الحاشية لوقال انني كنت
في كل شئ يكون وكيلاً لحفظ المال لا غيره هو الصحيح ولو قال انني وكيل بكل فليس
وكيل او قال انني وكيل بكل شئ جائز به امره يصير وكيلاً في جميع التفريقات
المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعناق والطلاق والوقف
قال بعضهم يمكن لاطلاق لفظ النعيم وقال بعضهم لا يمكن الا اذا دل دليل سبب
الكلام وبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكر الناطقي اذا قال انني وكيل في كل شئ
جائز به فنفك روي عن محمد انه وكيل في المعاوضات والاجارات والهبات وعن
ابن حنيفة انه وكيل في المعاوضات لانه الهبات والاعناق قال وعليه الفتوى وهذا
قريب مما اخذ ابو الليث وفي فتاوى الفقيه الجعفي قال لعنه وكلتك في جميع
اموري واخفك مقام نفسي لا يكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري
التي يجوز التوكيل بها كانت الوكالة عامة بيننا وبيننا ولا نكحة وفي الوجه
الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة
باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة بنظر الوكالة اليه انتهى وفي البرازية
انني وكيل في كل شئ جائز به امره ملكا لحفظ البيع والشراء وملك الهبة و
الصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يبيع صلافة من قصد الموكل
وعن الامام خصيصه بالمعاوضات ولا يبي العقوق والتبذير وعليه الفتوى ولذا لو قال
خلقت امرتك ووهبت ووقفك ارضك في الاصح لا يجوز انتهى وفي الذخيرة انه لو قيل
بالمعاوضات لا بالاعناق والهبات وبه يعني انتهى وفي الحاشية كما في البرازية
وحاصل ان الوكيل وكالة عامة بملك كل شئ الا الطلاق والعناق والوقف والهبة

والصدق على المفتي به وينبغي ان لا يملك الابراء واحتط عن المدعيون لانها من قبيل التبرع
 فخلا تخن قول البزازي انه لا يملك التبرع وظاهره انه يملك التبرع مرة بعد اخرى
 فيملك ان يزوجه امرأة بعد اخرى وانتهى بزوج مطلقه كما في اخاينه من ان التوكيل
 بالشكاح ليس له ان يزوجه امرأة مطلقه الموكل بعد التوكيل وبوجه من طلق قبل ان يزوج
 مطلقه فيها اذا وحقه في ان يزوجه امرأة لانه التوكيل العام فانه يملك التبرع مطلقا
 لعموم القول القاضيان بيننا وبينناول البياعات والالتجئة وهن له الا فراض والابنة بشرط
 العوض فانها بالنظر الى الابداء تبرع فان العوض عاربه ابتداء معاوضة انتهى والابنة
 بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهى وينبغي ان لا يملك التوكيل العام بالتوكيل العام
 لانه لا يملك الا من يملك التبرعات وكذا لا يجوز افاض الوصي مال الميراث ولا هبة بشرط
 العوض وان كانا معاوضة في الاثني وظاهر العموم يملك قبض الدين واقتضائه
 وايضا والدعوى بحق الموكل وسماع الدعوى بحق الموكل والا فريد على الموكل
 بالتدوين ولا يخفى بجليل القاضي لان ذلك في التوكيل باحضرة لابل العام وفي القنية
 ولو توكيله عاثا في جميع احواله واموره فقال انت وكبي في كل شئ جائز امرك
 علي في جميع اموري والموكل جوار وامرات اولاد بصبر وكليا بنز وكين وله ان
 يزوجه احداهن من نفسه انتهى وهو يفيد ان له ان يزوجه الموكلة لنفسه ولو توكله
 وكان له عاثة لكن في القنية قالت رطل زوجه من شئت فزوجها من نفسه لم يجز
 ذكر قول آخر وقال ونحن نفق بانه لا يجوز انتهى لكن هذه وكالها مطلقه وكلامنا
 في العاثة ولا يخفى ما يثيرها من الفروع وهن له ان يبيع من نفسه الظاهر لا ما يبيع
 عليه من كونه مطالبا كما هو حوا في التوكيل بالبيع وفي القنية قال للتوكيل ما صنعت
 من شئ فهو جائز من بيع او شرا او غنق غنقه او طلاق امراته فوكل هذا التوكيل
 حيزه يعنى عند فوكله او طلاق امراته لا يفيد لان هذا مما يختلف به فلا يقوم حيزه مقامه
 بخلاف البيع والشراء فانه لا يختلف لهما مقامه انتهى قلت ولو توكله
 بصفته وتملك وكان له مطلقه عاثة فهو بيننا والطلاق والعاق والتمتعان
 قلت لم ارجحها والظاهر انه لا يملك على المفتي به لان من الالفاظ ما حرم به فاضحان
 وعنده بانه توكيل عام ومع ذلك قالوا بعدمه انتهى ما في الرسالة المزبورة
المانور بالدفع الى فلان اذا ادعاه اى الدفع وكذا فلان فالقول له اى المانور
 في براءة نفسه عن الضمان وفي البدائع دفع الى آخره وفي دفعه وقال انقض
 ديني لفلان فقال المانور فقلت وقضيت لا دينك له وقال صاحب الحق لم انقض

بالسنة

في شئنا فالقول قول التوكيل في براءة نفسه عن الضمان الا اذا كان غاصبا او مدبونا
 كما في منظومة ابن وهبان وفي شرحه للمص ولو كان المال مضمونا على رجل كما لمغضوب
 في يد الغاصب او الدين على الغريم فقال الطالب او المغضوب منه ادفعه الى فلان وقال
 المانور قد دفعته اليه وقال فلان ما قضيت فالقول قول فلان انه لم يقض ولا يصدق
 التوكيل على الدفع الا ببينة او بتقدير الموكل فان صدقه الموكل فانه براءة عن الضمان
 ولكنهما لا يصدقان على القابض ويكون القول قوله انه لم يقض مع بينة كذا نقل عن
البدائع بعث المدعيون المال على يد رسول فملك فان كان رسول الدائن هلك عليه
 اى على الدائن وان كان رسول المدعيون هلك عليه اى على المدعيون وقول الدائن العبد
 بها مع فلان ليس رسالة منه اى من الدائن فاذا هلك هلك على المدعيون بخلاف
 قوله ادعوا الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبينا في شرح المنظومة
 وفي القنية دفع المدعيون الى الدائن عبدا وقال له بعه وخذ حقه من ثمنه او ذنايره وقال
 اخره وخذ حقه من ثمنه وحقه في الدراهم فباع او صرف وقبض الدراهم وهلك في يده
 هلك على المدعيون مالم يكره الدائن فيها فتبضا لنفسه ويملكه لو قال بعه بخفك او قال
 بعه الذناير بخفك ففعل بغير المقبوض مضمونا عليه يقبضه حتى لو هلك بعد ذلك بطل
 من مال القابض والفوق انه وكيل في البيع والقبض في صورة الاولى وهو اولى فيما
 يقبضه للموكل وحقه لم يفرح حق الموكل وفي الثانية مجرد القبض استيفاء حقه فملك من
 ماله والله تعالى اعلم لا يبيع توكيل مجرول الا لاسقاط عدم الضمان بالتوكيل كما بيناه
 في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح اللز ما نقده وفي الهداية ذكر حجة
 كذب في اسفه ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه انشاء الله تعالى بطل الذكر كله عنده
 وعندهما بطل التوكيل والمراد بذكر الحق الصك كما في القاموس والمراد من قام به ان
 من اخرج به كان له ولاية للمطالبة بما فيه من الحق واورد عليه اذ صح توكيل المجرول
 واجيب بان العوض من كتابته اثبات رضى المدعي عليه بتوكيل من توكله المدعي
 فلما يبيع المدعيون عن سماع خصومته عند له حنفية رحمه الله تعالى ودفع بانه لا يفيد
 على قوله لان الرضى بتوكيل مجرول باطل فلما يفيد على قوله ايضا والظاهر عندي ان محمد
 انما ذكره ليفيد انه يفرق الاستثناء الى الكل عنده وان كان فاسدا فكيف اذا كان
 صحيحا بدليل سنة ضمان اخلاص مع فساد عنده وقيل بل فاندته التبرع عن قول
 ابي نبي فانه لا يبيع التوكيل باحضرة بلا رضى اكتم الا اذا وجد الرضى بتوكيل

وكيل فجهول في يجوز لكن المذكور في كتب المذاهب الاربعه ان عندنا في بيع يجوز التوكيل
 بالاختصاص بغير رضى الخصم مطلقا كذا في فتح القدير ومن التوكيل الجاهول قول الدارس
لمدونه من جواهر علامه كذا او من اخذ الصبيك او قال لك كذا فادفع ما على
اليه لم يصب لانه توكيل جاهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في القنية وهذه المسئلة
تقدت مع شرحه بتفصيل الامر عليه التوكيل بقبض قوله يمينه فيما يدعيه صورة
 المسئلة لو وكل رجل رجلا ودفع اليه الف درهم بتصدق بها فمات الموكل فقال التوكيل
 تصدقت في حيوته وكذبه الورثة تصدق التوكيل لان الورثة يدعون عليه الضمان وهو ينكر
 وان قامت بينة لهم قبلت بيمينه التوكيل لانها اثبت التصديق في زمان سابق
 فكان اكثر اثباتا كما في الولوالجية الا التوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت
الموكل انه كان قبضه في حيوته ودفعه له لا يقبل قوله الا ببيته كما في الفتاوى للولولجي
 من الوكالة ما لنفقه ولو وكل بقبض ودبعت ثمن مات الموكل فقال التوكيل قبضت
 في حيوته فهلك وانكرت الورثة او قال دفعته اليه صدق ولو كان دينه لم يصدق لان
 التوكيل في الموضوعين حكم امر لا يملك استينافه لكن من حكم امر لا يملك استينافه
 ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق
 والتوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي نفى الضمان عن نفسه فصدق والتوكيل بقبض الدين فيما
 يحكي وجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وفي المحيط المرفوع
 اعطاه درهم ليدفع الى غيره او بشئ له استينافه فقال فعلت واستقرت ودفعته اليه
 يقبل وان كذبه المرفوع لانه امان ادعى تحقيق الامانة فيكون القول له وكذا لو وكله
 المرفوع ببيع هذا العبد ثمن فقال بعته واستوفيت الثمن ودفعته الى المورث او قال
 ضاع مئتي فان كان المرفوع حيا يصدق لانه باق على وكالة فضالة فاذا قال بعته
 فقد حكم امر لا يملك استينافه فيصدق وان كان ميتا لا يصدق ان كان المبيع قائما
 لانه الغرض من التوكيل وصار المال ملكا للورثة فهو هذا الاخبار بريد ابطال صفرهم عن
 المبيع وهم ينكرون فيكون القول لهم وان كان المبيع مستلزما لان الورثة يدعون
 عليه الضمان ويؤيدون ولو كان على المرفوع دين ويؤجى لا يصدق وان صدقه المرفوع
 لان اقراره كإقرار المرفوع ولو اقر المرفوع بالاستيفاء وعليه دين الصفة لا يصح اقراره
 انتهى وقد ذكرناه في الامانات والافعال اذا ادعى بعد موت الموكل انه استقر
 لنفسه وكان الثمن موقودا وقوله والاعطف على قوله الا التوكيل بقبض الدين يعني ولا
 يقبل قول التوكيل ايضا فيما ادعى ايج صورته رضى رضى لا يشترى له جارية بعينه
 ثم مات الموكل فقال التوكيل استقرت بعد موته واذا في الملك لنفسه وكذبه

الورثة

الورثة فالقول قول التوكيل لان الشراء ظهر لآل والوارث يدعي في وقت سابق و
 والتوكيل ينكر فلما يقبل الدعوى الا ببيته ولو كان الموكل دفع الثمن لم يصدق التوكيل
 اذا استقرى به لان نقد مال الامر دليل على انه استقرى للامر وان يصير شرا بالامر
 الا وان يكون مستلزما حال حياته ولو اقاموا البيته اخذت بيمينه الورثة لانهم اثبتوا
 الشراء في زمان سابق فكان اكثر اثباتا ولو قال التوكيل استقرت قبل موته وقد دفع اليه
 الثمن صدق التوكيل ولو لم يكن دفع اليه الثمن لم يصدق لان في الوجه الاول ادعى الورثة عليه
 الرجوع بالثمن ويؤيدون وفي الوجه الثاني هو ادعى الرجوع وهم انكروا كذا في الولوالجية
 وفيما اذا قال بعد موته بعته امس وكذبه الموكل يعني ولو قال الموكل بالبيع لو كان قد خربك
 عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق التوكيل لانه حكم امر لا يملك استينافه للحال
 فلم يصب حكما بيه وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم قبضت فهلك
 وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق اي وان صدقه المستقرى ان كان المبيع قائما بعينه
 لان المبيع اذا كان قائما كان ملك الورثة ظاهرا فيه فالتوكيل بهذا الاخبار بريد ازالة
 ملكهم ظاهرا فلم يقبل اخباره بخلاف ما اذا كان مستلزما لان التوكيل بهذا الاخبار
 لا يبريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة احيوة والورثة يدعون
 الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر الحكم من الولوالجية من الفصل الرابع
 في اختلاف التوكيل مع الموكل وفيه رضى الى رضى ليعتد له ثوبا ودين الفضة او
 لم يدين ثم يلقى المرسل فقال ما وصل اليه والرسول يقول اوصني ان قال المرسل قبض
 الرسول ولم يصل اليه لزمه قيمة الثوب دون الثمن لانه اقر امر الرسول بقبضه فصار
 قبضه كقبضه وان انكر المرسل قبض الرسول لا يثبت عليه ولا له على الرسول لانه منكر
 وجوب الضمان انتهى وفي جامع الفضولين ذكر فيما ذكرنا في المسئلة الاولى حديث
 قال قال التوكيل بغير موكل لا يكون المطلوب فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل
 ودفعته اليه لم يصدق اذا حضر عا لا يملك ان لانه كان منزها في اقراره وقد انزل
 بموت موكله وقد بحث بانه ينبغي ان يكون التوكيل بقبض الوديعة كذلك صورة
 البحث اقول على قياس هذا ينبغي ان لا يصدق التوكيل بقبض ودبعت او جارية لواخر
 بعد موت موكله ان كنت قبضته في حيوته ودفعته وقدرت انه يصدق انتهى وفي
 هذا المحل اعتراض الشيخ عني المفترى فقال اقول بعكس ما قاله صاحب جامع الفضولين
 وهو ينبغي ان التوكيل بقبض الدين كالتوكيل بقبض الوديعة في حق براءة نفسه وغاية
 يكون

ما ذكر في الولو الحجة من العرف انما يؤثر بالنسبة الى ذمة المدبر الذي كان من مشفولة
 بالذين فلا يخرج عنه بقول الوكيل بعد موت موكله واما بالنسبة الى نفسه فهو اعم
 في حيوته وموته والقول للامان في حق نفسه ولنا في هذه الرسالة نطق على ان
 ولم يتبين لما فرق به الولو انما يسهل ما بان الوكيل يقبض الدين بغير ايجاب الضمان
 على المقتضى اذ الديون نفقضي بامثالها بخلاف الوكيل يقبض العين لانه يبريد في
 الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكنز مسئلة وهي مفعول القول كتبنا
 لا يقبل فيه اي في تلك المسئلة قول الوكيل بالقبض انه قبض وعبارته هكذا
 وبسنتي من قول اقراره بالقبض على موكله مسئلة على المعنى به قال في الوقفات
 احسنة اذ قال للآخر ان فلانا قال اقرضتك الف فقلتك بقبضها منه
 لم قال الوكيل قبضت وصدقه المفروض وانكر الموكل فالقول للموكل وعن ابي يوسف
 ان القول للموكل وجه الاول ان المفروض يرجع على الموكل بثبوت القرض وهو ينكر
 وجه قول ابي يوسف ان الموكل سبط الوكيل على ذلك فينفذ عليه اقراره كما لو
 وقته يقبض الدين من مدبره فقال قبضت والقضى على الاول الوكيل يقبض
 الدين اذ قال قبضت ودفعته الى الموكل فالقول له مع اليمين لانه اعم من اخبر
 عن تنفيذ الامانة من حيث لا يلزم الموكل ضمانا بخلاف الوكيل بالاستقراض
 اذا وقع التنازع بينه وبين موكله فالقول للموكل لان الوكيل بريد الزام
 ضمان القرض فلما يدره بقوله انتهى اجمع المصنف في تقرير هذه المسئلة وقال
 وفي الوقفات احسنة الوكيل يقبض القرض اذ قال قبضته وصدقه المفروض
 وكذا الموكل فالقول للموكل وانما لم يقبل قول الوكيل لعدم صحة التوكيل بالاستقراض
 وفي البرازية صحة التوكيل بالافراض لا بالاستقراض انتهى اذا امان الموكل
بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع البرازية اذا قبض
الموكل الممنوع من المندى صح استحقاق الا في القرض كذا في منية المعنى
الوكيل اذا اجاز فعل الفضول او وكل بلا اذن وتعميم وحضر فانه ينفذ على الموكل
 لان المقصود حضور رايه الا في الوكيل بالطاوع والعطاء لان المقصود عبارته
 يعني اذ اوكل غيره وطلوع الثاني كحرفة الوكيل الاول او طلق الاجنبى فاجاز الوكيل
 فانه لا يقع لان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني وهو معلق بالشرط بخلاف
 البيع وكذا فان عتة اذا وكل الوكيل رجلا ففعل الثاني بحرفة الاول فاجاز الوكيل
 له

صححت اجازته كذا في اخائه وخلع والكتابة كالبيع كما في منية المعنى وهذه المسئلة
 تفردت مع شرحها قبل صاحب النسخ السبب المفوض الى اثنين لا يمكن احدهما كالتوكيلين
 والوصيين والنفوس والقاضيين والحكميين والمودعين والمشروط اهما
 الاستبدال او الماد حال او الاخراج الا في مسئلة وهي ما اذا شرط الواقف النظر له
 اي لنفسه والاستبدال مع فلان فان للواقف الافراد دون فلان كما في اخائه من يوفى
 مانقته ولو ان الواقف شرط الاستبدال بوصول آخر مع نفسه على ان يستبدل بمعا
 فتفرد ذلك الرض لم يجز لانه شرط رايه مع راي غيره ولو تفرد الواقف بالاستبدال
 جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرض وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه انتهى
 وكذا لو وكل رجلا بطاوع او عطاء بغير مال ففعل ذلك احد الوكيلين جاز لان هذا
 امر بالعبارة فينفذ به احداهما كالتوكيلين بالاختصاص عندنا وكذا لو وكل رجلين اياه
 بشئ من اثنان فوجب احدهما جاز كذا في اخائه الوكيل لا يكون وكيل العلم
بالوكالة الا في مسئلة وهي ما اذا علم المندى بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بكونه
 وكيل كما في البرازية لكن ذكر في البرازية بعد نقل هذا عن الوكالة ان في الزيادة ان
 انه لا يجوز وذا قال عن اجماع ما يوافق كذا في حاشية المقدسي وفي مسئلة ما اذا
 اذا امر المودع المودع ببيع الى فلان فدفوع له ولم يعلم بكونه وكيلا وهي في اخائه
 مانقته رجل او دح رجلا الف لم قال في حاشية المودع اقرت فلانا بقبض الف الف
 هي ودقيقة في عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك الا انه قبض الف من المودع فضاحت
 خربت الودعية اخبار ان رجلا كمنعك الدافع وان شئت فقل القابض ولو كان المودع
 علم بالتوكيل والامر ولم يعلم المأمور فدفوع المودع المالك الى المأمور وهو جاز
 ولا ضمان على احد انتهى بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبض الف ولم يعلم المودع بالوكالة
 فقال المأمور لي دح ارفع الى ودعية فلان ارفع الى صاحبه او قال ارفع الى فلان
 عندي فلان فدفوع له فضاحت فان المالك حذر في قبضه اياهما شئت اذا اهلك
 في قول ابي يوسف ومحمد رجما الله تعالى وفي في اخائه ايضا

الافراد

وهو في اللغة اصل التكبير والافادات والفرار والسكون والقبض يقال اقرض فلانا
 بالهفلة اذ اسكن وثبت وخررت عنه كذا اي ائنه عنه وقرار الوادي مقطوعة الذي
 يثبت فيه الماء ويقال استقر الامر على كذا اذا ثبت عليه وصحت ايامه من المقر لا اعم
 يثبتون به وبسكون عن غيره وحولهم هذه الايام ومنه الدعاء اخر الله عينة اذا

المريض لو اقر بدين ينفذ وكل ماله ولو كان عليه ما لم يصح جامع الفضولين من باب التاديس
 المريض الذي عليه دين لو اقر بدين ماله لا يجزيه ولا يوقف على اجازة الوارث ولو كان عليه ما لم ينفذ
 الا بقدر عند عدم الاجازة كذا من الفضولين في الباب المذكور

اذا اعطاه ما يكفيه في نفسه ولا يطعم الا بشئ آخر وفي الشرع اجزاء في صادر
 من المقر بظهره حتى ثابت فيكون قلب المقر الى ذلك ويهتج شريعة دل على ذلك
 الكتاب والسنة والاجماع وحزب من المعقول اما الكتاب فقوله تعالى لو اقر قوامين
 بالقسط شهداء لله ولو على نفسك والشرعة على النفس اقرار فلو لا ان الاقرار
 حجة لما اريد وقوله تعالى ولعل الذين عليه حتى وان اقرار على نفسه والسنة قوله
 عليه الصلوة والسلام في حديث الغيب واخذت يا ابيس الى امة بهذا فان
 اعترف فارجرها ورجع النبي صلى الله عليه وسلم ما خيرا والفارسية بالاقرار وعليه
 الاجماع ولانه خبر صدر عن صدوق لعدم النسخة اذ المال محبوب طبعا فلا يكذب بالاقرار به
 لغيرة ويهتج منطوق الحق مرفعة الى حال حتى لو اقر بدين او عين على انه باختيار طائفة
 ايام لزمه المال ويطي اخبار وان صدقة المقر في اختيار لان اخبار الفسخ وهو لا يجتمع
 الفسخ لانه اخبار والفسخ يرد على العقود ولان حكمه ظهور الحق وهو لا يجتمع الفسخ
 وشروط كون المقر به مما يجب تنبيه المقر حتى لو اقر بدين ثواب او حصة حصة
 لا يصح وحكمه ظهور المقر به لانه اخبار عن كائن سابق حتى لو اقر لغيرة بماله والمقر به
 يعلم كذبه لا يجزى له اخذ على نفسه منه الا ان يعطيه بطلب نفس منه في يكون مملوكا
 مستدركا كانه كذا في الاخبار المقر به اذ كذب المقر بطل اقراره وفي البرازية
لو قال علي الف عن هذا العبد الذي في يد المقر ان كذبه لم يدره سبني وان صدقة
وسلمه اخذ المقر به انتهى الا في الاقرار باحرته والنسب وولاء العفافة كما في
 شرح المحقق مغللا بانها لا يجتمع النقص ويزاد الاوقف فان المقر به اذ ارده في صدقة
 صح كما في الاسعاف ما نصته ولو اقر رجلان براض في يد ابيه وفي غيرها وعلى
 اولادها ونسبها ابدان من بعدهم على المسكين فصدقة اصدقا وكذبه الاخر
 ولا اولادها يكون نصيبا وفقا على المصدق منها والنصف الآخر للمساكين
 ولو رجع المنكر الى المصدق رجعت الفكة اليه وهذا بخلاف ما اذا اقر رجل براض
 فكذبه المقر به لم يصدقه فان لا نصيب له مالم يقر له ثانيا والفرق ان الارض المقر
 بوقفيته لا نصيب ملكا لاحد يتكذب المقر به فاذا رجع ترجع اليه والارض المقر
 بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب انتهى والطلاق والعناق والرق كما في
 البرازية ما نصته قال لا اقرارا عند كذبه المقر به في عاد الصدقة في بطل الاقرار
 بازاء لانه اسقاط يتم بالمسقط وحده انتهى الاقرار لا يجمع البينة لانه اي
 البينة لان مقام الآ على منكر الآخر اربع مواضع في الوكالة والوصاية وفي الثبات دين على

الميت

على الميت وفي استحقاق العين من المستدري كذا في وكالة اخائه وعبارتها رجل وحق رجلا
 بقبض ديون من فلان واخصومة غيره فاحضر الوكيل المدين فاقرا المدين بالوكالة وانكر
 الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا يقبل ببينة لانه البينة على الدين لا يقبل الا من حتم
 وباقرار المدين لم يثبت الوكالة فلم يكن حضا لان الذي ان المدين لو اقر بالوكالة فقال
 الوكيل انا اثبت الوكالة بالبينة حتى افته ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبل بينة و
 وان كانت البينة فائقة على المقر وكذلك الوصي اذا اقر المدين بالوصاية وانكر
 الدين فاشبع الوصي الوصاية بالبينة قبل بينة وكذا الرض اذا ادعى دينه على ميت
 واحضر وارثا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعي انا اثبت الدين بالبينة فاقام البينة قبل
 ببينة انتهى وفي الولائية وان اقر المدعي عليه بالدين ونجد الوكالة فقال الوكيل
 حلفه ما يعلم ان الطالب وكلني بقبض ذلك منه فلما جاب عليه في قول لا حلفه رحمه الله تعالى
 وقال ابو يوسف ومحمد واحسن بن زياد رحمهم الله تعالى يحلف بالله ما يعلم ان الطالب
 وكلني بقبض ذلك منه لم يقول بان الوكيل يدعي معنى لو اقر به لزمه فاذا جحد وجب
 ان يستخلف رجاء للقول والوجه حلفه رحمه الله تعالى يقول بان البين يترتب على صحة
 الدعوى وصحة الدعوى يترتب على كونه وكليا ولم يثبت كونه وكليا فلما بصر الدعوى فلا
 ينوبه البين وان اقر بالوكالة وان الطالب وكلني بقبض حق له فيه وبخصومة وكذا الدين
 فقال الوكيل انا اقيم البينة على هذا الحق لم يقبل القاضي ذلك منه ولا يكون وكليا بان
 الحق لا يبينه بشهادة على الوكالة او بحضر الموكل فيقول لان البينة انما تسامح من اخصم
 وكونه حضا لو ثبت انما يثبت باقرار المطلوب واقراره ليس حجة في حق الطالب
 فان اقام البينة على الوكالة يثبت لونه حضا فتقبل ببينة بعد ذلك وان كان هو
 مقرا بالوكالة لان الوكالة لم تثبت باقراره لانه لم يصح اقراره فقبل كالعدم ونظير هذا
 ما قالوا لو ان رجلا ادعى على ميت دينه واحضر وارثا من ورثته فاقرا هذا الوارث بدينه
 فانه يستوفى من نصيبه خاصة فان قال المدعي انا اقيم البينة على الدين على هذا الوارث
 المقر لكي اثبت حتى في استوفية من اي الفكة شئت فانه يقبل ونز الوكيل
 بقبض عين له قبل ان يقر الذي في يده ثم اقام المدعي البينة على هذا المقر
 بالتوكيد جاز لما قلنا انتهى الاقرار للمجهول جهالة فاحصة لقوله هذا العبد لو اقر
من الناس باطل عند البعض لان حكم الاقرار لزوم تسليم المقرته ولا يحجر على البيان
لان صاحب الحق اصدقا بالبينة والمقر بما في المقر له ولو اجبر على البيان ربما
يصرف الحق عن المسحق الى غيره فيؤدي الى البطلان الحق على المسحق وذلك

لا يجوز فلا يحكم بصحة اقراره للحال صونا للحق عن الابطال وصار كما لو اخفق احد عبده ثم نسب
 لا يجبر على البيان فكذا هذا بخلاف ما لو كان المقول مجرماً لان في اجبر على البيان لا يصال
 الحق الى المستحق لان صاحب الحق معلوم وبالبيان يصبغ المقول بمعلوماً فكان اجبر على
 البيان مفيداً وعنده بعضهم الاقرار بالحق هو صحيح لانه اجبر ان يقر بهذه العين عصبته
 من اقراره فيجب تصديقه فيه اذ الظاهر انه صادق في تصديقه فان لم يكن لا يجبر على
 البيان فانها اذا اتفقا على اخذها حقا لاخذ ولو بيق انه عصبته من هذا دون
 هذا يصح بيانه كذا في المحيط الرضوي وفي النهاية اعلم ان اجبره الى ان يتفقد بالاقرار
 لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يكون اجبره الى المقول او في المقول او في المقول والاولان
 يخفان صحة الاقرار بخلاف الثالث اما جهالة المقول كما اذا قال رجل على الف درهم واما
 جهالة المقول كما ان يقول رجل على اصدنا الف درهم وجهالة المقول لا يمنع صحة الاقرار
 والبيان الذي ذكر في الذخيرة محال الى اوضاع الناطقي يدل على ان جهالة المقول
 انما يمنع صحة الاقرار اذا كان متفاحشة اما اذا لم يكن متفاحشة لا يمنع صورته ما اذا
 قال هذا العبد لاصد من اهل بيته جاز وحتاج ان يقر ان يحلف لقل واحد منهما اما
 لو قال هذا العبد لاصد من الناس لا يجوز كذا في التاتارخانية وفي الولوالجية
 الاقرار والابراء يحتاج الى القبول ويترتب بالوعد لان لكل اصد ولانه على نفسه فاذا
 اقر او ابراء ليس لاصد ان يمنع عن ذلك الا ان للمقوله ان لا يقبل ذلك خوفاً من طعن
 المكنت فيترد بمرده ولو سكت صح اقراره ومن هذا اجنبى من سائل سهره ثنتان
 منه ما ذكرنا والثالثة اذا قال وكلتكم ببيع عيدي هذا فكت الوكيل وبيع
 جاز والاربعه اذا قال وهبت منك الدين الذي لي عليك فكت جاز ولو قال
 لا اقبل عادي عليه ونحوه اذا قال جفنت ارضي وقفاً على فلان فكت فلان
 جاز ولو قال لا اقبل بطل وذكر في بعض المواضع انه لا يبطل انتهى الافق سلة
ما اذ ارد المشرى المبيع بعيب فبطل البيع على اقراره اي المشرى انه باع
 من رجل ولم يعينه قبل بدها البائع وسقط حق الرد كذا في بيع الذخيرة
 وفي لا يحتاج الى استثناء هذه لان صحة الاقرار فيها انما هو بالنسبة الى المشرى
 وهو منفع من الرد لو جود البيع منه باعترافه وذلك كاف لا بالنسبة الى المقول انتهى
الاستنجا اقرار بغير الملك له على احد القولين الا اذا استنجا المولى عبده من نفسه
 لم يكن اقراراً بجبرته كما في القنية مانعة من اقراره استنجا عبده شهر العمل
 لم يكن اقراراً بعقده ثم رخص بش لو استنجا عبده ثم ادعى انه عبده لم يصدق
 قلت لان الاستنجا من الاجنبي اقرار بان الملك له واستنجا من نفسه لا يكون

اقراراً

اقراراً بالعقود لكونه يكون مكاناً وقت الاستنجا ثم بالعبء يعود الى اقراره ليعني
 ثم ادعى اخطاء لم يقبل كما في الخانية وفي الذخيرة اذا اقر البالغ العاقل بشيء ثم رجع
 لا يصح رجوعه فيها هو من حقوق العباد وفي الولوالجية من اقر بشيء لاسان وصدقة
 المقوله ثم رد ما اقر به لا يصح الرد لانه لما صدقه ثبت الملك له والملك متى ثبت
 لاسان لا يبطل بمرده فكذا هذا انتهى الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افنى به المقتضى
ثم ثبت عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفضولين والقنية وعمارة القنية ظن
انه وقع الثالث على امراته بافناء من لم يكن اهلاً للمقوى وكلهم احكام كقنيتها في الصلح
فكشيت ثم استغنى من هذا اهل للمقوى فافنى بآثره لا يقع والنظريات الثالث
مكتوبة في الصلح بالظن فله ان يعود اليها فيما بينه وبين الله ولكن لا يصدق في الحكم
انتهى اقرار المدة باطل الا اذا اقر ان روى مكرها فقد افنى بعض المتأخرين بصحة
كذا في سرقه الظاهرية وقبل لا ينبغي ان يذكر هذا ولا يعتمد عليه الا اقراراً اختياراً
سواء قبضته ثبوت الخبز به سابقاً على الاقرار لا انشاؤه يعني ليس بايجاب متبداً
وانما وجب المال بالمعاملة او المداينة السابقة الالفه حتى لا يصح اقراره بان
اقر دين او عين على انه با اختيار ثلاثة ايام فا اقرار باطل وان صدقة المقوله والمثال
لازم لان اقرار مشروط للفتح والاقرار لا يجنى الفسخ لان حكمه وجوب المقول
ويبو الدين وهو لا يجنى الفسخ كذا في المحيط وفي جامع الفضولين استدلال على كون
الاقرار اقراراً لان اقراره بما لو اقر بنصف داره من عا صحت ولو كان عليك لا يصح
عنده حنفية رحمه الله تعالى اقول وعندها ايضا كذلك فذكر في حنفية رحمه الله تعالى
الاقرار احتج كالاثمة الثلاثة لا اخرجها والمرأة لو اقرت بالزوجية يصح ولو كان
عليك لا يصح الا بحكم من اليهود والمريض لو اقر بدينه مستوفى كل ماله يصح ولو كان عليك
لا يصح قال شمس الاثمة الحرجي في شرحه اجب استدلال بثلثين اصد بها المريض
الذي عليه دين لو اقر بكل ماله لا جنى صح ولا يتوقف على اجارة الوارث ولو كان عليك
لم ينفذ الا بقدر ثلثه عند عدم الاجارة كذا في الفضولين اقول لم يكن لذكر دين المريض
فائدة فان صحة اقراره لا جنى لا يتوقف على اجارة وارثه سواء كان عليه دين او لا
بل ذكر دينه يترتب اقراره فان دين صحة مقدم على ما اقر به بل المناسب ان يقول
المريض الذي ليس عليه دين لو اقر اذ وكانه سراً هو من الكائن والثانية الحق المأذون
لو اقر رجل بعين في بده صح اقراره ولو كان الاقرار عليك كان تبرعاً فلا يصح وفي اجماع

وفي اجماع الكبير وشروط السلم لواقتران رجل صحت حتى يوم سبيلهم ولو كان عليهما
 لا يصح وكذا لواقتران اثنين لا يملك المقر صحت حتى لو ملك المقر لوقفا من الدهر لوقر
 بتسليمه الى المقر ولو كان عليهما لا يصح لانه عليهما ما ليس بملك الا هذا من
 اجماع الفضولين فلا يطيب له اي لا يطيب للمقر له ما اذ لو كان المقر كاذبا
 في اقراره الا في مسائل فان شاء اي الاقرار في هذه المسائل انشاء يرد بالرد
 مثلا اذا اقر رجل في اقراره لم يضمن لا يصح ولو كان اقرارا صحت وكذا الملك الثاني
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوال المستدركة حتى لا يملك المقر ذلك من المقر ولو كان
 اخبارا كان مضمونا عليه اذا استدل به كذا في جامع الفضولين ولو اقر في انكر
 اقراره يختلف على انه حار بقاء على انه اي الاقرار ان ملك لكن الصحيح يختلف
 على اصل المال لا على اقراره من ملك الانشاء ملك الا حار كالوصي مساله
 لا يخلو اما ان وجب الذين باداة المدين او باداة الوصي وتحت وجه لا يخلو اما ان
 اقر الغريم بالدين بعد اقرار الوصي بالاستيفاء او قبله فان وجب الدين باداة المدين
 و اقر الوصي بانه استوفى جميع مال المدين ولم يمتح في اقراره بعد مضمونا فبقيت مائة
 وقال الغريم كان الف قبضت فالف فالف للوصي في المضمون مع تحبته ولا يؤخذ الغريم
 بشيء لان الوصي بملك الاستيفاء ديون المدين فملك الاقرار به واذا اقر بالاستيفاء
 مدعى الغريم عما عليه لان ما عليه حق او كثر داخل تحت اسم جميع ومتى ثبت براءة الغريم
 ونفرت باقرار الوصي لان حكم الكلام فيما يالكون عليه فقول الوصي بعد ذلك
 قضيت مائة يتحقق البطال حتى نأين للغريم فيكون رجوعا ولا يكون بيا فالا يصدق
 الوصي فيه ولكن القول قوله في المضمون لان الغريم ادعى الزيادة عليه وهو كجدي وهي
 ما اذا اقر الغريم ان الدين الف ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال مضمونا
 وهي مائة براءة الغريم وتضمن الوصي للورثة نهائية بالتحديد لان الغريم اقر بايجاب
 الالف على نفسه فبصدق لانقاذ الدين على اقراره فصار الثابت باقراره كالثابت
 بالبنية العادلة ولو ثبت دين الالف بالبنية العادلة فاقتر الوصي بالاستيفاء فبقيت
 ثم قال مضمونا مائة صار جازا للزيادة والامين متى تجد الامانة يضمن فكذا هذا
 بخلاف ما لو اقر الغريم الغريم بعد اقرار الوصي بالاستيفاء لانه لم يهرق على نفسه
 لوقوع براءة له عن جميع الدين باقرار الوصي بل يكون له بعد اقرار الوصي بالضمان بسبب
 الجود وحكم لا يثبت براءة الغريم ولو قال الوصي استوفيت جميع مال المدين وهو مائة

موصول

موصولا وقال الغريم بل كان الف يلزم الغريم تسهله ولا يصدق الوصي ان جميع ما عليه مائة
 لان المستوفى محمول المقدار وبيان مقدار المحمول يكون صحيحا موصولا لا مضمونا لانه
 متى اتفق البيان بحكم الكلام صار الجح مبينا من اوله لان حكم الكلام لا يتقرر ما بينه
 الى اخره اذا كان في اخره ما يغير اوله كما في الاستثناء والشرط واذا اتفق البيان
 عن الكلام فقد نفى حكم السكون عليه فثبت براءة الغريم بخلاف الطالب اذا قال
 استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فلا يثبت على الغريم لان المالك يملك الا براءة بقوله الذين
 مائة فقد براءة الغريم عما وراء المائة فببراه عنه واما الوصي لا يملك الا براءة مضمونا
 بل يملك القبض والاستيفاء فاذا ابراءه عما وراء المائة لا يبراه واما اذا وجب
 الذين باداة الوصي او باع مالا للورثة فاستوفى مائة استوفى جميع تحته وهو مائة فقال
 المستوفى بل كان مائة وتحتين فالقول الوصي ولا يضمن الغريم شيئا لان الذين متى وجب
 باداة الوصي وعنده كان عاقرا لنفسه وحقوق العقد يتعلق به فملك الا براءة لو كان بالبيع
 فاذا اقال الذين مائة فقد ابراء الغريم عما وراء المائة فضمن ولا يضمن الوصي لانه لو ضمن
 ضمن باقرار الغريم ولا يصح اقراره على الوصي لانه لا يدر في اقرار الوصي انه استوفى
 منه مائة وهو جميع الثمن وقال المستوفى الثمن مائة وتحتين فالوصي قبض التحق من الفضل
 لان التحق من الفضل غير داخل تحت البراءة لانه اضاف سبب البراءة وهو الاستيفاء
 الى مائة فانه قال استوفيت مائة ثم وصف المائة بكونها جميع الثمن فلا يكون مبررا عن
 التحق من الفضل بل كان نافيا ان ما سوى المائة واجبا ثم اقر المستوفى بعد انفق بالتحق من
 الفضل والاقرار بعد انفق صحيح بخلاف قوله استوفيت جميع ما عليه وهي مائة لانه اضاف
 البراءة الى جميع ما عليه فيتناول البراءة ما وراء المائة كذا في المحيط الرضوي والمولى مثلا
 اقر رب العبد ان وكيله باع من فلان وصدقه بذلك فلان وجحد الوكيل فالعبد لفلان والعبد
 على مولاه العبد لانه يملك انشاء البيع فبصدق اقراره لنصاها على زوال ملكه وثبوت الملك
 للمستوفى وجوب الثمن عليه غير ان الموقوف مع المستوفى لا يصدق ان الزام العبد على الوكيل
 متى تعدد ايجاب العدة على الوكيل كمن وتحت شيئا محجورا بالبيع فباع كانت العدة على الموقوف
 كذا في المحيط والمراجع مثلا لو قال لامرأته المطلقة رجعية تمنع راجعتك امس وكذا في
 الحرة وهي في العدة فالقول قوله لانه اقر بما يملك الانشاء ولو قال بعد انقضائها العدة فالقول
 قوله لانه لا يملك انشاء كذا في الاول واجبة والوكيل بالبيع مثلا وتحت رجل صلا بيع
 عبده فاقتر الوكيل بالبيع يصدق لانه اقر بما يملك انشاءه بغير بيعته واذا انشاء انشاء

اشترى الوكيل بغيره عن الانسان فثبت الحاجة الى اظهر حكم الانسان بالافرار بخلاف
 الوكيل بالتفاه اذا افر على موثقه لا يبيع لانه لا يملك ان يبيعه ولا يشتريه
 فلا حاجة الى اظهر حكم الانسان بالافرار لان بيعة الانسان بشره عند النجاشي
 والتفاه والشهادة فوق الافرار على غيره كذا في المحيط ومن له اختيار ملكا اقررت العبد
 اذا كان له اختيار ان يبيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول لرب العبد ولا
 يمان عليه لانه ملك الاجازة في حال فسخ اقراره بالاجازة وان كان العبد ممتنا فالقول
 للمشتري مع مجبته لانه لا يملك ان يبيعه بالاجازة فلا يبيع اقراره به وهو يدعي على المشتري
التمن والمشتري ينكر فكان القول قول المالك مع مجبته على علمه وتعارفه في ايمان اجماع
 وفي المحيط الرضوي في باب اقرار الوكيل على موثقه وكيل بشره بعد مجبته اقراره ان المشتري وصدقه
 البائع يدره الامر وان جحد لانه اقرار بما يملك ان يبيعه وهو غير ممتن فيه لانه لا يملك
 ان اشتره لنفسه ولانه ظهر الشراء في حال لا يملك ان يشتريه الا لموثقه فنفذ الشراء
 على موثقه وان امره بشره بعد مجبته وسحق جنسه وصدقه وتمنه واقر الوكيل ان
 اشترى كما امره وحججه الامر فقد لا يصدق رجمه الله تعالى ان دفع التمن الى الوكيل فهو صدق
 ولا يصدق ان لم يدفع التمن اليه وغذبهما ان كان العبد قائما وليس فيه غش فاحسن
 بصدق لهما انه اقرار بما يملك ان يبيعه لانه ان كان صادقا فيما اقر صرح وان
 كان كاذبا يجهل ما سأل ان يبيعه لانه لا يملك ان يبيعه على ان يبيعه ايجاب للضمان
 على الموثقه من جهة فكذا اذا اصابه ببيع اقراره كما لو كان العبد ممتنا او التمن منفذ اليه لانه
 يتمكن التهمة في اقراره لان الوكيل بشره بشي بغير عينة لا يجرى عن شراء لنفسه فينتهم انه
 اشتره لنفسه فاذا اوجب عينة او وجد به عينة اظهر لموثقه فينتهم انه لم يصدق فلم يصدق
 في اقراره نصيا للتهمة ودفع للمزعم موثقه وانما يعتبر بهذه التهمة اذا قصد ايجاب التمن
 في ذمة الامر لانه لا ولاية له على ذمة في الزام التمن مطلقا بخلاف ما لو كان التمن
 مدفوعا اليه لانه لا يملكه ايجاب بشي على الآخر بل يجرى اداء الامانة فيجعل اميناً فيه
 فيصدق انتهى قلت في السرد الآتي مسئلة استفتاء من قوله من ملك الانسان
ملك الاخبار استدانة الوصي على البيع فانه يملك ان يبيعه دون الاخبار قيل
 ولما قيل ان يقول ملك الوصي الاستدانة بل لا بد من اذن القاضي له كما لو كان فلا يشتري انتهى
المفكره اذا رد الافرار ثم عاد الى التصديق فلا يشتري له وفي القينة لو قال افلح علي
 الف درهم فقال فلان ما عليك بشي براء المقر ما اقر به لانه كذب فيه حتى لو عاد

الى التصديق

الى التصديق لا يشتري عليه شيء فان عاد الافرار بعد ذلك فقال بل لك علي الف درهم فقال
 المقره اجبني لا ارضه به لانه اقرار آخر وصدقه فيه فيلزمه انتهى الآتي الوقف مما في
 الاسعاف من باب الافرار بالوقف ما نصه ولو اقر بارض في يد رجل ان يرضى وقف
 وزوال اليد فمكرع الشراها او ورثها منه نصير وقفا مؤاخذه له بدعي انتهى وهذه المسئلة
 سيبحث في الماتن بعينها وفي الاول الجينة اذا قال جعلن ارضي وقفا على فلان فمكن
 فلان جاز ولو قال لا اقبل بيطل وذكر في بعض المواضع لا بيطل انتهى الاختلاف
 في المقره يمنع القينة يعني بيطل اقراره لتكاذبها وتخاصمها فيه وفي سببه لا
 اي الاختلاف في سبب ثبوت المقره لا بيطل اقراره وللمقره ان لو اخذ باقراره لانه
 السبب ان لم يثبت الاختلافها وتكاذبها فيه يعني مقرراً بالمال متوالياً حتى لا يوجب السبب
 فصدقه المقره في ذلك فسخ اقراره لانه لا سبب مطلوبة لاحكامها لا لا عيارها
 فيبعد التصديق على الحكم لا ينفق ولا يلاحظ الى اختلاف السبب فلان اختلاف
 السبب لا يكون رداً لاصل الواجب وانما يكون رداً للسبب وبإرفاق السبب
 لا بيطل الحكم اذا بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب بخلاف ما اذا اختلفا الى اهدان
 في سبب وجوب المال بيطل شرهما لان المذبح ان ادعى ملكاً مطلقاً فقد يثبت
 شاهده فيما شهد له من السبب وان ادعى الملك باطل السبب لا ينفق فقد يثبت
 شاهده في بعض ما شهد به وتكذب الشاهد نفسه له وشهادة الفاسق لا ينفق
 واقرار الفاسق مقبول كذا في المحيط وفي سرد اجماع الكبريتا في شأن ايمان المقره
 والمقره اذا اتفقا على عين واحد او مال واحد في الذمة انه ملك المقره واختلفا في جهته
 او سببه لا يثبت بيطل الافرار ومتى اختلف في اصله بان اقر هذا بالدين والآخر يدعي
 العين او على العكس بيطل الافرار مثاله اقر بعبين ودبعة او مضاربة او امانة
مثلاً قال هذه الالف ودبعة او مضاربة لكن عدي فقال المقره ليس لي عندك ودبعة
 لكن لي عليك الف درهم من عن مبيع او فرض ثم تجرد المقره كماله فلا يشتري له اي فلا يقضي
 بشي للمقره لانها اختلفا في المقره لان الذين مع العين مختلفان لان العين مال
 منتفع به حقيقة للحال والذين مال باختيار العرضية في المال والاختلاف في المقره
 بيطل الافرار الآتي ان يعود المقره الى صدقه وهو اي المقره مقر على دعواه ولو قال
 المقره ليس لي ودبعة ولكن اقرضت عين هذه الالف فله اي المقره اخذها بعينها
 فان هلكت فلا ضمان عليه لانها اقرضت على ملكه لانها اتفقا على وصول هذه الالف من جهته

و في زعم المقر انه لم يملكه فله ان يأخذ عينها لانها انفق على كون الالف المنار اليه ملكا للمقر في الاصل لانها انما تنزل عن ملكه اذا ثبت الفرض والفرض لم يثبت لانها المقر المتعلق منه فثبت على ملك المقر الا اذا صدق اي المقر بالفرض في لا يأخذها بعينها لانها تصادق على كونها مضمونة على الفرض خلافا لابي يوسف ولو اقر بالفرض وادعى المقر الفرض لم يسمع لزمه لانها تصادق على المقر لانها توافقان ان المقر الفرض دين على ذمة سواء كان قرضا او مئنا وانما اختلفا في سبب وجوبه في الذمة ولم يثبت السبب لاختلافها فنفى مقر بالالف وسكنه مجتدة على السبب ولو اقر انهما غصبوا والمسئدة بحال يعني ولو قال المقر هذه الالف بعينها غصبته منك وقال المقر لم تغصب مني شيئا لكن لي عليك الف درهم من عن مبيع فهو بمنزلة الدين لانها انفق على المقر لان المقر اقر بالغصب وقد حجج عن رد العين لما كذبه المقر في الالف المعينة فليكون مقر له بمثلها في الذمة فله من اي قبلته الالف لا بعينها للرد في حق العين وليس له ان يأخذ هذه الالف بعينها لان النعيب المقر في المعاوضات كذا في جامع الكبير والمحيط الرصوي

المقر اذا اصاب مكرهنا شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبائع بالعين يعني قال المشتري انتم هذه الدار بالف وادعى البائع انه باعه بالعين واقام اي البائع البينة فان الشفع باخذها بالعين لان الفرض كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق المبيع من يد المشتري بالبينة بالفضاء له الرجوع باليمن على باعه وان اقر انه للبائع صورته رجل الشري عتدا من رجل بالف درهم وقد كان اقر انه للبائع ونفذ اليمن ثم استحق العبد من يد المشتري بالبينة بالفضاء له ان يرجع باليمن على البائع لان الفرض كذبه في اقراره حيث قضى به للمحقق وهذا اذا قضى بالبينة اما اذا قضى باستصحاب الحال كما سيجي عن هذا الاصل

لا يصير مكرهنا كذا في قضاء الخصامة ومنه اي ومن هذا القبي ما في اجماع رجل ادعى عليه اي على رجل آخر كفاية معينة فانكر المدعي عليه فبذلك المدعي وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المذنب اذا كان بامره وفي شرحه للقاضي خان مثاله اذا ادعى على رجل انه كفيل له على فلان الغائب بامره بالف درهم عليه وحجوه واقام البينة على ذلك فالقاضي يقضي بالكفالة عنه بامره ويثبتون الدين على الغائب فان نصب احاز خصما عن الغائب في اثبات الدين عليه وامره بالكفالة فان حضر الغائب وانكر

الدين

الدين لا يلتفت اليه والمدعي ان شاء اخذ الكفيل وان شاء اخذ الاصيل فان اخذ الكفيل يرجع الكفيل على الاصيل لانه يثبت امره بالكفالة وان شهدوا عليه بالكفالة عن الغائب بغير امره صح وبو اخذ الكفيل دون الاصيل لان الامر لم يثبت وليس من ضرورة صحة الكفالة بثبوت الدين على الاصيل الا ترى ان من اقر بدين الانسان على غيره وكفل عنه بفتح وان كان ذلك الغير جازا للدين واذا ادعى الكفيل ما يرجع على الاصيل الا اذا ثبت بالحق انه امره بالكفالة انتهى وخرج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخصامة مجموعها اي تثبتك المسئلتان قوله ان الفرضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون كذا نياله الاول لو اقر المشتري ان البائع اعنى العبد قبل البيع وكذبه البائع فقضى القاضي باليمن على المشتري لم يبطل اقراره عليه اي على المشتري الثانية اذا ادعى المذنبون البائع او الابداء على ربة الدين حتى ادعى ربة الدين وصلى وقضى القاضي له بالدين على التوهم لم يبر التوهم مكرهنا حتى لو وجد بينة اي بينة الابداء او الابداء يقبل انقل في جامع الكبير للصدر وسط السور في باب الرض بامر اخر بقضاء الدين وزد من مسائل الاول اقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق بينة ورجع المشتري لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يوم بالشك اليه اي الى البائع وانما قيد بقوله صريحا احترازا عن اقراره بالافدام على الشراء بدليل المسئلة التي تقدمت وفي اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق المبيع في يد المشتري ثم وصل اليه المصحح لا يوم بالدفع الى البائع لان الشراء قد يكون من غير المالك كالموكل والوصي والافدام على الشراء لا يكون اقرارا بالملك للبائع وقيل في الفرق الشراء يكون من المالك في الغالب والظاهر حتى تقوم الدليل بخلافه والافدام على الشراء اقرار بالملك في ضمن الشراء فاذا انقضى الشراء بالاستحفاق بطل ما في ذمته فانما يومر بالدفع الى البائع لهذا ولو كان اقر صريحا يومر بالدفع وذكر في الزبادات ان الشراء والممومة ليس اقرارا بالملك للبائع لكنه اقرار بانه ليس ملكا للمشتري فاذا اقر انه ليس ملكه والمدعي نازعه يقضى به للمدعي ولهذا قال اصحابنا ان المدعي اذا اقام شهودين ان العين التي في يده هذا ملكه واقام ذو البدين هذين انه ساومه او استوهبه يكون دفعا لان هذا منه اقرار بانه ليس ملكه كذا في شرح اجماع الكبير لفا صرخان الثانية امرأة ولدت وزوجها غائب وقطر بعد المدة ووضن القاضي له اي للولد النفقة ولا بينة

الدين

لم يحضر الاب ونفاه لاعتن وقطع النسب الآن باللعان ولا اي هذه المسئلة
 اخذان في تلخيص اجماع من السادة وعلى هذا لو اقرت بحرية عبد غير انشاءه عن
 عليه ولا يرجع بالنسب او اقرت بوقفية داره انشاءها كما لا يخفى ومسئلة الوصف
 المذكورة في الاسعاف حيث قال لو اقرت بارض في يد غيره انما وقف انما انشاءها او ورا
 صارت وقفا مواضعة له بزعمه انتهى هذه المسئلة تقدمت في الشرع بعينها
 وقد ذكر في الترازية من الوكالة طرفا من سائر المقرة اذا صار ملكا بشرا و ذكر
 في فرائد الاصل مسئلة في الوصية من كتاب الدعوى وهي هل يرضى من ثلثة ائمة
 فباعتهم سواء لامال غيرهم وله اي المصلحة ان يقطع فاذبح رضى ان المصلحة اوصى له
 بعد يقال له سالم فانكر الابن واقرت انه اوصى بعد يقال له يزعم فدهن المديعي
 قضى له سالم اي فيقضي القاضي له بالمسحود به لا بالمقرت لانه تقدر تنفيذ الوصيتين
 كمالا جميعا لانها بمنزلة على الثلثين وتقدر تنفيذها في نصف الموصى به لان الوصية
 الثابتة بالبينة ثابتة بالحق نافذة في حق الناس كافة والوصية الثابتة
 بالاقراء ثابتة بحجة متقاهرة غير نافذة على غير المقرت فلما يكون ثابتة في حق
 الموصى به بالبينة وكان القضاء بالوصية الثابتة بالبينة اولى نظيره رضى
 مات وترك الف فادعى رضى ان له على الميت الف وصدقة الورثة فاقام الآخر
 البينة ان له على الميت الف فيقضى به بالف للمقتم بالبينة لا المقرت فكذا هذا
 ولا يبطل اقرار الوارث بيزعم فلو انشاء الوارث اي القيد المقتضى به من المقتضى له
 بيزعم اي بمقابله صح شراؤه وعزم قيمته اي قيمته بيزعم للموصى له لان في زعمه
 ان ان لم سالم بالدار فبجئ بيزعم الى المقرت وقد حرج عن رد عينه بتقوله
 فيجب قيمته حتى لو انشأ التلم بالدار فاق اوجبه اليه اهية او صدقة او وصية او ميراث
 لو لم يزل بيزعم الى المقرت لان في زعمه ان ما انشاءه الميت والشراء منه كان
 احتياطا لتخليص المقتضى من يد الفاضل فليزعم بيزعم المقرت الى المقرت بالوصية
 لان المانع من نفاذ وصيته قد زال حين عاد اليه الميراث فنفاذ اخراره بالوصية
 فوجب تسليمه ثم ذكر بعد ما سئل عن الفها فليزعم فليزعم قبل قوله وكذا وعبارتها
 هكذا رضى هناك وترك ثلثة ائمة فبجئهم سواء لامال غيرهم فقامت البينة ان
 الميت اوصى هذا العبد بعينه لغاية زوجه الوارث واقرت انما اوصى هذا العبد الآخر
 فلان آخر وصدقة المقرت فاعتن المقرت العبد المقرت قبل القضاء بالبينة صح اعتنا

لأنه عليه ما اقر
 الوارث والمانع
 من حق الغير
 فان قضى

لان البينة اقوى وجب على المقرت رد المقرت الى الوارث لانه انما اقرت له بشرط سلامة الثلثين ولم يسمه وقد حرج
 المقرت رد عينه للمكان العتق فيجب رد قيمته مثله ط لانه الملك كان زائلا بالقضاء غير موقوف
 فلما يوقف العتق بخلاف اعتنا المسمى من الفاضل لانه يوقف بتوقف الملك مثله

فان قضى القاضي بالعبد لم يرد له الا يخرج من المعقوب قيمة الذي عتقه للوارث وان كان
 الوارث يزعم انه اعتن ملكه وانما صح اما لو اعتقه المقرت بعد ما قضى القاضي
 بالعبد لم يرد له المقرت بوزنه لم يصح اعتنا غير لو ملك الوارث العبد لم يرد له
 بوزنه ما يوزن بوزن المقرت الى المقرت وذلك لان الاعتنا انما يوجب من الموصى له لم ينفذ انشأه
 اما في رجة فقرة على المقر ولا ينفذ الرجة مثال مجرول النسب انشأه عبد
 في عتقه ثم اقر بوقفه لان ان وصدقة بصدق على نفسه لانه ابطال عتق غيره
 فان مات المقر ولم يكن له عتبه من جهة النسب فماله للمقر والمقر وقداقرت له لوفاء
 وان ترك المقر متنا فالتصديق للسنن والباقي لمقر المقر فذا في شرع اجماع الكبير
 للحاجي فلو اقرت المورثان الدار لغده لا يفسخ الاجارة هذا التوقيع على قوله الماقر
 حجة قاصرة الى الآتي من اقرت اقرت فيها بتقدي الرجة وان تقر ذلك الغير
 الاول من اقرت الزوجة بدين فلكل من حسب وان تقر الزوج والثانية منها
 لو اقرت الموصى بدين لا وفاء له الا من العبد فيه يرضى لفضائه وان تقر المتاجر
 والثالثة لو اقرت مجرول النسب بانها بنت ابن زوجها وصدقة الاب الفسخ
 النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت اي مجرول النسب بالوق صورة المسئلة في
 شرع اجماع الكبير للحاجي هكذا مجرول النسب تزوجت وولدت ولدا ثم اقرت بالوق
 فانها تصدق في نفسها وفي نسبها اذ تصدق المقرت ونا تصدق في ابطال نكاح
 الزوج وما في الحال حرية الولد المنفصل والموجود في البطن وقت اقرارها بالاجماع
 وما في الذين يعتقدون بعد الاقرار حال قيام النكاح عند محمد لان فيه ابطال حق الزوج
 وقال ابو يوسف بعد الاقرار لا يعتق لانه رضى بزوج حريته اقدم على الاعلان مع علمه برفق
 وتعلقته من العزل ولو طلقه سنين ومضت حبس فنان او آله منها ومضى شهران ثم
 اقرت بالوق وعدها ثلثان حبس ومدة فبقيت اربعة اشهر وله عليها الرجعة والقضي
 والعقد لانا لو صدقناها لا يمكن للزوج الدار حتى لو اقرت بالوق قبل استكمال مدة الاماء
 وقبل تمام مدة الاماء في الاملاء ثم تمت حبس فنان او مضى شهران من وقت الطلاق والاملاء
 فلما رجعت وانقضت وما في نكاح في الطلقين لانه هو الذي قرر في الدار ولو آله منها
 ومضى شهران ثم آله منها ومضى شهر ثم اقرت بالوق فمدة الاملاء اربعة اشهر ومدة
 الاملاء الثاني شهران كما قر ولو آله منها ثم قال لا اذ مضى شهران فوالله لا اقرت
 في مضى شهران ثم اقرت بالوق فمدة الاملاء الاول اربعة اشهر ومدة الاملاء الثاني شهران

حتى لو تمت اربعة اشهر من الاول بان يتطابقا انتهى ولو طفق ثنتين بعد
 الاقرار بالوقوع لم يملك الرجعة وعلى هذا لو طفق واحدة ثم اقرت بالوقوع
 ثنتين كذا في المبسوط واذا ادعى ولد امته المبيعة وله اخ ثلث نسبه ونفدى
الى حرمان الاخ من الميراث لكونه ابي الميراث للباس وفي المحيط باح انه قولان عند
المستدعي لاقول من سنة اشهر من وفن البيع وادعى البائع او شهد شاهدان على اقراره
بثبنت نسبه عنه ونفيته بحجارية ام ولوله وينتقض البيع ويبرء الممنوع على المستدعي و
وقال زفر والافعي رجحا الله تعالى لا يقع دعونه فبأن لانه اقر ببيعة البيع ثم يدعى
الفاد بدعوى الاستيلاء فلا يصدق اقراره في ملك عبده فلا يصح تصديقه لئلا ان
الظاهر يبرئ به على صدق دعونه لانا نتيقنا بالعلوق في ملكه متى جاء الولد لاقول
من سنة اشهر والعلوق اذا كان في ملكه ان قال الظاهر ان الولد منه وهذا يصدق
اذا ولد في دعوى النسب ولم يبرأ دعواه منافضا في كلامه لان الاعيان امر مستند
مخفي فحجب على انه لم يشعوبه قال ان يشعوبه فكان الظاهر يبرئ به في معنى الاستيلاء
فيصدق فيه احتياط في اثبات النسب انتهى وكذا المكاتب اذا ادعى نسب
ولاحقة في حيدرة احدهم ومنه لولده دون احده كما في اجماع ابي المبيع ثم اقر
ان البيع كان ثلجته وصدق المستدعي في ارضه على بايعه بالعيب كما في اجماع ما نقله
باج ما نقله ثم رد عليه هل يرد على بايعه ويبيع ثلثه اوجه له ذلك ان عاد اليه
نقضا او عبده كما لو رد عليه خيار الشرط او الرتبة او العيب قبل القبض ونقضا على
في البيع او النجاسة لا لو عاد اليه فبيع ملكه وفي وجه لا يرد اليه نقضا او غيره ويؤ
الافالة او التنازل بعد الاقرار بالبيع او ضمن المستدعي اختيار للمستدعي الثاني بعد البيع
ثم رد به عليه وفي وجه ان عاد نقضا يرد على بايعه ويؤ رد لعيب بعد القبض
او ادعى البيع على ان كان وكذب بهو الشري ثم تراجعا دعواه نقضا ولو اراد المستدعي با
بالعيب واقام انه راح من فلاة وبها ينكران لا يرد لان الشهود لما ائتمروا فحقا صحتها
كما لا فالة ففي كل موضع يمتنع الرد للمستدعي بحدوث البيع الشفعة انتهى وفي المحيط
قال لفا على الف ثلجته او قال بعته المال ثلجته وقال المقر له لاي حجة فالقول للمقر له
وكذلك لو قال لفا على الف درهم باطلا وزورا او كذبا لانه اقر اولاً وجوب المال
عليه لان حوز على ايجاب في الذمة ثم قرن به ما يكون رجوعاً عما اقر به وهو النجاسة وغيرها
لان دعوى النجاسة دعوى الكذب في اقراره بعد ما ثبت صدق ظاهره وهو ان الانسان لم يقر

بالكذب

بالكذب ظاهراً فصدق اقراره ولم يصح رجوعه بخلاف قوله عين ملك ثلجته فانه يثبت النجاسة
 لان رجوع البائع عن ايجاب فلو قبول المستدعي صحيح ورجوع المقر لا يقع وذكر في المنقضي
 لو قال لك علي الف درهم حرام او ربوا فاني لازمة لاني لا ادري هل احرام او الربوا عند
 حلال وليس بربوا قال لا حرام لا صحة له عليك فاشهد لي عليك بالف فقال لا حرام فاشهد
 على ذلك لا يسع للشهود ان يثبتوا لانها اتفقا انها اخبروا عن كذب وروى ليس بحق
 واجب والمواذبه الاثمة وبالزور والباطل وما ليس بواجب لا يصير بالاشهاد واجباً
 قال الرضا لمواة اريد ان يثبنتك بالف نكاحاً باطلاً وثلجته ففان المواة لم
 يسمع الشهود ذلك ثم شهد انه تزوجها بالف ورصفت في النكاح جائز لان بالمواضعة
 التامة تبيح ان مقصودهما من هذا العقد الزل دون احدى والزل ونكاح في النكاح
 سواء انتهى انما اقر ببيع محال باطل كما لو اقرل بارش يده التي قطعها بحسنة
درهم وبيده الصبيان ثم يدينه شيعي كما في القاتار خاتمة من كتاب الجبل في القضا الرابع
ما نقله قال رضى لك علي ثمانمائة الف درهم ارسل يدعي التي فقعت ويده عن يمينه
او قال لك علي ارسل شحمة وليس به شحمة انه لا يبيع هذا الاقرار وعلى هذا اجبت
بطلان اقراره ان بعد من التبرع بالوارث ويؤ از يد من الفريضة الشرعية لمونة
محالاً شرعاً مثل الومان عن ابن وسين فافر اليمين ان الفريضة ليسها الصفيين بالسوية
فاما اقراره باطل كما ذكر ولكن لا بد من ثبوت محالاً من قبل ومنه والاف قد ذكر في القاتار خاتمة
من كتاب الجبل انه لو اقر ان هذا الصغير علي الف درهم فريض اقرضتني او من تخم بيع
با عينة بخرى الاقرار مع ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان منه لمن
انما يقع باختيار ان هذا المقر محلي لثبوت الدين للصغير عليه في حجة وفي المحيط لو قال
لو قال اقرضتني او اعارني او وهبني الصبي الف درهم يدينه وان كان لا يتعلم ولا يعقل
لانه يحتمل ان يكون الولي باشر هذا السبب فاصطاف المقر الى الصبي لان فعل التامين
قد يضاف الى المطلوب حجة كما يقال مني فلاة داره وان بني احواله بامره فحملنا اقراره
على هذا الاحتياط فيحتمل له ولانه اقر بوجوب الدين والسبب وان لم يثبت لانه
لا يتصور من الصبي نفي الاقرار بالدين كما لو يدين المقر له في السبب بان قال لك علي
الف درهم خصيصاً وقال المقر له لا ادينه المال وان لم يشرع السبب فكل هذا انتهى
والنظر في قوله ان الاقرار المحلل صحيح ان يلق سبباً صالحاً كالميراث والوصية وان يلق
بما لا يصح ما البيع والقرض لعل لكونه محالاً وفي المحيط اقر ثنتين بدين او عيان ويدين

سببا صحيا بان قال له علي الف درهم من جهة ميراث اودية او وصية او وصي له بها
 فاستهلكه يبيع الاقراران اجنبا بملك المال بالوصية والميراث فكان الاقرار
 لمن يسخي المقربة فسخ وهذا لان الاقرار في الحقيقة للمورث والموصي لان المال
 متبقي على حكم ملكه فالحكم لغيره فلا يورثه او الوصي له والمورث والموصي من اهل الملك
 فالاعراض له نظيره لو قال لداية فلانة علي الف درهم او وصي له بالعرف فاستهلكه
 يبيع ويكون لصاحبه ثم ان ولدان ولدان فالحقبة له وان ولدته مينا فمال مردود
 على ورثة المبيد والموصي وان جازن بولدين احد بهما ذكر والاخر انثى ففي الوصية يقيم
 بينهما نصفين وفي الميراث يكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لان قول المقر في بيان
 السبب مقبول وهذا اذا وصفته لافق من سنة اشهر من زمان الموصي والمورث حتى علم
 انه كان موجودا في ذلك وان وصفته اكثر من سنة اشهر لم يسخي شيئا الا ان يكون
 المرأة معتدة في اذاجان بالولد لافق من سنتين حتى علم بثبوت النسب كان ذلك حكما
 بوجوده في البطن من زمان الموصي والمورث والوجه الثاني ان من يدين شيئا مستحقا
 بان يقول علي الف درهم من ثمن بيع بالبيعة او فرض ارضية فهو باطل لان المبيعة
 والافراض لا يتصور في اجنبا فيميز مضاف اليه فلم يكن اجنبا اهل الاستحقاق الذين
 بهذا السبب فلي في الاقرار انتهى بملك الاقرار من لا يكون الا نكاحا فلو اراد احد
الواثين تاجيل حصته في الدين المشترك والى الاخر لم يجز هذا التاجيل اصلا
ولو اقر احدهما انه اي هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكر الاخر صح اقراره
في نصيبه ولا يملك المقتضى العفو عن القاذق يعني اكد اذ وجب على القاذق
فاراد المقتضى العفو لا يعمل عفو ولو قال المقتضى كنت مبطلا في دعوى سقطت اكد
 فثبت بهذا ان من اقر بسبب الشئ فانما يشتر على الضمة التي ومن اراد باقراره
 تغير سبب قد صح لا يعمل اقراره كذا في صل النكاح رخصة من قبل المدانين
وخرجت على هذا لواقع المشر وطول الربع انه بسخفه فلانة دونه صح ولو وصيه اي
ذلك الربع شرطا لغيره لم يصح وكذا المشر وطول النظر على هذا يعني لو اقر انه بسخفه
فلانة دونه صح ولو وصيه لغيره لم يصح وعلى هذا لو قال المريض مرض الموت لاحد لي
على فلانة الوارث لم يصح الدعوى عليه من وارث آخر وهي اجبة في ابراء المريض
وارنه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابراء فلانة يتوقف على اعادة سائر الورثة
كما في صل الحادي القدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لاجنبي لم تسع الدعوى

عليه

عليه بشئ من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كما في البرائة قبل فيه منافاة
 عن علي القدسي رحمه الله تعالى قوله وعلى هذا في قياس مع الفارق وقد مر جوابه
 اذا اقر باستيفاء دين الوارث لم يصح وفي الاجنبي يصح انتهى ليس بشئ لان
 المقبس عليه انما هو قوله لا حق لي على فلانة الوارث وهو غير ما اقر باستيفاء دين
 الوارث فانه اي الاقرار باستيفاء الدين لا يصح كما لا يصح منه اقراره للمورث
 بالدين لان الدينون تقضي بامثالها فيكون مثلهما بالاقرار بالاستيفاء كما كان
 مثلهما في الاقرار بالدين وما نحن فيه ليس كذلك وفي فروع الكراسي ولو
 ان مرضا عليه دين تحيط بماله اقر بقبض دين له على اجنبي كان جائزا اذ اكل
 الدين وجب في الضمة ولو كان ذلك في المرض لم يجز اقراره بقبضه في مرضه وفوته
 بينهما ان الدين اذا كان واجبا في حال الصحة كحق العقد او حب البراءة له
 بقوله استوفيت تعلق حق الوفاء به فصارت حق الوفاء متاخرا عن حقه واجبا التاب
 بقدم على المتأخر كدين الصحة والمرض واما اذا وجب الدين في حال المرض كحق العقد وجب
 البراءة بقوله استوفيت في انشاء المرض وحق الوفاء تعلق بماله وجوب حق البراءة بقوله
 استوفيت وحق التاب بقدم على المتأخر انتهى وعلى هذا يقع كثيرا ان السبب
في مرض مؤجل تقر بان الامتعة الهلالية ملك اسير لاصح في قبضه وقدر اجبت قبل
مرارا بالصحة والاب سجع دعوى زوجه في قبضه مستندا في القاتار رخصة من باب
اقرار المريض معزنا الى العيون حيث قال ادعي على رجل مالا والى نصيبه وبراء لا
يجوز براءته ان كان عليه دين يحيط بماله كمالا يميز بين الوفاء وكذا الوارث الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين او لا وفي المحيط ان المريض يجوز عن الصال النفع الى
وارنه اقرارا كان او تملكيا مبتدئا لانه منته في حق الوارث لان المريض قد لو نزل
بعض الورثة على البعض وقد تعلق الكل بماله فتمكنت ائمة الكذب في اقراره فلم يصح
اقراره في حق الباقيين ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب بشئ لم مان جاز
اقراره في القضاء وعلى هذا لو قال المرأة في مرض مؤجل لم يكن لي على زوجي سلمي جاز
اقرارها في القضاء انتهى ما في القاتار رخصة وفي البرائة مؤجلا الى حين الحضانة
قالت فيه اي في المرض ليس لي على زوجي مهر او قال فيه لم يكن لي على فلانة بشئ
براءة عندنا خلافا لما في رحمه الله تعالى انتهى وفي اجماع الكلب للمعاري رخصة
اقرت باستيفاء مهرها بعد الطلاق قبل الدخول يصح في حق البراءة لانه اجنبي

وان كان بعد الدخول والعدة باقية لا يصح في الرجعي وفي البائن ان كان دين صحت
 مستوفيا لا يصح وان لم يستوفى بقضى الدين او لا بالنظر الى المهر والى ميراثه انهما
 اقل له ذلك انتهى وجنبه اي وفي النكاح ايضا قبله اي قبل هذا النفل والبراء
 الوارث لا يجوز فيه اي في الموضع قال فيه لم يكن له عليه شئ ليس لورثته ان تدعي عليه
 شيئا في القضاء وفي الدابة لا يجوز هذا الاقرار وفي اجماع اقر الابن فيه انه
 ليس له على والده شئ من تركته امه صح بحكماء مالوا براءة او وهبه وكذا يصح
 لوارث الابن بقبض مال منه اي من والده انتهى كلام النجاشي فهذا يخرج فيما قلنا
 ولا ينافيه ما في النكاح من ميراث الذخيرة قوله فيه اي في الموضع لا مهر له عليه اولا
 شئ له عليه اي على الزوج او لم يكن له عليه مهر قبل البصحة وقبل يصح والصحيح
 انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر نظر لانه اي المهر باق عليه غالبا
 وكما من في غير المهر وفي الفينة نفلا عن شئ الا انه اكلوا قال المرافعة ليس
 على زوجي لا براءة عندنا وعند ان في براءة انتهى هذا لما سبق في المتن نفلا عن
 البزاة حيث نسبته الى حبس الخصاف وفي الفينة نفلا عن فاضحان قال المرافعة
 مرض الموت ليس له على زوجي حق ولا عليه مهر ولا نفيل ولا كنف ليس لورثته ان يطالبوا
 المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على سنة ذكرها في جنابان عصام لوفال الجروح
 لم يخرجني فلان غمات ليس لورثته الجروح ان يدعوا على الوارث اجماع لهذا السبب
 فكذا هذا انتهى ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البزاة ايضا بعد ادعي عليه مالا و
 ودلونا وودعة فصالح مع الطالب على شئ يسير وكان انقض سيرا واقر الطالب
 في العكاسة انه لم يكن له على المدعي عليه شئ وكان ذلك في مرض المدعي غمات
 ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه شئ وان يدعوا اي ورثة المدعي على انه
 كان لمورثنا عليه اموال لكنه هذا الاقرار قصده ما ننسب اليه وان كان المدعي عليه
 وارث المدعي وحري ما ذكرنا فلهذه الورثة على ان ابنا قصده ما ننسب اليه هذا الاقرار
 وكان عليه اموال نسبو انتهى لكونه منه ما في هذا الاقرار لنفذه الدعوى عليه
 اي على الاقرار والصلح معه على يسير والظاهر عند عدم قرينة على النكاح وقال الشيخ
 المقدسي يقال وان لم يكن ايضا فيه نية لوجود الدعوى والصلح وينبغي ان
 يسمع دعوى غير هذا المدعي انه خصه بما لا يكره يكون وفاؤه منه لا سيما اذا كان
 هذا دين صحت انتهى اقول وفيه كنه فان النهاية انما بعد في حق الورثة لان الموضع
 قد يورث بعض الورثة على البعض زيادة الحصة ولا يورث الا جنبه على الورثة غالبا

والحاصل

والحاصل ان اقرار المريض ان تصف نفقا للوارث لا يصح لوجود النية ومنه لنفقه
 نفقا للاجنبي يصح لانقضاء النية ولا ينافيه ايضا ما في البزاة اقر فيه اي في مرضه
 بعد بعينه لامرته ثم اعقته بعد ذلك فان صدقة الورثة فيه اي في ذلك الاقرار
 فالعق ماطل لانه اعقق مالا يملك فان كثرته فالعق جائز من الثلث انتهى
 لان كلامنا فيما اذا نقاه من اصله بقوله لم يكن له اولا حق له واما مجرد الاقرار للوارث
 مخوف على الاجارة سواء كان بعين او دين او قبض دين منه او براءة الا في ثلث
 من ثلثي الاقرار فيه جائزة بلا خوف الاول منه لوارثه بالثاني ودعوة المودعة
والثانية منه قوله او اقر بقبض ما عنده ودعوة الثالثة منه قوله او اقر بقبض
 ما قبضه الوارث بالوكالة من ماله كذا في تحقير اجماع وفي المحيط ولو كان المأمور
 مريضا والامر صحيحا يصدق وان تجد الامر لان اقراره كإقرار الموكل فيصير كان الاقرار
 صدر عن الامر وبه صحيح فصح وان كان المدين وارث الوكيل وهو مريض والموكل
 صحيح فان قال قبضته ودفعته الى الامر او قال ضاع مني يصدق لان المطالبة دالا
 ستفاء وان كان حق الوكيل ولكنه ليس بما لا يتعلق به حق ورثته والحق وان
 كان مالا ولكنه ملك الموكل فابراؤه صادق ملك الموكل لا ملك الوكيل فيصدق و
 وان قال قبضته ولم يقل دفعته او ضاع عندي لا يصدق لانه صار ضامنا للحدث
 ما لم يقل دفعته الى الامر لان المستوفى كان امانة عنده وقدمان مجرما للامانة
 ومنه اخذ الضمان من التركة بطل حق بعض الورثة عن ذلك انتهى وينبغي
 ان يلحق بالامانة اقراره بالامانات ولو كانت تلك الامانات مال الشركة او العارية
 وفي المحيط اقر المريض بقبض الودعة من وارثه يصدق وكذلك في جميع الامانات
 لان هذا اقرار لم يتحقق ابطال حق الورثة عن الامانة لان لطلان ختمهم عن
 الامانة يثبت بقول الامين دفعت المال الى المريض لانه لو قال دفعت الامانة
 الى صاحب يصدق وان انكر المريض قوي اقراره عن ابطال ختمهم فصح ولا يكره
 الذين فان المدين لو قال دفعته اليه لم يصدق لو ثبت دفع المال اليه ايا
 ثبت باقرار المريض فتصق اقراره ابطال حق الورثة فلم يصح انتهى والمعنى
 في الكل انه ليس فيه انبار البعض فاعقبت هذا الخبر فانه من معدن هذا
 الكتاب وقد خلق كثير ممن لا حرة له بنقل كلامهم وفيه ان النفي من قبل الاقرار
 وبه خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منه اي من البنت بان السبي

بان السبي الفلاني ملكا الى واتي وانه كان عندى عارية بمنزلة قول لا حق له فيه
 فيصير وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه اى الاقرار بالعين للوارث فيما اذا قال
 هذا السبي فلان فليتنا من وبراجع المنقول وقال الشيخ علي المقدسي راجعنا
 المنقول فوجدناه من قول لا حق له في حق الابرار انتهى وفي المحيط ولو اقر انه
 لا حق له قبل فلان يجوز ان يكون فلان بديلا من كل قبيل وكثير ودين وودعة وكفالة
 وحذو سرقة وغيرها لان قوله لا حق له في نكرة في النفي والفكرة في النفي نعم فيتناول
 سائر انواع الحقوق المالية وغير المالية وفيه قال الفلاني علي الف فقال فلان مال عليك
 شئى بهتد اقراره لانه كذبه في اقراره فلا يكون مائنا في حقه لان الكذب لا يكون حجة
 ولانه بالرد صار مبرئنا عما اقر به لان قوله مال عليك لنفي يحقق مال عليك شئى
 لان البرهان ويجوز ما كان في عليك شئى في الماضي ومن ضرورة نفي حقه في حق الماضي نفي
 حقه عن احوال انتهى وفي اللو الجدية ولو قال لا حق له قبل فلان بديلا من الدين والودعة
 لان قوله لا حق له في نكرة في موضع النفي تنبع وقوله قبل فلان بسنهي في المصنوعات
 والامانات جنعا ولو قال لا حق له على فلان فهو بديلا عن المصنوعات لا عن الودائع لان كل
 على لا تنفي الا في المصنوعات ولو قال هو بديلا عما لا يحده فهو بديلا عن الامانات
 والابرار عن المصنوعات لان حده تنفي في الامانات لا في المصنوعات انتهى
 وفي جنابات البرازية ذكر برك الشهد المخرج ان فلانا لم يحركه ومان المخرج منه
 ان كان حرجه موقوف عند الحكم والناس لا يصح اشراده وان لم يكن موقفا عند الحكم
 والناس يصح اشراده لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة اى في
 صورة عدم كونه موقفا عند الحكم والناس ان فلانا جرحه ومات منه لا يقبل
 لان الفضا صحت المنيب وهذا جرح فيه سهام الارث وبعضه دينونه والمورث
 اكد بشهدوده ثم قال ونظيرة ما اذا قال المهدوق لم يقدني فلان ان لم يكن
 قدني فلان موقوف بسبع اقراره والآلا انتهى الفعل في المرض احط رتبة من
الفعل في الضمة الا في مسئلة اسناد الناظر النظر لغرضه لغرضه بلا شرط فانه في مرض
الموت صحيح لافي الصحة كما في النتيجة وغيرها وفي كافي الحكم من باب الاقرار في
المضاربة لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت اثره خمسمائة
لم يصدق لانه رجع عن بعض ما اقر به وهو ضامن لما اقر به لانه امين في الربح اقر
بالامانة ثم جدها فبعض ذلك بان يجوز كالمودع جده في يده فقال هو مضاربة فلان
معي بالنصف ثم باعه بالعين وقال كان ركن المال الفان وقال رب العبد دفع البك

العبد

العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسدة ولكن اجر المثل والثلث كذا في القول رب العبد ان
 ادعى في الربح باعتبار ان المضاربة كانت صحيحة ورت المال بنكر ذلك فكان القول قوله
 ولان المضارب بقوله هو مضاربة فلان معنى اقر بملك العبد له فان الام للمضارب قبلت
 الملك في العبدات المال باقراره والثلث بملك الاصل فاد ادعى المضارب لنفسه
 جوا منه لا يقبل قوله الآخرة كان الثلث كله رتب المال وعلمه المضارب اجره لانه استوفى
 صفقة بعقد فاسد كذا في المحيط انتهى كلام الكافي اختلفا اى المقولة مع الورثة
في كون الاقرار للوارث في الضمة او في المرض مثل قال المقولة كان في الضمة والورثة
فالواكان في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض وهو الورثة وان برهننا فبينة
المقولة اول وان لم يكن بينة فله ان يحلف الورثة او اختلفا في كون في الضمة والبلوغ
 بان ادعى المقر كان في الضمة وانكر المقولة فالقول لم يدعي الضمة وهو المقر لا سنده
 الى حالة معروفة متافية للضمان كذا في اقرار البرازية وكذا الوطون او اعقوب ثم قال
 كنت صغيرا فالقول له اى الحق لانه يكون انكارا في حدودا لاصل المال عليه لا اقرارا به
 كما قالوا قال تزوجتك وانا صبي وقالت المرأة بل تزوجتني بعد البلوغ او قال لعبد
 اعتقك قبل ان تخلق او قبل ان اخلق فالقول له وان كانت لانتا في الوجوب
 ولكننا نضمت الفاد او البرادة عن الوجوب لا بصدق لانه مقر باصل الوجوب
 ولكنه بالاضافة والسناد الى تلك الحالة يدعي البرادة عنه فلا يصدق كما لو قال
 تزوجتك وانت حرة او معدة فقالن وانا مسخية خارجة عن العدة
 لم يصدق الزوج لانه اقر باصل العقد ولكنه بهذه الاضافة ادعى الفاد
 قال اخرت لك بالف وانا صبي او انا نائم فالقول له مع بينة ولا شئى عليه
 لانه اضاف الاقرار الى حالة معروفة تنافي الوجوب له لان اقرارا لصبي والتابع هدر
 غير ملزم معتبر وكان منكر المال اصلا لا مقرا ملتزما وان اسند الى حال الجنون
او قال وانا ذاهب العقل من برسام فان كان ذلك معروفا قبل اى لصدق
ولم يلزمه المال والآ فلا يصدق ويلزمه لان الاقرار في الاصل ملزم فوجب العقل
 بهذا الاصل لما يظهر المانع منه والمانع اضافة الى حالة معروفة مفقادة تنافي
 صحة والاضافة الى حالة غير معروفة مفقادة تنافي صحة لا يصلح مانعة بل يكون دعوى
 المحض بعد ظهور النسب املزم فلان ذلك الآخرة ولو قال اخذت منك وانا
 صبي او ذاهب العقل يلزمه في الحالين لان الاخذ فعل موجب للضمان على

على الآخذ مطلقا صبيحا كان او مجنوننا لانها لو اخذنا بافعالها دفعا للمرض عن الملاك
 فلما يكون الصبي والمجنون مؤثرا في منع ظهور الفعل باقراره لان تحقق الفعل بوجوده
 فادام كان فعلة من كان اقرارا بالفعل من غير ان يفتقر السبب الموجب للضمان كذا في
 المحيط الرضوي مان الموقلة فمعهن وارثه على الاقرار ولم يشهدوا ان الموقلة صدق الموقر
 او كذبه فقبل كذا في القصة وعبارتها هكذا اقرارا فلم يصدق الموقلة ولم يكدته وتوفي
 وادعى ورثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق الموقلة فقبل
 انتهى اقراره مرضه بسببي وقال كنت فعلة في القصة كان بمنزلة الاقرار في المرض
 من غير اسناد الى زمل القصة كحرض عليه دين القصة فقال اصل بعنك هذا العبد الذي في يدك
 في صحته بالف واستوفيتهم وصدقته المستدعي لم يصدق الموقر ويقال للمستدعي ان يصدق
 ان يرضى عن المرض او ان يرضى الباع لان الباع ظهر للحال ولا يصدق في اسناد الباع الى حاله
 القصة لما فيه من ابطال حق الوفاء وكذا اذا اقر ارضى لوارثه ثم مات فاختلف
 الموقلة والورثة فقال الموقلة اقراره في وقت صحته وقال الورثة في مرضه فالقول
 قول الورثة لانه يدعي الاستحقاق عليهم وهم يكرهون وان اقاما البينة فالبينة
 بينة الموقلة انها انشأنا وان لم يقيم البينة واراد الموقلة ان يحلف الورثة
 له ذلك لانهم انكروا معنى لو اقر ارضى لهم كذا في الولو الجنية قال في خلاصة لوارث
المريض في المرض الذي مات منه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقضى وادعى ذلك
المستدعي فانه يصدق في الباع ولا يصدق في قبض العبد الا بعد التملك وفي العمادية
لا يصدق على استيفاء العبد الا ان يكون العبد قد مات في يد المستدعي او الباع قبل مرضه
اي مرض الباع فيصدق لانا نتيقنا بوجود الباع في حالة الصحة لا في حالة وجوده بعد
موت العبد فكان دين الصحة فيصدق في الاقرار بالاستيفاء كذا في الولو الجنية انتهى
 كلام العمادية ونعمه في شرح ابن وهبان ما لفته وصاحب الفوائد نقل عنه
 بعد ان نظم ثمانية ابيات الا انه اخر في نقله هذا فقال هذه هذا ولم يزد وصاحب
 الخلاصة ذكر بعد هذه المسئلة مسئلة نجما مع وفوق بينها قال ولو اقر في المرض ان
 هذا العبد فلان كان مصدقا ولا يشبه هذا الاقرار بالبائع لان المستدعي قد اقر ان
 العبد كان في ملك المريض والاقرار بالعبد كالإقرار بالدين والودعة في المرض ولو اقر
 بقبض دين كان له في المرض صدق في التملك انتهى فان قبل هذه المسئلة لا يخلو عن
 اشكال فان الاصل ان اقرار ارضى في مرضه موثقه لغيره وارثه جائز وان اخطأ بتركه
 واقراره للوارث باطل الا ان يصدق الورثة في الموقلة لا يخلو وان يكون وارثا

فلا يصح

فلا يصح اصلا اقراره له بالقبض الا باجارة بعثة الورثة او غير وارث فيصح وان اخطأ
 بماله قال في الفصل العشر من اقرار المحيط ما لفته اذا باع المرفق شيئا من جنبي واقر
 باستيفاء العبد وهو مرفق فانه يعتبر من جميع المال فاجواب ان الفرق ما اشار
 اليه في خلاصته فانه لما صدق المستدعي في اضافة العبد الى نفسه كان مصدقا على ملكيته
 حال الاقرار فليكون ان شاء الله كذا في هذا الاصل فيصح من التملك لانه تبرع
 محض وصحة الورثة قد تعلق بالتركة وانما صح اقراره بالبائع لانه غير محض عليه فيه التمسك
 الا ان يكون فيه حيابة لا يخرج من التملك كما عرف في موضع آخر وصحة الورثة ليس
 مقفرا لفته بالعين فقط بل يتعلق بها او يبدل فلي ذلك يصح الاقرار بالبائع ولا يصح
 بالقبض الا ان يكون كعائنة من شهود الاقرار فيصح ان يصح الى هنا عبارة الوهابية
في قول النسب اذا اقر بارق لاسان وصدق الموقلة صح وصار عده ان كان
قبل تملك حريته بالقضاء لانه مجهول الحال في الرق والحرية وهو عاقل مخير من قبل
الاختار فالظاهر انه صادق في الاقرار اذا العاقل لا يقر على نفسه لثنا وزورا
وكذلك صبي عاقل مجهول النسب اقراره بارق لعنه صح لان اقراره لم يتحقق ابطال
الحرية لانه غير ثابتة بحجة مثبتة لكونه مسورا حال بل يكون بيانا واثارا لانه
كان رقيقا على اصل الفطرة واثار حال وشقة يصح من الصبي العاقل اذ صحته
الكلام يتبني على المعرفة والتعريف وقد وجد اما بعد قضاء القاضي عليه كذا كامل
او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بارق بعد ذلك لانه يتحقق ابطال الحرية
التي بقت بحجة موجبة وهو لا يمكن ابطالها لما يتعلق بها من حق الله تعالى ولو قال لا اقر
انما عديك فقال لا ثم قال بل يكون عديا له لان اقراره لم يبطل بالتكذيب لان احتمال
الصدق بعد التكذيب قائم كما كان قبل التكذيب فيبقى اقراره على حاله فاذا اتفق به
الصدق يصدق ولم يفتقر بهذا القول لان انكار المملك لا يكون اعتقاقا من المالك فانه
لو قال ما مملك هذا العبد لا يعني كذا في المحيط واذا صح اقراره بارق فاحكامه
بعد في اجنابات واحكام العبد ونعمه في شرح المنظومة عبارة قال
فاضحان في آخر كتاب اللقط ما لفته اذا ادرك اللقط فاقر انه عدي فلان فادعاه
فلان صح اقراره وبصير عديا للموقلة وبهذا اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حريته بالقضاء
اما بعد قضاء القاضي عليه كذا كامل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بارق
بعد ذلك واذا صح اقراره بارق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في اجنابات واحكامه

احكام العبد ولو كان اللقيط امرأة فارت بارق اصل وصدرها ذلك اصل كانت
 امته له الا انما اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما اذا اقرت
 انما ابنته الى الزوج فصدق الزوج فانما ثبت النسب وبطل النكاح لان
 الاختبة تنافي النكاح ابتداء وبقاء والرق لا ينافي فان اخفها المقله وهي لم يكن
 خصار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فارت بارق بصير طلاقا فثبتان لا يملك
 الزوج عليها بعد ذلك الا طلقه واحدة ولو كان طلقها فثبتان ثم اقرت بارق كان له
 ان يراجعها في الحقة الثالثة واذا ادرك اللقيط فتزوج امرأة ثم اقرت بصدق فلان
 ولا امراته عليه صدق فصدقا لازم ولا يصدق على الطال ولو اشدان دينار او بايع
 انسا او كفل كفالته او وهب هبة او تصدق بصدقة وسلم او كاتب خبلا او ذبته
 او اعفقه ثم اقرت بصدق لا يصدق على الطال يعني من ذلك انتهى كلامه وفي النصف
 يصدق اقراره بول النسب الا في حقه زوجته ومكاتبه ومذنبه وام ولده ومولى
 عتق لانهم في ابدى انفسهم فلا ينفذ اقراره عليهم اقر بالرق ثم ادعى الحرية
لا يقبل لانه سعي في نفق ما غرمه الابرهان والتناقض لا يمنع من ذلك
 كذا في النزازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم يدهن على انه حر فانه
 يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديده في النزازية ما نصه نحو يقر
 بالرق وينقاد للبيع ثم يدعي الحرية الاصلية او العارضية ويدهن يقبل خفاء حال
 العلوق فان الولد يجب صغيرا من دار الى دار وينفذ المولى بالاعتناق وهذا قلنا
 المكاتب اذا ادى بدل الكفاية ثم ادعى تقديم اعتناقه يقبل ويبرء بدل الكفاية وكذا
 الورثة اذا اتفقا سواهم مع الزوج او الزوجة ثم ادعوا الطلاق قبل الموت وانقضت العدة
 قبل الموت يقبل وكذا المديون بعد قضاء الدين لو يدهن على البراءة والدين والمخلعة
 بعد اداء بدل الخلع لو يدهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل واجامع في الكل خفاء
 الحال انتهى بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يسمع دعوى صدقته لغير المحكوم له
 ولا يبرهانه في النزازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يقدر فعلي هذا
 لو اقر عتق مجبول انه ابنه وصدقه ومثله لو ولد لغيره وصح به بطريقه لم يصح دعواه
 بعد ذلك انه ابن لغير العتق المقر وهي نصيحة جيدة لدفع دعوى النسب وشرط
 في التهرب بصدوق المولى وفي البينة من الدعوى كمن على من اقر عن رجل مات
 ونذكر ما لا فاضح الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا المبتد كان احب

والنسب

واثبت النسب عند القاضي بالشرع يود ان اباه اقر انه ابنه وقضى القاضي له بنبوت
 النسب فيقول له الوارثون بيق ان هذا الرجل الذي مات كذا امك لم يكن هذا
 دفعا فقال ان قضى القاضي بنبوت النسب بطلت نسبه ونبوته ولا حاجة الى الزيادة
 انتهى وفيه الولو الجدة امرأة صالحة من مهران زوجها على مال معلوم ثم ظهر على المبتد دين
 يلزمها بخصم من التركة ولو خذ من بدل الصلح لان خفها انها بليت في التركة بعد قضاء
 الدين مضافا على الميراث وقضيت رجل مات ونذكر الف درهم فخا وادعى ان له
 على المبتد الف درهم واقام البينة فدفع الورثة اليه ثم جاء رجل آخر وادعى ان له على المبتد
 الف درهم واقر الزوج بذلك فان المأخوذ بينهما نصفان لانه اقر انه شرك في
 المال وصحها سواء فبذبح الله نصفه انتهى جوابه المقرة تمنع صحة الاقرار مثلا
 لو قال لفلان على رجل مثا او على رجلين الف درهم اذا كان في جماعة لم يلزمه لان من
 يلزمه المال فمجهول وهذه اجماع لانه مانعة من صحة الاقرار الا في مسئلة وهي ما اذا قال لك
 على اخي الف درهم وجمع بين نفسه وعبيده هذا في حكم المعلوم لان ما على عبيده يلزم لمولاه
 لان كسب عبيده له وقد يتقينا بوجوب الحق عليه سواء اخذ نفسه او عبيده لكن هذا انما يظهر
 اذا لم يكن على العبد دين اما اذا كان دين محبط لبقية لم يلزمه لان كسب عبيده وما البينة
 حق عزمانه في اذ اجمعه مع نفسه كان كقولك لك على او على زيد فهو مجبول لا يصدق فان قضى
 العبد دينه صح الاقرار وزمه ان شاء على عبيده وان شاء على نفسه وهذا الاقرار باطل للحال
 لان العمل به منفذ في البيان وبعد البيان لانه لا يمكن لمقوله ان يطالب اصدقا لا بعينه
 واما بعد البيان لان المقر بما يبرق الاقرار الى عبيده والمولى لا يمكن ايجاب الدين على عبيده
 اذا كان عليه دين باقراره فان قضى العبد الدين صح الاقرار لانه صار يمكن العمل به باعتبار
 البيان صرف الاقرار لنفسه او الى عبيده لانه يمكن الاقرار على عبيده اذا لم يكن عليه دين
 لان اختياره لانه هو الذي اشتهى اختيار نفسه حيث التزم كذلك فان صرف الى نفسه
 لزمه جميع ما اقر به وان صرف الى عبيده لزمه بتقدير صحة العبد وكذا اذا اضاف الاقرار
 الى جماعة يلزمه ذون غيره ولو قال لفلان علينا الف درهم ولم يبر الى احد او اشار
 الى نفسه والى الآخرين معه لزمه خاصة كذا اذا ادعى المقله المال كله عليه اما اذا قال
 لفلان علينا ولم يبر لانه قوله علينا للجمع حقيقة وللواحد مجازا الا ان هذا الحجاز الفصل
 به الشرع واستعمال الناس اما الشرع لقوله تعالى ان علينا جمعه والمواد به الواض واما
 استعمال الناس لذلك يستعملون فصار جمع المضاف الى الواحد اذا كان غير مفروق

بحرف التأكيد للواحد كالحقيقة وجميع كالحجاز فاذا قال المقر عني نفسي وفلانا
وقد اذبح الحجاز فلما يصدق وانما اذا ان راي نفسه والآخرين فلان اجمع متى اصف
الى الواحد غير مفروق بحرف التأكيد كان للواحد كالحقيقة فصار كما لو قال فلان
على الف درهم وانما ربيده الى آخره معه ولو كان كذلك لا ينفعه الاشارة
ولو قال فلان علينا جميعا انما الى نفسه والبرهم او قال علينا كلنا واسار بيده
الى نفسه والبرهم الف درهم لزمه حصته لان هذه الكلمة للجمع حقيقة لكن صار للواحد
متى كانت مضافة الى الواحد بالشرع واستعمال الناس اذا لم يكن مفروقة بحرف التأكيد
فاذا كانت مفروقة تعين للجمع حقيقة كذا في الولا الجنية الا في مستلزمين فلما يصح
فبها الا فراديهما مسئلة المذكورة بحال لكن ان يكون العبد مولوا او مكانا كذا في المستلزمين
وجه مسئلة العبد في الشرع وانما مسئلة المكان مثلما قال لا فرق بين علي او علي مكانتي
فلان الف درهم لم يلزمه شيء في الحال لان المكان في حقيقة كالحق لا يمكن الا فراديه
بالدين فكانه قال لك علي او علي فلان احقر الف درهم وفي هذا لا يلزمه شيء لان حرف
او في موضع الاثبات عمل في الثبات اصل المذكورين فلا يكون ملزما للثبات هذا الا فراديه
في جهة متزدا بنبه وبين غيره فان اعتق المكاتب فقد زاد بعد من مولاه فيكون
الا فراديه باطلا وان عجز ورد في الرق والادب عليه فالأقرار جائز كما لو جرده
في الحال لان الحق في رقبته خلص له كذا في المبسوط الا في النجس بول نجس
لانه قد يكون عليه حق ولا يدري قيمته كقائمة متلف لا يدري قيمته او اربس
جوازة او با في دين او معاينة او كان عليه غنسي وانما لا يخرج صحة
الاقرار لانه اخبار عن ثبوت الحق والبيان عليه كما اذا اعتق احد عده فينبينه
اما بفسه او با خبر من القاضي البقاء لا الحق الى مسخفة بخلاف قوله المقلد على ما
بيناه في اوائل هذا الكتاب الا اذا قال فلان علي عبد او دار فانه غير صحيح و
ولا يلزمه شيء عند الله تعالى كذا في خلاصة كفا في البرازية وفي مبسوط
الشرعي ولو اقر فلان عليه ذرا او ارضا او نخلا او سنا كالحقيقة بهذا الكلام فحال
لان حقيقة اقرار بالدين وهذه الاشياء لا يكون دينا بحال ولكن اذا انقذ العمل
بحقيقة الكلام وله حجاز فحق على عليه فكانه قال علي رد هذه الاشياء قال عليه الصلوة
والسلام على البدن اخذ حتى تترد فيكون بمنزلة اقراره بفصيص دار او بستان فيؤخذ
باده ما يكون من ذلك حتى يردعه اليه لان الادب هو المتيقن به انتهى

أقال

ثم قال البزازي ولو قال فلان علي من شاة الربة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه او لا انتهى
وفي القاتار خاتمة موقفا الى المنعني بشرع ابي يوسف رحمه الله تعالى في الاولى اذا قال
ارسل فلان علي ما بين شاة الربة فانه ابا حنيفة رحمه الله تعالى ليس عليه شيء سواء
كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان
بغير عينه فلهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي حنيفة درهم وقال
ابو يوسف يلزمه درهمان انتهى اذا اقر ببول لزمه بياضه مثلا اقر ببقص في
داره بجزء او طائفة او حوض او نصيب فالبيان اليه واقراره بحتم القليل والكثير فكان
بيانه مقرا لما اقر به لا مغيرا فوضع موصولا ولا مقصولا وعندهما السهم كالنصيب
وعنده ابي يوسف له السدس بناء على ما اذا اوصى له سهم من مال ينصرف الى السدس عنده
اخذ بقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه واصح بقول ابي اس بن معاوية رضي الله تعالى عنه
وجماعة من اهل اللغة رحمه الله تعالى ان السهم هو السدس وعندهما السهم
بيننا والقبيل والكثير فان سدا من سهمين يكون النصف ومن عشرة يكون عشر
فرو واهزة والنصيب سواء كذا في المحيط والمبسوط الا اذا قال لا ادري
له علي سدس ام ربع يلزمه الاخر وهو السدس كما في البرازية وفي شرح
الوصفانية صورة المسئلة لو ادعى شخص على شخص سدس دار وخذها حياء وبه
خصمه بان لا ادري له ربع او سدس فهذا اقرار منه له بسدس الدار فتقو
له سدس له وصاحب الفوائد نظير هذه المسئلة ولم يدخر علي في الشرع شيئا
ولا عزاها الى كتاب وفي الصفحة فان تردده بين قدر وما هو اقل منه اعتراف
منه بالاخر قطعا والتردد انما ينبغي الاكثر ونحن لا نوجب الاكثر في الاقل
متيقنا انتهى اذا القد الاقرار يجوز صنفين لزمه الشبان وفي الولا الجنية
فهذا على وجهين اما ان يكون الاقرار مقيدا بسبب او لم يكن مقيدا بسبب اما اذا
كان مقيدا بسبب اما ان يكون السبب متحدا او مختلفا اما اذا كان السبب
متحدا بان اقر له بالف درهم عن هذا العبد واشهد عليه ثم اقر له بالف درهم عن هذا
العبد بعينه واشهد عليه فانه يكون مالا واحدا بكل حال لان السبب واحد
واحد السبب يدل على اتحاد الواجب فكان المال واحدا وان كان السبب مختلفا
بان اقر له بالف درهم عن هذا العبد واشهد عليه ثم اقر له بالف درهم عن هذه الجارية
واشهد عليه فانه يكون المال مثنى بكل حال لان السبب مختلف واختلف السبب

باقول من يجوز قال فانه انه يمتنع دعواهما ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاستحلاف
 فليس لهم ان يجلفوه وانما لهم اقامة السنة انتهى ادعى رجل على رجل فاقتر المدي عليه
به اي بالدين وادعى الالفاء او الالفاء فانكر اي المدي ذلك بالالفاء او الالفاء
فصالح اي المدي عليه ثم يرفعه عليه اي على الالفاء او الالفاء بقتل لعدم التناقض لان الصلح
فصالح ليس لاقتداء بالدين اذا جاز على المدي عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح كما
في العادة من الفصل العاشر ولو يبرهن المدي عليه على اقرار المدي انا مبطل في
الدعوى فان كان ذلك البرهان على اقرار اي المدي قبل الصلح لا يقبل صورته ادعى
ثوبا فانكر فصالح ثم يبرهن ان المدي اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل برهانه ونفذ
الصلح والقضاء لا قضاء بحينه وان كان البرهان على اقراره بعده اي بعد الصلح يقبل
يعني لو يبرهن انه اقر بعد الصلح ان اللؤب لم يكن له بطل الصلح لان المدي باقراره هذا
زعم انه اخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لوزان بطله بعد اقراره
قبل الصلح كذا في جامع الفصولين نقلا عن فتاوى القاضى طهر الدين ولو يبرهن
على صلح قبله اي قبل الصلح بطل الصلح الثاني اذا الصلح بعد الصلح باطل صورة المسئلة
ادعى دارا فانكره والبرهان على ان بطل الدار الذي البتة ثم يبرهن ذو اليد على صلح قبل
هذا الصلح امضيت الصلح الاول والصلح الثاني كذا في منتهى النجاشي السديد وقال
كل صلح بعد صلح فالثاني باطل ولو شره ثم شره بطل الاول ونفذ الثاني ولو صالح
ثم التزم اجزاء من الشره والصلح وقال صاحب جامع الفصولين في الصلح
الذي هو بمعنى البيع ينبغي ان يبطل الاول كالثاني كما في الشره بخلاف الصلح عن دعوى
الرقق واصلة ان الشره فسخ للاول اقتضاء والعين لا يقبل الفسخ فافترقا كما في العادة
الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في الفينة ما نفقه عن عطاء بن حمزة
ان الصلح على الانكار على دعوى فاسدة لا يبيع ولا بد لصحة الصلح عن الانكار عن صحة
الدعوى قال رضي الله تعالى عنه وفي الدعوى على وجهين اما لمعنى في المدي او في المدي
على وجه لا يمتنع منه اصلا كما لما نفقه فيه ونحوها واما لتزك المدي في دعواه شيئا
يمكن تداركه وبعدها على وجه الصحة كدعوى المنقولة قبل احضاره ودعوى القصار
اذ لم يذكر صوره فانما لا يبيع الصلح اذا كان في الدعوى لمعنى في نفس الامر اذا كانت
لتزك المدي شرطا من شرط الصحة يصح هكذا اثار الله في سبب فبين ادعى امته
فقال ان احره فصالح منه فهو جائز وان اقامت بيته على ان لا حره الاصل او احتفل

المصالح

المصالح عام اول وهو يمكن بطل الصلح لانه ظرف للدعوى لمعنى في نفس الامر وهو
 حرية الاصل او منافضة المدي في دعواه بعد ظهور اقامته على الاعطاء ولو اقامت بيته
 ان كان امته فلان اعترف عام اول وهو يمكن لا يبطل لانه يمكن تصحيح دعوى
 المدي وقت الصلح بان يقول فلان الذي احتفلت كان غاصبا غصبك مني حتى لو اقام
 بيته على هذه الدعوى تسع بيته انتهى ولكن في الدابة في من لا تسع
من القضاء ان الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظا وعبارة الدابة هكذا
ومن ادعى في دار دعوى وانكرها الذي في يديه ثم صالحه منها فهو جائز وهي سنة الصلح
عن الانكار وسنذكرها في الصلح ان شاء الله تعالى والمدي وان كان مجهولا فالصلح
على المعلوم عن مجهول جائز عندنا لانه جهالة في التناقض فلا تقضي المنازعة على ما عرف
انتهى ونقل في النهاية عن بعضهم انه اراد بالدعوى مقدرا لمعنى كالتكليف ونحوه ليقع
الدعوى فانها لا تصح مع جهالة المدي به ونقل عن والظاهر الذي رحمه الله تعالى
انه كان يقول الصلح عن الدعوى انما يقع اذا كان صحيحا لان الصلح لا يبيع لاقتداء بالدين
والدين انما يوجب اذا نحن الدعوى قال وهذا بطل على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فانه لو ادعى رجل على امرأة نكاحا فصالحته على مال دفعة البتة فصح مع ان الدين لا
يتصور في النكاح عنده فاصح ان الصلح يخفق لدفع الشغب واخصام صحن الدعوى
او لم يبيع ولذلك قال المص والمدي وان كان مجهولا فالصلح عن مجهول جائز لانه
جهالة في التناقض فلا تقضي المنازعة وهو المانع كذا في فتح القدير ومجمل ما في الفينة
على ادها اي الدعوى بسبب منافضة المدي لا لتزك المدي كما ذكره
اي ذلك الشرط في الفينة وهو توفيق واجب فيقال الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة
فاسدة الا في كذا اي اذا كانت فاسدة لتزك المدي في الدعوى شرطا من شرائط
صحة في البيع والله سبحانه وتعالى اعلم صلح الوارث مع الموصل له بالمنفعة صحيح
لا يبيع وفي المبسوط واذا وصي الرجل بخدمة عبده سنة لرحل وهو يخرج من ثلثه
فصالح الوارث من الخدمة على درهم او على سكتي بدين او على خدمة خادم اخر او على
ركوب دابة او على لبس ثوب فهو جائز استخانا وفي القصاص لا يجوز لانه اعارة
الخدمة بعد الممانعة بالاعارة في الخيرة والمنفعة لا يمكن الاعطاء عن الخدمة
الابدية ان المستعير والموصي له بخدمته لا يمكن الاجارة وجه الاستحسان ان الصلح
يصح بطريق الاسقاط اذا تعذر تصحي بطريق المبادلة كما لو صالح من الف على خمسمائة

وهذا نصيحي لطريق السقاط الحق بغير مكن لانه استحق على الورثة تسلم العبد اليه في المدة
 ليستوفي خدمته ويحق لارز ولا يملك الوارث ابطاله فيجوز اسقاطه بغير مكن بخلاف المستعبر
 فانه لا يستوجب على المعبر حق الا اذا ما فاعل يمكن نصيحي الصلح معه اعتناضا على سقاط خدمته
 ولو ان الوارث استنزه من خدمته ببعض ما ذكرنا لم يجز لان الشراء لفظ خاص وضع
 لطلبك مال بمال والموصى له بالخدمة لا يملك عليك الخدمة معه بغير الوارث
 بطريق البيع والجاره فذلك لا يملك عليك من الوارث بخلاف لفظ الصلح الا يدري ان المديعي عليه
 بعد التنازل لو صالح المديعي على شئ لم يبره مفر حتى اذا استحق عاذا على راس الدعوى
 ولو استنزه من المديعي صار مفرأه بالملك حتى لو استحق بالبدل رجع المديعي استحق
صلح الوارث مع الموصى له بجنان الامة صحيح وان كان لا يجوز تبعه وبيانه في صلح التنازل فانه
 وفي المبوط ولو اوصى اصل بغير مكن منه وفي حاشي فصول الورثة على ذراهم معلومة جاز
 بطريق اسقاط الحق المستحق له بغير مكن ولو باع منه او من غيره لم يجز لان البيع يملك مال منقول
 بمال وما في البطل ليس بمال منقول وهو غير مقدور التسليم ولا يجوز تملكه بالبيع من احد ولو صالح
 احد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز لتفرجه بتملكه ما في البطل بغير مكن ولو صالح الورثة
 منه على ما في بطل جارية اخرى لم يجز لان ما يقع عليه الصلح في صلح المبيع ولو صالح على ذراهم
 مائة ثم ولدن جارية علما متينا فالصلح باطل لانه ينشأ انه لم يكن له حقا مستحقا
 بجنى الاسقاط بغير مكن وانما كنا نصح الصلح بطريق اسقاط الحق المستحق بغير مكن استحق
طلب الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وفي خلاصة ولو قال فابراي عن هذه
 الدعوى او صالحني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذا في دعوى الدار لو قال ابرأني عن دعوى
 هذه الدار لا يكون اقرارا انتهى **وطلب الصلح عن المال** يكون اقرارا وفي المحيط لو قال
 اصالحك من حقلك يكون اقرارا والبيان ان المقر ولو قال من دعواك لم يكن اقرارا لان الدعوى
 قد يكون حقا وقد يكون باطلا فلما جئنا اقرارا بملك فاما الحق لا يجزى الباطل لانه ضد
 الباطل فيكون اقرارا كما لو قال لك حق في هذه الدار الا ان مقدار المقرته محمول فيكون بيانه عليه
 ولو قال اخرج من هذه الدار بالف او ابرأني من هذه الدار او سلم لي او اعط لي هذه الدار
 فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ معني ذكرت مفردة بالبدل ولم ينفرد لفظ الصلح فانه
 يكون اقرارا من القائل بالملك للمخاطب سواء كان الدار في يد القائل او في يد المخاطب حتى
 لو قال الآخر لا اسمك كان له ان يأخذ الدار من القائل وانما يستغنى للموثة في الوقف والعادة
 لان الانسان في الوقف لا يطلب تسليم الدار ونزولها ببدل الا بالتمليك من جهة المخاطب لانه

لا يطلب

لا يطلب تملكك ملك نفسه ببدل والمساومة وطلب التملك من الغير اقرار بالملك له ولو ذكر
 هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا لانه من غير ذكر البدل لا يستغنى للموثة عرفا ولا
 يكون طلب التملك منه عادة لان الانسان يطلب من غيره تسليم داره اليه بان خصه منه
 او اودعه عنده ولو اصدق على ان يسلم احداهما دارا والاخر يسلم له عتدا لم يكن اقرارا
 لان لفظة الصلح تسلم الخصومة ونزول الدعوى والبراءة عنها لا طلب التملك والمساومة انتهى
الصلح عن الشئ على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا اذا قال صالحك
 على كذا او ابرأنيك عن الباقى وفي المحيط الصلح عن النكار للمديعي عليه جائز عند ابي بصير و
 وقال ابو حنيفة اجوز ما يكون على النكار لان معنى الصلح يخفف عنه ويوفى له الخصومة
 والمنازعة ودفع اذى الشغب والمساومة فلما كان معنى الصلح فيه ابلغ واكمل كان
 جوازه اصح وانما لان بديا الصلح استحق على احد المديعي المال عوضا عن حقه لان الحق
 ثابت في رعيه لوجود دليل ثبوت الحق وهو الحق الصادق عن حق وخفى وتبين لان الاصل فيه
 هو الصدق وبذل المديعي عليه المال دفعا لاذى الخصومة والشغب عنه فله ليهون
 به عرضه وماء وجهه لان المال غير ثابت بعينه في حقه في رعيه ولان الحاجة الى توازن
 الصلح امتن لان الناس انما يجتنبون الى الصلح عند النكار لقطع المنازعات وانهاء
 النازلات والحاجة تاتى في تجوز العقود لان العقود كلها جوزت باعتبار حاجة العباد
 وفي عدم تجوز هذا الصلح فتح باب المنازعات والنازلة النازلات بين الناس وجرى
 الى الفتن والمكايوت وهذا حال الشيخ ابو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى لم ينعى
 الشيطان في القاع العداوة والبغضاء بين الناس مثل ما عني في ابطال الصلح على
 الانكار انتهى **الصلح** اذا كان عن مال بحققة كان اجارة لوجود معنى الاجارة
 وهو عليك المنفعة بمال حتى يتبطل موت احدكما في المدة كما في صورة الاجارة
 ولو كان الصلح على خدمة العبد المديعي الا اذا صالحه على غلته او غلة الدار فانه غير
 جائز كتمرة النخيل كما في خلاصة ما نصه رضى الله عنه وصالح على خدمته شهر
 جاز وعلى غلته شهر لم يجز وكذا غلة الدار ونحوه الخ منى انتهى وفي الولوالجية
 ولو كان اوصى له بعتبة عبده فاجره من بعض الورثة جاز فكذلك لو اجره من غيرهم وكذلك
 غلة الدار لان الموصى له بالعتبة يملك الاجارة من الاجنبي لان العتة لا تحفل الا
 بالاجارة فصار ما دونها من جهته بالاجارة فاذا جارت الاجارة من الاجنبي جازت
 من الوارث فاما الموصى له بالخدمة اذا اجر من الاجنبي لا يجوز لانه غير ما دون

الصلح بالفتح يكون
 تسليم اذى عن
 وصال ونزاع وتخلي
 ابرأنيك من
 ابرأنيك من
 ابرأنيك من

بالاجارة فلذا اذا آجر من الوارث انتهى وقال صاحب المبوط وانما استخفنا اذا
 كان جميع الورثة لان الخدمة بطل وبطل العبد بينهم على الميراث وبه اشارة الطريق اسقاط
 الحق بغير عوض كما بينا ولو باع الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته
 ولم يكن له في الثمن حق لان حقه في الخدمة لا يكون اقوى من حق المستاجر والبيع ينقذ
 من المالك برضا المستاجر ولا يثبت حق المستاجر في الثمن فهذا مثله بخلاف حق
 الميراث فانه يثبت حق الميراث في الثمن اذا نفذ البيع الراهن برضاه لان حق
 الموصى له في المنفعة والثمن بدل العين دون المنفعة وحق الميراث في العين لان موجب
 عقد الرهن ثبوت بدل الاستيفاء له من مالية العين والثمن بدل العين وبالسبع يتحقق
 وصوله الى مقصوده وبه الاستيفاء فلذا يتحول حق الرهن انتهى اذا استحق المصالح عليه
رجوع الى الدعوى لانه ما نزل الدعوى الا ليلتم المصالح عليه فاذا لم يلتم له رجوع الى دعواه
 لانه البذل الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بغيره كالفقاص والعنق
 والنكاح والخلع لانه بعد امتناع نفقة وجب نفقة البذل لا المديعي نزع المديعي البذل على
 المديعي بقوة المالة فان البذل مال والمديعي ليس بمال فاذا سقط اختيار المديعي وبه
 الدم في صورة الفقاص لم يجب الدية خلفا عنه كما في النكاح والخلع فانه اذا تزوجها على
 عديم اسحق العبد من بدنها او مان العبد في بيع قبل ان نفقة المرأة اوردت المرأة
 بعيب او خيار رخصت بغيره العبد وبه البذل لا المبدل منه وبه منافع البضع لانه ليست
 بمال وانما اخذت مالا اخذ الدخول في العقد ضرورة وكذا اذا خالعه على عديم فاستحق
 من بدل الزوج او مان العبد في بدنها قبل قبض الزوج او ردة الزوج بعيب او خيار يرجع
 عليه بغيره العبد لان المبدل منه وبه منافع البضع ليس بمال وبهذا اختلف ما اذا كان
 المديعي دينيا لان المبدل منه ثمة مال وقد انقض الضلع ولا رجوع لبذل الضلع على اصل
 المديعي عندئذ اوبه في المالة والاصل ايجاب المديعي عند قيام حقه كما في شرع
الجامع الكبير للعلامة الفخري وفي المحيط ولو صالحه من دم العبد على عديم فاستحق
 او وجده عينا فاحس بغيره بغيره العبد لا بالدم وفي اخطاء يرجع بدل الدم لان القاتل
 معاوض فاذا لم يلتم له العوض رجع عليه بالمعوض فاذا انقذ الرجوع بالمعوض لان
 الفقاص قد سقط وتلاشى وانصحت بغيره العوض وفي اخطاء يمكن رجوع بالمعوض
 فيرجع والقول في العبد المصالح عليه للقاتل لان هذا العقد لا يقبل الانتفاض والاقبال
 فيكون القول قول المالك مع كونه كما في اخلع وليس له ان يبيعه قبل القبض في اخطاء بخلاف

بخلاف العبد لان في اخطاء يبيع ما ملك بازاء مال ويبيع المبيع قبل القبض لا يجوز وفي العهد
 ليس بجميع لانه ملكه بازاء مال ليس بمال وهو الفقاص فياز بغيره وان وجد بالعبد عينا
 بغير اذنه في فسخ اخطاء دون العهد الا بالفاحش فانه يردده وياخذ بغيره لان الفقاص
 لا يحق الفسخ لانه اسقاط عنه بعوض فبقي السبب الموجب لتبليغ العبد وبه العقد وقد
 يخرج عن ردة عينة قبل ردة بغيره كما في اخلع والنكاح فانه متى فسد المني يرجع الى امر
 المثل لانه موجب اصلي لا ينفك عنه النكاح الا بتبعية عتبه فاذا احدثت التبعية
 او فسد رجع اليه فاما الفسخ في فسخ اخطاء يحق الفسخ لان الصلح وقع عن المال مما يحق
 الفسخ واذا انقضى بالاستحفا او بارذله الرجوع برأس المال انتهى التمتع جائز
 عن دعوى المنافع بان ادعى في دار كني سنة وصيته من رت الدار فحقه الوارث
 او اقربيه فصالح الوارث على تبليغ جائز لانها غلظت لاجارة فلذا بالصلح والاصل ان
 الصلح يجب تحريمه على اقرب العقود اليه واستلها به احتياالا لتبقي نفق العاقل ما امكن
 الا دعوى اجارة كما في المنصف وفي المحيط الرضوي ولو صالح صاحب الدار من هذه
 السكنى على ذراع معلومة حاز اما على قول ان يوسف فظاهر لانه لما جاز اجارته منه
 فلما يجوز صلي اوله واما على قول محمد في بيعي ان لا يجوز كما في الاجارة ويجوز عتده والوفاء
 له بين الاجارة والصلح ان الصلح عن المنفعة مع صاحب الرقبة امكن تجوزة بطريق
 الاستفاط وان تقرر تجوزة باعتبار التملك فالموصى له بالخدمة اذا صالح عن الخدمة
 مع الورثة على مال حاز لانه امكن تجوزة بطريق الاستفاط لان المنافع قابلية للاستفاط
 لانها بمنزلة حقوق الملك من الشرب ومنع الماء من حين انزلها تابعة لا عيان و
 واكتفوا قابلية للاستفاط فلذلك المنافع يجوز الصلح بطريق الاستفاط فصار كانه اسقط
 حقه في الخدمة على ذراع فاذا سقط حقه في الخدمة صار كانه المقتدر لم يوص بالخدمة
 وصارت الخدمة للورثة من جهة المقتدر لا من جهة الموصى له فيكون بينهم خلاف الاجارة
 متساوية من دعواه في بيع على سكنى ثم ربح آجره المديعي من المديعي عليه لم يخرج عندئذ
 بناء على ان عتده هذا الصلح اجارة من وجه واجارة المستاجر من الآخر لا يبيع لانه مال
 للرقبة فيملك المنفعة بحكم ملك الرقبة لا بحكم الاجارة فاذا قبض المديعي عليه السبع حتى مضى
 مدة الصلح انقض الصلح ورجع المديعي الى دعواه لانه لم يستوف المنفعة في مدة
 الصلح وعند يوسف ليس هذا في معنى الاجارة بل بغيره استيفاء العين حقه باختيار
 زرع المديعي فان في زرع انه مسوف عين حقه وليس بمستاجر فالقول قوله فيما يرد

بعد البيع لان البعد الصليح صار للمدعي وقول المدعي عليه ان الصليح معاوضة وانته
 بدل السكنى عوضا على الباعين لا يكون معتبرا شرعا بعد البيع لانه لا قول له شرعا فيما فيه
 غيره فحكم بالجواز على زعم المدعي وان كان فاسدا في زعم المدعي عليه كما لو اشترى عبدا
 اقر بكتبة انتهى **لا يبيع الصليح** عن دعوى احد صورته رجل اخذ زانيا او سارقا
 او ثوبا ربا ثم اوقادفا واراد ان يرافعه الى السلطان فصالح المأخوذ عليه مال ليعتزل
 فالصليح باطل ويرجع عليه بما دفع لانه حق الله تعالى لاحقة ولا يجوز اخضاها عن حق
 غيره **ولا يسقط احد به اي بالصليح الاحد القدر** فانه ينسقط اذا كان
 الصليح قبل المرافعة وبعده لانه وان كان للمدعي حق فالغالب فيه حق الشرع ولهذا
 لا يجوز عقوبه ولا يورث بخلاف الفضايل كما في الحائنة وفي القنية قال رضي الله
 عنه ورايين بخط علماء الدين احمي ادعي على آخر حصة النور بدوا هذه القدر وانكر الآخر
 ونوجهت الباعين اليه فافذى بمسئله بحال قال اكلوا في هذه الضمان المأج فقبل بحل
 لما خذ ذلك وقبل لا يحل فقلت فهذا يدل على انه لا يخلو في دعوى حق النور وحده
 القدر ولكن نص عليه انه لا يجاز في حد القدر عندنا ففي دليلنا في حق النور كما نص
 عليه في الفتاوى الظهيرية انتهى **صالح المحوس** عن ادعي انه كان كرها لم يقبل الا اذا كان
 في حجب الوالي لان الغالب حجب ظلم كما في البرازية وفي الحيط رجل محبوس في حجب
 لثلاثة اشهر فذبحه ونحوها فصالح في السجن وجاءه قوم آخرون فادعي فيه حقا في السجن
 فصالحهم فلما خرج انكر وقال صالحكم لانه خفف على نفسي ينظر ان كان حجب
 الوالي او صاحب شرطه فالصليح باطل وان كان حجب القاضي فالصليح جائز لان
 القاضي لا يجيبه الا في حق انتهى **الصليح يقبل الاقالة والنقص** الا اذا صالح عن
 العشرة على حجة لان الصليح يجنب حجة اسقاط والى فقط لا يعود بخلاف الصليح بمعنى
 المعاوضة فانه ينتقض بنقصها واذا كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض
 لا ينتقض بنقصها كما في القنية **ادعي رجل على رجل شيئا فانكر المدعي عليه ذلك**
 فصالحه ثم ظهر بعد ان لا ينبغي عليه بطل الصليح في العارية من العائنه وقال الشيخ علي
 المقدسي هذا القضي ما تقدمت به من انه اذا برهن انه اقر انه مبطل في دعواه بطل الصليح
 ان كان لغيره فمنا على انتهى اقول لا فرق بينهما اصلا لان ظهور عدم النفي عليه اما ان يكون
 باقراره بالذات او باثباته انه مبطل في دعواه ولا يخفى انهما بيان في ابطال الصليح
كتاب المضاربة وهي مفاعلة من الثوب السير في الارض قال الله تعالى واذا اخرجتم

واذا اخرجتم في الارض اي سريتم الا ان في مغارف السري لا يبراد بها السير وانما يبراد بها
 عقد مخصوص وسعى هذا العقد مضاربة لان فائدة وهو الربح لا يحصل غالبا الا بالثوب
 في الارض وهي بلغة التجار مضاربة من الفرض وهو القطع اما قطع الارض وهو السير
 فيه واما لان صاحب المال قطع ذلك القدر من المال عن نفسه وجعل الثوب فيه الى
 العامل بهذا العقد وانما اخذنا المضاربة لموافقة نص القوان وهو قوله تعالى وآخرون
 يظرون في الارض يبتغون من فضل الله اي يربون للخبرة ويبيعون بحدود بالآية
 وبالسنة وهو ما روي ان العباس رضي الله تعالى عنه كان يدفع ماله مضاربة و
 وينتظر على مضاربه ان لا يسلك به كبرا ولا ينزل به وادبا ولا يفتري به فان قيل
 رطوبة فان فعل ذلك ضمن قبله ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاستخذه
 واحازه وبعث فالتاس بنقاطونه فاقترع عليه وعن عمر رضي الله تعالى عنه انه دفع
 مال البنيغ مضاربة وعليه الاجماع ولان للناس حاجة الى ذلك لان منهم الغني الغني
 عن التصرفان والفقر الذي الفار في النواحي الخارات في شدة الحاجة الى شراعية
 تخصيص لمصلحتها ومنفعة لبقوله دفع هذا المال اليك مضاربة او معاوضة او
 معاومة وحذ المال واعمل فيه على ان لك نصف الربح او ثلثه او قال خذ هذه
 الاالف واعمل بها بالنصف او بالثلث استخانا لان البيع والشراء صارا خورا
 بذكر العمى والنصف مني ذكر عقيب البيع والشراء بمراد به النصف من الربح عرفا
 وانته كما لم يشرط ولو قال خذ هذا المال بالنصف كان مضاربة استخانا عملا بالعرف
 وشرايطه **احدها** انه لا يجوز الا باللفظ **الثاني** اعلام راس المال عند العقد
 اما بالاثارة او بالنسبة وان يكون مستمرا الى المضارب **الثالث** ان يكون الربح
 شافيا بينهما **الرابع** اعلام قدر الربح لكل واحد منهما **الخامس** ان يكون المشروط
 للمضارب من الربح لا من راس المال حتى لو شرط من راس المال او منه ومن الربح
 فسدت المضاربة **اذ** **فدت** المضاربة كان للمضارب اجر مثله ان عمل كان
 المضاربة مني فدت انفسك اجارة معني فصار كانه استأجر رجلا للعمل في مال
 المضاربة باجر في الذمة ولا ينجى وزبه المستحق عند الوفاء خلافا للحنك كما مر في
 في الشركة والربح الرب المال لان الربح يقع للمال لانه ثماؤه **الثاني** الاصحى باخذ
 مال البنيغ مضاربة فاسدة فلا ينبغي له اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعي
 المضارب فادها وادعي رب المال صحته فالقول رب المال لان الاصل في العقد

الصحة مثلا لو قال رت المال شرطت لك الثلث وقال المضارب دفعته الي ولم شرط
 شيئا فالقول قول رت المال لانها اختلاف في نوع العقد واذ رت المال المضاربة
 والمضارب الاجارة الفاسدة والاختلاف في نوع العقد كان القول قول رت المال
 وان كان ما يدعيه رت المال عقدا فاسدا فلا يكون القول قوله وما يدعيه عقدا جائزا كان
 اولى والبيئة بيئت ايضا لان بيئت رت المال بيئت شرط وهو شرط لئلا يرجع
 بتغير بيئت المضارب فكان بيئته اكثر انبائا كذا في اللؤلؤ الجنية او اذ عي عليه
 اي عكس الف درهم القول للمضارب فالقول للمدعي الصحة الا اذا قال رت المال شرطت
 لك الثلث اي لئلا يرجع وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب لابل الثلث فقط
 فالقول للمضارب لانه لا يقع له في العقد فثما على العقد يحسن على الصحة وان برهنا
 فبيئت رت المال اولى لانه زيادة شرط ولو قال رت المال لئلا يرجع الا عشرة
 وقال المضارب الثلث لا غير فالقول رت المال لانكارة زيادة يدعيها لا يقال انها على
 العقد اتفاقا على الصحة لانا قلنا وقع الاختلاف في قدر المشروط فاذا انكر الزيادة يعتبر
 انكاره وان علق الف والآن انكاره في الجملة كما في الذخيرة من السبع وكذا في
 البزازية من المضاربة **المضارب الشراء** يعني اذا اخذن المضاربة مطلقة جاز للمضارب
 ان يشتري بالنقد والنسيئة والاحارة والاستيجار والرهون والارزاق والابواج والابضاح
 والتوكيل بالبيع والشراء وهو انه بالثمن ويحط عنه شيئا لعبه مثل ما يحط التجار
 والاذن لعقد المضاربة والمساخرة بالمال في البه والجر وله ان يرهون مال المضاربة بدين
 المضاربة ويبرهن به ويدفع ارض المضاربة مزارعة وياخذ ارض غيره بالمزارعة
 ويتقيد به ليعين نخلا او شجرا الا الاخذ بالشفعة فلا يمكنه ولا يمكن ان ياخذ
 شجرا او رطبا معا على ان ينفق من مال المضاربة ولا يمكن المضاربة والشركة
 وضلطة كاله والافراض والاسدانة على المضاربة واخذ المال بسفينة هذا
 حكمه اذ لا يقبل له العمل بزيك لانه اذا قال له ذلك فله ان يبيع جميع ما ذكرنا غير الافراض
 والاسدانة واخذ التفاح والبنه والصدقة كذا في اللؤلؤ الجنية الا بالنقص في
 بملك جميعه **وجاز للمضارب البيع بالنسيئة** الا الاصل لا يبيع البه التجار كذا في
 فتاوى الظهيرية ويمكن البيع الفاسد لا الباطل وفي خيانة رضى دفع مالا مضاربة
 وقال له عمل فيه بئر ابل او لم يقبل قال لا يرضى المضارب بالمال حرا او خنزيرا او مبيعة او مدينا
 او مكانا او ام ولد او يبيع بئرا او لا يعلم بذلك او لا يعلم ونفذ الثمن من مال المضاربة كان محالقا

ضامنا

ضامنا لانه لا يمكن بيع ما لا يرضى وان شترى شراؤا فاسدا وقبضه ونفذ الثمن من مال
 المضاربة لا يقبل لانه يمكن بيع ما لا يرضى بعد القبض **لا يتجاوز المضارب ما عينه**
 رت المال الا اذا قيد عليه بسوق مثلا لو قال له اعطني سوق الكوفة فعطني به
 في الكوفة في غير سوقها فهو جائز استثنى انا والقبض ان يتجاوز لانه شرط الثمن
 في مكان بعينه فلم يجز في غيره بخلاف التقيد بالبلد بعينه فعني في غيره وجه
 الاستثناء ان البلد الواحد كالبقعة والخصيص بسوق منه لا فائدة فيه وكل امر
 لا فائدة فيه يلغو فان قال اعطني به في سوق الكوفة ولا تعطني الا في سوقها فعني في غيره
 فهو ضامن لانه لم يجز عليه في غير السوق وهو يمكن ان يجز في غيره وليس كذلك
 الفصل الاول لانه لم يجز عليه في غير السوق وانما خص السوق والخصيص بيئت
 اذا كان فيه فائدة كذا في شرح القدرى للمقطع واما اذا خص له النصف في بلد
 بعينه او في سبعة بعينه لم يجز له ان يتجاوزها لانه لو لم يرضى من الخصص فائدة وهي
 صيانة ماله عن خطر الطرود وصيانة ماله عن خيانة المضارب حيث يمكن المنع عنها
 واختلاف الاسعار باختلاف البلدان فيخصص فان خرج الى غير ذلك البلد فاستدري
 ضمن فكان ذلك له وله ربحه لانه يترق بغير امره وان لم يستدري ردة الى البلد
 الذي عينه يبرئ من الضمان كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم ترك وضع المال مضاربة
 على حاله لبقائه في يده بالعقد ان يرضى كذا في البداية **والا اذا قيد باهل بلد طاهر**
 الكوفة فلا يتقيد بهم بهذا عطف على المستثنى ان يرضى يعني لا يتجاوز ايضا عما عينه
 رت المال الا اذا قيد باهل بلد بعينه بان قال اعطني ان تستدري بها من اهل الكوفة
 او دفع في الطرف على ان تستدري بها من الصيارفة وتبيع منهم فباع بالكوفة من
 غير اهلها جاز لان فائدة الاول التقيد بالمكان لانه لا فائدة في تقيد باهل الكوفة
 لان اهل الكوفة على آراء مختلفة وطباع متفاوتة كما كان عليه سائر اهل البلدان
 وهم مجتمعون لا يتفقون في حسن المعاملة فلا يقيد بالخصص اهر وفي الخصص با
 بالمكان فائدة كما مر فتقيد به وفائدة الثاني التقيد بالنوع لانه لما لم يخص
 المعاملة بلخص بعينه بلخص من يعامل ذلك النوع في معاملته وهم الصيارفة
 علم بهذا ان مراده تخصيص بيع الطرف لا الشراء من الصيارفة بخلاف المعين منهم
 اي من اهل الكوفة بان قال اعطني ان تستدري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة
 الثقة به في المعاملة **المضاربة تقيد بالوقت** وتبطل بحضرة طرف او لا

كما في الهداية يعني ان وقت المضاربة وقتا معينة يبطل العقد بصفة سواء تفرق فيه اولا
 لانه لو كسب فبوقت مجا وقتة والنوقت مفيد وانه نفيد بالزمان تضار كما لنفيد
 بالنوع والمكان **يصح** رت المال مضاربة الا اذا صار المال عوضا يعني دفع
 مالا مضاربة غير ان عن العمل يصح زهده اذا كان مال المضاربة من جنس راس المال جودة
 وحر فوالا فلا يصح زهده الا ان يصير راس المال ناقضا اي نقذا لان النقص في المضاربة
 ونقص المضاربة على الوض لا يصح فاذا لم يصح كان ان يستمرى به ما يدى له من الاثا
 ولو قال له لا تفعل في الحظ فان كان لم يستمرى لبقا صح امره وان كان الشئ لا يصح
 لانه زهده عن اصل العمل كذا في المحيط **اذا قال له** اعمل برباك ثم قال له لا تفعل برباك
 صح زهده الا اذا كان الشئ بعد العمل اي بعد ما عمل وصار المال عوضا فانه لا يصح زهده
 في هذه الحالة حتى يصير راس المال ناقضا فامر **اطلق** ثم زهده عن الشئ عمل زهده
 الا اذا كان بعد الشراء قال الشيخ الامام شمس الائمة الترخي رحمه الله تعالى اما قبل
 الشراء بالمال فاجواب صحيح ووضح فانه يمكن زهده عن الشئ اصل ما بقي المال نقدا
 في يده واما بعد الشراء بالمال من اصحابنا من يقول انما يستقيم الجواب على الرواية
 التي رويت ان المضارب لا يمكن المسافرة بطلان المضاربة وموضوع نهاية المسئلة فيها
 اذا قال اعني برباك فانما يمكن المسافرة باعتبار هذه الزيادة وهو يمكن دفع هذه الزيادة
 بعد العقد فذكر ذلك يمكن التفتيد فيها بكونه نقدا لهذه الزيادة على الرواية التي قلنا بطلان العقد
 له صحة المسافرة بالمال فلا يستقيم هذا الجواب لانه بعد صيرورة المال عوضا لا يمكن زهده
 عما صار نقدا بطلان العقد قال شمس الائمة رحمه الله تعالى والاصح ان زهده عن الشئ عام
 على الاطلاق لانه انما يمكن المسافرة بدلالة اسم العقد لان المضاربة مشتقة من الضرب في
 الارض على ما مر وهذا ينعدم بالنهي عن المسافرة بالمال بخلاف اصل الشئ فان صحة المضارب
 يشبه بالشئ في صار المال عوضا لان ربه لا يظهر الا بالتشريف ورت المال لا يمكن ابطال
 حقه واما الشئ عن المسافرة بالمال ليس فيه ابطال حقه لئلا يمتنع من الشئ في البلاد كذا في النظرية

الهيئة

لما وهي العطية الخالية عن نفقة الاستحقاق يقال وهبة وهبة وهبة منه وهبه له قال الله
 تعالى هب لمن يشاء انا انا وهب لمن يشاء ذكورا وانثى قبول الهيئة وهذا
 شرط فيه الصبي لان اتمام الاعطاء بالافق والسلم وهو الرضوخ وصنع مجود
 محبوب فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل هبة العبد وقال في حديثه بئر برة
 رضي الله تعالى عنه هو لا صفة ولنا هدية وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

لواهدى

لواهدى الى الطعام لقبيل ولود عيت الى كرايح لاجبت واليه الاشارة بقوله
 تعالى فان طاب لكم عن يميني منه نف فكلوه اي طابت نفوسهم يعني من ذلك فوهبة
 منهم فكلوه هبة مبرئنا وهي نوعان تمليك واسقاط وعليهما الاجماع ونصيح بنا
 بالاجاب والقبول فان قبضه في المجلس بغير اذنه جاز وبعد الاذن لا يفتقر الى اذنه
هبة المشغول يحتاج الواهب لا يجوز انما فدينا بالمشغول احذر عن ان غل لان
 هبة ان غل يجوز وقدينا يحتاج الواهب لانه لو ثبت للمحتاج يد مشغول للغير صححت
 الهيئة لان يد غيره فامره فتم بطلانها مشغولة يحتاج الواهب او الموهوب له
 والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهيئة
 لان الصبي شرط تمام الهيئة واما اشتغال ملك الواهب بالموهوب لا يمنع تمام
 الهيئة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا يجوز ولو وهب طعاما في جراب جاز وعلى
 هذا نظايره وفي فتاوى ابى اللين رحمه الله تعالى اذا وهبت المرأة دارها لزوجها
 وهي ساكنة فيها او لا امقنة فيها والزوج ساكن موم يصح الا في مسئلة وهي
 ما اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة وفي الفتاوى الظهيرية ولو وهب
 لابنة الصغير دارا مشغولة يحتاج الاب حاز لان الشرط هنا قبض الواهب
 شيئا واشتغال الدار يحتاج الواهب لا يمنع قبض الموهوب وقيل تصديق على
 ابنة الصغير يدار وانا ب سأل قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى يجوز وما قاله ابو يوسف موافق لما تقدم انفا وعليه الفتوى الشريفة
قبول الصبي العاقل الهيئة صحيح الا اذا وهب مالا لا يقع له ونحفة مونة فان قبوله
 باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة ما نصته قبول الهيئة من الصبي صحيح اذا
 تحضنت الهيئة منفعة في حق الصغير اما اذا كان خيرا للمصيق لا يصح حتى اذا
 وهب رجل لصبي عدا احمى او نرايا في دار حتى ان كان يستمرى منه ذلك ليقول
 فانه يصح قبوله وفي الاول واجبة اذا وهب انان لصغير بعد عن نفسه شيئا
 فردة يصح كما يصح قبوله لانه ليس فيه ابطال حقه لئلا يمتنع من الشئ في البلاد كذا في النظرية
تمليك الدين من عزم من عليه الدين باطل الا اذا سقط على قبضه وفي التاثير خاتمة
 هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واسمى انا وهبة الدين من غير
 من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه اسمى انا ذكره ملحق الائمة الشريفة
 في شرح كتاب الهيئة الشريفة فيصير قابضا للواهب بحكم التباينة ثم يصير قابضا

لواهدى

لنفه حكم الية وان لم ياذن في القبض لم يجز وفي الولو الجبة ولو قال المدين وهبت لك
 الدين او ابرائك او انت في حق يبيع من غير قبول ولو رد ذلك حكمه عاد الدين عليه لان
 هذه الدين وابدائه اسقاط من وجهه وتخليك من وجهه حتى حيث انه اسقاط يبيع من
 غير قبول ومن حيث انه تخليك يرد بآلة انتهى ومنه اي من قبيل تخليك الدين
 من غير من عليه الذين بطريق التسلط امرأة لو وهبت من اهل ما على ابيه لها
 فالمعتمد الصفة للتسلط وفي الفينة لها على زوجها دين فوهبت لولدها الصغير صح
 لانه هذه الدين من غير من عليه الذين يجوز اذا سلطه على القبض واللاب ولانه قبض
 الية لولده الصغير فكان فبضه حكم الولاية كقبض الصغير فصار كأنها سلطت الصغير
 على قبضه انتهى وتفرع على هذا الاصل لو قضى دين عبده على ان يكون الدين له لم يجز
 ولو كان وكبلا بالبيع كما في جامع الفصولين وفي شرح الوهبانية نقلا عن الفينة
 الوكيل يقضاه الدينون فرق مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه
 صحت وكان متبرعا انتهى وقد تقدم بهذه المسئلة في الوكالة والنفقة في ذلك انه
 لما حرف مال الموكل في ذمة نفسه صار ضامنا للمال في ذمته وقضاؤه من مال نفسه
 لا يفسد الضمان والواجب الرجوع لانه قضى دين عبده من مال نفسه بغير اذنه لانه
 ما امره ان يقبضه الا من مال الذي دفعه اليه ونظيره ما ذكره قاضيان في التوكيل في
 احضونه من قضاؤه قال رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان ينصرون بها فانفقها
 الوكيل ثم تصدق عن الامر بعشرة من ماله لا يجوز ويكون ضامنا للعشرة ولو كان من
 الدراهم فاعية فاسكر الوكيل وتصدق من عشرة بعشرة جاز استخرا ويكون العشرة
 له بعشرة قال ولو دفع رجل الى رجل دينار وامره ان يبيعه فباعه المأمور دينار من عند
 نفسه فاسكره دينار آخر نفسه قال الولوف لا يجوز وليس منه ما اذا اقر الدائن
 ان الدين لغائه وان اسمه عارية منه فهو صحيح لكونه اخذ لا غلبا ويكون للمقر
 ولانه قبضه كما في البرازية النية تكون محازا عن الاقالة في البيع والاحارة كما
 في احارة الولو الجبة ما نفقه ولو استأجر دارا على عيدي بعينه ثم وهب الفيد من المستأجر
 قبل القبض فاذا قال المستأجر قبضت كان بهذا اقالة كما في المستندى اذ قال للبايع
 وهبت منك العبد فقبض القبض انتقض البيع فكذا هنا اي في الاحارة انتهى
لا جبر على الصلاة الا في مسائل منها نفقة الزوجة يعني يجب للزوجة على زوجها
 اذا استتمت نفسها اليه في منزله ففرضه وسكنها على قدر حاله بغير تقدير

بعد حاله لقوله تعالى لنفق ذو سعة من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله
 كذا اخذاه الكرخي رحمه الله تعالى واخذنا رخصا في الاختار كذا فان كانا
 مؤسرين لهما نفقة المؤسرة وان كانا مؤسرين من نفقة المعسر وان كان مؤسرة
 وهو معسر فله فوق نفقة المعسر وان كان بالعكس فدون نفقة المؤسرة وان كان
 احدهما مفروقا في البار والآخر مفروقا في الاعراب يقضى له بنفقة الوسط كذا
 في الاختار والثانية من هذا العبد الموصى به يجب على الوارث دفعه الى الموصى له
 بعد موت الموصى على صبغة الفاعل مع ان هذا اي الموصى به صفة ليست لواجبة
 على الموصى بل هي قضية مشروعة وقربة مندوبة دل على ذلك الكتاب والسنة
 والجماع الائمة اما الكتاب فقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وهذا دين
 شرعيته والسنة ما روي ان سعيد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه مرض بمكة فعاده
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ذلك فقال يا رسول الله اني لا اخلف الا بنتا افا
 اوصي بجميع مالي فقال لا قال افا اوصي بثلثي مالي قال لا فبنصفه قال لا فثلثه قال
 والثلث كثير لان تدع ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم عالة ينكفون اي ينسحبون
 الناس كما ينهون وقال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم
 في آخر اعماركم زيادة في اعمالكم تصدقوا حيث شئتم وفي رواية حيث احببتم وهذا
 يدل على شرعية وصفي وجوبها واما الاجماع فان الائمة المحدثين والسلف الصالحين
 اوصوا وعليه الائمة الى يومنا هذا كذا في الاختار والثالثة من هذا الشفعة يجب
 على الشفيع شيم الفهار الى الشفيع مع ان هذا صفة شرعية ولذا اي لاجل كونها صفة
 لومات الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح ادب الفاضل للصدر الشريف من النفقات
فصل الرابعة من هذا مال الوقف حيث يجب على الناظر اليه للموقوف عليه مع انه صفة
 فحصة ان لم يكن في مقابلة عمل والآي وان كان في مقابلة عمل ففقه شافعية
 اي شافعية الصفة كما في تفصيل في الوقف كتاب المداينات
 ففقه من كل منها الامراء عن الدين مثلا اذا قال الطالب لمطكونه لا تغلق لي
 عليك كان ابراءا عاما كقوله لا حق لي قبلك الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له
 الكفيل طالب الاصيل يعني قال له اصد حتى يجي الاصيل فقال الدائن لا تغلق لي عليه
 اي على الاصيل انما تغلق عليك فاجواب انه ليس للدائن ان يطالبه بعد ذلك ولكن قبل
 لم يبرأ الاصيل وهو المختار لانه الناس لا يبردون نفق الغلق اصلا وانما يبردون الغلق

احتمى وان لا يغلق به نفع المطالبة كما في الفينة من الكفالة الابراء برتبة باردة
 الآ في مسائل الاول اذا ابراء المحال المحال عليه عن دين احواله فردة لا يرتد
 ولو وهبه منه ارتد كما ذكر في شرح الكفر الثانية اذا قال المديون ابراء فابراء
 فردة لا يرتد كما في البرازية الثالثة اذا ابراء الطالب الكفيل فردة لا يرتد فانه انما
 محض يعني ان الدين يبقى على الاصل على حاله فلا يرتد بركة الكفيل والدين من الكفيل تحملك
 منه حتى يرجع على المكفول عنه فلا يتم الا بقوله كذا في شرح الوهبانية كما ذكره وفي الكفالة
 وقيل يرتد وفي الاول الاجبة ولو قال للكفيل ابراء فقال لا اقبل فابراء ولو قال وهبك
 فردة الية عاد الدين عليه والفوق ان ابراء الكفيل اسقاط المطالبة والاسقاط لا يرتد باردة
 اما الية تحملك لان اللفظة لفظ التملك والدين يقين التملك والتملك يرتد باردة انتهى
الرابعة اذا قبله اي ابراء ثم ردة لا يرتد كما ذكره الزيلعي من مسائل شتى من القضاء
 وفي شرح المصنوع لو قيل الاقرار او لا غير فقلت يرتد وكذا ابراء عن الدين وهبته لانه
 بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل فقبضه ثم ردة لم يرتد فان ردة قبل القبول ارتد كما في
 الاسقاط انتهى الابراء ما يتوقف على القبول لانه يتم من غير قبول ولكن للمدبون
 صحة الرد قبل موته ان شاء الآ في ابراء في بدل الفرق والتسم كما في اللدايع
 مانصة ابراء عن راس المال يتوقف على قبول راس التسم فان قيل انفس العقد
 بخلاف ابراء عن المسلم فانه جائز بدون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط
 شرط بخلاف ابراء عن المبيع فانه يصح بدون قبول المتبرع لكنه يرتد باردة
 ولا يجوز ابراء عن المبيع لانه عين واسقاط العين لا يصح انتهى وظاهرة بخلاف
 ما في النظرية لو ان راس التسم وهب المسلم فله المسلم لانه كان في اقاله للتسم
 ورتد راس المال اذا قبل وفي المبسوط اذا ابراء راس التسم المسلم اليه عن
 طعام التسم صح ابراءه في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه واذا قبل كان في العقد التسم ولو ابراء المسلم اليه
 راس التسم عن راس المال وقيل ابراء بطل التسم وان ردة لا والفوق بين راس
 المال والمسلم فانه ان المسلم لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف راس المال كذا
 في شرح المصنوع من التسم الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان التسم
 بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع المدبون كما اذا ابراء برادة اسقاط
 واذا ابراء برادة استبقاء فلا رجوع واختلفوا فيما اذا اطلق كذا في الذبيرة

من السوء وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة من الية حيث قال في الشرع
 بهذا السوء وان قبض الانسان مال مبيعة فابراء يؤخذ منه كالدين يذكر
 مانصة في السوء مستلذان او لا بها لوباء اصل متاعا وقبض الثمن من المتبرع
 ثم ابراء البايع المتبرع من الثمن بعد ان قبض يبيع ابراءه ويرجع المتبرع على البايع
 كما كان دفعه اليه من الثمن المسئلة الثانية اذا اوفى المدبون الدين للمدين غ
 ابراء صاحب الدين بعد ان قبض دينه يبيع ابراءه ويرجع المدبون بعد ذلك
 على صاحب الدين بما دفعه اليه وهاتان المسئلان مذكورتان في النزهة والمبسوط
 وعبرها بهذا بناء على ما عرفت من ان المدبون يقضي بمائلا لا باعبار فاداء في
 المتبرع او المدبون راس الدين انما هو نظير ما في الذمة فاذا ابراء مما في ذمته وان
 كان قد قبض نظره بقي ما في ذمته لا في مقابلة شئ فيسخو المطالبة به فاذا اطلاله
 لزمه ردة انتهى وعلى هذا الوجه طلاق ما يبرأ عن المهر ثم دفعه لا يبطل
 التعلق فاذا ابراء برادة اسقاط وقع ابراء ورجع الزوج عليها وحكي في شرح
 الجمع خلافا في صحة ابراء المحال المحال عليه فابناء ابو يوسف بناء على ان
 اي احواله نقل الدين من ذمة المحل الى ذمة المحال عليه وصححه محمد بن
 علي بن ابي نعيم نقل المطالبة فقط وعبرة شرح الجمع قال ابو يوسف اذا ابراء المحال
 المحل عن دينه يبطل ابراء لان الدين باحواله انتقل من ذمة المحل الى ذمة
 المحال عليه والابراء انما يقع اذا كان في حق الدين ولم يلاق قبض وقال محمد بن
 نفع لا يصح لان الدين باق في ذمة المحل عنه وانما انتقلت عنه المطالبة لان الدين
 لا ينتقل الى المحال عليه فبصادق ابراءه عنه محله وهذه المسئلة منقولة من شرح
 جامع الدرر وفي مدانيات الفينة تبرع بقضاء دين على انسان ثم ابراء
 الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فله تبرع ان يرجع ما تبرع به انتهى وتفرد على
 ان الدين يقضي بمائلا مسائل منها لو بهلك الرهن بعد ابراء من الدين
 فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه اي الرهن بعد الاباء ذكره الزيلعي وفي
 النظرية المراتن اذا ابراء الرهن عن دينه او وهبه له ولم يبع الرهن بعد ابراء
 والية فله الرهن عنه بهلك امانة انتهى وقيل واذا قبض المراتن دينه فان عليه
 ردة الرهن فان لم يبع الرهن حتى هلك الرهن عنه بهلك بالدين ويجب على المراتن ردة
 ما قبض بخلاف الية والابراء انتهى ومنها الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت

الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بسببه لانه لا يريد
 ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض العبد مما في وكالة الاول واجبة
 بهذه المسئلة مع شرحها فذكرت في الوكالة فليست مع هذه المسئلة كالابراء منه
 الا في مسائل منبذ لو وهب المماليك الدين من احيى عليه رجع به على المحبب فا
 فالمحبب هو المديون والمحال عليه هو الذي التزم من ذلك الدين للمحال والمحال والمحال
 رب الدين ولو ابراءه لم يرجع ومنه في الكفالة كذلك يعني لو وهب الدين
 الكفيل يرجع على المكفول عنه ولو ابراءه لم يرجع والفوق تقدم في شرح مسئلة اذا ابراء
 الطالب الكفيل فزده لا يرتد ومنه في توفيق ابي الهيثم على القول بخلاف الابراء
 وفي شرح الوهبانية لو وهب رطل دينار له عليه لم يكن لو اهدى رجوع فيه سواء
 قبل الموهوب له او لم يقبل كما لا يبرأ وقبل لا بد من القول حتى يتم فلو وهب الدين وهو
 حاضر فلم يردده ولم يقبل حتى افرق وهو ساكن جازت الية ايضا استخانا وظاهر ذلك
 من الشرايط ظهور الرد والمسئلة من الميسور وهي في غيره وببارة عبارته واذا وهب دينار له
 عليه فقبضه لم يكن له ان يرجع فيه لانه سقط عنه فانه قابض للدين بزمته فيملك بالقول
 ومن ملك دينار عليه سقط ذلك عنه واسقط يكون متلاشيا فلا يخفى الرجوع
 فيه كما لو كان غيبا فملك عنه فان قال الموهوب له مكانه لا قبله فالدين عليه
 بحاله وحاصل ان هبة الدين محق عليه الدين لا تنفك الا بالقول والابراء يتم من غير قبول
 ولكن للمدعي ان يثبت موته ان شاء الله ومنه لو شهد احداهما بالابراء
 والاخر بالية فقبضه قولان قبل لا يقبل وببارة في العشر من جامع الفصولين
 وعبارته اذ تبيح الزوج ان يزوجها ويهتني المهر فقبضه فشهد احداهما انها ابراءه والاخر
 انها وهبته فقبضه للموافقة لان حكم هبة الدين سقوطه وكذا حكم البراءة وقبل لا يقبل
 لا اختلاف المشهور به اذ الابراء اسقاط والية عليك فان الدين لو ابراء الكفيل
 لا يرجع على المديون ولو وهبه يرجع وكذا المديون لو قبضه ثم ابراء الدين لا يرجع
 ولو وهبه يرجع بما دفع انتهى وفي الولو واجبة ولو ادعى الفرج ان رب المال ابراءه
 فشهد احداهما بذلك وشهد الاخر انه وهب له المال او لغيره فبه عليه قبلت
 شهدهما لانها اتفاقا معنى لان المديون يرجع بالابراء مطلقا فصح البراءة بالابراء والية
 والصدقة تدفع عقب البراءة بالابراء فانه يقال ان ابراءه من الدين وهبته له انتهى
 الابراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تغليفه اى الابراء

الابراء

بشرح الشرط للاول اى المعنى الاول وهو التملك نحو ان ادبنا الى غدا كذا فانت
 بربى من الباقي فانه لا يصح لعدم صحة تغليف البراءة بشرط الشرط ولفظ اذا ومعنى
 كان اى كلفظ ان في عدم الصحة ولكن يصح تغليفه بمعنى الشرط للثاني اى المعنى
 الثاني وهو الاسقاط نحو قوله انت بربى من كذا على ان تؤدى الى غدا كذا ونعم فلوله
 في كتاب الصلح من باب الصلح والاول اى المعنى التملك بربنا باردا وللثاني اى المعنى
 الاسقاط لا يتوقف على القول اى قبول المديون وفي البداية ومنه على آخر الف
 درهم فقال اذ ابرأه منى منى على انك بربى من الفضل فقبضه فهو بربى فان لم
 يدفع اليه احدى مائة غدا عاد عليه الدين وهو قول الجيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال
 ابو يوسف لا يعود اليه لانه ابراء مطلق الا ترى انه جعل اداء احدى مائة عوضا حين
 ذكره بكمية على وهي المعاوضة والاداء لا يصح عوضا لكونه مستخفا عليه جري وجوده جري
 عدمه فبقي الابراء مطلقا فلا يعود كما اذ ابراء بالابراء وانما ان هذا الابراء مقيد بالشرط
 فنصت بغيره وهذا لانه ابراء اداء احدى مائة في الغد وانما يصح عوضا حذرا فلما
 او توسل الى تجارة ارجح منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة فهي تخمينية للشرط لو لم يكن
 المعاوضة فيه فصح عليه عند لغز اهل على المعاوضة لتصحى الشرط او لانه متعارف والابراء
 مما يتقيد بالشرط وان كان لا يتقيد به كما في احواله وسخر في البداية بالابراء ان
 شاء الله تعالى قال رضى الله تعالى عنه وهذه المسئلة على وجودها ما ذكرنا والثاني
 اذ قال صاحبك عن المالك على احدى مائة تدفع الى غدا وانت بربى من الفضل
 على انك ان لم تدفع غدا فالالف عليك على حاله وجوابه ان الامر كما قال لانه لم يرجع
 التقيد بغيره والثالث اذ قال ابن ابي ابياتك من احدى مائة من الف على ان تقبضني
 احدى مائة غدا فالابراء واقع فيه اعطى احدى مائة او لم يعط لانه اطلق الابراء اولا
 واداء احدى مائة لا يصح عوضا مطلقا لكنه يصح شرط فوفى الشرط في تقيد بالشرط
 فلا يتقيد به بخلاف ما اذا ابراء اداء احدى مائة لان الابراء حصل مقرونا به فصح
 حيث انه لا يصح عوضا بغير مطلقا ومن حيث انه يصح شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت
 الاطلاق بانك فافترقا والرابع اذ قال اذ ابرأه منى منى على انك بربى من الفضل
 ولم يوفى للمداد وقتا وجوابه ان يصح الابراء ولا يعود الدين لان هذا ابراء مطلق
 لانه لما لم يوفى للمداد وقتا لا يكون الاداء عوضا صحيحا لانه واجب عليه في مطلق
 الا زمان فتم تقيد بل على المعاوضة ولا يصح عوضا بخلاف ما تقدم لان الاداء

في الغرض صحيح ونحو من اذا قال ان ادبني الى خمسمائة او قال اذا ادبني او متى
 ادبني اجواب فيه لا يصدق الابداء لانه علقه بالشرط حرجا وتعلق البدأت بالشرط
 باطل لما فيه من معنى التملك حتى يترد باردة بخلاف ما تقدم لانه ما ان يبرح الشرط
 فحينئذ يفتقد به انتهى ما في البدانة وليخرج الابداء عن محمول كمن شرط عند البيع
البداءة من كل عيب فانه صحيح في الحيوان وعينه وبيداء البائع به من كل عيب قائم وقت
البيع معلوم له او غير معلوم ومن كل عيب يحدث له وقت القبض ايضا خلافا لما في الاحاد
للثاني اي معنى الاسقاط ولذا لا يصدق تملك الاعيان بلفظ الابداء وليخرج الابداء بلفظ
الاسقاط بان يقول اسقط عنك ديني عليك والاسقاط لا يبطل بجهالة الساقط
 لان جهالة لا تفتني الى المنازعة وان كان في ضمنه التملك فظاهرنا اثره في صحة ردة
 وعدم تعليقه بالشرط فانفق للمانع وجوب المقتضي وهو تفرق العاقل البالغ باسقاط
 صفوة بخلاف التملك فان جهالة المالك فيه تمنع من التبع فلا تنزيب فائدة التفرق عليه
 اما الاسقاط فان الساقط يتلانى فلا يحتاج الى تسليم وظهر ان المبطل لملك المحمول
 ليس اجبراله بل عدم القدرة على التسليم ولذا جاز بيع فقه من جرة وانما امتنع بيع شاة
 من قطيع للمنازعة في تعيين ما يسل للثقات كذا في فتح القدير ولو قال الدائن لمدوني
ابراة اخذت ما لم يصب للثاني لكن عدم صحة جهالة من له الحق كما لم يصب قوله رضى على الف
وضع لفلان على سبئي وبلغ بالقبض ذكره الشيخ ابن الهام في فتح القدير
من جناب العيب ولو ابداء الوارث مديون مورثه غير عالم بكونه لم يان ميتا فبالنظر
الى انه اسقاط يصدق وكذا بالنظر الى كونه تملكا لان الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت
المورث لم يظلم مورثه حتى كما هو ابراه فيها بالاولى ولو وقع الدائن المديون بابداء
قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظر على بناء المفعول الى جانب التملك
لم يصدق كما لو وكله بان يبيع من نفسه واستشكل بانه عامل لنفسه وهو بداءة نفسه
والوكيل من يعل بعينه واجبنا عنه اي عن الاستقلال في شرح الكفر من باب
تفويض الطلاق ما لفته وقد ظهر في الفروع بين طلق وابداء ذمتك وهو ابراه وان
استدرك في العمل لنفسه تملك نفسه وبداءة ذمته وللغير بامثال امر الزوج والدائن ولكن
لما كان الطلاق حظورا في المحنة وهو انقض المباح عند الله تعالى كما في الحديث لم يكن
مقصود الزوج الا ان تكون عاملة لنفسه فصدا وهذا لا يوافق الا لانه التوفيق وهي خاتمة
ولما كان الابداء عن الذين مستحبا سببا للثواب لم يكن مقصودة الا ان يكون المديون

عائلا

عاملا له بالنفس لبعض الثواب له على فعل المسخنة فصلا لا ضمنا انتهى
على فرض جبر تفعا حرم فكه للمورث سكنى الموهونة باذن الراهن كما في
الظاهرية ما لفته وذكر القاضي ابو عالم العاصي رحمه الله تعالى انه يكره
للمورث سكنى الدار الموهونة وان اذن الراهن لانها منقضة بحرقها الفرض
وذكر ثقل الائمة السرخسي في كتاب الفرق ان من استوفى من غيرة دينارا
ثم قضاه وارثه في وزنه لا بائس به لكن بشرط ان لا يكون قد عرف ظاهر
فالتحرر عنه اولى قال ثقل الائمة هذا وما روى عن الامام رحمه الله تعالى
انه كان لا يقف في ظل جدار مديونة فذاك سبئي لم يثبت عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في كراهية اي الظاهرية القول بالتحريم اي المالك
في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع المديون سبئا
من المال فالقبض للمنافع مثلا لو قال المستاجر دفع المديون اليك من رأس
المال وقال مفرضة من الاخر فالقول للمنافع لانه اعلم بجهة الدفع ولومات الدافع
ثم وقع الاختلاف بين ورثته وبين الطالب بخلاف الورثة الى اقامة البينة لانهم
لا علم لهم ولو كتب بالقرض صكنا ودفع الى مفرضة ودفع اليه مشط بالحفظ المشط
باجرة كجعل المفوض ضمان الفرض في المشط وحفظها بهل يجب الاجر وهل يضمن المشط
قال يجب الاجر ولا يضمن لانه ما استغنى في امر نفسه لانه صك الفرض في هذه الصورة
ملك المفوض والندال اخذ بعد اداء فرضه فلا يصير غاصبا وهذا لان المفوض
يؤعطى عن الكاخذ واجرة الكاخذ كذا في جامع الفتاوى لان اذا كانا اي الدائنين
من جنس كذهب وفضة او بن وسعر لا يبيع بعينه اي يبيع الدافع من خلاف جنسه
يعني فان ادنى فضة وقال ادبني بفضة عن الذهب لا يصدق اذ المعاوضة ثم بالطرفين
واو بان الدين واحدا فرضا او كنهنا حال او موصفا فادى سبئا وقال هذا من نصفه
فان كان النعيبين مدينا بان كان احدهما اي احد النصفين حال او به رهن او فضيل و
والاخر لا يكون كذلك صحيح النعيبين بان يقول مثلا هذا من كفالة فلانة والآخر بعينه
ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الفل وقال الدالال من الاجرة فالقول للمشتري
صورة المسنة شري من دلال سبئا فدفع اليه عشرة دراهم وقال هي من الفل وقال
الدالال دفعت الدالالة صدق الدافع بعينه لانه محقق دفع الا انه مالاً فاراد اخذه
صدق انه دفعه فرضا لانه مملوك رضى ادعى على مبتدئ الفاضل ورثته ان الباب

ما مضى المشط بالقرض
 ان من شرطه ان يكون
 وصفا حرا راجعي
 اخره

اعطاه الفايض والوارث يصدق ان الارب اعطاه كجته الدين لقيام مقام مورثه
 فيصدق في جهة التملك عليه عدة دين الف من كفاية والف من الترخي بقاء بالف
 وقال ادفعه من الكفاية وقال الطالب لا اخذه الا من كل فله ذلك ويكون من المالكين
 ولو قبض ولم يقبل شيئا فلهما المطلوب ان يجعله من اي المالكين شاء **ولو ادعى الزوج**
 ان المدفوع من المهر وقال المرأة هدية فالقول له الا في المهر بما لا يملك ففدية يصدق
 هي لا يهو وفيما لم يهبه للمالك يجهلها ولم يهبه لها الظاهر فيصدق المحكم لانه اعرف
 فقول العالم اولي من قول اجهل الا فيما يتكذب عرف كذا في جامع الفضولين وفيه
 دفع الى مفرقة مشطا واستأجره بحفظه ففدت المدة فناء المفوض بالمشط فطلبه
 ما مضى فقال مفرقة المستأجر ليس هذا مشطى فالقول المحكم في الاجرة فلا يلزم الاجرة
 لانه ينكر حفظ عينة وجوب الاجر عليه والقول للمفوض في عين المشط فغيره يستلزم
 بحسبه اذ الفايض اعلم به اقول قالوا القول للفايض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه
 ويشك كل مما لا اراد المستدعي رد المبيع بعيب وقال البايع المبيع غيرة يصدق البايع
 لا المستدعي مع انه قال في الحق ان يفيض بان القول للمالك في تعيينه اذا وجد التملك
 والافلا فالفايض كعقوب المفضوب وزرع العسل في مسنة الاضفاف في وزن الزرع
 من البع الفاسد انتهى يعني لو رد المستدعي الزرع وهو غيرة ابطال فقال البايع الزرع
 غيرة وهو غيرة ابطال فالقول قول المستدعي مع بحسبه لانه اعتبر اختلاف في تعيين الزرع
 المفوض فالقول قول الفايض ضمنا كان او امينا وان اعتبر خلاف في السحق فهو في
 الحقيقة اختلاف في الحق فيكون القول للمستدعي لانه ينكر الزيادة واذا برهن البايع
 قبلت ببنته كذا في شرح المص **كل دين حال اخل صاحبه فانه يلزم تاجيله**
 لانه حقه الا نفي انه عمك اسقاطه فملك تاجيله الا في سبعة مسائل **الاول** من
 الفرض فان تاجيله لا يفيح لاحد نه صلة ابتداء حتى لا يجوز من لا يملك التبعات والقاصي
 في التبعات غير لازم كالاعارة معاوضة انهاء ولا يجوز التاجيل فيه لانه يصير
 بيع الدراهم بالدراهم تسنة وانه حرام وقال مالك وابن ابي ليلى يبيع التاجيل في
 في الفرض حتى لا يكون للمفوض مطالبة قبل مضيته وفي القسمة ففني الفاضلي لزوم الاصل في
 الفرض بعد ما نلت عدة معقدا على قول مالك وابن ابي ليلى يبيع ويلزم الاصل **الثانية**
 من التاجيل عند الاقال تعني اذا اخل المستدعي البايع سنة عند الاقاله في الاقاله وطل الاصل
الثالثة من التاجيل عند الاقاله وفي القسمة وان تقابلما اخل يبيع ان لا يبيع الاصل
 عند حبس رضى الله تعالى عنه فان الشرط الماحض بعد العقد يفي باصل العقد

عنده انتهى وبها في القسمة وفي جعلها فتم ابرائه نظرا لان هاتين المسئلتين لا يخفى
 انها من خلاف في عموم قوله كل دين اخل صاحبه الا الفرض فليست **الرابعة** منها اذا مات
 المذلول المستفوض فاصل الدين الوارث فالظاهر انه لا يفيق وهذه المسئلة ايضا
 في القسمة وفي جعلها فتم ابرائه بحسب القسمة لانه يرض في المسئلة الاولى في الفرض
الخامسة منها الشفع اذا اخذ الدار بالسفعة وكان الحق جالا فاحله المستدعي
 لا يبيع تاجيله **السادسة** تاجيل بدل الفرق **السابعة** تاجيل راس مال السلم
 وفي عدم حواجزها اجماع كذا في القسمة **الخامسة** الدين في قضاء الاول عليه الف فرض فباع
 من مفرقة شيئا بالف موصلة ثم حلت في مفرقة وعليه دين تقع المقاضاة والمفوض اسوة
 الغرماء كذا في اجماع **الفرض** كما يلزم تاجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الزبا وفي
 القسمة نفقا عن الاصل التاجيل في الفرض باطل الا ان يوصى ان يوصى في فروضه على
 الناس بعد وفاته فيجوز من الثلث وكذا اذا اوصى بان يقرض من ماله بعد وفاته فلان
 الف درهم الى سنة حتى في ثلثه وليس للورثة ان يضايقوه قبل السنة وفيما اذا
 كان الفرض محمدا فانه يلزم تاجيله كما في حق الترهينة مالفه رطل له على رطل
 الف درهم فرض فضائي على مائة منها الى اهل صحه اكله والمائة حاله وان كان المستفوض
 حاضرا للفرض فالمائة الى الاصل انتهى وفيما اذا اكله ماله يلزمه اي الاصل
 بعد ثبوت اصل الدين عنده **وفيما اذا اقال المفوض به على انسان ففقه المستفوض**
 كذا في مدائبات القسمة وعبارتها هكذا اجماع في لزوم الاصل في الفرض ان يملك المستفوض
 صاحب المال على رطل الى سنة او سنتين فيبيع فيكون المالك على المحال عليه ان كان الوثن
 ولا سبيل للمفوض والورثة عليه فان مان المحال عليه يملك ولو خسر من تركته والتاجيل
 ثمانية ارباب تاجيل بايام الرهبان او سنين معلومة وانه صح اذا قبل المطلوب والآن
 فلما والمال حال وتاجيل الى اهل مجهول جهالة متعارفة كاحصاء والديان اجزاء
 والسبيوز والمهرجان ونحوها فيبيع التاجيل وان كان البيع بهذه الاجال فاسد
 لكن التاجيل في الحق الى هذه الاجال جائز وتاجيل مجهول جهالة متعارفة كالاصل
 الى هب الربح او مطل السماء او قدوم حاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاصل
 باطل والمال حال انتهى **الاول** بالامراء اذا ادبراء ولم يصف الى موكله لا يبيع
 كذا في آخره **الامراء** العام يخفى الدعوى كقضاء لادبائه ان كان يجب لو علم حاله
 من الحق لم يدبر كذا في سفعة الواو اجماع وعبارتها هكذا دار يبيع فقال البايع

او المشتري ابرأنا من كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم انه وجبت له قبلها خفية
 لا تسعة له في القضاء وله التسعة فيما بينه وبين الله تعالى كوعلم بذلك لم يبرأها
 اما الاول فلانه البطل واما الثاني فلانه لم يرض بهذا البطل ونظر هذا ما قالوا
 لو قال رجل اخر اجعل لي في حق ولم يبين ماله فبني جع في حق يصير في حق ولا يبي
 له فيه شيء في القضاء ويبقى بينه وبين الله تعالى اذا كان حال لو علم بذلك الحق
 لم يبرأه انتهى **وفي مدانيات الفينة امرأة** احالت اسنانا على الزوج عن ان يودي
 من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح الية لانه صار حال للمحال له
 وهو احدى ان تهب ولا يسهط كذا في النكاح والولوا حجة من المهر قال استاذنا
 رضي الله تعالى عنه **ولو لم يسهط المهر عند الية** فكان رجل اخر **اصدا** شراء
 شئ مملوك من زوجها قبل الية صورة المستند امرأة الشئ من زوجها سبنا
 مملوك فاعرها ثم وهبت المهر من الزوج قبل زواجه ذلك الشئ ثم نظر الية فتدبره بخار الزوجة
 فبعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الية **والثانية** صلح ابن من مولا عن المهر بشئ مملوك
 قبل الية ولا ينظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها من زوجها ثم نظر الى البدل فتدبره بخار الزوجة
 فبعود المهر على الزوج كما كان كذا في الحاشية وعبارتها امرأة تريد ان تهب مهرها من زوجها
 ولا تصح هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا انصافا بستره عن زوجها مع اجتناب من المهر على حقوق
 لم يبرأه ولا ينظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها من زوجها ثم نظر الى البدل فتدبره بخار الزوجة
 فبعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الية **والثالثة** هبة المهر المرأة المهر لا يصح ان
 من هذا الزوج قبل الية من زوجها وفي الاصل نظر نذكره في احكام الدين من جمع والعرف
 مانقة نفقا عن النكاح والسبب لو وهبت مهرها من اهل او لا يبرأ الصغير من هذا الزوج
 ان امرت بالصنف تحت واما لانه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي الاول اجنة
 من الية امرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لا يبرأ الصغير فقبيل الاب الحاشية بالبيع لانه
 هبة غير مقبوضة انتهى وفي الباب ولانه قبض الية فولد الصغير فصار قبضه حكم الولاية
 كقبض الصغير فصار كأنه سقطت الصغير على قبضه **الدين الموقوف** اذا قضاه قبل حلول الاصل
 يحكم الطالب على الفصول لان الاصل حق المدون فله ان يسقطه هكذا ذكره الزملي في الكفالة
 وفي النكاح المذكورة في الحاشية **وقد وقع** حادثة وهي رجل عليه بزم مشروط
 نسجه في بولان فله فيه الدين بالصعيد وطلب نسجه اي الدين فيه اي الصعيد
 مستقاعا عنه اي عن المدون مؤنة الحق الى بولان فحق في سنة الدين ان يجبر على نسجه

وفي النكاح حادثة هي قال
 لامرأة ان لم يبرأ من زوجها
 ابوي مني فاني في ذلك
 ثم انا من زوجها لو
 ان يبرأ مني من زوجها
 مملوك فاني في ذلك
 وفي ذلك المهر
 فاذ مضى المهر
 فاذ مضى المهر
 وقت الزوجه
 في ذمة الزوج
 به من ولا يبرأ
 من الية من
 من الية من
 النكاح المذكورة
 بخار الزوجه
 على الزوج
 مسك

اي البئر

اي البئر بالصعيد لان مؤنة الحق صوة الدين فله ان يسقطه ولكن نص في الفينة فولي في
 السهم ما لفته لغيره السهم المسلم اليه بعد حلول الاصل في غير البئر الذي شرطت الافاء فيه
 فله مطالبة بالسهم فيه ان كان فبينة في ذلك المكان مثل فبينة في المكان المشروط او دونه
 لان الشرط حق رب السهم دفعا لمؤنة الحق قال رضي الله تعالى عنه وافني بعض مفتي زماننا
 انه لا يمكن من مطالبة لان تعيين المكان حق المسلم اليه دفعا لمؤنة الحق وبهذا الجواب اجبت
 اليه الآخرة مواضع الضرورة وهي ان يبيع المسلم اليه في بلد آخر فيجوز رب السهم عن استيفاء حقه
 ثم قال هذا ما لفته تعالى الى الرواية المنصوصة انتهى وظاهرها نرجو ان لا يجبر الا للضرورة
 بان يبيع المدون بتلك البلدة وقد اقيمت به اي بعدم اجبر في حادثة المذكورة لانه اي الدين
 وان اسقط عنه اي عن المدون مؤنة الحق الى بولان فهذا لا يبرأه اي المدون بزم
 بالصعيد فلما جبر عليه **اذا اقر** المقر بالدين بان دينه فله ان يصح اقراره وحسن
 على انه اي المقر كان وكما عهده وان كان حق القبض للمقر ولكن يبرأ المدون بالدفع
 الى ابرأها شاء وذلك ان المقر بالدين لما اقر ان الدين المقر به كان له وهو ضارحانه
 مقر بانه وكين فيه عن عمو وحديث اقر المدون له بالمال كان مقبضا على الوكالة بمعنى
 وعلى ان له حق المطالبة فصار عمو مستحقا للمال فكذا يبرأ المدون بالدفع اليه لان دفعه
 اليه تصديقا على الاستحقاق والله تعالى اعلم كذا في شرح الوهبانية كما في الحاشية
 والندازية وعبارتها الحاشية ولو قال الدين الذي له على فلان او اودعته التي له عند فلان
 فله ان يزوجه او اقرار له حق القبض للمقر ولكن لو سلم المقر بزمى انتهى **الآخرة**
 وهي ما اذا قال المرأة المهر الذي له على زوجي فله ان اولو الذي فانه لا يبيع مما في سكر
 المنظومة والفينة وعبارتها قالن الصداق الذي له على زوجي ملك فلان بن فلان لا حق
 في فيه وصدرها المقر بزم ابرأه من زوجها عنه يبرأ وقال ابو حامد لا يبرأ ثم روى في البئر
 الذين الموعظان في رجة الله تعالى ونقل عنه لو قال المهر الذي له على زوجي لو الذي لا يبيع
 اقرارها به والله سبحانه ونفاه اعلم انتهى وبهذا يبرأ المدون كما كان محله على الا
 وكينة في سبب المهر كما لا يخفى **واحدة** في ان المقر لا يبيع قبضه ولا ابرأه منه
 بعد اقراره المذكورة في حق احدى منه اي من اقرار هذا الكتاب مانقة اجنة في ابرأه
 المدون ابرأه باطلا او تاجبه كذلك او صلح كذلك ان يقر الدين بالدين رضى
 بشئ به وبشئ به ان اسحق كان عارية وبوكله قبضه ثم يذهب الى القاضي ويقول المقر
 انه كان له باسم هذا الرضى على فلان كذا وكذا فبئر له بذلك فيقول المقر له القاضي امنع

امنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حرجا او يحرج عليه في ذلك فحرج الفاضل عليه
 ويحجبه من قبضه فاذا فعل ذلك لم يبرأ او ارضى او صالح كان باطلا وانما خرج الى حرج
 الفاضل لان المقر هو الذي يملك القبض فلا يقدركم فتنه فانه يقبض عنه ثم قال
 اخصاف بعده وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره
 وتاخير و البراؤه وهبته لانه لا يرى حرجا لئلا انتهى وفي كالة الترازية للزوج عليه
 دين وطلب النفقة لانفع المقاضاة بما رضاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين
 النفقة اضعف وهذا اذا مضت مدة لم يقبض عليه سقطت وكذلك تنسقط اذا مات
 احد صاحبي القبض وان كان بعد القضاء او الاصطلاح لانها صفة سقطت بالموت
 كما الية قبض القبض وسائر الديون ليس كذلك فصار كاختلاف اجتناب فانه ما اذا
 اذا كان احد الحقتين جيكا والاخر رديا لا يقع النفاذ بل انراض وفي غضب الولوا اجنة
 رضى عليه دين ففنى اصد مما عليه لا يجبر الاخر على القبول لو رضى احد هما يبرأ ان
 يتبرع عليه بالاجرة فانه لا يقبض والثاني انه متى باخذ الزيادة فقد نحل بعض
 ثواب الفرض في الدنيا فينتقص في الاخرة لهذه القدر ثوابه انتهى عند رضى ودعوى
 وللمو دح على صفة المقر عليه اي على صاحب الودعة دين من جنس الودعة لم يهر
 وقضاها بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصير قضاها ما لم يحدث فيها قضاء وان
 في بده يلقى الاجتماع بالاجرة قبض نفع المقاضاة وحكم المقصود عند قيامه في يد
 رت الدين بما لو دية انتهى كلام الترازى اذا نفاضت بينة الدين وبينه البراءة
 مثلا اذ عي على رضى سنة دنا شرف قال المديعي عليه انه البراءة عن هذه الدعوى وافام
 كل منزهة بينة لما ادعاه ولم يعلم التاريخ فثبت بينة البراءة لان بينة مديعي
 الدين بطلت باقرار المديعي عليه لما ادعاه من الدين ولم يطل بينة البراءة وبذا
 كسر هو البيع والاقالة فان بينة الاقالة اول لبطان بينة البيع باقرار مديعي
 الاقالة وينبغي ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقائع كذا في زيادة
 الفنية واذا نفاضت بيع بينة البيع وبينة البراءة فثبت البيع كذا في
المحيط من باب دعوى الرضاين بالقيمة ولو اضعف بينة البيع وبينة البراءة من الدعوى
او بينة البيع مع بينة البراءة فثبت البيع وبينة البيع اول لان البراءة قد تكون
بعد البيع والبيع وبينة الدين مع بينة البراءة فثبت البراءة اول انتهى قوله
نظر لان الغلب يثبت فثبت المديعي كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم

وهي بيع المنافع تجوز على خلاف القياس لحاجة الناس يقال اجرت العبد والدار من
 حطب ومن باب فتن ايضا بالمدة افسح قال الزحشرى رحمه الله تعالى واجرت الدار
 على افعلت فانما موجر ولا يقال موآجر فهو خطأ ويقال اجرت موآجرة كعائنته
 معاملة وعاقبته معاقدته ولان ما كان من فاعل في معنى المعاملة كالمراكمة والمراعاة
 انما يتقوى لمفعول واحد وموآجرة الاجير من ذلك اما اجرت الدار والعبد فحق اخفى
 لا من فاعل فيقول اجرت الدار موآجرة واقتصر الازهرى على اجرة فهو موجر في تقدير
 افعلة فهو مفعول وبعضهم يقول موآجر في تقدير فاعله ويتقوى الى مفقوله فيقال اجرت
 زيدا الدار او اجرت الدار زيدا على القلب مثل اعطيت زيدا درهما واعطيت درهما زيدا
 ويقال اجرت من زيد الدار للتاكيد كما يقال بعث زيدا الدار وبعث من زيد الدار والافرة
 الكراء ويجمع اجرة كقرينة وعرفي وربما جمعت اجرات بضم الجيم ونحوها والاحر والاحرة
 والاحارة بمعنى وجمع الاجر اجور كقفلين وفلوس واستأجرت العبد اخذته اخيرا
 ويكون الاجير بمعنى فاعل كذبح وجلس وجعه اجرا وكسرف وسرفاء وسحبت
 بيع المنافع لو خود معنى البيع وهو بدل الاغراض في مقابلة المنفعة وفي البضاح الكرامة
 من باب الاستمناح والاحارة عندنا تنوقف على الاحارة كما في سائر العقود
 فان احاز المالك قبض استيفاء المعقود عليه جاز فالأخر له وان كان بعده اي بعد
 الاستيفاء فلا فيكون الاجر للفاصل لانه هو العاقد وفتا بمسئول للمالك لانه
 فحصل في صوغ المالك وان كان الاجارة بعد قبض البعض فالحق للمالك عند ابي
 يوسف وقال محمد رحمه الله تعالى الماضي للفاصل والمستقبل للمالك انتهى قال
 ابو الليث رحمه الله تعالى وهذا كما لو اجر المولى عبده سنة ثم اعفاه وسط السنة فاحاز
 العبد الاجارة فاجر ما مضى السنة فله الممتنع وما وجب بعده للمعتق كذا في القاتار خاتمة
 وفي النظر بنية رضى غضب من رضى دارا فحاز المقصود منه البينة بعد سنة انزلته
 يقضى له بالدار ولا اجر له على الفاضل وان كان الفاضل موقرا انزلته للمعصوب منه فقال
 له صاحب الدار افر في منزلي فان لم يخرج فعليك كل شهر مائة فلم يخرج ومكث زمانا
 بغيره ما سعى انتهى الغضب ينسقط الاجارة عن المستأجر لان تسليم المحل
 انما اقيم مقام تسليم المنفعة للمالك من الاثقال فاذا فات التمكن فان التسليم وانفسخ
 العقد فسط الاجر وان وجد الغضب في بعض المدة سقط بعدده اذ انفسخ في بعض

وانما مانع على خلاف
 القياس لان المنافع
 معدومة ببيع المعقود
 لا يجوز مثلا

الا اذا امكن اخراج الفاضل بشفاعة او حامية كما في التنازلية والقنية وعبارتها
 ولو استأجر داراً فغزاه غاصب مدة سقطت حصته ان لم يكن اخرجها الا بانفاق مال
 وان امكن بالشفاعة والحامية لا تسقط انتهى التمسك من الانتفاع لوجب الا حراً
 صورة المستأجر المستأجر كان باطل الآخر في اداء الفقة فاضد الآخر المقتاع ليدفع الفقة
 فبقي معلقاً شراً لا يسقط حصته لانه كان متمكناً بواسطة اداء الفقة وكذا لو استأجر
 من شرط ان يكون في حياكة الوقف فاضد الموقوف رهنه لا يستفاد الفقة شراً لا يسقط
 حصته الا حراً منه كما مر كذا في القنية الا في مسائل الاولى منها اذا كانت الاجارة
 فاسدة فلا يجب الاجرة بحكمه ثمة الانتفاع الا بحقيقة الانتفاع بشرط ان يوجد
 التمسك في مكان اضعيف اليه العقد كما في فصول العمادي وظاهر ما في الاساق اخرج في
 الوقف عن هذا الاستثناء فتجب اجرة في الفاسدة بانتمكناً اي بحكمه التمسك ايضا وعبارته
 الاساق ولو استأجر ارضاً او داراً وقفا اجارة فاسدة وذرعها او سكنها بلزمت اجرة مثلها
 لا يجاوز به المسمى ولو لم يزرعها او لم يسكنها بلزمت اجرة وهذا بناء على قول المتقدمين
 انتهى والظاهر من قوله بناء على قول المتقدمين ان المتأخرين يجب عندهم الاجرة بحكم التمسك
الثانية منها اي من المسائل المستثناة اذا استأجر دابة للركوب خارج المهر الى مكان
 معلوم تجب له عهده اي في بيته ولم يركبها فلا اجرة له كما في النجاسة لعقد المكان
 الانتفاع اذا لم يكن الركوب خارج المهر والدابة في بيته فلو ذهب بها الى ذلك المكان
 ولم يركبها حتى مضى اليوم لم يزد الا حراً لتمكنه من الانتفاع في المدة في مكان اضعيف اليه العقد
 وهو خارج المهر بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المهر تجب له ولم يركبها حتى مضى
 اليوم فانه لم يزد الا حراً لما مر من تمكن الانتفاع في مكان اضعيف اليه العقد وهو المهر
الثالثة استأجر لوابل على لوم بدائع فامسكه سبب من غير لبس لم يجب اجر ما بعد
 المدة التي لولسبه لخرق كما في الخلاصة ما نصه رضى استأجر ثوباً باللبس كل يوم
 بدائع فوضعه في بيته سبب ولم يلبس رد لكل يوم دانفا الى وقت الذي لولسبه
 اية ذلك الوقت لخرق في سقط الاجر بعد ذلك انتهى وتفرع على الثانية ان
 اي الدابة لو هلك في زمان امسكها عهده ليجوز لانه لما لم يجب الا حراً لم يكن ما ذكرنا
 في امسكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المهر فامسكها سبب لم يزد الا حراً في فروع
الكراسي الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير ان يبرئ عليه صد فان كان بعد
 مضى المدة لم يصح الاحتال والزيادة في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان كانت

الزيادة

الزيادة في المالك لم يقبل مطلق سواء زاد عليه صد في اجرة او لا كما لو رخصت وهو من
 مال السقيم بمجموعه اي المالك وان كانت العين وقف فان كانت الاجارة فاسدة اجرة
 الناظر لما عرض على المستأجر الاول اذ لا حصة له لكن الاصل وقوعه بصحة باجرة المثل اعلم
 ان اجارة الوقف لا يجوز الا باجرة المثل او اكثر فلو اجر الناظر بدون اجر المثل لانضم الاجارة
 ويلزم المستأجر تمام اجر المثل وقد وقع في خلاصة عبارة اوحيى ان الناظر يصح تمام
 اجر المثل حيث قال منولى الوقف اجر بدون اجر المثل بلزمت تمام المثل انتهى وقد رده الشيخ
 فاسم في فتاواه بان الصغير يرجع الى المستأجر بدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى
 وعبارته منولى ارض الوقف اجر بغير اجر المثل بلزم مستأجرها تمام اجر المثل عند بعض علمائنا
 وعليه الفتوى انتهى وقال في الذخيرة واذا اجر السقيم داراً باقل من اجر المثل فذكر ما
 يتقارب الناس لم يجز الاجارة ولو سقم المستأجر كان عليه اجر المثل بالغ ما بلغ على
 اجارة المتأخرون من المثل فيج انسخي وذكر الاستيعاب في المزارعة اذا كانت الارض
 ارض وقف استأجرها من المتولى الى طوبى المدة بنظر ان كان السقيم لم يزد
 ولم ينقص كما كان وقت العقد فانه يجوز وان غلب اجره فانه يفسخ ذلك العقد
 ويخلف الى تجديد العقد ثانياً وكذلك اذا استأجرها باجرة معلومة الى سنة فلما مضى نصف
 السنة غلبت سقمها وازداد اجره فانه يفسخ ذلك العقد ثانياً على اجرة معلومة
 ولو كانت الارض بحال لم يمكن فسخها نحو ما اذا كان فيها ذرع لم يجز بعد ولم يدر ك بعد
 فلا يمكن فسخها ولكن الى وقت زيادته يجب المسمى بغيره وبعد الزيادة الى تمام السنة
 يجب اجره مثلاً واما اذا كان ينقص من اجرة يعني رخصت اجرها وسقمها فبمضي المدة
 فانه الاجارة لا تبطل ولا تنسخ لان المستأجر قد رضى بذلك حين عقد عليها وزيادة
 الاجرة انما تغبر اذا زاد من عقد الكل فاما اذا زاد واحد في اجرة فاعتقنا على المستأجر
 الاول فلا يعتبر ذلك ولا يبطل العقد ولا يفسخ ما لم يخس المدة وكذلك حكم كالتون و
 والطاحونة وجميع ما كان وقفاً استأجر من المتولى انتهى ولذا ذكرنا في فتاواه
 ورجح العلامة فاسم في فتاواه بانه اتفق للموقف فاذا ادعى رجل ان له بقايا فحسن
رجوع الفاضل الى اهل البصر والامانة فان اخبروا ان له كذلك فسخه والواحد يكفي
 عندهما خلاف لحد رجمهم الله تعالى كما في وصايا اخي نبيه والفقير الواسع وفي النجاسة وصي
 باح سبباً من مال السقيم في طلب منه باكثر مما باح فان الفاضل يرجع الى اهل البصرة
 ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باح ببقية فان القاضي لا يلتفت

ليجوز له مدينة او دكا يجوز لان نفق المينة والدم لا ماطة الادعى عن الناس مباح
 والظاهر ان الحق لا يصح ذلك فحق عليه التوادى من المنة كمن فاشجروا رجلا ليجز
 الى طلة اخرى قال ابو يوسف لا يجوز له لانه لا حاجة اليه فصار نفق المينة من يدي له
 وقال محمد اذا علم الاخير ان جفته فلا يجوز له لانه نفق ما لا يجوز له نفق فادام العرف
 الاجر لانه خروجه في الشبهة والفوز يوجب الضمان فاما اذا استأجره فحق المقصود
 والمردون لم يجوز لان نفق مال الغير موصية والله تعالى اعلم **صح استأجره فلم يبين**
الاجر والمدة كونه شرط الاجر كذا في الولو الجنية **آجر** ان صب غم ملك فقتل
 كذا في الولو الجنية ما نفقه من غصب دارا ثم آجرها ثم اشترها من صاحبها قال
 حارة الاولى ما ضمت لوجود شرط الطه فاذا استنفذ كان افضل لوفوعها ابتداء في
 ملك الغير انتهى **استأجر** ارضا لوضع شجرة الصبر جاز كذا في البرازية وكذا
 جاز استأجر طريق للموران بابق المدة والاجر سواء كان طويلا او قصيرا لانه
 استأجره فحق فيه فاعلى هذا عند الامام وعندهما لا وفي العلون اختار قولها كذا
 في البرازية **استأجر** ضياعا مشغولا بوضعه وفارغا بوضعه صح في الفارغ فقط
 وجب الاخرى لانه لا يشترط انما يقع في الفارغ دون المشغول **آجر** المشغول
 من المجرى لم يصح كذا في الولو الجنية ما نفقه ولو آجر داره اجارة طويلا ثم آجرها
 من المجرى بعد ذلك فالثاني فاستد لانه آجره محقق له ملك الرقعة فينتفع به
 بملك الرقعة لا بعقد الاجارة فنفق الاجارة وما اخذه من الاجرة يجنب عليه
 من رأس المال الا ان مع فاده ينفق في الشهر الاول فينتفع من العقد الاول
 بعقد واحد اذا دخل الثاني يتجدد العقد فينتفع من الاول شهرا فشهرا وان كان
 الثاني وقع فاستد المحققين شيئا ثم ذهب فقيل القيس من التابع نفق البيع الاول
 وان كان الثاني وقع فاستد انتهى **استأجر** نحراني مسلما للخدمة لم يجوز
 لان في ذلك استذلال المسلم وانه حرام ولغيرها اي لغير الخدمة جاز كالاستأجر
 لكن ان الغنا اولئنا ببيعة وكسبه او ليعتد له طينورا او برطلا ويجب الاجرة
 ويطيب له ذلك الا انه آثم بذلك لانه لعانة على المعصية وفي البرازية آجر نفقه
 لمحجره قال الامام لا يكره وعلى فواها يكره لان النحر في آخر حرام **استأجره**
 ليصيده او ليجتنب حازان وقت وقتا بان قال بهذا اليوم وهذا الشهر ويجب
 ما سعى لان هذا اجبره وشرط صحة بيان الوقت وفروجه وان لم يوقت لكن

عين

عين الصيد او الخطب فالاجارة فاسدة لجهالة الوقت فيجوز المثل وما حصل يكون
 للمنتأجر **استأجر** زوجة لغزو رجل لم يجوز وفي الولو الجنية امرأة قالت لزوجه اخبرني
 على ان لك الف درهم فغزها فالاجارة فاسدة لانه هذا ليس من اجارة الناس ولان هذا
 اجبره وشرط صحة بيان الوقت ولم يبين انتهى **استأجر** ثمة لارضاع ولده
 او جذا لم يجوز لان الاجارة وقعت على المالك العين ولو استأجر امرأته لتضع ولده
 ان كان مهن لا يجوز لان ذلك مستحق عليه كخدمة السبع مثل الكسوف غيره وان
 كان من غيره يجوز كذا في مطلقا في بعض المواضع انتهى **استأجر** الماني سنة
 لم يجوز **اضافة** عقد الاجارة الى دفع الدار جانية **رض** دفع داره الى اخر لغيره ولا
 اجر عليه فهي عارية وليس باجارة لانه لم يشترط الاجر والمدة نفقة على الدار
 ونفقة المنفقر على المنفقر وفي كتاب العارية بخلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا
 قال لغيره اعطيك هذا العبد يجزى كذا سنة فاجارة وعن الثاني دفع الى اخر فربما
 ليس به على ان ما زاد على كذا فهو اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده يضمن
 ويكون هذا الرض محذورا الاجرة المشتركة كذا في البرازية **المستأجر** فاستد
 اذا آجر من عترة بجنا جازت كالبيع الفاسد وقيل لا واستخرجوا الرواية من
 مسئلة كتاب الاجارة رض دفع دارا لبيكسها وبيرتها ولا اجرا فافوها من رض
 فانهم الدار من كفى الآخر قال بعض رتب الدار المستأجر وبيرتها المستأجر بذلك
 على الذي آجره لانه غاصب لانه استأجر من المنفقر لانه رتب الدار في ما سوى
 المدة ان يكون اجرا للدار والمدة لا نصير اجرا لانه غير مذكور على سبيل الشرط بل
 مذكور على سبيل الاشارة فانه قال بيكسها وبيرتها واذا عرى هذا العقد من الاجر
 كان اعارة والمستأجر من المنفقر غاصب وغاصب الدور والعقار يضمن ما
 انهدم من سكناه عندهم جميعا ومن من تخلفا من قال بان هذه اجارة فاسدة وكان
 يقول بان المستأجر اجارة فاسدة ليس له ان يواجر غيره كما المنفقر ويجوز هذه المسئلة
 رواية في تلك المسئلة الا ان هذا خبر كذا لان المدة غير مذكور على سبيل الشرط انما هي
 مذكورة على سبيل الاشارة لانه اشار اليه ببيتها فان شاء فعل وان شاء لم يفعل فلم
 يكن هذه المسئلة رواية في تلك المسئلة فكان الصحيح ما قالوا ان المستأجر اجارة
 فاسدة لان يواجر من غيره كذا في الولو الجنية وهذا الخصم احتجوا بالفتوى انه يصغه
 في رواية عدم اجواز **استأجر** من رض دراهم ليعمل فيها كل شهر كذا في فاسدة

حاشية

ولا اجزله ويضمنها اما الفاد فليانة عقد الاجارة على استهلاك العين لان الدراهم لا ينفع
 بها الا بعد الاستهلاك لان العمل النقص به وذلك بالاستهلاك وانما عدم الاجرة فان
 الاجارة تمامها يقع يعني فخذ الماد بالانقضاء من حيث النقص ليدرك عليه مثله وبهذا تغير
 الغرض وكذلك الدنانير ولو استأجر الدراهم لغيره حازت ان وقعت مثلا استأجر
 الف درهم لغيره لو ما الى النقص باجر مستحق فربما جاز وكذا الدنانير ولا يجوز اجارة
السجور والكرم باجر معلوم على ان يكون النول وهذا لا يجوز اجارة البنان الغنم وصورها
 لان عقدت على استحقاق العين كذا في الولو الجنية وفيها ولو دفع الى رجل غنما بربعا
 على ان البانين واصوا في اجورها فالاجارة فاسدة لان الصوف واللبان الذي هو اجر
 معلوم فجهول المقدار واصحابها مانع من جوعها اولى انتهى ولو استأجر الشجر مطلقا
قال الشيخ الامام حوايد زاده لقائل ان يقول باجر اجاز ويصرف العقد الى ثلث الشباب
عليه اي على اخصاصه للخصيف او كسرة الدابة بالحفظ اذ الاجارة على هذه المنفعة
من شجر جائز ذكره القزويني رحمه الله تعالى في كتابه ولقائل ان يقول لعدم اي لعدم
اجواز لان المنفعة المقصودة من شجر النوة فخطوط الاجارة تنصرف اليها مالم يوجب التخصيص
دفع غزالا الى صائغ البسجي بالخصيف فسد لانه جعل للاجرة شيئا معلوما وهو
معرض الثوب والاجر يجب ان يكون موحدا اما عينا او امادينا فصار هذا بمنزلة فغير
 النقصان كما ذكر من قبيل هذا من القياس الا ان ما يخرج بخرم الله تعالى مثل لصير
 بن يحيى وشيخ بن سلم وغيرهما فالوا يجوز هذه التجارة لكان التعامل عندهم في الشباب والتعامل
 حجة يتركها القياس ويحقق بها الا انه كذا في الولو الجنية كما استبحر الكتاب للفراة مطلقا
 وفي الولو الجنية ولو استأجر كسرا لبقوا فيها شواكنا او فوقي او غيره لم يجز وكذلك
 اجارة المصخف وان سخي لذلك وقتا معلوما ولا اجزله ان فراد لان الاجارة عقدت
 على الفزادة والاجارة على الفزادة لا ينفذ لان الفزادة ان كانت طاعة كفزادة القرآن
 او معصية كالغناء فالاجارة عليها لا يجوز كما ذكرنا قبل هذا وان كانت الفزادة مباحا
 كفزادة الادب والشعر فهذا مباح بغير الاجارة وانما لا يباح التحمل وتغليب الاوراق والاجارة
 على ذلك لا ينفذ لانه لا فائدة للمستأجر فيه ولهذا الوضعي عليه لا ينفذ انتهى نفيها
اي الاجارة الشرا كاشترط طعام العبد وعلف الدابة ونظيرين الدار ومزيت ونظيرين
الباب وادخال جزع في سفوف على المستأجر يعني لو استأجر عبدا باجر معلوم كل شهر
وبطعامه او الدابة باجر مستحق وتغلبها لا يجوز وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى كحل

اجارة

كحل اجارة فيها رزق العلام وعلف الدابة فهي فاسدة لان ذلك مجهول كان ينبغي ان
 لا يقع في الظن لكن استحسن في طعام النطير وحدها واشترط نظيرين الدار او تغلبين
 باب عليها او ادخال جزع في سفوف على المستأجر يعني بالاجارة لان بعض الاجر مجهول
لا يجوز الاستئجار لاستيفاء احد الفضا وفي الولو الجنية ولو ان قضيا استأجر
 رجلا لغيره جزا فادام او ينفق من رجل او يقطع يده او يقوم عليه في مجلس القضاء شهرا
 باجر معلوم فالاجارة جائزة ويضمن الفضا وطرب احد وغير ذلك في استئجاره ظاهر
 بهذا اللفظ يقتضي ان الاستئجار لا فائدة احد ولا استيفاء الفضا يجوز والاستئجار
 ليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا يجوز لانه ذكر بكلمة او فتنناول كل واحد من هذه
 العقود ونسب كذلك فان الاستئجار على اقامة احد واستيفاء الفضا لا يجوز ذكر
 المدة او لم يذكر اما احد لانه طاعة والاستئجار على الطاعة لا يجوز واما الفضا
 فليان الاستئجار في استيفاء الفضا لا يصير شرفا لنفقه من وجه من حيث انه
 اسحق الاجرة وبهذا لا يجوز لما تبين اما من له الفضا في النفس والطرف اذا
 استأجر انسانا يستوفى الفضا جاز هو يقول الاجارة وقعت على محلي معلوم وفي
 وسع الاجرة بقاؤه بديل معلوم فيجوز فبما على مالوا استأجر للذبح او لقطع الطرف
 فضا صاها هما يقولان الفضا من الاجرة فيه التملك فانه لو وهب من غير الفاني
 لم يجز ومعنى العقد الاجارة على الفنى ووجب البذل اما المسخي واما اجر المثل ثبت
 التملك من حيث المعنى من وجه لان الاجرة فيما فنى كالفنى لنفقه من وجه من حيث
 انه ياخذ بذلك اجر اخصيب فانه نوع تملك والفنى لا يقبل ذلك فلم يجب البذل
 حتى يصير مغبنا له في الفنى من محلي وجه فلا يثبت معنى التملك فرق بينهما اذا استأجر
 من له الفضا لاستيفاء الفضا وبما اذا استأجر الفاضل رجلا لاستيفاء
 الفضا وحده فانه لا يجوز لكن لو فنى شيئا من ذلك كان له اجر المثل فعليه
 الفضا حال الاجر له اصل والفرض ان اقامة احد واستيفاء الفضا يصلح
 معقودا عليه في حق الفاضل من وجه فانه يصلح معقودا عليه نقلا للاجارة الواجبة
 على القيام في محله شهرا ولا يصلح معقودا عليه معقودا فعملنا بها فلا صلاحية معقودا عليه
 من وجه العقد اصل الاجارة ولعدم الصلاحية من وجه امتنع اجواز والصحة عملا بهما
 جميعا ولا كذلك في حق غير الفاضل بخلاف الذبح لانه متى اسحق به اجر اصابا للذبح
 لنفقه من كل وجه من جهته وذلك جائز بان كان تلك الالة منه فكذا جاز من وجه

بان استأجر للذبح ويختلف القصاص فيما دون النفس لان حكم المال من وجه حتى
 حاز للموصي استيفاء ولو كان مالا من وجه وجب جاز التملك من وجه فاذا كان حكمه
 فاذا كان حكمه المال من وجه جاز التملك من وجه اما اذا استأجر للقيام في
 محله يجوز لانه استأجر مدة معلومة لنوع عمل معلوم مباح وهو القيام في محله
 فيصير الآتي القيام في محله انما يفيد اذا قام بما يعرض للقاضي وما يعرض للقاضي
 هو استيفاء القصاص واحدد لكن هذه غرات القيام لانه معقود على محله فيجاز انشأه
 استعان برضى في الشوق لبيع منعه فطلب منه اجرا فالعدة للعاد انما هي
 عادة اهل الشوق فان كانوا يعملون بغير اجر فلا يجب الاجر وان كانوا يعملون بالجر
 يجب اجر المثل وكذا لو ادخل رجلا في خانوته ليعمل له اي ليعمل له على بعض اعماله
 استأجر شيئا ليقطع به خارج المهر فاستفيع به في المهر فان كان ثوبا وجب
 الاجرة مثلا استأجر قتيلا ليعلمه وبذهب الى المكان كذا فلم يذهب الى ذلك
 الموضوع ولبه في موضعه لانه لا اجر لانه وان خالف لكن هذا خلاف الضر وان كان
 دابة لا مثلا استأجر دابة لذهب الى موضع كذا فركب في المهر الى حواشي فهو مخالف
 الى شرطه لا يجوز لان الاجارة في الدابة لا يجوز ما لم يبن في المكان وفي الثوب يحتاج
 الى بيان الوقت دون المكان **س** وفيه ولم يركب فطلبه الاجر يعني رضى استأجر
 دابة ليركب الى مكان في ارضه ولم يركب فالاجرة واجبة كاملا لكن هذا اذا لم يركب
 لا العذر للدابة واما اذا كان عدم الركوب لعذر في ارضه او لم يركب لاجب الاجر فلهذا
 استثنى بقوله الا لعذر لانه لم يتمكن من الانقضاء **باب الاجر الثاني** اذا
 اخطأ في البعض فان كان اخطأ في كل ورقة خيرة ان شاء اخذه واعطاه اجر مثله
 وان شاء تركه واخذ منه القيمة ونوضحه رضى استأجر ورقا ليعلم له القرآن
 وينقطه ويحمله ويعتده واعطاه الكاعذ واجبه ليعطيه كذا درهما فاصاب الورق
 البعض واخطأ البعض فالمسئلة على وجهين ان فنى ذلك في كل ورقة له اخبار
 ان شاء اخذه واعطاه اجر مثله لا يجوز ما سمي وان شاء تركه عليه واخذ منه قيمة
 ما اعطاه لانه ما وجد على ما شرط وان كان في البعض فقط اعطاه بحسبه
 من المسحوق اي وان فنى ذلك في بعض الصفح دون البعض يعطيه حصة ما اصاب من المسحوق
 ويعطى لما اخطأ اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض **س** في هذه بعد
 حذرهما وجب الاجر وقيمة لو هلك صورته رضى استأجر عبدا سنة فلما مضت نصف

السنة

السنة حذر الاجارة ومضت السنة على ذلك وقيمة العبد يوم العقد الفان ولوم الجود
 الف في ملك العبد في يده بعد ما مضت السنة فالاجارة لازمة ويجب كل الآخر
 لان يجوز له ان ينفذ الاجارة ويجب عليه قيمة العبد لانه لم يرد له بعد سنة الى ملكه
 فصار غاصبا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد ما على قول ابو يوسف لما جحد فلفظ
 الاجر لانه ذكر بعد هذه المسئلة في الرواية وذكر فيها الاختلاف والافاوت بينهما كذا
 في الولو الجدية **فصل** **احد** الاجرين فقط فان كانا شركيين وجب لهما كل واحد والآخر
 وان لم يكونا شركيين فلهما من النصف صورة المسئلة رضى استأجر رجلين يحملان
 حلبة الى منزله فحضر احدهما دون الآخر فمذا على وجهين ان كانا شركيين فاحصل
 يجب الاجر له كاملا لان العادة بين الشركيين كذلك يتقبلان العمل ويعمل احدهما
 او كلاهما وان لم يكونا شركيين يجب له نصف الاجر لانه استأجرهما **فصل الثوب**
 الجود فان فنى حكمه الاجر والآخر ثوبا فله رضى دفع ثوبا الى فصار ليعطيه بالجر معلوم
 فيجز الفصار الثوب ثم جاء به مفضولا واخر بذلك فمذا على وجهين ان فنى قبل الجود
 له الاجر لان العمل وقع لخاصة الثوب وان فنى بعد الجود لا اجر له لان العمل وقع
 للعامل لانه غاصب بالاجود وكذا الصباغ والصبغ يعني ولو كان صباغا
 والمسئلة بحال ان صبغة قبل الجود له الاجر وان صبغة بعد الجود فرت الثوب باخبار
 ان شاء اخذ الثوب واعطاه قيمة ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب وضمنته
 قيمة ثوب ابيض ولو دفع غزاة الى شحج والمسئلة بحال ان شحج قبل الجود له الاجر
 وان شحج بعد الجود له والثوب للشيخ وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطة وطحنه
 كذا في الولو الجدية **باب** **ثاني** الخطا في النقص بل اخطا في صورة المسئلة رضى دفع
 ثوبا الى خطا في الخطا فقطعه وما لم يوجب الاجر لان الاجر في العادة انما يكون للخطا
 لا للقطع وروى بعض العلماء انه يجب اجر القطع وفي الخانة قطع الخطا وما لم يوجب الخطا
 له اجر القطع هو الصحيح وفي التهذيبية وضع في خلاصة انه لا اجر له **الصغير** في باجر اذا
 ظهرت الزبافة في الكلى استند الاجرة وفي البعض بحسبه اي بحسبه لانه انما اعطاه
 الاجر بختمه اتحاد من الزوف فبين ان لم يفتل فلا يوجب الاجر **دفع الموهبة** للمفتاح
 فلم يقدري على الفتح لضياعه ان امكنه الفتح بلا تكلفة وجب الاجر والآخر ثوبا فله رضى
 استأجر ثوبا من رضى ودفع المفتاح فذهب به ولم يقدري على الفتح ثم ضل المفتاح اياها
 ثم وجده فالمسئلة على وجهين ان امكنه الفتح بهذا المفتاح لوعايج فله يجب الاجر كاملا

النفصين ابيض و
 قطع مفتاحه
 كسكن

لانه جاء النقص من قبله وان كان لا يمكن الفسخ لا يجب لان التخلية لم توجد
آجرت دارها من زوجها لم يكن فيها خلاصا لانه ما يستحق اليه لان الدار
 في يدها وكذلك لو استأجرها لغيره لكان هذا محسوبا واجب عليها عادة فلا يستحق
 الاجر كذا في الولوالجة وفي نسخة الفتوى على انه يصح لان سكنها معه لا يمنع التسليم انتهى
 من دلتني على ذلك فله كذا فهو باطل يعني رجل ضل له شئ فقال من دلتني عليه فله كذا
 فهذا على وجهين ان قال ذلك على سبيل العدم بان قال من دلتني فالاجارة باطلة لان
 المستأجر ليس بمعلوم والدلالة والاشارة ليس بمشروع به الاجر ولا اجر لمن دلت
 وان قال على سبيل الحصول بان قال اصل بعينه ان دلتني على كذا فله كذا اي
 شئ له فله كذا فله اجر المثل لمشي لان ذلك على سبيل عقد الاجارة الا انه قد يفتقر
 فيجب اجر المثل وان دلت من غير شئ فهو الاول سواء وفي السير الكبير قال امير
 السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا
 في البرازية وظاهرة اي ظاهر كلام البرازية وجوب المشي والظاهر من المسئلة
 وجوب اجر المثل اذا عقد اجارة هذا وهذا محض مسئلة الدلالة على العدم لكونه
 باقيا للموضع وما قيل معنى كلام البرازية انه يتعين بهذا الشخص والعقد كحضور الشخص
 وقوله خطاب الامير بما ذكر فيجب المشي لتحقيق العقد بين شخصين معينين بفعل معلوم
 واما اذا المتعين فله شخص من غير قول فلا يجب المشي اصلا فخرج به في رواية الامير
 فليست من قبيل ما ذكر من اجر المثل المنقول والمعقول والعجب ان المصنف اغترض بمثل هذا
 في شرحه للمكتنز في كتاب اللفظة انتهى ليس بشيء لان وجوب اجر المثل انما هو للمفعلين
 الذي ذكرناه بقولنا لان ذلك على سبيل عقد الاجارة اي لا يجر كحضور الشخص
 وقوله خطاب الامير وعبارة اخرى انه هكذا رضى ضل شيئا فقال من دلتني عليه فله كذا
 فله انسان لا يشق شيئا اما لو قال لانسان بعينه ان دلتني عليه فله كذا صح
 والاجر المثل اذا مشى معه اليه اما لو دلت بالسلام لا ينبغي له هكذا روى عن ابو يوسف
 انتهى وبهذا النقص لو تدبرنا قلنا قلنا قلنا **اجارة المفادى والتمسار**
 واحكام وكما لا نفكر فيه للوقت ولا مفادى لما استحق ما العقد جائز للحاجة
 يعني وان كان في الاصل فاسدا لكون كونه خاصة الناس الى ذلك **المسئلة**
 في الاجارة رضى وقول مثلا استأجر رجل من رجل جانونا كل شهر ثلثانة دراهم فنفذ ما مضى
 مدة قال رت جانون ان رضى كل شهر ثلثانة والافاخره جانون فلم ينفذ فله
 كذلك يجب لكل شهر ثلثانة لان سكوته رضى مدة بذلك نظيره من البيع رضى

سوم

سوم ثوبا فقال بعشرة وقال المشتري بتسعة فان سلم البائع الى المشتري فالبيع بتسعة
 ويكون ثلثه رضى منه وان كان في يد المشتري وذهب به ولم يفل شيئا يكون
 البيع بعشرة ولو قال المشتري لارض بعشرة وخبضه لا يكون شيئا بيقا لان البيع انما يتم
 بالقبول ولم يوجد القبول فعلى هذا الغياص اذا قال المشتري لارض ثوبا وسكنه
 كذلك لا يكون عليه الا الاجر الاول **قال الراعي** لا ارضى بالمسعى وانما ارضى بكذا
 فكنت المالك فزعي لانه صورة المسئلة رضى رضى عن رجل كل شهر باجر مسعى
 فقال الراعي لا ارضى عنك بعد هذا الا ان يعطيني كل يوم درهما فلم يفل صاحب الغنم
 شيئا ونزك غنمه مع الراعي يجب لكل يوم درهم لان تركه رضاء منه بما قال
 وكذا لو قال لك ان اسكن بكذا او الا فانتقل فكنت لانه ما سعى وتوضيحه تراثقا
 في شرح قوله التكون في الاجارة رضاء **الاجرة** للارض كما اخرج على القول المعتمد
 فاذا استأجرها اي الارض للزراعة سنة فاصطلم الزرع آخرة قبل مضي السنة
 وجب منه اي الاجر لما قيل الاصطلام وسقط بعده وفي الولوالجة اذا استأجر
 ارضا للزراعة سنة ثم اصطلم الزرع آخرة قبل مضي السنة وجب من الاجر قبل الاصطلام
 ولا يسقط لان الاجر انما يجب باداء المنفعة شيئا فاما استوف من المنفعة
 وجب عليه الاجر وما لم يستوف انقضى العقد في حقه تسقط الاجر فخرج به هذا
 وبين اخراج فانه اذا زرع ارضا فراجحة فاصاب الزرع آخرة فذهب لم يوفى باخراج
 لانه لم يسلم له النماء لا حقيقة ولا اعتبارا لان العنوان ما كان من جهة رضى بغير ثلثا
 اعتبارا فكان سبب وجوب اخراج ملك ارض نامية حولا كاملا انما حقيقة او اعتبارا
 فاذا انقضى النماء في مدة احوال ظهر ان اخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا قبل هذا على خلاف
 هذا والاعتماد على هذه الرواية انتهى **لا بد من المعاري** الذهاب معها ولا ارسال اعلام
 وانما يجب الاجر بتخلف صورة المسئلة رضى استأجر دابة الى سوق فدفعت رت الدابة
 الدابة الى المشتري وتحت يده وبينه وبينه يجب الاجر ولا يجب على ارسال الاعلام هكذا ذكره
 الشيخ المعروف كذا هو زاده وذكر محمد في الكتاب انه لو اراد ان يرسل علما يتبع الدابة
 لان الواجب على الاجر التخلية بين الدابة والمشتري وقد وجد فيجب الاجر كذا في
 في الولوالجة **استأجره** لحق حوض عشرة في عشرة وبلغ الحق بعشرة دراهم
 فحفر حوضا في حصة فان ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والحصة في الحصة
 حصة وعشرون فكان ربع الحق **استأجره** حفر حوضا في حصة عشر مائة

الورق فحينئذ يحاط به دسور ويدور في الاصل بيد راجح يدور في الكبي بوقفة
 دري به الطمان اولئك كذا ناز و ناز بوزايد بعد كتاب كاذب نطام اولئك مفرد في ورفه ذرها ابله
 وجي اوراق در او قبالوس

ملاحظه
 ملاحظه
 ملاحظه

وكذا نفد الاجارة بشرط الورق على الكاتب صورة المسنة صل استاجر ورأف
 والشروط البياض والى عليه فاشترط اى جانب واشترط البياض باطل وعلى هذا الفعل
 الناس شرط اى ان احرز من التفتيش محطوط عند الا ان يحط كذا صورة المسنة
 صل استاجر صامنا سنة بثمانه درهم على ان يحط عند اى شرط من لطفه فشد
 الاجارة لانه شرط ما لا يقتضيه العقد ولو قال على مقدار ما كان معطيا فلا اجر عليه جاز
 ذلك وهذا محاذقنا في اجماع الصغر اذا اشترى زينا على ان يحط عند اى شرط الزوق
 نحو ان رطافا يوفى كد ولو قال على ان يحط عند وزن الزوق فهو جائز وانما كان كذلك
 لاصل التعامل ونفد الاجارة بشرط كون مونة الرد اى رد العين الذي له
 حمل ومونة على المستاجر ونفد ايضا بشرط اى مونة صورة
 المسنة صل اى ارضه بدراهم بشرط اى مونة على المستاجر فهو فاسد بعض المنهج فرفوا
 باب فراج المفاصلة وهو نصف ما يخرج من الارض او الثلث لانه على رب الارض عند اى
 حصة من المنة فعلى كالمعنة اما اذا كان فراج وظلقة يجوز والصحى انه لا يجوز لانه شرط
 اداء اخراج على المستاجر وليس عليه الاداء ففان شرط لا يقتضيه العقد ولصاحب الارض
 في ذلك منفعة وكذلك لو اعطاه اياه بغيره لانه لما شرط عليه ان يؤدي فراج
 واخراج على صاحب الارض كان ذلك اجرة فكانت الاجرة محمولة لانه ولاية الظلمة
 الحقا باخراج ابناء يزداد ذلك نارة وينقص اخرى كذا في الولوجة او عشرها
 عطف على الشرط اى اى مونة على فراج ايضا بشرط اى مونة على الارض على المستاجر
 هذا عند اى حصة من المنة فعلى لانه العشر على الآخر وبودها مكرمة اى ونفد
 ايضا بشرط ردها مكرمة وذكر الشيخ الامام الزاهد الموقوف نحو اقراد هذه المسنة
 في شرط الكاف مفصل قال هذا على وجهين اما ان شرط الكراب في مدة الاجارة او بعد
 انقضاء مدة الاجارة ففي الوجه الاول الاجارة فاسدة لانه مدة الاجارة مقصورة
 ومدة الكراب محمولة فمكونه نوجا وقد يكون يومين وتلك المدة مستثناة عن مدة
 الاجارة لانه عامل في هذا الكراب رب الارض فيكون مدة المستثناة منه ايضا
 محمولة فكذا ذكر وهذا خلاف ما قال في حرم راحة الله تعالى في اجماع الصغر انه اذا اشترط
 الكراب على المستاجر فاجرة لان المستاجر في اصل الكراب عامل لفسه فلما تكون تلك
 المدة مستثناة عن مدة الاجارة لكن الصحيح انه اذا شرط ان يرد عليه مكرمة
 كراب في مدة الاجارة يكون فاسدا لانه في تلك المدة مستثناة عن مدة الاجارة
 وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان يقول آجر من ملك هذا الارض بكذا

محطوط عند صحيح

بان يكراب

بان يكراب بعد انقضاء مدة الاجارة فيرد لها على مكرمة الكراب بعد انقضاء المدة لا واجب
 جهالة في مدة الاجارة والكراب في نفسه معلوم يصح اى الا يردى انه لو استاجر رجلا
 للكراب كانت الاجارة جائزة وفي القسم الثاني لم يصح الاجارة لانه صفقة شرطت
 في صفقة فلو اطلوع بان قال وبان يرد على مكرمة يجب ان يصح ولو رجع الى الكراب
 بعد انقضاء مدة الاجارة وهذا النفس صحيح كذا في الولوجة **اجرة** محال صفة القرض
 على من استاجره الا اذا استاجره الموقوف باذن المستوفى صورته صل قال
 لاخر ارضنى افضرة من احطه فافضه فاستاجر من محله فالاجر على الموقوف لانه هو
 العاقد فان قال له المستوفى استاجر في مدة محلي ذلك فانه يرجع عليه لانه فعل بامر
 امتنع الاجير عنه العين في اليوم الثاني اجر صورته لو استاجر رجلا باجر معلوم ليعمل له
 يومين فعل له يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني فان سعى عملا فالاجارة جائزة ويجب على
 على العمل في اليوم الثاني وان مضى اليومان فليس له ان يطالبه بالعمل **نزع** بيت احماء
 لا يجب على المجرى ولكن يجب ان يكون للعب وفي الولوجة ولو امتنع رت الدار عن نزع
 بشرط ان لم يجبر لكن لكان ان يفسخ الاجارة لان الاجارة لم تقع على الباطن
 لان المعقود عليه منفعة الكفى ونفع باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهر الارض
 من حيث الكفى ولذلك لو سكنه شغولا كذلك لزمه الاخر وان لم يقع الاجارة على الباطن
 لا يجبر على تسليم الباطن وانما للمستاجر ولانه الفسخ لانه نقيب المعقود عليه فكان
 له ايجار وكذا لا يجب على المجرى اصلاح الميزاب وتطهير الشح وكهها لان المالك
 لا يجبر على اصلاح ملكه **واخراج تراب** المستاجر عليه اى يجب على نفسه وايضا
 يجب عليه اخراج كذا سنة ورماده لا نفع في البالوعة يعنى اذ اخرج المستاجر
 من الدار وجعل تراب او رماذ من كذا سنة فعلى المستاجر ارجاء وكذلك ما استسه
 ذلك مما يهون على وجه الارض لان على المستاجر تسليم الدار الى الآخر بعد انقضاء العقد
 وكونها مشغولا بكنا سنة مانع من تسليم واما البالوعة واشباهها فليس على المستاجر
 نفعها استحقاقا والقباض ان يجب لان النفع حصل من جهته وجه الاستحقاق
 ان المشغول بهذه الاشياء باطن الارض ونفع باطن الارض لا يمنع تسليم المستاجر
 بعد انقضاء العقد كما لا يمنع تسليمه بعد العقد فلما قلنا انه اذا سلمه مشغولا
 ولا يمكنه كذلك يجب الاخر كاملا ولو شرط رت الدار على المستاجر صل اجره
 نفع البالوعة في القبايل يجوز وفي الاستحقاق لا يجوز ولين العقد لانه شرط شرط

ملاحظه
 ملاحظه
 ملاحظه

لا يقتضيه العقد ولا احد العاقدين فيه منفعة فيفسد العقد رد المتاجر على المورج واجب
 في مكان الاجارة يعني يجب على المتاجر ان يدفع الدابة المستأجرة في الموضع الذي قدر
 منه حتى لو سافر الى بلدة اخرى كان مالكا في تلك البلدة فختلف في الطرود بعض
 لان التمسك يجب بالعقد فثبت مكان العقد للتمسك والرد اليه الصحيح ان الاجارة
 اذا انفخت الفسخ الثانية وفي الاول الجبة المتاجر الاول اذا فسخ هل
 تنسخ الاجارة فالواجب ان لا تنسخ اخذت المدة او اختلف وبهذا القابل
 الاجارة الاولى انما لا تنسخ بقاء على مسكنه وبه وان من الذي على انه بائع
 لم يبيع من غير بطل خيار الاول فكذا هذا لما آخر من الثاني بطل خياره فلا يمكن فسخ
 الاجارة الاولى فكيف يفسخ الثاني وبعضهم قالوا يفسخ الاول والثاني اخذت المدة
 او اختلفت بهذا فهو الصحيح فان فسخ الاول دلالة فسخ الثاني وهو ممكن فسخ
 الثاني اما اذا اخذت المدة فلا يمكن وانما اذا اختلفت المدة فلان المدة فسخ الاجارة
 الاولى تبين ان المتاجر الاول فسخ في الاجارة الثانية في هذه المدة وبه مدة
 فسخ الاول والفضل في المعامضات المالية ملك الفسخ قبل الاجارة بخلاف النكاح
انتهى الاجارة من المتاجر او مستأجرة للمورج بالتصريح ولا تنقضي الاولى
 صورته من اجراءه من رجل وسلم اليه ثم ان المورج استأجر حائوت ثانيا من
 المتاجر ان فسخ حائوت من المتاجر بطل الاجارة الاولى لانه لو فسخه بغير
 استئجار سقط الاجر من المتاجر فكذا اذا فسخه باستئجار ولو لم يفسخه ففسخ
 الاستئجار لا يبطل الاجارة الاولى كما قلنا في المزارعة اذا دفع ارضه مزارعة ثم ان رب
 الارض اخذها مزارعة من المزارع فالثانية باطلة والاولى طائفة على حاله فكذا
 الاجارة وكذا لو استأجر دارا ثم استأجر من رجل آخر ثم ان المورج الاول استأجر منه
 لا ينقضي الاولى مادام ان كان الاول الجبة النفصال عن اجر المثل في الوقف
 اذا كان سببا جائز صورته عام وقف اجر المثل من رجل فخر وراذ
 في الاجر ليس للمثل ان ينقضي الاجارة الاولى اذا اجر باجر مثله او نقص مقدار ما
 يتقاضى الناس في مثله لان الثاني في الزيادة على اجر المثل منعته وان نقص مقدار
 ما لا يتقاضى الناس في مثله فله ان ينقصه كذا في الاول الجبة اجرها ثم اجرها من
 غيره فالثانية موقوفة على اجارة المتاجر الاول فان ردها بطلت كذا في
 البيع فان هناك اذا ابطأ لا يبطل والفروع بينهما ان عقد الاجارة انما يقع على المنفعة
 والمنفعة مملوكة للمتاجر الاول فان اجاز مالكا جاز وان ابطأ يبطل واما البيع

يقع على العين والعين ملك المورج الا ان للغير فيها حق فاذا زال حق الغير نفذ البيع
 البيع فان اجازها اي المتاجر الاول الثانية تحت الثانية فالاجرة له اي المتاجر
 الاول ولا يكون لصاحب الدار بخلاف البيع فان هناك اذا اجاز البيع فانه يكون لصاحب
 الدار والفروع ما ذكرنا ان عقد الاجارة ورد على المنفعة وهو ملك المتاجر الاول فاذا
 اجاز كان بدله له واما الحق بدل العين والعين ملك المورج فكان بدله له وبالاجارة
 لا يتفسخ عقد المتاجر الاول مالم يحضر المدة وكذا لو رهن المورج من انقضاء مدة
 الاجارة فالعقد جائز فيما بينه وبين المزارع ولكن المتاجر ان يحبس الدار الى ان ينقضي
 مدة الاجارة استأجر يعني سنة تحضى لصاحبها على فسخه الفسخ يعني رجل المتاجر
 استأجر يعني هذا الحق في هذه السنة تحضى لصاحب السنة ولم يفسخ المتاجر
 ولاية الفسخ وبه كان يفتق الصدر السيد رحمه الله تعالى لانه يخرج عن بيع الموقوف عليه
 ظاهر نفذ الاجارة يجوز للمورج العاقد لنفسه الا ان يورثه في طرود مكية ولا
 خاص في الطرود ولا سلطان متفق الى مكية فبيع الامر للقاضي ليعقل الاصل للمعين
 والورثة فيجوز له اي المتاجر الاول ان كان امينا او يسعه بالقيمة وفي
 المولود الجبة وان مات رب الاول في بعض الطرود قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى للمتاجر
 ان يركب على حاله حتى ياتي مكية فبيع ذلك الى القاضي قالوا هذا اذا كان موت رب
 الدابة الى موضع يخاف ان ينقطع به وليس ثمة قاضي ولا سلطان ليرفع الامر اليه
 فكان للمورج في لقاء عقد الاجارة كلا المعنيين لانه يخاف على نفسه وماله ولما ثمة
 ليس في موضع يمكنه ان يستأجر دابة اخرى او يمكن وليس ثمة قاضي حتى يرفع الامر
 اليه فتأجره بخلاف ما اذا مات في الممر لانه لا ضرورة في لقاء عقد الاجارة مع المورج
 للفسخ وبه يكون فاذا ان المكية زال العذر وانقضى الاجارة والدابة في يده
 فبيع الامر الى القاضي حتى يصنع ما بهو الاصل للمعين والورثة اما الاجارة محق في يده اذا
 كان امينا او البيع محقق فان يرض المتاجر على قبض الاجارة للماب
 اي على انه يحق الاجارة له ذاهبا واثرا رد عليه مكتبة من الحق لانه ثبت بالبينة
 العادلة وقيل البينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من عن ماله يد وطرود
 قبول البينة احد الشكوك اما ان ينصب القاضي وصيا واما ان يقبل من غير
 نصب الوصي لان الخصم يشترط لقول البينة اذا اراد المذبح ان ياخذ منه شيئا
 اما اذا اراد ان ياخذ من عن مال كان في يده وبه يد المقيم للبينة لا يشترط اخصم
 لقول البينة واذا اعترف الاجير في اثناء المدة بخير فان خسر اي فان فسخ

فان فسخ العبد الاجارة كان للمولى اجر ما مضى لانه بدل ملك المولى وان مضى على الاجارة
 كان نصفه للمولى ونصفه للعبدان لم يكن المولى قبض الاجارة بحكمه باستيفاء المنفعة
 والمنفعة بعد العتق المستوفى على ملك العبد فيكون بدلها له فان تحقق الاجارة او شرط
 النجيب فان فسخ العبد الاجارة فله المولى نصف الاجارة لما قلنا وان اجازها اي اذا مضى
 على الاجارة في هذه الصورة وهي النجيب او شرط النجيب فالاجر كله للمولى لانه المولى ملك
 جميع الاجرة قبل العتق فيبقى مملوكا له بعد ذلك والذي يتوزع قبض الاجارة في ذلك كله هو المولى
 ان آجره لانه هو العاقد وان كان العبد هو الذي آجر نفسه باذن المولى فهو الذي يتوزع
 قبض الاجارة لانه هو العاقد فان كان قبض الاجارة في حال رقته ومضى على الاجارة فالاجر
 كله للمولى لان قبضه باذن المولى كقبض المولى وان لم يكن قبض كان نصفه لمولاه كما
 لو لم يقبض المولى في المسكنة الاور وان كان المولى قبض الاجارة من العبد فاستمر ملكه
 وفسخ العبد الاجارة رجع المستاجر على العبد دون المولى لانه بهذا من حقوق العبد
 والعاقد هو العبد والعبد يرجع على مولاه فيدفع المستاجر لانه انما وجبت على العبد بعد
 العتق ولو طلق من ايدي ان يستوجب على مولاه دينه وكذا لو كان الاجر مكملا او موزونا
 او عروضا لان المعنى مجمع الكل **ولو بلغ النسيب في انذار اي التجارة لم يكن له**
اي النسيب فسخ اجارة الوصي الا اذا اقر النسيب فيبلغ فسخه لانه اجارة العبد
 تكون لحفظ الصلح لا للتجارة وبالبلوغ يستغنى عن الحفظ ولم يستغن عن التجارة
آجر العبد نفسه بلا اذن اي بعد اذن مولاه لم اعنق فبطلت مضي المدة نفذت
 تلك الاجارة ولم يكن له ان يفسخ الاجارة لانه العقد نفذ في حقه وانما توقف في حق
 المولى وما عمن في رقة فله مولاه وفي حال عتقه له اذا سلم العبد من العتق لانه في نقاذ
 بهذا العقد منفعة محضة للمولى فصار هو المأذون فيه سواء ولو مات في حزمته
 قبل عتقه صحته فتمت لانه في نقاذ العقد هنا ضررا للمولى لانه يسهل ضمان العبد فصار
 المستاجر غاصبا للعبد بالاستعمال فيمنع فتمت وملك العبد ولو كان العبد قبض
 الاجرة ولم يقبض لم يكن للمولى الا ما حصل في حال رقة لانه هذا العقد موقوف
 على اجارة المولى واستعمال الاجارة في العقد الموقوف على الاجارة لا بوجوب الملك
 فصار المقبوض وعجز المقبوض فيه سواء ولا كذلك ما قلنا في الاول واجبة **مريض العبد**
وافاقه وسرقته عذر للمستاجر في فسخه بصورته ولو استاجر عتقا
 ليخدمه فمرض العبد فليس للمستاجر ان يفسخ الاجارة لانه مرض العبد لو وجب نقضانا في اخذته
 وان اراد رب العبد ان يفسخ لم يكن له ذلك لان المرض على المستاجر وقد رضى به

فان لم يفسخ

فان لم يفسخ حتى يبرأ العبد فالاجارة لازمة لانه زال العيب كما في البيع الذي يكون عيبا
 ويبرأ من الاجر بحسب ما تعطل لانه مع المرض لا يتمكن من استيفاء المعقود عليه
 فلما تعذر الخلية فنقضا لا استيفاء المعقود عليه وكذلك اذا ابيع فربو عذر وكذلك
 ان كان سارقا فليس للمستاجر فسخ الاجارة لان السرقة توجب نقضانا في
 اخذته وليس للمولى فسخ لان المستاجر رضى به وان اراد المستاجر ان يبرأ
 ويترك ذلك العي فهو عذر لانه ليس له ان يبرأ بالعبد وان اراد رب العبد ان
 يبرأ به لم يكن هذا عذرا لانه قادر على الانتفاء مع السارق بان يحكي بن المستاجر
 وبين العبد **وكذا يكون عذرا للمستاجر في فسخه** اذا كان عتقا فاسد لا عدم
 حذافه وفي الولو واجبة وان كان العبد غير صادق بذلك العي لم يكن للمستاجر ان يفسخ
 الاجارة الا ان يكون عتقا فاسدا لان اخذاته بمنزلة اجوده فلا يفسخ الا بالشرط
 انتهى **اذ يحى نازل ايجان ودخل احماء وساكن المعدل للاستيفاء الغصب منصوب**
 على انه موقوف ادعي لا يصدق والاحر واجب قال الفقهاء انما يجب الاحر اذا
 نقضه صاحب ايجان في يده من الاجر من حين نزوله لان ذلك دليل على ان سكناء باجر
 وبهذا اذا لم يكن ايجان موقوف بالفقرة اما اذا كان موقفا يجب بدون التقاضي وكذا لو
 ان رصالة خوانبت مستغنة فناء ان وسكن فسخ يذمه اجماعا ولو قال ان كان
 كفت غاصبا في السكنى فانه لا يصدق الا ترى ان رصالة ودخل احماء من عذر اذن
 صاحب احماء وقال دخل على وجه الغصب لا يصدق ويذمه الاجر كذا قلنا **اختلف صاحب**
الطعام والمطامخ في مقداره فالقول لصاحبه اي الطعام وبأخذ الاحر بحسبه صورته
 رصا دفع الى المطامخ كيبا معلوما بحكم كل كركبنا قلنا بلغ موضع الرطة فقال صاحب
 الطعام قد نفص من طعامي وانكر المطامخ ذلك فالقول قول صاحب الطعام وعلى
 المطامخ ان يكرهه وبأخذ الاحر بحسبه لانه في حاصل يدعي المطامخ عليه الاجر وهو
 ينكر الا ان يكون الاجر مستملا في القول قول المطامخ لانه منكر رد الاحر بحسب
 ذلك وقال لصاحب الطعام كل الطعام وماض منه الاجر بحسبه كذا في الولو واجبة
اختلفا في كونها مشغولة او فارغة بحكم احوال مثلا اذا قال المستاجر استأجرت
 منك الارض وهي فارغة وقال المأجر لاني آجرتك وهي مشغولة يدرج بحكم
 احوال كما يحكم احوال في جريان الماء في مسكنة الطاحون **اذا اختلفا في مشغولة او**
 وفادها فالقول لمدعي المشغولة قال القاضي الا اذا ادعى المأجر انها كانت مشغولة

ولو ادعى المأجر انها كانت مشغولة
 او كانت مشغولة من قبله
 او فسادا لغيره

بالزجر وادعى المستاجر انهما كانت فارغة فالقول للموخر كما في آخر اشارة التنازلة ما قلته
 ادعى المستاجر انهما التنازلا لارض فارغة وادعى الآخر انها آجرتها وفي مقولته يترجم
 بحكم حال قال الامام الفضلي القول قول الموخر مطلقا بخلاف المتبايعين ادعى احدهما
 فساد العقد والآخر حوازه فالقول لمذبح الضقة وهذا القول للموخر لانه ينكر العقد
 اصله سنة الطائفة والله تعالى اعلم انتهى **آجرتها المستاجر بالتزجما استاجر الطيب**
الزيادة له في الاخر مستلزمين احدهما ان يورج بخلاف جنس ما استاجر والاخر
ان يعقل المستاجر بها محكما كبناء وكما في التنازلة حيث قال الا ان يزيد المستاجر
 شيئا فيكون الزيادة بمقتضى بطلته لانه يترجم ما لم يقصم فان المنافع لا يصير مقبوضة بقبض
 الدار من قبل وجه حتى لو غصب غاصب كان الهالك على الآخر لا المستاجر انتهى
اختلف في احسنة والآخرة والفاوق والميزاب فالقول لصاحب الدار مع العاين الا
اذا اختلف في اللبن الموضوع في المنزل والباب والآخر واجتنب واجتزع فانه اى
القول فيه المستاجر باحلف وفي الولو الجنية ولو اختلف في باب او حسنة ادخل في
 السقف فالقول قول رب الدار لانه يقع للدار ولا عرف ان المستاجر هو الذي يحدث ذلك
 فيكون كرت الدار وكذلك الآخرة المفوض والغلق والميزاب لما ذكرنا انه يقع للارض ولا عرف فيه
 وما كان في الدار من لبن موضوع او آجر او حطب او بضع او باب موضوع فهو للمستاجر لانه
 لا يترجم فيه بغيره بخلاف متاع البعية وان اقام البينة على كل شئ جعلنا القول فيه قول
 المستاجر فالبيعة بنية رب الدار يترجم خلاف الظاهر وابداء البينة بنية من يدعى
 خلاف الظاهر واحصيه والسرقة والذرع يقال بالعارضة نرد بان واجتنب المبني
 في البناء والنفور القول فيه قول رب الدار قال الشيخ الامام الموقوف كواهر راده رحمه
 الله تعالى في شرح المبسوط النفور بناء على عرف اهل الكوفة اما في عرف بلادنا فالمستاجر
 هو الذي يحدث النفور ولو كان في الدار كواثرات تحل او حمامات كان للمستاجر لانه في يده
 ولو اقر رب الدار المستاجر حصصا او اقره بها بالآجر او غير ذلك كان للمستاجر ان يطلع
 كل شئ اضره فيها مما لا يضر بالطلع في الدار لانه عين ماله وليس في قلعته رزها حب الدار
 واما كل شئ يضر قلعته فليس له ان يطلع فيها صغ فلا ان يطلع هناك وان غير
 راجحة وادخل في بناءه لا يطلع وان كان جانيا متغيرا فيها صغ فلا ان يطلع هناك وان غير
 جان اوله منى لم يطلع يجب على رب الدار فحقة يوم خصصه لانه يحل يوم خصصه فتعبر
 فيمنعه يوم خصصه انتهى **كنا الامانة**
 من الودعة والعارية وغيرهما والفروع بين الودعة والامانة بوجوب اصددها ان الودعة

خاصة

خاصة والامانة عامة فان الودعة هي الاحتفاظ قصدا والامانة هي السبق الذي وقع
 في يده من غير قصد بان يعيد الربح بثوب ان والقدرة في حوزة واحكم في الودعة انه
 يبرأ عن الضمان اذ اعادة الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد اختلاف هكذا
 نفى عن الامام بدر الدين الكردى رحمه الله تعالى الثاني ان الامانة علم لما هو غير مضمون
 فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستاجر والموصى بخدمة في يد الموصى له
 بره والودعة ما وضع للامانة بالاجاب والقول فكانا متغايرين فصح ان يقال
 الودعة امانة في يد المودع محال العام على الخاص دون عكسه كما ذكر في شرح الطحاوي
 رحمه الله تعالى في اول الودعة في تعداد الصور التي هي غير مضمونة بلفظ الامانة فقال
 الودعة امانة والعارية امانة عندنا وعند الشافعي مضمونة والسبق المستاجر
 والعبد الموصى بخدمة اصل وبقية لآخر امانة في يد الموصى له اخذت الا ترى كيف قال
 قوله مضمونة بقوله امانة عندنا وكيف عد صور غير الضمان بلفظ الامانة ولما كان
 كذلك لم يوجب التفاوت بين قوله الودعة امانة في يد المودع وبين قوله الودعة غير
 مضمونة في يد المودع ولو قال الثاني بصدق ويستقيم من غير ضلل فكذلك الاول كذا في النهاية
الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن مخبرين وفي المحيط نقلا عن المبسوط واذا
مات المستودع والودعة فائمة بعين في ايدي الورثة ردت على صاحبها لقوله عليه
الصلوة والسلام من وجد عين ماله فهو احمق به وان كان لا يعرف بعين في يده
في تركه المبيع بخلص الفراء لانه لما مات المستودع ولم يباين صار مخبرا للودعة فصار
بالخبر من مستهلكا لانه لا يمكن للمالك الوصول اليها فصارها كالمعنى في حقه فصح
المستودع وبهذا الذين يخذله التابع بالمعانة فيكون مساويا للدين الضقة انتهى
 وفي الولو الجنية المودع اذا مات فقال ورثته فردد الودعة في حيوته لم يقبل قواهم والضمان
 واجب في مال المبيع لانه مات مخبرا فان اقام الورثة البينة انه قال في حيوته ر
 ردت الودعة تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة الا في ثلاث مائة
احد باب النافذ اذ مات مخبرا غلات الوقف توضع في الوقف اذا اضر الفقة وان
ولم يباين عند موته ما اضع لم يقبل ذكرها هلال والثالثة القاضى اذا مات مخبرا
اموال القاضى عند من اودعها يعني اذا دفع الى قوم ولم يدر من دفع اليهم لان المودع
غيره وهو لم يبين مخبرا ولما اذا قبض القاضى اموال القاضى ومات ولم يباين ان وضع في
بيته ولا يدرى ابن المال لانه هو المودع وقد مات مخبرا والثالثة السلطان
 اذا اودع بعض العبيته قبل الفسخة عند الفاري غمان ولم يباين عند من اودعها

لا يضمن ذكره في التبر الكبير لانه نائب عن المالك في حفظ منفه والنائب لا يضمن
 كذا في المحيط هكذا في فتاوى قاضيان من الوقف وفي خلاصة من الوديعه وذكرها اي
 المستفاد المستفاد الثلاثة الشيخ الامام الاجل الاستاذ فخر الدين اسحق بن ابي بكر
 في فتاواه الولوالجية وذكر من الثلاثة بهذه المسئلة وفي قوله اخذ المنفا وضمان
 اذامات وفي بده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي في بده لم يضمن لصيب شره
 ولم يذكر مسئلة القاضي فصار المستثنى بالثلاثة اربعة وزدت عليه مسائل
الاول الوصي اذ امان مجتهدا فلا ضمان عليه كما في جامع الفضولين **الثلاثة** الاب
 اذ امان مجتهدا مال الله ذكره فيها اي في الولوالجية ايضا وفي جامع الفضولين في الفصل
 التاسع والعشرين وضمن الاب مخونه مجتهدا ضيق الوصي **الثلاثة** اذ امان الوارث مجتهدا
 ما اودع عند مورثه **الرابعة** اذ امان مجتهدا لما الفقه الربح في بینه **الخامسة** اذ امان
 مجتهدا لما وضعه ماله في بینه بغير علمه **السادسة** اذ امان الصبي الذي يعقل البيع
 والشراء مجتهدا لما اودع عند مجتهدا اي حال كونه مجتهدا عليه لانه لم ينفذ حفظ
 وان بلغ ثمان فذلك ان لا يشهدوا اياها في بده عند البلوغ في احوال المانع ويبدو
 الصبا والمعتزة كالصبي في ذلك فان كان ما دون الثمان فانما قبل البلوغ والافاقه
 صغرا كذا في شرح اجماع الوجيز وفي الهاروني لوان المودع لم يكن حقيق جنونا
 مطبقا ولا ابوال فطلبه الوديعه ولم يوجد وقد آسوا ان لا يرجع الله بغيره كان
 دينه عليه انتهى وفي النظرية ولو ان عند مجتهدا عليه اودعته رجل فالتام اعنفه
 المكونه ثمان ولم يبين الوديعه فالوديعه دين في ماله شهد الشهود بقبول الوديعه بعد
 العتق او لم يشهدوا وان مان ويؤخذ فلا ينبغي على مواله الا ان يوفى الوديعه
 فخره على صاحبه والله تعالى اعلم بالصواب انتهى **وبهذه** الثلاثة يعني الرابعة
 الى ان درسه المذكورة في لمخصر اجماع الكبير للخطاطي فصار المستثنى عشر
 وضدوا بغيره من الفقه لان الناظر اذ امان مجتهدا لمال اللول فانه يضمنه كما في خلاصة
 ومعنى مونه مجتهدا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلم فان يبين
 اي حال الامانة وقال في حقه ردده فلا يجبر ان يكون الوارث على مقابلة
 هذه فيها والآخ يرضى قوله اي الوارث وان كان المودع يعلم ان وارثه يعلم
 اي حال الامانة فلا يجبر ان يكون الوارث في النظرية والمودع انما يضمن بالخير بين
 اذ لم يرض الوارث الوديعه اما اذا عرف والمودع يعلم انه اي الوارث يعلم
 ومان ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث انا علمت وانكر الطالب علمه

مقاله

ان فقهه

ان فقهه اي الوارث الوديعه وقال هي كذا وكذا وهلك صدق الوارث انتهى
 بهذا ومالوكا كذا الوديعه عنده فقال فملكك سواء الا في حقه وبيوان الوارث
 اذ ادى التاروق على سرفه لا يضمن والمودع اذ ادى ضمن ومعنى ضمانه بصورته
 دينا في تركته اي المبيع وكذا لو ادعى الطالب الخبير بان قال قدامت ولم يبين
 فصار دينا في ماله وادعى الوارث انها كانت قايضة يضمن يوم مات المودع
 وكان موقوفه غير هلكه بعد موته فالقول للطالب في الصحيح ويجب الضمان في
 مال المبيع لان الوديعه صارت دينا في التركة ظاهرا فلا يضمن قول الورثة كما في
 البزازية والولوالجية وفي النظرية اذ امان المودع واختلف صاحب الوديعه و
 الورثة فقال صاحب الوديعه مان مجتهدا ضيق ضماننا وادعى الورثة قيام
 الوديعه بعد الموت قال ابن شجاع على قياس اصحابنا رحمه الله تعالى ان يكون القول
 قول الطالب ويجب الضمان في مال المبتدع وعلى قياس قول ابن يوسف رحمه الله تعالى
 يجب ان يكون القول قول الورثة مع التمسك بقيام الوديعه مقام المورث انتهى وفي
 وفي حاشية المقدسي فان قيل لم يغير قول الوارث هنا واعتبر قوله فيما سبق لوقال
 انما علمت وفترها وهلكت ولم يضمن قلت يحتمل هذا على انها كانت موقوفه
 فلما فترها وكان مطابقا لمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انها لم تكن موقوفه
 وادعى الوارث انها كانت موقوفه وان علم بها فلا يصدق انتهى وفيه حيل لان الحق
 على ما ذكر ليس مما ينبغي بل الصواب ان يقال ان الطالب في الصورة الاولى لما انكر علم
 الوارث وفترها فكان صادقا في دعواه فاحتقر قوله واما عدم اعتباره في الصورة
 فلما ذكر ان الوديعه صارت دينا في التركة ظاهرا فلا يضمن قوله الا بالبقية **نظم العاينة**
فما اذا استعار حذر عجزه لو وضع صدقه فوضعها في باع المعبر احذر فان المشتري
 لا يضمن من رغبه وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القفنة **اذ التقى**
 المدين ثم ازاله اي التقى لا يذول الضمان كالمستعير والمستاجر قال في العمادة
 لو استعار دابة الى مكان سحبي فجاوز به المستعير المكان المسمى ثم عاد اليه فمضى من
 ان يرددها على المالك قيل هذا اذا استعارها ذاهبا لا حائطا اما اذا استعارها ذاهبا
 وجائبا فببراء وهذا القائل يسمى بين المودع والمستعير والمستاجر اذا اضافوا
 ثم عادوا الى الوفاق ببراء من الضمان اذ اكانت مدة الايجار والاعارة والاعارة
 باقية ومن المتيقن من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان ما لم يرددها على المالك سواء
 استعارها ذاهبا وجائبا وهذا القائل يقول ان المستعير والمستاجر اذا اضافا ثم عادوا
 الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان بخلاف المودع اذا اضاف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ

والقول الاول شبه اليه مال الشيخ الاسلام خواهر زاد كذا في النظرية الا في الوكيل بالبيع
 مثلا وكيل البيع لو خالف بان استعمل الفقه عاد الى الوفاق وباعه جاز او لو كسب بالاحتفظ
 وفي احد ادي اذ التقى المودع في الودعة بان كانت دابة فربما او ثوبا فليس هو عبدا
 فاستخدمه او او دعه عند غيره ثم ازال التقدي ورد اليه زوال الضمان وقال ان في الاستبراء
 من الضمان لان عقد الودعة ان يقع حين صار ضمانا فلا يبرأ الا بالارادة المالك ولنا انه
 مانور بالاحتفظ في كامل فاذا خالف في البعض يرجع الى المأثور به والامر لا يبطل بالتقدي
 بدلالة ان من وكل رجلا ببيع عبده فشيء الوكيل نسخة او شرطه ثم باعه بغيره بالامر
 بالمقدم واذا لم يبطل الامر صار في البناء محملا على وجه الودعة فلهذا لم يفسد وهذا
 اذا كان الركوب والاستخدام والتسليم بنفسه فانما اذا انفصل فانه يفسد لانه
 يصير جابرا لجزء من وجه التقدي فلهذا ضمن واما المستعير اذ التقدي ثم ازال
 التقدي فانه لا يبرأ من الضمان الا بالارادة المالك انتهى او الوكيل بالاجارة
 او بالاستئجار والمضارب والمستعير اذا خالف ووقع لنقص في حاجته ثم عاد
 الى الوفاق عاد مضاربا ومستعيرا والشريك غنا او معاوضة اذا خالف ثم
 عاد الى الوفاق عاد امينا والمودع مستعيرا وهذا ايضا اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
 برعي عن الضمان وهي اي المستثناة المذكورة المذكورة في الفصول الا المستثناة
 الاضرة فهي في المبسوط وفي اجماع الصغير المودع اذا سافر حال الودعة فلهذا
 لا يضمن غننا لان المفارة تمت الاحتفظ اذا كان الطول امينا وهذا يملك الاب والوصي
 في مال الصبي وقال ان في رجة الله تعالى ليس له ان يبيع لان الاحتفظ المصارف هو الاحتفظ
 في الامصار وصار كما الاحتفاظ بالامر واجوب ان المعتاد كونه في المصارف لا يحتفظ ومن
 يكون في المفارة يحتفظ ماله في خلاف الاحتفاظ باجر لانه عقد معاوضة فيقتضي
 التمسك الى مكان العقد الودعة المودع لانه ما رضي فخطه غيره فان الناس يتفاوتون
 في الامانة وصار كما لو كسب والمضارب ليس له ان لو وكل والمضارب لان الشئ
 لا يتحقق ملكه ولو او دعه وتملك عند الثاني فالضمان على الاول وقال بعض اربابها
 شاء لان الاول خالف لما بينا والثاني تقدي حيث قبض ملكه غيره فانه ضمن
 الاول لا يرجع على الثاني لانه ملكه بالضمان مستثناة فيكون مودعا مملوكه وان ضمن
 الثاني رجع على الاول لانه انما حقه ذلك بسببه ولا في حصة رجة الله تعالى
 ان الفرق انما جازي من الاول لان حجة الدفع لاوجب الضمان حتى لو تملك الاول
 حازر لا يضمن فان غاب الاول فقد ترك الاحتفظ فيضمن والثاني لم يترك الاحتفظ كذا
 في شرح المختار والنفار والنور والانهن فان فعل شيئا من ضمن والمستأجر
 على بناء المفعول لوجوب بعار ولا يبرهن والعارية تعار اذا اختلف باختلاف

المستعير

وفي اجماع الصغير

المستعير كسفي الدور وخدمة العبد والنور لان الاجارة اقوى لانها لازمة فلو ملكه
 لزم لزوم مال البعير وهو العارية او عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة كذا في البحر فان اجرها
 فقطب جفن وهذا عندنا وعند ان في رجة الله تعالى ليس له ان يبيعها لان ابا حنيفة المنافع
 غير قابضة للملك والمبايع له لا يملك الا باحسان وهذا لان المنافع غير قابضة للملك لكونها
 معدومة وانما جعلها موجودة في الاجارة للضرورة وقد انقضت بالاجارة ههنا ولنا ان
 تجديك المنافع فيملك الاعارة بالموصى له باحسانه والمنافع اعطيت قابضة للملك في الاجارة
 فيجعل كذلك في الاعارة دفعا للحاجة كذا في اجماع الصغير والفروع بين الودعة
 والعارية ان الامساك في العارية للمالك لانه بعد مضي الوقت له بناء على القبض السابق
 وهو كان للمالك وفي العارية الامساك بعد مضي وقت المدة لنفسه لانه بناء على القبض
 السابق واذا كان لنفسه وعدم الضمان في الوقت كان للماذن ولم يوجب بعد مضيته ولان
 مؤنة زدة المستعار على المستعير وكانت له المالك ردة على عقد انقضاء المدة فاذا
 لم يرد فمكانه امتنع عن الرد بعد طلب المالك وفي الودعة مؤنة ردها على المالك كذا
 في التذرية فيل يودع المستأجر والعارية اذا اخرج اعارتها وهي اي الاعارة
اقوى من الابداع المفرد اذ هو الامر بالاحتفظ بلا انتفاع فيضيق الادنى بالظن الاول
 وقيل لا يودع المستأجر والعارية لان الامين لا يملك اي الامانة الى غير عياله
 اي العجز عن لا يبرهن حوزة وانما جازت الاعارة لانه ذن المعير والموجر لما طلاق اي
 لا طلاق الاذن في الانتفاع وهو اي الاذن معدوم في الابداع فيبقى على اصل حجر فليس له
 الابداع فان قيل اذا اعار فهداودع فلما الابداع منه ضمنني لا قصدني والاصل انه
 شئ تنقلا ما يبطل قصدا ويشبه تضمننا ما يبطل تفرجا لا يبري ان بيع حمل الامة صح تنقلا
 لا وجوده ولا نظاير كثيرة في الكتب والرهن كالودعة فقل لا يبرهن به المودع لا يبرهن
 به المرهن الا الودعة لا يضمن بالتلف بخلاف الرهن فانه يقبض بالدين كذا في جامع
 الفصل بين ثم الرهن لا يودع ولا يعار ولا يوجر ولا يرهن ولو فعل شيئا منه بهير
 منعديا ولا يبطل عقد الرهن وقد ذكر في بيان عشرة اشياء اذا ملكها انسان
 ليس له ان يملك غيره لا قبض القبض ولا بعد الاداء الوكيل ليس له ان يوكل فيما وكل فيه
 لانه فرض عليه التفريق دون التوكيل والناس يتفاوتون في الاراء وقد رضي برأيه دون راي
 غيره فلو اذن له في ذلك جاز الثانية والثالثة المستعير والمستأجر ولو فعل مثلها ذكر له
 صورتيه فالمستعير اذا استعار دابة ليكرهه ليس له ان يعيدها لغيره الا ان يكون اقرب

ذلك واباحه له ولو استعار قباء او قنصا ليلبس ليس له ان يعيده لغیره بدون امره
والاصل في ذلك ان العارية اذا كانت مما يختلف باختلاف المستعملين وليس لغير
ان يعيده بدون امر المعير وان كانت لا يختلف يجوز والمستاجر لو استاجر دابة
ليركبها بنفسه ليس له ان يواجرها لغیره كما مر والى ذلك ان يقول ركبوا وليست
فيها اي في العارية والاحارة **الرابعة** المضاربة يفتح الرء ليس له ان يضارب
عزبه بغير اذن **الخامسة** المراهن لا يمكن ان يرهق الزهن بغير اذن الرهن فانه رضي
بحبسه لا يجبس عزبه فان فعل فذلك عند الثاني كان للمالك ان يفتح ايهما شاء
فتعنه الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على اخر وان ضمن الثاني له الرجوع على الاول
السادسة القاضى ليس له ان يستخلف بدون اذن الامام ولم يذكر في صحيحنا هذا
وذكرها في الهداية وخبرها وهي مقبولة على الوكيل **السابعة** المستودع لا يمكن
الابداح عند اجنبى الا ان ياذن له لان المالك انما رضي بيده دون يد غيره والابداح
يختلف في الامانة والبضائع لا يتحقق مثله كما مر **الثامنة** المستضعف
لا يمكن الابضاح فان البضع وهلك كان ارب المال ان يفتح ايهما شاء وان سلم
وحصل الربح كان **التاسعة** رجل اخذ ارضا وبذرا ليزرعها ولم يقل له صاحب
الارض ان يعمل فيها بذرايك لا يدفع اليه غيره مزارعة فان كان التذر من قبل الآخر كان
له ان يدفع اليه غيره مزارعة على كل حال ولم يذكر **العاشرة** كذا في شرح المنظومة
لا من **الحفنة** **واما الوضى** فملك الابداح والاحارة دون العارية وكذا المنول
على الوقف وفي وصايا الولوالجية والوباع الوضى شيئا من تركته الميت نسفة فان
كان في ذلك رزق لليتيم لا يجوز وان لم يكن رزق كان لا يخفى عليه التجهود والمنع
عند حلول الاصل يجوز ولو باع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والآخر بالف ومائة
والاول اقل من الثاني ينبغي ان ينبع من الاول الذي لا يخفى عليه المنع والتجهود
عند الطلب وكذلك اجارة دار اليتيم ممن راي ولو قتل في تافه في ديون الميت وامواله
ويضع له ولو دفع ماله لانه قائم مقام الاب والاب يملك هذه الاشياء فكذلك
الوضى انتهى **والواصل** يقبض الدين لغده اي بعد القبض مودع فلا يمكن
التكاثرة اي الابداح والاعارة في جامع الفضولين ما نصه يقبض دينه
وكالته فهو ودعة عند الوكيل فلو سافر به او ضلقة في اهله او وضعه عند من في عياله
كخادم وعزله لا يفتقر ولو اودع غيره ضمن انتهى **العامل لغده** امانة لا اجر
له الا الوضى والناظر في خفيان بعد رجوع المثل اذا عمل الا اذا شرط

الواقف للناظر شيئا من غلة الوقف في بيخته ولا يسخفان اي الوضى والناظر
شيئا الا بالحق فلو كان الوقف طاحونة في بذرصل بالمفاطعة والموقوف عليه
يستغله بنفسه فلا اجر للناظر لان الناظر بمنزلة الاجنبى والاجنبى يستحق
الاجر ما زاد العمل ولا يحول في الطاحونة والله تعالى اعلم كما في **الحاشية** ومن **هنا**
يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا اصيل عليه اي على المسقف المستحقون
ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفضولين **الواصل** يقبض الودعة اذا سجي
له اجر الباني لا اي على ان ياترها وباشهر به حاز بخلاف الوكيل يقبض الدين فانه
لا يصح استبقاؤه الا اذا وقف له وقتا وكذلك اذا وكله باحضرة وجعل له على
ذلك اجر لم يجز الا ان يوقف وقتا معلوما والوقت ان مدة النفاذ في مجهول وربما
ينتهى القبض في ساعة واحدة وربما يقدر القبض فلا يمكن القبض الا بعد مدة فان
وقف لذلك وقتا جاز لا ارتفاع اجبه له اما في الودعة استأجره ليعمل معلوم في مدة معلومة
لان قبض الودعة ونظره مشتمل على حال اتمام البدع على الودعة في جميع الاحوال وبخلاف
الوكيل باحضرة لان مدة احضرة مجهولة فان وقف المدة حاز لان اجبه له قد
ارفعه كذا في الولوالجية وفي **النزاهة** لو جعل للقبض اجر لم يصح وذكر الزيلعي
ان الودعة باجر مضمونة وفي **الصبرية** من احكام الودعة اذا استأجر المودع المودع
صح بخلاف الرهن اذا استأجر المراهن وفي **الحاشية** نفلا عن شرح الطحاوى والمودع
اذا شرط الاجر المودع على حفظ الودعة صح ولو شرط للمراهن على حفظ الرهن لا يصح
ومن هذا اجتنبت صارت واقعة بسو قد صورته الفاصلة اذا اودع المعصوب عند رجل
وشرط له الاجر على حفظه افترقا بانه يصح وفي الاصل رجل اودع الف درهم عند رجل
فانكر ان المودع اودع الف درهم عند المودع له ان ياتر بالف الذي صار دينه عليه بالتجهود
ولانه ظفر بجنس حقة ولو كان بخلاف جنس حقة ليس له ان ياتر عندنا انتهى وفي
النهاية اذا استأجر رجلا شهرا بدينه لحفظ ماله فانه لا يمكن استوفى ذلك المال واذا سافر
ضمن لانه بالاحارة الشترى منافعة وممكن ثم يحفظ يقع في حكم جناية في التناجر ويلزمه
بحكم ذلك المقام منع المال يمكنه التملك كما وجب عليه فاذا خرج صار مخالفا ولم يكن هذه المنافعة
مما يدخل تحت العقد فان المودع فانه يحفظ على سبيل المنفعة المونة بمنافع نفسه فلا يشتر
عليه اجر عن حرف منافعة الاجنبى لانه لا يمكن عليه الا بعد التملك كالعارية واذا كان كذلك
صارت الودعة تبعا له لان يكون هو نفع الودعة كذا في الاسرار انتهى

حتى امكن ادخاها الى امانة الى مسخرة قبل قوله كالمودع اذا ادخاها الى الرد
 والوكيل والناظر اذا ادخاها الى الموقوف عليهم وسواء كان ذلك الادعاء
 في حصة مسخرة او بعد موته الاخ الوكيل يقبض الدين اذا ادخاها بعد موت الموقوف
انه قبضه ودفعه له في حصة لم يقبض الا ببينة بخلاف الوكيل يقبض العين والقرض
في الولو الجبة وبهذا الفرق تقدم في الوكالة فليدفع ثمة القول للامان مع الامان
الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المنقول
الامان اذا خلط بعض اموال الناس ببعض امواله امانة بحاله فانه ضامن والمودع
اذا خلطه اي الوديعة بحاله او بوديعة اخرى بحيث لا يتخير ضمنه ثم لا سبيل
للمودع عليه عند حصة حصة رجح الله تعالى وقال اذا خلطه بجنسها شارحها
ان شاء مثل ان يخلط الدراهم البيض بالشود والحنطة بالحنطة والشعير كذا في
الهداية وفي النبايع اخلط على اربعة اوجه خلط بطريق المجاورة مع يتبر
التخيز يخلط الدراهم البيض مع الدراهم الشود وخلط الذهب بالفضة وهذا لا ينقطع
صواع المالك بالاجماع ولو هلك قبل التخييز هلك امانة كما لو هلك قبل خلط والثاني
خلط بطريق المجاورة مع تفرز التخييز يخلط بالحنطة بالشعير وهذا ينقطع صواع
المالك في بعض الروايات والثالث خلط بطريق المجاورة للجنس بالجنس يخلط
ذهن اللوز بذهن اللوز وذهن الجوز بذهن الجوز او لا يكون بطريق المجاورة
يخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالبيض وهذا ينقطع صواع المالك عند
اي حصة رجح الله تعالى وقال لا يهون خبز ان شاء شريكه ونحوه اختلف نظر
فيما اذا ابراء الخاطف فغدا في حصة لا يبقى له على المخلوط سبيل لانه لا حصة له
الا في صواع الضمان وقد يطل بالابراء وغندهما بالابراء ينقطع الضمان فتعاقب
الشركة في المخلوط وبهذا اذا خلط الدراهم بغدا اذنه فاما اذا خلطه باذنه
فجواب في حصة لا يختلف بل ينقطع المالك بكل حال وعن ابو يوسف انه صلى الاقل
تأنيلا لاكثر وقال محمد بن ابي بكر بكل حال وكذلك ابو يوسف في كل ما يخلطه بجنس
بعينه الاكثر والوجه حصة بقول بانقطاع صواع المالك في الحق ومحمد بن ابي بكر في الحق انتهى
ولو انفق بعضه في حصة فردة وخلطه به اي بالباقي ضمنه اي اجمع
لان المخلوط مال اي المودع وقد خلط بماله غيره فيكون استمرا كما على الوجه الذي تقدم
والعامل اذا استمال للفقراء شيئا وخلط الاموال ثم دفعه ضمنه لا رابرها ولا

الامان اذا خلط

بوجه

ولا يجزئهم عن الزكاة الا ان ياتوه الفقراء او لا بالاخذ وفي جامع الفضولين وابتلى
 اهل العلم والصلحاء بحسنة وهي ان العالم امره ان يستمال شيئا من جملة الفقراء وخلطه
 ببعضه ببعض يصير ضامنا لجميع ذلك فاذا ادخاها لصير مؤديا من مال نفسه ولا يجزئهم
 عن زكوتهم والخص في هذا ان ياتوه الفقراء او لا لذلك ليصير وكما عتبه بقضيه فيصير
 خالط بماله فلا يصح انتهى والمنقول اذا خلط اموال اوفاق مختلفة بضم
اذا كان في يده اوفاق والوافاق مختلفة وقد خلط غلظ صاها صاها الا اذا كان
ما دون الفضي والسحر اذا خلط اموال الناس وانما ما يباعه ضمن او البائع
اذا خلطه ضمن امعة الناس صاها صاها لان اخلط استمرا لا يكون شيئا للضمان
الا في موضع حوت العادة والعرف ظاهرا بالاذن بالاخلط كما حوت العادة بالاذن
من ارباب الحنطة للطمع بالاخلط اذا اتوا غلظهم غلظهم امانة ولا عرف في حق السحر
والبياعين خلطه عن الغنائ والامنة كذا في الولو الجبة ومن جنسه رجلان دفعا كانها
الارض لئلا ياتي عنها خلط المأثور ما لها فصدق ضمن الوكيل والوصي اذا خلط مال
اليتيم ضمنه الا في مسائل وفي جامع الفضولين في الفصل التاسع والعشرين لا يصح الوصي
يخلطه بماله ماله ثم رخص فخال للموصي ان يخلط طعامه بطعامه ويكمل بالملوك انتهى
لا يصح الامان بالاخلط مثلا المنقول لو خلط مال الوقف مال الوقف لم يصح وفاقا
كذا في جامع الفضولين وكذا القاضي اذا خلط ماله بماله غيره او خلط مال رجل بمال رجل
آخر والمنقول اذا خلط مال الوقف بماله غيره ضمن لا يصح وقيل ضمن كذا في جامع الفضولين
ولو انفق المنقول مال الوقف ثم وضعه في غيره او اذ الواحد لا يصح مطلقا ومنه
وحسنة برائته على وجهين اما انفاقه اي مثله في الشعر اي في مائة او ان يرفع الامر
الى القاضي فينصب القاضي من باخره فيبدا ثم يرد عليه كذا في الولو الجبة الامان
اذا هلكت الامانة عنده لم يصح الا اذا سقطت من يده شيئا عليه اي على الامانة
فهلكت كان ضامنا وكذا لو عثر فسقط لان المودع ما دون في الحفظ والامان
والفاد لم يتولد من الحفظ فيكون الفاد من غير ما دون فيه حتى لو سقطت الوديعة
من يد المودع فقدت الاضمان عليه لان الفاد حصل من الامان وانه ما دون فيه
ولو كان بساطا او سادة استغارة لبيسط فلا ضمان عليه في ذلك ولا عليه ابعده اما
عليه لانه ما دون بالبيسط من جهة المالك واما الاجير فلانه ما دون من جهة الاستاد
فانفق الفعل اليه كذا في الولو الجبة وفي البزازية الرقيق اذا كسب والنفق شيئا

من كسبه واودعه وبهلك عند المودع فانه يضمن اي المودع لكونه مال المولى
 مع ان للعبد بدعي معتبر حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه وفي اخره انه
 اذ عي على مودع العبد ودعيه العبد لا يضمن مع ان مال العبد لم ياله لانه لما وصلت
 الودعيه اليه من يد العبد لا يضمن دعوى مولاه كذا في البزارية وفي الولوالجية عند المودع
 رجلا ودعيه غاب لم يكن لمولاه ان ياخذ الودعيه تاجر اكان العبد او تجورا عليه
 لانه بالابداع صار اليد حقا له من وجه فان كانت الودعيه من املاك المولى وسب
 العبد كان للمولى ابطال بدعي المودع وان كان من املاك الغير وكان العبد كسبا بالابداع
 لا يكون له ابطال بدعي المودع فلا يثبت له الا ابطال بالملك بخلاف ما في ابطال ابداع فان له
 ان ياخذ من يد عبده وان احتج ان يكون ما في يد ملك الغير لان العبد مملوك فكان
 ابطال بدعيه حق المولى في الاصل فلا يثبت هذا الحق على المولى بالملك بخلاف ابطال
 بدعي الاجنبي المأذون له في شئني كاذبه امانه وصمانا ورجوعا وعدم رجوع
ويخرج عنه شئنيان المودع اذا اذن ان شئنا في دفع الودعيه الى المودع فله دفع
 له نعم استحققت بيمينه بعد اتمام امانه على المودع والحق يضمن الدافع
 لانه لم يرد على من اخذ منه كما في جامع الفصولين والثانية حمام مشترك بين اثنين
اخر كل واحد منها حصته لرجل نعم اذن اصد بها مستأجرة بالعمارة فغير لارجع
للمستأجر على الشريك ان كنت ولو عثر اصد الشريك اتمام الاذن لشركة فانه
 يرجع على شريك حصته كذا في الولوالجية ما نصه حمام بين اثنين استأجر نصيب
 كل واحد منهما مستأجر على حدة نعم ان المستأجر من النقص في مرتبه ذلك باذن موافقه
 فاراد ان يرجع على الذي لم يوافق منه نصيبه قال لا يرجع ويكون المودع في نصيبه متطوعا
 وانما كان كذلك لان هذا وجهان اصد بها موجب والاخر غير موجب اما المودع فمأذون
 عند محمد رحمه الله تعالى ان اتمام اذ كان بين شركتين فتر اصد بها نصيبه بغير امر شريكه
 كان له ان يرجع ولا يكون متطوعا لانه لا يمكنه الوصول الى الانتفاع بنصيب نفسه
 بدون نصيب شريكه فعلى هذا يحتج ان يكون المستأجر مقار المودع في حق نصيب شريكه
 فله ان يرجع واما غير المودع فلان المستأجر انما يرجع على موافقه النقص بعينه
 انه اذن له في ذلك وانه جائز في نصيب نفسه دون شريكه فله ان يرجع على نصيب
 شريكه فلا يرجع به على احد فلهما توجه الوجهان فقلنا ما نراه لا يرجع على شريكه احتياطا
لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مثل لو كانت سيفا فطلبه لغيره به

ظلم

ظلم ولو كانت كتابا خفية اقرار بالعبه او قرض كما في خافيه وعبارته هكذا امرأة او دين
 كتاب وصيته عند رجل خفية زوجه وامرته ان يبيع الكتاب الى زوجها بعد وفاته
 فدين من مرضه واراثة استرداد كتاب الوصيه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله
 تعالى ان كان في الكتاب اقرار من رجل بالزوج بماله او بغيره من الزوجه فله المودع ان
 لا يدفع الكتاب اليه وان كانت المرأة يسترد ملك نفسه بان كان القوطاس ملكا
 للمرأة كما في رد الكتاب من ذهاب حق الزوجه وقبضه اعانة له على الظلم قال الايري ان
 الودعيه لو كانت سيفا فارادت المرأة ان ياخذ من المودع لغيره رجلا ظلم فانه لا يدفع
 اليه لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا في يد من سوط وامره ان يبيع الصك الى غيره ان
 دفع اليه درهم فبين ثلثه اشهر فلم يدفع المديون اليه الا بعد سنة وجاء الطالب يريد
 ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم اوفى حق الطالب قبل مضي المدة
 او بعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب انتهى المودع اذا ازال النقص
زال الضمان الا اذا كان الابداع موقفا فنقص بعد عم ازاله لم يزل الضمان
 كما في جامع الفصولين المودع اذا اخرجها فغصب يعني اذا اطلقها صاحبها في حقها
 لانه لما طاله بالرد فغصبه عن حفظه فذلك هو ما لا يمكن غاصب مانع في غصبه
 فان عاد الى الاعتداف لم يرد عن الضمان لارتفاع العقد اذا المطالبة بالرد رفع
 من جهته وبجود دفع من جهة المودع ايجود الوكيل الوكالة وجود اصد المتعاقدين
 البيع فتم ارفع او لان المودع يمكن عزل نفسه بخبر من المودع كالموكل يمكن عزل
 نفسه بخبر من الموكل واذا ارتفع لا يعود الا بالجدد فلم يوصد الى بدنان كمالك
 بخلاف اختلاف في العود الى الوفاق ولو حجها عند غصبها فغصبها لا يضمن غدا في يوسف
 رحمه الله تعالى وقال زفر بن يحيى لما بينا ولابي يوسف رحمه الله تعالى ان ايجود عند غصبها
 من باب الاحتفاظ لان فيه قطع على الطامعين ولانه لا يمكن عزل نفسه بغير خبر منه ولا
 فتح بدون طلبه ففي الامر بخلاف ما اذا كان مخبر منه كذا في الهداية الا اذا اهلكت
قبل النقل كما في الاجناس يعني اذا كانت الودعيه منقولة ولم ينقل من مكانها حال
وجوده فاهلكت لاضمان عليه كذا في الخلاصة واما اذا كانت عقارا لا يضمن بايجود عند
حقيقته والي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لجدد رحمه الله تعالى في الاصح كذا في البحر
الودعيه امانه الا اذا كانت باجر مخفونة ذكره الزيلعي ونقد من يذهب الى ان
الكتاب للمعبر ان يسترد العارية متى شاء لعدم لزومها الا في مثل الاول من

لو استعاره لارضاع ولده وصار حينئذ لا يأخذ الا ثوبه لانه لو رجع الى الرذ فله
 اجر المثل الى الفطام **الثانية** منها لو رجع في فريش الفارز قبل المدة في مكان
 لا يضر على الشراء والكراء فله اجر المثل وبها في الخائبة وعبارتها هكذا رجع البغار
 من رجع امه ليرضع ابنه فله اجر المثل فلهما صارا الصبي لا يأخذ ثوبا الا من
 قال له المعير ان رد علي خادمي قال ابو يوسف ليس له ذلك وله اجر مثل خادمه
 الى ان يقط الصبي وكذا لو استعار من رضى فريش البغز وعليه واعاره اباه اربعة
 اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاد اخذه كان له ذلك وان لقيه
 في بلاد الشرك في موضع لا يضر على الكراء كان المستعير ان لا يدفع اليه لانه حرز بين
 وعلى المستعير اجر مثل الفريش من الموضع الذي طلب صاحبه الى اذ في المواضع الذي
 يجرد فيه كراء او شراء انتهى **والثالثة** فيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها
 لم يؤخذ منه حتى يجهد الزرع ولو لم يوقت لانه له به معلومة وتترك باجر المثل
 الى وقت الادراك اذا رجع لان فيه مراعاة احق في تحا في الاجارة اذا انقضت المدة
 والزرع لم يدرك يترك باجر المثل مراعاة للحا يابيه فان قال رتب الارض اعطيتك البذر
 ونفقتك وانجرت وكنت ما ذرعت له ورضي به المزارع فان كان لم يطلع من الزرع
 شيئا لا يجوز لان المزارع يصير بايع الزرع ويبيع الزرع قبل الثبات لا يجوز
مؤنة رذ العارية على المستعير لان الرذ واجب عليه لما ان فيه منفعة نفه
 والاجرة مؤنة الرذ فيكون عليه فائدة كونها على المستعير نظرا ايضا فلو كانت العارية
 مؤقتة فمضى الوقت وانسحب المستعير فملك ضمنها لان مؤنة الرذ عليه كذا في الترتابة
 الا في عارية الرهن كما في المبسوط وفي الخائبة في فصل من رهن مال الغير رجع اعار
 سلبا له حمل ومؤنة للدهنة فلهذا قالوا ان رذ العارية يكون على المعير فريش وبها
 غيرها من العواري في غير هذا يكون الرذ على المستعير لان هذه اعارة فيها منفعة
 لصاحبها فانه يصير مؤنة في يد المزارع والمعير ان يرجع على المستعير بيمينه فكانت
 بمنزلة الاجارة انتهى فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها من وجهين ما ذكرناه
 ان المستعير لو خالف ثم عاد الى الوفاق برضى عن الضمان الثاني ما ذكرناه هذا ويصل
 في المستعير الموصى له باخذ مؤنة فان مؤنة رذ العدة عليه كما في المستعير كذا في الترتابة
تخلف الامين عند دعوى الرذ او الهالك فينفى الترتابة وفي لا تثار الضمان
 مثلا لو قال المودع ردت الودعة اليك اوضا عن غدي وانكر المودع وقال لا

بل انقضت

بل انقضت فالحال المودع مع مجبته لانه منكر وجوب الضمان معنى لانه يقول الودعة
 عندك جردتها حين ادعيت الرذ وانقضت ففوت ضمانها والمودع ينكر ذلك فمكان
 مدعيها صورة ومنكر معنى والعدرة للمعنى فان اقام البينة فالبينة بينة المودع ايضا
 لان بينة المالك فامتن على نفى الرذ ولا علم لان هدي نفى الرذ الا من حيث استصحاب
 الحال فلم يفتي كما لو اقام منكر الذين بينة على انه لا ينبغي عليه الا انما فامتن على
 النفي والبينة على النفي لا تقتل لانه لا علم لان هدي نفى الذين الا من حيث استصحاب
 الحال فكذا هذا ولا يثبت الرذ بمجته حتى لو ادعى الرذ على الوصي وحلف لم يضمن
 الوصي كذا في ودعة المبسوط **لو رد الودعة الى عبد ربها لم يرد** يعني اذا رد
 الودعة على عبد المودع فضايع في يده يضمن سواء كان العبد يقوم عليه او لا يقوم
 عليه **يوالضجوع** فرق بين الودعة وبين العارية اذا ردتها الى عبد يقوم عليه والفرق
 ان العبد اذا كان يقوم على الدابة فصاحب الدابة يافره بدفعه الى المستعير وباسئداده
 منه اذا فرغت فبصير المستعير في الرذ اليه دالة وبهذه الدالة معروفة في الودعة
 فان صاحب الودعة هو الذي يتولى اسئداده عاده وانما اودعها لانه لم يرض
 بكونها في يد عبده وذكر القذوري والفقيه ابو الليث مثل ما ذكر شعبل الحجة وبه اخذ
 صدر الشريه رحمه الله تعالى وذكر الشيخ الامام الزاهد خواهر زاده يعني ان لا يضمن
 اذا ضاع في يده سواء دفعها الى عبد يقوم عليه او لا يقوم عليه لان الودعة امانة
 كالعارية واجوب في العارية هذا فكذا في الودعة كذا في الولو الحجة **واختلاف** الاضياء
 فيما اذ ردتها الى بيت مالها او دفعها الى بعض من هو في عياله نحو المرأة والاس الكبير
 الذي في عياله والاب اذا كان في عياله او اجمعه فملك فاما ضمان عليه لان المودع
 امان والامين انما يضمن بالتقدي وانما لو كان اتفاق وتترك الحفظ ولم يوجد واحد
 منها لانه وضع الودعة في موضع لوضع الحفظ ودفع المال الى من هو ما دون بالدفع اليه لان
 المودع لما اودع المال عنده فقد رضى بكون الودعة في يده والرضاء بكون الودعة في يده رضاء
 بكونها في يده من هو في عياله لان المودع اذا خرج من بيته فربما لا يمكن اخراجه الودعة
 مع نفه فيترك الودعة في بيته ومتى تركها في البيت صارت الودعة في يده من هو في
 عياله فلهذا قالوا المرأة اذا دفعها الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الا زوج في عياله
 والمراد من الاجبر الذي ذكرنا الاجبر خاص الذي استأجره من يدرة او من يدرة
 اما الاجبر الذي ينفى له ولغيره فهو كذا الاجانب يضمن المودع بالدفع اليه كذا في

غير المتيقن اذا دفع الدين الى احد الورثة ببراءة عن الدين في نصيب هذا الوارث خاصة دون من سواه
 من الورثة وكان من دفع من الورثة ان يطالبوه بقاء الدين ولو دفع الدين الى وصي المتيقن ببراءة عن الدين
 اصل لان الوصي اخذ الدين كالموصي فكان الدفع الى الوصي كالدفع الى الموصي مطلقا أما الوارث اخذ لنفسه فكان دفعه في حق
 لا في حق غيره وهذا الدفع الكفيل المكفول به الى وصي المتيقن ببراءة عن الدين وان لم يكن له وصي وله ورثة فودع الكفيل
 المكفول به الى ورثته في الوارث في حصة المودع اذ اراد الودعة الى المنزل المودع او الى احد من عياله
 ببراءة في حق ذلك الوارث فضايع لا يفيض كما في العارية وفي رواية الهذلي يفيض بخلاف العارية والوصي
 على الاول وبهذا اذا دفع الى الورثة لحفظ اعم اذا اخذت لنفسه على نفسه وهو دفع
 يفيض انتهى **ولو دفع المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت الودعة**
مستغرة بالدين ولم يكن الوارث مودعا والى اي وان كان الوارث مودعا فدفعت
 اياه فلا ضمان عليه الا اذا دفع لبعضهم يعني اذا كانت ورثة المتيقن جماعة فدفعت
 الى واحد منهم فانما ببراءة عن حصة المدفوع اليه واما عن حصة الباقي فلا براءة كذا
 في التاتراضية **ولو قضى المودع بها بالودعة** دية المودع بغير امره ضمن على الصحيح
 وذلك لان قضاء الدين الفاء لعين الحق من وجه حكم ومبادلة حقيقة لانه حق
 في الدين لا في العين فيكون المأخوذ بدلا عن دينه الواجب في الدية فباختيار الفاء
 بحق هذا الدفع وباختيار المبادلة لا بحق واحرمة اصل في دفع مال الغير فلا بد من حرمة
 مال في حق الدفع حراما فبقي سببا موجبا للضمان بخلاف صاحب الحق لانه لو لم
 يطلع الاصل فحقه يكون حقا اصلا فيحتاج الى الاخذ بصيانة حقه ومنه لم يطلع لغيره
 لا يودي الا ابطال حقه فبقي الاخذ في حق غيره حراما كذا في المحيط الرضوي ولا بداء
 مدنيون المتيقن بدفع الدين الى الوارث وعلى المتيقن دين وفي قضاء الاول واجبة لو كان
 للمتيقن على اخر فرض الف درهم فقضاه الى النعم الذي له على المتيقن الف درهم فان
 كان قال حين قضاء هذه الف الف التي ادعى عن قال المتيقن الذي له على فادبته
 عنه لا غير في جوازها والآخرون من دفع والالف للمتيقن عليه انتهى **ادعى المودع**
 دفعه الى ماذون مالكه وكذا قاله في المودع في بدائته لا في وجوب الضمان
 عليه اي على الماذون وفي المحيط الرضوي ولو قال المالك ادفع الودعة الى فلان فقال
 دفعته وكذبه فلان وضاع الودعة صدق المستودع مع مجبته ولا يفيض فلان ايضا
 لان المالك لما امره بالدفع الى فلان صار المدفوع اليه وكذا من حرمته بالقبض فصار
 دعوى المودع الرد على وكيله كدعواه الرد على المالك وفي دعواه الرد على المالك القول
 قوله فكذا في حق وكيله والدفع بقوله يثبت في حق بدائته عن الضمان ولم يثبت في حق
 المدفوع اليه لانه اقرار على الغير وذلك لا يجوز انتهى **المأذون له** بالدفع اذا ادعاه
 اي الدفع وكذا قاله فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كما لخصب والدين لا
 كما في فتاوى فارسي البداية مانعة من شخص اذن لا حرج ان يطالب زيدا الف درهم

من مال

وفي الوجز الاجارة اذا كان من فاسدة ووجب اجر المثل هو يجب بالغا ما بلغ بنظر ان كان فساد الاجارة لحالة
 المستحق من الاخر او لعدم النجاسة يجب اجر المثل بالغا ما بلغ حتى لو استاجر حائونا او دارا سنة بمانته درهم على
 ان يدومها المستاجر يجب اجر المثل بالغا ما بلغ لانه لما شرط المدة على المستاجر صار المدة من الاجر فكيف الاجر محجوب
 من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالبيعة بحكم الشرط فاستد
 على الدفع فبطل ذلك اجاب ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور كان له اجر المثل ولا يزداد
 مع مجبته وان كان مضمونا او دينيا لم يقبل قوله الا ببيعة انتهى **ومن الثاني** ما اذا اقر
 اذن المودع المستاجر بالنعم من الاجرة فلان من البيان وهي في احكام العارية من
 العمادي **رجل استاجر بغير امانة** فهو على الذهاب دون المجيء **ولو استاجر بغير امانة**
 عليه اي على الذهاب والمجئ جميعا لان في الاجارة ثبوت الرد على الآخر دون المستاجر
 وفي العارية على المستجير كذا في اجارة الولو واجبة **وفي وكالة الترازية المستضع**
لا يملك الاضاح والادراج والاضاح المطلقة كالوكالة المفوضة بالبيعة
 حتى اذا دفع الله لوبا وقال استردني به لو ناسخ كما اذا قال استردني به اي بهذا
 المال اتي ثوب شئت او اتي دابة شئت او اتي ثمانية اواب شئت فهو جائز
 لانه طرح بقبول الامر الى رآته على سبيل العموم وكذلك لو دفع الله الالف
 بضاعة وامره ان يشتري له بها ثوبا او ثوبا باص **والبيضاة** كالضاربة حتى
 لو سخي مكان البيضاة مضاربة فزال ذلك الضاد لانه نقول في الامر الى رآته في التفرق
 في هذا المال على العموم ولو لم يستحق بضاعة ولا مضاربة ولكن قال خذ هذه الالف فاشتر
 لي بها الاشياء كان جائزا لان هذا اللفظ اعم مما يكون من شجرة اشخاص الثياب والدواب
 فتكون نقول في الامر الى رآته على العموم فروع هذه المسئلة وبما اذا قال خذ هذه الالف
 فاشتر لي بها شيا حيث لا يتبع والفوق ان هذا ليس في لفظه ما يدل على تعميم النقول
 والسبب المستحق فجدول وهذا لا يفيض التوكيد وقال استردني بالف درهم اتي الاشياء
 شئت كان التوكيد صحيحا لما قلنا ولو قال خذ هذه الالف بضاعة فخذها جائز وهو
 اذن في ان يشتري له بها بخلاف ما لو قال خذ هذا الثوب بضاعة فانه يكون اذنا بالبيع
 في الموصفين لانه بهذا اللفظ يصير نقول الامر الى رآته في التفرق في المال المدفوع اليه
 الا ان التفرق في الدراهم عادة انما يكون بالاشياء وفي الثياب انما يكون بالبيع فيصرف
 مطلق الامر الى المعاد **الا ان المضارب يملك البيع** اي بيع ما اشترى والمستضع
 لا يملك الا اذا كان في لفظه ما يعلم انه قصد الاستدراج او نص على ذلك انتهى مثلا
 رجل قال اتي اريد ان اشترى هذا فاشترى به الرقيق والدواب والثياب فقال ارض خذ
 بهذه البيضاة فيمكن كان بهذا جائزا على الامر لانه يعلم بذلك المقدمة ان مراده شري
 الرقيق والدواب والثياب به فكان نصا على ذلك ولو قال اتي اريد اخذ الف درهم

البضاعة باللكه سرماية واصح ربح كبي يقال استبضعين البضاعة اذا جعلته لبضاعة وكذا
 البضاعة البضاعة وادعى بربوه كونه بربا من ارضي ارضي البضاعة اذا جعله لبضاعة او فبايوس
 البضاعة فبضاعة كل كسرة بربوه في سرماية بربا من ارضي ارضي البضاعة اذا جعله لبضاعة او فبايوس

فقال له صاحبه اني اريد ان ابيعك الف درهم فخذ هذه الف بضاعة
 كان هذا بربا لانه اخرج الف درهم على المقتمة المذكورة فتصير تلك المقتمة كالمعاد
 في كلامه فخرج من ان يكون لبضاعة مطلقة وهذا لا يكون له ان يشتري بها ولو قال
 اني اريد ان اشتري طيالة خاصة بناء على تلك المقتمة ولو لم يسبح من كلام
 واحد منها ما يدل على شئ ولكن قال فخذ هذه الف بضاعة في معنى كان هذا
 على الشراء بها وما اشتري بها من شئ فهو جائز على الامر لانه جعل الامر مفوضا
 اليه رآه على الاطلاق والموضع في ذلك عرف الناس وعادتهم كذا في وكالة الولوالجية
العارية كمالا حارة نفخ بكون اهلها كما في المنة القول للمودع في دعوى
الرد والهلاك الا اذا قال امرني بوضع الف درهم فخذها اليه وكذا في ربح في الامر
 فالقول ربح والمودع ضامن عند اصحابنا الا ببينة واما بيمين خلافا لابي الليثي
 لانه اقر بالسبب الموجب وهو الدفع الى الاجنبى لان الدفع ثبت بتصادفهما والاذن
 لم يثبت لخاصة فبقي الدفع متوقفا عن الاذن فانفذ موجبا للضمان ثم ادعى ما يبرأ به
 وهو الاذن فلا يصدق الا بحجة كما لو اقر بالبيع ثم ادعى سقوط الثمن كذا في آخر الودعة
من الاصل كحجر ربح الله تعالى المودع اذا قال لا ادري انكما استودعني وادعاهما رجلا
 وانه ان يحلف اهما والابينة يعطى اهما نصفين ونصف من بينهما لانه انكف ما
 استودع بحجر له وفي المحيط صورته هكذا رجل في بده امة او الف درهم فقال رجلا كل
 واحد منهما له او دعته هذه فقال المودع لا ادري انكما بده فانه ان يحلف اهما فالالف
 او الامة بينهما نصفان وعليه ثمة امة او الف درهم فانه ان يحلف اهما فالالف
 لهما شيئا لان كل واحد منهما يدعي كمال الف لنفسه وقد اوجب ذلك على نفسه فنكوله لانه انما يحلف
 لكل واحد منهما بالفراة انتهى ما روى وعليه دين وعنده ودعة بغير عيبه جميع
 ما ترك بين الغرماء وصاحب الودعة يقسم بالاحصص كذا في الاصل ايضا

كتاب حجر والمأذون
 حجر في اللغة مطلق المنع ومنه حجر الكعبة لانه منع من الدخول فيها وفي الشرع المنع عن
 انشاء مخصوصة او صاف مخصوصة واسما به الصوة والرق واجنون واما المأذون
 في اللغة الاعلام قال الله تعالى واذن في الناس باحج الآتية اي اعطى ومنه الاذن
 لانه اعلام بوقت الصوة وفي الشرع فاق حجر واطلاق التفرق لمن كان ممنوعا عنه
 شرعا فكانه اعطى بغير حجر عنه واطلاق التفرق واعلم الخبر بذلك ليعلم مملوه

الحجر عليه

الحجر عليه بالسنة هو حقة بعدى الانسان فحقه على العي بخلاف موجب مقام العقل
 وقد غلب في عرف الفقهاء على تذبذب المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل
 على فوائدها المصنعة به كالمصنعة في جميع احكامه يعني حكمه كحكم الطفل الذي لم يبلغ اولى وهو ممنوع
 الا في النكاح والطلاق والعقار والاستيلاء والتدبير وجوب الزكاة والحج والعبادات
 وزوال ولاية ابيه وجدة وفي صحة اقراره على نفسه بالعقوبات كما لو اقر على نفسه بوجوب
 القصاص في نفس لوفيه دون النفس وفي الاتفاق على نفسه وعلى ولده وزوجه ومن يجب
 عليه نفقة من ذوى الارحام من ماله وفي صحة وصاياه بالقراب من الثلث وهو كالبالغ
 في هذه الاحكام وفي الهدية والاصل عندهما ان كل تفرق يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه
 الحجر وما لا فلا لان السفة في معنى الهزل من حيث ان الهزل يخرج كلامه لا على
 ربح كلام العقلاء لا ببيع الهوا او مكابرة النفس بالنقصان في حقه فكذا في السفة
 وحكمه كالهدية في الكفارة فلا يكفر الا بالصلوم يعني لو نذر صدقة او هديا او ظهرا او
 حلف لا يدعيه القاضى ان يكفر بالمال بل بالصلوم لكل حين ثمانية ايام متتابعات وكذا
 يصوم في كفارة الظهار والفعل لان هذه الامور مما يجب بنفسه ولو فتح هذا الباب لبدد
 امواله بهذا الطلوع بخلاف ما يجب ابتداء بغيره مثلا ان اراد حجة الاسلام
 لم يمنع من ان يزوجها بايجاب الله تعالى ابتداء وليس له فيه صنع وفي الفرائض
 هو ملحق بالصلح اذ لا ثمة فيه ولا يثبت القاضى النفقة اليه بل يستحق النفقة من
 احواله بغيره عليه في الطلوع بالمعروف كقول المذنب في كذا في الزبلي
 حتى لو اعتق عبده عن كفارة ظهار ربح الفقه ولا يجزى به عتق اي عن نفقة ومبعض
 في فبنته ويصوم لها شهرين متتابعين واستشهد بهذه المسئلة للمنفق ليقول
 في مرضه عن الظهار روى ابي الهيثم وعليه دين مستوفى يجب على العبد العانة ولا يجزى به
 عن الظهار فكذا في هذا كذا في القاتل راضية وعامة في شرح ابن وهبان واما اقراره
 ففي القاتل راضية انه صحيح عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما انتهى يعني بياحه
 مسئلة الحجر بالسفة وفي شرح المختار قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا حجر على احو
 البالغ العاقل وان كان سفيا بفق ماله فيما لا يضره له فيه وقال لا حجر عليه ويخبر
 من التفرق في ماله نظر لانه لا حجرنا على الصبي لاحتمال التذبذب فلان حجر على السفة
 مع ببقته كان اولي ولهذا يمنع عنه ماله ولا فائدة فيه بدون الحجر لانه عليه التذبذب
 مما يعفوه من البياعات الظاهرة احسان وقد روى ان النبي عليه الصلوة والسلام

لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا اسره العدو لا يصير محجورا حتى الاحراز بدار حروب وبعد
 الاحراز يصير محجورا فاذا وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا والعبد المأذون اذا
 ابوع يصير محجورا فان عاد من السابق الاصح انه لا يعود مأذونا انتهى ومن هذا النقص
 علم ان قوله لا يصير المأذون محجورا فيها ليس على إطلاقه **أذن** لعبد ولم يعلم العبد لا يكون
 اذنا يعني اذا اذن المولى لعبد التجارة لا يصير مأذونا حتى العلم واذا علم صار مأذونا وكذا لو جرح
 على عبده المأذون الغائب لا يصير محجورا حتى العلم ولو اذن المولى لعبد الكفاية لم يحجب عليه
 حتى ان يعلم علم العبد بالاذن **الاستا** بوع لا يصير مأذونا كذا في خاتمة **الا** اذا قال
 المولى يا بوع اعبدني فانه قد اذن له في التجارة فيما يعود وهو لا يعلم صار مأذونا والحاصل
 انما يشترط علم العبد بصير مأذونا اذا كان المأذون مقصودا فاذا ثبت ضمنيا بان قال المولى
 لا يلهي الشئ بيا بوع اعبدني بهذا يصير العبد مأذونا حتى العلم فكان شراء العبد وبيعه
 منهم جائزا كذا في خلاصة بخلاف ما اذا قال يا بوع ابني ذكر في الزبادان وقال
 لو ان رجلا قال لرجل بع عبدك بهذا من ابني بهذا وبوصفه فقال الرجل للصغير بع منك
 بهذا العبد بالغ درهم وفتي الصغير ذلك فقال ان علم الصغير امر الاب جاز بعه من الصغير
 وان لم يعلم امر الاب فانه لا يجوز بعه اذ ذكر في بعض النسخ وذكر في بعض قال يجوز
 علم او لم يعلم وفي رواية لا يصير مأذونا ما لم يعلم فالحاصل ان المأذون بالنفوق اذا ثبت مقصودا
 بشرط صحة علم المأذون واذا ثبت ضمنيا لغيره يصح بدون علم العبد فهو على القياس
 والاستحسان عن بعض النسخ وعلى روايتين غدا البعض ومن من نخماس قال لا فرق
 بين مسنة المأذون ومسنة الزبادان وهو الظاهر ووزان مسنة الصبي من
 مسنة العبد ما لو قال الاب لغوم يا بوع ابني الصغير يصير المأذون ما دون علم الصبي
 امر الاب ام لم يعلم كما في مسنة العبد ووزان مسنة العبد من مسنة الصبي ما اذا قال
 المولى لرضع عبدك بهذا من عبدي وبنينا ان علم العبد بالمر المولى يصير مأذونا بشراء العبد
 وان لم يعلم واذا اشتراه لا يصح كما في مسنة الصبي واذا افرق بين المستملكين
فرع على ما اذا قال المولى لغوم يا بوع اعبدني فلانا فيما يعود كان للعبد ان يبيع غيره
 لان العبد صار مأذونا لما يبيع معه القوم الذين ارغم المولى بالمباينة والامر لا يتجزئ
 فاذا اشترى في حق البعض ثبت في حق الكل ولو ان ذلك القوم لما يبيعوا انما يبيع
 قوم اخرين لا يقع مباينتهم ولا يصير العبد مأذونا لان المأذون ثبت في ضمن مباينة
 القوم الذين ارغم فلما ثبت المأذون فثبت مباينة ذلك القوم **انه** كذا في الثاني خاتمة
اذا قال له آجر نفسك ولم يقبل من فلان او بيع ثوبه ولم يقبل من فلان كان اذنا

كذلك في خاتمة قال
 ومن من نخماس قال
 ما ذكر في حجة الله تعالى
 في الزبادان جواب القياس
 في الزبادان جواب
 وما ذكر في المأذون جواب
 الاستحسان ومن من قال
 لا فرق بين مسنة العبد
 وبين مسنة المأذون في
 رواية يصير مأذونا علم
 او لم يعلم وفيه اصح

بالتجارة

بالتجارة كما في خاتمة ما نصه المولى اذا قال لعبد آجر نفسك من فلان لم يكن ذلك
 اذنا في التجارة ولو قال لعبد بع ثوبه بهذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان بيع ثوب واحد من
 رجل بعينه واطاعة نفسه من فلان لا يتكرر ولو قال آجر نفسك ولم يقبل من فلان او قال بع
 ثوبه بهذا من فلان لم يكن ذلك يصير مأذونا في التجارة ضرورة ان لا يتعطل على الناس خدام
 مما يليكهم في التجارة ولو اذن له يوما واحدا او شهرا كان اذنا عاقل لان المأذون عندنا الحافظ
 فلما جفت التوقيت انتهى **ولو قال** اشتر ثوبا ولم يقبل ولا كبش كان اذنا وهي حادثة
 الفتوى فليحفظ فان تجرى في مواضع كثيرة **الاذن** بالتجارة لا يصير الشخص يصير حتى اذا اذن
 لعبد في التجارة في نوع يصير مأذونا في الانواع كلها وكذا اذا قال اذن لك في التجارة
 في مكان كذا في وقت كذا يصير مأذونا في الاماكن والازمان كلها بخلاف التوكيل فان
 ذلك يقتضي تخصيص التوقيت وبخلاف اذن الفتوى فانه بمنزلة التوكيل كذا في خاتمة
الا اذا كان المأذون مضاربا في نوع واحد فاذن للعبد في المضاربة فانه يكون مأذونا
 في ذلك النوع خاصة وقال الحنفى الاصح عدي العجم كما في الظاهرية ما نصه واختلف
 من تخارجهم الله تعالى في فضل وبيوان المضارب في نوع خاص اذا اذن لعبد في مضاربة
 في التجارة ان العبد يصير مأذونا في التجارة ان كان له ام في ذلك النوع خاصة منهم من يقول
 يصير مأذونا في ذلك النوع خاصة لانه انما استفاد المأذون من المضارب قال
 شمس الائمة الحنفى رحمه الله تعالى عدي انه يكون مأذونا في التجارة ان كان له الشئ
 في حق المأذون فكذلك انتهى **اذا راق** المولى عبده يبيع ويشترى فمكن كان
 مأذونا **الا** اذا كان المولى قاضيا لا يصير العبد مأذونا في التجارة والنفوق
 الذي يباينه لا ينفذ بمسكون المولى فانه اذا رآه يبيع شيئا من ملكه فمكن
 لا ينفذ كذا هذا الفرق كما في الظاهرية **الشفعية** اذا زوجت نفسها من
 كفوضت فان قصر عن مهر مثلها كان المولى الاخذاض ولو اختلفت من زوجها
 على مال وضع الطلاق ولا يلزم من المال لانه لا يخلل التزام المال بدلا عما ليس
 بحال ثم قال في الكسب ويكون الطلاق رجوعا لانه طلاق لا يقابله النكاح اذ
 فيكون رجوعا وهي كالشفعية اذا اختلفت من زوجها على مال يكون رجوعا بخلاف
 الائمة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بانها لا تملك من اهل
 الالتزام فان خلعت ذلك باذن المولى يجب المال في حال وان كان بعد اذن المولى كان
 عليه المال بعد الفسخ والطلاق يبطل يكون باضا حتى لو كانت الائمة مفردة

مجردة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعيًا لأنه لا يجب عليها المال في حال
 ولا بعد العتق كذا في الخاتمة **ولا يصح** إقرار المستعبد ولا الاستمارة عليه ولو أودع
 ابنه عند تجر فاجر الحجراته استملكه لا يصدق فلو صار مصلحًا بين ذلك بمثل
 عما أقر فان قال ما أقرت به كان صحا لو أخذته في الحال وإن قال ما أقرت كان
 باطلا لا يؤخذ به كالعبد الحجراته أقر باستملاك مال ابنه فأنه لا يؤخذ به في الحال
 وإن قال كان باطلا لا يؤخذ به كذا في الخاتمة **ولو دفع الوصي المال إلى البني بعد**
بلوغه سفيرا صوته ولو لم يحجر عليه صورته ينبغي إدراك معنى غير مصلح وهو في
 في حرج وصيته وحجر عليه القاضى أو لم يحجر فمال وصيته إن دفع مال إليه فدفع إليه
 فضاء المال في هذه ضمن الوصي لأن دفع المال إليه مع علمه أنه مضى لتبعية فبعض
 ولو أن صبيًا مصلحًا غير مفسد لم يدر ذلك فدفع الوصي إليه ماله وأذن له بالتجارة
 فضاء المال في يد الوصي الوصي كذا في الخاتمة **ولو حكر القاضى على** سفيرة
 مفسد يسخى الحجراته فاطلقة حرة تعني ثم دفع إلى قاض آخر فاطلقة ورفع عنه الحجراته وأجاز
 ما صنع جاز إطلاقه لأن قضاء الأول كان في فضل مختلف وهذا اختلاف فيه نفس
 القضاء لأن الحجرات الأولى ليس بقضاء لعدم المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ
 فضاءه وهو بمنزلة مال قاضى القاضى وهو حجراته فإذا اطلقة الثاني صح إطلاقه
 أو لأن قضاء الأول كان في فضل مختلف فيه وهذا اختلاف في نفس القضاء
 ولا يجوز للثالث بعد ذلك تنفيذ الحجرات الأولى قضاء الأول بالحجرات خلافا لاختلاف يعنى
 اختلاف أن القاضى إذا حكر على مفسد يسخى الحجرات ثم رفع إلى قاض آخر فاطلقة الثاني
 وأجاز ما صنع الحجرات صح إطلاق الثاني وما صنع الحجرات في ماله من بيع وشراء قبل إطلاق
 الثاني ولعله كان جائزاً لأن حجرات الأولى محبوسة فيه فيوقف على قضاء قاض آخر
 كما لو قضى القاضى وهو حكر ودفع قرض لا يتم فضاءه مالم يتصل به أمضاء قاض
 آخر فان رفع شيئاً من تبرعات الحجرات إلى القاضى الذى حكر عليه قبل إطلاق القاضى
 الثاني فنقضها وبطلانها ثم رفع إلى قاض آخر فان الثاني نفذ حجرات الأولى وقضائه
 فلو أن الثاني لم ينفذ حجرات الأولى لم يرد ما قضى الثاني بالاطلاق لأن القاضى الأول
 حين رفع إليه حجراته فامضاءه كان ذلك قضاء منه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه
 فنقض هذا القضاء فلا ينفذ البطلان الثاني حجرات الأولى **ووقف** الحجرات عليه بالشفعة
 باطل واختلعا فيما إذا وقف بأذن القاضى تصحى البتة يعنى أنا ذكرنا البايع
 صبياً سئل عن حجراته وقف صفة له قال وقفه باطل إلا أن ياذن له القاضى

ط
 وأجاز ما صنع الحجرات ثم رفع
 إلى قاض ثالث ينفذ حجرات
 الأولى ويبطل الثاني

والفقه

والفقه أبو القاسم حين قال لا يجوز وقفه وأن أذن له القاضى فيما احتيا بصحة الحجرات
 على كذا البالغ كما هو مذاهب إلى يوسف وحجراتها الله تعالى **ولا يصح** وقفه حجراته عليه
 بالشفعة عند الإمام الثاني يعنى فان بلغ البني سفيرا غير شافعين أن حجراته على
 لا يجوز حجراته إلى يوسف حتى ينفذ تصرفاته ولا يذم من حجراته على عتقه لأنه جعل حجراته بسبب
 الشفعة كما حجرت بسبب الدين وذلك لا يكون إلا بقضاء القاضى كذا هنا ولا يذم
 من إطلاق القاضى خلافاً لحجراته أي في الحجرات والاطلاق يعنى عند حجراته يكون حجراته من غير
 حجراته على حجراته بسبب الشفعة كما حجرت بسبب الصبا والجنون وذلك يكون من غير قضاء
 فيكون حجراته إلى أن يوزن له وكذا لو بلغ الصغير مصلحاً فاحجراته بحاله وأقرت بدون يوسف
 ونفذت وغير ذلك ثم وصار حال يسخى الحجرات فما صنع من التبرعات قبل القضا
 يكون نافذة وما صنع بعد ما فسد يكون باطلاً عند حجراته حتى لو رفع إلى القاضى فان القاضى
 يحضى ما فعل قبل القضا ويطلب ما فعل بعد القضا لأن عند حجراته هذا العارض بمنزلة
 الجنون والصبا والوصية أو الجنون يكون حجراته من غير حجراته وعلى قول إلى يوسف بنفس القضا
 لا يصح حجراته مالم يحجر عليه القاضى حتى لو رفع ذلك إلى القاضى حكر عليه ونحضى ما فعل
 قبل الحجرات وهو عند بمنزلة الحجرات بسبب الدين قال حجراته الجنون والصبا والآخرة
 أصداها أن تصرف الوصى في مال الصبي جائز وفي مال الحجرات باطل والثالث أن عتق
 الحجرات وتبذره وطلاقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث الحجرات إذا وصى لوصيته
 جاز وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والرابع جارية الحجرات إذا صارت لولد
 فادعاه بنيت بسببه ومن الصبي لا يثبت كذا في الخاتمة **فما يثبت** حرمته لصحة
 الحجرات عليه كما في خزانة المفتين **ووقف** حادثة حجراته على سفيرة ثم ادعى الشفعة الزند
 وادعى حقه بقاءه على الشفعة وبرهنا فلم يرد فيه نقلاً حرجي وبينه تقديم بينة
 البقاء على الشفعة لما في المحيط من كتاب الحجرات الظاهر زوال الشفعة لأن عطفه
 أي الشفعة ذكر هذا التعليق عند ذكره في دليل إلى يوسف قوله على الشفعة لا حجرات إلا
 حجرات القاضى وقال الإمام الزيلعي وغيره في باب الخالف إذا اختلف الزوجان في
 المهر فمضى لمن يبرهن أي من أقام البينة لأنه لو رد دعواه به وهي كاسمها مبينة
 فان برهنا لم يبرهن له مهر المثل ثم قبل ببينة لانه أي البينة للامتنان فكل بينة
 شهد له الظاهر لم تقبل مثلاً إذا كان مهر المثل يسيراً للزوج بان كان مثلاً يدعيه الزوج
 أو أقل كانه بينة المرأة أولى لأن الظاهر يسيراً للزوج وبينته المرأة تثبت خلاف

خلاف الظاهر فكانت اوله وان كان مهر المثل يشهد بان كان مثل ما تدعي المرأة
او اكثر كانت بنية الزوج اوله لانها تثبت الخط وبه خلاف الظاهر والبنية للامانة
على ما بيناه وان كان مهر مثل لا يشهد بان لاله بان كان اقل مما ادعت المرأة و
واكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح انها منبتران لانها استوفيا في الامانة لان بنية
تثبت الزيادة وبنية تثبت الخط فلما يكون احدهما اوله من الاخرى
وهنا بنية زوال الشقة تشهد له الظاهر فلم يقبل وفي الصبي اذ يبلغ حكم الشرع
بتوجه الخطاب اليه فالظاهر زوال ما يقتضي الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحججه لانه مع
وجود البلوغ صار الظاهر بقاء الحجر ولم يوجد بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافه فالظاهر
بقاؤه المأذون اذا حققه دين بغيره ورغبة الا اذا كان اجبر في البيع والشراء
كما في اجارة مئنة المكنت ما لفته استأجر عند ابيع و يشترى حاز ولو حقة دين
اخذ المشتري لذلك ولا سبيل للفرار على العبد انتهى وقيل لا يحتاج الى استئذنه
اذ ليس بمأذون بل كوكيل عن المشتري وقيل لانه بما يفتح الاجارة كالمدة فانهم انتهى
العبد المأذون المملوك اذا اوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يجر العزم ليس له ذلك
كان العبد ملكا للموصي له اذا كان يخرج من الثلث وملكه كما يملكه الوارث والدين
في رقبته ولو وهبه في حال حيوانه فله العزم الطاهر ويبعده القاضي في فضل من كنهه فله الواهب
وان اجازت الية لا سبيل على العبد حتى يفتق كذا في خزائن المفتين في الوصايا

الشقة

كتا هي في اللغة مأخوذ من الشفع وهو الضم ضد التوتر ومنه شفاعته النبي عليه الصلوة والسلام
لانه يضمهم اليه فانهم من شفع الرضف فحقا اذا كان فردا فصار له ثلث الشفع
فيما نحن فيه يضم المأخوذ اليه فله ذلك سمي شقة وفي الشرع هي تلك البقعة
جبر على المشتري بما قام عليه ومعناه اللغوي موجود فيه وهو الضم وزيد عليه اوصاف
من التملك للبقعة على وجه الجبر وسبب اتصال ملك الشفع بالمشتري لانه يجب
لدفع حرز الدين عنه على الدوام بسبب سوء المعاملة والمعاملة من حيث اعلاء الجدار
واقاد النار ومنع ضوء النيران وازالة الغبار وابقاء الدواب والصغار لا سيما
اذا كان بضاعة كما في صنوع السجون معاشرة الاصدقاء وشروطه ان يكون
المحتجز غائرا سفلا كان او علوا احتج القسمة لولا وان يكون العقد مائة مال كان
وكثيرا اخذ الشفع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشروطه جواز الطلب
عند تحقق السبب وصفتها ان لا يخرجه من شرا مبداء حتى تثبت بها ما

ما بينت

ما بينت بالشراء بخلاف الرواية والعيب وهو المعنى من قوله هي بيع في جميع الاحكام
يعني واذا قضى القاضي للشفع او ستم المشتري بينت بينهما احكام البيع من خيار روية
وخيار عيب والرجوع بالتمتع عند الاستحقاق الامانة الفرز فانها في ضمان الفرز ليس
في حكم البيع لان الشفع لا يرجع بضممان الفرز ليجري الاخذة من يد المشتري جبر او لذا
فرج بقوله فاذا استحق المبيع بعد البناء فلما رجوع للمشتري على الشفع صوابه فلما رجوع
للمشتري على المشتري صورته ان الشفع لو اخذ الارض بالشقة فبني فيها او غرس
ثم استحق فطاف المشتري الشفع بالفلح ففعل البناء والغرس رجع الشفع على المشتري
بالتنم لانه ثابت ان المشتري اخذ التنم من الشفع بغير حق لان الارض لم يكن في ملكه
فبغيره منه التنم ولا يرجع بغيره البناء والغرس لا على البائع ان كان اخذها منه
ولا على المشتري ان اخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالفلح وعن ابن ابي اوفى انه
يرجع به لانه يملك عليه فكان كالمشتري ووجه الظاهر والفروع بان الشفع وبان
المشتري ان المشتري صار موقرا من جهة البائع لان البائع لما اوجب البيع له في الدار
صار غائرا والموقر يرجع الى الغار بما يلحقه من الضمان واخر ان اما هذا الشفع ما
ما صار موقرا من جهة المشتري لانه يملك الدار عليه على كره منه فلما يرجع بغيره البناء عليه
فهذا فضل لانه من موقفة كما هو مذهب له اذ ابني او غرس في الارض ثم استحققت
فطاف المشتري الموقر له بالفلح ففعل البناء والغرس لم يرجع على الواهب بسبب
لان الية عقد تبرع وهو غير عامل له فلا يستحق التامة فلما بينت به الفرز بخلاف
الوردية لان المودع عامل له وبخلاف المعاوضات لان عقد المعاوضة يقتضي التامة
فيكون كل واحد منهما مملوكا لوصف التامة بالاقدام على العقد فاذا لم يستلم له صار
موقرا في جهة ف يرجع عليه بما لحقه من الفرز كذا في الزبلي وكما المالك القديم مثلا
اجارية الماشورة اذا اخذها المالك القديم من مالكه الجديد فيمنها او بالتنم في
فما سئلها ثم استحققت من يده ومن الولد رجع عليه بما دفع اليه من البقعة او التنم
ولا يرجع بغيره الولد لانه لم يورثه بخلاف ما لو كان مشتريا حيث يرجع بها على البائع
لانه موقر من جهة كذا في الزبلي واستيلاد الاب يعني رطل استولاد جارية ابنة
ثم استحققت من يده ومن قيمته الولد لا يرجع على ابنة لانه لم يورثه بخلاف البائع
صوابه بخلاف المشتري فكلتا مثل فروية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر
في حق الشفع كالاصل مثلا اذا وقع الشراء بين موقر الى ستة فخر الشفع

وطلب الشفعة واراد ان ياخذها الى ذلك الاصل فليس له ذلك الا برضاء المأخوذ منه
 ويقول القاضي له اذ لم يرض المأخوذ منه اما ان تنفذ الفسخ حالا او ان تصبر حتى يحل الاصل
 فان نفذ الفسخ حالا وكان الاخذ من البائع يفسق الفسخ عن المشتري وان نفذ الفسخ
 حالا وكان الاخذ من المشتري يبيع الاصل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع
 ولابنه مطالبة المشتري قبل حل الاصل وان صبر حتى حل الاصل فهو على شفعته لكن يكون
 الاصل معلوما فاما اذا كان مجهولا نحو اقصاء والديان والبناء ذلك فقال الشفع
 انا ابيع الفسخ واخذها ما لم يكن ذلك كذا في التاخر فانه لان المشتري ملكا بشراء
 الفسخ وهذه احدى اركان ابطال الشفعة كذا في الولوالجية وببردها اي الدار
 المشفوعة على البائع عند الرتبة ان شاء وبالعيب ايضا وان شرطه المشتري العداوة
 منه لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان
 قبله فشراء من البائع لتحول الصفقة اليه فثبت له اختيار ان فيه لان المشتري ليس له
 بناء على الشفع فلا يبيع بشرطه ورويته في حقه ولا يملك الدار للمشتري
 ودل على هذه المسئلة على الفسخ دون التحول اي تحول الصفقة قال الاسيحا
 والتحول اصح والالبطلان به **المعلوم** لا يورق للمؤهوم وشرط جواز الفسخ
 بالشفعة عند طلب الشفع وهو طلب التفرع عند الفسخ حصة المشتري سواء
 كان الدار فيه يده او في يد البائع لان المسمى عليه هو المشتري سواء اخذ الشفع
 الدار منه او من البائع فان كان الدار في يد البائع بشرط حصة المشتري والبائع
 لان البائع يصير خفا عليه بذا وملكه لان شراء المشتري يفسخ فيعود الى ملكه
 ثم يملك عليه وان كان الدار في يد المشتري فالصحيح انه لا يبيع الطلب من البائع
 لانه لا يبيع الطلب من البائع لانه عزم عليه لا بد ولا ملكا في حال كذا في
 الولوالجية فلو قطع بكيني رجلين فخر احداهما اقتصر ولما خسر نصف الدية
 معناه اذا خسر احداهما وغاب الآخر كان هذا خاسرا ان يستوفى ولا ينتظر الغائب
 لان صوم كل واحد منهما في كل البد واستيفاء البعض لمكان الخراجة اذا كان غائبا
 استوفى خاسرا ولما خسر اذا خسر دية يده لانه او في ذلك حقا مستحقا عليه وبهذا اختلف
 الفصاح في التفرع اذا خسر احداهما وقتله لم يجب للآخر بلقي لان فوائد حقه في الاستيفاء
 كان لغيبته لا لفسده في المحق فانها اذا اجتمعا واستوفيا صار كل واحد منهما مستوفيا
 حقه على التمام فلا يجب معه الدية **فلمن حصة الشفعين** قضى له بكله كذا في
 جديان شرح الجمع **بائع ما في اجابة** العبد وهو شفعه فان اجاز البيع اخذها
 اي المشتري

الحق

بالشفعة والآب طلت الاجارة ان ردتها كذا في الولو الجنية مالتفة رجل آجوداً معلومة
ثم باعها فبقي مضي المدة والمستأجر شفعوه فابيع جائز بين البائع والمشتري موقوف
في حق المستأجر لقيام الاجارة فان اجاز المستأجر نفذ في حقه وقدر البائع على التمسك
لانه لطلت الاجارة وكان المستأجر الشفعة لوجود سببه ولو لم يجز البيع ولكن
طلبت الشفعة لطلت الاجارة لانه لا يحق للطلب الا بعد طمان الاجارة فزعم بين هذه
المسئلة وبين ما اذا باع من آخر داراً على ان يكفل فلانة بالنقص وفلان شفعوه فكفل
حينئذ لا يثبت الشفعة والقول ان في مسئلة الكفالة البيع لا يجوز ما لم يكفل لما كانت
الكفالة شرطاً في البيع فصار يجوز مضاعفاً اليه فصار بمنزلة البائع اما هذا البيع جائز
من غير اجارة المستأجر الا ان المستأجر خذ ان يبطل الشراء في حقه فصار بمنزلة
مالو باع داراً على ان فلاناً بائناً وفلان شفعوه كان له الشفعة استحق

الاب اذا اشترى داراً لابنه الصغير وكان شفعوه كان له الاخذ بها اي بالشفعة
وفي الولو الجنية رجل اشترى داراً لابنه الصغير والاب شفعوه فاراد ان ياخذها بالشفعة
كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال الابن يجوز فكذا هذا ومعنى اخذ كيف ياخذ بقول الشترين
واخذت بالشفعة والوصي كالاب يعني لو كان مكان الاب وصياً يجب ان يكون اجواب
فيه كاجواب في شراء الوصي مال الصغير لشفعه على قول من يملك الشراء وهو كالاب وعلى
قول من لا يملك له الشفعة ايضا لكن يقول الشترين وطلبت الشفعة ثم يرفع الى القاضي
حتى ينصب قيباً عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويبعث النعم اليه ثم يبيع به سلم
النعم الى الوصي كذا في الولو الجنية **اذا كانت دار الشفع ملازمة لبعض المبيع كان له**
الشفعة فيما لازمة فقط صورته رجل اشترى عشرة اقربة ملازمة والشفع ملازم بعضها
فليس له ان ياخذ الا ذلك البعض وكذا القرية وكذا الاراضي لان السبب موجود في
البعض فلا يثبت الحكم في الكل كذا في الولو الجنية **وان كان فيه قرون الصفقة على**
المشتري الفتوى على جواز بيع دور مكية ووجوب الشفعة فيها وفي الولو الجنية
شترى دور مكية حرته الله تعالى هل يبيع ليجب للشفع فيه الشفعة عن ابن خنيفة
رحمه الله تعالى واثبت ان ذكر في اجماع الصغير ان بيع الارض لا يجوز انما يجوز بيع
البناء فلا يجب للشفع الشفعة وعن الحسن عن ابن خنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز
والشفع الشفعة وهو قول ابن ابي عمير وحماد رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى لانه باع
المملوك ثلثة ابيات في الدار وكل واحدة فنون الاخر وكل واحدة لانسان فباع واحد

روح سجابه و زنده صالحه
 دنیور آن نام نفاخته که اکا
 نرفته قارشته به دنیور
 خالص و نفلد خطا
 و نول ارضه دنیور که ابد
 صلو و اعاج اثری او کدوب
 خالص بد اوله جی ارضه
 کلور اصبه و زنده و نفل
 و با خود غنی ایون نفل
 اولوب بجز اصلاح او نفل
 حاضر نارائنه دنیور
 او قیائوس

منه بيت فنهذا على وجهين ان كان طريق الكلي في الدار للباقي ان يشترك في الشفعة
 لانها سواء في شركة الطريق وان كان ابواب البيوت في الشفعة ان باع الاوسط
 كان للاعلى وللأفلى ان يأخذوا بالشفعة لانها جازية له وان باع الاعلى
 فالأوسط اولى لانه هو جار الملازق فان باع الاوسط فالأوسط ايضا اولى
 لما قلنا انه جار الملازق انتهى **يصح الطلب** من الوكيل بالشراء ان لم يستلم
 في موطنه فان استلم لم يصح وبطلت به المخارضة في صحة الوكيل بشراء الدار اذا اشترى
 وقبض وجاء الشفع و اراد ان يطلب شفعة من الوكيل فنهذا على وجهين ان
 لم يستلم الوكيل الدار الى الموضع صح وان استلم الدار الى الموضع لا يصح الطلب من الوكيل
 وتبطل شفعة هو المخارضة واجواب في الوكيل مع الموضع كاجواب في البايع مع المشتري
 صح الطلب من البايع ان لم يستلم الدار الى المشتري ولا يصح ان يستلم الدار الى المشتري
 هو المخارضة هذا هو الكلام في الطلب اما الكلام في التبرع والتبرع من الشفع له
 اي الوكيل صحيح مطلقا سواء كان الدار في يد او لم يكن والفروع ان الطلب للمتلبي
 والوكيل للتبرع ليس صحيحا في التملك والتبرع اسقاط صحة بيعه والشراء قائم
سبح بالبيع في طريق مكتبة بطلب طلب الموأينة فالطلب على ثلاث مرات طلب
 موأينة وطلب اشهاد وطلب عند القاضي الاول وهو طلب الموأينة في ظاهر
 الرواية بشرط فور علمه بالشراء ان طلب ثلث حقة وان لم يطلب وسكن حقتين
 بطل حقة لقوله عليه الصلوة والسلام والشفعة لمن والى بها اي طلبها على بين المبادرة
 والمساومة والثاني يقول المشتري ان اشترى على ان يطلب الشفعة او باي عبارة
 يفهم منه الطلب في داره بشرط من فله التي احدى حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا
 فشرطه لان الدار لا يصير معلومة الا تذكر الحدود والثالث يقول المشتري فلان دارا
 احدى حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا لان الدعوى انما يصح بعد اعلام المدعى به
 والاعلام يذكر احدى حدود كذا في الولوجية ثم يشهد ان قدر على طلب الاشهاد
 والا اي فان تجر عن طلب الاشهاد بنفسه بان لم يكن البايع او المشتري في الرفقة
 وتحت وكبلا بالطلب لطلب له الشفعة بهذا اذا كان وجد من يوعده او كتب كتابا يعني
 ان لم يجد من يوعده ووجد شيئا يكتب كتابا على يديه فيوكل وكبلا بالطلب بالكتاب
 وارشده والا اي فان لم يفعول ومضى بطلت شفعة لانه غير معذور فان لم يجد وكبلا ولا
 شيئا لم تبطل شفعة حتى يجد شيئا لانه معذور **ونبيل** جار مع الشريك صحيح حتى لو سلم
 الفتي فافترق فبطلت سكوتة بئرك فارسي معذور بكونه بئرك حتى آخره بخبر ان
 كونت بباده در اصطلاحه ساجح فغيره او لغيره او فبايوس

الشفعة يجوز في داره
 ودر ساجح وبيان مفادته
 استعمال اوله كونه تاجري
 او كيان وقت حاضرة
 مستعار او بوب بعد
 بطور ومكث في بوي لوان
 خالده استعمال اوله في
 او فبايوس

الشريك

الشريك لم يأخذ جار وفي فزانة الكحل من الاجناس قال رحمه الله تعالى عن هشام
 عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان فلانا باع لصفية فقال الشريك فطلب الشفعة وسكن جار مع الشريك
 شفعة فلما شفعة لجار لانه قد كان ساكنا يوم بيعه وليس له ان يقول انما سكت
 على الطلب لان الشريك كان حتى متى فكان ينبغي له ان يقول ان اخذ هذا الشريك
 والا انما قد طلبت المشتري **سلام** الشفع على المشتري لا يبطل به هو المخارضة لقوله
 عليه الصلوة والسلام من علم قبل ان يستلم فلا يجسوه **الابراء** العاوم من الشفع يبطل
 قضاء مطلقا ولا يبطل ديانة ان لم يعلم ان مثله دار بيعت فقال البايع او المشتري ا
 ابرئنا من كل خصومة لكن قبلنا فضلي وهو لا يعلم انه وجبت له قبله شفعة لالشفعة له
 في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى لو علم بذلك لم يبرها اما الاول فلانه
 البطل واما الثاني فلانه لم يرض بهذا الا بطل ونظيره هذا ما قالوا لو قال رجل اخر
 ارضي في حق ولم يدين ماله فبطلت شفعة في حق يصير في حق ولا يبقى له قبله شيء في القضاء
 ويبقى فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان يحال لو علم بذلك ارضى لم يبره كذا في الاول واجبة
 اذا **اصبح** المشتري النساء ما شاء كذبة فحاشا الشفع فهو مخير ان شاء اخذها
 بالشفعة واعطاه ما زاد الصبي وان شاء ترك الشفعة لان نقص صيغة
 لا يمكن كذا في الاول واجبة وفيه نظر فان المشتري اذا باي على الدار المشفوعة بناء
 كان للشفع ان ينقض ويأخذ الدار ولا يعطيه ما زاد فيه فكذا هنا **اخر** الشفع
 اى الطلب لكون القاضي لا يراها هو معذور يعني الشفع باجوار اذا خاف انه لو طلب
 الشفعة عند القاضي فالقاضي لا يرى الشفعة باجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة
 عند القاضي فالقاضي لا يرى الشفعة باجوار يبطل شفعة فلم يطلب فهو على شفعة
 لانه ترك بعدد **وكذا** لو طلب من القاضي احضاره فامتنع مثله لو كان شفعة عند
 التطل فامتنع القاضي من احضاره فهو على شفعة لان هذا عند فخر **البيهودي**
 اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن تاجره عذرا شرعا تعليل **الطاهي**
 بالشرط جائز حتى لو قال الشفع للمشتري كذا سكتك لك ان كنت اشترى لنفسك
 لم يكن سكتا اذا اشترى لغيره لان الشفع علق التسليم بشرط وصح هذا التعليق لان
 سكت الشفعة اسقاط محض كالطلاق والعناوة وهذا لا يبرئ بارذ وما كان اسقاطا
 محضا صح تعليقه بالشرط وما صح تعليقه بالشرط لا ينزل الا بقدر وجود الشرط ولم يوجد

الشرط فلا ينزل البيع ولو قال لا جني سكت لك شفعة هذه الدار لم يكن بشيا
 وكان على شفعة لانه كالحق لا جني في الدار فلا يصح البيع كذا في اللؤلؤ الحية
انكر المشتري طلب الشفع حين علم بالقول له اني لمشتري مع جنيته على
 نفي العلم فالمسئلة على وجهين ان انكر طلبه عند سماع البيع بان قال الشفع
 سمعت البيع قبل هذه النور او انكر طلبه في الشفعة بحلف على العلم بالله
 ما تعلم ان الشفع حين علم بالبيع لم يطلب الشفعة لانه يحيط بعلمه وان انكر
 طلبه عند لقائه بان قال الشفع طلبت هذا اليوم حين لقيت بحلف الشفعة لانه
 علمه به كذا في اللؤلؤ الحية وفيه اذا اختلف المشتري والشفع فقال المشتري
 بلفك اخذ ولم يطلب وقال الشفع طلبت حين علمت بالقول قول الشفع ويبين
 ان الشفعة وبكلمة لو قال الشفع علمت يوم كذا وطلبه وقال المشتري لم تطلب
 فالقول قول المشتري والفوق انه اذا قال طلبت حين علمت فعلم عند القاضي ظاهر
 للحال وقد وجد منه الطلب للحال فكان القول قوله اما اذا قال علمت منذ كذا فعلمه بالشرط
 منذ كذا ثبت عند القاضي باقراره وطلبه منذ كذا لم يظهر ويختص الا بالاثبات وتظهر هذا
 البكر اذا زوجت فبغيره اخر فزوجت واختصا الى القاضي وقال الزوج سكتن وقالت
 هي ردت فان ابراهم وقال ردت حين علمت فالقول قولها فان قالت علمت يوم كذا
 فردت فالقول قول الزوج هذا اذا لم يصدق الشفع المشتري اما اذا اصدق وقال
 نعم انتم تملأ منذ سنة وقال بطلب الشفعة والشفع على شفعتي لكن لم يكن في البلد
 قاض يعذر لانه لا يتمكن من الخصومة الا عند القاضي وان عرف انه كان في البلد قاض
 وبين يعذر وبين ينطق شفعة بين اصحابنا الاضاف عند الحنفية رحمه الله تعالى لا ينطق
 شفعة وعند محمد اذا اشهد على طلبه ولم يخبره المجلس الثاني ينطق شفعة وفي رواية
 ان ثمانية ايام واختار ما ذكرنا من هذا انتهى وبقول الشفع لم اعلم بالشرط
 الا ان لم يكن كان القول قوله وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال
 المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لقيت وقال الشفع طلبت الشفعة كان القول
 قول المشتري ويختلف بالله انه لم يطلب الشفعة حين لقيت ولو قيل للشفع متى
 علمت فقال امس او في لوي قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا ببينة انتهى
ادعي الشفع على المشتري انه اضرال لا بطلان يكتف فان لم يكن في الشفعة
 صورته دار جنيته دار اخرى فصدقه صاحب الدار من باحاط الذي
 يلي جاره على رطل بما كتبه وقبضه ثم باع منه ما بقي فليس للجار شفعة لانه

لا يسب

لم يسب جاز فان طلب الجار على المشتري بالله ما فعل الاول ضررا او فرارا من الشفعة
 لا على وجه التلجئة كان له ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقته لزمه ويوجب حلف
 فلا شفعة وان لم يكن كان له الشفعة لانه ثبت كونه جارا لما ذكرنا كذا في اللؤلؤ الحية
 وفي منظومة ابن وهبان خلافة وفي شرح ابن السحنة رطل المشتري من شفعة
 عليه بغير كذب ونسفة اعترافا بغير قتل فطلب الشفع الشفعة في البيع الاول
 ولا شفعة في البيع الثاني فلو اراد الشفع ان يحلف المشتري بالله ما اردت
 ابطال شفعتي بذلك لم يكن له ذلك لانه ادعي عليه معنى لواقته لا بيلزته انتهى وقال
 قاضيان بعد ذكر حجة من احكي المبطله للشفعة في هذه الفصول اذا اراد الشفع
 ان يحلف البائع او المشتري بالله ما فعل هذا فرارا عن الشفعة ان اراد يحلف البائع
 لم يكن له ذلك لان تكوله لا يكون حجة على المشتري وان اراد يحلف المشتري فله ذلك
 لانه يدعي عليه شيئا لواقته لا بيلزته وفي التخصيص المزبور لو اراد الشفع ان
 يحلف المشتري بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة كان له ذلك لانه ادعي عليه معنى
 لواقته لزمه ويوجب حلف وهو تاول وما ذكر في كتاب الشفعة انه اذا اراد الا يحلف
 انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك اذا ادعي ان البيع تلجئة انتهى وهذا
النقل موافق لما في المان ايضا المشتري الباب لانه الصغير اذا اراد ان يحلف مع الشفع
 في مقدار الثمن فالقول للاب بابا بيمين لانه يكره حق العكس للشفع بما يدعي ولا يمين
 عليه لان التكلول لا يفيد رجوان تباعا وطلب الشفع الشفعة بغيرها فقال البائع
 كان البيع بيننا بيع معاومة وصدقه المشتري على ذلك لا يصدقان على الشفع لانها اقرا
 باصل البيع فيكون القول قول من يدعي احوال الا اذا كان حال يدل عليه بان كان المنزل
 كثير القيمة وقد بيع بغير البائع مثله في يكون القول قولها ولا شفعة للشفع الا ترى
 في الوجه الاول ولو اختلف البائع والمشتري في هذه الصورة فقال البائع لعين معاومة
 وقال المشتري اشتريت لامعاومة كان القول قول المشتري وفي الوجه الثاني اذا اختلفا
 كان القول قول البائع كذا هنا هبة بعض الثمن نظير في حق الشفع يعني ولو حط
 بعض الثمن عن المشتري ياخذ الشفع بالبائع ولو حط الكل ياخذ بالكل وقال
 ان في حجة الله تعالى ياخذ بالكل في الوجهين بناء على ان يحط بالشفع باصل العقد
 وعندنا بل يتبع حط البعض باصل العقد لان العقد يصير بغيره فظهر ان المحطوط لم يكن
 ثمنه في العقد فجميع الثمن الا انه لا يصح حط الكل في حق المشتري لانه لا في ديننا

بغير معاومة
انما بيع

قائم في ذمته فصح الا اذا كان الله بعد القبض وفي النواذر ولو طلب الشفع
 الشفعة في ملك المشتري في هذا الموضع فصح الشفع بالهبة فليس له ان يسترد
 شيئا لان الهبة ليست بحط لان الهبة العاين لان العن صار عينا بالنسبة ولو وهب
 البائع حصة غير درهم من المشتري قبل قبض العن كان للشفيع ان يسترد لان
 هبة الدين لان العن في ذمته كذا في المحيط حط الرسول بالبيع لا بالقبض باصل العقد
 فلا يظهر في حق الشفع مثلا لو قتل رجلا ببيع داره فباعها بالف في حط على المشتري
 مائة درهم ونحو ذلك لما لم يفسد البيع ان بائرها بالشفعة الا بالالف لان حط الوكيل
 لا ينفذ ما حصل العقد كذا في المحيط له اي اصل دعوى في رتبة الدار وشفعة فيها
 يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الدار الى قبض ونحو والافان
 على شفعتي فيها صورته اصل باع دارا الى جيب دار رجل وهو شفيع وهو يدعي ان رتبة
 الدار له ويخاف انه ان ادعى رقبته يتبطل شفيعته وان ادعى شفيعته يتبطل دعواه
 في الرتبة فيقول هذه الدار داري وانا ادعى رقبته فان وصلت اليها والافان على
 شفعتي فيها لان الحق كلام واحد فلا يخفى التوكيد عن طلب الشفعة كذا في
الولو الحجة استوى الشفع عليها بما مضى ان يعتمد قول عالم لا يكون ظاهرا والافان
 كان ظاهرا وفي جناب الملتقط وعن الحسن في حجة الله تعالى ان شاء الله على عدو رسول
 النفس والشفعة واجرة الفتاح والطوبى اذا اختلفوا فيه انتهى

كنا القسمة

وهي في الاصل رفع الشبوع وقطع الشركة قال الله تعالى وينشر هو ان الماء قسمة بينهم
 اي غير شايع ولا مشترك بل لا يورث ولا يورثون ومعنى قسمة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم القنائم التي افرزها وقطع الشركة فيها وهذا المعنى مروي في الشرح الا انه تارة
 يقع افرزا وتجبيرا للامضاء وتارة معادلة مال مال على ما بنيت انشاء الله تعالى
 وهي مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئى الاية بين الامضاء
 وهو معنى القسمة والسنة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم القنائم
 والموارث وقسم خيبر بين اصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لضبط محمد الله
 به يحجب ليقب الدور والارضين وبما ضاع عليه الاجر وعليه اجماع المسلمين ولان
 المشترك قد لا يمكن الانتفاع به فحينئذ حجة القسمة ليصل كل واحد الى منفعة
 بماله اولانه لا يمكن الانتفاع الا بالتسبي فيبطل عليه الانتفاع في بعض الزمان فكانت

القسمة

القسمة مفتحة للمنفعة وقد ذكرنا ان القسمة افرز وتكون معادلة كذا في شرح المختار
الغوامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس
 فهي على عدد الرؤس ووجه عليه الولو الاجي في كذا القسمة ما اذا عزم السلطان على قسمة
 فانه تقسم على هذا اي على قدر الملك ان كانت لحفظ الاملاك وعلى عدد الرؤس ان
 كانت لحفظ النفس وعبرة الولو الاجي هكذا واما كيفية القسمة على عدد الرؤس ام
 على عدد الملك السلطان اذا عزم ان يقر القسمة فاردوا القسمة قال بعضهم تقسم على قدر
 الاملاك لان مؤنة الملك فصار مؤنة حفر النهر وان كانت الغرامة لتحصين الابدان
 فمن على قدر الرؤس التي تنقوض لان مؤنة الرأس والاشيى على النفس والصبيان
 لانه لا ينقض لهم انتهى وهي في كفاية التاتار خاتمة وعبارتها هكذا ومن نحو عن
 اخر خارج ارضه او رهن به او نحو لواله او فحجة صح بخلاف الزكوة حيث لا يصح الضمان
 به وكذا ما وظيف الامام على الناس عند الحاجة الى جبره اجبت افعال المشركين وقد
 ضايع المال عن المال واحتياج الركن اسرى المسلمين فوظف على الناس لاجل ذلك
 فهو واجب مضمون نفع الكفالة به وان اريد به النوايب التي يطالب بها الانسان لغرض
 حاجيات في زماننا لان نفع الكفالة لا وقال بعضهم من خرج في الاسلام على الفردوى نفع
 الكفالة واما القسمة فيقبل في النوايب بعين وقيل في النوايب الموطقة الزائدة وهي
 المقاطعات الدوائية في كل شهر او ثمانية اشهر والمواد النوايب ما يورثه غير ابن بل لحجة
 احسانا ويحتج ان يقع وان لا يقع وقيل لراد القسمة اجرة الفتاح انتهى وفي فتاوى
 قارى البداية اذا خيف الغزو فانفقوا على القاء بعض الامنعة منهم بالقوا فالقرم
 بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس انتهى القسمة الفاسدة لا تفيد للملك بالقبض وهي
 اي القسمة تبطل بالشروط الفاسدة مثلا وان اقتسم دارا على ان يشتري احدهما
 من الافراد اذ خاصة بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة لان القسمة في معنى
 البيع وهذا الشرط يبطل البيع فكذا القسمة وكذلك كل قسمة على شرط هبة او هبة
 لان البيع يبطل بهذا الشرط وان قسمة على ان يدره شيئا موقفا فهو باطل لانه لو شرط
 في البيع الزيادة في العن والعن شيئا معلوما جاز فكذا القسمة كذا في الولو اجبة يجوز
بناء المسجد في الطوبى العام ان كان الطوبى واسعا لا يضر ذلك بالطوبى لان
 الطوبى للمسلمين والمسجد لهم وكذا يجوز لاهل الحجة ان يطلوا شيئا من الطوبى
 في دورهم ان لم يضر وفي الولو اجبة واذا اراد اهل الحجة ان يطلوا دورهم شيئا من الطوبى

وهو لا يفر بالطريق ليس له ذلك لان الطريق للمسلمين وهذا هو ول بناء طلبة
 في الهواء الطريق ان لم يفر لكن ان صح من البناء منع منه وبعده هدم وفي الاول الجنية رجل
 اتخذ كنفه في دار واشترى الطريق للمسلمين او كانت داران اصدىهما جنية والاخرى
 بسرة وبينهما طريق للمسلمين فبنى عليه طلبة فهذا على وجهين ان كان يفر بالطريق
 لم يسه ان يفع وان كان لا يفر بالطريق وسعه ومن خاصه من المسلمين
 فبنى البناء فله ان ينفعه وبعده البناء له ان يهدمه لان الحق له المستكر اذا اراد
 فاني اصدىها العمارة فان اضمحل ذلك المستكر الفسخ بان يكون دارا بين اثنين ملكا
 فانه يدمع فقال اصدىها ابني فاني الاخر لا جبر وقسم والاخرى وان لم يبنى الفسخ
 بان يكون رجي فقال اصدىها ابني وابي الاخر بني الطالب ثم آجوه ليرجع يعني للطالب
 ان يبني ثم يوجهها فضاخذ نفقته بني اصدىها بغير اذن الاخر فطلب رفع بناءه
 قسم فان وقع في نصيب الباقي فبني والا هدم وفي الاول الجنية ارض بين رجلين
 بني فبني اصدىها فقال له الاخر ارفع عنك بناك ارفع بينهما فوقع البناء في نصيب
 الذي لم يبن فله ان يرفعه او يرضيه باداء القيمة لانه لو رفع يبطل حقه الثاني
 في الكل ولو قسم لا يبطل في القدر الذي بني في ملكه انتهى له التفرق في ملكه
 وان تاذى حاره في ظاهر الرواية لكن الذي عليه غالب المتأخرين انه ان كان
 الفرع من ينجع والا لا وعليه الفتوى وفي الاول الجنية اذا وقع البناء لاصدها و
 والاحقة كنبه لاخر فاراد صاحب الاحقة ان يبني فيها ويرفع بناءه فاراد
 الاخر منعه وقال بسد على الربح والشح فيه ان يرفع بناءه ما تذا له هكذا
 في بعض المواضع وقال بعض المتأخرين لصاحب البناء ان ينفعه عن ذلك لان صاحب
 الاحقة فبني مبني لا يوافق منفعة على صاحب البناء فيمنع من ذلك وان كان
 منصرفا في خالص ملكه لان المباشرة وحده ان يحصل النفع بنفسه من غير ان يتدخل بينه وبين
 والتلف ففعل فاعل مختار وهذا لا يتدخل بين البناء والتلف ففعل فاعل مختار فيمنع
 وان كان في ملكه انما يفرق اجواب في الملك وغير الملك في السبب اما في المباشرة لا
 وصار هذا كمن في ارضه سقيا بغير يقينا انه يحتمل ارضه فتقضى الى ارض حاره وافسد
 عليه زرع بعضه وان كان في ملكه كذا هذا وجه ما قال في بعض المواضع ان الباقي
 فيما بقي مانع صاحب البناء من الانتفاع بملكه وليس يختلف عليه منفعة ملكه لان صاحب
 البناء كان ينفذ بقاء ملكه صاحب الاحقة قبل البناء فاذا اراد البناء بالبناء فاما
 منفعة عن الانتفاع بملكه فمختلف عليه منفعة ملكه فاما ينجع من ذلك وان كان مبني

للقول

للقول هذه المنفعة صاحب البناء كما لمع اذا استرد عارته لا ينجع من ذلك انتهى
 فله ان يجعل فيها تنورا او حائطا ولا يضمن ما تلف به وفي الاول الجنية وله ان يتخذ
 فيها حائطا او تنورا او حائطا وان كف عما يودي حاره كان احسن له ولكنه لا يجبر
 على ذلك لان البناء لهذه الامور يفرق في خالص ملكه من غير ان يكون الاتفاق منفعة على
 الغير فلا ينجع من ذلك وقال بعض المتأخرين وهو نصير من حبي والوالف اسم الصغار
 رحمها الله تعالى ينجع كما قال في المسئلة الاولى فاذا لم ينجع حتى سقط السبي من جدار
 حاره حالة الانتفاع بضم لانه مبني لا انتفاع حيث لم يتدخل بين الفعل والعلف
 ففعل فاعل مختار وفي ظاهر الرواية لا ينجع ولا يضمن ما تلف من ذلك لانه انتفاع بملكه
 انتفاع بملكه لا بد من ذلك لا فائدة مصالحة فلا ينجع من ذلك وان لو لم ينفذ على
 الغير اذ لم يكن الا حصار منه كما لو سقي ارضه سقيا معنانيا وهذا لم يكن الا حصار عنه
 الا بعد امتناعه عن الانتفاع بملكه انتفاع بملكه لا ينفذ منه وانه ينجع اليه لا فائدة
 مصالحه لكن الاحسن ان لا ينفذ بملكه انتفاعا بناذى به حاره ففعل فاعل مختار
 وان كان الانتفاع بملكه وكذلك لو اتخذ رجل بئر بالوعة او بئر ماء فحفر منسوب حائط
 حاره فطلب منه حاره بكونه لم يجبر على بكونه لما ذكرنا انه انتفاع بملكه انتفاع بملكه
 لا بد من ذلك لا فائدة مصالحة فم ينجع من ذلك وان سقط الحائط من ذلك لم يلزمه
 الضمان لما ذكرنا انتهى تنفذ الفسخ بغير اذن او وصية الا اذا قضى
 الورثة الذين ونفذوا الوصية وفي الاول الجنية ولو اقامت عمارا لم يضمن لرجل
 بنيت يدين على الميت او وصية بالتفعل بالثركة وتعلق حق الغير بالمفهوم
 ينجع فاذ الفسخ ما لم يفسد حقه كما ينجع فاذ البيع فاذا قضوا اضرهم زال المقتول
 فنفذت الا ان ولو قضى اضرهم على ان يرجع في الثركة بطلت الفسخ الا ان يتطوع
 او يقضوه بالحقصص لانه مني قضى على ان يرجع او سكن لم يكن مسترغا لانه مضطر في
 القضاء لانه كان مطالبا بجميع الدين الا ترى انه لو قدره الغريم الى ان قضى قضى عليه
 بجميع الدين لانه مبران الا بعد قضاء الدين فحق السحق الرجوع بدين الغريم ان سقط وجب دين
 في الثركة فاذا اخرج بالبيع الا ان سقط حق الغريم ولم يبيح للوارث دين آخر فبطلت الثركة
 عن الدين فنفذت الفسخ ولو اقام البينة على انه اوصى له بالثلك بطلت الفسخ لان
 الموصى له بالثلك شر يك الورثة في الثركة فصار بمنزلة طرور الى آخره لم يكن معلوما وقت
 الفسخ وقد قسوا بدونه فلا تنفع الفسخ ولا بد من رضی الموصى له بالثلك يعني

فان قالت الورثة نفقني حقة من مالنا ولا تنقض الفسخ لا يكون له ذلك الا برضاه
 لان حقة في عين التركة فقد قصدوا شراء نصيبه من التركة فلا يصح الا برضاه
 بخلاف المسئلة الاولى وبهذا اذا كان دفع الفسخة بالتراضي يعني اذا افسحوا
 بانفسهم في ظهر الموصي له بالثلث اما اذا افسحوا بقضاء القاضي لا تنقض بظهور
 وارث آخر واختلفوا في ظهور الموصي له بالثلث منهم من قال لا يكون له نفق الفسخة
 كما لو ظهر وارث آخر ومنهم من قال لا ذلك وخرج بين الموصي له بالثلث وبين وارث
 آخر والفوق ان كل واحد من الورثة قائم مقام المورث كانه هو وهذا لا يرد بالعيب ويرد
 عليه حتى يحصل الفسخة بقضاء فقد جعل كل واحد من الورثة قائما مقام سائر الورثة
 لان سائر الورثة قائمون مقام الميت في حق كان نائبا عن الميت صار نائبا عن الورثة
 فصار كحاضر نائبا عن الغائب وعنه خصم حاضر قائما الموصي له ليس بنائب عن الميت
 لان المالك الثابت له متحد فلا يصير الغائب عن الميت نائبا عنه فالفسخة في حق
 الموصي له حصلت وليس عنه خصم حاضر فلا تنفذ كذا في الاولوالاجبية

كتاب الكراهة

هو فعل يعقبه الانسان لغيره فيقول به الرضا وقبل الكراهة فعل لوجود من المكرة فيجوز
 في الحق معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وبهذا في الشرع وهو في اللغة
 جعل المكرة على امر يكرهه يقال اكرهته على كذا اي جعلته عليه وهو كاره وشرطه ان
 يكون المكرة قادرا على القيام ما هدد به وان يغلب على طم المكرة انه لو فعل به
 ذلك ان لم يفعل وصح اذا حصل به اتفاق ان ينقل الفعل الى المكرة فيما يصلح
 ان يكون المكرة آية للمكرة كمن كانه فعل بفسخه على ما يجب تفصيله بيع المكرة
 يخالف البيع الفاسد في اربع مواضع الاول من حيث يجوز بيع المكرة بالاجازة
 بخلاف الفاسد كل تصرف يفسد الفسخ ويمنع منه الرضا كالمبيع والشراء
 او الهبة والاجارة فبالاكره باي طريق كان يقع فاسدا فان اتصل به تسليم
 يثبت الملك للمشتري وقال زفر يكون موقوفا على اجازة المالك لا يثبت الا باجازته
 لان هذا تصرف فيه خيار للبائع بدليل انه يجزى بين الفسخ والاجازة فلو اثنى المالك
 فيه لا بطلنا عليه خياره لانه لا يقدح في الفسخ والاجازة فوجب ان لا يثبت الملك
 للمشتري كما في البيع بشرط الخيار لئلا ان البيع يصير من المالك مرسا متوقفا متوقفا
 على شرط اختيار فوجب ان يثبت حكم الحال متوقفا لا متوقفا لان امتناع ثبوت حكمه
 متوقفا مع وجود العقد مطلقا يكون توقفا لما اطلقه فهذا خلاف الحقيقة والشرع

فلا يجوز

فلا يجوز الا بدليل عام الراس على تأخر حكمه وتجب له الوقت القبض وبهذا اتصال الفاديه لنقض الرضا
 لان الرضا شرط الصحة للبيع وفاديه الوجود وانفق له لان وجوده يصدره من اهله في حقه
 وقد وجد لان الشرع جعل لدفع الفسخة طرفا باثبات ولان الفسخة مع اعتبار نفقة
 وصيانة عن الموقوف فلا ضرورة الى منع عن السبب وتوقفه على وجود الرضا كذا في المحيط الرضوي
والثاني ينتقض تصرف المشتري منه اي من المكرة وفي المحيط وكل تصرف يفسد الفسخة
 فلكونه نفقة ويؤخر هذا الخالف لان الباعان الفاسدة والفوق ان ولان الفسخة و
 والاسترداد ثبت حقا فلو زال انما تزول بتصرف وفي المكرة التصرف ما حصل بتسليمه
 ورضاه فلا يزول الفسخة والاسترداد فلم يكن راضيا بابطال حقة كالمشتري اذا تصرف في الار
 المتوقفة او تصرف في المبيع قبل هذا التصرف بغير اذن البائع تصرفا يفسد الفسخة كالشئع
 والبائع نفقة لانه ما حصل بتسليمه فكذا هذا وفي الباعان الفاسدة التصرف حصل بتسليمه
 البائع فيكون راضيا به فلا يملك نفقة واسترداده لحقة والحق الشرع لان الفاديه
 زال نزول حكمه وهو البيع الاول فان اعتقر المشتري الآخر او استولدها او غيرها لم يرد
 وتكون المكرة اي الثلث شيئا لان كل واحد منهما احد بسبب الضمان في حقه لان المكرة
 ازال يرد وعن مال بغير لانه لان فعل المكرة وهو البيع صار مضافا الى المكرة في حق ازالة اليد بغير
 غاصبا ضامنا والمشتري باي طريق واحد منهما قبض مال بغير اذنه للمالك وقبض مال غيره
 بغير اذنه للمالك موجب للضمان فملك المالك او في فان تحقق المكرة رجوع المكرة بالحقبة على
 المشتري الاول او الثاني لانه ملكه بالضمان بالقبض السابق فصار كل واحد من المشتريين
 قابضا مال للمالك وقبض المالك قبض ضمان وان حصل باذن المالك وان كان المشتري الاول
 لا يرجع على الثاني بشئ لان المشتري الاول ملكه من حين قبضه فان ملكه سابقا على بيعه
 فنقد تصرفه من الثاني فلا يرجع بما ضمن على الثاني كما لا يجب الثاني اذا باع ثم ضمن الاول
 نقد سعة اي الثاني فكل ملكه متوقفا على البيع الثاني والثالث نفقة الفسخة في المكرة
 وقت الاعاق دون القبض صورة رضى تملك عبدا باكره بقبضه ثم اغتصه يصح
 لكونه ملكه ولازمة في حقه وقت الاعاق دون القبض كما في سائر البيوع الفاسدة
والرابع الثمن والمنع امانة في يد المكرة وفي الزملي وان قبض البائع المكرة الثمن مكرها
 فليس ذلك باجارة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يد لفاد العقد بالاكراه وان
 كان هالكا لا يرد منه شيئا لان الثمن كان امانة في يد المكرة لانه اخذ به باذن
 المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان انتهى مضمون كل واحد منهما في يد

في يد غيره كذا في الجنب مثلاً وان هلك المبيع في اليد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره فحين
 قبيحة للبائع لانه في حقه حكم عقوبة فكان مضموناً عليه بالقيمة وفيه عكس كذلك
امر السلطان اكرهه وان لم يتوعد به وامره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يتوعد
 امره بقتله او يقطع يده او يبرئه من ذنبه خاف على نفسه او تلف عضوه كما في منية المفتي
 وفي المحيط فهدى في حقه رجم الله تعالى لا اكرهه الا من السلطان فيراد به السلطان الاعظم
 وفيه من يملك اقامته تحت وعدها الاكرهه من سلطان وعنده سواء قبل هذا اختلاف عمر
 وزمان لان زمن الى حنفية كان الولا ابو جعفر الدوانيقي وكان ياضر اموال الناس حتى
 عز الدراهم والدنانير فيما بين الناس وحض سوا الاشياء ولم يدبر ابو حنيفة الرعية عليه
 وشك ما يجنب من اكرهه فافتنى على حسب ما عاين وفي منتهى ما كان ابو جعفر الدوانيقي
 وحسن امر الرعية فصار لهم من الغلبة ما يحقق منهم الاكرهه فافتنى على حسب ما عايناه وفيه
 هذا اختلاف حجة وبرهان فيما اعتد به حنفية لان اكرهه السلطان انما يكون اكرهه فيه
 من خوف الحكره التلصق على نفسه وبهذا المعنى يتحقق في اكرهه السلطان والوحشية ا
 اعتد ما هو الاغلب والاعرج والغالب انه يتحقق الاكرهه من غير السلطان الاعلى سبعين
 التدور والندرة لانه يمكن الاستغناء من الناس ومن الولاة وخوف السلطان والولاة
 يمنع الرعية عن الافدام على الاكرهه وما يندرز وجوده وعدمه سواء انتهى ومن اخرى
 الكفر على انه لو عجز جيس وقدر كبر وبانت امراته وان كان قلبه مطمئناً بالايمان
 فانه لا يكون اكرهها اذ لا يبارى بجلبه عادة فلما عجز الرضا ولو اكرهه المرأة على الزنا
 بقية او جيس لا حد عليها بخلاف الرضا كذا في النظرية وفيه لو اكرهه على ان
 يكفر او يترك اكل الميتة بوجوبه سجن او قيد ثم رجع ان يكفر فان
 فعل ما نبت منه امراته وكذلك لا يبرء ان يأكل الميتة ولا ان يترك اكل الميتة
 الاكرهه ما اجبت حد فناء وفي الاسخاني لا حد عليه من اكرهه بالقتل
على القطع لم يبرء وفي النظرية ولو اكرهه بوجوبه قتل على ان يقطع يده نفسه
 او يقتل عبده عمداً ففعل ايها كان لم ان يقتل من الحكره فان قيل لا كذلك فانه
 يباح له الافدام على قطع يده نفسه عند الاكرهه ولا يباح له الافدام على قتل عبده قتل
 لا كذلك فالطريق مختصة كالنفوس فاعتبار مقابلة طرفه بنفسه جوزنا ان يختار
 ادنى الطرفين وهذا لا يتحقق عند مقابلة طرفه بنفسه العبد فالمرء عليه في قطع طرفه
 فوق الفرز في قتل عبده انتهى ولو اكرهه الحريم على قتل صبي فانه قتل كان
ما جورا اكرهه على العفو عن دم العبد لم يقتل الحكره وفيه حجة بنية ولو كان لرحل

على اصل

على اصل فخاص فاكروه على ان يعفو عن دم العبد فقتل قبل بوجه عفو انتهى اكرهه على الاعانة
 فيه نصيب الحكره وفي الزيلعي لو اكرهه على اعانة او طلاق فاعتق او طلق وفيه العتق
 والطلاق لان الاكرهه لا ينافي الاهلية على ما بيناه وعدم صحة بعض الاحكام كالبيع
 والاجارة والا فابعد معنى راجع الى التفريق وهو كونه يشترط فيه الرضا ومع الاكرهه
 لا يوجد الرضا واما العتق والطلاق فلما يشترط فيه الرضا فيقع الاتري ان العتق
 والطلاق يقعان مع الرضا لعدم اشتراط الرضا فيها بخلاف البيع واخوانه ورجوع
 بعتقه ونصف المهر ان لم يطاها بعتق على الحكره لان الاتفاق منسوب اليه والحكره
 آت له فيرجع بعتقه العبد عليه مبرراً كان او مبسراً لانه ضمان الاافي ولا يختلف بهما
 بخلاف الاعانة لانه ضمان افساد يتفرق في ملكه من غير نقد ولا سعانة على العبد
 لان السعانة انما تجب عليه للخروج الى الحرية كما في موقوف البعض او لتعلق حق القدره
 كعتق الزاهد الموهون وهو موهون او عتق المولى عبده وعليه ديون او لم يخرج من الملك
 ولم يوجد يبق من ذلك هنا ولا يرجع الحكره على العبد بما ضمن لان الضمان وجب عليه
 بعتقه فلا يرجع به على عبده وكذا يرجع بنصف المهر ان كان قبل الدخول وكان المهر
 مستحق في العقد وان لم يكن مستحق فيه يرجع عليه بما لزمه من المنفعة لان ما عليه كان
 على طرف التقطع لوقوع الفرقه من حيثين بجمعية كالأرثاد ونعتق ابن الزوجه
 وقد تكرر ذلك بالطلاق فكان تقرير الكمال من هذا الوجه فبضاف تقريره الى الحكره
 والتقريب كالأحباب فكان متلفاً فترجع عليه بخلاف ما اذا دخل به لان المهر تقرير
 هذا بالدخول لا بالطلاق الا اذا اكرهه على شراء من يفتن عليه باليمين او بالقرابة
 صورته ولو حلف رجل وقال ان ملكك فلانا فهو مكره فاكروه على شرائه وخصه باكثر
 من حنفية عتق وضمن حنفية ولم يرجع بعتقه على الحكره واما العتق فلان شرط ائتمن قد وجب
 والعبد في ملكه واما ضمان القيمة فلانه ملكه حكم شراء فانه كان مضموناً عليه بالقيمة
 واما عدم الرجوع على الحكره فلانه لو رجع انما يرجع بسبب الشراء او بسبب العتق
 لا وجه الا الاول لان بالشراء ان زال عن ملكه الف فقد دخل في ملكه الف ولا وجه الى
 الثاني لان العتق حصل باليمين وهو ما اكرهه على اليمين وكذا لو اكرهه على شراء
 ذي ربح ثم منه لانه لو رجع رجع بالشراء او بالعقود لا وجه الى الاول لما قلنا ولا وجه
 الى الثاني وان اكرهه على الاعانة لانه اكرهه على شراء القريب وشراء القريب اعانة
 لانه اكرهه على اقامته فحق لان شراء القريب ان لم يكن فرضا في الابتداء يصير فرضا
 في الانتفاء لما فيه من صلة القريب بتخليصه عن ذل الرق والحكره على اقامته فرض

ليس له ان يضمن المكره حتى اكره على اعيان رقية من ظله وكذلك لو اكرهه على ان يزوجه امرأة
 حلف بطلاقه ضمن نصف المهر ولم يرجع به على المكره لانه لا يرجع اما ان يرجع بالنكاح
 او بالطلاق وكل واحد منهما محتج لما قلنا في سداد الخلو في بعثته ولو اكرهه على ان يكفر
 كفارة البهمن او كفارة الظهار او غير ذلك وقد لا منه فكفر لم يرجع على المكره لانه اكرهه
 على اقامة ما هو واجب عليه فلما ضمن المكره كذا في الولا الجنية اذ التفرق المشتري
 من المكره فانه يفسخ شروعه من كتابته واجارة الا التدبير والا سداد والاعيان
 وتفصيل هذه المسئلة تقدمت في اوائل الكتاب ولو اكرهه على الاعيان وقع ونفصل هذه
 ايضا تقدمت في شري في قوله اكرهه على الاعيان ففي تضمن المكره الا اذا اكرهه على التوكيل به
 اي بالاعيان فهو كمن وقع الزبلي ولو اكرهه على التوكيل بالطلاق والعقار فوقع التوكيل ووقع
 استخراجه والقياس ان لا يفسخ الوكالة لان الوكالة تبطل بالانزال فكذا مع الاكره كما
 كالبيع وامثاله وجه الاستحسان ان الاكره لا يفسد البيع ولكن يوجب فساد فكذا
 التوكيل يفسد مع الاكره والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاساطين
 فاذا لم تبطل فقد تفرق التوكيل ويرجع الموكل على المكره بما ائلف عليه سخرنا والقار
 ان لا يرجع لان الاكره وقع على التوكيل وبه لا يثبت الاتفاق وانما يفسد بفسخ التوكيل
 بعد ذلك ما خفاه وقد لا يفسد ذلك اصلا فلما يضاف التلف الى التوكيل كما في التهديف
 اذا شهد ان فلانا قد وقع بعينه ففسد في عقود التوكيل ثم جعلنا وجه الاستحسان ان
 عرض المكره زوال ملكه اذا ما شهد التوكيل فكان للزوال مقصودا وصح ما فعلنا في الازالة
 فيضمن فلما ضمن على التوكيل لانه لم توجد منه الاكره انتهى اكرهه على النكاح ما كثر
 من مهر المثل وجب قدره وطلعت الزيادة والزوج على المكره بسببى انتهى والله اعلم
 وفي المحيط نقلا عن المبسوط كل التفرق يصح مع الزوال كالطلاق والعقار والنكاح يصح
 مع الاكره لما ثبتنا ولو اكرهه بعتق او حبس او حجب على ان يزوجه امرأة ماله
 ومهر مثلها كذا في النكاح لان النكاح تفرق لو تفرقه بالزوال فلما تفرقه الاكره كان طلاق
 والعقار والزيادة باطنة وجب منه مقدار مهر المثل وان اكرهه المرأة على النكاح فلما ضمن
 على المكره فان كان المشتري مثل مهر المثل او اكثر جاز وان كان اقل فالزوج با اختياره ان
 شاء ان يزوجها مهر مثلها وان شاء فارقها ان لم يرض بها وان دخل بها فرب مهر مثلها لان
 التسمية قد فسدت لان تفرق في المال والتفرق في المال يبطل بالانزال فكذلك ما الاكره
 لان الرضا شرط لصحة التفرق في المال واذا فسد التسمية كان المهر مثلها والامتنان
 على المكره لانه ازال ملكه عن البضع بعوض بعدله ويومر المثل فلما بعد ازالته والاتفاق

والما يكره

وانما تجوز الزوجه لانه يلزمه زيادة مهر لم يرض بالزيادة فبسط الصداق حتى كما لو ارتدت
 او قبلت ابن زوجها وبعد الدخول لا قدر ضمت المرأة بالمسح دالة لان تحكيم من الوطني
 دالة الرضا بالمسح فصار كما لو رضيت بالمسح لهما كان للولي حق تحكيم مهر مثلها عندنا
 صنفه رحمه الله تعالى وعندهما لا يكون حق الاعتراض كتاب الغصب
 هو في اللغة اخذ الشيء من الغير على وجه الغير مالا كان او غير ماله حتى يطلع على اخذ
 ونحوه مما يتقوم على هذه الصفة اسم الغصب وفي الشرع ازالة اليد المحقة باثبات اليد
 المبسطة في مال متقوم محترم قابل للتلف بغير اذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوائد
 المقتضوب اذا هلك بغير التقدي لعدم ازالته يد المالك ولما صار مع المقتضوب بغير
 صفة كما اذا غصب دابة فبعتت اخرى او ولد لها لا يضمن النافع لعدم الصنع فيه وكذا
 لا يضمن غير المتقوم كما اذا غصب الحيز في مال اجنبي في دار الحرب ولما لا يقبل النقل كالقمار
 كذا في الزبلي المقتضوب منه محذوران تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف
المقتضوب اذا غصب وقبضه اكثر وكان الغاصب الثاني املي من الاول فان المتولي
 انما يضمن الثاني كذا في وقف خاتمة مانصة رضى غصب ارضا موقوفة بعتت الف ع
 غصب من الغاصب رضى آخر بعد ما زاد فبقيت الارض صارت بساوى الفى درهم فان المتولي
 يتبع الغاصب الثاني ان كان متليا على قول من يرى جعل القمار مضمونة بالغصب لان تضمن
 الثاني انفع للوقف وان كان الاول املي من الثاني يتبع الاول لان تضمن الاول يكون انفع
 للوقف واذا تبع القيم احداهما برضى الاخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمن الغاصب الاول
 او الثاني برضى الاخر انتهى اذ التفرق في ملكه عذرة غادى انه كان مادته فالقول للمالك
 الا اذا التفرق في مال امراته فماتت وادعى انه كان مادتها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القبة
 مانصة رضى كان يتفرق في غلات امراته ويدفع ذهيرة بالمرا حجة ثم ماتت فادعى ورثتها انك
 كنت تتفرق في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل مادتها فالقول قول الزوج
 قال رضى الله تعالى عنه وهذا حسن ينبغي ان يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجود
 الا اذا ثبتت اذنها ومع هذا القول لان الظاهر من بعده لان الظاهر ان الرضى لا يتفرق
 مثل هذا التفرق في مال امراته الا مادتها والظاهر يكتفى للدفع انتهى من غصب حائطا
 عذره فانه يضمن نقصانه ولا يورثه بغيره الا في عمارة حائط المسجد كراهية كراهية
 مانصة ولو هدم حائط الدار رضى مالكه او نحو بنه فبقيت يضمن النقصان ولا يورث بالتبعية
 ولو هدم حائط المسجد كذلك او بنه يضمن النقصان انتهى الاجارة للشيء

الاتفاق فلو انفق مال غيره بقول المالك اجرت او رخصت بما صنعت لم يبرأ من الضمان
 لانه اذا انفق شيئا لا يبرأ منه صاحبه اذ انفق بالاتفاق لا يكون للمالك خصما له
 كذا في دعوى البزازية **الامر لا يضمن بالامر** يعني لو امره باخذ مال الغير ضمن الآخذ
 لا الامر اذا الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لم يضمن الامر **مسائل**
الاول اذا كان الامر سلطانا يعني ضمن الامر لو سلطانا اذا امر السلطان اكرامه اذ
 اذا المأمور يعلم عادة انه يعاقبه لو لم يحكم امره بخلاف عند السلطان فنضمن
 السلطان لا المأمور فيه فيصير الدعوى على الضامن لا على غيره وذكر محمد في الشر
 الكبير ان تجرد الامر للمام ليس باكرامه لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يحكم
 امره وفيه ومن الناس من جعل تجرد امر اكرامها ولو كان المأمور لا يخاف لو لم
 يتحقق كذا في جامع الفصولين **الثانية** اذا كان الامر مولا للمأمور **الثالثة** اذا كان
 المأمور عند الغير كأمه عند الغير بالانفاق او يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا
 امره بالاتفاق مال سنده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غيره سنده فان الذي يضمن
 الامر يرجع به على سنده **الرابعة** اذا كان المأمور صبيكا كما اذا امر صبيكا باتفاق
 مال الغير فانفق ضمن الصبي ويرجع به على الامر **خامسة** اذا امره بخف باب
 في حائط الغير ففعل فالضمان على الامر ويرجع به على الامر لانه الامر قد وضع
 بزمعه ويرجع عليه وكذا اذا امره اي الصبي لبائنه بالانفاق من باخ فلا ضمان
 وسقطت منه على حبس وتعدت الى الكلدان واخترق فان الصبي يضمن
 ويرجع به على الامر كذا في جنابات الفتنه ونماه في جامع الفصولين عبارته
 هكذا زني مر ذرا كفتن كذا ابن خاكر اذن خاكر برون اذن خاكر فالفقه لم يخطر
 زوج المرأة فقال انه وضعت كذا ذهبا في ذلك الشراب فلو اشرب ضمن المأمور
ص احاط لو امر العوان بالاضافة ففقه نظر باعتبار الظاهر ضمن الآخذ لا احاط
 وباعتبار السعي ضمن احاط فليتنا من فقه عند الفتوى **ح** الفتوى على ان الآخذ
 ضمن على كل حال ثم لو دفع المأخوذ الى امره رجع عليه لا لو تلف عنده ولو الفقه
 في حجة الامر بامره وهو كما مقرر بالاتفاق من مال نفسه في حجة الامر وقيل
 رجع لو شرط الرجوع وقيل الاصح انه يرجع بشرط **اولا** والاختيار ان احاط
 لا يضمن واما احاط لو ارى العوان يبيع رت المال ولم يأمره بشيء او ان يترك
 ارى العوان بين شركه حتى اضروا من بينه رهنا بالمال المطلوب لاصل ملكه
 وضاع له الرهن فاحاط به والشرك لم يضمن بلا شبهة اذ لم يوجد منه امر

الامر لا يضمن بالامر
 اذا امره بخف باب

ولا يضمن

ولا يضمن ودفع العوان ممكن بطريقه واما دفع السلطان فلا يمكن انتهى **سادسة**
 اذا امر الاب ابنه بالتلف ليقدرنا راخ ارهه ففعل وتعدت الى ارض حاره فانفق
 شيئا يضمن الاب لانه الامر صرح فانفق فعل الابن اليه كما لو باشره الاب
 بخلاف ما اذا استأجر خارا لبسط حجاره على قارعة الطريق ففعل وتلف به
 انسان فان الضمان على الخار لعدم صحة الامر كما في جنابات الفتنه
ما يجوز التفريق في مال غيره بغير اذنه ولا ولا لانه الثاني مسائل في التراجيح **الاول**
 يجوز للولد والوالد الشراء من مال الميراث ما يحتاج اليه بغير اذنه **والثانية** اذا
 انفق المودع على الوصي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي
 القاضي لم يضمن استخانا وفي الكفر ولو انفق مودعه على الوصي به بلا امر ضمن
 اي ضمن المودع ما الفقه لانه تفريق في مال الغير بلا ولا لانه لا يملك
 عنه في حفظ لا عن المودع ليس بقيد لان مديون القايض كذلك كما في الولو لاجبة
 واطلق صاحب الكفر في الضمان فحمل ما يمكن استطلاع رأي القاضي اولا
 لكن نقلوا عن النوادر انه يفيد ما يمكن اما اذا لم يمكن فلا ضمان استخانا كما في المذنب
الثالثة ما من بعض الرقعة في السر فباعوا فحاربه وعدته وجره فلهذه بئحة وردوا البقية
 الى الورثة او اخي عليه فانفقوا عليه اي على الميراث عليه من ماله لم يضمنوا استخانا
 وهي واقعة اصحاب محمد ذكره الزبلي في آخر النفقات وكذا العبد المأذون في التجارة
 اذا مان مولاه فانفق في الطريق لم يضمن وكذا روي عن شيخ بلخ اذا كان المحسب اوفاق
 ولم يكن له متول فقام واحد من اهل الحقة في جميع الاوقاف وانفق على المحسب فيما يحتاج
 اليه من اخصيه واشتد لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى وصلى عن محمد انه مان
 من ثلماذته فباع محمد كنبه وانفق في تجره فقتل له انه لم يضمن بذلك الا احد فتلى محمد
 قوله تعالى والله يعلم المظفر من المصطفى فما كان على فباس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه
 وبين الله تعالى استخانا اما في الحكم فهو ضامن وكذا الورثة الكبار اذا انفقوا
 على الصغار ولم يكن هناك وصي فانه من مطلق حكما واما فيما بينهم وبين الله تعالى
 فهو محسبون ان يقرؤا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولو ضلوا فلا شئ علىهم
 ونظيره اذا عرف الوصي الذين على الميت ففضاه ولم يقر ذلك ولم يعرف القاصف ولا
 الورثة لا بائع وكذا اذا كان راضا عند رطل ودبنة وعلى صاحب الدبنة مثل دين
 والمودع يعلم انه مان ولم يضمن دبنة وسع المودع ان ينفق ذلك الدين بماله
 ولا يقر به وكذا اذا كان على زيد لم يضمن وعلى عمرو مثل ذلك الدين رطل اخر ثم

ثم مات عمرو وزيد يعرف ان عمرو لم يقض دينه يسع لزيد ان يقضي دين عمرو على زيد لا يجبر
ورثة بذلك انتهى كذا في البحر الرائق ومن هذا النوع المسائل الاسخية البنية
ذبح شاة قضاب لزيد لم يقض ذبح الشاة عذره بلا اذنه في ايامه لم يقض
اطلقة في الاصل وفيه بعضه بما اذا اجمع للذبح وكذا لو وضع قذرا على كاهن
فيه لم يوضع كطبخ فاو قذعه ولحقه وكذا لو طبخ بزا جعه في ذوقه والذوق
مكيا لكثر اب وازاه فارقا معا كذا في الضحاح وربط الحمار في فوهة وكذا
لو حن حمله الى فوهة في الطريق فقتل وكذا لو اعانه في رفع حجرة فقتل وكذا
لو فتح فوهة الارض ففاه حين سدها صابرا ومذبا احوام رقيقة لا عانة
وسقي ارضه بعد نذر المزارع وليس من سلب السخاة بعد فلقه يعني اذا اطلع
شاة للسبخ فسخ عذره بلا اذن من السخاة ان السخاة ان السخاة ان السخاة
لا الذبح والكل من كتاب الموضع من جامع الفضولين وفيه ومن وضع في طريق
لا يملك شيئا فقتل به شئ من شئ ولو زال ذلك السبب الى موضع آخر فقتل به شئ من
برئ واصفد والاصل كل موضع كان للموضع حتى الوضعية فيه برئ على كل حال
ولو لم يكن له حق الوضعية من ولو لم يزل عن محض وضعه لا يزال عنه عزيل كوضعية حرة
في طريق فزال عنها الحق عن محض فخرقت شيئا لم يقض الوضعية ولو زال لا عزيل
بان وضع حرة في الطريق ثم وضع اخرى حرة اخرى في الطريق فخرجت اصدراها على
الاخرى فقتل بها قال المؤلف فقتل كل من حرة الاخرى وعنه انه يقض صاحب حرة
القارة في محضه فيمنع الزائلة عن موضعه لما مر فلو تدرج حرة الى حرة عن مكانها فقتل
شيئا برئ خلافا للذخيرة بنفسه المباشر ضامن وان لم يتعد الضرر
والمتبني لا يقضي فلو رعى سها من ملكه فاصاب انسانا فقتله ولو حفر
بئرا في ملكه فوقع فيه انسان لم يقضه وفيه عذر ملكه لقتله ولو ارمى الكبرة
الصغيرة لم يقض نصف من الصغيرة صورة المسئلة واذا اوقع الرجل الصغيرة
كبيرة فاصفد الكبرة الصغيرة حرم على الزوج لانه يصير حائضا بين الام والبنين
رضاعا وذلك هو اجماع بينهم كما ان لم يدخل بالكبرة فلما مهرها لان
الفوق جاء من قبل قبل الدخول ولا الصغيرة نصف المهر لان الفوق وقعت
لامن جرش والارض رضاعا وان كان فغا مبرا لكن فعله عذر في اسقاط حصص
كما اذا قتل مورثا الابن في الارض اذ بان فعله بالنكاح ويكون الارض مورا
وان يكون لغيره اجماعا اذ لم يعلم بالنكاح او علم بالنكاح ولكن قصدت

الا اذا كان متعذرا
صح

دعا

دفع اجماع واليه ان عن الصغيرة دون الف ولا يكون متعذرا لانه ما تور بالارض لا دفع
الملك ولو علمت بالنكاح ولم يعلم بالف لا يكون متعذرا ايضا واجمل عندنا معتبر
لدفع الف لا يدفع الحكم كما في رضاع الدابة فان قيل اجماع حكم الشرع في دار الاسلام
ليس بعد فكيف جعل حرم المرأة بفد النكاح عذرا في حق عدم وجوب الضمان عليها
اجاب بقوله واجمل عندنا معتبر لدفع قضاء الف لا يدفع الحكم ونقوده ان الحكم الشرعي
وهو وجوب الضمان بعقد النكاح والنكاح انما يحصل بقصد الفاد والقصد الى الفاد
انما يحقق عند العلم بالفاد فاذا انتفى العلم بالفاد انتفى قضاء الفاد فكان اعتبار اجماع
لدفع قضاء الفاد فان قلت دفع قضاء الفاد بمنزلة دفع الحكم فكان باعتبار اجماع لدفع
الحكم قلت لزوم ذلك فحتما فلما معتبره كذا في الفتاوى العقار لا يقض عندنا في حنفية رحمه
الله تعالى لان خاصية المنفعة للارضية والمنفعة ليست بمال ولانه منفع مالك العقار
عن الانتفاع ولا يقض بحقه كما لو منع المالك حتى لو هلك ماله لا يقض له كسهم دخل
دار حرم بامان فكتب من عروضة وعقار غلب المملوك على الارض فالووض
وسائر المنقولات له وان العقار فهو قضي للمملوك اذ لم يخرج العقار من ايدى مملوك فلم
يخرج عن ملكه واخرج المنقول من ايدى المالك الاول اذا حرة المودع
وفي جامع الفضولين العقار هل يقض بالحقود قيل يقض وفاقا وقيل لا عند حسن
وقيل عندنا في حنفية روايتان والثانية اذا باع الفاضل وسكنه والثالثة اذا ربح
ان هديه بعد القضاء يعني لو سلمها على رجل بالدار ثم ربحها بعد حكم فقتلها وقيل انما
ضمننا اذا انتفاع المالك ملكه كما في جامع الفضولين منافع الغصب لا يقض
عندنا وقوله منافع الغصب اح بشئ من اذا سكن الفاضل الدار المقصودة
وركب الدابة وعطلها كذا في الدارنية الاول ثلاث مواضع الاول مال الشئ
والثاني مال الوقف وفي الاول الحجة الفتوى في غصب العقار والدور للموقوفه بالضا
نظرا للوقف كما ان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظرا للوقف ومنه
قضى عليه بالبقية لو خذ منه القوت فيشترى بها شئعة اخرى فيكون على سبيل الوقف
الاول لا يكون هذا بدل الاول انتهى والثالث المقتل للاستقلال منافع المعتد
للاستقلال مصفونة الا اذا سكن بتاويل ملك او عقد كسب معتد سكنه
احدا من سكنه سنة مثلا لا شئ على هذا في الملك يقضى قوله كسب سنة
نظيرة تاويل الملك وانما نظيرة تاويل العقد سنة في هذه الضعيفة بقوله كسب المزارع

اما الوقف اذا سكنه احد هما اي احدهما بالقبض بدون اذن الآخر سواء كان
 موقوفاً للكني او للاستقلال فانه يجب الاجر **وب** تنفي من مال النبي سنة سكن
 اتمه مع زوج في داره اي النبي لما اجر ليس بها ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا القنية
 وفي فتاوى الصيرفة سكن سكن مع زوج بعد الصيرفة قال اذا كان بحال لا يقدر على منورها
 بان كان مع سنيين او ست ففي جواب الوقف عليها اجر المثل لانها غير تحت جنة حيث لا زوج
 وان كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها انتهى قلت يمكن ان يكون ما في القنية من عدم
 وجوب الاجر محمولاً على ما كان بحال يقدر على المنع فانه اذا قدر على المنع كان راضياً بكنها
 فلا يجب الاجر وفي اجاز ان القنية بعد من **ج** اذا كان بين يمينه وبائع فكنه البالغ
 سنة فلا ينبغي عليه وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف وقيل دار النبي كالوقف انتهى
 وبهذا النقل علم ان في هذه المسئلة قولين فيمكن ان يكون ما في القنية من عدم وجوب
 الاجر محمولاً على وجه الله تعالى في المسئلة المستثناة من جوعا على القول بعدم وجوب
 الاجر بكني دار النبي واما على القول الآخر من انها كالوقف فيجب الاجر بكنها
 فيجب الاجر على الزوج لكون سكني الزوج واحد عليه وهو غاصب لدار النبي فيجب الاجرة
 كما في غيره وبهذا التفصيل ظهر ان ما قيل ان كان هذا ابتداء على الزوج لا يكرهه ينبغي
 اذا سكن في بيت زوجته فقد نفق عن فانيان خلافة والغرض انه للنبي لا لغيره
 اجرة وان كان بناء على ان المثل لا ينبغي فيه فهذا وكذا كالأوقف يستثنى منه
 فيجب حصته النبي انتهى من حيث ان عدم وجوب الاجر ليس بمنتهى ما رجع فليست
لا نصير الدار معة له اي للاستقلال باجارتها يعني لو لم يكن الدار معة للاستقلال
 فاجرتها سنة او سنيين او اكثر لا يصير معة للاستقلال بل انما نصير معة اذا بناها
 لذلك اي للاستقلال ابتداء او استنهاها له كذا اوردته الواليد وباعدا البائع
 الدار للاستقلال لا يصير معة في حق المثل **الفصل** اذا آجر ما منافع مضمونة
 من مال وقف او يمين او معة فعلى المتأجر المثل ولا يلزم الفاضل اجر
 المثل انما يرد ما مضى في القنية ولو غصب داراً معة للاستقلال او موقوفه
 او لليمين وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المتأجر يلزمه المثل لا اجر المثل
 قيل له وجب يلزم الفاضل الاخر لم له الدار فكنه لا ولكن يرد ما مضى على المالك وهو
 الاول ثم سئل يلزم المثل للمالك ام للعاقب ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن
 ابو يوسف ينصرف به انتهى من التكني بناء على عقد سكن المالك صورته رهن

دار غيره وهي معة للمجارة فكنه المثل لا ينبغي عليه لانه لم يسكنه مطلقاً بالاجر
 كما لو سكنه المالك فكنه المثل كذا في القنية **لو استأجرها** اي الدار المعة للاستقلال
 سنة باجر معلوم دون اجر المثل او موقوفه فكنه سنيين يلزم اجر المثل فيما وراء ذلك
 السنة لا المسمى في السنة الاولى ولكن لو دفع اجره ليس له الاسترداد والتخرج
 على الاصول يقتضي ان له ذلك اي الاسترداد اذا لم تكن معة للاستقلال تكونه
 وضع ما ليس بواجب فبسترداد الا اذا دفع على وجه الهبة ابتداء واسترد على المجر وفي
 عارية الاصل است جوارض سنة فزجر سنيين فعليه اجر السنة الاولى ونقصان الارض
 فيما عدها وينصفه بالفضل عند الحنفية ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابن ابي ليلى عليه
 اجر موقوف في السنة الثانية قال القاضي الصدرويه هذا اذا لم يكن الارض موقوفه بالمجارة
 بان كانت لا يواجر على سنة اما اذا كان موقوفه بها يجب آخر السنين المستقيمة
 بلا خلاف فوف بهذا ان عند الحنفية ومحمد لا يصير الارض معة للمجارة بالاجارة سنة
 او سنيين انتهى **آجر الفسور** داراً موقوفه ونقص الاجر فخرج المثل فخرج
 العهدة ان كان ذلك اجر المثل ومدة الى الوقف وفي القنية آجر الوقف غير القيم ونقصت
 المدة فالمسحى للعاقب ولا ينبغي للقيم عليه كما في الاملاك وللقيم والمالك ان يرجع
 على العاقب اذا اصاب الاجارة في المدة انتهى **آجرها الفاضل** ورد اجره الى المالك
 لطيب له لان اخذ الاجرة اجارة بجعل اخذ الاجرة اجارة من غير فضل **الحج** فيجب هذا
 في الحج المطلق بالاجماع وفي النبي اختلاف والصحيح انه في حج به المص رحمه الله تعالى
 في الشرع قلت وفي الفصول العبادية وفي بيعه فتاوى قاضي طبرستان في الحج مضمون في
 ضمان العود ان اذ كان مطبوعاً بالاجماع وان كان نيكاً فكذا في الصحيح وذكر في البيعة
 واختار شيخ الاسلام عني النبي في رجة الله تعالى ان الحج من ذوات الامثال و
 والبعض بالمثل وانما البعض بالقية اذا قطع عن يد الناس وذكر في الاسلام على
 البزدوي رحمه الله تعالى في اجماع ان الحج من ذوات الامثال انتهى **قال القاضي**
 فتحها فان هلك قبل النسخة هلك وان هلك بعد النسخة **الآخر** فيجب
 وكذا الفح قال في القنية بعلامة **ب** الفح مطلق **أمره** ان ينظر الى خابية يعني امره
 غيره ان ينظر الى خابية هل صار خلاً فنظر فيه قال الدم من الفقه وقد صار خلاً
 ضمن نقصان حتى يعني بعض ما بين طرفه ونحاسته قال في القنية بعلامة **عك**
 وعن ابن مكر العياشي قال من شترى حتى في خابيته ان نظر فيه باذن ماله لا يضمن

والا فيض من فضاء المسكنة خلافة الشئ **كتاب** اذا كسر الفاص
 فاحس لا يملك ولو كسر الموهوب له لم يقطع الرجوع وفي الفينة استباح
 قوت فقال له يا بوع مدتها فمدتها ففكرت بعض وكذا لو قال مدتها فان فكرت
 فلا ضمان عليك بعض ايضا قال استغنى بهذا اذا اتفق على الفل كما اذا اخذ
 شيئا على سبعة اشهر وقال له البايع وان هلك فلا ضمان عليك بعض كذا هذا الشئ
عند في زرع ان كان وصفي في الطريق فحقة الا اذا وصفه لغزيرة وفي الذخيرة
 اذا ارشش الماء في الطريق فحار فزرع وعطى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب
 الاصل ان على عاقلة الضمان من غير تفصيل وذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام
 تأويل المباح وان ارشش كل الطريق يجب لاجل المار موقفا بابت
 يحرم عليه ففي هذا الوجه الرأى ضامن وكذلك اجاب في اخسنة الموضوع
 في الطريق ان اخذ كل الطريق فحار فزرع وعطى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب
 بعض الطريق فحار فزرع وعطى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب
 ويات من ذلك وجب الضمان على الراش وان علم بذلك ومع ذلك مر على موضع
 الرش فلا ضمان على الراش وكذلك اجاب في اخسنة الموضوع في الطريق اذا
 مر عليه انسان موقفا **لا يجوز دخول** بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكما
 في منية المفتي وفيه دخل بيت رجل فحول المتاع من بيت الى بيت او الى
 الدار وانما يكن الدار غلما لم يقبل شيئا اذا كان هذا الموضع في الحوز
 مثلا انتهى ويجوز الدخول ايضا **فما اذا سقط ثوبه** في بيت غيره وضاف لواعي
 اخذه كما في الودعة **رطل** حوز فادفن آخر فنية فهو على ثلاثة اوجه **فان كان**
في ارض مملوكة الحافر فلما كان الشئ عليه واخرجه وله النسبة والزرع فوفى
وان كان في ارض مباحة فحق الحافر فنية حفره من دفن فنية **وان كان في ارض**
موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة لان الحافر لا يدرى باي ارض يكون
 هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الوافات احكام من الوقف **ويستفي** ان يكون
 الوقف من قبل المباح فيض فنية الحفر ويحل سكوت عن الضمان في صورة الوقف عليه
 اجماع المباح فيض فنية الحفر وهذا انما ينافي اذا وقف لدفن اموات المسلمين
 مثلا فان كان موقوفة على مسجد للزرع ولو خذ غلما له ونحو ذلك فاني
 كما المملوك فتأمل كذا في حاشية المفتي وفي وقف لولا الجبة رجل حفر في مقبرة

وقف

وقف فاراد الاخر ان يدفن فيه مائة فهذا على وجهين ان كان في المكان سعة
 فله ان لا يدفن غيره لانه لو حفر صاحبه الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة فله
 ان يدفن نظيره فذا من بسط الحصى في المسجد ونزل في الرباط فجاؤا آخر فان كان
 في المكان سعة لا يزارح الاول وان لم يكن فيه ان يزارح ولو دفن في الوجه الاول
 لا يكون هكذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى لان الذي لنفسه لا يدرى باي
 ارض يكون والميت بعد دفن بعد مدة طويلة او قصيرة لا يسع اخراجه من
 غير عذر ويجوز اخراجه بالعدز والعذر ان يظهر ان الارض موقوفة او اخذها
 الرضيع بالشفعة لان كثيرا من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين دفنوا
 في ارض الحرب ولم يحولوا لانه لا عذر **في اي الفروع صورته الاولى في ارض**
مملوكة فلما كان فيها الحار **والثانية في ارض مباحة** في اي الفروع صورته **الثانية** الحفر
كتاب **الصيد والذبائح والاصحبة**

الصيد هو الاصطياد في اللغة يقال صاد يصيد صيدا وسجى المصيد به **الصحية**
 للمفوق بالمصدر فصار اسم لكل حيوان منوحش من الآدمي ما كولا كان او غيره
الصيد مباح في غير حرم غير الحرم لقوله تعالى واذا حملت فاصطادوا ولقوله تعالى وحرم
 عليكم صيد البر ما دام من حرمنا ولقوله عليه الصلوة والسلام الصيد لمن اخذه **والثانية**
 نوع الكسب وانفتاح ما بهو مخلوق لذلك فكان مباحا كما لا يخاطب لتمكن المكلف
 من اقامته التكليف كذا في الزيلعي **الا اذا كان للثاني او ياخذة حرفة** كذا في البزارية
 وعلى هذا فاختاره حرفة لصيادين السمك حرام وفيه يجب تحريم كلام البزارية على انه
 يكره تنزيها والصيد يكون بالطلب ونحوه مما يقدّر والباري ونحوه مما يطير والسمك ونحوه
 مما يجري والسبكة ونحوه مما يجرك وانما يحل الصيد تحفة عن شرط تحفة في الصيد
 وهي ان يكون من اهل الزكوة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من
 لا يحل صيده وان لا يترك الشحنة عامدا وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بها آخر
 وحشة في الطلب منها ان يكون معلما وان يذهب على سائر الارسال وان لا يشاركه
 في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقف جرحا وان لا ياكل منه وحشة في الصيد منها ان
 لا يكون منقوما بانيابه او تحلبه وان لا يكون من احشوات وان لا يكون من نبات الماء سوى
 السمك وان يملك نفسه بجناحه او فوائجه وان يكون بهذا قبل ان يوصل الى ذك في
 نسخة الامام الحنفى بهذه العبارة ان يكون الصيد مما يباح تناوله ويكون محشقا وشيئا

وان لا يتوارى عن بصره وان لا يقدر على طلبه لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون مؤثر
 الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس كل ما اصبت ودع ما اخبت
 كذا في الخلاصة والذبايح في ذبيحة اسم للشيء المذبح وكذا في الذبح قال
 الله تعالى وقد نياه بذبح عظيم كذا في المختار واقول ترجم المص للمأخضة ولم يذكر
 شيئا من احكامها فنقول الاضحية واجبة بقدرة مملكتها لا مبرة بل في ما ذكر
 في الخاتمة ما نصه مؤسسه القديس ثارة للاضحية في اول ايام الخريف من سنة ايام
 الخريف اقول كان عليه ان يصدق بعينه او يقنع ولا يفتقر عنه الاضحية
 فلو كانت القدرة مبرة لا تنتد دواع القدرة كما في الزكوة والعشر واخراج
 نصف الزكوة بهما كالتضاب والعشر بهما كالاخراج اذا اخطأ في
 وفي اجناس الناطق قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الموسر الذي له ما ينداد درهم او
 عرض يساوي مائة درهم سوى المكن والخدم والقطاب الذي يلبس وملك
 البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الا ان يذبح الاضحية وفيها رويان ان
 جاء يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد مائة درهم ولادى عليه وجبت الاضحية
واسباب الملك ثلاثة الاول منه مشي للملك من امواله وهو الاستيلاء
على المباح والثاني ناكل به وهو الذي يابيع واليه وكونها والثالث خلافة
السيد كملك الوارث فالاول شرط خلوه المحل عن الملك فلو استولى على حطب جمع
عذره من المفارقة لم يملكه ولا يحل للمقتنين ما جده بلا توقف ان كان ذا قوة كثيرة
المقتنين هو الذي يفتش الخراب والطرق بيده او بالقول بسخر من مائة
يكون فيها من المعادن والنقود وغير ذلك وبأخذ ولو ارسل انسان ملكه وقال
من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فله صاحبه اخذه بعده حتى يشور الزمان والمفارقة
في الطريق لكن المختار انه يملك فيشور الزمان وتوضيحه اذا رمى رجل فشرا او لواء
فاخذه انسان يباح له الانتفاع ولا يملك حتى لو جاء الاول كان له ان ياخذه فعلى قياس
هذا لا يملك الاخذ الصيد الذي ارسله المالك والمختار انه يملك الفشور واللواء حتى
لا يملك المالك استرداده ولا يملك الصيد حتى يملك استرداده هكذا اختار الصدر الشهيد
وان اختلف المباح فيها كذا في الاول الاجبة ولو اخرج راحته المبيته فجاء رجل سحر
واخذ جلدها فلما كان اخذه فلو دفعه رد له ما زاد الذبايح ان كان الذبايح عماله فتبي
والاستيلاء اي الاخذ فثمان صنفين وصنفين في الاول اي احصى بوضع اليد

والثاني

والثاني اي احصى بالشمسية اي باستعمال ما هو موضوع للاصططاد وقصد به الاصططاد
 فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تعقب به يخاف ما اذا نصب للتحقق لانه
 لا يصير اخذاله بالشبكة وفيه الولو الاجبة من اخذ صيدا او فرخ صيد من دار رص
 او ارضه فهو له ما لم يحزه صاحب الدار بالقبض او اعلق باب لحرزه حيث يقدر على اخذه
 بغير صيد لانه لم يوجد الاخذ من صاحب الدار لان الدار لم تكن للاخذ الصيد والفراخ
 فلما يملك صاحب الدار الا ان يغلق الباب ويحصره يحال يقدر على اخذه من غير صيد لان
 بهذه الصفة صار اخذاله اعتبارا حتى لو نصيبه لتخفيف يكون للاخذ لان صاحب
 الشبكة لم يبرأ اخذاله اعتبارا وكذا من اصطاد سمكا في نهر جار رجل فهو للرجل اخذها
 لانه لم يوجد الاخذ من صاحب النهر حقيقة ولا اعتبارا فلما يملك وكذلك ان كان
 اجبة لا يقدر على اخذ صيدها الا بالاصططاد لان صاحب الاجبة لم يملك السمكة و
 واذا نصب الماء فهو كالنهر جاريا لانه وان نصب الماء لم يملك صاحب النهر
 والاجبة كمالا يملك اذا كان النهر جاريا انتهى واذا نصب الف قطاط وهو بريد
من شعر ففعل الصيد به ملكه ولو نصيبه لم يملكه فبعضه من الثاني والاقل او يذبحه
صاحب القطاط لو كان جدي قد يذبحه اخذه ملكه فيأخذ من الثاني والاقل او يذبحه
علم ان الاخذ احكى ايضا يكون باستعمال ما ليس موضوع للاصططاد رص فصيد هو
يخرج منه الماء الى ارضه له ليدصيد السمك في ارضه فخرج الماء من ذلك الموضوع الى ارضه
بسمك كثير ثم ذهب الماء وبقي السمك في ارضه او لم يذهب الا انه قل صي صا السمك
بحيث يستطاع اخذه من غير صيد ولا يسبب الاخذ على هذا السمك وهو لصاحب الارض
ومن اخذه منه شيئا صنفه ولو كان بحيث لا يستطاع اخذه من غير صيد حتى اصطاد منه شيئا
وهو له ولو جف نذرا في خطبة لصيد الذباب بحيث اذا وقع فيه لا يمكن اخذ وجب وغاب
اي ذهب الى مصاحبه ففقد اخر مبيته اي وضع عذره امام البئر مبيته لصيد اي ليدعوه
الى الممر بها فوقع الذئب في البئر وهو جاره وما تعقب في ارضه فهو له وان لم يفتش
لانه من انزاله بخلاف النخى والطبي اذا نكس في ارض رص او باض الصيد صيد
فانه لا يكون لصاحبه حتى اذا جاء آخر واخذه فهو له لان الارض لم توضع للاصططاد
الا بالشمسية في كان لصاحب الارض ارضه به لانه متى فزع به الصيد النخى الارض بالموضوع
لذلك هذا اي لو كان الاخذ ارضه به لما قلنا فان جاء انسان واراد ان ياخذه فحمله للمالك
كان للمالك ان يمنع لانه يمنع عن الدخول في ملكه ولو اخذه مع هذا ان كان صاحب الارض في ملكه

اذا كان لصاحب الارض بريد
 كذا في الاخذ على ارضه لو اذبحه
 وهو الاخذ به ما لم يكن في بيته
 اي من الصيد حيث لو يذبحه لاجده
 والامكان الاضحية في الولو الاجبة
 معنى ففعلك الصيد في ارض
 ما نصه اذا راض صاحب الارض
 رص او نكس لا يمكن الاخذ
 حتى كان الاخذ ارضه به
 ما قلنا

منه بحيث لو تم بغيره ياخذها كان المالك اصبحت له لانه قد اخذها فعق فقد ملكه
وان لم يكن صاحب الارض قريباً منه لا يكون صاحب الارض اصبحت له انتهى
ولو وقع في حجره من النذر شيئاً فاخذته عذره فهو لا يأخذ الا ان ياتي بحجره له
وعلى هذا لو وضع طناً على لاجل ماء المطر فما اجمع فيه فهو له كذا في الخلاصة
واما الثاني اي من اسباب الموجبة للملك فله طه وجود الملك في المحل
فلما يجوز بيع حرية القاتل والقاتل ليس له ملك ولانه لا يدرى ما الذي
يجري فهو في قول وجوبه لا المبيع يمنع صحة البيع **لا يجوز** ذبيحة اجبري ان كان
الوجه سنياً وان كان جبرياً حدث وفي القينة نقل عن القاضي عبد الحار
ومجد الدين الترمذاني وعن ابي علي انه يحكي ذبيحة الحرة ان كان اباؤها في حوزة
فانهم كما يهن الذمة وان كان اباؤها من اهل العذر لم يحكي لانهم عند ذمة
المزيد من انتهى **سمكة** في سمكة فان كانت صالحة والا لا
منقذرة فان وجد فيها اي في سمكة ذرة ملكها صالحة وفي الولاجنة
لو وجد سمكة طافية في بطنها سمكة يحكي ما في بطنها وان كان لا يحكي
الطاف في اما اذا وجد في بطنها للؤلؤة ان كانت في الصدف فصح لما اخذ و
وان باع من عذره فوجد فيها في الحنزي لان اللؤلؤة متى كانت في الصدف
فالظاهر ان لم تنصل اليه من يد القاد فتكون باقية على الاباحية الاصلية فيكون
ملكاً للمصايد فاذا باع يصير ملكاً للحنزي لانها ان حلفت في بطنها في حره هون
احزاءها فملكها الحنزي فان لم تخلو في بطنها لكن ابتلعها فقد تخلو كانت
بحوزة العلف فيكون للحنزي هذا اذا كانت في الصدف فهو لا يأخذ وان لم يكن
في الصدف يكون لقطعة لان الظاهر ان من يد العباد فتكون لقطعة
انتهى **وان وجد خاتماً او ديناراً مضمواً بالاحتل وهو لقطعة له ان يبررها على**
نفسه بعد التوفيق ان كان محتالاً وكذا ان كان غنياً عندنا المذكور في الكتب
انه ينفع بالقطعة ان كان محتالاً فقيراً والآن نقدر به على اقراره الفقراء ولا ينفع
به على غنى لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يأت صاحبها فليصدق به والصدقة
لا تكون على الغني كالواجبات **ارسلت** السمكة في الماء الحسن فليترك فيه
فلما بائس باكله للحال ولو ان جد باع غدي بلبس اخذته لا بائس باكله لان الحجة
لا تنفذ وعلى هذا قالوا لا بائس باكل الدجاج لانه يخط ولا يتغير لحمه وما روي
ان الدجاج يحبس ثلاثة ايام ثم يذبح فذا كان على سبيل التنزه لان ذلك شرط

على الشئ

البعير

الطاف فلو قارى كملك واوستنه جفتي يقال طفي النبي فوق الماء اذا علما **الطاف** بغيره كذا في النظمية **ويحكي** اكلها اي
سمكة طاف في دبحي طول بالغة دبراً كذا هو ايجده بلا سبب اولوب هو او سنده كمن اوله اخرى

البعير اذا سقى خرأ ثم خرج من ساعة صل اكله ويذكر كذا في النظمية **ويحكي** اكلها اي
السمكة ان كانت جرحه طافية **الحنزي** سمكة مشدودة بالسمكة في الماء
وقبضها كذلك فياء من سمكة فاستلعت فاستلعت للبايع والمشدودة للحنزي
فان كانت المستلقة هي المشدودة فيها للحنزي قبضها او لا وتوضيحه في اخاينة
رضي الحنزي سمكة في حيز مشدودة في الماء وقبضها ثم دفع الخط الى البايع وقال
احفظها فياء من سمكة اخرى فاستلعت المستلقة قال ثم رجم الله فقال المستلقة للبايع
لانه هو الذي صادها فان الخط كان في يده فما تعلق الخط بهيد في يده فيكون له
ويحكي سمكة المستلقة من بطن المستلقة وسلم الى الحنزي ولا صار للحنزي وان
استقضت المستلقة بالابتاع وان بهذا القضاء بعد القبض وان كانت المستلقة
هي التي ابتعت فيها جميعاً للحنزي لانه انما صادها تلك المستلقة فيكون للحنزي
ذبح لقدم الامير او واحد من الغطاء يحرم ولو ذكر الله تعالى وذبح للمضيف لا
لا يحرم وفي القينة وعن ابي عالم العامري ذبح للمضيف شاة وسبحي الله تحكي و
ولو ذبح لقدم الامير او واحد من الغطاء وذكر اسم الله تعالى لا يحكي لان في الاول
الذبح لله تعالى والمنفعة للمضيف وهذا يصنع عذرة فياكل منه وفي الثاني التعليل
للامير لا لله تعالى وهذا لا يصنع عذرة بل يدفعه لغيره ثم رجم لعلامة طه ملكه قال رضي
الله تعالى عنه فعلى هذا ما يفعل الفضلاء في بلدانهم اصدقاء البعير في جارجان
وقت النذر فيكون فيه فهو ميتة وان ذكروا اسم الله تعالى عليه ويكفون بذلك
وبهذا فصل الناس عن الناس وعنه غافلون خواصهم فكيف عوامهم انتهى
النشر على الامير لا يجوز وكذا النفاطه وفي العوس جائز رضى دفع السكر الى رضى ليشتر
على العوس ليس له ان يحبس لنفسه شيئاً وليس له ان يدفع العذرة وله ان يلقط
ولو كان المدفوع دراهم لا يحبس ولا يدفع العذرة ولا يلقط واختلف المباح في رجم
الله تعالى في نثر الدراهم والفلس ولو كتب عليها اسم الله تعالى من ذكروه ومنع من
لم يذكره كذا في الخلاصة وفي البرازية وينبغي نثر الدراهم قبل لا يباين به
به وعلى هذا الدراهم والفلس وقد يستدل من ذكره بقوله عليه الصلاة والسلام
الدراهم والذنان نذر خائفان من جوارح الله تعالى فمن ذهب خائف من جوارح الله تعالى
فقبضت حاجته انتهى **الغنى المنفصل** من ابي حنيفة الا من مزلوج قبل موته
فيحكي اكله من المأكول كما في منبة المصنف وفي الذبذبة اذا قطع من البنة الالة قطعة

او من فخذها لا يحق لكل الميان قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما ابلن من الحج
 فهو ميتة ثم الاصل في ذلك ان الضيد اذا كان يعيش بدون الميان والميان منه يوكل
 اذا مات من حزنه ورميه والميان لا يوكل وان كان الضيد لا يعيش بدون الميان
 يوكل والميان منه فمما مثالي الاول اذا قطع فخذة وابانه ومثال الثاني اذا قطع الاصل
 وهذا ما عرفت من حكمة الميان بالحدوث الذي روينا واحديث بنناول الميان من الحج
 المطلق والمطلق ينصرف الى الكمال فيقتضي اول الحج صورة ومعنى فلا يحق واذا كان
 لا يعيش بدون الميان فهذا ميان من الحج صورة ومن الميث معنى فحق وان قطع
 شيئا منه من موضع يتوهم ان يعيش الضيد بدون ذلك المقطوع الا انه لم يبينه فان
 كانت الابانة على وجه لا يحق الا للتمام والاندمال بان تعلق الميان بحلوه كان ذلك
 بمنزلة ما قد بان منه ولا يحق تناوله وان كانت الابانة على وجه يحق الا للاندمال يوكل
 لحج ولا قطع بعض السمكة وابانه يحق تناول الميان وان كانت السمكة تعيش
 بدون ذلك لان اكثر ما في الباب انه ميان من الحج صورة ومعنى فيكون ميتا فقصه
 للحديث الا ان هذا الميث صلال بالحدوث المعروف ويوقوله عليه الصلوة والسلام
 احلت لنا ميتتان السمكة والجراد **نفا** **احظر والاباحة**
 وهي باحظر والاباحة لان احظر المنع والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما منع منه
 الشرع وما اباحه وسماه بعضهم بالكراهة والاسحان لان بيان المكروه
 اهم له جوب الاخبار عنه وبعضهم سماه الاسحان لان فيه ما حشنته الشرع
 وفيه ولقطة الاسحان احسن لان اكثر من نهي اسحان لانه مخالف الفياض
 وبعضهم سمى بكتاب الزهد والورع لان فيه كثيرا من نهي اطلاق الشرع
 والزهد والورع تذكرها كذا في شرح المختار **ليس زمانا زمان اجتناب سبها**
 كما فيه اي في كتاب احظر والاباحة من خاتمة والنخس وعجالة خاتمة وينبغي
 للسلطان ان ينفذ ما ينصف خارج الى الميث كونه فان لم ينفذ ذلك فهو زعم وانما
 نصيب الاكرة فيطيب لهم ويطيب ان يأكل من ذلك برضاهم وان كان ذلك
 لا يخلو عن نوع سبها انا اترجم قالوا ليس زمانا زمان اجتناب السبها وعلى الميث
 ان ينفذ اجرام المعايين انتهى **الفصل حرام** فلما يجوز اعطاء الزوف للاباح
 ولا يبيع الووف المفسدة فلا يمان الا في سبها الاسير من دار الحرب **والثانية**
 في اعطاء اجمل يجوز له اعطاء الزوف والسوفة فيجب تقيده بالاجل الذي
 ليس

ليس لواجب كما يعطى في زماننا بقبلة المناصب والآفلا وجه للجواز وبها في واقعة
 احاديث من سبها الاسير **الفصل في حق اجابن بمنزلة الراي الاجنبية** في
 حق المجتهد كذا في قضاء الخاتمة **حكمة** بتقد في الاموال مع العلم بها الا في حق
 الارث فان مال مورثه صلال له وان علم حكمة منه من خاتمة وفيها رجل مان
 وكسبه من بيع الباقى قالوا ان تورج الورثة عن اخذ اربابها لانه يحق عن فروع
 حيث وان لم يوفوا اربابها تصدقوا بها لان هذا مال حصل بسبب حيث فكان
 سبقه للفقير اذا حج عن الرذ على صاحبه وكذا الحكم فيما اخذ زنة او ظلم ان
 تورج الورثة عن ذلك كان اول وفي النوازة اخذ مورثه زنة او ظلم ان علمه
 ذلك بعينه لا يحق له اخذه وان لم يعلم بعينه له اخذه كمالا فاما في الدبابة فيصدق به
 بنية اخضاء انتهى **و** لهذا فقيده في الظاهر بان لا يعلم ارباب الاموال
 وعجالة الظاهرية رجل مان وابنه يعلم ان اباه كان يكتسب من حيث لا يحق
 لكن لا يعلم ذلك بعينه ليدفع عليه المال فالميزان صلال له في الحكم فيصرف فيه كيف
 شاء ولا الامر بالصدق وروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الولي
 كل الولي لمن ترك عياله بخير وقدم ربه بسيرة وان تورج ولصدق به كان اول
 ولكن يصدق بنية خضاء اليه انتهى **من قبل بدعية** فروع الا اذا كان دا
 علم وشرف كذا في مكفوات الظاهرية وعجالة وقال ابو منصور الماتريدي رحمه
 الله تعالى اذا قبل احد بين يدي احد الارض او اخفى له او طافا لا يكف لانه
 يدبر تخطيطه لا عبادته وقال غيره من مشايخنا اذا سجد واحد لولاء اجبار من فري كدية
 من الكنايد وهل يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال اكثرهم هذا على وجوه ان اراد به
 العادة كره وان اراد به النية لم يكفر ويحكم عليه ذلك وان لم يكن له ارادة كره
 عند اكثر العلم وانما تقبيل الارض فهو قريب من السجود الا انه اخف من وضع
 الجذ واجبين على الارض وانما تقبيل اليد حالة النية ان قبل بنفسه بكرة وهو من
 فعل اجتهال وان قبل بالاحتيا فهو مكره عند علمائنا رحمه الله تعالى وروي عن ابي يوسف
 رحمه الله تعالى ان هذا على وجهين ان كان المحتا نسيق بسحق الكراية نزع
 مان كان ذا علم وشرف يبرج له ان يقال الثواب به فمفعلة زيد بن ثابت بابن
 عباس رضي الله تعالى عنهم فاما اذا فعل لصاحب الدنيا بغير فاسقا **وبطل السلطان**
 العادل والامير نحن ذي الشرف سلطان عظمى فقال له رجل يدعك الله

فقال له صلى الله عليه وآله وسلم لا يقال للمساكين هذا لكفر كذا في الظاهرية **ذكره معاشره**
من الاصفي ولو كان زوجه الآ اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره المرأة معاشرته
كذا في نفقات الظاهرية ما نفقة من بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي والمأوى
تأخر ان يكون معه قالوا لئلا ذلك كرجل عليه دين وعليه رتب الدين حقوق الله
عنه وجب من الزكاة والحب والعشر ويؤثر في حقوق الشرع ليس للمدعيون
ان يحتجوا عن قضاء الدين ويقولون انه لا يؤدى حقوق الشرع فلما اؤدى حقه
خلف في الوعد حرام كذا في الصفة الظاهرية ما نفقة واذا اشترى الرجل بقره
او بعير يريد ان يفتي بها عن نفسه ثم اشترى فيها سنة بعد ذلك الضامن انه لا يجزى به
ويجوز الكل في الماضي ان يجزى به لان البقرة فائجة مقام سبع وكذلك البدينة
فصار شراءها بنته الاضحية كشراء سبع ثياه ومن اشترى سبع ثياه بنته الاضحية
ثم باع سنة منها وصحح بالبيع وصحح المسترون بالسنة حاز على الكل كذا ههنا
واذا حاز عنه وعن شركائه هل يلزم الذبح سنة الانساع التي باعها ما بقي الوقت
والنصفه بمنزلة بعد فوات الوقت ولم يذكر هذا الفصل في الكتاب قال شيخ الاسلام
حكى عن الشيخ يلزم انهم قالوا عليه الذبح سنة اسباع بقره من الاولى في البقرة لشري
مع عبده فيذبح او لشري سبع ثياه ويذبح ان كان فيمنه مثل فئمة سنة اسباع البقرة
غنيا كان او فقرا وبهذا لما ذكرنا ان شراء البقرة بخمره شري سبع ثياه ولو اشترى
سبع ثياه بنته الاضحية ثم باع سنة منها يلزمه الذبح بمثل ذلك غنيا كان او فقرا
ما بقي الوقت لان الغني فيما زاد على ثياه واحدة لا وجوب فيها والفقرا اذا اشترى
سبع ثياه بنته الاضحية ثم باع سنة منها فانه لشري سنة منها ويذبحها
مادام الوقت باقيا ثم ان مضى الوقت بنصفه بمنزلة كذا ههنا ولو مضى ذلك قبل
الشراء كان احسن لان الاشراك بعد الشراء خلف في الوعد وانه حرام اشترى
وفي الفئمة وعده ان يائنه فلم يائنه لا بائنه مثلا دعاه حارة الى داره فقال نعم ثم
لم يذهب اليه فهو خلف ولا بائنه فان قبل ماوجه التوقيع بين هذين القولين فان
احرام بائنه بغيره وفدح في الفئمة ينفي العلم فلتنحل الاول على ما اذا وعده في بنته
اختلف فيحرم لانه من صفات المتعاقبين والثاني على ما لو تولى الوفاء وعرض له مانع
وعذر **ولا يلزم الوعد** الآ اذا كان معقفا لانه اذا كان معقفا يظهر منه معنى الالتزام
فيلزم كما في قوله ان لعنت ابي بولس ولو قال ابي لم يلزم بحجة مما في كفاية البزازية

٢٤

ما نطقه ولو قال الذهب الذي لك على فلان انا ادفعه او اسحق البكر او اقبضه متى
لا يكون كفالة ما لم يقبل لفظا يدل على التزام كضعت او كفلت وذا اذا ذكره مخترا
اما اذا قال معلقا بان قال ان لم يرد فلان فانما ادفعه البكر وجوز يكون كفالة
لما علم ان المواعيد بالكتب بصورة التعليل يكون لازمة فان قوله انا ارجع لا يلزم
له شئ ولو علق وقال ان ضمن الدار فلان ارجع بلزم الرجوع وفي بيع الوفاء كما ذكره الزبيدي
الصحيح ان بيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم لو ذكر شرط الفسخ
في البيع فسد ولو لم يذكره فيه ولفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء او لفظا بلفظ الحائز
وعندهما هذا البيع غير لازم فكذلك يعني يفسد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط
على وجه العدة جاز البيع وزم الوفاء بالوعد اذا المواعيد قد تكون لازمة فجعل لازما
على جهة الناس كذا في جامع الفضولين **استخدام النبي** لما اجرة حرام وبه يجب له
اجر ذكره في البرازية انه اذا استعمله او ثابته مدة في اعمال النبي بغير اذن الحاكم وبما اشارة
ليطلب اجر النبي بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفانة تاييد في اجر النبي
ولو لاحد وعلمه الآلاته وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار سركه كما في القسنة مانطقه لا يجوز
يعتد المعلم شيئا له حاجته ولو بعينه للاحضار سركه ينبغي ان يجوز اذا كان على النبي
وفيه بنية لبس لا يترك عند انفسان يطعمون ويكفون في اعمال النبي
يجوز اذا صلح ما يدفع اليه عوضا لشئ **لبس الحر** حاله حرام على الرسل والآل دفع
فمن اوصيته كما في الحديث من غابة البيان وعبارتها هكذا وروى البخاري ومسلم
مسندا الى انس رضي الله تعالى عنه قال رخص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لزيد وعبد
الرحمن في لبس الحر كمانهما وروى مسلم باسناده الى انس ان عبدا الرحمن بن
عوف والزبير بن عوام سكاوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحق فخصهما قيصا حريرا
في غزاة لهما انتهى وفي القسنة موزنا الى المحيط البدهاني ان عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى
لا يكره لبس الحر اذا لم يتصل بخداه حتى لو لبسه فوق قميص من غزل او كونه لا يكره عند
فكيف اذا لبسه فوق ثياب او ثني اخر محسوس او كان حبة من حرير بطا شرب لبس حرير
وقد لبسه فوق قميص غزلي قال رضي الله تعالى عنه وفي هذا رخصة عظيمة في موضع غم
فيه البلوى ولكن طلبت بهذا القول عن ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه في كثير من الكتب فلم اجد
سوى **شع** ومن الناس من يقول انما يكره اذا كان الحرير يمس الحر وما لا فلا وعن ابن
عمراس انه كان عليه حبة من حرير فضيل له في ذلك فقال اما ترى الى ما بيني اجردا وكان حكة

داوید کا منہ کا اجڑب / او فیاض لوہاں

2/6/21

لأنه من قطع ثم قال لا أن الصبيح ما ذكرنا أن القتل حرام وفي جامع الصغير للزبدوي ومن
 الناس من أباح لبس الحرير والديباغ للرجال ومنهم من قال في حرام على النساء أيضا وعامة
 الفقهاء على أن يحكي للنساء دون الرجال انتهى ولا يجوز الخالص في الحرب عند أي عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما روي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس الحرير والديباغ وقال
 إنما يلبسه من لا طلاق له في الآخرة ولو كانوا متفانين وما روي أنه عليه الصلاة والسلام
 صلى ومعه فروع من حرير وفي حديث آخر أنه عليه الصلاة والسلام خرج زينا وعليه ثياب
 من ديباج مفضة بارونيا ويحكي لبس ما كساه حرير ونحوه غير مطفأ أي في دار الحرب
 وكثرة لأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين كانوا يلبسون الحرير ونحوه في دار الحرب
 لأن السدي مستوفى عليه كونه فاما الخبيثة من ثياب في رأي العين فخص النزيهين به
 وما تحته حرير وسداه غير حرير يحكي في الحرب خاصة لضرورة دفع النكاح لا في غيره لأن الاعتناء
 للحمية والضرورة كذا في شرح التحفة ما حرم على البالغ فعله حرم عليه أي على البالغ
فعله لولده الصغير فلا يجوز أن يمسكه حرا ولا أن يلبسه حريرا ولا أن يحضبه يده
كخلاء أو رصه ولا اتصال الصغير باليد أو بول مستقيما أو مستديرا للفتنة
الكلوة بالاجنبية حرام ألا لما روي عن عروة بن ربيعة وفيما إذا كان من جنسها
 وفيما إذا كان بينهما جليل في بيع وفي اللواحي والكلوة بامة الغيرة والسفر بها
 إذا من عليه وعليه اختلاف المخرج فيه قال بعضهم يحكي لأن الأمانة في حق الاجنبي الحرام
 بالاحقة في حق الحرم في حق اباحة النظر والمس إلى موضع زينة الظاهرة والباطنة فكذلك
 في حق الكلوة في موضع الزينة الظاهرة الوجه والبدن وموضع الزينة الباطنة الرأس
 لأنه موضع النكاح والسرة موضع العفاف والصدر واليد موضع المفارقة والعقد موضع
 الذم والوج والسان موضع الخيال والقدم موضع الخضاب وقال بعضهم لا يحكي لأن الاباحية في
 الأمانة باعتبار الضرورة والضرورة للاجنبي في حق الكلوة والسفر بامة الاجنبية فإذا بلغن
 الأمانة لا ينبغي أن يوضع في إزار لأن البطلان والظهور منها عورة والبالغة مستثناة فلا
 نوح في إزار ولقد انتهى الكلوة بالحرم مباحة إلا الاجتناب من الرضاينة والصدقة إلا أنه
 وفي الفتنة وفي استحياء القاضي الصدر وينبغي للمأخوذ من الرضاينة أن لا يخلو باحته من الرضاينة
 لأن الغالب هناك الوقوع في اجتماع وان كان الصدقة شاة فلمح إن أن منعها منه
 إذا خافوا عليه بالفتنة من مات على الكفر أي لعنة الله عليه الذي رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم لم يمت إن الله تعالى أحيانا كما حتى آمنه كذا في مناقب الكرومي استماع
 القرآن النوب من ورائته كذا في منظومة وهذان النوب افعلى ففصل من النوب وهو اجزاء

الرهن

لنا

وهو في اللغة مطلق الجبس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهين وفي الشرع الجبس
 مجال مخصوص بصفة مخصوصة شرعية وثيقة للاستيفاء ليضحي الراهن بيمينه فبإرجاع
 الرافض الذي ليستفك ويشتفع به ويصل المزمع الحققة ثبت شرعية بالكتاب
 والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى فهان مقبوضة فانه امر بصفة الاخبار
 نقلا عن المفترين معناه باموالكم والامر بالبيع الموصوف يقتضي أن يكون ذلك الوصف
 شرطا فيه إذا المندوع بصفة لا يوجد بدون تلك الصفة نظيره قوله تعالى ومن قبلنا
 خطاء فخيرهم رقة مؤمنة أي فليقر رقة مؤمنة والسنة ما روي أن النبي عليه الصلاة
 والسلام رهن دُرْعته عند أبي السحر اليهودي بالمدينة ولعن عليه الصلاة والسلام
 والناس يتعاطون فاقترع عليه وعليه الاجماع كذا في شرح المختار ما قبل البيع
 قبل الرهن يعني أي ينبغي من الاعيان بيعه بغير رهن في الآخرة اربعة اشياء
 فان البيع قبل جائز دون الرهن الاول بيع المباح جائز لا رهنه سواء كان من غنا
 يحكي القسمة أو لا يحكي وسواء رهن من اجنبي أو من شركه لأن المباح لا يقبل حكم
 الرهن وهو استحفاظ الجبس في مدة الرهن مطلقا ولأنه لا يميز لمزونه فصار كمال الرهن
 احد الثوابين على ان يعطيه اياهما ولأن الرهن وثيقة ليس قبله معنى التملك فلم يفتقد
 في المباح خلاف المفهوم فان الرهن فيه يميز فيما ليس به رهن فصار رهنه كبيع واما
 الاشارة الطارئة فذكر في الاصل انها تنطبق العقد صورته ان يرهن جميع الغائب ثم
 يتفاسخ العقد في النصف او ما اشبه ذلك لأن الاشارة انما تؤثر لانها تنفع البتامة
 القبض وهذا المعنى يوجد في الاشارة الطارئة وذكر ابن سماعه عن أبي يوسف انها
 لا تؤثر لان حكم البقاء أقوى من حكم الاشارة بل ليس ان العدل اذا باع الرهن كان الرهن رهنا
 في ذمة المشتري ولو رهن الداء دينا لم يصح فكذا لا يرهن الاشارة عنه في حال البقاء
 وان اثر في حال الاشارة كذا في شرح القاطع الثاني بيع المفعول جائز لا رهنه
 كرهن الدار دون البناء فانه لا يجوز لأن البناء اسم للجنس فيصير رهنا جميع الارض
 وهي مفعولة بملك الراهن وهو البناء فصار كرهن الدار وفيه منافع للراهن والرهن
 لا يصح الا مفرقا الثالث بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه كرهن الثوب على رؤس الثياب
 دون الثياب والزرع في الارض دون الارض فانه لا يجوز لأن القبض شرط في الرهن على ما
 بينا ولا يمكن قبض المتصل بغيره وحده فصار في معنى المباح الرابع بيع المعلق عتقة
 بشرط قبل وجوده في غير المذبح جائز كرهن قال بعده ان دخلت الدار فانت حر ثم باع

فأما بيعه جازلا رهنة كذا في شرحنا فلهذا لا يجوز رهن البناء بدون الارض
وهذه المسئلة داخلية تحت قوله بيع المتصل مع فذير فاذا أجروا اي الرهن
المزمن لا يطيب له الاجر يعني اذا أجروا المزمن الرهن لا جنبني بغير امر الراهن
فالغنة للمزمن وينتفع بها عند حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لانه بمنزلة الفاسد
اذن الرهن للمزمن في الاجارة فاجر يخرج عن الرهن ولا يعود يعني اذا كان الرهن
اذن له في ذلك كان الاجر للرهن وينتفع الرهن حتى لا يعود الا بغير يد من ذي اليد
فان كان المزمن استهلك هذه الغنة ضمنه وان هلك في يده فلا ضمان عليه
لانه وكس بالاجارة والحواب في الوكيل بالاجارة اذا قضى الاخر على هذا الوجه
ولو كان الرهن دابة او غنما فركب المزمن الدابة او استعمل العبد بغير اذن
الراهن فذلك في حالة الاستعمال فهو ضامن ولا يسقط سببه من الدين وتكون
القيمة رهنا عنده مقام العين كما لو تلف اجنبى آخر فان استعمل ترك الاستعمال
عاد رهنا كما كان حتى لو هلك في يده احواله هلك مضون بالدين وان كان الرهن
اذن له في ذلك فذلك في يده في حالة الاستعمال هلك غير مضون حتى لا يسقط
سببه من الدين لان استعمال المزمن باذن الراهن كما استعمال الراهن باذن المزمن
واعارة المزمن باذن الراهن من اجنبى فذلك في يده لا يسقط سببه
من الدين ولكن للمزمن ان يعده اليه واصل ان يبد العارته بغير ضمان
الرهن ولا يرفع عقد الرهن حتى كان للمزمن ان يعده اليه كذا في الذخيرة
الاجر اذا رهن العين عند المتاجر على دين له صحت الرهن وانفصلت
الاجارة في القينة آجروا له وسلمها له المتاجر ثم رهنها منه انفصلت الاجارة
او رهن الآخر الدار المتاجرة وفضله المزمن انفصلت الاجارة وصار رهنا
اباح الراهن للمزمن اكل الثمار فاكلها لم يفسد وفي القينة موقوف الى يده الدين
المزمنان رهن في الشراء ضبعة فشكل على الاستحارة ثم وابع له اكل الثمار
فلما اتيته في الصنف اكلها بناء على تلك الاباحة لا يفسد عليه ولا يسقط من دينه
سببه بيع الراهن الرهن من يدرع باعه من المزمن الفسخ الاول ونوضي
في جامع الفضول باع رهنه لثا اذن مر رهنه باعه من المزمن طار البيع من المزمن
وتنقض البيع الاول وكذا الموقوف لو باع المتاجر من رهنه لثا اذن المتاجر
باعه من المتاجر طار البيع من المتاجر وهو ينقض بالبيع الاول وكذا في البيع
بجائز الموقوف ببيع الوفاء اذا باعه البايع من رهنه لثا اذن المتاجر باعه

تفصيل البيع على الدين
البيع والبيع على الدين
كما انه يشتمل على
البيع بغير الدين
وادرر البيع على الدين
وبالبيع بغير الدين
والبعض من الدين

من المتجرى

من المتجرى بغيره بانما نفذ البيع الثاني وبطل الاول وبهذا لان الاول موقوف والثاني بات
فيبطئه كذا افنى صاحب المحيط وقال غيره من المتاجر بغيره بغير البيع الاول وبه
افنى خ وقال واحد من الثقة رآين انه ينفذ البيع الاول لا الثاني انتهى
بكره للمزمن الانتفاع بالرهن بلا اذن الراهن وفي المحيط وليس للمزمن ان
ينتفع بالرهنون الا باذن الراهن خلافا لبعض الناس لان الثاني له حق الامساك
والاحتياض دون الانتفاع والارتفاع وكذلك ليس للراهن ان ينتفع به بغير اذن
المزمن خلافا لابي لان المقصود من الرهن الاستيلاء وذلك بان يضر
الراهن بحبس الرهن فبشرع القضاء الدين ولا يحقق ذلك ما لم يبرح جوارا
عن الانتفاع انتهى واذا اذن له في الكس فيلزم جوع له بالاجر وفي رواية
فان اذن المزمن الراهن ان يذرع الارض المزمنة فزرع او سكن الدار المزمنة
باذن المزمن لا يطيب الرهن ولم ان يسترد الرهن فيعود رهنا وما دام في يد الراهن
لا يكون في ضمان المزمن رهن على دين موعود ودفع لبعض وامتنع لاجد
صورته دفع اليه رهنا ليدفع له ثمان مائة دينار فدفع له ثمان مائة وامتنع عن دفع الباقي
وهو رهن بهذا القدر كذا في القينة وفي الولوالجية ولو باعه متاعا الى اصل على ان
يعطيه رهنا بالثمن لم يجز للمتجرى على دفع الرهن لانه وعد الرهن لا يكون اقوى من
حقيقة الرهن ولو عقد الرهن لا يجز على التمسك فاذا وعد اولى والبايع باختيار في
استرداد الجميع لانه انما رضي بغيره موقوف بالرهن فاذا كان هذا الوصف ثبت له الخيار
وان كان المبيع قد استهلك اخذ منه حاله الا ان يعطيه الرهن لانه ان تعذر الفسخ
لم يقدرا نقاء الثمن حاله فطالبه او يعطيه الرهن لا يبيع القاضي الرهن بعينة
الراهن المقبوض على كسوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس
فيه دين ليس بمقبوض في الاصح اي لا يكون مضونا على اصح الروايتين وقال
ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى يعطيه المزمن مائتا وعشرين لا يفسد
اقل من درهم وخمسة ابروس في رواية اذا ضاع فعليه قيمته كذا في القينة وفي المحيط
نقل عن المتنفذ ولو رهنه رهنا على ان يقرضه ولم يستم القرض قال يعطيه الرهن مائتا
فان قال اعطيتك فدا قال محمد رحمهما الله تعالى لا تسخن اقل من درهم لانه مقبوض
على كسوم الرهن ولا تسخية في القرض فلا يمكن اعتبار قيمته اذا لا تقدر في القرض
فيعطيه مائتا لان الا لا تجاد من قبله ولا يصدق في اقل من درهم لان العادة
لم تجز في الاستقراض اقل من درهم وهذه من لوزة في عيون المتكلمين لا في اللين

من المتجرى

ايضا وذكر المعنى عن ان يوسف لو قال ارضي او ضمني وخذ هذا الرهن ولم يسم الفرض فافذ
 الرهن فضاخ ولم يضمنه قال عليه قتيبة الرهن ولو قال ارضي او ضمني لم يسم الفرض فافذ
 فذلك النوب عند المزمع في ان يعطيه شيئا فعليه قتيبة وهو النوب الا ان يجاوز قتيبة
 عنده لان الرهن مضمون باقل من قتيبة ومن الرهن انتهى **الاجل في الرهن نفسه**
 اي الرهن لان حكمه حينئذ من عدم وفي الدين لا كذا في القبيبة **الوارث اذا اخذ**
 الرهن لا الا الرهن لا يكون لفظة بل يحفظه الى ظهور المالك **القول** لمفكره اي الرهن
 مع التامين مثلا لو قال لا ارضيه كان القول قوله كذا في شرح الاقطع **وكذا القول**
 للمفكر في تعقيب الرهن قال الراهن الرهن عند هذا وقال المزمع بل بهذا هو الذي
 رهنه عند هذا فالقول للمزمع في تعقبه لانه انما يرضى كذا في التبيين ولو قال المزمع
 رهنني بهذا النوبين وقضيتها وقال الراهن رهنني احداهما كان القول قول
 الراهن والبيبة بينة المزمع كذا في التناظر **وكذا اذا اختلفا في مقدار**
 ما رهن به صورته رضى عليه الف فرض عند الطالب ما لا يمتثل اختلفا فقال الراهن كان
 الرهن ثمانمائة وقال المزمع بالف فالقول قول الراهن لانه ينكر زيادة فعلق
 الدين بالرهن ولو كان الراهن يدعي الرهن بالف والمزمع يدعي ثمانمائة والراهن
 قائم بمسوى الف الخالف وترا اذا فان يهلك الرهن قبل الخالف كان القول قول
 المزمع لانه ينكر زيادة سقوط الدين كذا في الخائفة وقيل رضى عنده ان
 شيئا لم يمتثل اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد المزمع وقال المزمع انني قبضته
 متى بعد الرهن ويهلك في يدك فالقول قول الراهن مع كميته والبيبة ايضا بينة
 ولو قال المزمع هلك الرهن عند الراهن فبني ان اخضه كان القول قوله والبيبة
 بينة **الرهن اختلف** الراهن والمزمع فيما باع به العدل الرهن فالقول
 للمزمع وان صدق العدل الراهن صورته ولو ان العدل باع الرهن في حياته ونصادقوا
 على بيعه الا ان الراهن يقول باع بمائة والدين وقتيبة الرهن مائة ايضا وصدق
 العدل في ذلك فقال المزمع لا ابي ببيع من كان القول قول المزمع مع كميته والبيبة
 بينة الراهن كذا في النظرية كما لو اختلفا في قتيبة الرهن بعد هلاكه فالقول للمزمع
 والبيبة للراهن صورته في شرح الطحاوي لو اختلفا في قتيبة الرهن بعد الهلاك فقال
 الراهن كان في قتيبة الرهن وفاء الدين فسقط جميع الدين بهلاكه وقال المزمع كان
 قتيبة من يرضى الدين فالقول للمزمع **ولو مات الراهن في يد العدل لم يمتثل** اختلفا فقال
 المزمع قدامت الرهن وقال الراهن لم يمت فالقول للراهن **ولو كان رهننا**
 بجني الدين فباعه العدل واتبع المزمع انه باعه باقل من قتيبة وكذا في الراهن

فالقول

فالقول للراهن بالنسبة الى المزمع لا العدل **ما جازت الكفالة به جاز الرهن به**
 الا في ذلك المبيع فانه يجوز الكفالة به دون الرهن وتفسير الرهن بالدرك ان يبيع
 الرهن سلعة وقض من ثمنها من المضمون ولو سلمت اليه وفاق المضمون الا استحقاق
 واخذ بالثمن من البايع رهنه قبل الدرك فالرهن باطل حتى لا يملك المضمون حبس الرهن
 سواء وجد الدرك بعد ذلك او لم يوجد ولو سلمت الرهن عنده كان امانته وكذا لو رهن
 عند رجل شيئا بما ذاب له على فلان فالرهن باطل ولو يملك عند المزمع هلك امانته واعلم
 ان الرهن بالدرك باطل ويصح الكفالة بالدرك والفرض ان الرهن مشروع للاستيفاء
 ولا استيفاء حتى الوضوب وضمان الدرك به وضمان الثمن عند استحقاق المبيع فلا يجب قبل
 الاستحقاق فلا يصح مضاف الى حال وجود الدين لان الاستيفاء معاوضة فلا يجب الاضافة
 بخلاف الكفالة فانها لا التزام للمطالبة دون اصل الدين والتزام الافعال بفعل الاضافة
 الى المضمون وكذا في الرهن بما ذاب له على فلان باطل والكفالة به جائزة نعم اعلم انه
 يحتاج الى الفرض بدين الرهن بالدرك والذوب قبيبة ودين الرهن بالدين الموعود وهو
 ان يقول رهنك بهذا الفرض الف درهم وبذلك في يد المزمع حيث يملك بما سمي
 من المال بقا عليه ووجه ذلك ان الدين الموعود جعل تحت كماله وجوده لان الفاقل عدم
 خلف الوعد بخلاف الدرك او الذوب فانه لا يكون موجودا غالبا فلا يكون الدين هناك موجودا
 لا تخفيا ولا تعذرا كذا في شرح الخفيض جامع الكبير للامام الفخراني **باب في بيان**
 هي جمع جنابة وهي كل فعل محظور ينقض حرما على النفس او غيرها **العاقبة** لا العقل
العمد الا في مسئلة ما اذا اعفا بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقي ينقلب
 مالا ولا تخفى العاقبة كما في شرح الجمع لان الحق مشترك بين الورثة فكل منجز
 العفو عن نصيبه والصالح عند كونه من الحق من العفو والفصاح لا يتجزى فالعفو والصلح
 مسقط لجزء منه فيسقط الحق جزوة عدم الجزى واذا سقطت الفصاح في نصيب غير
 العاقبة انقلب حقه مالا للباقي بسقط لا الى عوض ولم يجب على القائل لعدم التزامه
 فوجب على العاقبة لانه مال وجب بغير قصد من القائل فصار كالحقار وليس للعاقبة شئ
سقوط حقه لعفو **صلح الاولياء** وعفوهم عن القائل بسقط حقه في الفصاح
 والدية لا جوع المقبول كذا في المسئلة ما نصه العفو عن الفصاح ببراءة عن الفصاح
 والدية لا عن حكمه انتهى وفي الفتاوى النظرية الوارث اذا اعفا عن القائل هل يبرأ
 فيما بينه وبين ربه تعالى قبل هو بمنزلة الدين على رضى رضى فان الطالب والبرائة الورثة

فانه يبرأ فيما بقي اما على ظن المنقذ فليأمره فكذا القائل لا يبرأ من ظن من وعدونه و يبرأ
 عن الفضايل **الواجب** لا يفتقر الى وصف السلامة والمباح بتقيد فلا ضمان لو سدى قطع
 القاضي الى التقيد وكذا اذا امان الموعود لان احدى العودين يجب على القاضي اقامته اذ هو
 مأمور به والواجب لا يجامع الضمان ولان قوله بامر الشرع فكل من منسوب الى الامر فكانه
 امانه حتمية لانه فلا ضمان وكذا اذا سدى الفتنة الى النفس ولم يجاوز المقادير لوجوبه
 بالعقد وكذا اذا تكرر الكفار بالمسلمين فمباح وقصد به الكفار فلا ضمان لان ذلك كناية
 او غرض الكفار وهو المقصود فقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم حاراهن الطائفت
 فمباح بالمخسبين وكان فيهم المسلمون ولان بلادهم لا يخلو عن المسلمين الاسرى والنجار
 والاطهار فلو امتنع القتال باعتدال ذلك لا يمنع اصلا ولا يقصدون بالاراضي المسلمين تحريزا
 عن قتلهم فقدر الامكان كذا في شرح المختار **وليؤقت** المفطوح يد قاطعة فثبت
 ضمن الذينة لانه مباح فبقيت بشرط السلامة **وتنضم** الزوج لو عزز زوجته لترك الزينة
 والواجبة اذ اعادها الى فراشه او الى الصلوة والغسل واخرج من المنع مما انت كانه
 ما شرع على وجه التقدي لان جزاء لمنفعة نفسه وهذه اشارة الى انه يجوز له ان يضرها
 لهذه الاسماء والافاضان واجب عند التلف وان طرأ لغرض هذه الاسماء وذكر في الخط
 وفي شرح المختار انه يجوز له ان يضرها على ترك الزينة وتعدا مثل ما ذكره في لم يذكر
 فيه ترك الصلوة وعلى يجوز الزهر بان يجب عليها طاعة وطاعة الله تعالى فتعذر
 على المخالفة وذكر في النهاية انما يضرها لمنفعة تعود اليه لا لمنفعة تعود الى المأذون الا ترى
 انه ليس له ان يضرها على ترك الصلوة وله ان يضرها ولو على ترك الصلوة لقوله عليه
 عليه الصلوة والسلام مروا صبيانيكم اذا بلغوا سنكسوا واخرولوا اذا بلغوا عشرين ومنه
 اي من المباح الباطل ان الله تاديبا او الامم او الوصي ضرب البقيع فمات
 ضمن عند ان حنيفة رحمه الله تعالى وان طرأ الملعون ان كان بعد اذ نهم فهو ضامن
 وان كان باذنه فلا ضمان عليه كما سلك لان الاب او الوصي ما ذنونا في التاديب
 بشرط السلامة لانها يمكن ان تصرف في نفسه وماله اذا كان حرا للبيوع اما الملعون
 انما اذنه باذنه والاذن منهم وحده مطلقا لا مقيدا كذا في الولائية **ومن الاول**
 اي الواجب ضرب الاب او الوصي او الملعون باذن الاب تعظيما فمات لا ضمان
 واما ضرب التاديب فتعذر بشرط السلامة لكونه مباحا واما ضرب التعليم فلا
 يفتقر لكونه واجبا على منولاء **وتجوز** اي في عدم الضمان في ضرب المقادير واما تجز
 اي تجز المقادير فوجب للضمان في الكل اي في التاديب وعجز **وفيه** من الاصل الثاني

وهو المباح

وهو المباح ما اذا وطئ الرجل زوجته فافضاها او ماتت فلما امان عليه اي لا يجب عليه
 شيء عند ان حنيفة وفي غيرها الله تعالى مع كونه مباحا ولم يفتداه بشرط السلامة لكون
 الوصي اخذ موطنه وهو المهر فلم يجب به احرار يعني انما لا يجب هناك الضمان لان ضمان المهر
 قد وجب في ابتداء ذلك الضمان فلو وجب الدية بجوز كان فيه ايجاب ضمانين بخلافه لا يفتقر
 واحد وهو منافع البضع وذلك لا يجوز كذا في المحيط **وتعامة** في النور من الذي يلقي
 وعامة هكذا وروي عن ابو يوسف رحمه الله تعالى ان القاضي لا يلزم في النور من مائة
 فان زاد على مائة فمات يجب نصف الدية على سبعة امال لان ما زاد على المائة غير ما ذن فيه
 فخص الضمان بفعل ما ذن فيه وبفعل غير ما ذن فيه فينصف ويشب التوتير بالسبعة
 على الشريعة **وليصح** العفو عنه انتهى **حيثما يتبين** على شخص واحد في التقيد وفي ما دونه
 لا يبدان الا اذا كانا خطائين ولم يتجملها بترد فيجب دية واحدة ذكره الزيلعي
 ما نصه ومن قطع يد رجل لم يقتل اخذ بالامر من لو عدى او تخلف او خطائين تحت
 يديهما بترد لانه خطائين لم يتجمل بينهما بترد فيجب دية واحدة كمن ضرب مائة سوط
 فبترد من سبعين ومات من عشرة معنى هذا اذا قطع يده ثم فوجبه عليه موجب الضمان
 وموجب القطع اذا كانا عدي او اصرها عمدا والاخر خطاء او كما تخطائين وتحتل بينهما
 بترد لانه خطائين لم يتجمل بينهما بترد فيجب دية واحدة في اصله ان الضمان لا يتنازل
 الا خطائين فانها يتنازلان فيجب بغيرها دية واحدة اذ لم يتجمل بينهما بترد وان تحتل
 بينهما بترد لا يتنازلان انتهى **وأدلة** بغيره الملبس في مذكورة في جنابان الزيلعي فليراجع
 تحت **الغناص** يجب للمعتب ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلو قتل العبد مولاه
 عمدا وله اثنان فعلى اصرهما عن الدم سقط الغناص من وجوبه على حاله بغيرها ولا
 ولا ينبغي لغدر العا في عهد الامام وعند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يقال
 للعاقبة انما ان ترفع الى الذي لم يعف ربع العبد من نصيبك او اقوه بدفع الدية بخلاف
 ما اذا كان العبد مديرا او ام ولد وما في المسئلة بحال ان حين ينقلب نصيب الآخر
 مالا كذا في التنازع بينه **وتجوز** عفو الجور وفي جوهرة قال الكرخي اذا عفي الجور
 لم مات القصاص ان لا يصح عفو لان القصاص يثبت ابتداء للوارث لو ذلك لم يثبت
 لهم بعد الموت فكانت ابراء من حق عجزه والا سخي ان يجوز عفو لان الحق له وانما يفوز
 الوارث مقامه في استيفائه فاذا سقطه جاز ويكون من جميع المال لانه حق للوارث حال
 حال الطلاق **ولفتني** دونه من الغناص لو انقلب مالا وهو موروث على والدين

على فرائض الله تعالى فبدره الزوجان كما الاموال وفي الفرائض والقصاص حق الوارثة
عنده وعند بها حق الميت ثم ينتقل اليهم ويقضى ديون الميت من الذينة وبديل الصلح
انتهى وفي الخبز القصاص مستحق من يخطئ ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه
الزوج والزوجة وليس لبعضهم ان يقتل دون البعض اذا كانوا كبارا وليس لهم ان
يؤكلوا ما سقوا القصاص ولو كان القصاص بين رجلين ففقا احدهما وقتل
الآخر يجب نصف الذينة في ماله في ثلاث سنين ولو قتله الآخر ولم يعلم او علم لا يؤد
عليه عند اصحابنا الثلاث كذا في الخلاصة الاعطاء في ضمان النفس بعدد
اجزاء بضم الجيم جمع اجزاء لا بعدد اجنابات وعليه فخرج الولو الجي في الاجارة
لوامره ان يرب عنه عشرة اسواط فبدره احد عشر حمان من ذلك رفع
عنه ما نقصه العشرة الاسواط ونقص ما نقصه السوط الاخير فيضمة مهورا
بعشرة اسواط ونصف ما بقي من قيمته اما رفع ما نقصه العشرة الاسواط
لان في هذا الرب عامل للموت لانه ضرب بامره فانقل الفل الى الموت وانما
ضمان ما نقصه السوط الاخير لانه متقد في هذا الرب واما مهورا بعشرة اسواط
لان الرب احادي عشر صادقة وهو منقوص برب عشرة اسواط واما وجوب
نصف ما بقي من قيمته لان العدة في ضمان النفس بعدد اجنابات
واجزاء هذا اثنا عشر اسواط وهو برب سوط دبة القتل خطاء او
سبية عمر على العاقلة يجب ان يعلم بان عاقلة الرجل اهل ديوانه عندنا
اذا كان القاتل من اهل الديوان فان كان غاربا في ديوانه يترزق منه فاقلة
من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كائنا وله ديوان يترزق منه فاقلة
من كان من ديوان الكتاب وفي الصوري وكذا عاقلة اهل صناعة ان كانوا
يتناحرون بها وفي الكافي العاقلة الذين يعقلون اي لادون الذينة وتسجي
الذينة عقلا ومعقلا والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان
يؤخذ من عطيائهم في ثلاث سنين واما اهل الديوان وهم اجيئس الذين
كتب اسمهم في الديوان وهذا عندنا وقال الكافي الذينة على اهل العشرة
فان لم يكن له ديوان فاقلة الضارة ان كان نفرو بالحال والزوج ويحكي عليهم
وان كان من اهل القرية ونفرت به اهل القرية يحكي عليهم وان كان لا ينتظر بعقلم
بعض فاقلة عشرته من قتل ابه وان لم يحكي القتل بضم الياء اقر
القبائل من النسب ثم ونم الى ان يكفي وقد كان الذينة على عشرة الرجل في

في

في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وزمن الى بكر رضى الله تعالى عنه وصدر من خلافة
عمر رضى الله تعالى عنه ثم ذون الدواوين وجد اجنود وفرض لهم العقيقة في بين المال
وجعل الذينة على اهل الديوان في اعطيتهم وكان ذلك يحظر من اهل حرم والانتصار
ولم ينكر عليه احد كذا في القاتل خاتمة الا اذا ثبت القتل باقرار او كان القتل
في دار الحرب فيجب الذينة في ماله باعترافه وتعدرا اجابا على العاقلة فيجب
عليه في ثلاث سنين لما روي عن عمر رضى الله تعالى عنه قال لا تغفل العاقلة عما
ولا عيدا ولا صلحا ولا اعترافا الا ان يصدقوه فله من ماله ما اتا اسقطا عنهم القتل
للمتعة فاذا صدقوا زالت الشهادة فله من ماله كذا في شرح الاقطع ثم اعلم ان الذينة
المغلظة في شبه العمد عند حنفية واليه يوجب رجمها الله تعالى مائة من الابل ارباعا
مخمس عشرين بغير تخاض ومخمس عشرين بغير لبون ومخمس عشرين حقة ومخمس
وعشرين جذعة ولا يثبت التغليب الا في الابل خاصة فان قضى بالذينة من غير
الابل لم يتغلظ والذينة في الخطاء مائة من الابل ارباعا عشرين بغير تخاض وعشرين
ابن تخاض وعشرين ابن لبون وعشرين حقة وعشرين جذعة ومن الذهب الف
دينار ومن الورق عشرة الاف درهم ولا تثبت الذينة مالا من هذه الا انواع
الثلاثة عند حنفية وقال ابو يوسف ومحمد ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الف شاة
ومن الحمل مائتا حقة وكل حقة ثوبان ودية المسكر والدمي كواء الاسلام
في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية على عاقلة تحت هبة
القصاص لعذر القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الولو الجية وقد تقدم
نقص هذه المسئلة في الاجارة فلما يجب علينا الاعادة لا يجب على المذنب ان يرضى
دية المذنب بالفتح على القتل متعلق بالمذنب اذا قتل الآخر دفاعا عن نفسه وفي شرح
الحناف فان اقره بالقتل على القتل لم يقضى ويصير حتى يقتل فان قتل اثم لقيام احرمه والقصاص
على المذنب لان القاتل آله له فيما يصلح ان يكون آله وهو القتل ولا يصلح ان يكون
آله له في الاثم لانه باجتماعه على الذنب وانته حرام فلا يباح الا من جهة صاحب الحق
وقال ابو يوسف لا قصاص على واحد منهما لان القصاص حق يدرى بالشبهة وقد
تحقق الشبهة في كل واحد منهما اما المذنب فهو محمول عليه واما المذنب فلم يدرى بالشبهة
وقال زفر رحمه الله تعالى يجب على المذنب ان يباشره موجبة للقتل وهذا القتل به
الاثم والما خلفه انه آله فيما يصلح والقتل يصلح بان يلقبه وضار من اكره محو سببا

فاذا عني قبل ثبوت حجة لم يحز والاسخا ان يجوز عهدة لان الحق يثبت للورثة
 عند جرحه لو ذلك لم يثبت انه عند الموت فاذا انزاع عهدة عند ثبوت نسب الموت
 وهو اجرائه حاز **احدود** تدرأ بالسبب وان يثبت موت اي مع السبب
 لقوله عليه الصلوة والسلام ادروا اخذوا بالسبب ان في الترجمة فانها اي
 الترجمة تدخل في احدود مع ان فيها سببها كما في شرح ادب القاضي ما نصبه
 قال واذا قدم القاضي رضى الحجى والقاضى لا يفهم كلامه فانه يترجم عن رضى لغة وتقبل ذلك
 في قول له حنفية والى يوسف وقال كذا يجوز الا ان يترجم له رضى لان اولى واما
 وخلاف في الترجمة على قياس خلاف في الترجمة ثم على صحة في الكتاب في الشذاه العدد
 فقال لان هذه بمنزلة الشهادة لا تقوم بذلك الا من نفس شهادته لان القاضي اذا لم
 يعلم ما يتكلم به الخصم فكانه لم يسمع قول المنكر في نفسه في احدود وغيرها فان
 قبل وجب ان لا يقبل لان عبارة المنكر بدل عن عبارة الحجى لكن القاضي لا يعرف
 لانه ولا يقف عليه وهذا اصل المنكر في نفسه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة
 ذلك الرضى لا بطريق البطل لكن بضمارة الترجمة عند الحجى عن موفه كلامه كالشهادة
 بصار البطل عند عدم الاقرار فان القاضي يقبل قول الرضى ببدل اقرار المنكر عليه بقول
 له هي فقر هذا او تجرد وليست الشهادة ببدل عن الاقرار فهذا هو الكلام في الحجى
 اما الاخرى فان الاخرى اذا خولص الى القاضي فانها رضى عن عند القاضي ما شارة
 ما قرار بطمان او غيره فان كانت تلك الاشارة معلومة موفه منه كحرمة الفزد ذلك
 يعني القاضي بنفسه ذلك عليه ويجعل كالعارة وبهذا اسخا ان القياس ان علم القاضي
 على الاخرى شئ من حكم بشارته وهو قول بعض العلماء وجه القياس ان علم القاضي
 لا يحيط بشارته لانه ربما بسبب شئ فيعرف القاضي من ذلك خلاف مراده
 فلا يصح القضاء بشارته وهذا لم يسمع في احدود في باب الزنا وفي باب الشهادة
 وجه الاسخا ان انا لو لم يقبل اثارته ولم يجعلها كالعارة ادى الى ان تحوت جوعا لانه
 اذا لم يبايع ولا يعمل بصنط فتؤدي الى التلافى لكن هذا اذا عرف القاضي اثارته
 فان لم يعرف فيسعى ان يحضر من يعرف اثارته كاخوانه واصدقائه وجبرانه فيحضر منهم
 من يعرف اثارته حتى يقول بين يدي القاضي اراد هذه الاشارة كذا وكذا وهذه كذا
 وبغير ذلك ويترجم له حتى يحيط علم القاضي بذلك ويسعى ان يكون عدلا مقنول القول
 لان الفاسق لا قول له وهذا بخلاف ضد الزنا لان الشرط في ايجاب ضد الزنا الاقرار

بلفظ

بلفظ الزنا ولا يتصور ان يسير الاخرى لا ينبغي له ان يكون منه لفظ الزنا وبخلاف الشهادة
 لان لفظ الشهادة شرط في باب الشهادة ولا يتصور ان يسير الاخرى على وجه
 يوجد منه لفظ الشهادة فلا تصح منه الشهادة والاقرار بالزنا اما سائر التفرقات
 فلا يعتبر اللفظ اذا اشار الى شئ اشارة مفهومة معروفة منه يقبل ذلك منه وينبى عليه
 احكم الشئ والله تعالى اعلم **كتاب الوصايا** وهي جمع وصية
 والوصية طلب فعل بفعل الموصى له بعد غيبة الموصى او بعد موته مما يرجع الى مصالحه لفقهاء
 ديونه والقيام بحوائجه ومصالح ورثته من بعده وتنفيذ وصاياه وعجز ذلك يقال فلان
 سافر فوصى بكذا وفلان مات ووصى بكذا والاستقصاء قول الوصية يقال فلان
 استوصى من فلان اذ قبل وصيته وقال عليه الصلوة والسلام استوصوا بالبناء
 خيرا فان هن عنوان عندكم اي اقبلوا وصيتي فبهن فانهم اشركي عندكم وهي
 قضية مشروعة وقربة مقدورة دل على ذلك الكتاب والسنة والجماع الامة اما
 الكتاب فقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها اودين وبهذا دليل شرعي في السنة
 ما روي ان سعيد بن ابى وقاص مرض بمكة فعاده النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثلث
 فقال يا رسول الله اني لا اخلف الا بنتا افاه من جميع ما لي فقال لا قال افاه من ثلثي
 ما لي قال لا فبنيصة قال لا فثلثه قال وثلثك كثر لان تدع ورثتك اغناء ضر
 من ان تدعهم بحالة ينكفون اي يسألون الناس كفا بينهم وقال عليه الصلوة والسلام
 ان الله ليهدي عليكم ثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة في اعماركم لضعفون حيث سئلتم
 وفي رواية حيث احببتم وبدا يدل على شرعيتها واما الاجماع فان الامة المتدينين
 والسلف الصالح اوصوا وعلم الامة الى يومنا هذا كذا في شرح المختار
ما يجوز للموصي بيع عقار النبي عند المنفذ مائة وفي حاشيته والظاهرية قال الشيخ
 الامام شمس الدين الخوانساري ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواز الشك اما على قول
 الحق فخر بن بيع العقار لا يجوز الا في مواضع التي سبغني ذكرها ومن هذا النقل لغير جواز بيع
 عقار النبي عند المنفذ مائة لا عدم الجواز ذكره المصنف فليست من ومنه الكتاب فزون
 ايضا الا في ثلاث مواضع فانه يجوزون فيها ما ذكره الربيعي **الاول** منها اذا بيع
 بصفة معينة **والثاني** اذا احتاج النبي الى النفقة والامال له سواء **والثالث** اذا
 كان على الميت دين لا وفاء له الامة قال الصلوات لله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 المستثنى بها سبعة ثلثة من الظاهرية **الاول** فيها اذا كان في الذمة وصية مائة

اي مطلقه الوصية نوعان مركبة ومفيدة فالمركبة ان يوصي بثلث ماله او ربع ماله
فصاحبها يجزيه واحد من الورثة حتى يزداد حصة بزيادة المال وينقص بانقصه حتى الورثة
والوصية المفيدة ان يوصي بثلث درهم او دينار او مثله او بثلث عتقه او بثلث دينه او بثلث
من عتق ماله وصحة ان يكون حصة مقدرة على حق الورثة وعلى الوصية المركبة ولو هلك
شئ من قبل الفسخ يبرق المالك الحق الورثة حتى لو كانت الوصية مخرجة من ثلث مال
المستع يعطى للموصي له وهذا لان زيادة حصة ولا ينقص بزيادة المال ونقصانه كذا في الوجز
الآخر حتى لانفاذ الامانة اي من العتق يعني لا يحتاج في انفاذها الى عتقه
والامانة فيما اذا كانت غلابة والامانة لانزيد على مؤنته يعني فيما يكون بيع العتق
خير للميت والثالثة فيما اذا كانت حالونا او دارا يخشى عليه النقصان والدار
الخراب في ملك البيع انتهى وقصة الحائز والدار قريب من عدم كفاية الفقرة لمؤنة
لان التزميم ايضا من المؤنة فيمكن ان يعد شيئا واحدا فان وقعت الحاجة الى الصغير
الى اداء فرائضه فان كان في الشركة مع العتق عوض يبيع ما سوى العتق لان الوضو حصة
للمتوفى وان كانت الحاجة لا يندفع مما سوى العتق يبيع بمنى القيمة او بثلث
هذا اذا كانت الورثة صفارا فان كانوا كذرا وهم حضور لا يجوز بيع الوضو شيئا من الشركة
الا بامرهم وان كان الكبار غنفاء لا يجوز بيع الوضو العتق ويجوز بيع ما عداه ويجوز اجارة
الكل الا ان يكون العتق حال يخاف عليه المالك لم لو لم يبيع في لبيع العتق كعذلة الوضو
وان كانت الورثة كبارا كلهم غيران واحدا منهم غايب والباقيون حضور فان الوضو
يملك بيع نصيب الغائب مما سوى العتق لاجل حفظ عند الكل فلما اجاز بيعه
في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب حاضر عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
وعند صاحب رجمها الله تعالى لا يجوز بيعه في نصيب حاضر هذا اذا لم يكن في الشركة
دين فان كان فيه دين يستوفى الشركة فليوصي ان يبيع جميع الشركة للدين
عرضا كانت او عتقا فان كان الدين غير مستوفى ملك الوضو البيع هذر الدين
عند الكل كذا في النظرية والاربعه من بيعه امانية فيما اذا كان العتق في متقلب
وزاد الوضو عليه فله بيعه انتهى وعادة امانية متقلب استولى على ثلث البيع
فاستدركه الوضو من المتقلب ولم يكن للموصي ببقية غل ذلك ويخاف ان يأخذه المتقلب
بعد ذلك ويحتل مما كان له من الدفاراد الوضو ان يبيع العتق خوفا من المتقلب قالوا
يجوز بيعه وان لم يكن للبيوع حاجة الى عتقه وفي الجمع وليضم القاضي الى العاقر من يعينه

اي امانة

رعاية لحق الوصى وحق الورثة لانه اذا لم آخر اليه فقد كمل النظر له لصانته وبعض
كفايته فيتم بالنضمام الاخر اليه فان شئ اليه ذلك لا يجيبه حتى يحققه انتهى
فان ظهر عجزه اصلا استعمل به وان شئ منه الورثة لا يعولم حتى يظهر به خيانتة
هذه اجمحة زوائد فالمسئلة الاولى اذا شئ الوضو الى القاضي عجزه عن القيام بالوصية
لا يجيبه الى الكتابة ولا يلزم اليه اقرض حتى يحقق عجزه فقد كذب ان كان يخفف على نفسه
والثانية اذا ظهر للقاضي عجز الوضو عن القيام بالوصية اصلا استعمل به عجزه رعاية
للظن من الجانبين ومعنى قولنا اصلا انه اذا كان قادرا على التصرف امتناعه ليس للقاضي
ان يخرج لانه لو اخذ عجزه فهو دون كلف ما كان لان هذا هو خيار الميت ومريضه
فاقاروه او لانه تقدم على اب الميت مع وفور شفقة فاولا ان تقدم على الاجنبى
الثالثة اذا شئ الورثة او بعضهم يعولم حتى يظهر منه خيانتة لانه استفاد هذه الولاية
من الميت فاذا ظهرت خيانتة فالميت لم يستخلفه الا لامانته فاذا فاتت ولا قدرة
لم يستخلفه على اوجه بنوب القاضي مثابه في الايهاد الى امين كانه لم يكن له وصى
وقد اى في الجمع ايضا وبيع الوضو من البيوع او شراره لنفسه وفيه نفع للميت جائز
انتهى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا انتهى الوضو عينا من مال الصبي لنفسه
او باعه شيئا من ماله وفي ذلك نفع ظاهر للميت فهو ان يشتري عتقه لنصف فبعة
وعوضه لغيره ونصف فبعة وقال ابو يوسف اول وهو قول محمد لا يجوز ذلك وروى
عن ابو يوسف رجوعه الى قول ابي حنيفة لمان الاصل ان لا يتولى الواحد طرفي العقد وحقق
الاب عن ذلك لاختصاصه بكمال الوأى ووفور الشفقة واعتبارا لو كس الاب فان
الوضو مأثور كالكس ولا في حنيفة رحمه الله تعالى ان الوضو قائم مقام الاب لانه خليفة
عليه ولله الا ان الاب لما اختص بكمال الشفقة التي يحفه من ابنا نفسه غل ولله اطلاق له
التصرف في ماله اذا لم يتفق لفرقة الاظهار به واما الوضو فانه مع قيامه بفرقة في حال الشفقة
فاطلاق التصرف بشرط ظهور النفع للميت كما بيناه واختلفوا في نفع النفع فصل
نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة لنصف القيمة وفيه درهتان في العشرة
نقصان وزيادة وعامة في وصايا امانية مائة فتر شمس الاثمة الحسنى اكرية
فقال اذا انتهى الوضو مال البيوع لنفسه مايس او عشرة نخبة عشرة يكون خيرا للبيوع
وان باع مال نفسه من البيوع مايس او نخبة بعشرة كان خيرا للبيوع وقال بعضهم
ان باع مال نفسه من البيوع مايس او عشرة بنمانية يكون خيرا للبيوع فان انتهى لنفسه

من مال اليتيم ما بين اوى ثمانية عشرة يكون خيرا لليتيم وهذه ثلاث من اوصافها
 بهذه والثالثة الاب اذا اشترى مال ولده لنفسه او باع ماله من ولده الصغر ان كان
 شرا للولد لا يجوز وان لم يكن شرا للولد جاز ولا يشترط ان يكون خيرا للولد
 والثالثة الوكيل بالبيع او بالشراء اذا اشترى لنفسه مال الموكل او باع مال نفسه
 للموكل لا يجوز عند جميع سوا كان خيرا او شرا للموكل او للوكيل انتهى وفي نسخة الوصي
مالا مستحكما بينه وبين الصغر كوزان كان فيه نفع ظاهر للصغر عند الامام خلافا لما
رجحها الله تعالى كذا في نسخة الفتنة وفي نسخة الاب يجوز ان لم يكن للصغر فيه
 منفعة ظاهرة وفي جامع البير وزنه صغار وكبار واحدا للكلار وضيق فاراد
 في نسخة التركة فالوصي يجعل نصيبه مع النصباء انصارا ويقسم بين الكبار
 وبينهم ثم يبيع نصيبه من اجنبي ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشترى
 نصيبه من الاجنبي فيتحقق الفسخ بين المتقلى قال رضي الله تعالى عنه ولم يذكر
 نفيه المنفعة هنا واختلف في نفيهها في بيع الوصي ماله من اليتيم او مال اليتيم
 من نفسه كما مر آنفا وفي جامع الفضولين قضى وصيته ديناً بعد امر القاضي فلما
 كتب اليتيم انكر ديناً على ابيه ضمن وصيته ما دفعه لولم يجد بيته اذا اقر بسبب
 الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر عزم اخر فرفع له حيث يشاء لدفعه باختياره
 بعض حقه اي حق هذا العزة فلو لم يكن للفرع الاول بيته على الذين يضمن
 الوصي كل ما دفعه لوفوعه لغز حجة وصي ادى ديناً فانكر الورثة يقبل بيته
 ولو لا بيته فله تخلف الورثة انتهى ما في جامع الفضولين فقد علم ان الوصي
لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد كونه
 او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بيته كما في خزانة المفتين
 وقده في جامع الفضولين على قول بالموصول عرفا وفي نسخة ادى رجل على الميت
 ديناً او دعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الذين او الدعة فلا يقضى
 الا بعد ثبوتها بالبيته واما المهر ان كان النكاح موقفاً كان القول قول المرات
 الى مهر مثلها يدفع ذلك البير وقال الفقهاء لو اللبس رحمة الله تعالى ان كان ذلك
 قبل ذلك تسليم المرأة وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج بمنع عنها مقدارا
 حزن العادة بتجديده قبل تسليم النفل لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء
 النفل قال رضي الله تعالى عنه وفيه نوع نظر لان الظاهر كل المهر كان واجباً

بالنكاح

بالنكاح فلما يقضى يسقط ثبوت منه حكم الظاهر لا يصح حجة لا يقال ما كان لا يتا
 لكن ينبغي للقاضي ان يحلف المرأة بالله ما قضيت منه شيئاً فاذا حلف يدفع
 البير جميع المهر هذا كما قال اصحابنا ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت فابنته
 بالبيته فان القاضي يحلف بالله ما استوفيت منه شيئاً ولا ابرأه بحقه على
 بهذا الوجه نظر الميت والوارث الصغر وكل من عجز عن النظر بنفسه لنفسه
وفي الملقط الفوق الوصي على الموكل في حيوته وهو مقفل لكن لا يقضى ولو
 الفوق الوكيل لا يقضى صورته مرضى اعقل لانه لو مال في يدى وصيته فان
 فانفق عليه من ذلك فهو ضامن الا ان يكون الفوق عليه بامر القاضي وان كان
 وكبلاً في النفقة حال حيوته فانفق فانه لا يقضى كذا في الاولوا الجنة ولو ادعى
الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده والفوق تحته صدق ان كان هالكاً والى
 لا كذا في دعوى خزانة الاصل ما قلناه لو قال الوصي بعد ما كتب اليتيم قد كنت بعث
 عبداً اليتيم وبذلك تحته عدي او انفقته عليه وهو نفقة مثله فهو مصدق ان كان
 العبد هالكاً اما لو كان قائماً وكذبه الوارث فلما يصدق انتهى وفي سماع الفتنة
ولو باع الوصي من وصي الميت شيئاً من التركة يقضى المثل لا ينفذ لانه محجور به
والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه على الميت
جاز ان يشترى وليس قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بيته لانه امان
 الا في ثلاث مواضع في واحدة منها لا يقضى الاتفاق وهي ما اذا فرض القاضي نفقة ذي
 الرحم المحرم على اليتيم فانزع الوصي الدفع كذا في شرح الجمع معلماً بان هذا ليس من حواج
 اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حواجيه انتهى كالاتفاق عليه وعلى عبده فينبغي
 ان لا يكون نفقة زوجته كذلك لانه من حواجيه الاصلية ولا يشك كل عليه قول
 الناطق فيما يدعيه من الفرق على المسحقين بلا بيته لان هذا من حكمة عمله في
 الوقف وفي شئتين اختلفا لو قال الوصي ادين حواج ارضي الصبي
 او قال ادين جعل عبده الا لو قال الوارث لا يمان عليه يعني يصدق من عذرافاته
 البيته لانه امان وصار كما قال النفقة عليه او على عبده وقال محمد عليه السلام
 يعني لا يصدق الا ببيته لان هذا ليس من حواجيه الاصلية فيه الا ببيته فما لو قال
 اذا فرض القاضي عليه نفقة ذي رحم محرم منه فاذ ينزج بخلاف النفقة عليه وعلى عبده
 لانه من حواجيه الاصلية فنصدق كما في شرح الجمع وحاصل ان الوصي يقبل قوله

فيما يدعيه الآخرون في مسائل **الاول** ادعى قضاء دين المبتدع بلا بسنة لا يقبل قوله
 يعني وصي المبتدع اذا قضى دين المبتدع بشهر او قاز ولا ضمان عليه باحد وان
 وان قضى دين البعض بغير اموال القاضى كان ضمانا لغيره المدين وان قضى بامر القاضى
 دين البعض لا يضمن والفرع الاخر من ركن الاول فيما قضى كذا في امانة وفي النوازل
 لو قضى دين المبتدع من مال نفسه بغير اموال الاربعة او اشترى على ذلك لا يكون منطوقا
 وكذا البعض الورثة اذا قضى دين المبتدع وكفن المبتدع من مال نفسه او اشترى الاربعة
 الكبير طعنا او كسوة للمصنف من مال نفسه لا يكون منطوقا وكان له الرجوع في
 المبتدع والتركه وكذا اذا ادعى الوصي خراج البني لا يكون منطوقا ولو كفن الوصي
 المدين من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في التنازع **الثانية** ادعى ان البني
 استهلك مال اخر فوقع ضمانه صورته لو قال الوصي للبني انك استهلكك على هذا الرض
 في صورك كذا وكذا وقضته عليك فكذلك البني في ذلك حكمه فالقول قول البني والوصي
 ضامن عند الكل كذا في التنازع **الثالثة** ادعى انه ادعى جعل عبده الآبوع
 من غير اجارة وفي التنازع ضامته ولو قال الوصي للبني ان عبدك هذا ابوع الى اسم
 فاستأخرك رجلا فداء به من اسم عانة درهم واعطيتك الاخر وانكر البني ذلك فالقول
 قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في ذلك حكمه انا اذنين ذلك من مال خارج به
 عليك وكذنه البني فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بسنة وهو نظر الوكيل
 بالشراء اذا قال استرته وقضته فذلك في يدى ان كان الثمن مدفوعا اليه قبل قوله
 وان كان غير مدفوع لا يقبل انتهى **الرابعة** ادعى انه ادعى خراج ارضه في وقت لا يصلح
 للزراعة وفي التنازع ضامته مع ما الى الكاف ولو قال الوصي للبني ما انك وترك
 هذه الارض لك وهي ارض خراج واذنين خراجها الى السلطان منذ عشر سنين
 كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت الى منذ سنين فهو على هذا الاختلاف
 الذي قلنا وكذا اذا اتفقا ان اباة مات منذ عشر سنين واختلفا في ارض
 فيه مالا يستطاع مع الزراعة فقال الوارث لم ينزل كذا ولم يجب خراجها
 وقال الوصي انما غلب عليهم الماء للحال وقد اذنين خراجها عشر سنين
 فهو على الاختلاف الذي قلنا واجمعوا على ان الارض لو كان صالحا للزراعة
 يوم احضرت الماء فيها وبما في المسئلة بحال ان القول للوصي مع يمينه انتهى
الخامسة ادعى الاتفاق على حرم البني صورته لو قال الوصي ان القاضى فرض

لا يقبل

لا يقبل الا على هذا عليك من مالك كذا حكمك شهر واذنته عليك من مالك منذ
 عشر سنين وقال الوارث لم يقض احد من القضاة على شيئا مما قلت فالقول
 قول الوارث والوصي ضامن في قولهم جميعا كذا في التنازع **السادسة**
 ادعى انه اذن للبني في التجارة وانه ركنه ديون ففضاها عنه لا يقبل قوله
 وكذا الرض اذا اذن لابنة الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فصرف
 الابن تصرفا وركبته الديون ثم مات هذا الابن وترك ابا فان الاب لا يحمل
 التصرف في تركته لقضاء الدين كذا في امانة **السابعة** ادعى الاتفاق عليه
 من مال نفسه حال عيشه ماله واراد الرجوع يعني اذا اتفق الوصي على البيع من مال
 نفسه ومال البني غائب له فهو منطوق الا ان يشهد انه اتفق عليه من ماله
 في له ان يرجع على البني من مال نفسه كذا في التنازع **الثامنة** ادعى
 الاتفاق على رقيقة الذين ماتوا وفي امانة اذا ادعى الوصي ان المدين ترك
 رقيقا فانفق عليهم في وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد و الحسن
 بن زياد رحمهما الله تعالى ان القول قول الابن وقال ابو يوسف رحمه الله
 تعالى القول قول الوصي واجمعوا على ان العبد لو كان اوثقا كان القول
 قول الوصي ولو قال الوصي لم يترك الوكيل رقيقا ولكن انا اشتريت لك
 رقيقا من مالك واذنين البني من مالك ايضا فهو صدق في ذلك حكمه ومنى جعلنا
 القول قوله فيما ذكرنا بخلاف هذا معنى جواب الكتاب الا ان من اجابنا كانوا
 يقولون لا يخبر ان يحلف الوصي اذ لم يزل منذ امانة كذا في التنازع **الثانية**
الثانية ادعى الوصي ورجع ادعى انه كان مضاربة وفي امانة ولا يجوز
 للوصي ان يخر لينة من مال البني او المدين لان المفوض اليه حفظ دون
 التجارة فان فعل ورجع ضمن براس المال ويصدق بالرجع في قول لا حنفية
 ومحمد رحمهما الله تعالى وعنده ابو يوسف بسم الرجوع ولا يصدق بشي ولو لم ي
 ان باخذ مال البني مضاربة وليس لان لو اقر نفسه من البني **الثالثة** ادعى
 فداء عبده اجاز وفي الكاف لو قال النفق على جارمك او اذنين ضمان عصبك
 او ضمانك او ضامته عليك فلا يصدق بلا بسنة **الرابعة** ادعى قضاء دين
 المدين من ماله بعد بيع التركة قبل قبضه **الثانية** ادعى انه زوج
 البني امرأة ودفع مهرها من ماله وهي مبينة الكل في فتاوى القضاة من الوصايا

وذكرنا بطا وهو ان كل شئ كان الوصي مستطاعا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا
 وصي القاضى الوصي المتيقن يعني يجوز له ما يجوز لوصي المتيقن الا في مسأله الاولى
 الوصي المتيقن ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان منه نفع ظاهر عندنا
 حنفية رحمه الله تعالى خلافا لهما واما وصي القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كما
 لو كسب وهو لا يعقد لنفسه كذا في الجمع من الوصايا **الثانية** اذا خصه القاضى
 بخصه بخلاف وصي المتيقن والاب يعني وصي الحاكم اذا جعل وصيا في نوع لا
 يصير وصيا في الانواع بل فيه فقط بخلاف وصي المتيقن والاب وتوضيحه ان القاضى
 متى استثنى التفرق في العفار للوصي الذي نصبه على هذا الاستثناء منه حتى
 لا يملك التفرق في العفار والاب لو استثنى التفرق في العفار للوصي لا يعمل هذا
 الاستثناء منه حتى يملك التفرق في العفار والمنقول جميعا لان ولادة الاب
 لا يمتنع الوصي بالخيرى لانه لا يجوز ان يكون ابنا في بعض الاشياء دون البعض
 فاذا ثبت لغيره ثبت مطلقا كما كان فاما ولادة القاضى مما يختص الوصف بالخيرى
 فانه يجوز ان يثبت في بعض الاشياء دون البعض فكذلك ملك ابنا لغيره كذا
 في الولو الاجنبية وغيره ولو قال لا يصيرها ابني وصتي في قضاء ما علي من الدين وقال
 لا احرز ابني وصتي في القيام بامر مالي وفي امر اولدي فارها يصيران وصيين في
 جميع الانواع عندنا حنفية رحمه الله تعالى وعندهما يصير وصيا فيما اوصى الله تعالى
 على ان ما وكل رجلا في نوع به يصير وكذا في الانواع كلها فروع الوصية رحمه الله
 تعالى بين هذا وبين الوكالة فان الوكيل في نوع لا يكون في الانواع كلها
 بالاجماع والفرق وهو ان الوكالة الثانية بالاصفاء لا يمتنع الوصف بالخيرى
 لان الوصي قائم مقام الموصى وكان ولادة الموصى غير مختص بالوصف بالخيرى فكذلك
 ولادة الوصي ولا كذلك الوكالة لان التوكيل انانية وقد انانية في تصرف فلا
 يتعدى عن ذلك اعز **الثالثة** اذا باع وصي القاضى من لا يقبل منه دونه
 لم يصح للتسليم في البيع بخلاف وصي المتيقن وبما في خلاصته وذكر في زيادات
 الاستدلال ان القاضى اذا باع مال اهل الضعفين من الاحرار ولو فعل ذلك الاب
 او الوصي لم يجز وذكر الوزار على عكس كذا في الترازية وذكر في تلخيص جوامع
 استوائها اي وصي القاضى وصي المتيقن وفي رواية في الاولى اي في المسئلة الاولى
 الرابعة الوصي المتيقن ان يواجر الضعيف خطا بالذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضى

كذا في الفتنه

كذا في الفتنه **الخامسة** ليس للقاضى ان يعزل وصي المتيقن العادل الكافي اي لا ينبغي للقاضى
 ان يعزل هذا الوصي لانه قائم مقام المتيقن فليس للقاضى ولادة اخرى على العدل الرشد فكذا
 على من قام مقامه ومع هذا الوصي لا يعزل ويصدق القضاء حاله لان قضاء القاضى
 وقع في محلي القضاء فينفذ وصي المتيقن اذا كان على ما عدا كذا لا ينبغي للقاضى ان يعزل
 لكن يقيم اليه آخر كما في ان تمام النظر فيه ومع هذا الوصي لا يعزل الوصي لما قلنا بل اولى
 كذا في الولو الاجنبية وله اي للقاضى عزل وصي القاضى مما في الفتنه خلافا لما في البيهقي
 وفي الولو الاجنبية الوصي اذا اتمه القاضى باختياره او صار قاضيا فهو قابلا لشر
 لا يخرج عن الوصاية بل يبيع معه وصيا آخر غيره وهذا قول حنفية رحمه الله تعالى
 لان الموصى رضي بكونه وصيا وامكن دفع ماله منه من اختياره بغير غيره معه فلا
 حاجة الى نقض الوصية الاولى الوصي اذا قال لي على المتيقن دين بقول له القاضى
 امان تبره من الدين الذي عليه او نفق البيهقي ونسوخه والاخر جئت من الوصاية
 فان لم يفعل يخرج عن الوصاية ويبيع مكانه آخر لانه لو ترك استحق الاخذ
 من مال المتيقن **سادسة** لا يملك وصي القاضى القبض الا اذا كان مبتدئا
 من القاضى بعد الاصفاء بخلاف وصي المتيقن كذا في خلاصته من المحاضر والسجلات
 وعبارتها ادعى القيم في امر الصبي فلما المأذون من جهة الحكم بالدعوى واقامته
 النبيان ان يحدو كذا في يد مملك الضعيف فلما وفي يد هذا الضعيف
 فواجب عليه فريده عن المحرود ونسب الى القيم ليقبضه بامر مبتدئ من جهة
 الحكم لا يبيع لان القيم كما لو كسب والوكيل بالاختصاص وان كان بملك القبض عند
 اصحابنا الثانية رحمه الله تعالى لكن الفتوى على انه لا يملك فلما ذكر
 المأذون بالقبض او يقول مأذون بالاختصاص والقبض وهذا في وصي القاضى
 اما وصي الاب فملك ذلك انتهى **السابعة** يعني اي القاضى عن بعض الضرمان
 ولا يعمل بغير المتيقن مما في الترازية وفي راصد القول في الخصم من عدمه **الثامنة**
 وصي القاضى اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي المتيقن
 كذا في البيهقي وفي اخره انه وصي القاضى كوصفه اي وصي المتيقن اذا كان بين
 الوصية عاتمة وبه يحصل التوفيق ذكر شمس الانحة احواله في شرح ادراك القاضى
 اذا نصب القاضى وصيا للقيم الذي لا اب له كان وصي القاضى بمنزلة وصي الاب
 اذا جعل القاضى وصيا عاتما في الانواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان

كان وصفا في ذلك النوع خاص بخلاف وصي الاب فانه لا يفي التخصيص اذا اوصى
 الى رجل في نوع كان وصفا في الانواع كلها انتهى تبرج المريض في مرض موته انما
 ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرجه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا
 في وصايا الفضاوي الضعفي وظاهر ما في التخصيص جامع الكبير من الوصايا كالقصة
 وصورها الزلعي في كتاب الفصيح بان المريض اعاد من اجتنبي حيث قال المال
 عبارة عن احوال السبي وادخاره لوفد الحاجة في نوايب الدفر وذلك لا يتحقق
 في المنافع لما ذكرنا والدليل عليه انه يقال فلان متحول اذا كان له موجود محرز مدح
 ولا يقال فلان متحول والله مال بالماكول والمشروب وبكل ما يستعمل وهذا لا
 لا نفقد المنافع من الثلث في حق المريض حتى جاز له اعارة جميع ماله ولو كان المنافع
 مالا لما جاز الا من الثلث وجوزها مراه باثباتها لانه لا يضر مالا بالضرر انتهى
 والمقصود من عليه اي في التخصيص جامع الكبير انه اذا اجر ما قل من احوال المتوفى فانه
 ينفذ من اجمع وقال الطرسوسي انما خالفه الفواعل وليس كما قال فان الاعارة
 والاجارة ينطمان بحوته فلا اجر على الورثة بعد موته لا لانها في وفي حوته لا ملك
 لهم فافهم اذا ابرأ الوصي من مال السبي ولم يجب لعهده لم يصح والاصح وصح
 يعني الوصي لا يملك ابراء غيره المبتدع وانما يحط منه شيئا والابوجه اذا لم يكن
 الذين واجبا لعهده وان كان واجبا لعهده ضحى الخط والتأجيل والبراء في قول
 ابن حنيفة وخبرهما الله تعالى ويكون ضامنا وعنده لو لم يرضح ذلك ولا يكون
 ضامنا الا في مسئلة لو كان الوصي عبد السبي ثم ابرأه من الدل لم يصح وان
 كانت لعهده كما في احيائه ما نصته ولو ان الوصي ابرأه كان عبد السبي
 ثم ذهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة لا يملك فنفذ بدل الكتابة
 بطريق الاصله وكذلك الاب والوصي انتهى والمتوفى على الوفاق كالوصي
 كما في جامع الفضولين وعبارته وكذا المتوفى لو ابرأ المستدعي عن الثمن
 يصح عندهما انتهى الاشارة من الناطق باطلة في وصيته وعندها
 الا في الافناء يعني اذا سئل المفتي عن المسئلة فاشارة كالتطوع والاقرار
 بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص واختلفوا في وصيته معتقل
 النبي ان كما في الجمع ما نصته اذا اعتقل بان المريض فقي عليه كتاب وصيته
 وقبل له نشره عليك بما نصته فقال برأيه من ابرأه الله اي نعم لم يعبه ولا يصح
 اشارة عليه بذلك وقال ابن في الاشارة كما قبله ولهم الشبهة عليه

بدل ذلك

بدل ذلك عند الحاجة لانه عاجز في احوال فتتزل منزلة الاخرى والحاجة ما شئت
 ان اعتبار اشارة عند غيره فانسوى احوال بين الاصل والعارض نظره الزكوة الا
 الاضطرارية في الوصية والاصلي اذا نذر وتوحيش ولنا ان الاشارة لم تنفع
 مدفعا لحاجة لا يمكن زوال ما بين منه من الآفة بخلاف الاخرى لوفد الناس
 عن العبادرة وهرب زوال المانع وجو والتفكير حاصل من قبه يتأخر الوصية هذه
 احواله فلم يلزم من اقامة الاشارة في الاخرى مقام العبادرة بتعيين وعدم تفكيره
 مدفعا لحاجة اقامتها مقامها هربا مع عدم تعيينه لذلك مع تفكيره والفقهاء
 على صحته ان دامت العقلية الى الموت والاصطلاح وفي الاول الحاجة مريض اراد
 ان يوصي والابن على النظم بالنسب فاقوى برأيه الرض ويوفون انه يقول شيئا
 ويريد الا انشاء بصد وصفا ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان عزله
 كان جائزا انما كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والناظر على الصيغة كما ذكره ابن
 السخنة ما نصته وفي سبط المحيط ان القاضي بصد جائزا انما والله تعالى اعلم قال
 وعند بعض المكاتب لا يغزل العدل الكافي بعزل القاضي لانه مختار المبتدع فلو كان مقتضا
 على القاضي وذكر القدرى انه ليس للقاضي ان يخرج وصي المبتدع من الوصية والادخل معه
 عزله الا اذا ظهرت منه خيانة او كان كافيا فافسقا متوقفا بالاشارة فيجب ويتنصب
 عزله ولو كان لغة ضعيفا ادخل معه عزله وهكذا ذكر في الاصل والطيحاوي في شدة
 ولم يذكر انه لو عزله هل يقول انتهى كذلك يجب الافناء بعد حجة كما في جامع الفضولين
 ما نصته اقول الصحيح عندي انه لا يقول لانه محض وهو اسبوع بنفسه من القاضي
 فكيف بعزله وينبغي ان يفتي به لفاد قضاء الزمان انتهى واما عزل خائن
فواجب واما العاقر فيضم اليه اجر كما قدمناه والعدل الكافي لا يمكن عزل نفسه
واحكمه فيه شيان احدهما ان يجعله المبتدع وصفا على ان يقول نفسي مني شاء الثاني
 ان يدعي ذنبه على المبتدع فيسببه القاضي فوجه عن ذلك كذا في الاول الحاجة وفي الثانية
 القاضي اذا ابرأ الوصي لا يخرج على قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى واكابر الله اخر وقال
 الاول في بخره وعلمه الفتوى المعتوق على صفة المقتول في مرض الموت كالمكاتب
 في زمن سعادته فلو اعتق عبده منه اي في مرضه فتقت مولاة خطاء فعليه معتقان بسعي
 فيه اي في تملك القمندان واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية والوصية للقاتل
 وادى وهي الاقل من مائة ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب اذا جنى خطاء لولده

في زمن التعاليم لم يقبل كما في شهادان الصوري وفي شرح الجمع اذا اعتق الرجل عبدا
 في زمن موته ثم قبل هذا العبد خطا لانه لم يسمع في قيمته لا انتفاض العنق معنى لان
 العنق في زمن الموت وصحة ولا وصية للقاتل فانه لم يسمع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 في قيمته سعاية اخرى للموارث لكان انما كان من قبلة اقل من الذرية وقالوا على عاقلة
 الذرية لانه عندنا كما ان المديون وعنده المستسعي كما المكاتب فيكون حكمه حكمي والمكاتب
 اذا قتل انما خطا لانه لا اقل من قيمته ومن دية المقتول والمذنب بعد موت مولاه
 كما لم يسمع في زمن المرض فلو قتل في زمن سعائته خطا كان عليه الاقل وعندها الذرية
 على عاقلة وهي من جنابان الجمع وفي نسخة من كتابي وترك عبدا متديرا ولم يترك شيئا
 عنده فاستسعاها وارثه فقتل المذنب انما خطا قبل الفراغ من السعاية قال ابو
 حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان لو أدى قيمة نفسه لولي الفضل لانه بمنزلة المكاتب عنده وقالوا
 على عاقلة دية الفضل لانه حر مديون عندها وخرج ايضا في الكفا في فضل النفس منه
 بان المذنب في زمن سعائته كما المكاتب عنده اي عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حر مديون
 عندها اي عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولذا لو مات رجل وترك مديرا لا مال له
 عنده فقتل هذا المذنب خطا فعليه ان يسي في قيمة لولي الفضل عنده كما المكاتب
 وعندها عليه الدية الشريفة وعلى هذا ليس للموترة ان تزوج نفسها من سبيلها لان
 المكاتب لا تزوج نفسها وعندها اي المذنب ذلك اي الزوج لا يحرره وقد
 اختلفت به **الفاضي** لا يعزل وصي المنيب الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة
 او نفق ما لا يجوز عالما مخفيا او اذ عي دينا على المنيب وعجز عن اتيانه ولكن
 في هذه يقول له القاضي اما ان يبرى المنيب من الذي تدعي او تقيم البينة عليه حتى
 تنسوخ او عز لنك اي اخرجك من الوصاية فان البراه والافرحه وجعل مكانه اخر
 فان اقام البينة جعل القاضي للمنيب وصيا حتى يقيم البينة عليه لان البينة لا الفضل الا
 على خصمه قال ابو يوسف كما حكم رحمه الله تعالى به بعد ذلك باختيار ان شاء تركه
 خارجا من الوصاية وان شاء اعاده اليها بعد ما قضى دينه وانما خيرة الحاكم وان لم
 يظهر من الوصي خيانتة لانه لما افرجه كان ذلك منه قضاء عليه فلو ان يدوم على قضائه
 قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى وذكر اخصاف رحمه الله تعالى ان القاضي يجمع في المنيب
 وصيا في مقدار هذه الدية خاصة ولا يخرج الوصي من الوصاية بلا حرة وهذا القول اصح
 وبه نأخذ كذا في النظرية **ولا ينفذ** وصيا اجمع مع وجوده الا اذا غاب خيبة منقطعة
 او افرج المذنب كما في اخر انة وفي جامع الفضولين ولو ادعى وصية دينها عليه

فانما حكم

فانما حكم ينفذ وصيا الدين عليه اذ دعواه على نفسه لم يصح **لا يملك الوصي بيع شئ**
 باقل من ثمن المثل الا في مسنة ما اذا اوصى ببيع عبده من فلاة فلم يرض الموصى له
 بثلث المثل فله الخط ولكن لا يجوز اخط الثلث **الوارث** اذا اوصى بالثلث
 الموصى به للفقهاء وهذا وصي لم يجز وبأخذ الوصي الثلث مرة اخرى ويتصدق به
 كما في القنية صورته قال لاخر اوصى بثلث ماله في فلاة للمسلمين ثم مات فنصف الورثة
 الثلث في فلاة للمسلمين فلو وصى ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرف اليهم الوصي **يملك**
 الايصاء كذا كان وصي المنيب او القاضي كما في خيانتة وفي النظرية هو الوصي
 اذا اضرته الوفاة واوصى الى اخر فالمسنة على ثلاثة اوجه اما ان قال اوصيت
 اليك ماله وفي ماله المنيب الاول ففي هذه الوجه يكون وصيا في الترتيب اي في تركه
 الوصي وتركه المنيب الاول لانه يتصرف بولاية مستقلة فملك الايصاء في غيره
 كما اختلف لان الولاية كانت ثابته للموصي ثم انتقلت الى الوصي في المال ولا اختلف في النفس
 واجتاز فاعلم مقام الاب في ولاية النفس وكذا الوصي في ولاية المال لان الايصاء
 اقامة غيره مقامه وعنده الموت كانت ولاية ثابته في الترتيب فذلك في الايصاء
 تخفقا لما استخلف كذا في شرح المختار واما اذا قال اوصيت اليك في تركتي
 ففي هذه الوجه عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه وصي في الترتيب جميعا لانها تركته
 وقال صاحباه رحمهما الله تعالى هو وصي في تركه المنيب الثاني خاصة لانه نص
 عليه ولو اوصى الى اخرى ثم ابلغ اخرى كان وصيا وكذا اذا اوصى الى من لم
 اسم الوصي اذا اخط مال الصغير عالمه ليعض وقيل اي في اخصه
 ايضا للموصي اطلاق غير البني من احسن ان كان مولا لان كان موكرا
لا يملك القاضي التفريق في مال البني مع وجود وصية ولو كان منصوبه فله
 بيع القنية يعني القاضي في بيع البني في مال البني عند وصي المنيب بخلاف
 ما اذا جعل امينا لان وصي القاضي نائب عن المنيب وامنه نائب عنه
 ولا عهدة عليه **لا يضمن الوصي** ما الققة على ولية خيانت البني اذا كان
 متعارفا لا تصرف منه ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل ليعض مطلقا
 كذا في غصب البينة **القاضي** اذا اقام فيما يحل الوصي لا يقول الوصي
 الاول لان القاضي ضم اليه آخر ولهذا لا يعزل الاول وان اقام مقام الاول
 العزل لانه لا يقوم مقامه الا بعد ان يعزل الاول وللقاضي ولاية عزل

فانما حكم

الوصي اذا عجز عن القيام بامر الميت كمال يضع مال الميت كذا في نسخة الولو الجنية
 اذا مات احد الوصيين اقام القاضي احيى وصيها او ضم اليه آخر ولا تبطل الوصية
 الا اذا اوصى اهما بالتصديق بالثلث بضعه حيث شاء كذا في نسخة انما وفي
 اي في المستثنى خلاف صورته اوصى الى رجلين وقال لهما احرصا لثلاثي حيث
 سئلما في مان اوصىا فبي ان يجعل ذلك بثلث الوصية ورجع الثلث الى ورثة
 الميت لانه علق ذلك بعينها ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قال جعلت مالي
 لثلث مالي لثلثي بضعه الوصيان حيث شاء من المالكين فمان اوصىا قال
 قال يجعل القاضي وصيها آخر ولو قال اقسمني انت وحدك فهو جائز وعلى قول ابي
 يوسف انه ان تصدق الآخر وحده كذا في الولو الجنية الوصي اذا ابرأ عما وجب
 بعقده صحح ولينقل الا اذا ابرأ من كانه عن بدل الكفاية وكذا لو كان والاب
 وهذه المسئلة تفيد مع تفصيلها موزنا الى اربعة الفها الفصل في احوال المالك الوارث والاب
 فليس من في حقه تعليمه احياء كذا لانه يعبر والاخر ولاية اشارة اليه ولو كان
 في حجر عمته قال القاضي جعلت مالي لثلاثي فلو كان وكانا يحفظ لآخر ولو
 زاد ثلثي ونبيع كان وكذا في تركته فلو كان وكانا يحفظ لآخر ولو
 وصيها في الكل اذا مات الموصي خرج الموصي به عن ملكه ولم يدخل في ملك احد
 اي لا في ملك الورثة ولا في ملك الموصي له حتى يقبل الموصي له فدخل في ملكه او يرد
 قبض في ملك الورثة كذا في الترتيب القلائبي ولو مان قبل القول او ارد
 ملكه وارثه وموته كقول ابن ابي ابي الى رجل غم الى اخر فمات شريكه في حقه كذا في
 الترتيب قال انت وصبي الى ان يقد فلو كان فاذا قدم فهو وصبي دونك عن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى بها وصيان وقال محمد رحمه الله تعالى يصح كما قال كذا في القلائبي
قضى الوصي الذين غم لهم دين اخر ضمن له حصته اي حصته الثاني الا اذا قضى
 الاول بامر القاضي انفق الوصي على النبي من مال نفسه غم اراد الرجوع
 في مال النبي لم يقبل الا ببينة وفي الوافان الوصي اذا انقضى للصدقة او
 ما ينفق عليه من مال نفسه لا يكون منوطا من غير فضل اذا انقضى الوصي لغير
 الميت ونفذ الممنوع من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك في مال الميت وكذا الوصي
 دين الميت من مال نفسه رجع بما قضى في مال الميت الميت كذا في القلائبي
 والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الفرائض

وهي جمع فريضة فريضة من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان قال الله تعالى فنصف
 ما فرضتم اي قدرتم ويقال فرض القاضي النفقة اي قدرها وقال الله تعالى سورة النور
 وفرضناها اي بيناها ويقال فرضت الفارة الثوب اذا قطعتة والفرض
 في الشرع ما ثبت بذليل مقطوع به كالكتاب والسنة المنواترة والاجماع والسنن
 بهذا النوع من الفقه فرائض يانها سها مفعلة مقطوعة مبينة مثبت بدليل
 مقطوع به فقد اشتمل على المعنى اللغوي والشرعي وانما حقيق بهذا الاسم لوجوبه
 احدها ان الله تعالى سماه به فقال بعد الفريضة فريضة من الله والبقى صلى الله
 تعالى عليه وسلم ايضا سماه به فقال فليقوا الفرائض والثاني ان الله تعالى
 ذكر الصلوة والصوم وعزيرها من العبادان مجعلا ولم يبين مفاديهما وذكر الفرائض
 وبين سها مفعلة وقدرها تقدير لا يحتمل الزيادة والنقصان فخص بهذا النوع بهذا
 الاسم لهذا المعنى كذا في شرح المختار اعلم ان الفروض المقررة في القرآن ستة
 النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والثلث واصح ان في عشرة
 الربعة من الرجال وثمان من النساء اما الرجال فالاب والابن والابن والابن والابن
 واما النساء فالام والام والام والام والام والام والام والام والام والام
 او لام والزوجة فالاب والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن
 عدم الولد ولذا الابن وكلاهما اي الفرض والنصيب مع البنت او بنت الابن
واحد الصحيح في احواله كالاب والام والام والام والام والام والام والام
 الثلث والزوجة له النصف عند عدم الولد ولذا الابن والرابع مع احد والام
 لها الثلث مع الولد او ولد الابن او ابنتين من الاخوة والاخوان فصاعدا
 من اي جهة كانوا والثلث عند عدم هؤلاء وثلث ما يبقى في المستثنى وبها الزوج
 والابن او الزوجة والابن فلو كان مكان الاب جده فله الثلث كاملا في الام
واحدة ام الام وام الاب لها الثلث واحدة كانت او اكثر مع والسنة واحدة
 النصف وللبنين فصاعدا الثلثان وكذا بنت الابن شفع ما شفعه بنت الصلب
 عند عدم بنت الصلب ولها واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب الثلث الثلث
 للثلثين والاخذ لاب وام لها النصف وللاثنين فصاعدا الثلثان والاخذ لاب
 كذلك عند عدم الاخذ لاب وام ولها واحدة كانت او اكثر مع الاخذ لاب وام
 الثلثين ثلثة الثلثين والاخذ لام كالام لام ذكرهم وانما لهم في الاخذ

والصفحة سواء الزوجة لها الربع عند عدم الولد وولد الابن واحدة كانت او اكثر
والثمن مع احد الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيعة للصبي ثم كان
ففعق الصبي بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه ذكره الزبلي من المكاتب
ما نصته ان من رعى صبيلا فمات قبل ان يصيبه ثم اصابه صار مالكا له حتى لو رث عنه
والميت ليس باهل له ولكن لما نصح السبب والمالك يثبت بعد تمام السبب
ونعاه بالاضافة اليه ويو ليس باهل له يثبت الملك من حين الامكان
وهو آخر جزء من اجزاء حيوة العطاء لا يورث كذا في صحيح النوازي لان
العطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء في الذوات باثبات
الامام لا دخل فيه رضاء الغير كذا في النوازي ذكر الزبلي في آخر كتاب
الولاء ان يثبت المعقود ثمر المعقود في زماننا يعني ولو كان المعقود ولم
يتذكر الا يثبت المعقود فلا يثبت لست المعقود في ظاهر رواية اصحابنا ولو وضع
ماله في بيت المال وبعض من تخنا كانوا يفتون بدفع المال اليه لا يظرون
الارث بل لا شيء اوجب الناس في الميت فكانت اول من يثبت المال الا ترى
انها لو كانت ذكرا كانت مستحقة وليس في زماننا بيت المال ولو دفع
الى السلطان او الى القاضي لا يبرأ الى المستحق ظاهرا وكذا ما فضل
فرض احد الزوجين يرد عليه لانه اوجب الناس اليه ولا موضع في بيت المال
وكذا المال يكون للناس والست رضا يعني يرضى اليها اذا لم يكن قضا اوجب
منها وعزاه الى النية بناء على انه ليس في زماننا بيت مال لانهم لا يصحونه
موضع كل ان يورث ويورث الانثى الانثى عليها الصلاة والسلام
كانوا لا يورثون من احد والاورثون اي والارث ابنهم وما قيل من انه عليه
الصلاة والسلام ورث حركته رضي الله تعالى عنها لم يصح وانما وجه ما لا في صحته
والمرث لا يورث ونزله ورثته المكون الشيعة ولا المسلم من ولد البغواني عند
الظن وكذا فيهما مسلمان ولا يورثان من ابويهما الا ان يصطلي فانه ان باخذ الميراث
بينهما كذا في منية المفتي واجتنبت يورث ويظهر حكمه بعد الانفصال ولا يورث
كذا في آخر الفتوى وفي الثالث نظر على مما قد مناه في البيوع فان ما يجب من القدر
يكونه موروثا بين ورثته لانه يدل عن نفسه فنورث كاللثة واختلفوا في وقت الارث
اي في وقت الذي يجري فيه الارث بهذا فصل اختلف فيه المراجع فقال شيخ
العراق الارث يجري في آخر جزء من اجزاء حيوة المورث وقال شيخ بلخ الارث يجري

عند الموت

عند الموت اي بعد الموت المورث وقائدة هذا الاصناف انما يجري فيما قال الوارث
لجارية مورثة ان مان مولاك فانت حرة صورته رجل تزوج بامته الغير لم قال لا
اذا مان مولاك فانت حرة فمات المورث والزوج وارثه هي نفق فمات الاول اي
فمات قول من يقول بان الارث يجري في آخر جزء من اجزاء حيوة المورث نفق لا على
الثاني اي على قول من يقول بان الارث يجري بعد موته وذكر هذه المسئلة في الفدوى
ذكر ان قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا نفق وعلى قول زفر نفق كذا في الفتا
وفي النوازي خاتمة الارث يجري في الاعيان واما الحقوق فخيرها ما لا يجري فيه
الارث كحقوق الشفعة وخيار الشرط وحقوق الفدوى عندنا والنكاح لا يورث
ملا خلاف وجس المبيع وجس الرهن يورث والوكالة والعواري والودائع
لا يورث واختلفوا في خيار العيب فخير من قال يورث ومنهم من ائتمن للوارث ابتداء
يعني ومنهم من قال لا يورث ولكن يثبت للورثة ابتداء واللثة لورث اتفاقا
واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعل للورثة ابتداء يعني
ومن المراجع من اذ ذلك وقال يثبت للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث القصاص
عنده اي عند لا حنفية رحمه الله تعالى خلافا لهما فضلا من شئنا صورته
بهذه لو يورث احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلان من اعادته اذا احضره بعد
خلافا لهما كذا في آخر الفتوى الولاء لا يورث ملا خلاف كذا في النوازي خاتمة واما خيار
التعدي فانفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء وانما لورث اختيار لانه ليس شئنا
ورادة لا يصح انتقاله والارث انما يكون فيما يقبض الا يقال احد كالاب الا
في احد عشر مسئلة نجس في الفرائض ومن في غيرها اما احد فالاولى اجدد ام الاب
لا ارث لها مع الاب والاب والاب الثانية الاخوة لا يورث اولاد بسقطون بالاب
والاب بسقطون باحد على قولها وبسقطون به كالاب على قول الامام وعلمه الفتوى
فالخالفه على قولها خاصة الثالثة للأمة لا يورث ما لم يكن ما لم يكن مع احد الزوجين والاب ولو كان
مكان الاب جد فلان لم يكن جميع المال عند لا حنفية ومحمد خلافا لما في الرابعة
لومات المعقود عن اب معقود وابن معقود فلان اب السدس والباقي للابن في روايته
ولو كان مكان الاب جد فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو
تزوج جد معقود واخاه قال ابو حنيفة يكتفون احد بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان
مكان الاب جد لم يكن فاما يورث كذا في اتفاق واما المسئلة السادسة فاربعة في الكسب

المشهور **الاول** منها لو وصي لافراة فمات لا يدخل الاب لان الاب لا يستحق
 في ثلثا عادة ومن سخط والده فربما كان منه عقوقا اذ القريب في عرف أهل اللغة
 من يتقرب إليه غيره بواسطة غيره وتقرب الولد والوالد بنفسه لا بغيره ولهذا عطف
 القريب على الوالد في قوله تعالى للوالدين والاخرين والعطف للمغابرة ولو كانا منهما
 لما عطفوا عليه بها ويدخل فيها أحد واجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن ابن جنيته
 وابي يوسف انهم لا يدخلون كذا في الزملي **والثانية** في صدقة العطر يجب صدقة قطر
 الولد على ابيه الغني دون أحد وفي رواية وليس على أحد ان يودي الصدقة عن
 اولاد ابنة المهر اذا كان الاب حيا بائنا اتفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في
 ظاهر الرواية لان ولادة أحد ثبت بواسطة الاب فكانت نافضة لغيره فان الاب
 عديم حال حيوة **والثالثة** لو اعترف الاب بولد له لم يولد له ماله دون أحد
 ولو ترك المفقون ابن المفقون وحده فالولد له بغيره للابن بالاتفاق وذلك لان الاب
 كالابن في العصبية بحسب الظاهر لان الفضل مخرج منها بالبيع بلا واسطة ويكون
 الابن اقرب من الاب من ان زيادة قرب امر صحيح فوقع اختلاف هناك بخلاف
 أحد فان الفضالة بواسطة الاب فيكون الاب اقرب من أحد ولو كان الابن اقرب منه
 بلا شبهة فلا بد ان يثبت في الولاء بلا خلاف وهذه من انتم على الاربع المستثناة
 على القول الآخر لا يثبت لولده من جهة الله تعالى حيث لم يجمع فيه أحد كالاب كذا في شرح القرافي
الشريفي والرابعة يصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جده **الخامسة** لو مات
 وترك اولادا صغيرا ومالا ولم يوص الى احد فالولادة للاب فهو كوصي المفقون يعني يكون
 الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها اي تصرف كان بخلاف أحد
والسادسة في ولادة التركة لو كان للصغير في وقت فمات قبل ان يولد لم يولد له
 وعلى قول الامام ينفذ أحد ولو كان مكانه اي أحد اب اخضع اتفاقا **ثم زدت**
 اخرى وهي انه اذا مات ابو صار الولد يتيما ولا يقوم أحد مقام الاب لان الية الية عنه
 فهي اثنتا عشرة مسندة **ثم زلت** اخرى في نفقات الخاتمة لو مات وترك اولادا صغيرا
 ومالا له ولهم امر وجب اب الاب فالنفقة عليها الثلاثة الثلث على الام والثلثان
 على أحد الزوجين ولو كان كالأب كانت نفقة عليه لانه شاركه الام في نفقة الزوجين ثلثة عشر
 من ثلثي **أحد الفاسد** من ذوي الارحام ولا يكسب الاب فلا يلحق الا تكاف مع العصباء
 ولا يملك التصرف في مال الصغير **ولو ادعى** نسب ولا جارية ابن بنته لم يثبت بلا

بالتصديق

بالتصديق وفي الميراث من ذوي الارحام الآخر مسند ما اذا قتل ولا يستحق فانه لا
 يقتل به كتاب الاب كما ذكره الزملي واحدا من اجنابايات لان النفق الوارد
 في الاب وهو قوله عليه الصلوة والسلام البقاء الولد لولده ولا السيد بعده
 ويكون واردا في أحد ايضا لانه سواء كان من جهة الاب او من جهة الام لانه جزء
 فكانت السبعة في مئة له في جميع صور الفسق **وهي الميث** كالأب الآخر مثل
الاول لا يجوز اخراجه اي لا يملك الوصي اخراجه مال الميت فان افرض كان ضامنا
 اتفاقا ويجوز اخراجه الاب في رواية وفي الولو الجنية ولا يجوز اخراجه الاب والوصي مال
 القيمة ويجوز اخراجه القضي لان القاضي قادر على استخراج المال فكان الاخر منظر
 للميت بخلاف الاب والوصي وفي رواية واختلف المنيخ في الاب لا خلاف الروايتين
 عن ابن جنيته رحمه الله تعالى والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي **الثانية**
 اي وصي الميت بشري وبيع لنفسه بشرط اخذ ثمنه للميت وللأب ذلك بشرط
 ان لا يضر وفي جامع الفضولين للاب شراء مال طفله لنفسه بغير الفاسد لا الفاحشة
 ولم يكره الوصي ولو بخل فبيعه ولو ما كنه جاز خلافا لمحمد ببيع الاب مال طفله من الاجنبية
 على ثلثة اوجه فان الاب اما عدل او مستور حال او فاسد حال في الاولين
 فليس له نفقة بعد بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معني آخر فممكن
 بهذا البيع نظرا وفي الوجه الثالث لم يكره بيع عقاره فله نفقة بعد بلوغه هو المختار الا اذا كان
 خيرا بان باع بضع فقطة عارض ذلك المعنى معني آخر فممكن هذا البيع نظرا وبيع بمفقوله
 جاز في رواية ولو وضع ثمنه بعد عدل الآخر رواية لا خير لضعف فقطة وانه ينفق انتهى
الثالثة للاب ان يقضي دينه من مال ولده بخلاف الوصي وفي رواية ولو قضى الوصي
 ديون نفسه بمال الميت لا يجوز ولو قضى الاب ذلك جاز لان الوصي لا يملك ان يستدري
 مال الميت لنفسه على القيمة والاب يملك والرهون بمنزلة القضاء ولو قضى الاب
 دين نفسه بمال الميت جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن **الرابعة** للاب
 للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة ولا يضمن ولو وصي بغيره على معنى وليس للوصي
 ان يأكل ولو تخلفا الا اذا كان له اجرة فبأجل قدر اجرته كذا في جامع الفضولين
الخامسة للاب ان يرهق مال ولده على دينه بخلاف الوصي وفي جامع الفضولين
 صح رهن الاب منه لرهق الوصي اذ له مع مال ولده بخلاف الوصي فيضيق الاب قدر
 المؤدى لو هلك والوصي على الرهن ط الاب والوصي ضامن قدر الرهن لانها مودعة

فيما زاد على الدين ولما ولدت الابداع ^{خود بداره} **خ** ضحنا كل الرهن انتهى **التاسعة**
 لا تقوم عبارة اي عبارة الوصي مقام عبارة نين فاذا ابايع او انشدي نفسه بالشرط
 اي بالشرط الحرة للشيخ فلما لم ين قول قبله بعد الايجاب بخلاف الباب **السادسة**
 لا يبي الوصي الا كالحق بخلاف الباب **الثامنة** لا يجوز له بخلاف الباب **الثانية**
 لا يورث الوصي من ماله اي من مال نفسه صدقة فطواه اي النبي بل يورث من مال
 الصغر بخلاف الباب وفي الحاشية ولو كان للولاء الصغر مال ادى عنه الباب من مال
 الصغر استخانا في قول لا حنفية والي لوكس في رجحان الله تعالى وكذا الوصي وقال محمد
 رحمه الله تعالى يورث من مال نفسه وان ادى من مال الصغر ضمن ويورث من مال
 واما الاضحية ان لم يكن للصغر مال لا يجب على الاب ان يضي عنه من ماله في ظاهر الرواية
 وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجب وان كان له مال لا يجب على الاب
 ان يضي عنه وكذا الوصي فان ضحى الاب من مال الصغر عندئذ يورثه روي عن ابي حنيفة
 والي لوكس رجحان الله تعالى انه لا يضي وقال محمد رحمه الله تعالى يضي اعتبارا بصدقة الفطر انتهى
العاشرة لا يخدم الوصي بخلاف الباب **الحادية عشر** لا حضنة له بخلاف
الاب المقتد لا يورث الآ في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقطة مسئلة فان
 القوة يورثها اجناب لنورث عنه كما في حضانات المبسوط **والاعلم** المقتد الآ في مسئلة
 ذكرناها في القصد وقد ذكرها اول الباب ايضا **والاعلم** المقتد الآ في مسئلة
 ما اذا حفر بئر في مائة فوقع فيها انسان بعد موته كان الدية على عاقلة اي
 على عاقلة خافر **ولو حفر** بئر في مائة فاعققة بولاه ثم مات العبد فوقع فيها انسان
 اي في البئر فالدية على عاقلة المولى كما في جامع مملوك حفر بئرا فوقع فيها انسان
 فمات فهداه المولى بالدية ثم وقع فيها انسان آخر فمات فانه يدفع المملوك بئرا او يهديه
 وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدفع بالنصف مملوك حفر بئرا ثم اعققة
 المولى ثم وقع فيها مملوك فمات فعلى المولى فدية لان بالقول ان يبيع صار مملوكا
 فيضيق القصة كذا في الولا الحجة **لو مات المستامن** في دارنا عن مال وورثته
 في دار الحرب وقف ماله حتى يقدوا فاذا اقدوا فلان من بيته على ذلك و
 فباخذوا ولو اقاموا من اهل ذمة قبلت استخانا لانهم لا يملكون فاقاموا
 من المسلمين لان ان اقام في دار الحرب لا يعرفون المسلمين فصاروا كمن
 النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ولا بد من ان يقولوا لا تعلم له وارثا غيرهم

يؤخر

وليؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مسئلة من
 القدير قال الشيخ عبد القادر في الطيفات في باب الهز في الحمد قال
 ايجاب في الحاشية انه قال ابو العباس الناطقي ران بخط بعض من اخنا
 في رجل جعل لاخته بنية دارا بنصه عليه ان يكون له بعد موت الاب
 مائة انا حاز وافني به الفقه ابو جعفر محمد بن النعمان احد اصحاب محمد
 بن شعيب العجلي وحكي ذلك اصحاب الامير ابن حارث والي لوكس والطبري انتهى
 الله تعالى اعلم بالصواب ثم الفقه الثاني وهو من الفوائد من الاسماء والنظائر
 بملوه الفقه الثالث وهو من الجمع والقول رحمه الله تعالى مؤلفه عنه ذكره وعرف
 الله تعالى شارحه بفضله ولطفه واحمد الله رب العالمين على النعمان والصلوة
 والسلام على رولى الهام وعلى اله واصحابه الكرام وقد وقع الفراغ من تأليف هذا
 الشرح المستحق بقونر الاذهان والضمائر بعناية الله الوافق على ديباب النجاة
 السودة على الصخرة الصماء في ظلم الدايجير الذي لا يرب عنه مقال ذرة
 شبي من اخنا والسر والبر يوم الخميس الرابع عشر من شهر رمضان المبارك
 الواقع سنة ثمان وعشرين و الف من الهجرة النبوية عند العبد الضعيف
 الخفيف المحتاج الى رحمة الملك المظف مصطفى بن خير الدين عفي عنه مملوك يوم
 الدين آمين بحمد سيد المرسلين وقد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة
 الشريفة الشريفة من شرح الفقه الثاني من الاسماء والنظائر المستحق بقونر
 الاذهان والضمائر عن العبد الضعيف المذنب المحتاج محمد سالم بن ابي جاد
 الدين بن المصطفى عبد الصمد بن المصطفى عطاء الله بن الشيخ احمد بن الشيخ محمد
 عوف الله تعالى له وانتم في اليوم الثمانا الرابع عشر من شهر رمضان المبارك
 الواقع سنة خمس وسبعين ومائتين والف

نيسان ١٢٧٥

قسيمه في الجبر ولو وقف على ولاده وليمه الاولاد او على نفسه وليمه
 الا ابن واحد كان النصف والنصف للفقراء هكذا سوي بينهما
 في الثانية وفرق بينهما في فتحه القدير فقال في الاولاد يستحق
 الواحد الكل وفي البنين لا يستحق الكل وقال وكأنه يصني
 على العرف وقد علمت ان المكشوق خلافه ان قلت
 والمخاطبة لا فرق بين اولاده ونسبه في ان الواحد يستحق النصف
 فحق لان الفقهاء اقله في الوقف الثمان ثلثه لغيره
 فان الواحد يستحق الكل وما ذكره في الفتح مشي عليه في ايمان الانبياء
 حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في صابيل الله وتجاهه
 في حواشي ابن عابد بن

من الوقف

في حيفه

٢٤٨

Soleimaniye Kütüphanesi	
Hacı Hürû B.	
342	